

اختلاف عودة الضمير وأثره على تباين

تفسير الآيات الكريمة

الرسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا

في

الجامعة الوطنية للغات الحديثة

لنيل درجة الدكتوراه

إعداد:

محمد رفيق أحمد شاهد



الجامعة الوطنية للغات الحديثة, إسلام آباد- باكستان

عام 2009م

اختلاف عودة الضمير وأثره على تباين تفسير الآيات الكريمة

البحث مقدم من الطالب:

محمد رفيق أحمد شاهد

إلى قسم الدراسات العليا في الجامعة الوطنية للغات الحديثة
لنيل درجة الدكتوراه

الدكتور نصيب دار محمد

إشراف:



الجامعة الوطنية للغات الحديثة, إسلام آباد- باكستان
عام 2009م

Abstract

Topic: The Difference in the antecedent of the pronoun and its impacts on various exegesis of the Quranic verses.

This topic basically discusses the issue of the difference in the antecedent of the pronoun in the Holy Quran. In addition to that, it also throws light on the influence of the difference in the antecedent on the interpretation of the Quranic verses along with the preferred statement regarding the difference in the antecedent such as the difference in the antecedent of the pronoun in the following Quranic verse:

وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا (آل عمران: 103)

By pondering over this Quranic verse, we find that there are three statements regarding the antecedent of the pronoun "ها" in "منها". First, the antecedent of the pronoun is "النار". Secondly, the pronoun stands for "حفرة". Thirdly the reference of the pronoun is "شفا". The preferred one is the first statement because of three reasons which are as under:

- 1- The purpose of Allah Almighty in this Quranic verse is to save the Muslims from "النار" (Fire or Hell) and not from "حفرة" (excavation) or "شفا" (bank of Hell).
- 2- "النار" is the nearest antecedent and according to the principles of exegesis when it is possible for the nearest noun to become antecedent, the farther one should not be taken as antecedent.
- 3- There is not conformity in femininity between the pronoun "ها" and its antecedent "شفا". And as for as the antecedent "النار" is concerned it conforms with the pronoun "ها".
- 4- The apparent meaning of this Quranic verse determines this antecedent as well.

Obviously, there are various factors which are involved in creating differences in the antecedent of the pronoun such as having not mentioned the antecedent clearly and the possibility of being various antecedents at a time.

Indeed, the influence of the difference in the antecedent on the interpretation of the Quranic verses is one of those issues which have been discussed by many interpreters of the Holy Quran, writers, scholars and linguists. Going through the various books on the interpretation of the Holy Quran, we find that this aspect of the Holy Quran has been discussed by them in bits and pieces but no exclusive work is available on this topic in one book. So the efforts have been made in collection and compilation almost all important and relevant material on this topic so that it may be brought to the readers in a comprehensive, well organized and an approachable shape.

This thesis contains three chapters and each chapter has its sub-chapters. The first chapter deals with the literal, technical and metaphorical meaning of (اختلاف) i.e (Difference) and its reasons. The second chapter discusses the meanings of the pronoun and its grammatical rules. The third chapter throws light on the Influence of the difference of the antecedent of pronoun on the interpretation of Quranic verses. In addition to that the results, findings and recommendations have been stated at the end of this Ph.D thesis.

أهداف البحث

- تتضح أهداف البحث فيما يلي:
- أولاً-** بيان ما مدى الاختلاف في عودة الضمير عند المفسرين أثناء تفسير الآيات الكريمة؟
- ثانياً-** بيان تأثير الاختلاف في عودة الضمير على معاني الآيات الكريمة.
- ثالثاً-** اختيار القول الراجح من الأقوال المختلفة عن عودة الضمير نظراً إلى قواعد وأصول الترجيح بما فيها سياق الكلام، وظاهر الكلام، ونظم الكلام، وسبب نزول الآية وقواعد عودة الضمائر.
- رابعاً-** إبراز معارف القرآن الكريم وجعل القاري قادراً على إدراكها عبر تحديد عودة الضمائر.
- خامساً-** التحذير من تفسير القرآن الكريم دون معرفة أصول التفسير وقواعد اللغة العربية إضافة إلى الإطلاع على الاختلاف في عودة الضمير عند المفسرين.
- سادساً-** الاهتمام بتوصيل معاني الآيات الكريمة بأسلوب قد يساهم في زرع حب القرآن الكريم في ذهن المتلقي والمتعلم.
- سابعاً-** بيان مساهمات مختلف المفسرين في مجال تفسير القرآن الكريم.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أقدم وافر الشكر والتقدير إلى فضيلة الدكتور نصيب دار محمد، أستاذ اللغة العربية بجامعة بيشاور الذي تكرم بالإشراف على بحثي عبر توجيهاته وإرشاداته السامية والذي ضحى وقته الثمين وراحته لأجل مساعدتي في استكمال البحث، وفضيلة الدكتور قاضي محمد مبارك - رحمه الله تعالى - الذي بدأ الإشراف على بحثي ولكنه لحق بالرفيق الأعلى قبل أن يكتمل بحثي ولم أتمكن من الاستفادة من ينابيعه العلمية. ولا يفوتني أن أقدم كذلك بالغ الشكر، والتقدير والامتنان إلى فضيلة الدكتور السيد علي أنور عميد كلية لغات الشرق الأدنى ورئيس القسم العربي بالجامعة الوطنية للغات الحديثة بالعاصمة إسلام آباد، وأسأل الله أن يدوم عليه الصحة والعافية وأن يقدر له الخير إنه قادر كريم.

وكذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأصدقاء الذين ساعدوني في إخراج هذا البحث العلمي بصورة منسقة بينهم الدكتور محمد نواز الأزهرى أستاذ زائر بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، والدكتور عبد الواحد الأزهرى محاضر بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، والدكتور محمد طارق محاضر بالكلية الحكومية بمحافظة "تشكوال" بإقليم البنجاب، وشقيقي الأكبر الحافظ مشتاق أحمد سعيد الذي لم يتوان يوماً عن دعمي بكل ما جعله الله Y في طاقته، وابن أختي العزيز محمد صديق سالك محاضر بالكلية العسكرية بمدينة تشكوال، والأستاذ محمد أفضل أظهر والأخ عبد الخالق أظهر. وأسأل الله Y أن يجعل بحثي هذا ينفذ كل من يقوم بخدمة الإسلام والمسلمين آملاً أن يكون مساهمة في مجال التفسير.

إهداء

إلى

- ربي وخالقي الذي وفقني بإنجاز هذا العمل المتواضع،

وإلى

- سيدي محمدن المصطفى ع الذي أرسله الله تعالى رحمة للعالمين،

وإلى

- والديّ الكريمين الذين دعواتهما معي طيلة حياتي،

وإلى

- أساتذتي الكرام الذين نهلت من ينابيعهم العلمية،

وإلى

- كل من كرّس حياته لخدمة كتاب الله تعالى ودينه المتين.

مقدمة

الحمد لله منزل الكتاب على رسوله النبي الأمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين، الذي أرسله الله تعالى رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

مما لا مرأى فيه أن القرآن الكريم كتاب أنزله الله - عز وجل - على قلب محمد - صلى الله عليه وسلم - حيث جعله هداية تامة للذين يهتدون به، حيث قال الله تعالى: { ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ } (1) وفي موضع آخر قال الله - عز وجل - { وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ } (2) ، وفي الواقع كل من توجه إلى هذا الكتاب أخذ نصيبه من الاستفادة، كما قال سبحانه وتعالى: { إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا } (3).

وأما تفسير القرآن الكريم الذي قام به المفسرون في العصور المختلفة فإن له مساهمة كبيرة لشرح معارف القرآن الكريم للناس بشكل واضح، والهدف من التفسير مساعدة المسلم على تدبر القرآن الكريم المأمور به في قوله تعالى: { كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ، وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ } (4). وعودة إلى تاريخ أعمال التفسير التي قام بها المفسرون في مختلف العصور، نجد أنهم لعبوا دوراً هاماً في مجال التفسير حيث قاموا بشرح الآيات الكريمة بأسلوب سهل لكي يفهم كل من العوام والخواص معارف القرآن الكريم ولكن قد تميز عملهم للتفسير إما بالتركيز على العقائد، والتبوات، والأخلاق، والمواعظ، وتوضيح آيات الله في الكون، كالرأزي في التفسير الكبير، وأبي حيان الأندلسي في البحر المحيط، والألوسي في روح المعاني، والكشاف للزمخشري، وإما بتوضيح القصص القرآنية وأخبار التاريخ، كتفسير الخازن والبغوي، وإما ببيان الأحكام الفقهية والفروع والقضايا كالقرطبي، وابن كثير، والجصاص، وابن العربي، وإما بالاهتمام باللغويات كالزمخشري، وأبي حيان، وإما بالقراءات كالنسفي، وأبي حيان، وابن الأنباري، وابن الجزري في كتابه "النشر في القراءات العشر"، وإما بالعلوم والنظريات العلمية الكونية مثل طنطاوي جوهر في كتابه "الجواهر في تفسير القرآن الكريم".

وفي الوقت نفسه نجد أن المفسرين تناولوا موضوع الاختلاف الواقع في عودة الضمير أثناء قيامهم بأعمال التفسير وخير مثال لذلك الاختلاف الذي وقع حول الضمير (ها) في قوله تعالى:

1 - سورة البقرة، رقم الآية: 2.

2 - سورة النحل، رقم الآية: 64.

3 - سورة المزمل، رقم الآية: 19، والإنسان: 29.

4 - سورة ص، رقم الآية: 29.

وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا (آل عمران: 103)

حيث ذكر فيه المفسرون ثلاثة أقوال، هي ما يلي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "النار"، هذا ما رجحه كل من ابن عاشور، وابن عطية، والثعالبي، والنحاس، والعكبري، والدكتور صبرة⁽⁵⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والزمخشري⁽⁶⁾، وذكره أبو حيان⁽⁷⁾.
القول الثاني: يعود الضمير على "الحفرة"، وهو قول السدي⁽⁸⁾، ورجحه السيوطي، والطبري، والشوكاني⁽⁹⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، وابن عطية، والثعالبي، والنسفي، والألوسي، والنحاس، والعكبري، والزمخشري⁽¹⁰⁾، وذكره أبو حيان، والرازي⁽¹¹⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "شفا"، رجحه أبو حيان⁽¹²⁾، وجوزه كل من أبي السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والزمخشري⁽¹³⁾.

فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول لما يأتي:

- 1- أن المقصود من إنقاذ المسلمين هو إنقاذهم من النار، لا من شفا أو حفرة،
- 2- أن مرجع الضمير "النار" هو أقرب مذكور.
- 3- أن مرجع الضمير "النار" يوافق الضمير (ها) في التأنيث، وفي حالة إرجاعه إلى "شفا" يظهر عدم التوافق في التأنيث بين الضمير ومرجعه بدون قرينة وحاجة.

ولكن في الواقع أن هذا الموضوع لم يظهر أمام القاري بصورة منسقة أو في كتاب شامل حتى الآن وبناء على ذلك اخترت هذا الموضوع لكي أقوم بجمع أشدات الاختلاف الواقع في عودة الضمير من مختلف التفاسير وشرعت في

⁵ - راجع: التحرير والتنوير: 177/3، والمحرم الوجيز: 485/1، وتفسير الثعالبي: 297/1، وإعراب القرآن: 398/1، والإملاء: 145/1، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 141.

⁶ - راجع: تفسير أبي السعود: 67/2، وتفسير البيضاوي: 74/2، وتفسير النسفي: 170/1، وروح المعاني: 20/4، والكشاف: 424/1.

⁷ - راجع: البحر المحيط: 342/3.

⁸ - راجع: تفسير الطبري: 36/4، وتفسير ابن أبي حاتم: 726/3.

⁹ - راجع: الدر المنثور: 288/2، وتفسير الطبري: 36/4، وفتح القدير: 367/1.

¹⁰ - راجع: تفسير أبي السعود: 67/2، وتفسير البيضاوي: 74/2، والمحرم الوجيز: 485/1، وتفسير الثعالبي: 297/1، وتفسير النسفي: 170/1، وروح المعاني: 20/4، وإعراب القرآن: 398/1، والإملاء: 145/1، والكشاف: 424/1.

¹¹ - راجع: البحر المحيط: 342/3، والتفسير الكبير: 144/8.

¹² - راجع: البحر المحيط: 342/3.

¹³ - راجع: تفسير أبي السعود: 67/2، وتفسير البيضاوي: 74/2، وتفسير النسفي: 170/1، وروح المعاني: 20/4، والكشاف: 424/1.

عمل البحث لكي يبرز هذا العمل في صورة منسقة وواضحة تمام الوضوح أمام القاري وتفصيل البحث فيما يلي:

الباب الأول: مفهوم الاختلاف و أسبابه

الفصل الأول: مفهوم الاختلاف لغة واصطلاحاً

الفصل الثاني: الفرق بين الاختلاف والخلاف

الفصل الثالث: الأنماط المختلفة للاختلاف

(1) الاختلاف المحمود

(2) الاختلاف المذموم

الفصل الرابع: الأنماط المختلفة لأسباب الاختلاف

(1) الأسباب الفطرية

(2) أسباب ناجمة عن تباين الفكر

(3) أسباب ناجمة عن اختلاف مبادئ الأخلاقية

الباب الثاني: مفهوم الضمير وأحكامه

الفصل الأول: الضمير لغة واصطلاحاً

الفصل الثاني: أقسام الضمير

الفصل الثالث: مفهوم المرجع وقواعد عودة الضمير

الفصل الرابع: أحكام عامة للضمائر

الباب الثالث: أثر الاختلاف في عودة الضمير في تفسير الآيات القرآنية

الفصل الأول: أثر الاختلاف في عودة الضمير في آيات سورة البقرة

(من أول سورة البقرة إلى رقم الآية 139)

الفصل الثاني: أثر الاختلاف في عودة الضمير في آيات سورة البقرة

(من رقم الآية 140 إلى آخر السورة)

الفصل الثالث: أثر الاختلاف في عودة الضمير في آيات سورتي

آل عمران والنساء

الفصل الرابع: أثر الاختلاف في عودة الضمير في الآيات الكريمة

من سورة المائدة إلى سورة يونس

الفصل الخامس: أثر الاختلاف في عودة الضمير في الآيات الكريمة

من سورة هود إلى سورة الأحزاب

الفصل السادس: أثر الاختلاف في عودة الضمير في الآيات الكريمة

من سورة سبأ إلى سورة الناس

فعلينا أن نبذل الجهود الحثيثة للحفاظ على القرآن الكريم والاستفادة من أعمال التفسير القيمة التي تعتبر بمثابة مصباح النور لنا ونسعى إلى اتخاذ الخطوات الجادة والفعالة لتفعيل الجهود الرامية إلى تطوير وتنمية مجال التفسير لكي نتمكن من الاستفادة من تفاسير المفسرين الذين كرسوا حياتهم لتفسير الآيات

- 1- قسمت البحث إلى ثلاثة أبواب وفي كل باب عدة فصول.
- 2- قمت ببيان الآيات الكريمة من القرآن الكريم مع بيان اسم السورة ورقم الآية الكريمة.
- 3- خرّجت الأحاديث المباركة التي ورد ذكرها في البحث من المراجع الأصلية للأحاديث المباركة.
- 4- قمت ببيان بعض الأشعار والأمثال لتوضيح بعض الكلمات والتراكيب.
- 5- قمت ببيان تراجم مختلف الصحابة الكرام، والتابعين، والمفسرين، والمحدثين، والفقهاء، واللغويين، والنحاة الذين ورد ذكرهم في البحث.
- 6- قمت ببيان نبذة قصيرة عن كل باب من الأبواب وخلصته إضافة إلى موجز كل فصل من الفصول.
- 7- جمع أشتات مختلف التفاسير المتعلقة بالاختلاف الواقع في عودة الضمائر.
- 8- قمت ببيان القول الراجح ضمن الأقوال المختلفة المتعلقة بعودة الضمير اهتماماً بمختلف العوامل التي تساعد على ترجيح قولٍ على آخر بما فيها سياق الكلام وظاهره وسبب نزول الآيات الكريمة ونظمها.
- 9- القيام بإجراء الحوارات والمقابلات مع مختلف كبار العلماء والمفسرين الدكاترة والأكاديميين للمساعدة في استكمال البحث.
- 10- الاستفادة من مختلف المواقع الإلكترونية التي ساهمت في إعداد البحث.
- 11- الرجوع إلى المصادر والمراجع اللغوية والتفسيرية المتوفرة في مختلف المكتبات لاسيما مكتبة الجامعة الوطنية للغات الحديثة ومكتبة الجامعة الإسلامية ومكتبة جامعة إقبال المفتوحة بالعاصمة إسلام آباد ومكتبة جامعة البنجاب ومكتبة كلية اللغات الشرقية ومكتبة القائد الأعظم ومكتبة معارف إسلامي بمدينة لاهور.
- 12- الرجوع إلى مختلف المراجع والمصادر اللغوية والتفسيرية المتوفرة في مختلف الدول العربية حيث قمت بطلب ببعض المراجع من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.
- 13- قمت بتقسيم الآيات القرآنية على مختلف الفصول لكي يتمكن القاري من فهم الاختلاف الواقع حول عودة الضمير بأسلوب سهل.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	المسلسل
iv	حدود البحث	1
v	Abstract	2
vi	أهداف البحث	3
vii	كلمة شكر و تقدير	4
viii	إهداء	5
ix	مقدمة	6
1	الباب الأول : مفهوم الاختلاف وأسبابه	7
2	الفصل الأول: مفهوم الاختلاف لغة واصطلاحاً	8
2	- المفهوم اللغوي للاختلاف	
7	- المفهوم الاصطلاحي للاختلاف	
10	الفصل الثاني: الفرق بين الاختلاف والخلاف	9
10	والافتراق	
11	- الفرق بين الاختلاف والخلاف لغةً	
16	- الفرق بين الاختلاف والخلاف اصطلاحاً	
17	- الفرق بين الاختلاف والافتراق	
20	- الفرق بين علم الخلاف والجدل	
20	- الفرق بين علم الخلاف والفقہ	
	- الكلمات ذات الصلة بالاختلاف	
23	الفصل الثالث: الأنماط المختلفة للاختلاف	10
-23	- الاختلاف المقبول وأنواعه	
29	- الاختلاف المذموم وأنواعه	
36-29	- رأي العلماء في الاختلاف	
36		
41	الفصل الرابع: أسباب الاختلاف	11
41	- أسباب الاختلاف الفطرية	
44	- أسباب الاختلاف الأخلاقية	
46	- أسباب الاختلاف الناجمة عن تباين الفكر	
66	الباب الثاني: مفهوم الضمير وأحكامه	12
67	الفصل الأول: مفهوم الضمير	13
68	- المفهوم اللغوي للضمير	
71	- المفهوم الاصطلاحي للضمير	
76	- مذهب الكوفيين والبصريين عن تسمية الضمير	

79	الفصل الثاني: أقسام الضمائر	14
79	- تقسيم الضمائر باعتبار معانيها أو دلالاتها	
82	- تقسيم الضمائر باعتبار ظهورها في الكلام وعدمه	
89	- آراء النحاة حول موقع الضمير في ضمائر النصب المتصلة	
92	الفصل الثالث: مفهوم المرجع وقواعد عودة الضمير	15
92	- مفهوم المرجع	
94	- قواعد مرجع الضمير	
96	- الترتيب بين الضمير ومرجعه	
103	- تعدد مرجع الضمير	
105	- التطابق بين الضمير ومرجعه	
109	الفصل الرابع: أحكام عامة للضمائر	16
109	- سبب استخدام الضمير في كلام العرب	
111	- آراء النحاة حول مراتب المعارف	
113	- حكم الضمائر	
114	- مواضع وجوب اتصال الضمير البارز	
115	- مواضع وجوب انفصال الضمير البارز	
117	- أحكام ضمير الفصل والشأن	
	الباب الثالث: اختلاف عودة الضمير وأثره في تفسير الآيات القرآنية	17
	الفصل الأول:	18
122	أثر الاختلاف في عودة الضمير في آيات سورة البقرة (من أولها إلى رقم الآية 139)	
	الفصل الثاني:	19
190	أثر الاختلاف في عودة الضمير في آيات سورة البقرة (من رقم الآية 139 إلى آخر السورة)	
	الفصل الثالث:	20
246	أثر الاختلاف في عودة الضمير في آيات سورتي آل عمران والنساء	
242	- سورة آل عمران	
278	- سورة النساء	

318	<p style="text-align: right;">الفصل الرابع:</p> <p>أثر الاختلاف في عودة الضمير في الآيات الكريمة (من سورة المائدة إلى سورة يونس)</p> <p>- سورة المائدة</p> <p>- سورة الأنعام</p> <p>- سورة الأعراف</p> <p>- سورة الأنفال</p> <p>- سورة التوبة</p> <p>- سورة يونس</p>	21
419	<p style="text-align: right;">الفصل الخامس:</p> <p>أثر الاختلاف في عودة الضمير في الآيات الكريمة (من سورة هود إلى سورة الأحزاب)</p> <p>- سورة هود</p> <p>- سورة يوسف</p> <p>- سورة الرعد</p> <p>- سورة إبراهيم</p> <p>- سورة الحجر</p> <p>- سورة النحل</p> <p>- سورة الإسراء</p> <p>- سورة الكهف</p> <p>- سورة مريم</p> <p>- سورة طه</p> <p>- سورة الأنبياء</p> <p>- سورة الحج</p> <p>- سورة المؤمنون</p> <p>- سورة النور</p> <p>- سورة الفرقان</p> <p>- سورة الشعراء</p> <p>- سورة النمل</p> <p>- سورة القصص</p> <p>- سورة العنكبوت</p> <p>- سورة الروم</p> <p>- سورة لقمان</p> <p>- سورة السجدة</p>	22

	الفصل السادس:	23
494	أثر الاختلاف في عودة الضمير في الآيات الكريمة (من سورة سبأ إلى سورة الناس)	
494	- سورة سبأ	
498	- سورة فاطر	
500	- سورة يس	
504	- سورة الصافات	
506	- سورة ص	
510	- سورة الزمر	
511	- سورة غافر	
513	- سورة فصلت	
518	- سورة الشورى	
523	- سورة الزخرف	
527	- سورة الجاثية	
528	- سورة الأحقاف	
528	- سورة محمد	
529	- سورة الفتح	
531	- سورة الحجرات	
532	- سورة ق	
536	- سورة الذاريات	
537	- سورة النجم	
543	- سورة القمر	
544	- سورة الرحمن	
545	- سورة الواقعة	
547	- سورة الحديد	
548	- سورة الممتحنة	
548	- سورة الصف	
549	- سورة الحاقة	
551	- سورة الجن	
555	- سورة المدثر	
557	- سورة القيامة	
558	- سورة الدهر	
559	- سورة النبأ	
560	- سورة الانشقاق	
561	- سورة الطارق	

564	- سورة الفجر	
565	- سورة البلد	
566	- سورة الشمس	
568	- سورة العاديات	
571	الخاتمة:	24
572	- نتائج البحث	
574	- التوصيات والمقترحات	
577	الفهارس الفنية	25
586	المصادر والمراجع	26

الأول

مفهوم الاختلاف وأسبابه

نبذة قصيرة:

يتحدث الباب الأول عن مفهوم الاختلاف وأسبابه، ويحتوى على أربعة فصول: الفصل الأول يتعلق بالمفهوم اللغوي والاصطلاحي للاختلاف، والفصل الثاني **يشمل الفرق** بين الاختلاف والخلاف والافتراق، والفرق بين علم الخلاف والجدل، والفرق بين علم الخلاف والفقہ وبيان الكلمات ذات الصلة، والفصل الثالث يوضح الأنماط المختلفة للاختلاف منها الاختلاف المقبول والمذموم، والفصل الرابع يبين أسباب الاختلاف الفطرية والأخلاقية والناجمة عن تباين الفكر وإضافة إلى ذلك أسباب معالجة الاختلاف.

الفصل الأول: مفهوم الاختلاف لغة واصطلاحاً

يتناول هذا الفصل كلاً من المفهوم اللغوي والاصطلاحي للاختلاف، وتفصيل كل منهما كما يلي:

المفهوم اللغوي للاختلاف:

اشتقت كلمة "اختلاف" من مادة "خ ل ف" ويتفرع من هذه المادة العديد من المشتقات. ويمكننا أن نشرح ما قاله ابن فارس⁽¹⁾ بما يلي:

¹ - هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أبو الحسين الرازي القزويني اللغوي المالكي، كان أدبياً بارعاً لغوياً حاذقاً، أخذ عن أبي بكر أحمد بن الحسين، وأبي عبد الله

"تدور هذه المادة في اللغة حول ثلاثة أصول:

- 1- أن يجيء شئ بعد شئ يقوم مقامه،
- 2- خلاف قدام،
- 3- التغير"⁽²⁾.

الأصل الأول: مجيء الشيء بعد شيء:

يقال: "هو خلف صدق من أبيه، وفي التنزيل العزيز: { فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرَثُوا الْكِتَابَ }⁽³⁾⁽⁴⁾، "الخلف" عند اللغويين بالتحريك (خَلْفٌ) والسكون (خَلْفٌ): كل من يجيء بعد من مضى، إلا أنه بالتحريك في الخير وبالتسكين في الشر، يقال: خَلَفَ صدق وخَلْفَ سوء⁽⁵⁾. وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي⁽⁶⁾:

" لا يجوز أن يقال من الأشرار خَلْفٌ ولا من الأخيار خَلْفٌ، ومعناها جميعاً القرن من الناس ويجمع على خلوف"⁽⁷⁾. ويستخدم الخَلْفُ في الرديء من القول أيضاً⁽⁸⁾ كما قيل في المثل: سكت ألفا ونطق خلفاً⁽⁹⁾ أي: رديئاً من الكلام.

أحمد الميانجي وغيرهما من كتبه: "الأمالي" و"الأفراد" وغيرهما، توفي سنة 395هـ - 1005م. (راجع للتفصيل: الكامل لابن أثير: 711/8، دار صادر، بيروت 1966م، وإنباه الرواة للقطبي، 94/1، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م، وبغية الوعاة للسيوطي: 352/1-353، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط (2)، 1399هـ - 1979م).

²- راجع: معجم مقاييس اللغة لابن فارس: حققه: عبد السلام محمد هارون: 215-213/3، ط (2)، مطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر، 1970م.

³- سورة الأعراف، رقم الآية: 169.

⁴- معجم مقاييس اللغة لابن فارس: 215-213/3.

⁵- راجع: لسان العرب لابن منظور الإفريقي: 182/4، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1416هـ-1990م، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت458هـ)، حققه: إبراهيم أبياري، ط (1)، 121/5، مطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر، 1391هـ-1971م، والقاموس المحيط للفيروز آبادي: 200/3، ط (1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1412هـ-1991م.

⁶- هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي نحوي لغوي، أول من استخراج العروض وحصّن به أشعار العرب، ولد سنة 100هـ، و توفي سنة 170هـ، وله "كتاب العين" في اللغة، كان إماماً في النحو، أخذ عنه سيبويه. (انظر: البغية: ص 243، والفهرست لابن النديم: ص 286، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1398هـ-1978م، :

ص 43/1، ووفيات الأعيان: 216 / 1-218).

⁷- راجع: ترتيب كتاب العين: 519/1، ط (1)، انتشارات أسوة، قم، إيران، 1414هـ.

⁸- راجع: المصباح المنير للفيومي: 179/1، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ، ومفردات القرآن للراغب الأصفهاني: ص 294، حققه: صفوان عدنان داؤدي: ط (1)، دار القلم، دمشق و دار الشامية، بيروت، 1416هـ-1996م.

ومنهُ الخَلْفَةُ: يقال: هن يمشين خلفه، أي: تذهب هذه وتجيء هذه⁽¹⁰⁾.
والخلفة اختلاف الليل والنهار أيضا⁽¹¹⁾.

وقال الفيروز آبادي⁽¹²⁾: "هذا اسم من الاختلاف أو مصدر الاختلاف، أي: التردد ومنه قوله تعالى: { وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً }⁽¹³⁾ أي: هذا خَلْفٌ من هذا أو هذا يأتي خلف هذا، أو معناه من فاته أمر بالنهار من العبادة تداركه بالليل وإن فاته بالليل تداركه بالنهار"⁽¹⁴⁾.
والخلفة: إنما سميت خلافة؛ لأن الثاني يجيء بعد الأول ويقوم مقامه⁽¹⁵⁾.

الأصل الثاني: خلاف قدام:

يقال: هذا خلفي وهذا قدامي، ومن هذا الباب قوله تعالى: { يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ }⁽¹⁶⁾ أي: ما قبلهم وما بعدهم⁽¹⁷⁾.
ومنهُ الخلاف، بمنزلة بعد، كقوله تعالى: { وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا }⁽¹⁸⁾ أي: بعدك ويقراً "خُفَكَ"⁽¹⁹⁾.

⁹ - هذا المثل يضرب للرجل الذي يطيل الصمت، فإذا تكلم، تكلم بالخطأ. (راجع: مجمع الأمثال، للميداني، 419/1، المثل رقم: 1772، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1959م. وأمثال أبي عبيد لأبي عبيد القاسم بن سلام، ص55، الرياض، 1970).

¹⁰ - الصحاح للجوهري: 118/3، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت. 1419هـ-1999م.

¹¹ - المختار من صحاح اللغة لمحمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد عبد اللطيف السبكي، ص145، دار السرور، بيروت-لبنان، بدون تاريخ.

¹² - هو أبوظاهر، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي مجد الدين، الفيروز آبادي(729هـ-817هـ)، ولد في شيراز وتفقّه ببلاده، وسمع من محمد بن يوسف الزيدي وابن القيم وابن الخباز وغيرهم واعتنى بالحديث جدا وجد واجتهد في علم اللغة، له كثير من التصانيف، توفي بمدينة زبيد. (راجع: الضوء اللامع للسخاوي: 79/10-86، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: 118/12-119، وبغية الوعاة للسيوطي: ص117-118، والأعلام للزركلي: 7/146).

¹³ - سورة الفرقان، رقم الآية: 62.

¹⁴ - راجع: القاموس المحيط: 200/3، وتاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي: 184/12، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، 1414هـ-1994م.

¹⁵ - معجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا، 210/2، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، 1959م.

¹⁶ - سورة البقرة، رقم الآية: 255، وطه: 110، والأنبياء: 28، والحج: 76.

¹⁷ - راجع: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: 154/1، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1411هـ-1998م.

¹⁸ - سورة الإسراء، رقم الآية: 76.

¹⁹ - راجع: ترتيب كتاب العين: 518/1.

ومنه الخُلف (بكسر الباء وسكون اللام) الواحد من أخلاف الضرع وسمي بذلك؛ لأنه يكون خُلف ما بعده⁽²⁰⁾، والخالف: المتأخر لنقصان أو قصور كالمتخلف أو الذي يقعد بعدك أي: بعد ذهابك⁽²¹⁾، ومنه قول الله Y: { فَأَقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ }⁽²²⁾.

والخالفة⁽²³⁾: عمود الخيمة المتأخر، ويكتى بها عن المرأة لتخلفها عن المرتحلين⁽²⁴⁾، قال الله Y: { رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ }⁽²⁵⁾.

الأصل الثالث: التغير:

يقال: خُلف فم الصائم خُلُوفاً (من باب قعد)، أي: تغيرت ريحه، وخُلف الطعام واللبن، أي: تغيرت ريحه أو طعمه⁽²⁶⁾.

ومنه خُوف فم الصائم، أي: نكهته في غيبه، ومنه حديث الرسول p: "لِخُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ"⁽²⁷⁾.

ومنه الخُلْفَة، كما جاء في حديث آخر: "لِخُلْفَةِ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ"⁽²⁸⁾، أي: تغير ريح فمه، ومن هذا المعنى الحديث الآخر: "سَوُّوا صُفُوفَكُمْ لَا تَخْتَلِفْ قُلُوبُكُمْ"⁽²⁹⁾، أي: إذا تقدم بعضكم على بعض في الصفوف

²⁰- راجع: معجم مقاييس اللغة لابن فارس: 212/2.

²¹- راجع: مفردات القرآن للراغب: ص295؛ والمحيط في اللغة لإسماعيل بن عباد: 212/2، حققه: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، (1414هـ-1994م).

²²- سورة التوبة، رقم الآية: 83.

²³- وجمعها: الخوالف.

²⁴- راجع: مفردات للراغب: ص295.

²⁵- سورة التوبة، رقم الآية: 87.

²⁶- راجع: كتاب العين للفراهيدي: 518/1-519، والمصباح المنير للفيومي: 178/1، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: 216/2، والصاحح للجوهري: 1120/3.

²⁷- راجع: صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب فضل الصوم: 670/2، ط(3)، حققه: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت ودار اليمامة، دمشق، 1407هـ-1987م، وصحيح مسلم: كتاب الصيام، باب فضل الصيام، بشرح الإمام النووي: 277/4، رقم الحديث: 1151، خليل الميس، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.

²⁸- راجع: سنن النسائي، رقم الحديث: 1388، كتاب الصيام، حققه: أبو غدة عبد الفتاح، ط(2)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1986م، وصحيح مسلم: رقم الحديث: 1942، كتاب الصيام، باب فضل الصيام.

²⁹- سنن الدارمي لعبد الله الدارمي، رقم الحديث: 1236، كتاب الصلاة، باب: "فضل من يصل الصف في الصلوة"، دار الفكر، بيروت، 1414هـ-1994م،

تأثرت قلوبكم ونشأ بينكم الخُلف⁽³⁰⁾، وحديث رسول الله ﷺ الآخر: " لَتُسَوَّنَ صُفُوفُكُمْ أَوْ لِيُخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ " ⁽³¹⁾.

يريد أن كلا منهم يصرف وجهه عن الآخر ويوقع بينهم التباعد، فإن إقبال الوجه على الوجه من أثر المودة والألفة، وقيل أراد بها تحويلها إلى الأدبار وقيل تغيير صورها إلى صور أخرى.

وأخلف فوه: لغة في خَلَفَ، أي تغير⁽³²⁾.
فبناء على هذه النبذة الوجيزة عن هذه الأصول الثلاثة لكلمة "خلف" يمكننا أن نقوم بتوضيح كلمة "اختلاف" فإنها في اللغة:

ضد الاتفاق وعدم التساوي، يقال: تخالف الأمران واختلفا، أي: لم يتفقا، **وتخالف القوم** واختلفوا، إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف⁽³³⁾.

اتضح الأمر مما سبق بأن الأصل الأول والثالث لمادة "خلف" يعطي أقرب مفهوم لكلمة "اختلاف" -التي نحن بصدده-، فمن هنا يمكننا القول بأن الاختلاف عبارة عن الاختلاف في الآراء ووجهات النظر حول موضوع ما، حيث يكون كل واحد من الطرفين حريصاً في أن ينحي قول صاحبه ويقوم قوله مكانه، وجاء في التنزيل العزيز في هذين الأصلين قول الله ﷻ: { إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } ⁽³⁴⁾ أي: في مجيء كل واحد منهما خلف الآخر وتعاقبهما، وقوله

³⁰- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير: 67/3، حققه: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م.

³¹- راجع: صحيح البخاري: رقم الحديث: 676، كتاب الأذان، باب: تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها، وصحيح مسلم: رقم الحديث: 659، كتاب الصلوة، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها، وسنن الترمذي: رقم الحديث: 210، كتاب الصلاة، باب ما جاء في إقامة الصفوف، وسنن أبي داود: رقم الحديث: 567، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، ومسند أحمد للإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، رقم الحديث: 17663، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1414هـ - 1993م.

³²- الصحاح: 1120/3.
³³- راجع: لسان: 184/4، وأقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، للعلامة سعيد الخوري الشرتوتي اللبناني: 92/2، ط (1)، دار الأسوة، إيران، 1374هـ، والمعجم المحيط لإبراهيم مصطفى وآخرون: ص 251، ط (2)، دار الدعوة، إستانبول- تركيا، 1989م، والوافي، للشيخ عبد الله البستاني: ص 181، مكتبة لبنان- بيروت، 1990م، ودائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي: 745/3، ط (3)، دار المعرفة، بيروت 1971م.

³⁴- سورة يونس، رقم الآية: 6.

عز وجل الآخر: { وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكْلُهُ }⁽³⁵⁾ أي: في حال اختلاف وعدم تساوي أكله.

المفهوم الاصطلاحي للاختلاف:

يعرّف الشريف الجرجاني⁽³⁶⁾ الاختلاف بقوله: "الاختلاف منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل"⁽³⁷⁾.

فجعل الجرجاني الاختلاف منازعة مع أن الاختلاف أعم من ذلك، فإن اختيار الإنسان رأياً غير ما اختاره صاحبه يعتبر اختلافاً وإن لم يكن بشكل المنازعة، ثم قيده بقوله: "تحقيق حق أو إبطال باطل" مع أن الاختلاف أعم من ذلك، فقد يكون لتحقيق الحق أو إبطال الباطل وقد لا يكون كذلك، خاصة إذا كان في المسائل الفرعية التي يتعدد الحق فيها عند طائفة كبيرة من أهل الأصول. وقال الراغب الأصفهاني:

"الاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله والخلاف أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة"⁽³⁸⁾. قال الله تعالى في التنزيل العزيز: { فَأَخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ }⁽³⁹⁾، و { وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ }⁽⁴⁰⁾، و { إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ }⁽⁴¹⁾، و { إِنَّ رَبَّكَ يَفْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ }⁽⁴²⁾. وعلى هذا يمكننا القول بأن "الاختلاف" يراد به مطلق المغايرة في القول، أو الرأي، أو التفكير، أو الحالة، أو الهيئة، أو السلوك، أو الموقف.

³⁵ - سورة الأنعام، رقم الآية: 141.

³⁶ - هو السيد علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (740هـ - 816هـ)، عالم الشرق، ويعرّف بالسيد الشريف، ولد سنة 740 هـ، واشتغل ببلاده وصار إماماً في جميع العلوم العقلية وغيرها متفرداً بها، مصنفاً في جميع أنواعها، متبحراً في دقيقتها وجليلها وطار صيته في الآفاق وانتفع الناس بمصنفاته في جميع البلاد، وتوفي بشيراز. (راجع: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: 488/1، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ).

³⁷ - راجع: التعريفات للجرجاني، ص 177، ط (2)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1988م، وقواعد الفقه للمفتي السيد عميم الإحسان المجددي البركتي، ص 280، ط (1)، الصدف بيلشرز، كراتشي- باكستان، 1407 هـ- 1984م.

³⁸ - راجع: مفردات للراغب: ص 294، وقاموس القرآن لسيد علي أكبر قرشي: 284/1: دار الكتب الإسلامية، طهران- إيران، بدون تاريخ، والمصباح المنير: 179/1.

³⁹ - سورة مريم، رقم الآية: 37.

⁴⁰ - سورة هود، رقم الآية: 118.

⁴¹ - سورة الزاريات، رقم الآية: 8.

⁴² - سورة يونس، رقم الآية: 93.

ويقول التهانوي⁽⁴³⁾ في هذا الصدد:

"الاختلاف هو كون الموجودين غير متماثلين أي: غير متشاركين في جميع الصفات النفسية وغير متضادين أي: غير متقابلين، ويسمى بالتخالف أيضاً، فالمختلفان والمتخالفان موجودان غير متضادين ولا متماثلين. وقيل التخالف غير التماثل، فالمتخالفان عند هذا القائل موجودان لا يشتركان في جميع الصفات النفسية، ويكون الضدان قسماً من المتخالفين، فتكون القسمة بين الاثنين ثنائية، بأن يقال: الاثنان إن اشتركا في أوصاف النفس فمثلان وإلا فمختلفان، والمختلفان إما متضادان أو غيرهما"⁽⁴⁴⁾.

موضوع الاختلاف عند الأصوليين:

هو ما تعددت فيه آراء المجتهدين وأهل الرأي في المسائل التي لم يرد فيها دليل قطعي من الأمة، والرجل الذي يتعرف على مواضع الاختلاف في المسائل يبلغ درجة الاجتهاد ويصير بصيراً بمعنى أن يتبين له الحق في كل نازلة تعرض له وهو أعلم الناس، كما جاء في حديث عبد الله بن مسعود⁽⁴⁵⁾ أنه قال: "المعجم الكبير للطبراني - (ج 9 / ص 72) يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: تَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: إِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ أَبْصَرُهُمْ بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ، وَإِنْ كَانَ مُقَصِّراً فِي الْعَمَلِ"⁽⁴⁶⁾.

موجز القول:

⁴³ - هو العلامة محمد أعلى بن علي بن محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي التهانوي، ولد في بلدة "تهانه بهون" بمديرية مظفر نكر بإقليم أترا برديش بالهند، وأقام بها مدة حياته وبها توفي رحمه الله سنة 1191هـ-1777م عن 72 سنة من عمره. وله عدة مؤلفات، أهمها كشاف اصطلاحات الفنون. (راجع: كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص - ، ترجمة المؤلف، ط(1)، سهيل أكاديمي، لاهور، باكستان، 1993م ومجلة فكر ونظر - الدورية - ، مقال الأستاذ نور الحسن الكاندهلوي، لمجمع البحوث الإسلامية، إسلام آباد - باكستان، عدد، أكتوبر - ديسمبر 1989م الموافق: المحرم - ربيع الثاني 1410هـ).

⁴⁴ - كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 1/ 441.

⁴⁵ - هو الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أسلم مبكراً في مكة حين أسلم سعيد بن زيد و زوجته فاطمة بنت خطاب، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، خدم النبي ﷺ وهاجر الهجرتين، وصلى القبلتين، توفي عام 32هـ. (أنظر: الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني: 368/2-370 وبهامشه أسد الغابة لابن عبد البر: ط(1) دار صادر، بيروت - لبنان، 1328هـ).

⁴⁶ - راجع: المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني: 72/9، حقه: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط(2)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل- 1983م. والموافق في أصول الشريعة لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي المتوفي سنة 790هـ: 155/4، 156، 160-162، المطبعة الرحمانية، مصر.

يتضح مما سبق بأن الاختلاف معناه اللغوي مجيء الشيء بعد الشيء والتغير وخلاف القدام أي: بعد، ومعناه الاصطلاحي عبارة عن أخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله وذهب الجرجاني إلى أن الاختلاف عبارة عن منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل.

الفصل الثاني: الفرق بين الاختلاف والخلاف والافتراق

يتحدث هذا الفصل عن كل من الفرق بين الاختلاف والخلاف، والفرق بين الاختلاف والافتراق، والفرق بين علم الخلاف والجدل، والفرق بين علم الخلاف والفقه، وبيان الكلمات ذات الصلة وتفصيل كل منها على النحو التالي:

الفرق بين الاختلاف والخلاف لغة:

قبل الإمام على بيان الفرق بين الاختلاف والخلاف يجدر بنا أن نبيّن مفهوم الخلاف لغة، فكلمة خلاف تستخدم في اللغة في عدة معان، منها:

- 1- **المضادة:** وهو من باب خالفة مخالفة وخلافا⁽¹⁾.
ويقال في المثل: "إنما أنت خلاف الضبع الراكب، أي: تخالف خلاف الضبع، وذلك أن الضبع إذا رأت ركباً خالفته وأخذت في ناحية أخرى هرباً منه"⁽²⁾.
- 2- **المخالفة:** تستخدم كلمة خلاف في معنى المخالفة أيضاً، يقال: سررتُ بمقعدِي خلاف أصحابي، أي: مخالفتهم⁽³⁾، وفي التنزيل العزيز: { فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ }⁽⁴⁾، أي: مخالفة رسول الله ρ ، وقال تعالى: { لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ }⁽⁵⁾، أي: تكون الواحدة منهن يمينى والأخرى يسرى.

يقول الشيخ عبد الله البستاني⁽⁶⁾ موضحاً مفهوم الاختلاف بقوله:
"كلمة "الخلاف" بمعنى المخالفة أعم من المضادة؛ لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين ونقول مثلاً: الأبيض خلاف الأحمر والأسود ولا نقول ضد الأحمر والأسود بل الأبيض ضد الأسود، فيكون الخلاف قد جرى على الإثنين جميعاً وال ضد على أحدهما فقط. وقولهم: "خلفاً لكذا أو لفلان" مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق أو على كونه حالاً على تأويله بالصفة،

¹ - راجع: المحيط في اللغة لإسما عيل بن عباد: 347/4، حققه: الشيخ محمدحسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت (1414هـ - 1994م)، وجمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري (المتوفي 321هـ): 237/2، ط (1)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد دكن، الهند، 1345هـ.

² - راجع: مجمع الأمثال للميداني: 10/1.

³ - راجع: المحيط في اللغة: 347/4، وترتيب كتاب العين: 518/1.

⁴ - سورة التوبة، رقم الآية: 81.

⁵ - سورة الأعراف، رقم الآية: 124، والشعراء: 49.

⁶ - عبد الله بن ميخائيل بن ناصيف البستاني. لغوي، شاعر، معلم، أديب لبناني، (1854هـ - 1930م)، ولد في قرية "الدبية" في لبنان، ودرس اللغة العربية من الشيخ ناصيف اليازجي، والشيخ يوسف الأسير، وألف روايات تمثيلية مدرسية رائعة، وأشهر مؤلفاته "معجم البستان" ثم اختصره باسم "فاكهة البستان"، وله أيضاً "الوافي" معجم وسيط للغة العربية. (راجع: أعلام الأدب والفن للأستاذ أدهم آل الجندي، 260/2، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1958م).

أي: أقول ذلك مخالفا لفلان، أو على حذف مضاف وإقامة مضاف إليه مقامه، أي: ذا خلاف له⁽⁷⁾.

3- بَعْدُ: ومعنى آخر لكلمة "الخلاف" هو "بعد"، يقال: جاء خلافة، أي: بعده، وسررت بمقعدني خلاف أصحابي، أي: بعدهم⁽⁸⁾، وجاء في التنزيل العزيز: { وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا }⁽⁹⁾ أي: بعدك.

الفرق بين الاختلاف والخلاف اصطلاحاً:

إن أصل المشتقين "الاختلاف" و "الخلاف" واحد، و هو مادة "خلف" كما بيننا سابقاً و كلمتا "خالف" و "اختلف" قد يستعمل كل منهما في محل الأخرى، إلا أن التأمل يرشد إلى:

أن كلمة "خالف" (و "الخلاف") تستعمل في حالة العصيان الواقع عن قصد، كمن يخالف الأوامر، و عليه قوله تعالى: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }⁽¹⁰⁾ ولم يقل يختلفون في أمره.

واستعمال "اختلف" يكون في حالة المغايرة في الفهم الواقع من تفاوت وجهات النظر، و عليه قوله تعالى: { وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ }⁽¹¹⁾ ولم يقل خالفوا فيه، وكذلك قوله تعالى: { فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ }⁽¹²⁾، فجعله اختلافاً لا خلافاً، وقوله -عز وجل-: { وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ }⁽¹³⁾ ولم يقل تخالفون.

وبالتأمل في الأمثلة التي ذكرناها أثناء وضع التمييز بين كلمتي "الاختلاف" و "الخلاف" نقول: إن ما جرى بين سيدنا نوح و ابنه إذ قال سيدنا نوح ن فيما حكاه الله Y: { يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ . قَالَ سَأُوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ }⁽¹⁴⁾، فكان خلافاً، وأما ما جرى بين سيدنا داود ن وابنه سيدنا سليمان ن في قضية الحرث فيما حكاه الله Y في التنزيل العزيز: { وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ

⁷- راجع: الوافي لعبد الله البستاني: ص181، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1990م، ومفردات للراغب: ص294، وأقرب الموارد: 92/2-93، ومحيط المحيط: ص249-250.

⁸- راجع: الوافي: ص181، ومفردات: ص294، وأقرب الموارد: 92/2-93، ومحيط المحيط: ص249-250.

⁹- سورة الإسراء، رقم الآية: 76.

¹⁰- سورة النور، رقم الآية: 63.

¹¹- سورة النحل، رقم الآية: 64.

¹²- سورة البقرة، رقم الآية: 213.

¹³- سورة الزخرف، رقم الآية: 63.

¹⁴- سورة هود، رقم الآية: 42-43.

شَاهِدِينَ . فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا }⁽¹⁵⁾، فكان اختلافاً وليس خلافاً.

وبين أبو البقاء الكفوي⁽¹⁶⁾ وجوهاً للفرق بين الاختلاف والخلاف وهي:
"الأول: الاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً، والخلاف هو أن يكون كلاهما (أي الطريق و المقصود) مختلفين،
والثاني: الاختلاف ما يستند إلى دليل، والخلاف ما لا يستند إلى دليل،
والثالث: الاختلاف من آثار الرحمة والخلاف من آثار البدعة. ولو حكم القاضي بالخلاف ورفَع ذلك إلى غيره يجوز فسخه بخلاف الاختلاف، فإن الخلاف هو ما وقع في محل لا يجوز فيه الاجتهاد وهو ما كان مخالفاً للكتاب، والسنة والإجماع"⁽¹⁷⁾.

وبين الشيخ عبد الله بن بيه⁽¹⁸⁾ الفرق بين الاختلاف والخلاف بقوله:
"والاختلاف قد يوحي بشيء من التكامل والتناغم كما في قوله تعالى: { فَأَخْرَجْنَا بِه ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ }"⁽¹⁹⁾، أما الخلاف فإنه لا يوحي بذلك، والاختلاف ينصب غالباً على الرأي نحو: اختلف فلان مع فلان في كذا، والخلاف ينصب غالباً على الشخص، ثم إن الاختلاف لا يدل على القطعية بل قد يدل على بداية الحوار، فإن بن مسعود τ اختلف مع أمير المؤمنين عثمان بن عفان τ ⁽²⁰⁾ في مسألة

¹⁵ - سورة الأنبياء، رقم الآية: 77-78.

¹⁶ - هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي (ت 1094هـ - 1683م) صاحب "الكليات" ولد في "كفا" بالقرم، كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في "كفه" بتركيا، وبالقدس، وبيغداد وعاد إلى إستانبول، فتوفي بها ودفن في تربة خالد، وله كتب أخرى بالتركية. (أنظر: الأعلام للزركلي: 38/2).

¹⁷ - راجع: الكليات لأبي البقاء الكفوي: 80-79/1، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، بدون تاريخ، والقاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين للدكتور محمود حامد عثمان: ص 27، ط(1)، دار الزاحم للنشر والتوزيع، الرياض، 2002م.

¹⁸ - وزير العدل الموريتاني سابقاً، عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز-جدة.

¹⁹ - سورة فاطر، رقم الآية: 27.

²⁰ - هو الصحابي الجليل عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي، ثالث خلفاء الراشدين، وهو أحد العشرة من أبشره النبي p بالجنة، هاجر إلى الحبشة هجرتين، وقد تزوج رقية بنت رسول الله p ولما ماتت تزوج أم كلثوم أختها، ولقب بذي النورين، توفي عام 35هـ (انظر: الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، 87-52/2، حققه: علي محمد عمر، ط(1)، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، 1421هـ).

إتمام الصلوة في سفر الحج ولكنه لم يخالف بل أتم معه فقال: "إني أكره الخلاف"، وفي رواية: "الخلاف شر"⁽²¹⁾، أما الخلاف فإنه قد يدل على القطيعة"⁽²²⁾. يقول محمد أعلى التهانوي في ذلك:

"قال بعض العلماء إن الاختلاف يستعمل في قول بني علي دليل، والخلاف فيما لا دليل عليه، ومن هنا قال بعضهم إن القول المرجوح في مقابلة الراجح يقال له "خلاف" لا "اختلاف"، وعلى هذا قال المولوي عصام الدين⁽²³⁾: "المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف، والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين⁽²⁴⁾ والحاصل منه ثبوت الضعف في جانب المخالف في الخلاف فإنه كمخالفة الإجماع، وعدم ضعف جانب في الاختلاف؛ لأنه ليس فيه خلاف ما تقرر"⁽²⁵⁾.

وأما ما جاء في موسوعة الفقه الإسلامي فهو يؤيد ما سبق:
"أن الخلاف يراد به متابعة الهوى والاختلاف يراد به ما يقع من آراء للمجتهدين في المسائل الدائرة بين طرفين واضحين يتعارضان في أنظارهم أو إلى خفاء بعض الأدلة أو عدم اطلاع عليها.
فالاختلاف في الحقيقة إنما هو نتيجة لتحري المجتهد قصد الشارع وذلك باتباعه الأدلة على الجملة والتفصيل والبحث عنها"⁽²⁶⁾.
قال الإمام الشاطبي في توضيح ما أراده من الخلاف:

"الخلاف الذي هو في الحقيقة خلاف ناشئ عن الهوى المضل لا عن تحري قصد الشارع باتباع للأدلة على الجملة والتفصيل وهو الصادر عن أهل الأهواء، وإذا دخل الهوى أدى إلى اتباع المتشابه حرصاً على الغلبة والظهور

²¹- راجع: البداية و النهاية للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير دمشقي المتوفى سنة 774 هـ، 244/7، حققه: علي شيري، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1408 هـ-1988 م.

²²- راجع: أدب الاختلاف (ورقة) للشيخ عبدالله بن بيه. هذه الورقة مقدمة إلى المؤتمر لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، جمادى الآخرة 1422 هـ.
www.saaaid.net/mktarat/m/29.htm(20-4-2007)

²³- هو الفاضل المحقق عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني المتوفى سنة 943 هـ، عالم باللغة والأدب والتفسير، له مؤلفات عديدة، منها الحاشية على البيضاوي ومنها الحاشية على الفوائد الضيائية شرح كافية بن حاجب. (راجع: كشف الظنون لمصطفى بن عبدالله الرومي الحنفي القسطنطيني المتوفى عام 1067 هـ، 190/1، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، عام 1992 م، والأعلام للزركلي: 66/1).

²⁴- راجع: حاشية المولوي عصام الدين على شرح الملا جامي (الفوائد الضيائية) على كافية بن حاجب في النحو: ص335، طبع كتب خانة رشيدية، جارسدة، باكستان، د- ت.

²⁵- راجع: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم: 441/1، ومحيط المحيط: ص250.

²⁶- راجع: موسوعة الفقه الإسلامي: 92/4، لوزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، عام 1411 هـ-1990 م -

بإقامة العذر في الخلاف وأدى إلى الفرقة، والتقاطع، والعداوة والبغضاء لاختلاف الأهواء وعدم اتفاقها وإنما جاء الشرع بحسم مادة الهوى بإطلاق وإذا صار الهوى بعض مقدمات الدليل لم ينتج إلا ما فيه اتباع الهوى وذلك مخالفة الشرع ومخالفة الشرع ليست من الشرع في شيء⁽²⁷⁾. وأضاف الشاطبي موضعاً مشروعياً للخلاف بقوله:

"والخلاف اجتهاد غير معتبر شرعاً؛ لأنه صادر عن ليس بعارف بما يفتقر إليه الاجتهاد؛ لأن حقيقته أنه رأى بمجرد التشهي والأغراض وخبط في عماية واتباع للهوى، فكل رأي صدر على هذا الوجه فلا مزية في عدم اعتباره؛ لأنه ضد الحق الذي أنزله الله تعالى، كما قال تعالى: { وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ }⁽²⁸⁾، وقال تعالى: { يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ }⁽²⁹⁾⁽³⁰⁾.

ومن جميع التفصيل ما ذكر يتبين الفرق بين الخلاف بهذا الاستعمال والذي عرفه أهل اللغة بأنه المضادة وبين الاختلاف ووضح أن الاختلاف ناشئ عن الاجتهاد المعتبر شرعاً والخلاف ناشئ عن الهوى، وأن الآراء التي يتوصل إليها عن طريق النظر في الأحكام الشرعية تدخل في موضوع الاختلاف، إذا وقعت موقعها وصدرت عن أهل لها، أما إذا كانت مخالفة للكتاب، والسنة والإجماع أو قولاً من غير دليل، فلا تكون معتبرة وتكون خلافاً. فهذه الإحياءات والظلال جعلتنا نفضل كلمة الاختلاف التي قد تكون مقدمة التفاهم والتكامل على كلمة الخلاف. وخلاصة القول أن التفريق بين الاختلاف والخلاف وعدم التفريق بينهما مجرد اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح والذي عليه عمل جمهور العلماء من الأصوليين والفقهاء في مصنفاتهم هو عدم التفريق بينهما، فإنهم يستعملون أحدهما مكان الآخر لتأدية نفس المعنى باعتبارهما من المترادفين.

الفرق بين الاختلاف والافتراق:

بعض الناس يسمون الاختلاف تسمية الافتراق الذي ليس بصحيح؛ لأن هناك بُعد شاسع بين مفهوم الاختلاف والافتراق، كما قال الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل⁽³¹⁾: "الفرق بين الاختلاف والافتراق أمر مهم جداً وينبغي أن يعني به أهل العلم؛ لأن كثيراً من الناس خاصة بعض الدعاة وبعض طلاب

²⁷- راجع: الموافقات: 222/4.

²⁸- سورة المائدة، رقم الآية: 49.

²⁹- سورة ص، رقم الآية: 26.

³⁰- راجع: الموافقات: 167/4.

³¹- أستاذ ورئيس قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين في الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

العلم الذين لم يكتمل فقههم في الدين، لا يفرقون بين مسائل الاختلاف ومسائل الافتراق، ومن هنا قد يرتب بعضهم على مسائل الاختلاف أحكام الافتراق، وهذا خطأ فاحش أصله الجهل بأصول الافتراق"⁽³²⁾.

وذكر الدكتور ناصر العقل خمسة فروق بين الاختلاف والافتراق على سبيل المثال، وهي كالآتي:

"الأول: هو أن الافتراق أشد أنواع الاختلاف، بل هو من ثمار الخلاف، إذ قد يصل الخلاف إلى حد الافتراق وقد لا يصل، فالافتراق اختلاف وزيادة، لكن ليس كل اختلاف افتراقاً، و يبنى على هذا الفرق الثاني.

الثاني: هو أنه ليس كل اختلاف افتراقاً، بل كل افتراق اختلاف وليس شرطاً أن يكونا مذمومين وإن كان الغالب ذم أهل الفرقة والاختلاف، فكثير من المسائل التي يتنازع فيها المسلمون هي من المسائل الخلافية، ولا يجوز الحكم على المخالف فيها بالكفر ولا المفارقة ولا الخروج من السنة.

الثالث: هو أن الافتراق لا يكون إلا على أصول كبرى، أي: أصول الدين التي لايسع الخلاف فيها، والتي تثبت بنص قاطع، أو بإجماع، أو استقرت منهجا عمليا لأهل السنة والجماعة لا يختلفون عليه، فما كان كذلك فهو أصل، من خلف فيه فهو متفرق، أما ما دون ذلك فإنه يكون من باب الاختلاف، كإجماع الأمة على وقوع الإسراء والمعراج، واختلافهم وتنازعهم في رؤية النبي μ لربه فيه، هل كانت عينية أو قلبية؟

الرابع: هو أن الاختلاف قد يكون عن اجتهاد وعن حسن نية ويؤجر عليه المخطئ مادام متحريراً للحق، والمصيب أكثر أجراً، وقد يحمى المخطئ على الاجتهاد أيضاً، أما إذا وصل إلى حد الافتراق فهو مذموم كله، بينما الافتراق لا يكون عن اجتهاد، ولا عن حسن نية، وصاحبه لا يؤجر بل هو مذموم وآثم على كل حال، ومن هنا فهو لا يكون إلا عن ابتداع أو عن اتباع هوى، أو تقليد مذموم، أو جهل مطبق.

الخامس: هو أن الافتراق يتعلق به الوعيد وكله شنود وهلكة، أما الاختلاف فليس كذلك مهما بلغ الخلاف بين المسلمين في أمور يسع فيها الاجتهاد، أو يكون صاحب الرأي المخالف له مسوغ أو يحتمل أن يكون قال الرأي المخالف عن جهل بالدليل ولم تقم عليه بالحجة، أو عن إكراه يعذر به قد لا يطلع عليه أحد، أو عن تأول، ولا يتبين ذلك إلا بعد إقامة الحجة"⁽³³⁾.

ونعتبر أن ذكر علم الخلاف هنا لا يكون غير ملائم الذي هو علم ذات أهمية بالغة عند الأصوليين.

³²- راجع: قضايا عقديّة معاصرة للأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل: ص12،

ط(1)، دار الفضيلة، السعودية، عام1421هـ.

³³- راجع: قضايا عقديّة معاصرة : ص12.

الفرق بين علم الخلاف والجدل:

يعرف الفتوحي علم الخلاف في "أبجد العلوم" بقوله: " هو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية و دفع الشبهة وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية وهو الجدل الذي هو قسم من المنطق إلا أنه خص بالمقاصد الدينية. وقد يعرف بأنه علم يقتدر به على حفظ أيّ وضع وهدم أيّ وضع كان بقدر الإمكان"⁽³⁴⁾.

يوضح الفتوحي الفرق بين الجدل وعلم الخلاف بقوله:

"الفرق بين الجدل الواقع بين اصحاب المذاهب الفرعية كأبي حنيفة⁽³⁵⁾ والشافعي⁽³⁶⁾ وغيرهما، وبين علم الخلاف أن البحث في الجدل يكون بحسب المادة وفي الخلاف يكون بحسب الصورة"⁽³⁷⁾.

ويعرف السيوطي⁽³⁸⁾ الجدل بقوله:

"إنه احتجاج المتكلم على ما يريد إثباته بحجة تقطع المعاند له فيه على طريقة أرباب الكلام"⁽³⁹⁾.

وقال صاحب القاموس القويم موضحاً معنى الجدل:

³⁴- راجع: أبجد العلوم المسمى بالوشى المرقوم في بيان أحوال العلوم لصديق بن حسن الفتوحي (1248هـ - 1307هـ): 276/2، ط(1)، المكتبة القدوسية، لاهور- باكستان، 1983م، ودار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1978م. حققه: عبد الجبار زكار. (رقم الصفحة ومجلد كالأول).

³⁵- هو أبو حنيفة، نعمان بن ثابت (80هـ-150هـ) إمام المذهب الحنفي وأعظم أئمة مذاهب المجتهدين الأربعة بالشرع الإسلامي، ولد بالكوفة، عاصر بعض معمرى الصحابة، أخذ عن التابعين والإمام جعفر الصادق، تاجر وتولى التدريس والفتيا في الكوفة. استدعاه المنصور لتولي القضاء في بغداد فرفض، فأمر به إلى السجن، فكان يسايط كل يوم حتى توفي في السجن. (راجع: وفيات الأعيان: 405/5، وطبقات الفقهاء: 86/1).

³⁶- هو أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس القرشي الشافعي (150هـ - 204هـ): إمام ومؤسس المذهب المعروف باسمه، ولد في غزه ونشأ في مكة. درس على الإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة. توفي بمصر. (راجع: طبقات الفقهاء: 71/1، وسير أعلام النبلاء: 5/10، ووفيات الأعيان: 163/4، وتذكرة الحفاظ: ص361).

³⁷- راجع: أبجد العلوم: 276/2.

³⁸- هو عبد الرحمان بن كمال الدين أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حفظ القرآن وله دون ثماني سنوات، و تلقى العلم على مشائخ عصره، ونبغ في كثير من العلوم، وبلغت مؤلفاته أكثر من ثلث مائة مصنف في أكثر العلوم، منها: الإتقان في علوم القرآن، وتكملة تفسير جلال الدين المحلي المتوفى سنة 864 هـ، وجمع الجوامع، وشرحه همع الهوامع، والأشباه و النظائر في النحو وغيرها وتوفي سنة 911 هـ (راجع: الأعلام: 302/3، وشذرات الذهب: 51/8، والضوء اللامع: 65/4).

³⁹- راجع: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، حققه: سعيد المندوب: 172/2، ط(1)، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1996م.

"الجدل: المنازعة في الرأي وشدة الخصومة، قال الله تعالى: { وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا }⁽⁴⁰⁾، أي: أكثر مبالغة في الخصومة وتأييد الباطل بغير حق. وجادل: خاصم بالحق وبالباطل، واستخدم في الحق في قوله تعالى: { وَجَادِلْهُمْ بِلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ }⁽⁴¹⁾ واستعمل في الباطل في قوله تعالى: { هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا }⁽⁴²⁾، وقد نهى الله حجاج بيته عن الجدل بكل أنواعه صيانة لعلاقة المحبة بينهم، فقال تعالى: { فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ }⁽⁴³⁾(44).
يقول الدكتور طه جابر فياض العلواني⁽⁴⁵⁾:

" أما ما يعرف لدى أهل الاختصاص بـ"علم الخلاف" فهو علم يمكن من حفظ الأشياء التي استنبطها إمام من الأئمة، وهدم ما خالفها دون الاستناد إلى دليل مخصوص، إذ لو استند إلى الدليل، واستدل به لأصبح مجتهدا وأصوليا، والمفروض في الخلافي ألا يكون باحثا عن أحوال أدلة الفقه، بل حسبه أن يكون متمسكا بقول إمامه لوجود مقتضيات الحكم إجمالا عند إمامه كما يظن هو، وهذا يكفي عنده لإثبات الحكم، كما يكون قول إمامه حجة لديه لنفي الحكم المخالف لما توصل إليه إمامه كذلك. وإذا اشتد اعتداد أحد المخالفين أو كليهما بما هو عليه من قول، أو رأي، أو موقف، وحاول الدفاع عنه، وإقناع الآخرين به، أو حملهم عليه، سميت تلك المحاولة بالجدل"⁽⁴⁶⁾.

الفرق بين علم الخلاف والفقه:

يوضح صاحب "بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول" الفرق بين علم الخلاف والفقه بقوله:

⁴⁰ - سورة الكهف، رقم الآية: 154.

⁴¹ - سورة النحل، رقم الآية: 125.

⁴² - سورة النساء، رقم الآية: 109.

⁴³ - سورة البقرة، رقم الآية: 197.

⁴⁴ - راجع: القاموس القويم في اصطلاحات الأصوليين للدكتور محمود حامد عثمان،

ص142، ط(1)، دار الحديث، القاهرة-مصر، عام 1996م.

⁴⁵ - هو الأستاذ طه جابر فياض العلواني، مفكر إسلامي معاصر ولد في العراق (الفلوجه) عام 1935 م، حصل على الشهادة العالية من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر عام 1951م والدكتوراه عام 1972 م وهو من الأعضاء المؤسسين للمعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن عام 1981 م.

[www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=365\(05-2-07\)](http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=365(05-2-07))

⁴⁶ - راجع: أدب الاختلاف في الإسلام للدكتور جابر فياض العلواني: تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، بدولة قطر.

[www.daraleman.org/forum/forum_posts.asp?TID=5448&PN=1\(30-3-2007\)](http://www.daraleman.org/forum/forum_posts.asp?TID=5448&PN=1(30-3-2007))

"والظاهر أن علم الخلاف غير علم الفقه، فإنه وإن كان علماً بالأحكام الشرعية العملية إلا أنه مكتسب من الدليل المقتضى⁽⁴⁷⁾ والدليل النافي المثبت بهما ما يأخذه عن الفقه ليحفظه من إبطال خصمه بخلاف الفقه، فإنه مكتسب من الأدلة التفصيلية كتاباً وسنةً وإجماعاً وقياساً، فنظر الخلاف متأخر عن نظر الفقيه"⁽⁴⁸⁾.

الكلمات ذات الصلة بالاختلاف:

هناك كلمات عديدة التي تتقارب في المعنى بالاختلاف ولكن لها مفاهيم أخرى في الكلام، نحن نشرح بعضها منها في السطور التالية:

الشقاق:

يوضح الدكتور طه جابر فياض العلواني مفهوم الشقاق بقوله: " فإذا اشتدت خصومة المتجادلين وأثر كل منهما الغلبة بدل الحرص على ظهور الحق ووضوح الصواب، وتعذر أن يقوم بينهما تفاهم أو اتفاق، سميت تلك الحالة بـ"الشقاق".

والشقاق أصله: أن يكون كل واحد في شق من الأرض، فكان أرضاً واحدة لا تتسع لهما معاً. قال الله - عز وجل - في التنزيل العزيز: { وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا }⁽⁴⁹⁾ أي: خلافاً حاداً يعقبه نزاع يجعل كل واحد منهما في شق غير شق صاحبه⁽⁵⁰⁾.

التضاد:

يشرح التهانوي مفهوم التضاد بقوله: "كون المعنيين بحيث يتمتع لذاتيهما اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة والمعنيان يسميان بالمتضادين والضدين (هو من مصطلحات المتكلمين وعليه اصطلاح الفقهاء) وأما عند الحكماء التضاد: التقابل بين أمرين وجوديين بحيث لا يتوقف تعقل منهما على تعقل الآخر وهذان الأمران يسميان بالمتضادين والضدين. وقد يشترط أن يكون بين هذين الأمرين غاية الخلاف والبعد كالسواد والبياض فإنهما متخالفان

⁴⁷ - المراد بالمقتضى والنافي دليل ليس بنفي ولا إجماع ولا قياس وإن كان معضداً لهذه الأدلة وراجعاً إليها.

⁴⁸ - راجع: بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول للشيخ محمد حسنين مخلوف: ص 11، نقلاً عن: طريقة الخلاف بين الأسلاف لعلاء الدين محمد السمرقندي: ص 22، حقه: علي معوض وعادل عبد الموجود، ط (1)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1992م.

⁴⁹ - سورة النساء، رقم الآية: 35.

⁵⁰ - راجع: مقال: كتبه الدكتور جابر فياض العلواني، تحت عنوان: أدب الاختلاف في الإسلام.

متباعدان في الغاية دون الحمرة الصفرة، إذ ليس بينهما ذلك الخلاف والتباعد فهما متعائدان لا ضدان"⁽⁵¹⁾.

وقال صاحب فروق اللغات:

"المتضادان: فيجوز ارتفاعهما ويمتنع اجتماعهما كالسواد والبياض"⁽⁵²⁾.

المناقضة:

يعرف صاحب قواعد الفقه المناقضة لغةً واصطلاحًا بقوله:

"المناقضة لغة: إبطال أحد القولين بالآخر، واصطلاحًا: هي منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل"⁽⁵³⁾.

موجز القول:

ويظهر مما سبق بأن هناك فرق بين الاختلاف والخلاف حيث أن الاختلاف يكون في حالة المغايرة في الفهم الواقع من تفاوت وجهات النظر وأما الخلاف فإنه عبارة عن حالة العصيان الواقع عن قصد، وعلاوة على ذلك يتضح بأن هناك فرق بين الافتراق والاختلاف حيث أن الافتراق أشد أنواع الاختلاف، بل هو من ثمار الخلاف وكذلك أن هناك فارق بين علم الخلاف والجدل والفقه أيضاً.

⁵¹- راجع: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 874-876.

⁵²- راجع: فروق اللغات لنور الدين بن نعمة الله الحسيني الجزائري، ص 164، دار المعرفة، بيروت، (1307هـ).

⁵³- راجع: قواعد الفقه للمجددي: ص 509.

الفصل الثالث: الأنماط المختلفة للاختلاف

قضت مشيئة الله خلق الناس بعقول ومدارك إلى جانب اختلاف الألسنة والألوان والتصورات والأفكار، وكل تلك الأمور تفضي إلى تعدد الآراء والأحكام وتختلف باختلاف قائلها وإذا كان اختلاف ألسنتنا وألواننا ومظاهر خلقنا آية من آيات الله تعالى، فإن اختلاف مداركنا وعقولنا وما تنمته تلك المدارك والعقول آية من آيات الله كذلك ودليل من أدلة قدرته البالغة، وإن إعمار الكون وازدهار الحياة وقيام الوجود لا يتحقق أيّ منها لو أن البشر خُلقوا سواسية في كل شيء، وكل إنسان ميسر لما خلق له وقال الله تعالى: { وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۖ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ }⁽¹⁾.

فالاختلاف ينقسم إلى قسمين:

الأول: الاختلاف المقبول⁽²⁾

الثاني: الاختلاف المذموم⁽³⁾

أولاً: الاختلاف المقبول

فهو كما عرفه السيوطي في الإتيان: "هو ما يوافق الجانبين كاختلاف وجوه القراءة واختلاف مقادير السور والآيات واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ والأمر والنهي والوعد والوعيد"⁽⁴⁾. وهذا الاختلاف يكون في فروع الشريعة وأحكامها الفقهية وأمور المباحات ونحوها مما لا يبعد عن رضوان الله تعالى في طلب الحق والبحث عنه، وذلك من خلال أعمال العقل والفهم للوصول إلى إسعاد الناس، وتحقيق مصالحهم والسعي إلى حماية أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وتيسير أسباب الحياة الكريمة لهم.

ينقسم الاختلاف المقبول إلى قسمين وهما:

1- اختلاف التنوع

2- الاختلاف في المسائل الاجتهادية

1- اختلاف التنوع:

وهذا الاختلاف له صور هي:

أ- اختلاف صور العبادات، مع كون كل الصور مشروعة

¹ - سورة هود، رقم الآية: 118-119.

² - بعض العلماء يسمون هذا الاختلاف الاختلاف السائغ أو المحمود أو التلازم أو التنوع لكن كلها تندرج تحت الاختلاف المقبول.

³ - وهذا الاختلاف يسمى له الاختلاف المرذود أو التضاد أو التناقض أيضاً.

⁴ - راجع: الإتيان للسيوطي: 31/2.

ومن أمثلة ذلك: الاختلاف في القراءات، وفي صفة الأذان والإقامة والاستفتاح، والتشهدات، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، وتكبيرات الجنازة وغير ذلك⁽⁵⁾

فمثل هذا الاختلاف هو من اختلاف التنوع، الذي يسوغ للإنسان فيه أن يعمل بكل نوع من تلك الأنواع، دون أن ينكر على أخيه، أو أن يكون في قلبه شيء عليه.

2- اختلاف العبارة بين المتنازعين مع كون الأقوال كلها بمعنى واحد

ومن أمثلة ذلك: اختلاف الناس في ألفاظ الحدود والتعريفات، والتعبير عن المسميات، وتقسيم الأحكام، وغير ذلك. ومن ذلك اختلاف الأصوليين في الخطاب الموجه إلى النبي ﷺ هل يعمّ الأمة أم لا؟ فقال بعضهم: إن الخطاب الخاص بالنبي ﷺ يتناول أمته ما لم يقدّم دليل مخصص للنبي ﷺ وقال بعضهم: إن الخطاب الخاص بالنبي ﷺ لا يتناول أمته، والخلاف في هذه المسألة لفظي، لاتفاق أصحاب المذهبين على المعنى، وذلك لأن أصحاب المذهب الأول وهم القائلون إن خطابه ﷺ يتناول أمته يتمسكون بالواقع الشرعي، وأن الأدلة الشرعية عامة لكل الأمة، وأصحاب المذهب الثاني يتمسكون بمقتضى اللغة، ومقتضى اللغة أن الخطاب خاص بمن وُجّه إليه⁽⁶⁾.

3- اختلاف المعاني بين المتنازعين، مع عدم تنافي تلك المعاني مع بعضها البعض

وهذا له أمثلة كثيرة، منها: اختلاف أقوال السلف في تفسير "النعيم" في قوله تعالى: { ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ }⁽⁷⁾، فقال بعضهم: "النعيم" هو: صحة الأبدان والأسماع والأبصار وقال بعضهم: "النعيم" هو: الأمن والصحة، وقال بعضهم: "النعيم" هو الماء البارد، وقال الآخرون: "النعيم" هو التمر والماء⁽⁸⁾، فهذه أقوال مختلفة ولكنها صحيحة في الجملة، فإن "النعيم" لفظ عام فيشمل كل نعيم أنعم الله به على الإنسان، وهذا النوع من الاختلاف كثير جدا في المنازعات⁽⁹⁾.

⁵- راجع: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ص 514، حققه: جماعة من العلماء وخرج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط(9)، 1408هـ - 1988م.

⁶- راجع: الخلاف اللفظي عند الأصوليين للدكتور عبد الكريم النملة: 265/2-267 (بتصرف)، مكتب الرشد، الرياض، ط(1)، 1417هـ - 1996م.

⁷- سورة التكاثر، رقم الآية: 8.

⁸- راجع: تفسير القرآن العظيم لابن كثير: 654/4-656، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1401هـ.

⁹- راجع: اقتضاء الصراط المستقيم لاحمد بن عبد الحليم بن تيمية: 132/2-133 (بتصرف)، حققه: د- ناصر العقل، مكتبة الرشد، الرياض، ط(4)، 1414هـ-1994م.

واختلاف التنوع -بشكل عام- هو من رحمة الله بهذه الأمة، ذلك أن بعض العبادات يكون لها أكثر من صورة، وكل صورة تناسب حالا من أحوال الناس المتباينة، كما أن اختلاف الناس في بعض العبادات -مع كونها صحيحة كلها- مما يثري العلم، ويوسع من شمول النصوص الشرعية، حتى لا تحصر في نطاق ضيق، فيقتل ما فيها من معان جلية، وحكم عظيمة.

2- الاختلاف في المسائل الاجتهادية:

المقصود بالمسائل الاجتهادية هو تلك المسائل التي ليس فيها نص قطعي الدلالة والثبوت بل يكون النص فيها محتملا والخلاف فيها قويا، سواء أ كانت تلك المسائل في العقيدة أم في الفقه، فهذا لا ضير فيه إذا بذل الإنسان فيه وسعه وكان قصده الحق من غير تعصب، ولا هوى متبع، فإنه يكون مأجورا وإن أخطأ، وهذا الذي وقع بين الصحابة -رضي الله عنهم-، وهو الذي يكثر وروده في كتب الفقه وهذا النوع لا يوجب شقاقا ولا نفرة.

قال يحيى بن سعيد⁽¹⁰⁾: "ما برح المستفتون يستفتون، فيحل هذا ويحرم هذا، فلا يرى المحرم أن المحلل هلك لتحليله، ولا يرى المحلل أن المحرم هلك لتحريمه"⁽¹¹⁾.

ولهذا النوع من الاختلاف أمثلة كثيرة جدا، فمن تلك الاختلافات:

1- اختلاف العلماء في عذاب القبر ونعيمه، هل هو على الروح فقط، أم على الروح و البدن؟ والذي عليه جماهير السلف أن العذاب والنعيم يكونان على الروح، والبدن تابع لها، فقد تعذب الروح دون البدن، وتتصل الروح أحيانا بالبدن فيحصل العذاب والنعيم عليهما جميعا⁽¹²⁾.

2- اختلاف الصحابة -رضي الله عنهم- في رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء والمعراج، فالسيدة عائشة⁽¹³⁾ -رضي الله عنها- تجزم أن النبي ﷺ لم ير ربه،

¹⁰ - هو أبو سعيد، يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، من حفاظ الحديث، ثقة حجة، من أقران مالك وشعبة، من أهل البصرة. كان يفتي بقول أبي حنيفة، وأورد له البلخي سقطات، ولم يعرف له تأليف إلا ما في كشف الظنون من أن له كتاب "المغازي" قال أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى القطان. (راجع: الأعلام للزركلي: 147/8، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، 241/1، دار إحياء التراث العربي، بيروت. بدون تاريخ، وتهذيب التهذيب: 216/11).

¹¹ - راجع: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: 903/2، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط(2)، 1968 م.

¹² - راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية: 282/4-299، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دار عالم الكتب، الرياض، 1412 هـ-1991 م.

¹³ - هي أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- (ت58هـ/678م)، حبيبة رسول الله ﷺ، بنت خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق ر من أكبر فقهاء الصحابة، ونزلت الآيات في تبرئتها مما رماها به أهل الإفك. حدث عنها جماعة من الصحابة ومسروق. تزوجها

- فكانت تقول: " مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَّبَ " (14) وابن عباس - رضي الله عنه- يقول: "إنه رآه" وتارة يقول: "رآه بقلبه" (15)، على أن بعض العلماء يرجع الخلاف إلى الخلاف اللفظي، ويقول: إن ابن عباس -رضي الله عنهما- أثبت الرؤية القلبية وعائشة -رضي الله عنها- نفت الرؤية البصرية (16)، والمقصود أن مثل هذا الاختلاف هو من الاختلاف المقبول؛ لأن النصوص محتملة، والاختلاف قائم منذ زمن بين العلماء والفقهاء على حد سواء.
- 3- اختلاف العلماء في عصمة الرسل الكرام من الصغائر غير المزرية، وهو أمر اعتقادي والاختلاف فيه مشهور (17).
- 4- اختلاف العلماء في تكفير تارك الصلاة تهاونا وتكاسلا (18).
- 5- اختلاف العلماء في حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء؛ فمنهم من يقول إنهما سنتان ومنهم من يقول إنهما واجبان، ولكل أدلته (19).
- 6- اختلاف العلماء في وجوب تبييت النية لكل ليلة من رمضان، فالحنفية يقولون: إنه يجب أن ينوى كل ليلة من الليل، لكن إن نوى بعد الفجر وقبل الزوال أجزأه (20).
- والمالكية يقولون: إن نوى في أول ليلة لجميع الشهر أجزأه (21)، وقولهم هذا هو رواية عند الحنابلة (22)، أما مذهب الشافعية، والحنابلة والظاهرية فهو أنه يجب تبييت النية لكل ليلة من الليل (23)، ولكل فريق حجته ودليله.

-
- رسول الله ﷺ بمكة، قبل الهجرة بثلاث سنين، وماتت في خلافة معاوية ولها سبع وستون سنة، ودفنت بالبقيع، (راجع: وفيات الأعيان: 16/3، وتذكرة الحفاظ: 27/1، وطبقات ابن سعد: 58/8، وتهذيب التهذيب: 433/12).
- 14- صحيح البخاري: كتاب التوحيد، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (عَالِمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَيَّ غَيْبِهِ أَحَدًا) (وَأَقْدَرَهُ نَزَلَتْ أُخْرَى)، رقم الحديث: 6832، وصحيح مسلم: كتاب الإيمان، بَابِ مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَأَقْدَرَهُ نَزَلَتْ أُخْرَى)، رقم الحديث: 259.
- 15- صحيح مسلم: رقم الحديث: 257، 258.
- 16- راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية: 509/6-511.
- 17- راجع: فقه الخلاف بين المسلمين للدكتور ياسر برهامي: ص25، ط(2)، دار العقيدة، القاهرة- مصر، 2000م.
- 18- نفس المرجع والصفحة.
- 19- راجع: الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي: 243/1-246، دار الفكر، دمشق، ط(3)، 1409هـ-1989م.
- 20- راجع: بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساني: 128/2، دار الفكر، بيروت، ط(1)، 1417هـ-1996م.
- 21- راجع: حاشية الخرشي لخليل بن إسحاق المالكي: 28/3، حقه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1417هـ-1997م.
- 22- راجع: الإنصاف لعلاء الدين المرادوي: 295/3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(2)، بدون تاريخ.

فهذه الاختلافات لا شك أنها مقبولة؛ لأنها لا توجب معادة ولا افتراقا في الكلمة؛ لأن أهل الحق يعلمون الحق من كل من جاء به، فيأخذون حق جميع الطوائف ويردون باطلهم فهو لاء الذين قال الله تعالى فيهم: { فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ }⁽²⁴⁾، فأخبر سبحانه أنه هدى عباده لما اختلف فيه المختلفون.

وكان النبي μ يقول في دعائه: (اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)⁽²⁵⁾.

فمن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحق حيث كان ومع من كان ولو كان مع من يبغضه ويعاديه وردّ الباطل مع من كان ولو كان مع من يحبه ويواليه، فهو ممن هدى لما اختلف فيه من الحق، فهذا أعلم الناس وأهداهم سبيلا وأقومهم قبلا، وأهل هذا المسلك إذا اختلفوا فاختلفوا باختلاف رحمة وهدى، يقر بعضهم بعضا عليه ويواليه ويناصره، وهو داخل في باب التعاون والتناظر الذي لا يستغني عنه الناس في أمور دينهم ودنياهم، بالتناظر والتشاور وإعمالهم الرأي وإجالتهم الفكر في الأسباب الموصلة إلى درك الصواب.

ويشير ابن القيم⁽²⁶⁾ إلى جواز هذا الاختلاف بقوله:

"وهذا النوع من الاختلاف -الاختلاف في المسائل الاجتهادية- لا يوجب معادة ولا افتراقا في الكلمة ولا تبديدا للشمل، فإن الصحابة -رضي الله عنهم- اختلفوا في مسائل كثيرة من مسائل الفروع كالجد مع الإخوة، وعتق أم الولد بموت سيدها، ووقوع الطلاق الثلاث بكلمة واحدة وفي بعض مسائل الربا، وفي بعض نواقض الوضوء وموجبات الغسل، و بعض مسائل الفرائض وغيرها، فلم ينصب بعضهم لبعض عداوة ولا قطع بينه وبينه عصمة، بل كانوا كل منهم يجتهد في نصر قوله بأقصى ما يقدر عليه، ثم يرجعون بعد المناظرة إلى الألفة والمحبة والمصافاة والموالاتة، من غير أن يضر بعضهم لبعض ضغنا ولا ينطوي له على معنبة ولا ذم، بل يدل المستفتي عليه مع مخالفته له، ويشهد له

²³- راجع: الحاوي الكبير لعلي بن محمد الماوردي: 244/3، دار الفكر، بيروت، 1414هـ-1994م، والمحلي لابن حزم: 285/4، حققه: د. عبد الغفار البداري، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

²⁴- سورة البقرة، رقم الآية: 213.

²⁵- صحيح مسلم، رقم الحديث: 1289، ومسند أحمد، رقم الحديث: 24068.

²⁶- هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين (691هـ - 751 هـ = 1292 - 1350 م): من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء، مولده ووفاته في دمشق. تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وألف تصانيف كثيرة. (راجع: الأعلام للزركلي: 56/6).

بأنه خير منه وأعلم منه، فهذا الاختلاف أصحابه بين الأجرين والأجر، وكل منهم مطيع لله بحسب نيته واجتهاده وتحريه الحق"⁽²⁷⁾.

ثانياً- الاختلاف المذموم

وقد يسمى اختلاف التضاد والتناقض أيضاً، وهو المعارضة من كل وجه بحيث لا يمكن الالتقاء مطلقاً.

وعرفه السيوطي في الإتيان بقوله: " هو ما يدعو فيه أحد الشيين إلى خلاف الآخر"⁽²⁸⁾ وهذا النوع من الاختلاف يؤدي إلى التفرق والانقسام الذي لا يبقى معه صعيد مشترك للمختلفين يلتقون عليه، وهو الاختلاف في الأصول دون الفروع وفي الكليات دون الجزئيات، فهذا الاختلاف يجعل أصحابه شيعاً متناحرة وأحزاباً متنافرة، ليسوا على تألف ولا تعاضد ولا تناصر، بل على ضد ذلك والإسلام واحد وأمره واحد، فاقترضى أن يكون كله على الائتلاف لا على الاختلاف.

وهذه التفرقة مشعرة بتفرق القلوب المشعر بالعداوة والبغضاء ولذلك نهى الله تعالى عنها فقال: { وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا }⁽²⁹⁾ فبيّن أن التأليف إنما يحصل عند الائتلاف على التعلق بمعنى واحد مما يتعلق بأصول الشريعة وكلياتها وقال تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ }⁽³⁰⁾، وقال سبحانه وتعالى: { وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ }⁽³¹⁾. فالاختلاف الذي يؤدي إلى التفرق والتشتت هو مذموم.

أنواع الاختلاف المذموم

والاختلاف المذموم على أنواع وهي كما يلي:

- 1- الاختلاف في المسائل التي أجمع عليها العلماء،
- 2- الاختلاف الناشئ عن أخذ المخالف بالقول الشاذ أو الضعيف جداً،
- 3- الاختلاف الناشئ عن هوى النفس،
- 4- الاختلاف الناشئ عن تفضيل إحدى الصور - السابق ذكرها في اختلاف التنوع- على الصور الأخرى بغير دليل، مع تسفيه رأي المخالف، والعدوان عليه.

وتفصيل كل نوع على الوجه التالي:

²⁷- راجع: الصواعق المرسله لابن قيم: 214/2-218، حققه: د. علي بن محمد الدخيل

الله، ط(3)، دار العاصمة، الرياض، 1418هـ - 1998م.

²⁸- راجع: الإتيان للسيوطي: 38/2.

²⁹- سورة آل عمران، رقم الآية: 103.

³⁰- سورة الأنعام، رقم الآية: 159.

³¹- سورة الأنعام، رقم الآية: 153.

النوع الأول: الاختلاف في المسائل التي أجمع عليها العلماء

فالاختلاف في المسائل التي أجمع عليها العلماء من أهل السنة والجماعة ضلال، سواء أكانت تلك المسائل من مسائل التفسير، أم من مسائل العقيدة، أم من مسائل الفقه، أم من غيرها، فإن الإجماع حجة قاطعة، لا يجوز لأحد -كائنا من

كان- مخالفته، ومن أمثلة هذا النوع:

- 1- اختلاف الناس في مسألة خلق القرآن، فإن عقيدة أهل السنة والجماعة والتي عليها إجماع السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق⁽³²⁾ فمن خالف من بعد ذلك من جهمية⁽³³⁾، أو معتزلة⁽³⁴⁾، أو أشعرية⁽³⁵⁾، أو غيرهم فخلافتهم من الخلاف المذموم، بل صرح بعض السلف بتكفير من قال بخلق القرآن⁽³⁶⁾.
- 2- خلاف بعض الناس في نكاح أكثر من أربع حرائر، فإن الأمة أجمعت على أنه لا يجوز للحر أن يجمع بين أكثر من أربع حرائر، لقوله تعالى: { وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ }⁽³⁷⁾، وحكي عن القاسم بن إبراهيم⁽³⁸⁾ أنه أباح تسعا، وقوله غير معتد به؛ لأنه خرق الإجماع، وترك السنة، فخلافة من الخلاف المذموم⁽³⁹⁾.

³²- راجع: كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل: 132/1-133، 154-164، حققه: محمد بن سعيد القحطاني، دار رمادي للنشر، ط (3)، 1416 هـ - 1995م.

³³- الجهمية: هم أتباع الجهم بن صفوان، وهي فرقة معطلة، تنكر أسماء الله تعالى وصفاته وتزعم أن الإنسان مجبور على أفعاله، وتقول بخلق القرآن. (راجع: الفصل في الملل والنحل لابن حزم: 73/1، ط(1)، المطبعة المرتضوية بالنجف- إيران، 1352هـ.

³⁴- المعتزلة: هم أصحاب واصل بن عطاء، الذي اعتزل مجلس الحسن البصري لتقريره أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر، خلافا لما عليه أهل السنة والجماعة، وهم يقولون بخلق القرآن وينكرون أسماء الله تعالى. (راجع: الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الاسفراييني، ص 82-87، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ).

³⁵- الأشعرية: هم أتباع أبي الحسن الأشعري، وهم في الجملة لا يثبتون من الصفات إلا سبع ويقولون إن القرآن ليس كلام الله حقيقة، وإنما هو عبارة عن كلام وقولهم هذا قريب من صفات قول المعتزلة: "إن القرآن مخلوق" إذ لا فرق بين القولين، بل صرح المعاصرون منهم بأن القرآن " لا يجوز أن يقال مخلوق إلا في مقام التعليم، فكشفوا بذلك ما أراد شارح جوهرة لتوحيد أن يستتر بقوله: إن القرآن حادث. انظر: الملل والنحل: 81/1-84، ومنهج الأشاعرة في العقيدة للدكتور سفر الحوالي: ص 24، مكتبة العلم، القاهرة، بدون تاريخ.

³⁶- راجع: كتاب السنة لأحمد بن حنبل: 132/1.

³⁷- سورة النساء، رقم الآية: 3.

³⁸- هو قاسم بن إبراهيم الحسني الرسي، ولد سنة تسع وتسعين ومائة وينسب إلى القاسمية من الزيدية. (حاشية المغني: 471/9، حاشية رقم: 3، وعزاه إلى تاريخ التراث العربي:

النوع الثاني: الاختلاف الناشئ عن أخذ المخالف بالقول الشاذ أو الضعيف جداً
فليس كل مسألة اختلف فيها العلماء يسوغ فيها الأخذ بأي قول من الأقوال، فهناك مسائل خلافية، الخلاف فيها شاذ، والحق فيها واضح أبلج، والسنة فيها مستفيضة مشهورة، فالخلاف في مثل هذه المسائل من الخلاف المذموم، ولهذا قال الأوزاعي⁽⁴⁰⁾: "من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام"⁽⁴¹⁾. وقال معمر⁽⁴²⁾: "لو أن رجلاً أخذ بقول أهل المدينة في استماع الغناء، وإتيان النساء في أدبارهن، وبقول أهل مكة في المتعة والصرف، وبقول أهل الكوفة في المسكر، كان شر عباد الله"⁽⁴³⁾.

والواجب رد التنازع في المسائل كلها إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قال تعالى: { فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ }⁽⁴⁴⁾، وقال تعالى: { وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ }⁽⁴⁵⁾.

328/3 (راجع: المغني لابن قدامة: حققه: د- عبدالله التركي، ود- عبد الفتاح الحلو، طبعة هجر، القاهرة، ط(2) ، 1413هـ - 1992م.

³⁹- راجع: المغني لابن قدامة: 472-471/9.

⁴⁰- أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الشامي الأوزاعي(88هـ - 157هـ): هو من أئمة الفقهاء والمحدثين، لم يكن بالشام أعلم منه، قيل إنه أجاب في سبعين ألف مسألة. ولد في بعلبك، وترك خلفه مذهباً معروفاً. توفي في بيروت ودفن في قبلة المسجد المعروف باسمه وله كتاب "السنن" و"المسائل". (انظر: طبقات الفقهاء: 76/1، ووفيات الأعيان: 127/3، ومعرفة الثقات للعجلي: 83/2، ط(1)، مكتبة الدار بالمدينة المنورة- السعودية، 1405 هـ - 1985م، والطبقات الكبرى لابن سعد: 488/7.

⁴¹- راجع: سير أعلام النبلاء للذهبي: 125/7، ط(9)، مؤسسة الرسالة، بيروت-

لبنان، 1413هـ - 1993م.

⁴²- هو معمر بن راشد بن أبي عمر الأزدي، إمام وحافظ ثقة متقن للحديث وفقهه، ولد بالبصرة وسكن اليمن واشتهر بها حتى توفي عام 153هـ (راجع: الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، 255/8-257، ط(1)، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن- الهند، 1271هـ - 1952م، والأعلام للزركلي: 272/7).

⁴³- راجع: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأحمد بن علي بن الحجر العسقلاني: 187/3، راجعه: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، مكتبة الثقافة الدينية، 1384هـ - 1964م.

⁴⁴- سورة النساء، رقم الآية: 59.

⁴⁵- سورة الشورى، رقم الآية: 10.

والذم في مثل هذه المسائل ليس واقعا على كل مخالف، بل الذم واقع على المخالف الذي تبينت له السنة المستفيضة، ثم هو لا يزال متمسكا ومتعلقا بالقول الشاذ، ومن أمثلة ذلك:

الاختلاف في تفسير قوله تعالى: { وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا }⁽⁴⁶⁾، فإن أكثر المفسرين فسروا "المقام المحمود" بالشفاعة العظمى يوم القيامة⁽⁴⁷⁾، لكن بعضهم قال إن المقام المحمود هو إجلال النبي μ على العرش يوم القيامة، وهذا قد وردت فيه آثار لكنها ضعيفة لا يعول عليها، ثم هي على ضعفها مخالفة لما ثبت في الصحيح عن ابن عمر⁽⁴⁸⁾ -رضي الله عنهما- أنه قال: "إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُنًّا كُلُّ أُمَّةٍ تَتَّبِعُ نَبِيَّهَا يَقُولُونَ يَا فُلَانُ اشْفَعْ! يَا فُلَانُ اشْفَعْ! حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ μ فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ"⁽⁴⁹⁾، فالتمسك بمثل تلك الآثار الضعيفة، ومن ثم تفسير كلام الله تعالى بها يعتبر من الخلاف المذموم⁽⁵⁰⁾.

النوع الثالث: الاختلاف الناشئ عن هوى النفس

و هذا النوع من الأنواع الخطيرة؛ لأن صاحبه يظن نفسه أنه على حق، وهو على باطل، ولأن صاحبه لا يمكن أن يقنع بالحجة، ولا يمكن أن يرضى بالدليل، قال تعالى: { أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ }⁽⁵¹⁾ والهوى لا يأتي بخير فهو مطية الشيطان إلى الكفر، قال تعالى: { أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ }⁽⁵²⁾، وبالهوى يقع الإنسان في الظلم ويضل وينحرف الضالون، قال تعالى: { فَلَا

⁴⁶- سورة الإسراء، رقم الآية: 79.

⁴⁷- قال الطبري في تفسيره: " ثم اختلف أهل التأويل في معنى ذلك المقام المحمود، فقال أكثر أهل العلم: ذلك هو المقام الذي يقومه μ يوم القيامة للشفاعة للناس ليريحهم عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم" (راجع: جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري: 131/8، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1405هـ).

⁴⁸- هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي (ت 73هـ/ 692م) ولد بعد المبعث ببسير بمكة واستصغر يوم أحد وهو بن أربع عشرة وهو أحد المكثرين من الصحابة وكان من أشد الناس اتباعا للأثر وتقيا وراوية حديث النبي μ . هاجر إلى المدينة قبل أبيه، قاتل في حروب الردة، اشترك في حروب أفريقيا، وتوفي بمكة. (راجع: تقريب التهذيب: 516/1، والأعلام: 108/4).

⁴⁹- صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا، رقم الحديث: 4349.

⁵⁰- لمزيد من الأمثلة، انظر: فقه الخلاف بين المسلمين: ص 60- 65.

⁵¹- سورة الجاثية، رقم الآية: 23.

⁵²- سورة البقرة، رقم الآية: 87.

تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدُوا {⁽⁵³⁾، والهوى ضد العلم ونقيضه، وغريم الحق ورفيف الفساد وسبيل الضلال، قال تعالى: { وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ }⁽⁵⁴⁾.

وقال ابن تيمية⁽⁵⁵⁾: "وانتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ما تبين له من الحق

هو محمود فيه، بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه، وترك القول الذي وضحت حجته، أو الانتقال عن قول إلى قول لمجرد عادة واتباع هوى، فهذا مذموم"⁽⁵⁶⁾. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "إن الهوى كله ضلالة"⁽⁵⁷⁾.

ويجب أن يعلم أن الذم هنا إنما يقع على ذات المخالف صاحب الهوى وحده دون الطرف الآخر، فإن الطرف الآخر إذا التزم صلاح النية لم يكن عليه مأخذ ولا ينصرف إليه الذم.

ومن أمثلة الخلاف الناشيء عن الهوى: تفسير بعض المعتزلة لقوله تعالى: { وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ }⁽⁵⁸⁾، حيث يرى المعتزلة استحالة رؤية الله تعالى في الآخرة، وبناء على رأيهم الباطل فإنهم يؤولون الآيات بتعسف وتكلف، وينكرون الأحاديث الصحيحة الصريحة التي تخالف أهواءهم، ففسر بعضهم "إلى" بمعنى "نعم" جمع نعمة، حتى يصرفون اللفظ عن معناه الظاهر الذي يفيد تنعم المؤمنين برؤية رب العالمين في الآخرة⁽⁵⁹⁾، وأول بعضهم المعنى تأويلا غريبا، فقالوا: { إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ }، أي: مترقبة ومنتظرة، كما تقول: "أنا إلى

⁵³- سورة النساء، رقم الآية: 135.

⁵⁴- سورة ص، رقم الآية: 26.

⁵⁵- هو أحمد بن عبد الحلیم الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية (661هـ - 728هـ)، ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبت واشتهر. ناظر العلماء واستدل وبرع في العلم والتفسير. (راجع: الأعلام للزركلي: 1/144).

⁵⁶- راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية: 20/214، 213.

⁵⁷- المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (126هـ - 211هـ)، 126/11، باب القدر، برقم 20102، من منشورات المجلس العلمي، خرّج أحاديثه وعلّق عليه: الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي.

⁵⁸- سورة القيامة، رقم الآية: 22، 23.

⁵⁹- ذكر هذا الرأي الشريف المرتضى وأنكره ونسبه إلى بعض المتأخرين من المعتزلة. راجع: أمالي المرتضى المسمى بغير الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى، 1/36، حقه:

محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1967م.

فلان ناظر ما يصنع بي" (60).

النوع الرابع: الاختلاف الناشئ عن تفضيل إحدى الصور - السابق ذكرها في اختلاف التنوع - على الصور الأخرى بغير دليل، مع تسفيه رأي المخالف والعدوان عليه

و الذم هنا يقع على المخالف صاحب العدوان وحده لا على غيره ممن التزم الحق والأدب في الاختلاف، قال ابن تيمية: " و هذا القسم -الذي سميناه اختلاف التنوع- كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد لكن الذم واقع على من بغى على الآخر فيه" (61).

فإذا حصل تباغض بين المختلفين، أو تحاسد أو شقاق، فاختلفاهم مذموم غير مقبول، وإنما يقع الذم كما سبق على من اعتدى وبغى، لا على من التزم أدب الحوار، و غض الطرف عن المساوي، وكثير من النزاعات بين المختلفين اليوم منشؤها العدوان والبغي في أمور الخلاف فيها سائغ والنصوص فيها محتملة، فنحن نحتاج أن ندرك أن مثل ذلك الاختلاف، أعنى اختلاف التنوع هو من الاختلاف المقبول لا الاختلاف المذموم.

رأي العلماء في الاختلاف:

اختلف العلماء في حكم مطلق الاختلاف في الشريعة، هل هو ممدوح أقره الشرع أو مذموم منعه الشرع. ففريق من العلماء يؤيد الاختلاف ويراه أمراً مستحسناً ممدوحاً، وأن الشرع أبقاه وفيه رحمة للناس، وأنه أمر لا مفر منه؛ لأنه أمر فطري، بل يعتبر الاختلاف في الأحكام الفقهية مصدر قوة ودليل استمرارية ومرونة في الشريعة الإسلامية وضرورة لا يمكن الخلاص منه، ويرى فريق آخر أن الاختلاف مذموم وأنه من فعل الناس، وأنه حصل بسببه مضار كثيرة للمجتمع الإسلامي ونهى الشرع عنه أشد النهي. وفيما يلي نوجز الكلام على الرأيين:

أدلة من يجيز الاختلاف

1- لقد وجد الاختلاف بين الصحابة، والتابعين، والأئمة المجتهدين، والعلماء الراسخين وغيرهم من سلف الأمة، ولو كان أمراً مذموماً لما وقع بينهم، ولهذا قال القاسم بن محمد بن أبي بكر (62): "لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي ﷺ

⁶⁰- راجع: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي: ص 673-674، حقه: د- عدنان زرزور، دار التراث، بيروت، بدون تاريخ، والكشاف للزمخشري: 132/1-133، حقه: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.

⁶¹- راجع: شرح العقيدة الطحاوية: ص515، واقتضاء الصراط المستقيم: 135/1.

⁶²- هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت102هـ)، من سادات التابعين، وكان عالماً، ثقة، فقيهاً، كثير الحديث. (راجع: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس

في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أن خيراً منه قد عمله"⁽⁶³⁾.

ومثل هذا القول روي عن عمر بن عبد العزيز⁽⁶⁴⁾ أنه قال: "ما يسرني أن لي باختلافهم حُمر النعم"⁽⁶⁵⁾، وقال عون بن عبد الله بن عتبة⁽⁶⁷⁾: "ما أحب أن أصحاب النبي ﷺ لم يختلفوا فإنهم لو اجتمعوا على شيء فتركه رجل ترك السنة، ولو اختلفوا فأخذ رجل بقول أحد أخذ بالسنة"⁽⁶⁸⁾، وقال ابن تيمية في مقام الاعتبار والتقريب: "ولهذا كان بعض العلماء يقول: إجماعهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة، وكان عمر بن عبد العزيز يقول: ما يسرني أن أصحاب الرسول ﷺ لم يختلفوا؛ أنهم إذا اجتمعوا على قول فخالفهم رجل كان ضالاً، وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا، ورجل بقول هذا كان في الأمر سعة"⁽⁶⁹⁾.

2- نحن نجد النصوص الشرعية المجملة والمحتملة لأكثر من معنى، والآيات المتشابهة في القرآن الكريم التي تحتل لأكثر من رأي وهذه تسبب الاختلاف، فلو لم يجوز الشرع الاختلاف لما هيا أسبابه.

3- إن استمرارية هذا الدين إلى قيام الساعة وشموليته تقتضيان جواز الاختلاف، فإن الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان، فلو فرض التقليد برأي واحد ومنع الاختلاف لماناسب ذلك الرأي لكل زمان ومكان، ولا اعتبر ذلك نقيصة في الدين.

4- إن الدين يسر وقد ثبت ذلك بأدلة كثيرة، وفي منع الاختلاف وحمل الناس على رأي واحد ضيق وخرج ومخالفة لطبيعة الدين.

شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، حققه: إحسان عباس: 59/4، دار صادر- بيروت، 1994م).

⁶³ - راجع: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: 98/2.

⁶⁴ - هو الخليفة العادل، أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، ويسمى الخليفة الراشد الخامس، ولد بالمدينة سنة 61هـ، توفي سنة 101هـ. (انظر: البداية والنهاية: 192/2-196).

⁶⁵ - النعم: المال الراعي وهو جمع لا واحد له من لفظه وأكثر ما يقع على الإبل وقيل الإبل خاصة. (انظر: المصباح المنير: 377/9).

⁶⁶ - راجع: جامع بيان العلم وفضله: 97/2.

⁶⁷ - هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهزلي الكوفي، ثقة عابد الرابعة، مات قبل سنة 120هـ (راجع: تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ص758، ترجمة رقم 5258، حققه: صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط (1)، دار العاصمة، الرياض-السعودية. 1416هـ).

⁶⁸ - سنن الدارمي (المقدمة، باب اختلاف الفقهاء، برقم 642) لعبد الله الدارمي، دار الفكر، بيروت، 1414هـ-1994م.

⁶⁹ - راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية: 80/30.

5- يؤيد جواز الاختلاف ما روي عن النبي ρ أنه قال: "اختلاف أمتي رحمة" (70)

أدلة من يذم الاختلاف:

1- الاختلاف لو كان رحمة لكان ضده -وهو الاتفاق- سخطة وعذابا، لكن لا واسطة بين الأمرين، ولا يقول بذلك عاقل.

2- وردت الآيات الكثيرة في ذم الاختلاف والحث على الاجتماع منها: قول الله Y : { ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ } (71)،

وقوله تعالى: { وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا } (72)، استدل العلماء بجميع الآيات الواردة في الاختلاف، فقالوا: إنها توجب الاتفاق وتحرم الاختلاف وهي قاطعة في ذلك (73).

فقد نص الله تعالى على أن الاختلاف شقاق وأنه بغي، ونهى عن التنازع والتفرق في الدين، وأوعد على الاختلاف بالعذاب العظيم وبذهاب الريح، وأخبر أن الاختلاف تفريق عن سبيل الله، وقد نص تعالى على أن الاختلاف ليس من عنده، ومعنى ذلك أنه تعالى لم يرض به وإنما أرادته تعالى إرادة كون كما أراد كون الكفر وسائر المعاصي (74).

3- وردت الأحاديث أيضا في ذم الاختلاف وهي كثيرة منها:

حديث عبد الله بن عمرو أنه قال: (هَجَرْتُ⁽⁷⁵⁾ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ρ يَوْمًا قَالَ فَسَمِعَ أَصْوَاتَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ρ يُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْعُضْبُ فَقَالَ إِنَّمَا هَلَاكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ) (76)،

70- ذكره الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب عن بن عباس: 160/4، راجع للكلام على هذا الحديث: كتاب المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لشمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي المتوفي عام 903هـ، ص90، دراسة وتحقيق: محمد عثمان، ط(1)، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1405هـ - 1985م، ويظهر من كلام الخطابي والنووي أن له أصلا، راجع: شرح النووي على صحيح مسلم: 92/11.

71- سورة البقرة، رقم الآية: 176.

72- سورة آل عمران، رقم الآية: 103.

73- راجع: الموافقات للشاطبي: 119/4، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: 61/5-

64.

74- راجع: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: 62/5.

75- بالتشديد، أي: أتيت في الهاجرة، أي الظهيرة.

76- صحيح مسلم، كتاب العلم، باب النهي عن أتباع منسأبيه القرآن والتحذير من متببعيه، رقم الحديث: 4818.

ومنها حديث جندب بن عبد الله البجلي عن النبي ρ أنه قال : (اقرءوا القرآنَ مَا اِتْلَفْتُمْ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ)⁽⁷⁷⁾،

4- إن وجود النسخ والمنسوخ، والعام والمخصص له، والمطلق والمقيد له يدل على عدم جواز الاختلاف؛ لأنه لا يحكم على أحد النصين بالنسخ أو التخصيص أو التقييد إلا عند التعارض، فلو جاز الاختلاف لبقى النصان على حالهما، ولصحَّ العمل بهما حالة التعارض ولما أحتيج للحكم على أحدهما بالنسخ أو التخصيص أو التقييد، وذلك باطل فالمفضي إليه مثله⁽⁷⁸⁾.

محاولة الجمع بين الرأيين

المتأمل في أدلة الطرفين يصل إلى النتيجة أن من ذمَّ الاختلاف نَظَرَ إلى ما يتبعه من عصبية المختلفين وتباغضهم وتناحرهم، ومن امتدح الاختلاف نظر إلى ما يتبعه من حل المشكلات ووجود حكم لكل حادثة ووصول المجتهدين إلى أقرب حكم بعد تبادل أفكارهم ووجهات نظرهم، مع اتفاق الكل على أن الاختلاف واقع وأنه ضرورة ناشئة من اختلاف المدارك والبيئات والفهم في نصوص الشريعة. فأدلة المجيزين تُحمل على جواز الاختلاف المحمود أو المقبول، وأما أدلة المانعين فتُحمل على عدم جواز الاختلاف المذموم.

موجز القول:

يثبت مما سبق بأن الاختلاف له أنماط مختلفة بما فيها الاختلاف المقبول والمذموم حيث أن الاختلاف المقبول هو ما يوافق الجانبين وأما المذموم فإنه عبارة عن معارضة من كل وجه بحيث لا يمكن الالتقاء مطلقاً وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من الاختلاف المقبول والمذموم له أنواع مختلفة.

⁷⁷ - صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب كراهية الخلاف، رقم الحديث: 6816، وصحيح مسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ مُتَّبِعِيهِ، رقم الحديث: 4819.

⁷⁸ - راجع: الموافقات للشاطبي: 122/4.

الفصل الرابع: أسباب الاختلاف

إن الاختلاف على مر العصور والدهور له أسباب كثيرة، وإن حصر أسباب الاختلاف كلها -سواء أكان ذلك الاختلاف عقدياً، أم فقهيّاً، أم سياسياً، أم فكريّاً، أم شخصياً- من عصر الأمور، لكن يمكننا أن ندرك أن هناك أسباباً مجتمعة تدخل تحتها فروع ودوافع أخرى، بها يتعين سبب اختلاف الناس في مختلف المجالات.

نحاول أن نذكر هنا أسباب الاختلاف التي تنجم عن تفاوت القوى الفطرية، وتباين الفكر، واختلاف المبادئ الأخلاقية.

أولاً: أسباب الاختلاف الفطرية

تنقسم هذه الاختلافات إلى ثلاثة أقسام، وهي كما يلي:

أ- تفاوت الناس في العقول والقوى المدركة

خلق الله Y الإنسان في أحسن تقويم وفضّله على سائر المخلوقات ومنحه العقل والقوة المدركة وفضّل الناس بعضهم على بعض في العقل والفهم وقوة الإدراك وبناء على هذا الاختلاف الخلقي والفطري تختلف آراء الناس في المسألة. قال ابن قيم -رحمه الله تعالى-:

"ووقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بد منه لتفاوت إرادتهم وأفهامهم وقوى إدراكهم ..."⁽¹⁾

وقال القنوجي: "الاختلاف طبيعي لعقول البشر باعتبار الطبيعة الخاصة والعامّة معاً، وإليه الإشارة في قوله تعالى: { وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ... }"⁽²⁾

أما الخاصة فلوجود القوة الحاكمة منهم، ومخالفة ما أحاط مدركة أحدهم لمدركة الآخر لأسباب سببها، وأما العامّة فلأن صانع العالم -جل مجده- لما أراد انتظام النشأتين وتعمير الدارين بإبداء آثار الجمال والجلال فيهما، وناط بحسب تلك العناية المساعي والدرجات بالاعتقادات وجب اختلافها، فما التطبيق إلا بحسب العلم والفهم لا بإزالة الخصومات من بين الناس"⁽³⁾.

يفهم من كلام القنوجي أن اختلاف عقول ومدارك الإنسان يوجب اختلاف في الرأي فيمكن التطبيق بين الآراء بحسب العلم والفهم .

ولعل أثر تباين وتفاوت الطبائع، والمدارك يجلو في كثير من أشكال الاختلاف الواقع، فاختلاف أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- في شأن أسرى بدر يدل على تباين الطبائع، فكل واحد منهما نزع إلى ما يقارب طبعه، فأبو بكر

¹- راجع: الصواعق المرسلّة لابن قيم: 519/2.

²- سورة هود، رقم الآية: 118-119.

³- راجع: أبجد العلوم للقنوجي: 404/1.

الرفيق الشفيق، مال إلى المن أو الفداء، وعمر τ القوي الشديد، جنح إلى الإثخان، وهو الذي جاء به القرآن. فالطبيعة الخلقية، والظروف الاجتماعية، والبيئة الخاصة بالشخص، أو العامة في المجتمع كلها تؤثر على نمط التفكير، فيجنح كل طرف إلى ما لا يجنح إليه الآخر.

وفي بعض الأحيان يتطلب الحكم موازنة بين أمور تحتاج إلى قوة العقل وحضوره، والناس متفاوتون في ذلك، ولا يعني هذا أن الأكمل عقلا هو الأرجح اختيارا، أو هو الذي ينحو نحو الصواب دائما، وذلك لما يرد على الأفراد من أحوال وأوقات يتعكر فيها المزاج مع ازدحام الأشغال أو يذهل فيها المرء لمؤثرات أثرت عليه دون الآخر، سواء كانت هذه المؤثرات منبعثة من البيئة الخارجية أو عوامل نفسية خاصة بالشخص، فيؤدي ذلك لأن يخطئ الصواب وإن كان هو الأرجح عقلا والأحضر ذهنا من حيث الجملة ولعل من ذلك قصة عمر p مع المرأة من الميراث يوم قال: "امرأة أصابت، ورجل أخطأ"⁽⁴⁾. وربما تفاضل الناس في إدراك الصواب واختلفوا لتبيان عقولهم، ونفوسهم ضعفا، وقوة في جوانب مختلفة، فبعض الناس قد يحسن النظر في مسائل – لاتساع معارفهم وتمارين عقولهم عليها- ولا يحسنون الخوض في مسائل أخرى، وكم من إنسان تكلم في غير ما يحسن فأضحك الناس، وشواهد هذا كثيرة.

ب- تفاوت القوى الغريزية

يتكون سلوك الكائن البشري من غرائز ودوافع وهذه الدوافع تنقسم إلى قسمين وهما كما يلي:

- 1- الغرائز الفطرية
- 2- الغرائز المكتسبة

1- الغرائز الفطرية

الغرائز الفطرية عبارة عن الصفات النفسية الخلقية التي وهبها الله تعالى كل إنسان وأودعها فيه بفطرة معينة وتكون هذه الصفات موروثية.

2- الغرائز المكتسبة

الغرائز المكتسبة عبارة عن الصفات التي يكتسبها الإنسان من التفاعل والتعامل مع البيئة التي يعيش فيها، ويتكون من هذا التفاعل والتعامل بعض العادات الجديدة ويُعدّل بعض هذه الغرائز المكتسبة⁽⁵⁾.

⁴- راجع: تفسير ابن كثير للإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774 هـ): 468/1، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1401 هـ، والدر المنثور لعبد الرحمان بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، 466/2، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1993 م.

⁵- راجع: المدخل إلى علم النفس لعبد الله عبد الحي موسى، ص 125، ط (2)، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1979 م.

ومما لا شك فيه أن الاختلاف في هذه الدوافع والغرائز الفطرية والمكتسبة يؤثر في التعامل البشري مما يؤدي إلى اختلاف الآراء بين الناس وذلك لأن الإنسان توجد في خلقته وتركيبه أربع شوائب، وبناء عليها اجتمعت عليه أربعة أنواع من الأوصاف وهي على ما يلي:

أ- الصفات السبعية

ب- الصفات البهيمية

ج- الصفات الشيطانية

د- الصفات الربانية

فهو من حيث سلط عليه الغضب يتعاطى أفعال السباع من العداوة والبغضاء والتهجم على الناس بالضرب والشتم. ومن حيث سلطت عليه الشهوة يتعاطى أفعال البهائم من الشره والحرص والشبق وغيره.

ومن حيث أنه في نفسه أمر رباني كما قال تعالى: { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي }⁽⁶⁾، فإنه يدعي لنفسه الربوبية، ويحب الاستيلاء والاستعلاء.

ومن حيث يختص من البهائم بالتمييز مع مشاركته لها في الغضب والشهوة، حصلت فيه الشيطانية، فصار شريراً يستعمل التمييز في استنباط وجوه الشر ويتوصل إلى الأغراض بالمكر والحيلة والخداع ويظهر الشر في معرض الخير وهذه أخلاق الشياطين⁽⁷⁾.

وإذا غلبت صفة من هذه الصفات على طبع الإنسان اصطبغ سلوكه وأفكاره وأراؤه بصبغتها، ومن هنا تكون هذه الدوافع والغرائز منشأ للخلاف في السلوك والأفكار.

ثانياً: أسباب الاختلاف الأخلاقية

من المؤكد أن الأسباب الأخلاقية تسبب الاختلاف في الآراء، كما يحدث الاختلاف في الآراء بسبب الاختلاف في القوى الجبلية المدركة، إلا أن هناك فارق بين الأسباب الأخلاقية والأسباب الفطرية؛ هو أن الأسباب الفطرية أمور ثابتة وراسخة في طبيعة وغريزة الفرد، والأسباب الأخلاقية فإنها أمور عارضة غير راسخة.

وهناك عدة أسباب أخلاقية، تستعرض بعضها بإيجاز وهي:

1- الغرور بالنفس

2- اتباع الشهوات

⁶- سورة الإسراء : الآية 85.

⁷- راجع: إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي: 16/4، دار المعرفة، بيروت- لبنان. (بتصرف قليل)

3- الحقد والحسد

4- التعصب القبلي، واللغوي والحزبي

5- حب الظهور بالجدل والممارسة

7- البغي

1- الغرور بالنفس

إن الغرور بالنفس يولد الإعجاب بالرأي والكبر على الخلق وهذه الأمراض تتسبب في اختلاف الآراء بين الناس⁽⁸⁾.

ويشير القرآن الكريم إلى أن الكبر والغرور بالنفس من أسباب مخالفة الناس للأنبياء الكرام -عليهم السلام- في دعوتهم إلى الله تعالى كما تحدث الله -عز وجل- عن فرعون وقومه فقال: { فَقَالُوا أَنْوْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ }⁽⁹⁾، فهم بطروا الحق بسبب التكبر والظلم.

2- اتباع الشهوات

فليس الذي يثير النزاع هو اختلاف وجهات النظر، إنما هو الهوى الذي يجعل كل صاحب وجهة يصر عليها مهما تبين له وجه الحق فيها، وإنما هو وضع الذات في كفة والحق في كفة وترجيح الذات على الحق ابتداءً. قال الله تعالى:

{ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ }⁽¹⁰⁾. فالهوى أو اتباع الشهوات يسبب الضلال عن سبيل الله.

3- الحقد والحسد

إن الحقد والحسد من أهم الأسباب لنشأة الاختلاف بين الناس، والحاسد يسعى إلى فوات مصالح الآخرين وجلبها إليه وبناء على ذلك يخالف ويعارض الناس⁽¹¹⁾.

4- التعصب القبلي، واللغوي والحزبي

والمراد بالتعصب أن يدعوا الرجل إلى نصرة عصبته، والتألب معهم

على

من يناوئهم ظالمين كانوا أو مظلومين⁽¹²⁾ وعلى حق كانوا أو على باطل، وهذا من أعظم أسباب الاختلاف وكثير من الاختلافات الموجودة بين القبائل والجماعات الدينية والأحزاب السياسية ناشئة عن هذا السبب⁽¹³⁾.

⁸ - راجع: أدب الخلاف لعوض بن محمد القرني، ص 27-29، الطبعة الأولى، دار الأندلس الخضراء، جدة- السعودية، 1415 هـ. (بتصرف).

⁹ - سورة المؤمنون، رقم الآية: 47.

¹⁰ - سورة ص، رقم الآية: 26.

¹¹ - للتفصيل يراجع إلى إحياء علوم الدين للإمام الغزالي: 208-204/2.

¹² - راجع: لسان العرب: 607/1.

¹³ - راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية: 92/11.

5- حب الظهور بالجدل والممارسة

ويكون دافع ذلك في الغالب هوى مطاعاً، وقد يكون قلة الفقه أو الفراغ وترك الاشتغال بما ينفع. وقد روى الإمام أحمد بن حنبل وغيره عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل⁽¹⁴⁾. قال الإمام أبو يوسف، صاحب الإمام أبي حنيفة -رحمهما الله تعالى-: "الخصومة في الدين بدعة، وما ينقض أهل الأهواء بعضهم على بعض بدعة محدثة. لو كانت فضلاً لسبق إليها أصحاب رسول الله ﷺ وأتباعهم، فهم كانوا عليها أقوى ولها أبصر⁽¹⁵⁾. وقال عمر بن عبد العزيز -رحمه الله تعالى-: "من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنتقل. وجاء رجل إلى الحسن فقال: يا أبا سعيد! تعال حتى أخاصمك في الدين، فقال الحسن: أما أنا، فقد أبصرت ديني، فإن كنت أضللت دينك فالتمسه"⁽¹⁶⁾.

فالجدل، والخصومة، والمرء في الدين مذمومة على كل حال، يتأكد ترك المرء، والجدل في كل ما لا طائل من ورائه.

ثالثاً: أسباب الاختلاف الناجمة عن تباين الفكر

تنقسم الأسباب الفكرية للاختلاف إلى قسمين، هما:

1- الأسباب الفكرية المتعلقة بعامة الناس

2- الأسباب الفكرية المتعلقة بالعلماء المسلمين

وتفصيل كل من هذه الأسباب على النحو التالي:

1- الأسباب الفكرية المتعلقة بعامة الناس

هناك بعض الأسباب الفكرية للاختلاف التي تتعلق بعامة الناس، سواء

كانوا مسلمين أو غيرهم وهي:

أ- الإشكالية حول الموضوع

إن الإشكالية حول الموضوع المطروح للنقاش تؤدي إلى اختلاف آراء المناقشين؛ لأن الموضوع إذا كان غامضاً لا يطلع على جميع جوانبه، فكل من المناقشين يتحدث عن الجانب الذي يعرفه ولا يتفقون على أمر ما.

¹⁴- مسند أحمد: باقي مسند الأنصار، حديث أبي أمامة الباهلي، رقم الحديث 21143 و21179، وسنن ابن ماجه: باب اجْتِنَابِ الْبِدَعِ وَالْجَدَلِ، رقم الحديث: 43، وسنن الترمذي:

كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب من سورة الزخرف، رقم الحديث: 3176.

¹⁵- راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية: 476/16.

¹⁶- راجع: الشريعة للإمام أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي (360

هـ). باب ذم الجدل والخصومات في الدين، ص: 56-57، حقه: محمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية - القاهرة، 1369هـ-1950م.

وخير مثال لذلك اختلاف الجبرية⁽¹⁷⁾ والقدرية⁽¹⁸⁾ وأهل السنة في مسألة القضاء والقدر، والتي اعتبرها الباحثون من المتشابهات التي لا يمكن الاطلاع التام عليها لكونها سرّاً من أسرار الله تعالى، كما اختلف أهل السنة والمعتزلة في مسألة صفات الله تعالى، فإن معرفة كنه صفات الله - عز وجل - متعذر.

ب- عدم تحديد مفهوم المصطلحات

إن عدم تحديد مفهوم المصطلحات قد يؤدي إلى حدوث اختلاف الآراء، ومنها اختلاف الفقهاء حول مفهوم "الواجب"، و خير مثال لذلك ما يُروى أن رجلاً سأل الإمام أبا حنيفة عن حكم صلاة الوتر، فقال الإمام: واجب، قال: فكم عدد الصلوات إذن؟ قال: خمسة، فأعاد عليه السؤال، والإمام يكرر له نفس الجواب، فقام الرجل عنه وقال: إنك رجل لا تحسن الحساب⁽¹⁹⁾.

2- الأسباب الفكرية المتعلقة بالعلماء المسلمين

هناك نوع من الأسباب التي تتعلق بالفكر وتؤدي إلى الاختلاف بين

المسلمين ولا سيما بين المفسرين، وهي كما يلي:

أ- اختلاف القراءات اختلاف التعبير

ب- اختلاف أوجه الإعراب وإن اتفقت القراءات

ج- الاختلاف في عودة الضمير

د- اختلاف اللغويين في معنى الكلمة

هـ- اشتراك اللفظ بين معنيين فأكثر

و- احتمال العموم والخصوص

ز- احتمال الإطلاق والتقييد

ح- احتمال الحقيقة والمجاز

ط- احتمال أن يكون حكماً منسوخاً أو محكماً

ي- اختلاف حمل الكلام على الترتيب أو على التقديم والتأخير

وتفصيل كل من هذه الأسباب على النحو التالي:

¹⁷ - الجبرية: هو من الجبر، وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى، والجبرية: اثنان: متوسطة، تثبت للعبد كسباً في الفعل كالأشعرية وخالصة لا تثبت، كالجهمية. (راجع: التعريفات للجرجاني: 24/1، والفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري وجزءاً من كتاب السيد نور الدين الجزائري، 155/1، حقه: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الاسلامي، ط(1)، مؤسسة النشر الاسلامي، قم- إيران، 1412هـ، ومعجم لغة الفقهاء لـ. د. محمد رواس قلعة جي، ص267، ط(2)، دار النفائس، بيروت - لبنان، 1408هـ-1988م.

¹⁸ - القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبد خالقٌ لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى. (راجع: التعريفات: 55/1، ومعجم لغة الفقهاء: ص267).

¹⁹ - صلاة الوتر لمحمد بن نصر المروزي، باب الأخبار الدالة على أن الوتر سنة وليس بفرض، ص25، دار الاعتصام، القاهرة، 1993م.

أ- اختلاف القراءات:

ويتصور ذلك في الآية التي ترد بقراءتين أو أكثر، فإن ذلك يترتب عليه أن تتعدد الآراء في تفسيرها تبعاً لتعدد هذه القراءات وخلاصة ما قاله المحقق ابن الجزري⁽²⁰⁾ في ذلك: أن اختلاف القراءات لا يخلو من ثلاثة أحوال:

الأول: اختلاف اللفظ لا المعنى؛ كالاختلاف في ألفاظ (الصراط والسرط)، و(يحسب ويحسب) بفتح السين وكسرهما، و(مَرَفَقًا و مِرْفَقًا) بفتح الميم وكسر الفاء والعكس، ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط والمعنى واحد. والحكمة في هذا النوع من الاختلافات تيسير القراءة على ذوي اللهجات المختلفة.

الثاني: اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، مثل (ملك ومالك) في قوله تعالى: { مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ }⁽²¹⁾ قراءتان، المراد بهما -الله سبحانه وتعالى-، فهو مالك يوم الدين وملكه، ومنه قراءة (ننشزها وننشرها) في قوله تعالى: { وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا }⁽²²⁾؛ لأن المراد في القراءتين العظام، فالله ينشرها بمعنى يحييها وينشزها بمعنى يضم بعضها إلى بعض حتى تلتئم، ولا تناقض بين المعنيين؛ لأن الله تعالى إذا أراد بعث الخلائق ضم بعضها إلى بعض ثم يحييها للجزاء.

الثالث: اختلافهما في اللفظ والمعنى مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، لكن يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

ومثاله قوله تعالى: { حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرًا فَجَاءَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ }⁽²³⁾ حيث قرئ بالتشديد والتخفيف في لفظ (كذبوا) هكذا " كُذِّبُوا " و " كُذِّبُوا ". فأما وجه التشديد فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، وأما وجه التخفيف فالمعنى: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم، أي: كذبوا عليهم فيما أخبروهم به، فالظن في الأولى يقين، والضمانر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شك، والضمانر الثلاثة للمرسل إليهم، فلا تعارض بين المعنيين⁽²⁴⁾.

²⁰- هو أبو الخير، شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي، الشهير بابن الجزري (751هـ-833هـ): شيخ الإقراء في زمانه، من حفاظ الحديث. (راجع: الأعلام: 45/7، وطبقات الحفاظ: 116/1)

²¹- سورة الفاتحة، رقم الآية: 4 .

²²- سورة البقرة، رقم الآية: 259.

²³- سورة يوسف، رقم الآية: 110.

²⁴- راجع: مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني: 85-86، ط(1)، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1416هـ. (باختصار).

ب- اختلاف أوجه الإعراب وإن اتفقت القراءات

يختلف المفسرون في أوجه الإعراب ويؤثر هذا تفسيرا الآيات، ومثاله: اختلافهم حول "لا" من قوله تعالى: { سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى }⁽²⁵⁾، فقيل: "لا" نافية، والآية إخبار من الله تعالى بأن نبيه p لا ينسى. وقيل: هي ناهية، أي: لا تنس يا رسول الله ما نقرئك من القرآن، يعني لا تتعاط أسباب النسيان. وقد أجاب هؤلاء من الألف اللازمة في قوله "تنسى" مع تقدم "لا" الناهية عليها -أي الكلمة- ومن شأنها جزم المضارع بعدها بأن الألف هنا للإشباع⁽²⁶⁾.

ج- الاختلاف في عودة الضمير

الاختلاف في تعيين مرجع الضمير أيضاً يسبب اختلاف المفسرين، ومثاله ما ورد في تفسير قوله تعالى: { وَرَأَوْنَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ }⁽²⁷⁾، روى الطبري في تفسيره عن السدي⁽²⁸⁾، وعن ابن أبي نجيح⁽²⁹⁾، وعن مجاهد⁽³⁰⁾: { قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ } قال: سيدي، يعني زوج المرأة⁽³¹⁾. وقال أبو حيان الأندلسي⁽³²⁾: " والضمير في { إنه ربي } الأصح أن يعود إلى الله تعالى، أي: إن الله ربي أحسن مثواي؛ إذ نجاني من الجب وأقامني في أحسن مقام ... "⁽³³⁾.

²⁵- سورة الأعلى، رقم الآية: 6 .

²⁶- راجع: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف السمين الحلبي: 510/2، حققه: أحمد محمد الخراط، ط(1)، دار القلم، دمشق، 1987م.

²⁷- سورة يوسف، رقم الآية: 23.

²⁸- هو أبو محمد، إسماعيل بن عبد الرحمن (ت 127هـ)، السدي، التابعي، حجازي الأصل، سكن الكوفة، وهو من موالي قريش، وثقة أحمد وكثير من العلماء. (راجع: سير أعلام النبلاء: 264/5، وطبقات المفسرين: 110/1)

²⁹- هو عبد الله بن أبي نجيح المكي، صاحب التفسير، أخذ عن مجاهد، وعطاء، وهو من الأئمة الثقات. (راجع: ميزان الاعتدال لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، 515/2، ط(1)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1382هـ - 1963م).

³⁰- هو أبو الحجاج، مجاهد بن جبر، المخزومي المكي المقرئ المفسر الحافظ أحد الأعلام الأثبات، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي. من آثاره تفسير القرآن الكريم. (راجع: تذكرة الحفاظ: 92/1، وميزان الاعتدال: 439/3، ومعجم المؤلفين: 177/8).

³¹- راجع: جامع البيان للطبري: 108/13.

³²- هو أبو حيان (654هـ - 745هـ)، أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. (راجع: الأعلام: 152/7، وفوات الوفيات: 282/2).

³³- البحر المحيط لمحمد بن يوسف، أبي حيان الأندلسي الغرناطي: 294/5، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1992م.

والأرجح هو أن الضمير عائد إلى لفظ الجلالة كما ذكر أبو حيان وغيره، وذلك؛ لأن مراعاة يوسف ن لحقوق الله تعالى وصونه لنعمه يتضمن مراعاة حقوق العباد.

د- اختلاف اللغويين في معنى الكلمة

وذلك أيضاً من أسباب اختلاف المفسرين، فمثاله: اختلافهم حول معنى لفظ "مخلدون" من قوله تعالى: { يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وُلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ }⁽³⁴⁾، فقيل معناه: لا يهرمون أبداً ولا يتغيرون، فهم في سن واحد وشكلهم شكل الولدان دائماً والعرب تقول لمن كبر ولم يشب: إنه لمخلد. وقيل معناه: مقرطون، من قولهم: خلد جاريتته، إذا حلاها بالخلدة وهي القرطة. وقيل: مخلدون، منعمون ومنه قول امرئ القيس⁽³⁵⁾:

قليل الهموم ما يببب بأوجال وهل ينعمن إلا سعيد مخلد⁽³⁶⁾

وقيل: مخلدون، أي: مستورون بالحلية، ومنه قول الشاعر:

أعجازهن أقاوز الكثبان ومخلدات باللجين كأنما⁽³⁷⁾

وقيل غير ذلك، وهذه الأقوال كلها تدور على معاني لفظ "مخلدون" في اللغة، وهي كما نعلم ثرية جداً بألفاظها، غنية بمعانيها وأسرارها ومن ثم كان شرطاً رئيساً فيمن يتصدى لتفسير كتاب الله ﷻ أن يكون على معرفة واسعة بلغة العرب شعراً ونثراً، ولذلك قال مالك -رحمه الله تعالى-: " لا أوتي برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا "⁽³⁸⁾.

هـ- اشتراك اللفظ بين معنيين فأكثر

قد يؤدي إلى الاختلاف أن يكون اللفظ مشتركاً في اللغة، له أكثر من استعمال على الحقيقة، فيحمل على أحد الاستعمالات، فمثاله: اختلافهم حول معنى "القرء" في قوله تعالى: { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ... }⁽³⁹⁾ هل المراد به الحيض أو الطهر، إذ هو مشترك لفظي بينهما.

³⁴ - سورة الواقعة، رقم الآية: 17 .

³⁵ - امرؤ القيس(نحو 497م - 545 م) بن حجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمانى الأصل. مولده بنجد، اشتهر بلقبه. (راجع: الأعلام: 11/2)

³⁶ - راجع: ديوان امرئ القيس، حققه: عبد الرحمن المصطاوي، قافية الدال، دار المعرفة، بيروت، 2003م.

³⁷ - قائله غير معلوم، وراجع: فتح القدير للشوكاني: 186/5، ط(2)، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1964م.

³⁸ - شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي: فصل في ترك التفسير بالظن، 425/2، برقم 2287، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1410هـ، والإتقان: 42/2.

³⁹ - سورة البقرة، رقم الآية: 228 .

قال الشوكاني⁽⁴⁰⁾: " قال أبو عمرو بن العلاء⁽⁴¹⁾: "من العرب من يسمى الحيض قرءاً، ومنهم من يسمى الطهر قرءاً ومنهم من يجمعهما جميعاً، فيسمى الحيض مع الطهر قرءاً، وينبغي أن يعلم أن القرء في الأصل الوقت، يقال: هبت الرياح لقرئها ولقارئها أي: لوقتها، فيقال للحيض قرء وللطهر قرء؛ لأن كل واحد منهما

له وقت معلوم وقد أطلقت العرب تارة على الأطهار وتارة على الحيض والطهر ولأجل هذا الاشتراك اختلف أهل العلم في تعيين ما هو المراد بالقرء المذكورة في الآية، فقال أهل الكوفة: هي الحيض، وهو قول عمر⁽⁴²⁾، وعلي⁽⁴³⁾، وابن مسعود، ومجاهد، وقتادة⁽⁴⁴⁾، والضحاك⁽⁴⁵⁾، وعكرمة⁽⁴⁶⁾، والسدي، وأحمد بن حنبل- رضوان الله عليهم أجمعين-، وقال أهل الحجاز: هي الأطهار، وهو قول عائشة، وابن عمر، وزيد بن ثابت⁽⁴⁷⁾، والشافعي⁽⁴⁸⁾.

40 - هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت1250هـ)، فقيه مجتهد، ذو باع طويل في التفسير وأصول الفقه وعلوم الشريعة من أهل الصنعاء. (راجع: الأعلام: 298/6).

41 - أبو عمرو، زبان بن عمار التميمي المازني البصري (70هـ-154هـ)، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. (راجع: الأعلام: 41/3، وفوات الوفيات: 164/1، ووفيات الأعيان: 386/1).

42 - هو أبو حفص، عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي (40 ق هـ - 23 هـ = 584 - 644 م): ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمر المؤمنين، الشجاع الحازم، صاحب الفتوحات، يضرب بعدله المثل. لقبه النبي ﷺ بالفاروق، (راجع: الأعلام للزركلي: 45/5).

43 - هو أبو الحسن، علي بن أبي طالب (23 ق هـ - 40 هـ) بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين، وابن عم النبي وصهره، وأحد الشجعان الأبطال، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة. ولد بمكة، وربى في حجر النبي ﷺ ولم يفارقه. (راجع: الأعلام للزركلي: 295/4).

44 - أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن عزيز، السدوسي، البصري، مفسر، حافظ (ت118هـ). (راجع: سير أعلام النبلاء: 269/5، وطبقات المفسرين: 305/1).

45 - أبو محمد، وقيل أبو القاسم، الضحاك بن مزاحم البلخي، الخراساني، مفسر مشهور، كان يؤدب الأطفال، توفي بخراسان سنة 105هـ. (راجع: الأعلام: 215/3، سير أعلام النبلاء: 598/4، وطبقات المفسرين: 222/1).

46 - هو أبو عبد الله عكرمة (25 - 105 هـ = 645 - 723 م) بن عبد الله البربري المدني، مولى عبد الله بن عباس: تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير وكانت وفاته بالمدينة. (راجع: تهذيب التهذيب: 263/7، وميزان الاعتدال: 208/2، والأعلام: 244/4).

47 - هو أبو خارجة، زيد (11 ق هـ-45 هـ) بن ثابت بن الضحاك الانصاري الخزرجي: صحابي، من أكابرهم، كان كاتب الوحي. ولد في المدينة ونشأ بمكة، له في كتب الحديث 92 حديثاً. (راجع: الأعلام للزركلي: 57/3).

و- احتمال العموم والخصوص

ومنه أيضاً اختلافهم في تفسير قوله تعالى: { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ }⁽⁴⁹⁾، فمن المعلوم أن النصرانيات واليهوديات مشركات؛ لكنهن لا يدخلن في عموم هذه الآية بدليل قوله تعالى في سورة المائدة: { الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ }⁽⁵⁰⁾.

فعن ابن عباس، وعكرمة، والحسن البصري⁽⁵¹⁾ -رضي الله عنهم- في قوله: { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ }⁽⁵²⁾ قال نسخ من ذلك نكاح نساء أهل الكتاب، أحلن للمسلمين وحرم المسلمات على رجالهم⁽⁵³⁾.

وأخرج ابن أبي حاتم⁽⁵⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁵⁾ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: نزلت هذه الآية { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ }⁽⁵⁶⁾ فحجز الناس عنهن

48- راجع: فتح القدير للشوكاني: 298/1.

49- سورة البقرة، رقم الآية: 221.

50- سورة المائدة، رقم الآية: 5.

51- هو جعفر بن علي بن جعفر شرف الدين الموصلى المقرئ المعروف بالحسن البصري، مولده بالموصل وكان شيخاً فاضلاً عارفاً، حافظاً للأخبار والشعر والأدب. (راجع: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي: 381/1، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر. بدون تاريخ.)

52- سورة البقرة، رقم الآية: 221.

53- راجع: تفسير الطبري: 363/4.

54- هو أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي(240 - 327 هـ): حافظ للحديث، من كبارهم، له عدة تصانيف. (راجع: الأعلام للزركلي: 324/3، وتذكرة الحفاظ: 46/3، وفوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي،

260/1، حقه: إحسان عباس، ط(1)، دار صادر، بيروت- لبنان، 1974م).

55- هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني(260هـ-360 هـ) صاحب التصانيف الجيدة. له من المؤلفات الكثيرة المعاجم الثلاثة - الكبير والأوسط والصغير-، ودلائل النبوة. (راجع: سير أعلام النبلاء: 119/16، ووفيات الأعيان: 407/2، وتذكرة الحفاظ: 912/3-917، وميزان الاعتدال: 195/2).

56- سورة البقرة، رقم الآية: 221.

حتى نزلت الآية التي بعدها { وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ }
فنكح الناس نساء أهل الكتاب (57).

وعن سعيد بن جبير (58) في قوله { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ } قال:
يعني أهل الأوثان (59).

وأخرج عبد بن حميد (60) عن حماد (61) قال: سألت إبراهيم (62) عن تزويج
اليهودية والنصرانية، فقال: لا بأس به، فقلت: أليس الله يقول: { وَلَا تَنْكِحُوا
الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ }؟ قال: إنما ذلك المجوسيات وأهل الأوثان (63). والأصل
بقاء العام على عمومه ما لم يرد له مخصص.

ز- احتمال الإطلاق والتقييد

ومن أسباب الاختلاف أيضاً احتمال الإطلاق والتقييد. فالإطلاق: تناول
واحد غير معين، والتقييد: تناول واحد معيناً أو موصوفاً بوصف زائد (64). فقد

57- المعجم الكبير للطبراني، برقم 12607، ط(2)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل-
1983م. وتفسير ابن أبي حاتم لابن إدريس الرازي، 397/2، حققه: أسعد محمد الطيب،
المكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، 1973م.

58 - هو أبو عبد الله، سعيد بن جبير الأسدي، الكوفي، التابعي، كان أعلمهم على الإطلاق.
وهو حبشي الأصل، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر. (راجع: وفيات الأعيان:
204/1، وطبقات ابن سعد: 178/6، وتهذيب التهذيب: 11/4، والأعلام للزركلي:
93/3).

59- تفسير ابن أبي حاتم: 62/8.

60 - هو أبو محمد، عبد بن حميد بن نصر الكسي: من حفاظ الحديث. قيل اسمه عبد
الحميد، وخفف. نسبته إلى كس (من بلاد السمرقند). (راجع: تهذيب التهذيب: 402/6،
والأعلام للزركلي: 269/3، ومعجم المؤلفين: 66/5).

61 - هو حماد بن سلمة بن دينار البصري الربيعي بالولاء، أبو سلمة (ت167هـ-784م):
مفتي البصرة، وأحد رجال الحديث، ومن النحاة. كان حافظاً ثقة مأموناً. (راجع: الأعلام
للزركلي: 272/2، وتهذيب التهذيب: 11/3، وميزان الاعتدال: 277/1).

62 - هو أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن ذهل
النخعي (ت96هـ)، الكوفي، الفقيه، وكان مفتي أهل الكوفة ورجلاً صالحاً متوقفاً قليل
التكلف، بصيراً بعلم ابن مسعود، واسع الرواية، فقيه النفس، كبير الشأن، كثير المحاسن،
تابعي رأي عائشة - رضي الله عنها - ودخل عليها، ولم يثبت له منها سماع (راجع: تهذيب
التهذيب: 155/1، سير أعلام النبلاء: 521/4، وفيات الأعيان: 25/1).

63 - الدر المنثور للسيوطي: 256/1، ونواسخ القرآن لابن الجوزي: 84/1، ط(1)، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1405 هـ.

64 - روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (541-620هـ) معها شرحها نزّهه الخاطر
العاطر لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدمشقي: 191/2، ط(3)، مكتبة
المعارف، الرياض، 1990م.

يرى بعض المفسرين بقاء المطلق على إطلاقه، وقد يقول بعضهم بتقييد هذا المطلق بقيد ما:

من ذلك عتق الرقبة في كفارة اليمين وكفارة الظهر، فقد وردت مطلقة: كما في قوله تعالى: { لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } (65).

وقوله تعالى في الظهر: { وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } (66)،

وفي كفارة القتل الخطأ قيدت الرقبة بوصف الإيمان ويشير إليه قوله تعالى: { وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا } (67).

ف قيل: يحمل المطلق على المقيد، فيتحصل لزوم أن تكون الرقبة مؤمنة في الجميع وهو رأي الجمهور، وقيل لا يلزم ذلك فيما أطلق.

ح- احتمال الحقيقة أو المجاز

من ذلك اختلافهم حول المراد بـ"التنور" في قوله تعالى: { حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ } (68).

ف قيل: المراد به التنور الحقيقي الذي يُخْتَبَرُ فيه، وقد كان بدار نوح ن، وقد جعل الله تعالى فوران الماء منه علامة على الطوفان الذي أغرق قومه، وقيل: بل معنى قوله: (وفار التنور) أي: برز نور الصباح، وقيل: بل معناه اشتد غضب الله تعالى (69). فعلى الأول فالتعبير حقيقي، وعلى الثاني والثالث فالتعبير مجازي (70).

ط- احتمال أن يكون الحكم منسوخاً أو محكماً

65 - سورة المائدة، رقم الآية: 89.

66 - سورة المجادلة، رقم الآية: 3.

67 - سورة النساء، رقم الآية: 92.

68 - سورة هود، رقم الآية: 40.

69 - جامع البيان للطبري: 25/12.

70 - راجع: أصول التفسير لخالد العك: ص 64. ، ط(3)، دار النفائس، بيروت- لبنان،

1993م.

70 - سورة الروم، رقم الآية: 15.

فمثاله اختلافهم حول قوله تعالى: { وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ } (71) على قولين:

الأول: هي منسوخة؛ لأن فعل ما فيه وفاء لحق الله لا يتصور من أحد إذ لا قدرة لأحد على حق الله كما ينبغي، والناسخ هو قوله تعالى: { لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا } (72)، أو قوله تعالى: { فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ } (73).
الثاني: هي محكمة؛ لأن حق الجهاد يكون في المجاهدة، وبذل الإمكان مع صحة المقصد (74). فعلى هذا تكون الآية محكمة وغير منسوخة.

ي- تفاوتهم في معرفة السنة النبوية

من ذلك أنه قد لا يبلغ الحديث أحد الصحابة ولم يكن قد سمعه من رسول الله ﷺ، فاجتهد في المسألة، فيدلي برأي مخالف لما قال به النبي ﷺ لكنه يتراجع عن رأيه حين يصله الحديث.

ومن ذلك اختلاف بعض الصحابة في عدة المتوفي عنها زوجها إذا وضعت الحمل حتى تنقضي عدتها بوضع الحمل- فينطبق عليها قوله تعالى: { وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ } (75)- أم تعتد بأربعة أشهر وعشرا وهي عدة المتوفي عنها زوجها كما في قوله تعالى: { وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا لَا يَرِبْنَ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } (76). فقد رأى ابن عباس رضي الله عنهما أن المتوفي عنها زوجها إذا كانت حاملا تعتد بأبعد الأجلين، ورأى ابن مسعود رضي الله عنه أنها إذا وضعت حملها قبل تمام الأربعة أشهر وعشر فعدتها بوضع الحمل (77)، ويؤيد قول ابن مسعود ما ورد في السنة في حديث "سبيعة الأسلمية" (78) "المخرج في الصحيحين من غير وجه، أنها: "توفي عنها زوجها وهي حامل، فلم تنشب أن وضعت حملها بعد وفاته، فلما تطلعت من نفاسها

71- سورة الحج، رقم الآية: 78.

72- سورة البقرة، رقم الآية: 286.

73- سورة التغابن، رقم الآية: 16.

74- نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص 65-69 بتصرف.

75- سورة الطلاق، رقم الآية: 4.

76- سورة البقرة، رقم الآية: 234.

77- راجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 3/ 116، 117، حقه: أحمد عبد العليم البردوني، ط(2)، دار الشعب، القاهرة- مصر، 1372هـ.

78- هي سبيعة بنت الحارث الأسلمية، كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها، فنفست بعد وفاة زوجها بليال، فجاءت رسول الله ﷺ فاستأذنته أن تنكح، فأذن لها، فنكحت، وكان أبو السنابل فيمن خطبها. راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد: 287/8.

تجلت للخطاب، فدخل عليها "أبو السنابل بن بعكك"⁽⁷⁹⁾ -رجل من بني عبد الدار-، فقال لها: ما لي أراك تجلتي للخطاب ترجين النكاح، فإنك -والله- ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر. قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك، جمعتُ عليّ ثيابي حين أمسيت، فأتيت رسول الله μ ، فسألته عن ذلك، فأفتاني بأني قد حلت حين وضعت حملي، وأمرني بالتزوج إن بدا لي"⁽⁸⁰⁾.
وروى الإمام مسلم⁽⁸¹⁾ في صحيحه بسنده عن سليمان بن يسار⁽⁸²⁾ "أن أبا سلمة بن عبد الرحمن⁽⁸³⁾ وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة -رضي الله عنهم- وهما يذكران المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال، فقال ابن عباس μ : عدتها آخر الأجلين وقال أبو سلمة: قد حلت، فجعلا يتنازعا ذلك، قال فقال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي -يعني أبا سلمة- فبعثوا كريبا"⁽⁸⁴⁾ -مولى ابن عباس- إلى أم سلمة-

⁷⁹ - هو أبو السنابل بن بعكك بن الحارث بن عميلة بن السباق بن عبد الدار بن قصي العبدي القرشي. في اسمه اختلاف، قيل: هو عمرو أو عبيد ربه أو حبة أو أصرم. أسلم يوم الفتح وقيل: إنه سكن الكوفة. روى عن النبي μ قصة سبيعة بنت الحارث الأسلمية. وهو صاحب سبيعة، أقام بمكة حتى مات. (راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد: 449/5، وتهذيب التهذيب: 108/12).

⁸⁰ - صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب "فضل من شهد بدرا"، رقم الحديث: 3770.
⁸¹ - هو أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ / 875 م)، حافظ، محدث، من الأئمة. ولد وتوفي بنيسابور. أخذ عن ابن حنبل، وروى عنه الترمذي. من تصانيفه "الصحيح". (راجع: الجرح والتعديل: 182/8، 183، والفهرست: ص 286، ووفيات الأعيان: 194/5-196، وتذكرة الحفاظ: 588/2-590، وتهذيب التهذيب 10 /

126-128، والأعلام للزركلي: 221/7، وسير أعلام النبلاء: 557/12-558)

⁸² - هو أبو أيوب، وقيل: أبو عبد الرحمن وأبو عبد الله، سليمان بن يسار المدني، مولى أم المؤمنين ميمونة الهلالية، وقيل: كان سليمان مكاتباً لأم سلمة، كان ثقة، عالم المدينة ومفتيها، رفيعا، فقيها، كثير الحديث، ولد في خلافة عثمان ومات سنة سبع ومئة. (راجع: سير أعلام النبلاء: 444-448/4، وطبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، ص 60، حققه: إحسان عباس، ط(1)، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، 1970 م، وتذكرة الحفاظ: 85/1، وتهذيب التهذيب: 228/4، والنجوم الزاهرة: 252/1).

⁸³ - هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي المدني الحافظ، اسمه كنيته، قاله مالك، وقيل: عبد الله، وكان من كبار أئمة التابعين غزير العلم ثقة عالما، توفي سنة أربع وتسعين وقيل مات سنة أربع ومائة. (راجع: ثقات ابن حبان: 1/5، وتذكرة الحفاظ للذهبي: 63/1).

⁸⁴ - هو كريب بن أبي مسلم الهاشمي مولى بن عباس كنيته أبو رشدين. قال ابن سعد والنسائي: كان ثقة حسن الحديث، مات بالمدينة في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك. (راجع: تهذيب التهذيب: 388/8، وثقات ابن حبان، 339/5، ط(1)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الدكن)- الهند، 1393 هـ-1973 م).

رضي الله عنها⁽⁸⁵⁾ - يسألها عن ذلك، فجاءهم، فأخبرهم أن أم سلمة قالت: إن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال، وإنها ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأمرها أن تتزوج⁽⁸⁶⁾.

س- اختلاف الرواية في التفسير عن النبي ﷺ وعن السلف رضي الله عنهم-

فمثاله ما حكي من اختلاف حول تفسير قوله تعالى: { إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا }⁽⁸⁷⁾ فقد قيل: "نجس" يعني أنجاس الأبدان، ولذلك قال الحسن: (فمن صافحهم فليتوضأ)⁽⁸⁸⁾ ونقل السيوطي عن ابن عباس- رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ (من صافح مشركاً فليتوضأ أو ليغسل كفيه)⁽⁸⁹⁾ وأخرج ابن مردويه⁽⁹⁰⁾ عن هشام بن عروة⁽⁹¹⁾ عن أبيه عن جده قال: استقبل رسول الله ﷺ جبريل ﷺ فناوله يده، فأبى أن يتناولها، فقال: يا جبريل! ما منعك أن تأخذ بيدي؟ فقال: إنك أخذت بيد يهودي فكرهت أن تمس يدي يداً قد مستها يد كافر، فدعا رسول الله ﷺ بماء، فتوضأ، فناوله يده، فتناولها)⁽⁹²⁾.

وقيل: ليست النجاسة هنا نجاسة الأبدان بل هو خبث الطوية وسوء النية، وليس أخبث ولا أسوء من الشرك الذي انطوت عليه صدورهم وظهر على أعمالهم شياً.

85 - هي هند بنت سهيل المعروف بأبي أمية (ويقال اسمه حذيفة، ويعرف بزاد الراكب) ابن المغيرة، القرشية المخزومية، من زوجات النبي ﷺ، تزوجها في السنة الرابعة للهجرة، هي من أكمل النساء عقلاً وخلقاً، وقديمة الإسلام. راجع: الأعلام للزركلي: 8 / 97-98، وتقريب التهذيب للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 528 هـ)، 2 / 662، حققه: مصطفى عبد القادر عطا، ط(1)، دار المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، 1415 هـ - 1995 م.

86 - صحيح مسلم، باب "انقضاء عدة المتوفي عنها زوجها بوضع الحمل"، رقم الحديث: 1485.

87 - سورة التوبة، رقم الآية: 28.

88 - راجع: الدر المنثور للسيوطي: 409/3.

89 - نفس المرجع.

90 - هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك بن موسى الأصبهاني، الإمام المحدث العالم (409 هـ - 498 هـ)، مات بسوذرجان من قرى أذربيجان. (راجع: سير أعلام النبلاء: 207/19، وتذكرة الحفاظ: 1050/3).

91 - هو أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، القرشي الأسدي، أحد تابعي المدينة المشهورين المكثرين في الحديث، (راجع: وفيات الأعيان: 80/6، وتهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني (ت 528 هـ)، 44/11، ط(1)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1404 هـ - 1984 م).

92 - راجع: الدر المنثور: 409/3.

قال ابن الجوزي⁽⁹³⁾: "وقيل: إنهم كالأنجاس لتركهم ما يجب عليهم من غسل الجنابة، وإن لم تكن أبدانهم أنجاساً، قاله: قتادة، وقيل: إنه لما كان علينا اجتنابهم كما تجتنب الأنجاس، صاروا بحكم الاجتناب كالأنجاس. وهذا قول الأكثرين، وهو الصحيح"⁽⁹⁴⁾.

ويتأيد هذا الرأي بما ورد من أن النبي ρ توضأ من مزادة مشرك ولم يغسلها، واستعار من صفوان دروعاً ولم يغسلها، وكانت القصاع تختلف من بيوت أزواج النبي ρ إلى الأسارى ولا تغسل، وكان أصحاب النبي ρ يطبخون في أواني المشركين ولا تغسل⁽⁹⁵⁾.

هذا مثال واضح لاختلاف الروايات عن النبي ρ وعن السلف الذي ينتج عنه اختلاف المفسرين.

أسباب معالجة الاختلاف

بعد ذكر أنواع الاختلاف والأسباب التي تسبب التشتت والافتراق بين الأمة يجدر بنا أن نذكر الأسباب التي تعلق وتنتهي الاختلاف والتشتت بها، وهي كالآتي:

1- الاعتصام بالكتاب والسنة

فأحكام الله ورسوله جاءت لتؤلف القلوب، وتوحد الصف كما قال الله تعالى: { وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }⁽⁹⁶⁾ فالرجوع عند التنازع إلى كتاب الله وسنة رسوله ρ من أنجح السبل في الوقاية من داء الاختلاف⁽⁹⁷⁾.

2- العلم والفهم بالمسألة المختلفة فيها

فكثير ما تحدث الاختلافات في القضايا بسبب عدم الإلمام بالمسألة من جميع جوانبها، فلو أحاط الشخص بالمسألة لوجد أن هناك متسعاً في الأمر. قال ابن تيمية: "أكثر ما تكون المنازعة في الشيء القليل قبل إحكامه وجمع حواشيه وأطرافه"⁽⁹⁸⁾.

فقد يعتقد الإنسان لنفسه - بعد قراءته لبعض الكتب - أنه من أهل العلم والاجتهاد، فإذا به يتصدر، ويخالف العلماء ويقول برأيه، فيهدم من حيث لا

⁹³ - هو أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمان بن علي بن محمد بن علي القرشي البغدادي التيمي البكري البغدادي، الحنبلي، الواعظ، صاحب التصانيف. (راجع: سير أعلام النبلاء: 365/21).

⁹⁴ - راجع: زاد المسير: 316/3.

⁹⁵ - محاسن التأويل (تفسير القاسمي) لمحمد جمال الدين القاسمي: 163/8، ط(2)، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1978م، وفتح القدير: 434/2.

⁹⁶ - سورة الأنعام، رقم الآية: 153.

⁹⁷ - راجع: الاعتصام للشاطبي: 679/2، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.

⁹⁸ - راجع: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية: 149/1.

يدري ويضل الناس من حيث لا يشعر. فعن ابن عمر- رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا)⁽⁹⁹⁾.

3- التثبت والتبين

فكثير من الناس يحكمون على الآخرين من خلال ما يسمعونهم منهم من غير أن يكلفوا أنفسهم السؤال، والتحري عن حقيقة ما سمعوا؛ قد يكون ما سمعوه هو من اختلاق بعض المغرضين القاصدين للفرقة والنزاع في الصف الإسلامي. والتثبت مما نسمع هو من منهج الأنبياء-عليهم صلوات الله وسلامه-، فهذا سليمان ﷺ يقول للهدد بعد أن أخبره الخبر: { سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ }⁽¹⁰⁰⁾، وقد عاتب الله داود ﷺ في حكمه للخصمين قبل أن يسمع ويتثبت من الآخر، قال النحاس⁽¹⁰¹⁾: "ويقال إن خطيئة داود ﷺ هي قوله: { لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجْتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ }⁽¹⁰²⁾؛ لأنه قال ذلك قبل أن يتثبت"⁽¹⁰³⁾ والله سبحانه وتعالى يقول: { إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَانَبِئُوهُ }⁽¹⁰⁴⁾.

ويشرح مبارك عامر بقته⁽¹⁰⁵⁾ مفهوم التثبت والتبين بقوله:

"ومن أصول التثبت في الإخبار هو النظر في عدالة المخبر، وضبطه لما ينقل، والتبين ممن أخذ المخبر، فقد يكون أخذه من كاذب. ثم النظر في هذا الخبر قبل الحكم على الأمر، فقد يحتمل أوجهاً متعددة فيحمل على أحسنها"⁽¹⁰⁶⁾.

4- الحوار في المختلف فيه

يبين مبارك عامر بقته مبدياً رأيه في هذا المضمار أن: "طرح القضية للنقاش بأسلوب هادئ بعيد عن التجريح وتسفيه رأي الآخر، مع إتاحة الفرصة لتبادل الرأي، وسماع الطرف الآخر، خليك بأن يجعل هناك نوعاً من التقارب

⁹⁹- جامع بيان العلم وفضله: 211/2، برقم 665.

¹⁰⁰- سورة النمل، رقم الآية: 27.

¹⁰¹- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحاس، النحوي المصري؛ كان من الفضلاء، وله تصانيف مفيدة منها: تفسير القرآن الكريم وكتاب إعراب القرآن وكتاب الناسخ والمنسوخ (راجع: وفيات الأعيان: 99/1، والأعلام: 208/1، ومعجم المؤلفين: 234/8).

¹⁰²- سورة ص، رقم الآية: 24.

¹⁰³- فتح القدير: 598/4.

¹⁰⁴- سورة الحجرات، رقم الآية: 6.

¹⁰⁵- هو كاتب شهير، توجد له مقالات عديدة في المجالات، وفي المواقع الإلكترونية. بحثت عن سيرته الذاتية فما وجدتها في كتب التراجع وعلى الإنترنت.

¹⁰⁶- راجع: مقال: كتبه مبارك عامر بقته تحت عنوان: "كيف نعالج الاختلاف؟"

في وجهات النظر. فإذا كان الله أمرنا أن نجادل أهل الكتاب بالحسنى، فإخواننا في العقيدة أولى بذلك منهم" (107).

5- حسن الظن بالطرف الآخر

يوضح مبارك عامر بقنه أن: "الشكوك والقدح في نيات الآخرين كقبيلة بإيجاد جفوة وشقة بعيدة لا يمكن التلاقي فيها، فكل قول أو فعل يحمل على خلاف الظاهر المتبادر منه للذهن من دون قرينة تصرفه عن ظاهره فيه ظلم وتجنُّ على الآخرين، ورحم الله الشافعي حيث قال: "رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب" (108)(109).

6- الإخلاص في تحري الحق:

فالانتصار للذات، والتعصب للرأي، يؤدي إلى رفض الحق، ومخالفة وجهة النظر؛ فمن قصد الانتصار لنفسه وهواه فلا يوافق الآخرين في رأيهم وإن بدا له أنه صواب، ولا شك أن هذا خلاف منهج الصالحين؛ فالإمام الشافعي- رحمه الله- يقول: "ما ناظرت أحدا وأحبيت أن يخطيء بل أن يوفق، ويسدد، ويعان، ويكون عليه من الله رعاية وحفظ وما كلمت أحدا قط وأنا أبالي أن يظهر الحق على لساني أو لسانه" (110).

موجز القول:

يتضح مما سبق بأن الاختلاف له عدة أسباب بما فيها الأسباب الفطرية والأخلاقية إضافة إلى ذلك الأسباب الناجمة عن تباين الفكر حيث أن الأسباب الفطرية لها نوعان، هما: تفاوت الناس في العقول، والقوى المدركة وتفاوت القوى الغريزية، والأسباب الأخلاقية تتضمن الغرور بالنفس، واتباع الشهوات، والتعصب وغير ذلك، والاختلاف الفكرية لها نوعان، الأول: الاختلاف المتعلق بعامية الناس، مثل إشكالية حول الموضوع وعدم تحديد مفهوم المصطلحات والثاني: الاختلاف المتعلق بالعلماء المسلمين، مثل اختلاف في عودة الضمير واختلاف اللغويين في معنى الكلمة.

107 - المرجع السابق.

108 - راجع: الحوار مع أصحاب الأديان مشروعيته وشروطه وآدابه لأحمد بن سيف الدين تركستاني: ص 54، نقلاً عن: مقال: "كيف نعالج الاختلاف؟"

109 - راجع: مقال: كتبه مبارك عامر بقنه، تحت عنوان: "كيف نعالج الاختلاف؟"

110 - راجع: فيض القدير لعبد الرؤوف المناوي: 90/3، ط(1)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356هـ.

الباب الثاني

مفهوم الضمير وأحكامه

نبذة قصيرة:

يتحدث الباب الثاني عن مفهوم الضمير وأحكامه، ويحتوى على أربعة فصول، الفصل الأول يتعلق بالمفهوم اللغوي والاصطلاحي للضمير وآراء النحاة حول مراتب أسماء المعرفة، ومذهب البصريين والكوفيين عن تسمية "الضمير" "الكناية والمكنى"، والفصل الثاني يشمل على كل من أقسام الضمير باعتباريات مختلفة بما فيها: تقسيم الضمائر باعتبار ظهورها في الكلام وعدمه، وتقسيم الضمائر باعتبار معانيها أو دلالاتها، إضافة إلى آراء النحاة حول موقع الضمير في ضمائر النصب المنفصلة، والفصل الثالث يوضح قواعد عودة الضمير إلى المرجع، ومواضع مرجع الضمير، وتعدد مرجع الضمير، والتطابق بين الضمير و مرجعه، والفصل الرابع يبين السبب في استخدام الضمير في القرآن.

الفصل الأول: مفهوم الضمير

يتناول هذا الفصل كلاً من المفهوم اللغوي والاصطلاحي للضمير ومذهب البصريين والكوفيين عن تسمية "الضمير" "الكناية والمكنى"، وآراء النحاة حول مراتب أسماء المعرفة، وتفصيل كل منها على النحو التالي:
تستخدم كلمة الضمير في كلام العرب في مفهومين:

- 1- ضمير الإنسان
- 2- الضمير في اصطلاح النحاة وتفصيل كل منهما على ما يلي:

1- مفهوم ضمير الإنسان

يبين البستاني⁽¹⁾ مفهوم "ضمير الإنسان" بقوله:
 هي "القوة المخلوقة داخل الإنسان للتمييز بين ما يجوز عمله، وبين ما لا يجوز، أو هو حس داخلي ينبه على الحلال والحرام ناهياً عن الأخير"⁽²⁾.
 وجاء في المعجم الوسيط:
 "الضمير: استعداد نفسي لإدراك الخبيث، والطيب من الأعمال، والأحوال والأفكار، والتفرقة بينها، واستحسان الحسن، واستقباح القبح منها"⁽³⁾.
 وعرفه الراغب بقوله:
 "هو ما ينطوي عليه القلب ويدقّ على الوقوف عليه، وقد تسمّى القوة الحافظة لذلك ضميراً"⁽⁴⁾.
 وضمير الإنسان: قلبه وباطنه⁽⁵⁾، ويطلق الضمير على السر المضمّر، وداخل الخاطر أيضاً⁽⁶⁾.
 وقال ابن دريد⁽⁷⁾:
 "ضمير الرجل: خَلده وأما ما يقال: وقع ذلك في ضميره، وفي خَلده، وفي رُوعه فكله واحد"⁽⁸⁾.
 وقال الليث⁽⁹⁾: الضمير: الشيء الذي تضرره في قلبك⁽¹⁰⁾.
2- الضمير في اصطلاح النحاة

- 1 - بطرس بن بولس بن عبد الله البستاني، ولد في الدبية ببلبنان، وتعلم اللغات العربية والسرانية والاطالية واللاتينية والمنطق والتاريخ والحساب والجغرافية ومبادئ الفلسفة والقانون، وتوفي بناحية بوارج من بقاع العزيز، وحملت جنازته إلى بيروت من آثاره: دائرة المعارف، محيط المحيط. (راجع: الأعلام للزركلي: 31/2، ومعجم المؤلفين - 48/3).
- 2 - راجع: محيط المحيط للبستاني: ص 539.
- 3 - راجع: المعجم الوسيط: ص 543.
- 4 - راجع: مفردات للراغب: ص 299.
- 5 - راجع: المصباح المنير للفيومي: 364، وأقرب الموارد سعيد الخوري: 316/3.
- 6 - راجع: اللسان: 84/8، والقاموس المحيط: 108/2، وتاج العروس: 130/9، ومحيط المحيط: ص 539، ومتن اللغة: 563/3.
- 7 - هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي البصري، ولد عام 838م بالبصرة وهو أديب وشاعر ولغوي ونحوي. توفي عام 932م. (راجع: معجم المؤلفين: 199/9).
- 8 - جمهرة اللغة: 366/3.
- 9 - هو أبو الحارث الليث بن سعد ابن عبد الرحمن الفهمي، هو من تابعي التابعين، ولد سنة ثلاث أو أربع وتسعين، وأجمع العلماء على جلالته، وإمامته، وعلو مرتبته في الفقه والحديث، توفي الليث سنة 175هـ وقال ابن حبان: سنة 77هـ وقال ابن سعد: سنة 65هـ. (راجع: تهذيب التهذيب: 417-412/8، وتقريب التهذيب: 48/2، والطبقات لابن سعد: 517/7، وثقات ابن حبان: 360/7).
- 10 - راجع: اللسان: 84/8، وتاج العروس: 130/9، والمعجم الوسيط: ص 543.

نشرح الضمير ضمن المعنيين اللغوي والاصطلاحي فيما يلي:

المفهوم اللغوي للضمير

يتضمن هذا المفهوم ما يلي:

- *- الضمير مشتق من مادة "ض م ر"، وهي تستخدم في ثلاثة معانٍ هي: الأول: الدقة والهزال، والثاني: السر والخفاء، والثالث: العنب الذابل. ويقال في اللغة العربية: ضَمَرَ الفرسُ ضُموراً، أي: دقّ، وهزّل، وقل لحمه، ولحق بطنه، أي: هضم. وضُمِرَ: انكمش وانضم بعضه إلى بعض⁽¹¹⁾. والعرب تقول: أضمر في نفسه شيئاً، أي: أخفاه، وأضمرت الأرضُ الرجلَ: أي: غيبته، إما بسفر أو بموت⁽¹²⁾. وتستخدم كلمة "الضمير" في معنى آخر وهو: "العنب الذابل، يقال: أطعمونا من ضميركم، أي: عنبكم، وقال الصاغانى⁽¹³⁾: هو ما ضم من العنب، فليس عنبا ولا زبيبا"⁽¹⁴⁾.
- *- وأما الضمير⁽¹⁵⁾: فإنه اسم من أضمر، وبمعنى المضمر على حد قولهم: "عقدتُ العسلَ فهو عقيد أي: معقود"⁽¹⁶⁾، فإطلاق الضمير على الاسم المضمر لضماره، أي: لقلّة حروفه، بحيث إنه يدل على دقة الشيء وغيبته واستتاره⁽¹⁷⁾.

¹¹ - ترتيب كتاب العين: 1052/2، ولسان العرب: 84/8، وأقرب الموارد: 316/3، والمصباح المنير: ص364، وتاج العروس: 130/9، والقاموس المحيط: 108/2، والمختار من صحاح اللغة: ص303، والمحيط في اللغة: 19/8، والصحاح للجوهري: 620/2، ومختار الصحاح للرازي: ص384، ومحيط المحيط: 19/8، ومنتن اللغة: 563/3.

¹² - لسان العرب: 85/8، وأقرب الموارد: 316/3، وتاج العروس: 130/9، والقاموس المحيط: 108/2، والمختار من صحاح اللغة: ص303، والمحيط في اللغة: 19/8، وجمهرة اللغة: 366/2، ومختار الصحاح للرازي: ص384، ومحيط المحيط: ص539، ومنتن اللغة: 563/3، المعجم الوسيط: ص543.

¹³ - هو أبو بكر، محمد بن إسحاق بن محمد، الصاغانى (ت270هـ)، هو من كبار الأئمة. نزل بغداد، وكان أحد الحفاظ الرحالين، واتفقوا على أنه ثقة مأمون. (راجع: تهذيب التهذيب، 35/9-36، وسير أعلام النبلاء: 592/12 - 594).

¹⁴ - تاج العروس: 130/9، والقاموس المحيط: 108/2، والمحيط في اللغة: 19، 18/8، وأقرب الموارد: 316/3، ومحيط المحيط: ص539، ومنتن اللغة: 563/3.

¹⁵ - الضمير: جمعه الضمائر على التشبيه لسريرة وسرائر؛ لأن باب فعيل إذا كان اسماً لمذكر يجمع رغيغ وأرغفة ورغغان، راجع: المصباح المنير: 364، وأقرب الموارد: 316/3.

¹⁶ - شرح للمحة البدرية لابن هشام، تحقيق: هادي نهر، 296/1، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: 95/1.

¹⁷ - راجع: المشكاة الفتحة على الشمعة المضية للسيوطي، ألفه: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبي حامد البديري الدميّاطي، ص 103، حققه: هشام سعيد محمود (رسالة لنيل درجة الماجستير)، مطبعة وزارة الأوقاف للشؤون الدينية، العراق، 1983م.

*- وأما الإضمار عند النحاة فإنه يطلق على الإتيان بالضمير، ويطلق أيضاً على إسقاط الشيء لفظاً، لا معنىً نحو: " { وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ } (18) أي: قدرنا مسيره (19) ويفرق عن الحذف؛ بأن الحذف إسقاطه معنىً أيضاً نحو: { وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ } (20) أي: أهلها (21). وأما الإضمار عند العروضيين: فهو إسكان الحرف الثاني، مثل إسكان تاء "متفاعلن" في الكامل، فينتقل إلى "مستفعلن"، ويسمى مضمر (22).

ويوضح الدكتور محمد التونجي (23) الإضمار بقوله: "الإضمار: ترك الشيء مع بقاء أثره، وهو ضربان:

الأول: في العروض، وهو إسكان الحرف الثاني من "متفاعلن"، فتصير "مستفعلن".

والثاني: في النحو، وهو إضمار (إتيان الضمير) قبل الذكر، وجائز في خمسة مواضع:

- 1- في ضمير الشأن مثل: هو زيد قائم،
- 2- في ضمير رُبّ مثل: ربه رجلاً،
- 3- في ضمير نعم نحو: نعم رجلاً زيد،
- 4- في تنازع الفعلين نحو: ضربني وأكرمني زيد،
- 5- في بدل المظهر عن المضمر نحو: ضربته زيدا (24).

المفهوم الاصطلاحي للضمير

عَبَّرَ سيبويه (25) عن المعنى الاصطلاحي للضمير بأربعة عناوين، هي: الإضمار، والمضمر، والضمير، والاسم المبهم (26).

18 - سورة يس، رقم الآية: 39.

19 - الكشف للزمخشري: 19/4.

20 - سورة يوسف، رقم الآية: 82.

21 - المحرر الوجيز لابن عطية: 271/3.

22 - محيط المحيط للبستاني: ص 539.

23 - ولد في حلب عام 1933م، وتلقى تعليمه في حلب، وتخرج في جامعة دمشق حاملاً

الإجازة في اللغة العربية ودبلوم التربية، ونال الدكتوراه في الأدب الفارسي من طهران، وأخرى من الجامعة اليسوعية. وعمل مدرساً ووكيلاً لكلية الآداب، ويعمل الآن في جامعة الكويت، وعضو جمعية البحوث والدراسات.

www.awu-dam.org/dalil/01alif/dalil039.htm

24 - المعجم المفصل في الأدب للدكتور محمد التونجي: 106/1، ط(2)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1999م، وكتاب التعريفات للجرجاني: ص 19، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت - لبنان، 1990م.

25 - هو أبو بشر عمرو بن عثمان ويلقب بسيبويه وهو لقب فارسي، ومعناه بالعربية رائحة التفاح. أصله من البيضاء، من فارس ونشأ بالبصرة، وبرع في النحو حتى صار إمام

و عبر عنه الفراء⁽²⁷⁾ بالمكتئى، والكناية⁽²⁸⁾.
 وقد عرف سيبويه الضمير بالمثل، فقال: "وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه،
 وأنت، وأنا، ونحن"⁽²⁹⁾.
 وحده المبرد⁽³⁰⁾ بقوله: "الأسماء المضمرة هي: التي لا تكون إلا بعد ذكر"⁽³¹⁾،
 أي: بعد اسم ظاهر تعود إليه .
 و يلاحظ على هذا الحد أنه غير شامل لما يجيزه العرب من مجيء الضمير
 قبل
 الذكر في خمسة مواضع، وهي: " ضمير الشأن، نحو: { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ }⁽³²⁾،
 والقصة نحو: { فَأِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ }⁽³³⁾، و المضمرة في نعم وبنس، نحو:
 نِعَمَ رَجُلًا زَيْدًا، وَبِنَسِّ رَجُلًا عَمْرُوًّا، ومع رُبِّ، نحو: رُبُّهُ رَجُلًا لَقِيتُ، وفي باب
 عطف
 الفعل على الفعل عند إعمال الثاني في ما يطلبه الأول فاعلاً، نحو: ضربني و
 ضربت زيدا، أو مفعولا لم يسمَّ فاعله، نحو: أُهَيِّنَ و أكرمتُ زيدا⁽³⁴⁾.

-
- البصريين، وصنف فيه كتابه المشهور، وهو أول كتاب جامع لأصول النحو ورفائعه،
 وتوفي سنة 180 هـ (فليراجع للتفصيل: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ
 جلال الدين السيوطي، حققه: العلامة محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 366، ط(2)،
 1973م، والفهرست: ص 76 والوفيات: ص 385).
- ²⁶ - الكتاب لسيبويه، حققه: عبد السلام هارون، 77/1 - 79، 6/2. مكتبة الخانجي،
 القاهرة- مصر، بدون تاريخ.
- ²⁷ - هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء- مولى بني أسد، ولم يكن يعمل الفراء ولا يبيعهما،
 بل لأنه كان يفري الكلام. أخذ عن الكسائي، وكان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة
 والأدب، توفي سنة 207 هـ. (راجع للتفصيل: البغية: 411، والفهرست: ص 98،
 والوفيات: 228/2).
- ²⁸ - معاني القرآن ليحيى بن زياد الفراء، حققه: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار: 5/1،
 (19،50)، ط(3)، عالم الكتب، بيروت. 1403 هـ.
- ²⁹ - الكتاب لسيبويه: 6/2 .
- ³⁰ - أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري المعروف بالمبرد النحوي
 (ت 285 هـ)؛ نزل بغداد، وكان إماما في النحو واللغة، وله التواليف النافعة في الأدب،
 منها: كتاب الكامل، وكتاب الروضة، والمقتضب، وغير ذلك. أخذ الأدب عن أبي عثمان
 المازني وأبي حاتم السجستاني. (راجع: وفيات الأعيان: 314/4).
- ³¹ - المقتضب ليحيى بن زياد الفراء، حققه: عبد الخالق عزيمة، 186/3، طبع المجلس
 الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة- مصر. 1388 هـ.
- ³² - سورة الإخلاص، رقم الآية: 1.
- ³³ - سورة الحج، رقم الآية: 46 .
- ³⁴ - التوطئة لأبي علي الشلوبين، حققه: يوسف أحمد المطوع، ص 172-173، مطابع
 سجل العرب، القاهرة، 1981 م.

ولعله لأجل هذه الملاحظة عمد ابن الخشاب⁽³⁵⁾ إلى تعريف الضمير بقوله: هو ما "يأتي بعد مذكور ظاهر، كقولك: زيد مررتُ به، أو ما يقوم مقام الاسم الظاهر الذي يعود الضمير إليه، كالمتكلم إذا قال: أنا فعلتُ، فتاب ضمير المتكلم هنا مناب اسمه"⁽³⁶⁾.

وحده ابن الحاجب⁽³⁷⁾ بقوله: "المضمر: ما وُضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدم ذكره لفظاً، أو معنىً، أو حكماً"⁽³⁸⁾. وغرضه من القيد الأخيرين دفع ملاحظة عدم مشمول الحد، وإدخال الضمائر التي يتأخر مفسرها⁽³⁹⁾ عنها، كما يتضح من شرح الرضي⁽⁴⁰⁾ لهذا الحد؛ إذ قال: "والتقدم المعنوي: ألا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير، وذلك ضروب؛ كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة، كضرب غلامه زيدً، ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر، نحو: في داره زيدٌ ... و التقدم الحكمي أن يكون المفسر مؤخرًا لفظاً، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير، إلا ذلك الضمير، فنقول: "إنه" وإن لم يتقدم لفظاً ولا معنى، إلا أنه في حكم المتقدم؛ نظراً إلى وضع الضمير الغائب، وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم

³⁵- هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد المعروف بابن الخشاب البغدادي؛ العالم المشهور في الأدب والنحو والتفسير والحديث والنسب والفرائض والحساب وحظ الكتاب العزيز بالقراءات الكثيرة، وشرح كتاب "الجمل" لعبد القاهر الجرجاني وسماه "المرتجل في شرح الجمل" وترك أبواباً من وسط الكتاب ما تكلم عليها، وشرح "اللمع" لابن جني ولم يكملها ومولده سنة 492 هـ ووفاته سنة 567 هـ. (راجع: وفيات الأعيان: 102/3).

³⁶- المرتجل لابن الخشاب، حققه: علي حيدر، ص 278، مطبوعات دار الحكمة، دمشق- سوريا، 1972م.

³⁷- هو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب. كان أبوه جندياً كردياً حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي بقوص، ولد بإسنا من صعيد مصر وبرع في علوم العربية وكان الأغلب عليه النحو. نشأ بالقاهرة وقدم دمشق ودرس بجامعة ثم عاد إلى القاهرة وتوفي سنة 646 هـ، (راجع: البغية: ص 323، ووفيات الأعيان: 314/1).

³⁸- شرح الكافية للرضي الاسترآبادي، حققه: يوسف حسن عمر، 401/2، والأمالى النحوية لابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ابن حاجب، حققه: هادي حسن حمودي، 42/3، ط(1)، مكتبة النهضة العربية عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1985م، والتعريفات للجرجاني: 71/1.

³⁹- المراد بالمفسر: الاسم الظاهر الذي يعود إليه ضمير الغائب.

⁴⁰- محمد بن الحسن الاسترآبادي، (رضي الدين) نحوي، صرفي، متكلم، منطقي، ولد في 686 هـ وفي رواية 684 هـ. من آثاره: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، شرح الكافية لابن الحاجب في النحو وغيرهما، وتوفي في 1287م. (راجع: بغية الوعاة: ص 248، وكشف الظنون: 1370/2، ومعجم المؤلفين: 183/9).

المفسّر عليه؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدم عليه مفسّره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسّره بعده، وتكثيره خلاف وضعه"⁽⁴¹⁾.

أما ابن عصفور⁽⁴²⁾ فقد حدّ الضمير بأنه: "ما علّق في أول أحواله على شيء بعينه في حال غيبة خاصة كـ (هو)، أو خطاب خاصة كـ (أنت)، أو تكلم خاصة كـ (أنا)"⁽⁴³⁾.

و لا يرد على هذا الحد ما ورد على سابقيه؛ لأنه لم يؤخذ فيه عود ضمير الغائب على ذكر متقدم عليه.

و حده ابن مالك⁽⁴⁴⁾ بحددين:

أولهما: أنه: "الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو بخطابه أو غيبته"⁽⁴⁵⁾.

ويوضح صاحب شفاء العليل بقوله: "يخرج بذكر (التعيين) النكرات، ويخرج بـ(الوضع) المنادى، والمضاف، وذو الأداة، والإشعار بالتكلم والخطاب أو الغيبة مخرج للعلم، واسم الإشارة، والموصول؛ لأنّ كلّ واحد منها لا يختصّ بواحدة من الأحوال الثلاث، بل هو صالح لكلّ واحدة منها على سبيل البدل، بخلاف المضمّر، فإنّ المشعر فيها بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها"⁽⁴⁶⁾.

⁴¹- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراياذي: 406-404/2. صححه وعلقه: يوسف حسن عمر (الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية)، جامعة قاريونس، 1398هـ- 1978م.

⁴²- علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الأشبيلي، المعروف بابن عصفور (597 - 669هـ): حامل لواء العربية بالاندلس في عصره. من كتبه "المقرب" في النحو و"المتع" في التصريف، و"شرح الجمل" و"شرح المتنبي" و"سركات الشعراء" و"شرح الحماسة". ولد بأشبيلية، وتوفي بتونس غريقا. (راجع: الأعلام: 27/5، وفوات الوفيات: 93/2، والبغية: ص357).

⁴³- المقرب لابن عصفور، حققه: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ص 298، ط(1)، دار التوزيع، بيروت- لبنان، 1972م.

⁴⁴- هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني - نسبة إلى جيان مدينة بالأندلس، إمام النحاة وحافظ اللغة. أخذ عن غير واحد. ومن مشايخه ابن يعيش. وقد بلغ الغاية في إتقان لسان العرب وأربى المتقدمين. وتصدّر بحلب لإقراء العربية ثم بدمشق، ومن مؤلفاته: "الألفية" في النحو و"التسهيل". وتوفي سنة 672هـ. (راجع: البغية: ص53).

⁴⁵- تسهيل الفوائد لابن مالك: ص 22، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1967م.

⁴⁶- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي، حققه: الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي، 173/1، ط(1)، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م.

وقد أخذ بمضمون هذا الحدّ كلّ من ابن الناظم⁽⁴⁷⁾ وابن هشام⁽⁴⁸⁾، والأزهري⁽⁴⁹⁾، فعرفوا الضمير بأنّه: "ما دلّ على متكلّم، أو مخاطب أو غائب"⁽⁵⁰⁾

وثانيهما: أنّه ما دلّ على غيبةٍ أو حضور، وهو ما ذكره في ألفيته بقوله:
فما لذي غيبةٍ أو حضور كـ"أنت" و"هو" سمّ بالضمير
وهو اختصار للحدّ المتقدّم عليه؛ لأنّ ما دلّ على الحضور شامل لكلّ من
ضمير المتكلّم والمخاطب.

وعقب عليه المكودي⁽⁵¹⁾ بقوله: "ودخل في قوله: (أو حضور) اسم الإشارة؛ لأنّه حاضر لكنّه أخرجه بالمثل، لكن إخراجّه بالمثل ليس فنّيّاً، ولا يجعل الحدّ مانعاً من دخول الأغيار"⁽⁵²⁾.

وقد ذهب السيوطي⁽⁵³⁾ إلى أنّ الضمير مستغنٍ عن التعريف، قائلاً: "ولكونه ألفاظاً محصورة بالعدّ، استغنينا عن حدّه، كما هو اللائق بكلّ معدود، كحروف الجر"⁽⁵⁴⁾.

⁴⁷ - محمد بن مالك الطائي (ت 686 هـ/1287م)، النحوي: هو ابن ناظم "الألفية" له شرح الألفية يعرف بـ"شرح ابن الناظم"، توفي عن نيف وأربعين عاماً. (راجع: الأعلام للزركلي: 31/7، والبيعية: ص 96).

⁴⁸ - هو الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، (708هـ-761هـ) ولد بالقاهرة وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، ومن كتبه "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، والتوضيح على الألفية "أوضح المسالك على ألفية ابن مالك"، و"شرح التسهيل"، و"شذور الذهب"، و"قطر الندى وشرحه". و"شرح بانة سعاد"، و"شرح البردة". (راجع: البيعية: ص 293).

⁴⁹ - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي، الأزهري، المصري، الشافعي، نحوي، لغوي. ولد بجرجة سنة 838هـ تقريباً، وتوفي بالقاهرة 905هـ. من تصانيفه: المقدمة الأزهرية في علم العربية، الألغاز النحوية، الزبدة في شرح البردة. (راجع: الأعلام: 297/2، ومعجم المؤلفين: 96/4، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (831 - 902هـ)، 171/2-172، ط(1)، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1991م).

⁵⁰ - شرح ابن الناظم على الألفية: 20، شرح اللوح البديري في علم اللغة العربي لأبي حيان النحوي، اثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف، 296/1، (745هـ/1397م)، وشرح الأزهرية لخالد الأزهرية: ص 93.

⁵¹ - عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، الفاسي، المالكي (أبو زيد)، نحوي، صرفي، لغوي. توفي سنة 807 هـ بفاس. من آثاره: شرح ألفية ابن مالك في النحو، و شرح مقدمة ابن أجيروم، (راجع: الأعلام: 318/3، ومعجم المؤلفين: 156/5، والضوء اللامع: 97/4، والبيعية: 300، وكشف الظنون: 152، 1166).

⁵² - شرح المكودي على الألفية، حققه: إبراهيم شمس الدين: 22.

⁵³ - جلال الدين السيوطي، هو عبد الرحمان بن كمال الدين أبي بكر السيوطي، حفظ القرآن وله دون ثمانين سنوات، و تلقى العلم على مشائخ عصره، ونبغ في كثير من

مذهب البصريين والكوفيين عن تسمية "الضمير" "الكناية والمكنى"
فاسم المضمّر يسمونه البصريون "الضمير" أيضاً، والكوفيون يسمونه:
"الكناية، والمكنى"⁽⁵⁵⁾.

و الوجه في تسمية الكوفيين للضمير كناية، ومكنيا أنه: " ليس بالاسم الصريح،
والكناية تقابل الصريح. قال أبو نواس الحسن بن هاني⁽⁵⁶⁾:"

فصرّح بما تهوى ودعني من الكنى
فلا خير في اللذات من دونها
ستر⁽⁵⁷⁾.

ويجوز الدكتور مهدي المخزومي⁽⁵⁸⁾ تسمية الضمير بالمكنى بقوله:
" وتسمية الضمير بالمكنى صحيحة مقبولة؛ لأن الضمير كناية عن الاسم
الظاهر وإن كان المكنى أعم من الضمير، واسم الإشارة واسم الموصول؛ لأنهن
جميعاً كنيات عن الأسماء الظاهرة"⁽⁵⁹⁾.

ويرى بعض الباحثين: " أن اصطلاح الضمير أدق من اصطلاح المكنى؛ لأن
الكناية تشمل كل ما يكنى به من إشارة، أو موصول، أو عدد، بخلاف الضمير؛
فإنه لا يدخل فيه شيء من ذلك"⁽⁶⁰⁾.

العلوم، و بلغت مؤلفاته أكثر من ثلاثمائة مصنف في أكثر العلوم، وتوفي سنة 911 هـ
(راجع: الأعلام: 302/3، وشذرات الذهب: 51/8، والضوء اللامع: 65/4).

⁵⁴ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، حققه: عبد السلام هارون
وعبد العال مكرم: 194|1، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418 هـ -
1997 م.

⁵⁵ - راجع: شرح المفصل لابن يعيش: 82/3، ط(1)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر،
وانتشارات ناصر خسرو، إيران.

⁵⁶ - شاعر العصر أبو الحسن، محمد بن هاني الأزدي المهلبى الاندلسي، يقال: إنه من
ذرية المهلب وكان أبوه شاعرا أيضا، ويكنى محمد أبا القاسم أيضا مولده بإشبيلية، وكان ذا
حظوة عند صاحب إشبيلية. ونظمه بديع في الذروة، وكان حافظا لأشعار العرب وأيامها،
لكنه فاسق خمير يتهم بدين الفلاسفة مات سنة 362، وديوانه كبير، وفيه مدائح، وتقضي
به إلى الكفر. وهو من نظراء المتنبي. (راجع: سير أعلام النبلاء: 131/16-132).

⁵⁷ - انظر: شرح اللوحة البدرية: 296/1 وشرح التصريح: 95/1.

⁵⁸ - هو مهدي بن الشيخ محمد صالح بن الشيخ حسن بن الشيخ محمد صالح، آل زاير
دهام، الشهير بالمخزومي. ولد في النجف الأشرف عام 1910م حصل على شهادة
الدكتوراه من جامعة الفواد الأول بمصر وفي عام 1968م عاد إلى وطنه وتعهد إليه
رئاسة قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة بغداد وتوفي سنة 1993م. (راجع: مقال:
الدكتور رياض السواد على عنوان: د.مهدي المخزومي حياة وأثر)

www.thawabitna.com/iraqies/iraqies%20authears-3.htm

⁵⁹ - راجع: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي:
ص314، ط(1)، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1377 هـ - 1957 م.

⁶⁰ - الأصول في النحو لابن السراج، حققه: عبد الحسين الفتلي، 79/1 (حاشية الصفحة).

فيتبين مما سبق أن مصطلحي "الضمير" و"المكنى" مترادفان، فكل واحد منهما يستخدم مكان الآخر، ويوضح ذلك ما قاله ابن يعيش⁽⁶¹⁾ وهو أنه: "لا فرق بين المضمّر والمكنى عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة. فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ. وأما البصريون فيقولون: المضمّرات نوع من المكنيات، فكل مضمّر مكني، وليس كل مكني مضمراً. فالكناية إقامة اسم مقام اسم توريةً و إيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة، نحو: "فلان و"الفلان"، و"كيت وكيت"، و"كذا وكذا". فـ"فلان" كناية عن أعلام الأناسي، و"الفلان" كناية عن أعلام البهائم، و"كيت وكيت" كناية عن الحديث المدمج، و"كذا وكذا" كناية عن العدد المبهم، وإذ كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة، كانت المضمّرات نوعاً من الكنایات"⁽⁶²⁾.

موجز القول:

ثبت مما سبق بأن الضمير له ثلاثة معان في اللغة بما فيها الدقة والهزال والسر والخفاء والعنب الذابل وفي الاصطلاح يطلق على ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معناً أو حكماً وأن هناك اختلاف بين الكوفيين والبصريين حول تسمية الضمير حيث يطلق البصريون اسم " الكناية" على " الضمير".

⁶¹ - هو موفق الدين أبوالبقاء يعيش بن علي، وكان يعرف بابن الصانع، ولد بحلب وتصدر للإقراء بها زماناً، وكان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف، وغالب فضلاء حلب تلامذته، وله شرح كتاب المفصل للزمخشري وشرح تصريف ابن جني، وتوفي سنة 643 هـ. (راجع: البغية: ص 419، ووفيات الأعيان: 341/2).

⁶² - شرح المفصل: 84/3.

الفصل الثاني: أقسام الضمائر

لقد قسم النحاة الضمائر إلى مختلف الأقسام باعتبارات مختلفة، هي على النحو التالي:

تنقسم الضمائر باعتبار معانيها، أو دلالاتها إلى ضمير المتكلم، والمخاطب، والغائب، وباعتبار ظهورها في الكلام، وعدم ظهورها إلى ضمير مستتر وبارز؛ وأما باعتبار الإعراب فإنها تنقسم إلى ضمير مرفوع، ومنصوب، و مجرور، وكذلك أن الضمائر تنقسم باعتبار كونها متصلة مع العامل، وغير متصلة مع العامل إلى ضمير متصل ومنفصل⁽¹⁾.

فنستعرض تفصيلاً عن ذلك على النحو التالي:

1- تقسيم الضمائر باعتبار معانيها أو دلالاتها:

تنقسم الضمائر بهذا الاعتبار إلى المتكلم و الغائب والمخاطب وتفصيل كل منها على النحو التالي:

- ضمائر المتكلم:

وعددتها سبعة وهي: أنا، ونحن، ونا، والتاء، والياء، وإيائي، وإيانا. وورد ذكرها في الآيات القرآنية هي: " أنا " نحو: قوله تعالى: { أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا }⁽²⁾. و "نحن" نحو: قوله تعالى: { نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ }⁽³⁾.

" نا " نحو: قوله تعالى: { لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }⁽⁴⁾. و " التاء " نحو: قوله تعالى: { وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا }⁽⁵⁾. و " الياء " نحو: قوله تعالى: { رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ }⁽⁶⁾ و "إيائي" نحو: قوله تعالى: { وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ }⁽⁷⁾ و "إيانا " نحو: قوله تعالى: { وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ }⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾.

- ضمائر المخاطب:

1 - راجع: الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي: 77/2-78، حققه: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الشؤون الدينية-العراق، 1402هـ/1983م.

2 - سورة الكهف، رقم الآية: 35 .

3 - سورة يوسف، رقم الآية: 3 .

4 - سورة الأنبياء، رقم الآية: 10 .

5 - سورة المائدة، رقم الآية: 4 .

6 - سورة إبراهيم، رقم الآية: 40 .

7 - سورة البقرة، رقم الآية: 40 .

8 - سورة القصص، رقم الآية: 63 .

9 - راجع: حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك: 47/1.

وعددها ستة عشر وهي: أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، إياك، إياك، إياكما، إياكم، إياكن، الكاف، التاء، الألف، الواو، الياء، النون⁽¹⁰⁾.

ونستعرض استخدامهما في الآيات القرآنية هو: "أنت" نحو: قوله تعالى: { فَذَكَرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ }⁽¹¹⁾ و"أنت" نحو: أنت تحترمين معلماتك و أنتما " نحو: قوله تعالى: { أَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ }⁽¹³⁾ و"أنتن" نحو: أنتن قانتات و"إياك" نحو: قوله تعالى: { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ }⁽¹⁴⁾ و"إياكما" نحو: إياكما نوقر و"إياكم" نحو: قوله تعالى: { وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }⁽¹⁵⁾ و"إياكن" نحو: إياكن والإهمال و"تاء المخاطب" نحو: قوله تعالى: { وَقَتَّلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ }⁽¹⁶⁾ و"ألف الاثنين" نحو: قوله تعالى: { فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا }⁽¹⁷⁾ و"واو الجماعة" نحو: قوله تعالى: { وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ }⁽¹⁸⁾ و"ياء المخاطب" نحو: قوله تعالى: { ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً }⁽¹⁹⁾ و"نون النسوة" نحو: قوله تعالى: { وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا }⁽²⁰⁾.

- **ضمائر الغائب:**

وعددها أربعة عشر وهي: هو، هي، هما، هم، هن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، هاء الغائب، ألف الاثنين، واو الجماعة، نون النسوة⁽²¹⁾.

ويمكننا نلاحظ استخدام هذه الضمائر في الآيات القرآنية التالية وهو كالاتي: "هو"، نحو قوله تعالى: { إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ }⁽²²⁾ و"هي"، نحو قوله تعالى: { وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ }⁽²³⁾ و"هما"، نحو قوله تعالى: { إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ

10 - راجع: شرح الأشموني: 90/1، والكتب العامة.

11 - سورة الغاشية، رقم الآية: 21 .

12 - سورة القصص، رقم الآية: 35 .

13 - سورة الواقعة، رقم الآية: 84 .

14 - سورة الفاتحة، رقم الآية: 5 .

15 - سورة السبأ، رقم الآية: 24 .

16 - سورة طه، رقم الآية: 40 .

17 - سورة طه، رقم الآية: 24 .

18 - سورة الزمر، رقم الآية: 54 .

19 - سورة الفجر، رقم الآية: 28 .

20 - سورة الأحزاب، رقم الآية: 33 .

21 - راجع: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد: 97/1-

98، وكتب عامة.

22 - سورة البروج، رقم الآية: 13 .

23 - سورة النمل، رقم الآية: 88 .

الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا { (24) و "هم"، نحو قوله تعالى: { وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } (25) و "هن"، نحو: قوله تعالى: { هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ } (26) و "إياه"، نحو قوله تعالى: { وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا } (27) و "إياها"، نحو: إياها أكرمت و "إياهما"، نحو: إياهما أكرمت و "إياهم": نحو قوله تعالى: { نَحْنُ نَرِزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ } (28) و "إياهن"، نحو: (إياهن أقدر لما يفعلن من خير) و "هاء الغائب"، نحو قوله تعالى: { لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ } (29) و "ألف الاثنين"، نحو قوله تعالى: { كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ } (30) و "واو الجماعة"، نحو قوله تعالى: { وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالَى } (31) و "نون النسوة"، نحو قوله تعالى: { وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضَضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ } (32).

اتضح مما سبق أن هناك بعض الضمائر التي تصلح للمتكلم فقط، وبعضها تصلح للخطاب فقط وبعضها تصلح للخطاب حيناً وللغيبية حيناً آخر وهي ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة (33).

2- تقسيم الضمائر باعتبار ظهورها في الكلام وعدمه:

ينقسم الضمير بهذا الاعتبار إلى ما يلي:

- الضمير البارز

- الضمير المستتر

ويشرح الدكتور أمين على السيد (34) كلاً منهما بقوله:

"الضمير البارز هو الذي له صورة في اللفظ حقيقةً أو حكماً، فالأول: كالتاء نحو: أكرمتُ المعلمَ. والثاني: نحو: جاء الذي أكرمتُ، أي: أكرمتُه. فالهاء موجودة حكماً.

24 - سورة الإسراء، رقم الآية: 23.

25 - سورة الأنفال، رقم الآية: 34.

26 - سورة آل عمران، رقم الآية: 7.

27 - سورة الإسراء، رقم الآية: 23.

28 - سورة الأنعام، رقم الآية: 151.

29 - سورة الحشر، رقم الآية: 21.

30 - سورة المائدة، رقم الآية: 78.

31 - سورة النساء: الآية 142.

32 - سورة النور: الآية 31.

33 - راجع كلامن: النحو الوافي: 219/1، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع

للسيوطي: 190/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 109/1، وشرح المفصل لابن

يعيش: 85/3.

34 - عميد كلية دار العلوم الأسبق بجامعة القاهرة، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة-

مصر في سنة 1987.

وأما الضمير المتستر فإنه عبارة عن ضمير ما ليس له رسم في الخط، ولا صوت في النطق، وذهب كثير من النحويين إلى أن الضمير المستتر من المتصل؛ لأنه لا يبتدأ به، ولا يقع بعد إلا⁽³⁵⁾.

أقسام الضمير المستتر

وينقسم الضمير المستتر إلى قسمين، هما:

- واجب الاستتار

- وجائز الاستتار.

وتفصيل كل منهما على النحو التالي:

أولاً: واجب الاستتار

يشرح عباس حسن واجب الاستتار بقوله:

"هو كل ضمير لا يصح أن يحل محله اسم ظاهر، ولا ضمير منفصل، ويرتفع بعامله الذي في الجملة نفسها مثل: أقوم بواجبي نحو قرابتي. فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) وهذا الضمير لا يحل محله اسم ظاهر، فلا تقول: أقوم خالد - مثلاً - ولا ضمير منفصل، فلا تقول: أقوم أنا، على أن يكون فاعلاً؛ بل هو توكيد للضمير المستتر"⁽³⁶⁾.

ويشير عباس حسن إلى أن الاستتار الواجب يكون في عشرة مواضع هي:

- 1- مع فعل الأمر المسند للواحد، كقوله تعالى: { فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتُ }⁽³⁷⁾ بخلاف أمر الواحدة والمثنى والجمع، فإن الضمير يكون بارزاً، كما تقدم.
- 2- مع الفعل المضارع الذي في أوله همزة المتكلم، كقوله تعالى عن العبد الصالح: { وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ }⁽³⁸⁾.
- 3- الفعل المضارع الذي في أوله النون، كقوله تعالى: { نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ }⁽³⁹⁾.
- 4- الفعل المضارع الذي في أوله تاء خطاب الواحد، كقوله تعالى: { تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ }⁽⁴⁰⁾. بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة نحو: أنتِ تحسنين

³⁵ - انظر: في علم النحو للدكتور أمين علي السيد: ص97، ط(4)، دار المعارف، القاهرة- مصر، 1977م. راجع أيضاً: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: 61/1، ط(6)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1980م، وشرح ابن عقيل: 89/1.

³⁶ - النحو الوافي لعباس حسن: 225/1، وانظر أيضاً: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 63/1، وفي علم النحو للدكتور أمين علي السيد: ص104.

³⁷ - سورة هود، رقم الآية: 112.

³⁸ - سورة غافر، رقم الآية: 44.

³⁹ - سورة يوسف، رقم الآية: 3.

⁴⁰ - سورة آل عمران، رقم الآية: 26.

- الحجاب، أو المثني أو الجمع فإن الضمير يكون بارزاً نحو: أنتما تصلان أرحامكما. وأنتم تصلون أرحامكم وأنتن تصلن أرحامكن.
- 5- مع اسم فعل الأمر كقوله تعالى: { عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ }⁽⁴¹⁾، ففي اسم الفعل (عليكم) ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم.
- 6- مع اسم الفعل المضارع كقوله تعالى: { فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ }⁽⁴²⁾، ففي اسم الفعل (أف) ضمير مستتر؛ لأن معناه: أتضجر، أي: أنا.
- 7- مع فعل التعجب نحو: ما أحسن الصدق! فإن في (أحسن) ضميراً مستتراً وجوباً هو فاعل فعل التعجب يعود على ما.
- 8- مع المصدر النائب عن فعله. كقوله تعالى: { وَيَالُوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا }⁽⁴³⁾ فأحساناً: مصدر بفعل محذوف، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت؛ لأنه بمعنى: أحسن.
- 9- مع أفعال الاستثناء مثل: خلا، عدا، حاشا، نحو: حضر الضيوف خلا واحداً.
- 10- مع أدوات الاستثناء الناسخة مثل: ليس، كقوله ع: " مَا أَنهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّهُ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ " ⁽⁴⁴⁾، فاسمُ (ليس) ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو ⁽⁴⁵⁾.

ثانياً: جازر الاستتار

ويتحدث عباس حسن عن الضمير جازر الاستتار بأنه يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر حيث يقول:

"وأما المستتر جوازاً: فهو الذي يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل، مواضع جواز استتار الضمير

يكون الضمير مستتراً جوازاً في الموضعين الآتيين:

الموضع الأول: كل فعل أسند إلى غائب، وهو ثلاثة أنواع:

- 1- الفعل المضارع المبدوء بالياء المسند إلى المفرد الغائب مثل قوله تعالى: { وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ }⁽⁴⁶⁾ والفعل المضارع المبدوء بالتاء المسند إلى المفردة الغائبة كقوله تعالى: { قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ }⁽⁴⁷⁾.

41 - سورة المائدة، رقم الآية: 105.

42 - سورة الإسراء، رقم الآية: 23.

43 - سورة البقرة، رقم الآية: 83، والنساء: 36، والأنعام: 151، والإسراء: 23.

44 - صحيح البخاري: كتاب الشركة، باب قسمة الغنم، رقم الحديث: 2308، وكتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً، رقم الحديث: 5047، وصحيح المسلم: كتاب الأضاحي: باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام، رقم الحديث: 3638.

45 - النحو الوافي: 225/1، وراجع أيضاً: شرح ابن عقيل: 96/1.

46 - سورة القصص، رقم الآية: 68.

2- الفعل الماضي المسند إلى ضمير المفرد الغائب كقوله تعالى: { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ }⁽⁴⁸⁾ والفعل الماضي المسند إلى ضمير المفردة الغائبة كقوله تعالى: { وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ }⁽⁴⁹⁾.

3- اسم الفعل الماضي نحو: الصديق هيهات، أي: بُعد هو"⁽⁵⁰⁾.

ويبين عباس حسن الموضوع الثاني لجواز استتار الضمير بقوله:

الموضع الثاني: الضمائر المسندة إلى الصفات المحضة كاسم الفاعل واسم المفعول وصفات المبالغة والصفات المشبهة، ومن أمثلة اسم الفاعل، قوله تعالى: { وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ }⁽⁵¹⁾، ففي (مصدق) ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على رسول، ومن أمثلة الضمير المسند إلى اسم المفعول، قوله تعالى: { كُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ }⁽⁵²⁾، ففي (مستطر) ضمير مستتر جوازاً نائب فاعل تقديره: هو.

ومن أمثلة إسناد الضمير إلى صفات المبالغة، قوله تعالى: { وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ }⁽⁵³⁾ ففي (علام) ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو ومن أمثلة الضمير المسند إلى الصفة المشبهة، قوله تعالى: { وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا }⁽⁵⁴⁾ ففي (حسناً) ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو، يعود إلى القرض. وإذا غلبت الاسم على صفة من هذه لم يكن فيها ضمير، مثل: غالب وعباس ومنصور وحسن؛ إذا سمي بها أشخاص"⁽⁵⁵⁾.

أقسام الضمير البارز

ويجب أن ندرك بأن الضمير البارز ينقسم إلى قسمين هما:

- المتصل

- والمنفصل

1- الضمير المتصل

ويتحدث الصبان عن ذلك بقوله:

"وأما الضمير المتصل فإنه ينقسم بحسب مواقعه من الإعراب إلى ثلاثة

أقسام:

47 - سورة المجادلة ، رقم الآية 1 .

48 - سورة النحل ، رقم الآية 78 .

49 - سورة القصص، رقم الآية: 11 .

50 - النحو الوافي لعباس حسن: 225/1، وفي علم النحو للدكتور أمين علي السيد:

ص106 .

51 - سورة البقرة، رقم الآية: 101 .

52 - سورة القمر، رقم الآية: 52 .

53 - سورة التوبة، رقم الآية: 78 .

54 - سورة الحديد، رقم الآية: 18، وسورة المزمل: 20 .

55 - النحو الوافي: 231/1، وراجع أيضاً أوضح المسالك: 64/1 .

الأول: ما يكون في محل رفع فقط وهو خمسة ضمائر:

1- التاء المتحركة للمتكلم والمخاطب والمخاطبة كقوله تعالى: { فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ } (56)

2- وألف الاثنين كقوله تعالى: { فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا } (57)

3- وواو الجماعة كقوله تعالى: { وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا } (58)

4- وياء المخاطبة كقوله تعالى: { فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا } (59)

5- ونون الإناث كقوله تعالى: { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ } (60)

الثاني: ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة:

1- ياء المتكلم كقوله تعالى: { قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ } (61)

2- وكاف المخاطب كقوله تعالى: { مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ } (62)

3- وهاء الغائب كقوله تعالى: { قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ } (63)

الثالث: ما هو مشترك بين محل النصب، والرفع، والجر، وهو ثلاثة أنواع:

1- نوع يكون بصورة واحدة، وبمعنى واحد في الأحوال الثلاثة

2- ونوع يكون بصورة واحدة، ولكن معناه يختلف

3- ونوع تختلف صورته ويتحد معناه.

فالنوع الأول ضمير واحد هو (نا) فإنه يكون للرفع، والنصب، والجر، وهو بصورة واحدة؛ لأنه ضمير متصل دائماً، معناه لا يتغير؛ لأنه ضمير المتكلمين في كل أحواله، كقوله تعالى: { رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ } (64)

والنوع الثاني ضمير واحد أيضاً هو (الياء) وصورة الياء واحدة؛ لأنها ضمير متصل ولكنها تختلف في المعنى بحسب الاستعمال، فتكون للمخاطبة إذا كان محلها الرفع نحو: { فَكُلِّي وَاشْرَبِي } (65)، وتكون للمتكلم إذا كان محلها النصب والجر، نحو: { وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً } (66) و { أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ } (67).

56 - سورة آل عمران، رقم الآية: 159.

57 - سورة التحريم، رقم الآية: 10.

58 - سورة البقرة، رقم الآية: 20.

59 - سورة مريم، رقم الآية: 26.

60 - سورة البقرة، رقم الآية: 228.

61 - سورة هود، رقم الآية: 28.

62 - سورة الضحى، رقم الآية: 3.

63 - سورة الكهف، رقم الآية: 37.

64 - سورة آل عمران، رقم الآية: 16.

65 - سورة مريم، رقم الآية: 26.

66 - سورة هود، رقم الآية: 63.

والنوع الثالث ثلاثة ضمائر هي: (هما ، هم ، هن)، وهذه الضمائر الثلاثة تختلف صورتها من حيث الاتصال والانفصال بحسب استعمالها. فإذا كانت ضمير رفع كانت منفصلة نحو: { هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا }⁽⁶⁸⁾ و "هما ناجحان" وقوله تعالى: { هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ }⁽⁶⁹⁾، وإذا كانت ضمير نصب أو جر كانت متصلة، نحو قوله تعالى: { سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ }⁽⁷⁰⁾ و { وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي }⁽⁷¹⁾ و { فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا }⁽⁷²⁾ و { بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا }⁽⁷³⁾ و { وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ }⁽⁷⁴⁾ و { لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ }⁽⁷⁵⁾،

وأما معنى كل منها فلم يتغير باستعماله في محل الرفع أو النصب أو الجر⁽⁷⁶⁾.

2- الضمير المنفصل

يبين عباس حسن الضمير المنفصل بأنه يكون في محل رفع ونصب حيث يقول:

"وأما الضمير المنفصل: فإنه ينقسم بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين، الأول: ما يكون في محل رفع، والثاني: ما يكون في محل نصب.

فأما الذي يكون في محل رفع فقط فإثنا عشر ضميراً موزعة بين المتكلم، والمخاطب، والغائب على الوجه الآتي: للمتكم: اثنان، هما: "أنا" و "نحن"، و للمخاطب: "أنت" و فروع الأربعة، وللغائب: "هو" وفروعه الأربعة.

وأما الذي يكون في محل نصب فقط: فإثنا عشر ضميراً، كل ضمير مبدوء بكلمة (إيا) وهي على الوجه الآتي: للمتكم إثنا، "إيائي" وفروعه "إيانا"، و للمخاطب "إياك" وفروعه الأربعة، وللغائب "إياه" وفروعه الأربعة.

ولا يوجد ضمير بارز منفصل في محل جر⁽⁷⁷⁾.

آراء النحاة حول موقع الضمير في ضمائر النصب المنفصلة:

-
- 67 - سورة لقمان، رقم الآية: 14.
68 - سورة المنافقون، رقم الآية: 7.
69 - سورة هود، رقم الآية 78.
70 - سورة القلم، رقم الآية: 40.
71 - سورة التوبة، رقم الآية: 49.
72 - سورة البقرة، رقم الآية: 36.
73 - سورة الأعراف، رقم الآية: 22.
74 - سورة الأحزاب، رقم الآية: 53.
75 - سورة الأحزاب، رقم الآية: 55.
76 - حاشية الصبان على الأشموني: 111/1، وراجع أيضاً: في علم النحو: ص 100،
وأوضح المسالك: 63/1.
77 - النحو الوافي: 233/1 .

اختلف النحاة في موقع الضمير في ضمائر النصب المنفصلة حيث قاموا بإبراز مختلف وجهات نظرهم في هذا الصدد ونستعرض بعض آراء النحاة فيما يلي:
يشرح الأنباري⁽⁷⁸⁾ ذلك الخلاف بقوله:

"ذهب الكوفيون إلى أن الكاف، والهاء، والياء من "إياك، وإياه، وإياي" هي الضمائر المنصوبة، وأن "إيا" عماد، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان⁽⁷⁹⁾، وذهب بعضهم إلى أن "إياك" بكماله هو الضمير، وذهب البصريون إلى أن "إيا" هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن "إيا" اسم مضمَر أضيف إلى الكاف، والهاء، والياء؛ لأنه لا يفيد معنىً بانفراده، ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات فُحص بالإضافة عوضاً عما مُنعه، ولا يعلم اسم مضمَر أضيف غيره، وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره، وذهب أبو العباس الزجاج إلى أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها في موضع جر بالإضافة، وحكي أيضاً عن الخليل بن أحمد -رحمه الله- أنه مظهر ناب مناب المضمَر، وحكي عن العرب إضافته إلى المظهر في قولهم في المثل "إذا بلغ الرجل ستين فإياه وإيا الشواب"⁽⁸⁰⁾، وأضاف الأنباري موضعاً مذهب الأكثرين بقوله:

"والذي عليه الأكثرون من الفريقين ما حكيناه عنهما أولاً"⁽⁸²⁾.
ويبدى عباس حسن عن ضمير المركب رأيه في هذا الصدد حيث يقول:

⁷⁸ - هو أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأنباري النحوي؛ كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، وسكن بغداد من صباه إلى أن مات، وتفقه على مذهب الشافعي، بالمدرسة النظامية، كان زاهداً عفيفاً، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحد شيئاً. راجع: وفيات الأعيان: 139/3، والأعلام للزركلي: 327/3، ومعجم المؤلفين: 183/5.

⁷⁹ - هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان. كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو لكنه إلى مذهب البصريين أميل. توفي سنة 320 هـ. (راجع: البغية: ص8، والفهرست: ص120، والأعلام: 308/5).

⁸⁰ - زهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي: حققه: محمد حجي (عميد كلية الآداب في الرباط) ود. محمد الأخضر، ج 1، ص 58، الدار البيضاء، ط 1، سنة 1401 هـ - 1981م.

⁸¹ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: 695/2، راجع أيضاً: تصريح الشيخ خالد الأزهرى: 1/122، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: 1/119، وشرح المفصل: 3/98 وما بعدها، وشرح الرضي على الكافية: 2/12، والتبصرة والتذكرة للصيمري لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، حققه: د - فتحي أحمد مصطفى علي الدين، 496/1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. (بدون تاريخ)، وفي علم النحو للدكتور أمين علي السيد: (حاشية) ص 100.

⁸² - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: 695/2.

" فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه بل في آخره الزيادة اللازمة مثل: (إياك، إياكما، إياكم، إياكن، أنت، أنتما، أنتم، أنتن) فإن الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتمية معاً عند الإعراب، وعدّهما بمنزلة كلمة واحدة، بحيث لا نعتبر أن الضمير في: (إياكما والفروع) ، وفي (أنتما والفروع) هو كلمة: "إيا" وحدها و"أن" وحدها، وأن الكاف أو التاء، حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما بعدها حرف دال على التثنية، أو على جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم، فمن المستحسن رفض هذا التجزيء رفضاً قاطعاً، وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة: "إيا" مع ما يصحبها لزوماً هما معاً: "الضمير"، وأنهما في الإعراب كلمة واحدة⁽⁸³⁾ وكذلك: "أنتما" وباقي الفروع .

وهذا الرأي الحسن الواضح يناسبنا اليوم؛ لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها، فنقول في كل من: أنت، أنتما، أنتم، أنتن، إياك، إياكما، إياكم، إياكن... ، ونظائرها، إن الكلمة كلها بملحقاتها ضمير مبني على كذا في محل كذا"⁽⁸⁴⁾.

موجز القول:

تحدثنا في هذا الفصل عن التقسيمات المختلفة للضمائر بما فيها تقسيم الضمائر باعتبار معانيها أو دلالاتها وتقسيم الضمائر باعتبار ظهورها في الكلام وعدمه، وآراء النحاة حول موقع الضمير في ضمائر النصب المنفصلة.

⁸³ - وهذا هو المذهب الكوفي، كما نص عليه "العكبري" في كتابه المسمى: "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب، والقراءات في جميع القرآن": 4/1.

⁸⁴ - النحو الوافي: 236/1.

الفصل الثالث: مفهوم المرجع وقواعد عودة الضمير

هذا الفصل يتحدث عن مفهوم المرجع، والقواعد المتعلقة بمرجع الضمير، ومواقع تقدم مرجع الضمير، ومواقع مرجع الضمير في حالة كون المرجع متأخراً عن الضمير لفظاً ورتباً، وإضافة إلى ذلك يبحث عن تعدد المرجع في حالة التفاوت في القوة وعدمه، والتطابق بين الضمير ومرجعه.

مفهوم المرجع:

ويشرح ذلك عباس حسن بقوله:

"بأن المرجع هو الذي يزيل الإبهام والغموض الناتج من بيان الضمائر في الكلام".⁽¹⁾

وأضاف حسن بقوله:

"الضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض سواء أكانت للمتكلم، أم للمخاطب، أم للغائب؛ فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها، ويفسر غموضها. فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام؛ فهو حاضر يتكلم بنفسه، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة. وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد؛ فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره ويوضح المراد منه.

والأصل في هذا الشيء المفسر الموضح أن يكون في غير ضمير الشأن⁽²⁾ متقدماً على الضمير، ومذكوراً قبله ليبين معناه أولاً، ويكشف المقصود منه، ثم يجيء بعده الضمير مطابقاً له في التأنيث والإفراد وفروعهما... فيكون خالياً من الإبهام والغموض"⁽³⁾.

أقسام المرجع

ينقسم مرجع الضمير إلى قسمين هما:

1- المرجع المحدد

2- المرجع غير المحدد

ومفهوم كل منهما على النحو التالي:

1- المرجع المحدد

يوضح الدكتور محمد حسنين صبره ذلك بقوله:

" هو ما كان كلمة واحدة يرجع إليها الضمير"⁽⁴⁾

وينقسم المرجع المحدد إلى قسمين هما:

1- المرجع الصريح

¹ - راجع: النحو الوافي: 255/1.

² - أما ضمير الشأن فمرجعه إلى مضمون الجملة المفسرة له، المتأخرة عنه.

³ - راجع: النحو الوافي: 255/1.

⁴ - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم للدكتور محمد حسنين صبره، ص 15، دار

غريب، بالقاهرة- مصر، 2001.

المراد بالمرجع الصريح المرجع الواضح الذي يهتدي إليه إنسان متوسط الثقافة، مرجع لا يحتاج إلى أعمال فكر ولا طول نظر؛ لأنه لا لبس فيه ولا خفاء، نحو قوله تعالى: { قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ } (5) وتجدر الإشارة إلى أن هذا المرجع هو الغالب في القرآن الكريم إذا قورن بالمراجع الأخرى.

2- المرجع غير الصريح

المراد به المرجع المفهوم من الكلام والذي يحتاج إلى أعمال فكر وطول نظر، والذي لا يهتدي إليه إلا إنسان نال حظاً كبيراً من الثقافة اللغوية وطال تمرسه بالتركيب العربية والمقامات التي قيلت فيها ما يطرأ عليها من ذكر وحذف وما إلى ذلك.

المرجع غير المحدد

المراد بالمرجع غير المحدد أن يسبق الضمير مرجعان أو أكثر، ويجوز أن يرجع الضمير إلى كل واحد منها، وأن ترجح - في بعض الأحيان - أن يرجع إلى واحد منها، من ذلك ما يلي:

قوله تعالى: { اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا } (6)، فقد قيل إن الضمير في "ترونها" عائد على "السموات"، أي: تشاهدون السموات، وقيل إن الضمير يعود على "عمد"، أي: بغير عمد مرئية، وتكون الجملة في محل جر صفة لعمد (7)

قواعد مرجع الضمير:

نستعرض بعض القواعد المتعلقة بمرجع الضمير هي على النحو التالي:

القاعدة الأولى:

تتحدث هذه القاعدة بأن المرجع يتقدم على الضمير ويشير إلى ذلك الزركشي حيث يقول:

"الأصل أن يُقَدَّم ما يدل عليه الضمير، ومن ثم ورد قوله تعالى: { إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِيَدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ } (8) وتقدم المفعول الثاني في قوله Y : { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوجِي بَعْضُهُمْ } (9)، فأخر المفعول الأول ليعود الضمير الأول عليه لقربه" (10).

ويبين الإمام جلال الدين السيوطي ذلك بقوله:

5 - سورة البقرة، رقم الآية: 139.

6 - سورة الرعد، رقم الآية: 2.

7 - راجع: الكشف للزمخشري: 348/2، والبحر المحيط لابي حيان: 359/5.

8 - سورة البقرة، رقم الآية: 282.

9 - سورة الأنعام، رقم الآية: 112.

10 - البرهان للزركشي: 24/4.

"الأصل عوده على أقرب مذكور ليعود الضمير عليه بقربه، إلا أن يكون مضاف ومضاف إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه المحدث عنه، نحو: وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا⁽¹¹⁾، وقد يعود على المضاف إليه نحو: { إِلَى إِلِهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا }⁽¹²⁾، واختلف في: { أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجْسٌ }⁽¹³⁾، فمنهم من أعاده إلى المضاف، ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه"⁽¹⁴⁾.

القاعدة الثانية:

وتشير هذه القاعدة إلى أنه إذا اجتمعت الضمائر في الكلام، فإنه من الأفضل أن تعود الضمائر إلى مرجع واحد في حالة وجود إمكانية عودتها إلى مراجع مختلفة، ويبين ذلك الإمام الزركشي حيث يقول:

"إذا اجتمعت ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف؛ ولهذا لما جوز بعضهم في قوله تعالى: { أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَأُلْقِيهِ إِلَى السَّاحِلِ يَأْخُذُهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ }⁽¹⁵⁾ إن الضمير في: { فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ } للتابوت، وما بعده وما قبله لموسى ن، عابه الزمخشري وجعله تنافرا ومخرجا للقرآن عن إعجازه، فقال: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى ن، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت، فيه هجنة؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم. فإن قلت المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل؛ قلت ما ضرك لو جعلت المقذوف، والملقى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت حتى لا تفرق الضمائر، فيتنافر عليك النظم الذي هو قوام إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر ولا مزيد على حسنه"⁽¹⁶⁾.

القاعدة الثالثة:

تبين هذه القاعدة بأنه يجب عودة الضمير المفرد في حالة عطف بـ (أو) ويشير إلى ذلك الزركشي حيث يقول:

" إذا عطف بـ"أو" وجب إفراد الضمير، نحو: إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه؛ لأن أو لأحد الشيين، فأما قوله تعالى: { إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا }⁽¹⁷⁾ فقيل إن أو بمعنى الواو، وقيل بل المعنى: إن يكن الخصمان...، فعاد الضمير على المعنى، وقيل: للتنويع لا للعطف"⁽¹⁸⁾.

11 - سورة النحل، رقم الآية: 18.

12 - سورة غافر، رقم الآية: 37.

13 - سورة الأنعام، رقم الآية: 145.

14 - الإتيان للسيوطي: ص 214.

15 - سورة طه، رقم الآية: 39.

16 - راجع: البرهان للزركشي: 38/4، وانظر: الكشاف للزمخشري: 64/3.

17 - سورة النساء، رقم الآية: 145.

18 - البرهان للزركشي: 40/4.

القاعدة الرابعة:

تشير هذه القاعدة إلى أن الضمير يعود على مشاهد محسوس ويبين ذلك الإمام الزركشي حيث يقول:

"الضمير لا يعود إلا على مشاهد محسوس، فأما قوله تعالى: { إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } (19) فضمير "له" عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود، فتأويله: أنه لما كان سابقاً في علم الله كونه، كان بمنزلة المشاهد الموجود، فصح عود الضمير إليه، وقيل بل يرجع للقضاء؛ لدلالة قضي عليه واللام للتعليل بمعنى: من أجل، كقوله تعالى: { وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ } (20)، أي: من أجل حبه" (21).

القاعدة الخامسة:

تبين هذه القاعدة بأنه يجوز حذف الضمير في حالة وجود الضمير في ذهن القارئ ويشير إلى ذلك الإمام الزركشي حيث يقول:

وقد يتجوز بحذف الضمير للعلم به كقوله: { أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ تَعْلَمُونَ } (22) أي: بعثه، وهو كثير" (23).

الترتيب بين الضمير ومرجعه

يتحدث الدكتور صبره عن الترتيب بين الضمير ومرجعه موضحاً بأن الترتيب يتضمن أربع صور هي:

- 1- عود الضمير على متقدم لفظاً ورتبةً
- 2- عوده على متقدم لفظاً متأخر رتبةً
- 3- عوده على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة
- 4- عوده على متأخر لفظاً ورتبةً (24)

1- عود الضمير على متقدم لفظاً ورتبةً:

والأصل أن يُقدّم مرجع الضمير على الضمير ويتحدث عباس حسن عن ذلك مشيراً إلى أن تقدّم مرجع الضمير على الضمير له صورتان متمثلتان في التقدم اللفظي والمعنوي، وتفصيل كل منهما على النحو التالي:

" **التقدم اللفظي أو الحقيقي:** وذلك بأن يكون متقدماً بلفظه وبرتبه معاً؛ مثل قوله تعالى: { وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ } (25)، وقوله تعالى: { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذُ

19 - سورة آل عمران، رقم الآية: 47.

20 - سورة العاديات، رقم الآية: 8.

21 - راجع: البرهان للزركشي: 42/4.

22 - سورة الفرقان، رقم الآية: 41.

23 - راجع: البرهان للزركشي: 41/4.

24 - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم للدكتور محمد حسنين صبرة: ص 30-34.

25 - سورة هود، رقم الآية: 42.

يَرَاهَا} (26) وقوله تعالى: { فَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ
الْحَاكِمِينَ } (27).

التقدم المعنوي: ويشمل عدة صور، منها:

1- أن يكون متقدماً بلفظه ضمناً لا صراحة، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر
يتضمن معنى المرجع، ويرشد إليه ويشترك معه في ناحية من نواحي مادة
الاشتقاق. مثل قوله تعالى: { اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى } (28)، فإن مرجع
الضمير: " هو " مفهوم من " اعدلوا "؛ لأن الفعل يتضمنه (29).
ويبين عباس حسن الصورة الثانية والثالثة المتعلقة بالتقدم المعنوي لمرجع
الضمير حيث يقول:

"2- أن يسبقه لفظ ليس مرجعاً بنفسه، و لكنه نظير للمرجع، أي: مثيله وشريكه
فيما يدور بشأنه الكلام، مثل: لا ينجح الطالب إلا بعمله، ولا ترسب إلا بعملها،
أي: الطالبة، ومثل قوله تعالى: { وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا
فِي كِتَابٍ } (30) أي: من عمر معمر آخر.

3- أن يسبقه شيء معنوي، أي: شيء غير لفظي يدل عليه أو يدل عليه
باللتزام، وهذه الشيء الذي يدل على المرجع من غير ألفاظ يسمى: "القرينة
المعنوية" أو "المقام". ومثاله إضمار النفس في قوله تعالى: { فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ
الْحُلُقُومَ } (31) أضمر النفس لدلالة ذكر الحلقوم، ومنها قول حاتم (32) لامرأته
ماوية (33) التي تلومه على الكرم خوف الفقر:

أماوي لا يُعْنِي الثراء عن الفتى
إذا حشرجت يوماً، وضاق
بها الصدر (34)

26 - سورة النور، رقم الآية: 40.

27 - سورة الأعراف، رقم الآية: 87.

28 - سورة المائدة، رقم الآية: 8.

29 - راجع: النحو الوافي: 1/ 257-258، راجع أيضاً: البرهان: 26/4، والإتقان:
1/ 215، وجامع الدروس العربية للغلاييني: ج 1، ص 125-126، ط(1)، انتشارات
ناصر خسرو، طهران- إيران، بدون تاريخ، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري:
1/ 140، دار الباز للنشر والتوزيع، المروة-المكة المكرمة، بدون تاريخ.

30 - سورة الفاطر، رقم الآية: 11.

31 - سورة الواقعة، رقم الآية: 83.

32 - هو أبو عدي، حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي (ت نحو 575م) فارس،
شاعر، جواد، جاهلي كان من أهل نجد، وقدم الشام، وتوفي في عوارض جبل في بلاد
طي. من آثاره: ديوان شعر، (راجع: الاعلام: 151/2، ومعجم المؤلفين: 173/3).

33 - هي ماوية بنت حجر الغسانية زوجة حاتم الطائي. راجع: الاعلام للزركلي: 151/2.

34 - ديوان حاتم الطائي: ص50، دار صادر، بيروت، 1981م.

أي حشرت النفس بمعنى حلول الوقت الذي تخرج فيه الروح. هذا المرجع لم يُذكر بلفظ صريح، أو ضمني، أو غيرهما من الألفاظ، ولكنه عُرف من القرينة الدالة عليه⁽³⁵⁾.

2- عود الضمير على متقدم لفظاً ومتأخر رتبةً:

يشرح الدكتور صبرة⁽³⁶⁾ "المتأخر رتبةً" بقوله:

"هو ما كان مقامه التأخير في الكلام، مثل: الخبر، والمفعول به، والمجرور بالحرف، وهذا النوع كثير في القرآن المجيد⁽³⁷⁾. مثال عوده على الخبر، قوله تعالى: { تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ }⁽³⁸⁾، ومثال عوده على المفعول به، قوله تعالى: { اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا }⁽³⁹⁾، ومثال عوده على المجرور بحرف جر، وهو مفعول به من حيث المعنى، قوله تعالى:

{ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ }⁽⁴⁰⁾

3- عود الضمير على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة:

وهو أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ ولكن متقدم في الرتبة وفي النية، ويبين الدكتور صبرة هذا النوع بقوله:

"ولقد لاحظتُ أن عود الضمير على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة نادر في القرآن الكريم، فلم أجد في القرآن الكريم كله إلا ثلاث آيات شاهدة على ذلك، أنها نادرة في القرآن الكريم وهناك ثلاث آيات شاهدة على هذا النوع، وهي: قوله تعالى: { فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى }⁽⁴¹⁾، فالضمير في "نفسه" يعود على متأخر في اللفظ وهو "موسى"، لكنه متقدم في الرتبة؛ لأنه فاعل، والآية الثانية هي قوله تعالى: { وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ }⁽⁴²⁾، والآية الثالثة هي قوله تعالى: { فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ }⁽⁴³⁾"⁽⁴⁴⁾

4- عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً:

35 - راجع: النحو الوافي: 258/1، والبرهان: 26/4، والإتقان: 548/1.

36 - أستاذ النحو والصرف والعروض، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

37 - المرجع السابق.

38 - سورة البقرة، رقم الآية: 252، وآل عمران: 108.

39 - سورة البقرة: رقم الآية: 60.

40 - سورة الأنفال، رقم الآية: 41.

41 - سورة طه، رقم الآية: 67.

42 - سورة القصص، رقم الآية: 78.

43 - سورة الرحمن، رقم الآية: 39.

44 - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 34.

يوضح عباس حسن مواضع عودة الضمير على المرجع المتأخر لفظاً ورتبة مشيراً إلى أن هناك عدة أسباب لوقوع المرجع متأخراً بما فيها بيان التفصيل بعد الإجمال بقصد التفخيم بذكر الشيء حيث يقول:

" أن هناك حالات يجب فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لحكمة بلاغية؛ أهمها: الإجمال ثم التفصيل بعده؛ بقصد التفخيم بذكر الشيء أولاً مبهماً ثم تفسيره بعد ذلك؛ وتسمى هذه المواضع "مواضع التقدم الحكمي"؛ لأن المرجع فيها تأخرً لنكتة بلاغية، فهو في حكم المتقدم وأهمها ستة:

1- فاعل "نعم" و "بنس" وأخواتها إذا كان ضميراً مستتراً مفرداً؛ بعده نكرة تُفسره، نحو: نعم رجلاً صديقنا، فنعم فعل ماضٍ، فاعله ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود على "رجلاً"، ومنه قوله تعالى: { بِنَسٍ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا }⁽⁴⁵⁾.
2 - الضمير المجرور بلفظ: "رُبَّ"، ولا بد أن يكون مفرداً مذكراً، وبعده نكرة تفسره نحو: رُبَّ صديقاً يعين على الشدائد. فالضمير "الهاء" عائد على "صديق".

3- الضمير المرفوع بأول المتنّاز عين؛ مثل: يحاربون ولا يجبنُ العرب، فالضمير في: "يحاربون" (وهو الواو) عائد على متأخر "وهو العرب". وأصل الكلام: يحارب ولا يجبن العرب⁽⁴⁶⁾،

4- الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليفسره؛ مثل: سأكرمه -السباق، فكلمة: "السباق" بدل من الهاء، وجاءت بعدها لتفسرها. ومثل: احتفلنا بقدومه-الغائب. فالغائب بدل من "الهاء" لتوضحها.

5- الضمير الواقع مبتدأ وخبره اسم ظاهر بمعناه، يوضحه ويفسر حقيقته، فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى. مثل: هو النجم القطبي، تعرف فائدته. فكلمة "هو" مبتدأ، خبره كلمة النجم المتأخرة عنه.

6- ضمير الشأن والقصة، مثل قوله تعالى: { سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ }⁽⁴⁷⁾،

وقوله تعالى: { فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ }⁽⁴⁸⁾، فالضمير "هو" و "ها" ضمير الشأن أو القصة⁽⁴⁹⁾.

ويوضح عباس حسن مشيراً إلى ما قاله حسان بن ثابت⁽⁵⁰⁾ في أحد من أبياته؛ بأنه من الشاذ أن يرجع الضمير إلى مرجع "متأخر لفظي" حيث يقول:

45 - سورة الكهف، رقم الآية: 50.

46 - فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة: "العرب" لتكون فاعلاً له وحده، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركاً بين فعلين، فجعلناه فاعلاً للثاني، وجعلنا ضميره فاعلاً للأول.

47 - سورة الزمر، رقم الآية 4.

48 - سورة الحج، رقم الآية 46.

49 - راجع: النحو الوافي: 262/1، والإتقان: ص 215.

"إن ضمير الغائب لا بد أن يكون له مرجع، وهذا المرجع، إن كان لفظياً أو معنوياً، يتقدم على الضمير وجوباً، وإن كان حكماً يتأخر عنه وجوباً، ولا يعود في غير ما سبق عود الضمير على مرجع متأخر. ومن المسموع الشاذ الذي لا يقاس عليه قول حسان بن ثابت τ في رثاء مطعم بن عدي⁽⁵¹⁾:
ولو أن مجدا أخذ الدهر واحداً من الناس أبقي مجده الدهر مطعماً⁽⁵²⁾
فالضمير "الهاء" في "مجده" يعود على "مطعم" الذي هو متأخر عنه لفظاً"⁽⁵³⁾.

أحوال المرجع في حالة سباق المرجع على الضمير

يتحدث الإمام السيوطي عن أحوال المرجع إذا كان يسبق المرجع الضمير بقوله:

"وقد يعود على بعض ما تقدم، نحو: قوله تعالى: { وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ }⁽⁵⁴⁾ فان الفضة بعض المذكور، فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع حتى كأنه قال: "والذين يكنزون أصناف ما يُكنز"، وقد يعود على المعنى، كقوله في آية الكلاله: { فَإِنْ كَانَتَا شَتْنَيْنِ }⁽⁵⁵⁾ ولم يتقدم لفظ مثني يعود عليه. قال الأخفش؛ لأن الكلاله تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، كما يعود الضمير جمعاً على "مَنْ" حملاً على معناها.

- وقد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء، كقوله: { إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا }⁽⁵⁶⁾، قال الزمخشري: "أي بجنسي الفقير والغني لدلالة "غنياً أو فقيراً" على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لَوَحَّدَهُ"⁽⁵⁷⁾⁽⁵⁸⁾.

⁵⁰ - هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي، الأنصاري، الصحابي شاعر مخضرم، كان شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبي ρ في النبوة، وشاعر اليمانيين في الإسلام. وكان شديد الهجاء وفحل الشعر وكان يقطن المدينة، وتوفي بالمدينة سنة (49هـ - 74م). من آثاره: ديوان شعر. (راجع: تهذيب التهذيب: 216/2، والأعلام: 176/2).

⁵¹ - هو المطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، من قريش: رئيس بني نوفل في الجاهلية، وقائدهم في حرب الفجار وهو الذي أجاز رسول الله ρ لما انصرف عن أهل الطائف، وكان أحد الذين مزقوا الصحيفة التي كتبتها قريش على بني هاشم، وعمي في كبره، ومات قبل وقعة بدر سنة (2هـ - 623م)، وله بضع وتسعون سنة. (راجع: الأعلام: 252/7).

⁵² - راجع: ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ألفه: عبد الله سنده، ص 217، ط(1)، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 2006م.

⁵³ - راجع: النحو الوافي: 261/1، وانظر أيضاً: جامع الدروس العربية: 126/1 (حاشية الصفحة).

⁵⁴ - سورة التوبة، رقم الآية: 34.

⁵⁵ - سورة النساء، رقم الآية: 176.

⁵⁶ - سورة النساء، رقم الآية: 135.

وأضاف السيوطي بقوله:

"وقد يذكر شيئان ويعاد الضمير إلى أحدهما والغالب كونه للثاني نحو: { وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ }⁽⁵⁹⁾ فأعيد الضمير للصلاة، وقيل: للاستعانة المفهومة من "استعينوا"

- وقد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين نحو: قوله تعالى: { يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ }⁽⁶⁰⁾ وإنما يخرج من أحدهما.

- وقد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره نحو: قوله تعالى: { وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ }⁽⁶¹⁾ يعني: آدم، ثم قال: { ثم جعلناه نطفة }، فهذه لولده؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة.

- وقد يعود الضمير على ملابس ما هو له، نحو: { إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا }⁽⁶²⁾، أي: ضحى يومها.

- قد يذكر شيئان ويعود الضمير جمعاً؛ لأن الاثنين جمع في المعنى، كقوله تعالى: { أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ }⁽⁶³⁾ فأوقع "أولئك" -وهو جمع- على عائشة وصفوان بن المعطل⁽⁶⁴⁾ -رضي الله عنهما-⁽⁶⁵⁾.

تعدد مرجع الضمير:

يتحدث عباس حسن عن موضوع تعدد مرجع الضمير مشيراً إلى أن القاعدة الأساسية في مرجع الضمير أن يكون مرجعاً واحداً إضافة إلى أن يكون أقرب في الكلام إلى الضمير حيث يقول:

"الأصل في مرجع ضمير الغائب أن يكون مرجعاً واحداً والأصل الثاني في مرجعه أن يكون هو الأقرب. فإن تعدد ما يصلح لذلك، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو: الأقرب في الكلام إلى الضمير. نحو: حضر محمد وضيف، فأكرمه. فمرجع الضمير "الضيف"؛ لأنه

57 - راجع: الكشاف: 474/1.

58 - راجع: الإتقان: ص 210، والبرهان: 28/4.

59 - سورة البقرة، رقم الآية: 45.

60 - سورة رحمن، رقم الآية: 22.

61 - سورة المؤمنون، رقم الآية: 12.

62 - سورة النازعات، رقم الآية: 46.

63 - سورة النور، رقم الآية: 26.

64 - هو أبو عمرو، صفوان بن المعطل بن رخصة خزاعي السلمى الذكواني (ت 19 هـ) صحابي، شهد الخندق والمشاهد كلها. وحضر فتح دمشق، واستشهد بأرمينية، وقيل: في سميساط. وهو الذي قال أهل الإفك فيه وفي عائشة -رضي الله عنها- ما قالوا. روى عن النبي ﷺ حديثين. (راجع: معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430 هـ)، 1499/3، حققه: عادل بن يوسف العزازي، ط(1)، دار الوطن للنشر- الرياض، 1419 هـ - 1998م، والأعلام: 206/3)

65 - راجع: الإتقان: ص 210/1، والبرهان: 28/4.

الأقرب في الكلام، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معاً؛ لأنه مفرد، وهما في حكم المثني، فالمطابقة الواجبة مفقودة نحو: قرأت المجلة ورسالة، بعثت بها إلى صديق. فمرجع الضمير هو: "الرسالة"؛ لأنها الأقرب، وللسبب السالف أيضاً، وهو: فقد المطابقة⁽⁶⁶⁾.

ويوضح حسن صورتين لعودة الضمير إلى غير الأقرب في الكلام هما:
"الصورة الأولى: أن يوجد دليل أو قرينة تدل على أن المرجع ليس هو الأقرب، كقوله سبحانه وتعالى: { أَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ }⁽⁶⁷⁾ فالضمير المستتر في "جعلكم" عائد إلى الله، لا إلى الرسول

. p

الصورة الثانية: أن يكون الأقرب مضافاً إليه، فيعود الضمير على المضاف؛ لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد في المضاف -غالباً- بشرط ألا يكون المضاف كلمة "كل" أو "جميع"⁽⁶⁸⁾، مثل: زارني والد الصديق فأكرمته، أي: أكرمت الوالد، إلا إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف إليه لا المضاف، فيجب الأخذ بالدليل، مثل قوله تعالى: { كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا }⁽⁶⁹⁾. لأن { يَحْمِلُ أَسْفَارًا } دليل على أن مرجع الضمير للفاعل هو "الحمار" (المضاف إليه)، لا المضاف، وكذلك إن كان المضاف هو كلمة "كل" أو "جميع" فالأغلب عودته على المضاف إليه⁽⁷⁰⁾.
وأضاف عباس حسن بقوله:

"وإذا حذف المضاف الذي يصح حذفه، جاز عدم الالتفات إليه عند عودة الضمائر ونحوها مما يقتضي المطابقة، فكأنه لم يوجد، ويجري الكلام على هذا الاعتبار -وهو الأكثر-، وجاز مراعاته كأنه موجود مع أنه محذوف. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: { وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ }⁽⁷¹⁾، والأصل: و"كم من أهل قرية"، فرجع الضمير: "ها" مؤنثاً إلى "القرية"، ورجع الضمير "هم" مذكراً لا اعتبار المحذوف وملاحظته، ولا تناقض بين الاثنين؛ لأن الوقت مختلف⁽⁷²⁾.

⁶⁶ - راجع: النحو الوافي: 261/1، وراجع أيضاً: همع الهوامع للسيوطي: 218/1، والبرهان: 39/4، وجامع الدروس العربية: 126/1.

⁶⁷ - سورة الحديد، رقم الآية: 7.

⁶⁸ - راجع الصبان: 178/1، باب المعرب والمبني، عند الكلام على: "كلا وكتلتا"

⁶⁹ - سورة الجمعة، رقم الآية: 5.

⁷⁰ - راجع: النحو الوافي: 262/1، راجع أيضاً: الصبان على الأشموني: ج 1، باب المعرب والمبني، عند الكلام على: "كلا وكتلتا" والبرهان: 39/4، وجامع الدروس العربية: 126/1.

⁷¹ - سورة الأعراف، رقم الآية: 4.

⁷² - راجع: النحو الوافي: 256/1، وراجع أيضاً: همع الهوامع: 218/1.

تعدد المرجع في حالة التفاوت في القوة وعدمه

يبين عباس حسن الصورتين للتفاوت في القوة وعدمه في حالة تعدد المرجع هما:

" الصورة الأولى: إذا تعدد المرجع من غير تفاوت⁽⁷³⁾ في القوة، وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط، وإلى أكثر أيضاً، من غير أن يقتضي الأمر الاقتصار على واحد، -نحو جاء الأقارب والأصدقاء وأكرمتمهم-، فالأحسن عود الضمير على الجميع، لا على الأقرب وحده.

الصورة الثانية: وإذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت في القوة، وجب أن يعود على الأقوى"⁽⁷⁴⁾.

التطابق بين الضمير ومرجعه:

ويؤكد حسن على ضرورة التطابق بين الضمير ومرجعه مشيراً إلى مختلف الحالات التي يتوجب فيها التطابق حيث يقول:

" أن التطابق واجب بين ضمير الغائب ومرجعه على الوجه الآتي:

1- إن كان المرجع مفرداً مذكراً أو مؤنثاً وجب -في الرأي الأصح- أن يكون ضمير الغائب مطابقاً له في ذلك، نحو: النائمة تيقظ، أي: "هو" والمسافر حضر أبوه، والغريبة عادت سالمة، أي: "هي". والطالبة أقبل والدها، فضمير الغائب قد طابق مرجعه في الأمثلة السابقة إفراداً، وتذكيراً وتأنيثاً. وهكذا في المثني والجمع بنوعيهما.

2- إذا كان المرجع لفظاً صالحاً للمذكر والمؤنث -مثل كلمة "الروح"- جاز عود الضمير عليه مذكراً أو مؤنثاً، فنقول: الروح هي من الأسرار الإلهية لم تُعرف حقيقتها حتى اليوم، أو هو من الأسرار الإلهية لم يعرف حقيقته حتى اليوم. وإذا عاد على ذلك اللفظ الصالح للأميرين ضميران جاز أن يكون أحدهما للتذكير والآخر للتأنيث، نحو: الروح هي من الأسرار التي لم يُعرف حقيقته"⁽⁷⁵⁾.

وأضاف عباس حسن عن قواعد توافق الضمير مع مرجعه بقوله:

"3- إن كان المرجع جمع مذكر سالم وجب -في الرأي الأغلب- أن يكون ضميره واو جماعة؛ مثل: المخلصون انتصروا، ولا يصح أن يكون غير ذلك.

4- إن كان المرجع جمع مؤنث سالم لا يعقل، فالأفضل أن يكون ضميره مفرداً مؤنثاً، مثل: الشجرات ارتفعت، أي: "هي"، والشجرات سقيتها. وهذا أولى من قولنا: الشجرات ارتفعن، والشجرات سقيتهن، بنون الجمع المؤنث مع صحة مجيئها. وإن كان المرجع جمع مؤنث للعاقل، فالأفضل أن يكون ضميره نون

⁷³ - وهو التفاوت الذي يكون بين المعارف في درجة التعريف وشهرته، فالضمير أعرف من العلم، والعلم أعرف من الإشارة ... وهكذا.

⁷⁴ - راجع: النحو الوافي: 262/1.

⁷⁵ - المرجع السابق.

جمع المؤنث (وهي نون النسوة) في جميع حالاته، أي: سواء أكان المرجع جمع مؤنث سالم؛ مثل قوله تعالى: { وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ }⁽⁷⁶⁾ أم جمع تكسير للمؤنث، مثل: الغواني تعلمن، فزادهن العلم جلالاً⁽⁷⁷⁾.

وفي حالة كون المرجع اسم الجنس يوضح عباس حسن كيفية إتيان الضمير بقوله:

"5- وإن كان المرجع اسم جنس جمعياً جاز في ضميره أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً، نحو: قوله تعالى: { أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ }⁽⁷⁸⁾، أي: هو، وقوله تعالى: { أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ }⁽⁷⁹⁾، أي: هي.

ويفيدنا عباس حسن بتزويد المعلومات عن كلمة "كم" وما تشابهها في حالة كونها مرجعاً لضمير الغائب حيث يقول:

"6- إذا كان المرجع "كم" جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها أو مراعى فيه معناها، تقول: كم صديق قدم للزيارة! بإفراد الضمير وتذكيره، مراعاة للفظ "كم"، وتقول: كم صديق قدما، أو قدموا، بنتنية الضمير أو جمعه، مراعاة لما يفترضه المعنى. كذلك تقول: كم طالبة نجح، بمراعاة لفظ "كم" أو كم طالبة نجحت، ونجحتنا ونجحن، بمراعاة المعنى.

هناك كلمات أخرى تشبه "كم" في الحكم السابق، منها: "كلا" و"كلتا"، ومنها: "من"، و"ما"، و"كل"، و"أي"، وكذلك كلمة: "بعض" في صور معينة. لكن الأغلب -وقيل الواجب- إذا وقعت كلمة "كل" مبتدأ وأضيفت إلى نكرة، مراعاة معنى النكرة في خبر المبتدأ "كل"، كقوله تعالى: { قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ }⁽⁸⁰⁾، أعاد الضمير في "مشربهم" على معنى "كل" لا على لفظها، ومنه قوله تعالى: { كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ }⁽⁸¹⁾ ولا يجوز أن يعود على لفظها⁽⁸²⁾.

ويشير الإمام السيوطي إلى أنه يتم عود الضمير مراعاة للفظ في حالة اجتماع مراعاة للفظ والمعنى حيث يقول:

"إذا اجتمع في الضمائر مراعاة للفظ والمعنى بُدئ باللفظ ثم بالمعنى، هذه هو الجادة في القرآن... ولم يُبَحَّ في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا في موضع

76 - سورة البقرة، رقم الآية: 233.

77 - راجع: النحو الوافي: 264/1، وراجع أيضاً: البرهان: 23/4، والإتقان: 105/1، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: 141/1.

78 - سورة القمر، رقم الآية: 20.

79 - سورة الحاقة، رقم الآية: 7.

80 - سورة البقرة، رقم الآية: 60.

81 - سورة آل عمران، رقم الآية: 185، وسورة الأنبياء، رقم الآية: 35، وسورة العنكبوت، رقم الآية: 57.

82 - راجع: النحو الوافي: 265/1-266، وراجع أيضاً: شرح المفصل: 132/4، والبحر المحيط: 295/1.

واحد، وهو قوله تعالى: { وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا } (83) فأتت "خالصة" حملا على معنى (ما) ثم راعى اللفظ فقال: "محرم". (84)

وقال محمود بن حمزة (85) في كتاب "العجائب": ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جاء في القرآن بخلاف ذلك، وهو قوله: { خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا } (86).

قال ابن خالويه (87) في كتابه: ليس القاعدة في "من" ونحوه الرجوع من اللفظ إلى المعنى ومن الواحد إلى الجمع ومن المذكر إلى المؤنث نحو: { وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا } (88) وقوله تعالى: { بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ } (89) أجمع على هذا النحويون. قال: وليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية، الرجوع من المعنى إلى اللفظ، إلا في حرف واحد؛ إستخرجه ابن مجاهد، وهو قوله تعالى: { وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا } (90)، وُحِدَ في "يؤمن" و"يعمل" و"يدخله" ثم جمع في قوله: "خالدين" ثم وحِدَ في قوله: "أحسن الله له رزقا" فرجع بعد الجمع إلى التوحيد (91).

موجز القول:

تناول هذا الفصل مفهوم المرجع، والقواعد المختلفة التي تتعلق بمرجع الضمير، ومواقع مرجع الضمير باعتبار تقدمه وتأخره، إضافة إلى ذلك تعدد مرجع الضمير في الكلام، كما ناقش هذا الفصل تعدد المرجع في حالة التفاوت في القوة وعدمه، وتفاوت الضمائر في التعريف، وفي نهاية المطاف تحدث الفصل عن التطابق بين الضمير ومرجعه.

83 - سورة الأنعام، رقم الآية: 139.

84 - راجع: الإتقان: ص 211.

85 - هو محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء: نقل في التفسير آراء مستنكرة، وهو المعروف بكتاب (العجائب والغرائب) في مجلدين، ضمنه أقوالا في معاني بعض الآيات، قال السيوطي في "الإتقان": لا يحل الاعتماد عليها ولا ذكرها إلا للتحذير منها. راجع: الأعلام للزركلي: 168/7.

86 - سورة الطلاق، رقم الآية: 11.

87 - هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله: لغوي، من كبار النحاة. أصله من همدان، وتوفي في حلب سنة 370 هـ. راجع: الأعلام: 231/2.

88 - سورة الأحزاب، رقم الآية: 31.

89 - سورة البقرة، رقم الآية: 112.

90 - سورة الطلاق، رقم الآية: 11.

91 - راجع: الإتقان: 217/1.

الفصل الرابع: أحكام عامة للضمائر

يشمل هذا الفصل مختلف الأحكام المتعلقة باسم الضمير منها سبب استخدام الضمير، وآراء النحاة حول مراتب أسماء المعرفة، وحكم الضمائر، وبناء الضمائر، ومواضع وجوب اتصال الضمير البارز، ومواضع وجوب انفصال الضمير البارز، وأحكام ضمير الفصل والشأن. وتفصيل كل منها على النحو التالي:

- سبب استخدام الضمير في كلام العرب

يبين بن يعيش سبباً لإتيان الضمائر في كلام العرب بقوله: " وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازاً من الإلباس. فأما الإيجاز: فظاهر؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأما الإلباس؛ فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: زيد فعل زيد، جاز أن يتوهم في "زيد الثاني" أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفرق بها إذا التبست، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها بالصفات، كقولك مررت بزيد الطويل، والرجل البزاز. والمضمرات لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات، والأحوال المقترنة بها: حضور المتكلم، والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم"⁽¹⁾ إلا أن تكرير الظاهر بلفظه في موضع الضمير قياسي عند النحويين في مقام التفتيح، نحو قوله تعالى: { الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ }⁽²⁾، غير أن الضمير إذا أُوهم معنى غير مراد في الكلام أقيم مقامه الاسم الظاهر مخافة اللبس⁽³⁾. ويوضح الزركشي ذلك بقوله:

"إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم أنه غير المراد، كقوله تعالى: { قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ }⁽⁴⁾، لو قال: "تؤتيه" لأوهم أنه الأول، وقوله تعالى: { الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ }⁽⁵⁾ كرر السوء؛ لأنه لو قال: "عليهم دائرته"، لالتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى"⁽⁶⁾. فأمن اللبس في الكلام أوجب إضمار المظهر تارة وإظهار المضمر تارة أخرى لإبقاء المعنى سديداً سليماً.

ويتحدث الزركشي عن أسباب استخدام الضمير في كلام العرب بقوله:

¹ - راجع: شرح المفصل: 83/3.

² - سورة الحاقة، رقم الآية: 1-2.

³ - انظر: الكتاب لسبويه: 62/1، والخصائص لابن جني، أبي الفتح عثمان: 53/3، حقه:

محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، وشرح الكافية للرضي: 92/1.

⁴ - سورة آل عمران، رقم الآية: 26.

⁵ - سورة الفتح، رقم الآية: 6.

⁶ - راجع: البرهان في علوم القرآن: 65/2.

1 - الاختصار وهو أصل؛ ولهذا قام قوله تعالى: { أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا }⁽⁷⁾ مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة. ومن ثم لا يعدل إلى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل؛ بأن يقع في الابتداء، نحو قوله تعالى: { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ }⁽⁸⁾، أو بعد إلا، نحو قوله تعالى: { أَمَرَ الْأَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ }⁽⁹⁾»⁽¹⁰⁾.

2- الفخامة بشأن صاحبه؛ حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدل على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، كقوله تعالى: { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ }⁽¹¹⁾ يعني: القرآن، وقوله تعالى: { فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ }⁽¹²⁾ أي: نزل القرآن على قلبك، ومنه ضمير الشأن.

3- التحقير، كقوله تعالى: { إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ }⁽¹³⁾ يعني: الشيطان، وقوله تعالى: { إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ }⁽¹⁴⁾، وقوله تعالى: { إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ }⁽¹⁵⁾»⁽¹⁶⁾.

ويذكر ابن جني أسباب استعمال الضمير المتصل ورغبة العرب فيه بقوله: "فإن قيل: وما الذي رغبتهم في المتصل حتى شاع استعماله، وصار متى قدر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه؟ قيل: علة ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رغب فيها وفزع إليها طلباً للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيد ضرب زيداً، فجئت بعائده مظهراً مثله؛ لكان في ذلك إلباس واستتقال"⁽¹⁷⁾.

- آراء النحاة حول مراتب المعارف:

يبين الإمام جلال الدين السيوطي آراء النحاة المختلفة حول مراتب أسماء المعرفة حيث يقول:

7 - سورة الأحزاب، رقم الآية: 35.

8 - سورة الفاتحة، رقم الآية: 5.

9 - سورة يوسف: رقم الآية: 40.

10 - راجع: البرهان: 24/4-25، والإنتقان: 215/1.

11 - سورة القدر، رقم الآية: 1.

12 - سورة البقرة، رقم الآية: 97.

13 - سورة البقرة، رقم الآية: 168، 208، والأنعام: 142، ويس: 60، الزخرف: 62.

14 - سورة الأعراف، رقم الآية: 27.

15 - سورة الانشقاق، رقم الآية: 14.

16 - راجع: البرهان: 24/4-25.

17 - راجع: الخصائص لابن جني: 192/2-193.

"ذهب النحاة المتقدمين، والمتأخرين بأن مراتب المعارف متفاوتة، وذهب ابن حزم⁽¹⁸⁾ إلى أنها متساوية؛ لأن المعرفة لا تتفاضل؛ إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأن مرادهم: بأن هذا أعرف من هذا، أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر⁽¹⁹⁾.

وأضاف السيوطي الكلام عن المعارف بقوله:

"وعلى التفاوت اختلف في أعرف المعارف، فمذهب السيبويه والجمهور: إلى أن المضمّر أعرفها، وقيل: العَلَمُ أعرفها، وعليه الصيمري⁽²⁰⁾، وعزي للكوفيين، ونسب لسيبويه، وقيل: أعرفها اسم الإشارة، ونسب لابن السراج⁽²¹⁾، وقيل: ذو(ال)؛ لأنه وضع لتعريفه أداة، وغيره لم توضع له أداة، ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرفها؛ إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه، وبه تعرف"⁽²²⁾

ويشرح السيوطي محل الاختلاف الواقع في المعارف بقوله:

"ومحل الخلاف في غير اسم الله - تعالى-؛ فإنه أعرف المعارف بالإجماع⁽²³⁾، وقال ابن مالك: أعرف المعارف (بعد اسم الله تعالى) ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صورته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله، ثم العلم؛ لأنه يدل على المراد حاضراً، وغائباً على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ثم المشار به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة؛ لأن كلاً منهما تعريفه بالقصد، ثم الموصول، ثم ذو "ال". وقيل ذو "ال" قبل الموصول، وعليه

¹⁸ - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (386-456هـ)، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم "الحزمية". وكان من صدور الباحثين فقيها حافظاً، وانتقد كثيراً من العلماء والفقهاء. (راجع: الأعلام: 254/4، والوافي بالوفيات: 67/3).

¹⁹ - راجع: همع الهوامع للسيوطي: 187/1.

²⁰ - هو الشيخ أبو محمد، عبد الله بن علي الصيمري، المتوفى سنة 941 هـ، ومن آثاره: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي في النحو. (يراجع: إنباه الرواة: 123/2، وبغية الوعاة: ص 285، وكشف الظنون: ص 339).

²¹ - أبو بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج، نسبة إلى عمل السروج؛ أحد أئمة النحو المشهورين. أخذ عن المبرد، وإليه انتهت الرياسة بعد موت الزجاج، وتوفي سنة 316 هـ (راجع: البغية: ص 44، والفهرست: ص 92، والوفيات: 503/1).

²² - راجع: همع الهوامع للسيوطي: ج 1 ص 187.

²³ - وحكى ابن حمدون بأنه رأي ابن جني سيبويه في منامه وقال له ما فعل الله بك فقال له غفر لي بقولي: "أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة" وليس المراد أن الله جل جلاله لم يقبل من سيبويه إلا هذا العمل بل غفر له بسببه. أنظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك ج 1 ص 46.

ابن كيسان؛ لوقوعه صفة له في قوله تعالى: { مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى } (24)، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف. " (25).

وأوضح الأنباري اختلاف الكوفيين والبصريين حول مراتب المعارف بقوله: "وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم، نحو: "هذا، وذاك" أعرف من الاسم العلم، نحو: "زيد وعمرو"، وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف؛ أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين والقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الاسم العلم أعرف من المبهم؛ لأن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره من أمته، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه، والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون" (26).

مراتب المضمرات:

يتحدث ابن يعيش عن مراتب المضمرات بقوله:

" فأعرف المضمرات المتكلم؛ لأنه لا يوهمك غيره ثم المخاطب، والمخاطب تلو المتكلم في الحضور، والمشاهدة، وأضعفها تعريفاً كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحويين: كناية النكرة نكرة" (27).

- حكم الضمائر

يوضح عباس حسن حكم الضمائر بقوله:

" الضمير بأنواعه الثلاثة (المتكلم ، والمخاطب والغائب) اسم جامد، مبني، وبسبب بنائه لا يثنى، ولا يجمع - فلا تدخله العلامة الخاصة بالثنائية، أو الجمع إنما يدل بذاته، وتكوين صيغته على المفرد المذكر، أو المؤنث، أو على المثنى بنوعيه المذكر، والمؤنث معاً، أو على الجمع المذكر، أو المؤنث-، ومع دلالة على الثنائية، أو الجمع لا يسمى مثنى، ولا جمعاً" (28).

- بناء الضمائر

لقد عد النحاة الضمير من المبنيات، ولهم في ذلك حججهم التي استندوا عليها، أهمها ما ذكره مؤلف "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، وهي:

24- سورة الأنعام، رقم الآية: 91.

25- راجع: همع الهوامع للسيوطي: 187/1.

26- راجع: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: 707/2.

27- راجع: شرح المفصل: 84/1، وراجع أيضاً: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ص

98، وشرح ابن عقيل: 106/1، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي: 46/1.

28- النحو الوافي لعباس حسن: 218/1، ط(5)، دار المعارف، مصر. بدون تاريخ.

- 1- مشابهة الضمير للحرف في الوضع، حيث إن أكثر الضمائر جاءت على حرف أو حرفين.
 - 2- مشابهة الضمير للحرف في الافتقار؛ لأن المضمرة لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة، أو غيرها من المرجع في ضمير الغائب وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر.
 - 3- مشابهة الضمير للحرف في الجمود، فهو لا يتصرف في لفظه بأي وجه من الوجوه، ولا يصف، ولا يوصف به.
 - 4 - الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني، فصيغ الرفع لا تستعمل في غيره، وصيغ النصب لا يجوز إلا أن تستعمل فيه⁽²⁹⁾.
- ويوضح ابن حمدون إطلاق الشبه الوضعي على جميع الضمائر بقوله:
- "أصحها الشبه الوضعي في جميعها؛ لأنها إما موضوعة على حرف أو على حرفين فقط على الأصح إلا "نحن" فهو موضوع على ثلاثة، وحمل على سائرهما طردا للباب ويدل على أنه أصح قوله سابقاً: "كالشبه الوضعي في اسمي جنتنا وقد ذكر بعضهم: أن علة بناء الضمير هو المخالفة؛ لأنك إذا أردت المبتدأ، قلت: "أنا"، والفاعل: أكرمت، والمفعول: أكرمني. والأسماء المعربة لا تختلف صيغها كزيد رفعا، ونصباً وجرأ"⁽³⁰⁾.

- مواضع وجوب اتصال الضمير البارز:

ويشرح نور الدين عبد الرحمن الجامي⁽³¹⁾ بأن القاعدة الأساسية في الضمير البارز هي أن يكون متصلاً إلا أنه يأتي منفصلاً في حالة تعذر اتصاله حيث يقول:

"الأصل في الضمير البارز أن يكون متصلاً، ولكن إذا تعذر اتصاله جاء منفصلاً.

ويجب اتصال الضمير البارز بالفعل متى أمكن الاتصال، ولا يعدل عنه إلى الانفصال ما دام ذلك ممكن الاتصال؛ لأن الضمير المتصل هو الأصل؛ لأنه أكثر اختصاراً من الضمير المنفصل، ولكن استعمال الضمير يعود إلى الاختصار والكناية عن الاسم الظاهر، فالضمير المتصل أولى في الاستعمال من الضمير المنفصل. لذلك يجب أن نقول: كتبتُ الدرس، وأكلنا الطعام، وأكرمتك.

²⁹ - راجع: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد: 92/1، المنظمة العربية المغربية والثقافة والعلوم، تونس، بدون تاريخ، وشرح الأشموني لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني: 88/1، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1419هـ/1998م.

³⁰ - راجع: حاشية ابن حمدون على المكودي: ص 47.

³¹ - هو أبو البركات، نور الدين، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي، المشهور بالجامي (817 - 898 هـ) عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية. ولد بجام (من بلاد ما وراء النهر) ونشأ بهرة، وبها عاش معظم حياته، وتوفي بها. راجع: الأعلام: 296/3، ومعجم المؤلفين: 122/5.

ولا نقول: كتب أنا الدرس، وأكل نحن الطعام، وأكرمت إياك؛ لأن التاء أخصر من أنا، و"نا" أخصر من نحن، والكاف أخصر من إياك" (32).

- مواضع وجوب انفصال الضمير البارز:

يبين ابن عقيل⁽³³⁾ مواضع وجوب انفصال الضمير البارز هي على النحو التالي:

"يجب انفصال الضمير في الحالات التالية:

1- أن يتقدم الضمير على عامله، نحو قوله تعالى: { إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَآيَايَ فَارْهَبُونَ } (34).

2- إذا جاء الضمير محصوراً بإلا، أو إنما، نحو قوله تعالى: { وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا } (35)، وقوله تعالى: { نِّمَّا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا } (36).

3- أن يكون العامل في الضمير مضمرًا، ويكثر ذلك في أسلوب التحذير نحو: إياك والكذب، وإياك والخيانة، وإياك والإهمال، وأصل الكلام أن الضمير "إياك" هو "الكاف" في قولنا: أحذرك الكذب، فحذفنا الفعل "أحذر" وأبقينا على الضمير المتصل وهو "الكاف"، وحيث أن الكاف لا يستقل بنفسه حذفناه وأتينا مكانه بالضمير المنفصل الذي يؤدي معناه وهو "إياك" فاستقل الضمير بنفسه.

4- أن يكون العامل في الضمير معنويًا وهو الابتداء نحو قوله تعالى: { نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ } (37).

5- أن يكون العامل فيه حرف نفي نحو قوله تعالى: { وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا } (38).

6- أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر نحو قوله تعالى: { يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ } (39).

7- أن يقع الضمير بعد واو المصاحبة، نحو: سأذهب وإياك. وسرت وإياك.

32- الفوائد الضيائية، شرح الكافية لعبد الرحمن الجامي: 2/ 82، راجع أيضاً: التبصرة والتذكرة: 504/1، والإتقان: ص 215.

33- هو قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمان (694هـ- 769هـ)، وهو من ولد عقيل بن أبي طالب. أخذ عن أئمة زمانه وتفنن في العلوم وولى القضاء الأكبر، ودرّس بالجامع الناصري بالقلعة والتفسير بالجامع الطولوني. (راجع: البغية: ص 284 والأعلام: 96/4).

34- سورة النحل، رقم الآية: 51.

35- سورة الإسراء، رقم الآية: 23.

36- سورة النازعات، رقم الآية: 45.

37- سورة الإسراء، رقم الآية: 47.

38- سورة هود، رقم الآية: 29.

39- سورة الممتحنة، رقم الآية: 60.

8- أن يفصل بين الضمير وعامله بلفظة "إما" نحو: ليقراً درس إما أنا وإما هو. ليأكل الطعام إما أنت وإما أنا.

9- أن يأتي الضمير منفصلاً في الضرورة الشعرية كقول الشاعر:
وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إليّ هم⁽⁴⁰⁾
والأصل في ذلك أن يقول الشاعر: يزيدونه حبا إليّ بدلا من قوله: يزيدهم حبا إليّ هم، ولكنه فصل الضمير "هم" الثاني بكلمتي "حبا إليّ" للضرورة الشعرية

10- أن يقع بعد "أما" نحو: أما أنا، فشاعر وأما أنت، فقاتل وأما هو، فنحوي⁽⁴¹⁾.

- أحكام ضمير الفصل والشأن

لقد تحدثنا عن مختلف التقسيمات للضمائر والآن نستعرض فكرة موجزة عن ضمير الفصل والشأن.

ضمير الفصل:

يشرح ابن يعيش ضمير الفصل بأنه ضمير منفصل مشيراً إلى اختلاف الكوفيين والبصريين في تسميته، إضافة إلى أغراض من ضمير الفصل بما فيها الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع والتأكيد والاختصاص والإشعار بتمام الاسم الذي قبله حيث يقول:

"ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده -إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا- أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وليفيد ضرباً من التوكيد. ويسميه البصريون "فصلاً" كأنه فصل الاسم الأول عما بعده، وأذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير، ويسميه الكوفيون عماداً، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده، وذلك في قولك: زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال الله تعالى: { إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ }⁽⁴²⁾ ويدخل عليه لام الابتداء، نحو: { وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ }⁽⁴³⁾"⁽⁴⁴⁾.

مواضع ضمير الفصل:

40 - البيت من الشواهد الشعرية لم يعرف قائله، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري: 55/1، مطبعة المدني، بدون تاريخ.

41 انظر: شرح ابن عقيل: 100/1، والفوائد الضيائية للجامي: 82/2، والتبصرة والتذكرة للصيمري: 496/1.

42 - سورة الأنفال: رقم الآية: 32.

43 - سورة الصافات، رقم الآية: 165.

44 - راجع: شرح المفصل لابن يعيش: 110/1، وانظر أيضاً: همع الهوامع للسيوطي: 226/1، والإتقان: ص 215.

هناك خمسة مواضع لضمير الفصل ويشير إليها ابن يعيش وهي:

- 1- بين المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: { وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا }⁽⁴⁵⁾
- 2- أن يأتي بين اسم كان أو إحدى أخواتها وبين خبرها، نحو قوله تعالى: { إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ }⁽⁴⁶⁾.
- 3- أن يأتي بين اسم إن أو إحدى أخواتها وبين خبرها نحو قوله تعالى: { أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ }⁽⁴⁷⁾.
- 4- بين فاعل فعل الأمر ومعطوفه نحو قوله تعالى: { فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا }⁽⁴⁸⁾.
- 5- بين الضمير المتصل الواقع فاعلاً للفعل الماضي، وبين معطوفه نحو قوله تعالى: { فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ }⁽⁴⁹⁾ (50).

إعراب ضمير الفصل:

هناك مختلف الآراء ووجهات النظر للنحاة حول إعراب ضمير الفصل، وأما عباس حسن فإنه يبدي رأيه في هذا الصدد حيث يقول:

"إن أنسب الآراء وأيسرها هو أن ضمير الفصل لا يعمل البتة، ولا يعمل فيه؛ لأنه بمنزلة الحرف ولا محل له من الإعراب، ومن أوضح الشواهد قوله تعالى: { تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا }⁽⁵¹⁾، فضمير الفصل في الآية السابقة لا محل له من الإعراب، والدليل على ذلك مجيء كلمة "خيراً" بعده مفعولاً به ثانياً للفعل "تجد" (52).

ضمير الشأن:

هو ضمير الغائب أو الغائبة، المنفصل أو المتصل، وفي الواقع هو لا يعود على شخص معين، وإنما على الجملة التي تقع بعده سواء أكانت اسمية أو فعلية على النقيض من سائر الضمائر الأخرى التي تعود على الاسم الذي تقدمها.

و جاء في شرح الرضي على الكافية: "ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن؛ يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً، مستتراً وبارزاً على حسب العوامل، فيلزمه الأفراد والغيبة كالمعود إليه، إما مذكراً وهو الأغلب، وإما مؤنثاً" (53).

45 - سورة التوبة، رقم الآية: 40.

46 - سورة الأنفال، رقم الآية: 32.

47 - سورة المؤمنون، رقم الآية: 111.

48 - سورة المائدة، رقم الآية: 24.

49 - سورة المؤمنون، رقم الآية: 28.

50 - راجع: شرح المفصل: 111-112.

51 - سورة المزمل، رقم الآية: 20.

52 - انظر: النحو الوافي: 247/1-248.

53 - راجع: شرح الرضي على الكافية: 464/2.

ويوضح عباس حسن سبب تسمية ضمير الشأن بقوله:
 " وإنما يسمونه " ضمير الشأن "؛ لأنه يرمز للشأن، أي: للحال التي يراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة. وهذه التسمية أشهر تسمياته، وأكثر الكوفيين يسمونه: " الضمير المجهول "؛ لأنه لم يسبقه المرجع الذي يعود إليه، ويسمى عند بعض النحاة: " ضمير القصة "؛ لأنه يشير إلى القصة أي: المسألة التي سيتناولها الكلام نحو قوله تعالى: { فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ } (54) كما يسمى أيضاً ضمير الأمر، وضمير الحديث؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام، والحديث المتأخر عنه نحو قوله تعالى: { سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ } (55) (56).

والفرق بين ضمير الشأن وبين ضمير الفصل:

يشرح الزركشي الفرق بين ضمير الشأن و ضمير الفصل بقوله:
 "إن الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب قال تعالى: { هَذَا هُوَ الْحَقُّ } (57) و { كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ } (58) و { إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً } (59) ولا يكون له محل من الإعراب وضمير الشأن لا يكون إلا غائباً ويكون مرفوع المحل ومنصوبه قال تعالى: { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } (60) و { وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ } (61) (62).

أحكام ضمير الشأن:

يأتي ضمير الشأن في أول الجملة، وتكون الجملة بعده مفسرة له، وموضحة معناه، ولها محل من الإعراب خلافاً لسائر المفسرات. ويتحدث الإمام جلال الدين السيوطي عن هذه الأحكام وهي على النحو التالي:
 " 1- أن يأتي مبتدأ، ولا يتقدم عليه خبره، ولا يجوز حذفه، ولا يخبر عنه بالذي نحو قوله تعالى: { هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ } (63).
 2- أن يأتي اسماً لـ "كان" أو إحدى أخواتها، أو لـ "ظن" أو إحدى أخواتها، ويكون بارزاً متصلاً، نحو: كان هو يفعل الخير، ونحو: ظننته محمداً مسافراً.

54 - سورة الحج، رقم الآية: 46.

55 - سورة الزمر، رقم الآية: 4.

56 - راجع: النحو الوافي: 252/1، والإتقان: ص216.

57 - سورة الأنفال، رقم الآية: 32.

58 - سورة المائدة، رقم الآية: 117.

59 - سورة الكهف، رقم الآية: 39.

60 - سورة الإخلاص، رقم الآية: 1.

61 - سورة الجن، رقم الآية: 19.

62 - راجع: البرهان للزركشي: 30/4.

63 - سورة الحشر، رقم الآية: 24.

- 3- أن يأتي اسما لـ " إنَّ أو إحدى أخواتها نحو قوله تعالى : { إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ }⁽⁶⁴⁾.
- 4- لا بد أن يليه جملة مفسرة، تكون متأخرة عنه، ومرجعه يعود على مضمونها، ويكون لها محل من الإعراب، على خلاف الجمل المفسرة فلا محل لها من الإعراب.
- 5- لا يأتي إلا للمفرد، أو المفردة، ولا يكون لغير المفرد من الضمائر.
- 6- لا يكون له أي من التوابع كالعطف، أو البدل، أو التوكيد، أو النعت؛ لأن المقصود منه الإبهام.
- 7- لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه، بخلاف ضمير الغائب.
- 8- لا يستعمل إلا في أمر يراد من التعظيم، والتفخيم، ولا يجوز إظهار الشأن والقصة.
- 9- يكون مستترا في باب "كاد" كقوله تعالى: { مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ }⁽⁶⁵⁾.
- 10- يجب حذفه مع أن المفتوحة المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: { وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }⁽⁶⁶⁾،⁽⁶⁷⁾.

موجز القول

يتضح مما سبق بأن الضمير يستخدم في كلام العرب للإيجاز والاحتراز من الإلباس والفخامة بشأن صاحبه والتحقير وأن هناك مراتب للمعارف والمضمير أعرف المعارف ومن المضمرات ضمير المتكلم أعرف وبالإضافة إلى ذلك أن الضمير البارز يجب أن يأتي متصلاً في بعض المواضع من الكلام ويجب أن يأتي منفصلاً في بعض المواضع وهناك فرق بين ضمير الشأن والفصل.

⁶⁴ - سورة يوسف، رقم الآية: 90.

⁶⁵ - سورة التوبة، رقم الآية: 117.

⁶⁶ - سورة يونس، رقم الآية: 10.

⁶⁷ - راجع: همع الهوامع للسيوطي: 224/1، راجع أيضاً: النحو الوافي: 252/1.

الباب الثالث: اختلاف عودة الضمير وأثره في تفسير الآيات القرآنية

نبذة قصيرة:

يتحدث الباب الثالث عن اختلاف عودة الضمير وأثره في تفسير الآيات القرآنية، ويحتوى على ستة فصول، الفصل الأول يتعلق بالاختلاف الواقع في عودة الضمير في آيات سورة البقرة من أولها إلى رقم الآية 139، والفصل الثاني يشمل على الاختلاف الواقع في عودة الضمير في آيات سورة البقرة من رقم الآية 140 إلى آخرها، والفصل الثالث يوضح الاختلاف الواقع في عودة الضمير في آيات سورة آل عمران وسورة النساء، والفصل الرابع يبين الاختلاف الواقع في عودة الضمير في الآيات الكريمة من سورة المائدة إلى سورة يونس وأما الفصل الخامس فإنه يتحدث عن الاختلاف المتعلق بعودة الضمير في الآيات الكريمة من سورة هود إلى سورة الأحزاب. والفصل السادس يبين الاختلاف في عودة الضمير في الآيات الكريمة من سورة سبأ إلى سورة الناس.

ملحوظة:

قمت باختيار الآيات الكريمة التي تشمل الاختلاف الواقع في عودة الضمير ولم أتناول الآيات الكريمة التي ذكر فيها المفسرون مختلف الاحتمالات حول عودة الضمير ومن ثم أن الآيات الكريمة التي ذكر فيها مختلف الاحتمالات حول عودة الضمير تكون خارجة عن إطار بحثي. وفيما يلي أسماء سُور القرآن الكريم التي لم أجد فيها آيات الاختلاف حول عودة الضمير وهي:

سورة الفاتحة والأحزاب والدخان والطور والمجادلة والحشر والجمعة والمنافقون والتغابن والطلاق والتحريم والملك والقلم والمعارج والنوح والمزمل والمرسلات والنازعات وعبس والتكوير والانفطار والمطففين والبروج والأعلى والغاشية والليل والضحى وألم نشرح والتين والعلق والقدر والبيّنة والزلال والقارعة والتكاثر والعصر، والهمزة والفيل والقريش، والمعون، والكوثر، والكافرون، والنصر، والذهب، والإخلاص، والفلق، والناس.

الفصل الأول: أثر الاختلاف في عودة الضمير في آيات سورة البقرة (من أولها إلى رقم الآية 139)

يتحدث هذا الفصل عن الاختلاف الواقع في عودة الضمير في الآيات الكريمة من أول سورة البقرة إلى رقم الآية 139 وتفصيلها على النحو التالي:

1- مثلهم كمثل الذي استوقد نارًا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون (17)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله " بنورهم " على ثلاثة أقوال، وهي على النحو التالي:

القول الأول: يعود على الاسم الموصول " الذي "، وفي هذه الحالة يكون اعتبار المعنى لا اللفظ، ومعناه معنى الجمع. أي: ذهب الله بنور الذين استوقدوا ناراً، وذكر العكبري⁽¹⁾ وجهين في وقوع المفرد هنا موقع الجمع: أحدهما: هو جنس مثل

¹ - هو أبو البقاء، محب الدين، عبد الله بن الحسين العكبري ثم البغدادي الأزجي النحوي (ت616هـ)، عالم بالأدب، واللغة، والفرائض والحساب. راجع: سير أعلام النبلاء:

"مَنْ" و"مَا"؛ فيعود الضمير إليه تارة بلفظ المفرد وتارة بلفظ الجمع، والثاني: أنه أراد "الذين"، فحذفت النون لطول الكلام بالصلة، ومثله قوله: { وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ } ثم قال: { أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }⁽²⁾⁽³⁾، وعلق عليه أبو حيان بقوله: "وأما من زعم أن "الذي" هنا هو "الذين"، وحذفت النون لطول الصلة، فهو خطأ لإفراد الضمير في الصلة، ولا يجوز لإفراد للضمير؛ لأن المحذوف كالمفروض به، ألا ترى جمعه في قوله تعالى: { وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا }⁽⁴⁾ على أحد التأويلين"⁽⁵⁾. ورجح هذا القول الزمخشري⁽⁶⁾، وابن جزي الكلبى⁽⁷⁾، وابن عطية⁽⁸⁾، وأبو السعود⁽⁹⁾، والبيضاوي⁽¹⁰⁾، والثعالبي⁽¹¹⁾، والنسفي⁽¹²⁾، والألوسي⁽¹³⁾، وابن الجوزي بنسبته إلى ثعلب⁽¹⁴⁾⁽¹⁵⁾، وذكره القرطبي⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾.

-
- 151/20، النحوي(ت 616هـ)، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. راجع: سير أعلام النبلاء: 151/20، وبغية الوعاة: 279/2، وطبقات المفسرين: 314/2، والأعلام: 80/4.
- 2 - سورة الزمر، رقم الآية: 33.
- 3 - راجع: إملاء ما من به الرحمان: 20/1.
- 4 - سورة التوبة، رقم الآية: 69.
- 5 - راجع: البحر المحيط: 83/1.
- 6 - هو أبو القاسم، جار الله، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري(ت 538هـ)، عالم بالعربية والنحو، كان رأساً في الاعتزال. راجع: سير أعلام النبلاء: 151/20، والبغية: 279/2.
- 7 - هو محمد بن أحمد بن محمد ابن جزي الكلبي (693 - 741 هـ) فقيه من العلماء بالأصول واللغة، من أهل غرناطة. (راجع: الأعلام: 325/5).
- 8 - هو أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي (ت 541هـ)، كان مفسراً فقيهاً عارفاً بالأحكام والحديث. راجع: سير أعلام النبلاء: 587/19، وطبقات المفسرين: 265/1).
- 9 - هو أبو السعود (898 - 982 هـ) محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، مفسر شاعر، من علماء الترك المستعربين. راجع: الأعلام: 59/7.
- 10 - هو أبو الخير، عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي(ت 685هـ)، قاض، مفسر، علامة. (راجع: الأعلام: 110/4، والبداية والنهاية: 309/13).
- 11 - هو عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري(786-875هـ)، أبو زيد: مفسر، من أعيان الجزائر، زار تونس والمشرق. (راجع: الأعلام: 331/3).
- 12 - هو أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي (ت 710هـ) راجع: هدية العارفين: 5/464.
- 13 - هو شهاب الدين، محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي(1217 - 1270 هـ = 1802 - 1854 م)، مفسر، محدث، أديب، من المجددين، من أهل بغداد، مولده ووفاته فيها. راجع: الأعلام: 176/7.
- 14 - هو أبو العباس، أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب(ت 200-291هـ)، إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة

القول الثاني: يكون مرجع الضمير محذوفاً والتقدير: (كمثل أصحاب الذي)، والمعنى: ذهب الله بنور الأصحاب، جوزه أبو حيان⁽¹⁸⁾ ليطابق المشبه -هم- في قوله "مثلهم" بالمشبه به -الذي استوقد-؛ لأن المشبه جمع، فلو لم يقدر هذا المضاف وهو (أصحاب) لزم أن يشبه الجمع بالمفرد.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى معنى "مَنْ" في الآية الثامنة: { وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ }⁽¹⁹⁾ وهو المنافقون، وهذا اختيار الطبري⁽²⁰⁾، وجوزه الكلبي، والزمخشري، والبيضاوي، وابن الجوزي⁽²¹⁾، وذكره ابن عطية، وأبو حيان، والثعالبي، والقرطبي، والألوسي⁽²²⁾.

والراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام يقتضي ذلك، إضافة إلى أن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

2- أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ (19)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله: "يجعلون" على القولين الأساسيين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على المنافقين بشكل عام⁽²³⁾، وفي هذه الحالة يكون مفهوم الآية الكريمة على القولين، وأشار إلي ذلك ابن الجوزي حيث قال: "القول الأول: أن المنافقين كانوا يفرون من سماع القرآن؛ لئلا يأمرهم بالجهاد مخافة الموت. قاله: الحسن، والسدي. والثاني: أنه مثل لإعراضهم عن القرآن كراهية له. قاله: مقاتل"⁽²⁴⁾.

حجة، راجع: الأعلام: 267/1، وتذكرة الحفاظ: 214/2، ووفيات الأعيان: 30/1، وبغية الوعاة: 172.

¹⁵ - راجع: الكشف: 110/1، والتسهيل لعلوم التنزيل: 38/1، والمحزر الوجيز: 100/1، وتفسير أبي السعود: 50/1، وتفسير البيضاوي: 190/1، وتفسير الثعالبي: 35/1، وتفسير النسفي: 22/1، وروح المعاني: 165/1، وزاد المسير: 39/1.

¹⁶ - محمد بن أحمد بن أبي فرح الأنصاري الخزرجي المالكي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي (ت 671هـ) من كبار المفسرين، صالح متعبد. راجع: طبقات المفسرين للسيوطي: 15/1، والأعلام: 322/5.

¹⁷ - راجع: تفسير القرطبي: 212/1.

¹⁸ - راجع: البحر المحيط: 187.

¹⁹ - سورة البقرة، رقم الآية: 8.

²⁰ - راجع: تفسير الطبري: 142/1.

²¹ - راجع: التسهيل لعلوم التنزيل: 38/1، والكشاف: 110/1، وتفسير البيضاوي: 190/1، وزاد المسير: 39/1، و

²² - راجع: المحزر الوجيز: 100/1، والبحر المحيط: 89/1، وتفسير الثعالبي: 35/1، وتفسير القرطبي: 212/1، وروح المعاني: 165/1.

²³ - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 56/1، والتسهيل لعلوم التنزيل: 39/1، وتفسير الثعالبي: 36/1.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى أصحاب الصيب⁽²⁵⁾، فالمعنى: أنه إذا ذهب عنهم ما لاح لهم من الإيمان، ثبتوا على كفرهم. وفي الواقع أن هؤلاء أصحاب الصيب كانوا رجلين من المنافقين من أهل المدينة اللذان هربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين، فأصابهما هذا المطر الذي ذكر الله فيه رعد شديد، وصواعق، وبرق، فجعلا كلما أصابتهما الصواعق، يجعلان أصابعهما في آذانهما من الفرق أن تدخل الصواعق في مسامعهما، فتقتلهما. وإذا لمع البرق مشيا في ضوئه، وإذا لم يلمع لم يبصرا، قاما مكانهما لا يمشيان، فجعلا يقولان: ليتنا قد أصبحنا، فنأتى محمدا، فنضع أيدينا في يده؛ فأصبحا، فأتياه، فأسلما، ووضعنا أيديهما في يده، وحسن إسلامهما وأشار إلي ذلك الحديث الذي رواه ابن مسعود⁽²⁶⁾.

فراجع على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لما يأتي:

- 1- اختار معظم المفسرين القول الثاني.
 - 2- إن أصحاب الصيب المرجع الأقرب، وبناء على القاعدة يتم ترجيح عود الضمير إلى أقرب المراجع في حالة تعدد المراجع.
 - 3 - يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (20)
- وللمفسرين اختلاف في مرجع ضمير الغائب في قوله: "فيه" على قولين، هما:
- القول الأول:** يرجع ضمير الغائب إلى "البرق"، هذا ما رجحه كل من الشنقيطي⁽²⁷⁾، وابن جزري، والرازي⁽²⁸⁾، وأبي السعود، وابن جرير⁽²⁹⁾،

²⁴ - راجع: زاد المسير: 46/1.

²⁵ - راجع: البحر المحيط: 98/1، والدر المنثور: 81/1، والتسهيل لعلوم التنزيل: 39/1، والبرهان: 153/3، والتفسير الكبير: 73/2، وتفسير البيضاوي: 203/1، وتفسير الطبري: 154/1، وتفسير النسفي: 24/1، وروح المعاني: 173/1، والتبيان: 35/1، وإعراب القرآن للزجاج: 7/1، والإملاء: 22/1، والمحزر الوجيز: 102/1، والكشاف: 117/1، وتفسير أبي السعود: 53/1.

²⁶ - راجع: تفسير الطبري: 154/1، والدر المنثور: 81/1.

²⁷ - هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (1325 - 1393 هـ = 1907 - 1973 م)، مفسر مدرس من علماء شنقيط (موريتانيا). ولد وتعلم بها، واستقر مدرسا في المدينة المنورة ثم الرياض وأخيرا في الجامعة الإسلامية بالمدينة، وتوفي بمكة. راجع: الأعلام: 45/6.

²⁸ - هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي الإمام فخر الدين الرازي القرشي البكري (544 - 606 هـ)، من ذرية أبي بكر الصديق ١٢ الشافعي المفسر المتكلم، فريد عصره ونسيج وحده، فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل راجع: طبقات المفسرين: 20/1، ووفيات الأعيان: 249/4، والأعلام: 313/6.

والقرطبي⁽³⁰⁾ فالمعنى: مشوا في نوره، وفي هذه الحالة يكون فعل " أضاء " لازماً ويقدر حينئذ مضافاً أي: كلما لمع لهم، مشوا في مطرح ضوئه، ولا بد من التقدير إذ ليس المشي في البرق؛ بل في محله، وموضع إشراق ضوئه. أشار إلى ذلك الألوسي⁽³¹⁾، ويكون معنى "أضاء" لمع.

القول الثاني: يعود الضمير على " الطريق " المفعول المحذوف، أي: " كلما أضاء لهم البرق الطريق مشوا فيه"، وفي هذه الحالة يكون فعل " أضاء " متعدّ. وهذا ما رجّحه ابن عاشور⁽³²⁾⁽³³⁾، وذكره الألوسي بنسبته إلى المبرد، وأبو حيان، والقرطبي⁽³⁴⁾، فيكون المعنى: كلما أضاء لهم البرق الطريق يمشي المنافقون فيه. فالراجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول وذلك لما يأتي:

1- اختار معظم المفسرين القول الأول وهو مطابق لظاهر الكلام.

2- لم يذكر كثير من المفسرين القول الثاني في كتبهم.

4- **فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (22)**

وللمفسرين اختلاف في مرجع ضمير الخطاب على ستة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على عامة الناس الذين خاطبهم الله Y في الآية الكريمة بقوله: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ }⁽³⁵⁾ رجحه أبو حيان، والزحيلي⁽³⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "المؤمنين"، قاله: ابن فورك⁽³⁷⁾، فيكون المعنى: فلا تترددوا أيها المؤمنون وتجعلوا لله أنداداً بعد علمكم الذي هو نفي الجهل بأن الله واحد⁽³⁸⁾.

²⁹ - هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، الطبري (224 - 310 هـ)، صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، كان إماماً في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والفقهاء والتاريخ وغير ذلك، راجع: وفيات الأعيان: 191/4، والأعلام: 69/6.

³⁰ - راجع: أضواء البيان للشنقيطي: 16/1، والتسهيل: 39/1، والتفسير الكبير: 70/2، وتفسير أبي السعود: 55/1، وتفسير الطبري: 58/1، وتفسير القرطبي: 223/1.

³¹ - راجع: روح المعاني: 176/1.

³² - هو محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن محمد بن عاشور (ت1284هـ)، نقيب أشرف تونس وكبير علمائها، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس. راجع: الأعلام: 173/6.

³³ - راجع: التحرير والتنوير: 150/1.

³⁴ - راجع: روح المعاني: 176/1، والبحر المحيط: 104/1، والقرطبي: 223/1.

³⁵ - سورة البقرة، رقم الآية: 21.

³⁶ - راجع: البحر المحيط: 118/1، والتفسير المنير: 96/1.

³⁷ - أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت406هـ) الأصبهاني، المتكلم الأصولي الأديب النحوي الواعظ العالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، بلغت مصنفاته في أصول الفقه والدين ومعاني القرآن قريبا من مائة مصنف. راجع: وفيات الأعيان: 272/4، والأعلام: 83/6.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى أهل الكتابين يعني أهل التوراة والإنجيل (39).
القول الرابع: يرجع الضمير إلى المنافقين والكافرين بصورة عامة، قاله: ابن عباس، واختاره القرطبي، وابن عطية، والثعالبي، والشوكاني (40).
القول الخامس: يرجع الضمير إلى جميع عبدة الأوثان من العرب وكفار أهل الكتابين. (41)

القول السادس: يعود الضمير على المشركين من العرب، والدهريين منهم، وأهل الكتاب، والمؤمنين؛ كلُّ بما عليه من واجب العبادة من إثبات الخالق، ومن توحيده، ومن الإيمان بالرسول، والإسلام للدين، والامتثال لما شرعه إلى ما وراء ذلك كله حتى منتهى العبادة، اختاره ابن عاشور (42).
 فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ نظراً إلى أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول ولم يذكروا القول الثاني، وعلاوة على ذلك أن ظاهر الآية الكريمة يدل على أن يكون مرجع الضمير بعامة الناس الذين خاطبهم الله Y في الآية التي سبقت هذه.

5- وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا (23)

اختلف المفسرون في ضمير المخاطب في " كنتم " على أربعة أقوال، هي:
القول الأول: أنه يعود على جميع الكفار على حد قول أبي حيان، وابن الجوزي، والشوكاني، والسيوطي، والزرکشي (43)، والمعنى: أيها الكفار إن كنتم ترتابون في نزول القرآن .

القول الثاني: يعود على اليهود. قاله: ابن عباس، ومقاتل، واختاره ابن الجوزي (44)، وذكره أبو حيان (45).

القول الثالث: وقال القرطبي بأن الضمير يرجع إلى المشركين (46).

القول الرابع: وذهب الطبري إلى أنه يعود على مشركي قوم النبي p من العرب ومنافقيهم وكفار أهل الكتاب وضلالهم (47).

³⁸ - راجع: البحر المحيط: 118/1، وتفسير القرطبي: 231/1، والمحزر الوجيز: 106/1، والثعالبي: 38/1.

³⁹ - راجع: تفسير الطبري: 162/1، وتفسير الثعالبي: 38/1، والدر المنثور: 89/1.

⁴⁰ - راجع: تفسير القرطبي: 231/1، والمحزر الوجيز: 106/1، وتفسير الثعالبي: 38/1، وفتح القدير: 47/1.

⁴¹ - راجع: تفسير الطبري: 163/1، والمحزر الوجيز: 106/1.

⁴² - راجع: التحرير والتنوير: 154/1.

⁴³ - راجع: البحر المحيط: 121/1، وزاد المسير: 49/1، وفتح القدير: 53/1، والدر المنثور:

89/1، والبرهان: 308/3.

⁴⁴ - راجع: زاد المسير لابن الجوزي: 49/1.

⁴⁵ - راجع: البحر المحيط: 121/1.

⁴⁶ - راجع: تفسير القرطبي: 231/1.

⁴⁷ - راجع: تفسير الطبري: 167/1.

والراجح - والله أعلم- القول الأول؛ لأن كلمة "الكفار" يشمل كلاً من اليهود، والمشركون، والمنافقين، ولا يتغير مفهوم الآية الكريمة في حالة إعادة الضمير إلى جميع الكفار.

6- وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ (23)

اختلف المفسرون في عود ضمير " الهاء" في قوله " مثله" على أربعة أقوال، هي: **القول الأول:** أن الضمير يعود على القرآن المنزل، قاله قتادة ومقاتل⁽⁴⁸⁾ والفراء⁽⁴⁹⁾، وفي هذه الحالة يكون مفهوم الآية الكريمة: فأتوا من مثل المنزل على عبدنا بسورة.

القول الثاني: يعود على النبي ع. فيكون التقدير: فأتوا بسورة من مثل هذا العبد الأمي. ذكره أبو عبيدة⁽⁵⁰⁾، والزجاج، وابن القاسم⁽⁵¹⁾.

القول الثالث: وقالت طائفة بأن الضمير عائد على الكتب القديمة- التوراة، والإنجيل، والزيبور-. ذكره ابن عطية الأندلسي، والقرطبي⁽⁵²⁾. فالمعنى: "فأتوا بسورة من كتاب مثله؛ فإنها تصدق ما فيه".

القول الرابع: يعود الضمير على الأنداد. ذكره الزجاج، والعكبري⁽⁵³⁾. والراجح القول الأول؛ لما يأتي:

- 1- أن معظم المفسرين، والصحابة الكرام اختاروا هذا القول.
- 2- أن الارتياح- في الواقع- كان متعلقاً بالمنزل، لا المنزل عليه، ومن ثم يكون عود الضمير على المنزل أولى⁽⁵⁴⁾.

⁴⁸ - هو أبو بسطام، مقاتل بن حيان بن روال دور(ت نحو 150هـ)، محدث ثقة راجع: السير: 340/6، وطبقات المفسرين: 329/2.

⁴⁹ - راجع: زاد المسير: 49/1، وراجع أيضاً: البحر المحيط: 121/1، ومشكل إعراب القرآن للقيسي: 83/1، والإملاء: 24/1، والبرهان: 91/2، وأحكام القرآن للجصاص: 33/1، وفتح القدير، 53/1، وتفسير القرطبي: 231/1، والدر المنثور: 89/1، وتفسير البيضاوي: 231/1، وتفسير الثعالبي: 38/1، وتفسير الطبري: 165/1.

⁵⁰ - هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، التميمي بالولاء، تيم قريش، البصري النحوي(110 - 209 هـ = 728 - 824 م) من أئمة العلم بالأدب واللغة. مولده ووفاته في البصرة، راجع: وفيات الأعيان: 235/5، والأعلام: 272/7.

⁵¹ - راجع: زاد المسير: 49/1، وراجع أيضاً: البحر المحيط: 121/1، ومشكل إعراب القرآن للقيسي: 83/1، والإملاء: 24/1، والبرهان: 91/2، وأحكام القرآن للجصاص: 33/1، وفتح القدير، 53/1، وتفسير القرطبي: 231/1، والدر المنثور: 89/1، وتفسير البيضاوي: 231/1، وتفسير الثعالبي: 38/1، وتفسير الطبري: 165/1.

⁵² - راجع: المحرر الوجيز: 106/1، وتفسير القرطبي: 231/1.

⁵³ - راجع: إعراب القرآن للزجاج: 123/1، والإملاء: 24/1.

⁵⁴ - راجع: البحر المحيط: 121/1.

- 3- تؤيد الآيات الأخرى هذا القول أيضاً مثل: { قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ }⁽⁵⁵⁾، و { قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ }⁽⁵⁶⁾، و { عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ }⁽⁵⁷⁾
- 4- أن إعجاز القرآن الكريم يتضح أكثر باختيار القول الأول، مقارنة للقول الثاني⁽⁵⁸⁾.
- 5- أن التنسيق، والترتيب، والنظم بين الآيات، ومفاهيمها يقتضي أن يعود الضمير على المنزل، لا على المنزل عليه⁽⁵⁹⁾.
- 7- كَلَّمَا رَزَقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأْتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا⁽²⁵⁾

هناك قولين للمفسرين في مرجع ضمير الغائب في قوله "به"، هما:
القول الأول: يرجع الضمير إلى الرزق بصفة عامة⁽⁶⁰⁾، أي: أتوا بالرزق المتشابه.

القول الثاني: يعود على المرزوق في الدنيا والآخرة⁽⁶¹⁾، والمعنى: وأتوا متشابهاً بالمرزوق في الدنيا والآخرة.
 فالراجح القول الثاني؛ لما يأتي.

- 1- أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.
 2- أن ما قبل الآية الكريمة التي نحن بصدها هو قوله: { هذا الذي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ } انطوى تحته ذكر ما رزقوه في الدارين.
 8- إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ... أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ... (26)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله " أنه " على أربعة أقوال، هي:
القول الأول: يرجع إلى " المثل "⁽⁶²⁾، والمعنى: " فيعلمون أن " المثل " حق " .

55 - سورة يونس، رقم الآية: 38.

56 - سورة هود، رقم الآية: 13.

57 - سورة الإسراء، رقم الآية: 88.

58 - راجع: البحر المحيط: 121/1.

59 - راجع: تفسير البيضاوي: 231/1.

60 - راجع: البحر المحيط: 139/1، والكشاف: 137/1، وروح المعاني: 204/1، وتفسير الطبري: 172 / 1، وتفسير الجلالين: 7/1، والبيضاوي: 249/1، وتفسير أبي السعود: 69/1.

61 - راجع: التفسير الكبير: 120/2، والكشاف: 137/1، وروح المعاني: 204/1، والبيضاوي: 249/1، وتفسير أبي السعود: 69/1، والبرهان: 30/4.

62 - البحر المحيط: 153/1، والكشاف: 146/1، و الطبري: 408/1، والتحرير والتنوير: 185/1، وتفسير أبي السعود: 73 / 1، والتفسير الكبير: 126/2، و البيضاوي: 260/1، والمحرر الوجيز: 111/1، و ابن كثير: 66/1، والقرطبي: 243/1، و روح المعاني: 207/1.

القول الثاني: يعود على المصدر المفهوم من " أن يضرب " هو الضرب،
فالمعنى: " فيعلمون أن ضرب المثل حق " (63).

القول الثالث: يعود على المصدر المفهوم من " لا يستحي " هو انتفاء الاستحياء،
فيكون المعنى: " فيعلمون أن انتفاء الاستحياء من ذكر الحق " (64).

القول الرابع: يعود على " القرآن "، قاله: الألوسي (65)، فيكون المعنى: فيعلمون أن
القرآن حق من ربهم.

فأظهر القول – والله أعلم - القول الأول؛ لما يلي:

1- الجز الأخير من الآية الكريمة التي نحن بصددھا، هو قوله تعالى: { ماذا أراد
الله بهذا مثلاً } يدل على أن يكون مرجع الضمير " المثل " لا غير.

2- هو قول متقدمي المفسرين.

9- يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ (26)

اختلف المفسرون في عود الضمير المجرور للغائب في "به" على ثلاثة أقوال،
هي كما يلي:

القول الأول: إنه عائد على " المثل " (66)، والمعنى: يضل بهذا المثل كثيراً، أي: من
الكفار وذلك أنهم يكذبونه فيزدادون به ضلالاً، ويهدي به كثيراً من المؤمنين لأنهم
يصدقونه ويعلمون أنه حق.

القول الثاني: إنه عائد على " ضرب المثل " (67)، والمعنى: يضل بضرب المثل
كثيراً، أي: من الكفار وذلك أنهم يكذبونه فيزدادون به ضلالاً، ويهدي بضربه
كثيراً من المؤمنين لأنهم يصدقونه ويعلمون أنه حق.

القول الثالث: إنه يعود على المفهوم المستخرج من نفس الآية الكريمة، هو
"التكذيب"، و " التصديق ". فيكون المعنى: " يضل بالتكذيب، ويهدي بالتصديق "،
ودلّ على ذلك قوة الكلام في قوله تعالى: { فأما الذين آمنوا فيعلمون }، و { وأما
الذين كفروا فيقولون } (68)، واعتبر الألوسي هذا القول ضعيفاً (69).

10- الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ
وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (27)

63 - البحر المحيط: 153/1، والكشاف: 146/1، وتفسير أبي السعود: 73/1، والتفسير
الكبير: 126/2، و البيضاوي: 260/1، وروح المعاني: 207/1.

64 - البحر المحيط: 153/1، روح المعاني: 207/1.

65 - روح المعاني: 210/1.

66 - البحر المحيط: 153/1، و الطبري: 408/1، وابن كثير: 66/1، و روح
المعاني: 207/1.

67 - روح المعاني: 207/1.

68 - البحر المحيط: 153/1.

69 - روح المعاني: 207/1.

اختلف المفسرون في عود ضمير الغائب على قولين:
القول الأول: إن الضمير عائد على "العهد" (70)؛ لأن هذا العهد هو الذي ورد ذكره في الآية الكريمة.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الله" أي: من توثيقه عليهم (71)، وفي هذه الحالة يراد بـ "الله"، آياته وكتبه. وبناء عليه يكون المعنى: بأنهم ينقضون عهد الله بعد توثيق الله - تعالى- آياته وكتبه.

وبالتأمل في هذين القولين نجد أن كلا المرجعين للضمير الغائب مطابقان لظاهر الآية الكريمة، وإن سياق الكلام يدل على ذلك أيضاً، وتجدر الإشارة إلى أن المصدر يكون مضافاً إلى الفاعل في حالة عودة الضمير إلى اسم الله- تعالى- وكذلك يكون مضافاً إلى المفعول في حالة عودة الضمير إلى كلمة "العهد" (72).

11- كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (28)

وللمفسرين اختلاف في عود ضمير الغائب في قوله - تعالى-: "إليه" على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: إن الضمير عائد على "الله تعالى" (73) فيكون المعنى: بأنكم ترجعون إلى الله سبحانه تعالى؛ لأنه تعالى يبعث من في القبور، ويجمعهم في المحشر، وذلك هو الرجوع إلى الله تعالى.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الجزاء على الأعمال" (74)، فالمعنى: بأنكم ترجعون إلى الجزاء على الأعمال التي قمتم بها في حياتكم.

القول الثالث: يعود على موضع يقوم الله تعالى بالتحكيم فيه بين الناس، ذكره أبو حيان، والألوسي (75). فيكون المعنى: بأنكم ترجعون إلى الموضع الذي يتولى الله الحكم بينكم فيه.

70 - راجع: البحر المحيط: 1/156، والكشاف: 1/150، والتفسير الكبير: 2/137، وتفسير أبي السعود: 1/76، و البيضاوي: 1/260، والمحزر الوجيز: 1/113، والتحرير والتنوير: 1/190، وزاد المسير: 1/56، والتبيان: 1/44، والإملاء: 1/27.

71 - راجع: البحر المحيط: 1/156، والكشاف: 1/150، والتفسير الكبير: 2/137، وتفسير أبي السعود: 1/76، والمحزر الوجيز: 1/113، والطبري: 1/184، وزاد المسير: 1/56، والتبيان: 1/44، والإملاء: 1/27.

72 - راجع: البحر المحيط: 1/156
73 - راجع: البحر المحيط: 1/162، والتحرير والتنوير: 1/196، والتفسير الكبير: 2/140، والمحزر الوجيز: 1/114، وتفسير الثعالبي: 1/42، و فتح القدير: 1/59، مشكل إعراب القرآن للقيسي: 1/84.

74 - راجع: البحر المحيط: 1/162، وتفسير القرطبي: 1/250.

75 - راجع: البحر المحيط: 1/162، وروح المعاني: 1/214.

القول الرابع: يكون الضمير عائداً على " الإحياء " المدلول عليه بقوله: فأحياكم، فالمعنى: أنكم ترجعون بعد الحياة الثانية إلى الحال التي كنتم عليها في ابتداء الحياة الأولى، من كونكم لا تملكون لأنفسكم شيئاً، ذكره أبو حيان، وابن عطية، والقرطبي، والقيسي⁽⁷⁶⁾.

فالأظهر هو القول الأول؛ لما يأتي:

1- لأن الضمائر السابقة في هذه الآية الكريمة تعود على الله تعالى.

2- اختار المفسرون المتقدمون هذا القول.

3- إن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون مرجع الضمير "الله" - سبحانه وتعالى-.

12- **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (29)**

وللمفسرين اختلاف في عودة ضمير المؤنث للغائبات في قوله " فسواهن " على قولين، هما:

القول الأول: إن " هن " ضمير مبهم يعود على غير متقدم الذكر حيث أنه يفسر ما بعده⁽⁷⁷⁾، وعلق على ذلك أبو حيان بقوله: " هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطاً كلياً؛ إذ يكون الكلام قد تضمن أنه تعالى استوى على السماء، وأنه سوى سبع سموات عقيب استوائه السماء، فيكون قد أخبر بإخبارين: أحدهما: استواؤه إلى السماء، والآخر: تسويته سبع سموات. وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو بعينه المستوي سبع سموات"⁽⁷⁸⁾، وفائدة جعل الضمير مبهماً إظهار كون الشيء أفخم، وجعل النفوس تتشوق إلى الإطلاع عليه⁽⁷⁹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " السماء "؛ حيث أن كلمة " السماء " اسم الجنس، فيجوز إطلاقه على الفرد، والجمع، ويكون المراد به هنا الجمع، أو جمع "سماة"⁽⁸⁰⁾.

⁷⁶ - راجع: البحر المحيط: 162/1، والمحزر الوجيز: 114/1، وتفسير القرطبي: 250/1، ومشكل إعراب القرآن: 84/1.

⁷⁷ - راجع: الكشاف: 152/1، والتفسير الكبير: 142/2، وتفسير أبي السعود: 78 / 1، وتفسير البيضاوي: 276 / 1، وروح المعاني: 217/1، وفتح القدير: 60/1.

⁷⁸ - راجع: البحر المحيط: 166/1.

⁷⁹ - راجع: الكشاف: 152/1، والتفسير الكبير: 142/2، وروح المعاني: 217/1.

⁸⁰ - راجع: البحر المحيط: 166/1، والكشاف: 152/1، والتفسير الكبير: 142/2، والمحزر الوجيز: 115/1، وتفسير أبي السعود: 78 / 1، وتفسير ابن كثير: 68/1، وتفسير البيضاوي: 276/1، وتفسير الطبري: 192/1، وروح المعاني: 217/1، وفتح القدير: 60/1، والإملاء: 27/1، والتبيان: 44/1، والتحرير والتنوير: 203/1.

والراجح بين القولين كما يظهر لي- والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول، إضافة إلى أنه معروف أنهم سبع سموات.

13- فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ (36)

وهناك اختلاف بين المفسرين حول عود ضمير الغائب في قوله " عنها " على خمسة أقوال:

القول الأول: يعود الضمير على الشجرة؛ لأنه أقرب مذكور، فالمعنى: أصدر الشيطان زلتهما عن الشجرة، كقوله تعالى: { وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي }⁽⁸¹⁾ ، { وَمَا كَانِ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ }⁽⁸²⁾⁽⁸³⁾.

القول الثاني: يكون الضمير عائداً على الجنة؛ فيكون المعنى: كما قرأ حمزة: "فأزالهما" الشيطان عن الجنة؛ إذ يبعد فأزالهما الشيطان عن الشجرة⁽⁸⁴⁾.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى الطاعة بدليل قوله: { وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ }⁽⁸⁵⁾؛ فيكون إذ ذاك الضمير عائداً على غير مذكور، إلا على ما يفهم من معنى قوله: { وَلَا تَقْرَبَا }⁽⁸⁶⁾؛ لأن المعنى: أطيعاني بعدم قربان هذه الشجرة⁽⁸⁷⁾.

القول الرابع: إن الضمير عائداً على الحالة، فيكون المعنى: فأزالهما الشيطان عن الحالة التي كانا عليها من التفكه، والرفاهية، والتبوء من الجنة، حيث شاء، ومتى شاء، وكيف شاء بدليل قوله: (وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا)⁽⁸⁸⁾.

القول الخامس: يرجع الضمير إلى السماء، وقال أبو حيان: بأنه بعيد⁽⁸⁹⁾.

81 - سورة الكهف، رقم الآية: 82.

82 - سورة التوبة، رقم الآية: 114.

83 - راجع: البحر المحيط: 204/1، والكشاف: 156/1، والتحرير والتنوير: 238/1، وتفسير أبي السعود: 91/1، وتفسير ابن كثير: 81/1، وتفسير البيضاوي: 297/1، وتفسير النسفي: 38/1، وروح المعاني: 235/1، وزاد المسير: 67/1، وفتح القدير: 68/1، والمحرر الوجيز: 129/1.

84 - راجع: البحر المحيط: 204/1، والكشاف: 156/1، والتحرير والتنوير: 238/1، وتفسير خازن: 31/1، وتفسير أبي السعود: 91/1، وابن كثير: 81/1، و البيضاوي: 297/1، وتفسير السمعاني: 69/1، وتفسير النسفي: 38/1، وروح المعاني: 235/1، وزاد المسير: 67/1، وفتح القدير: 68/1، وتفسير الثعالبي: 52/1، والمحرر الوجيز: 129/1.

85 - سورة طه، رقم الآية: 121.

86 - سورة البقرة، رقم الآية: 35.

87 - راجع: البحر المحيط: 204/1، وروح المعاني: 235/1، وزاد المسير: 67/1،

88 - سورة البقرة، رقم الآية: 35.

89 - راجع: البحر المحيط: 204/1،

تجدر الإشارة إلى أن الأقوال الثلاثة الأخيرة ضعيفة؛ حيث أنه لم يذكرها معظم المفسرين. والراجح بين القولين الأولين- والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لما يأتي:

1- لأن الجنة أول مذكور ، ويؤيده قراءة حمزة وغيره.

2- اختار معظم المفسرين هذا القول.

14- وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ (36)

واختلف المفسرون في مرجع ضمير الخطاب في قوله " اهبطوا " على ستة أقوال، هي :

القول الأول: يرجع الضمير إلى آدم وحواء وإبليس، قاله: مقاتل⁽⁹⁰⁾، فيكون المعنى: أمرنا آدم، وحواء وإبليس بالهبوط إلى الأرض.

القول الثاني: يعود على آدم، وحواء، والحية، ويكون الأمر بالهبوط لهم، قاله: ابن عباس⁽⁹¹⁾ وضعفه الرازي⁽⁹²⁾.

القول الثالث: يكون الضمير عائداً على آدم، وحواء، وإبليس، والحية. فيكون المعنى: أمرنا آدم، وحواء، وإبليس والحية بالهبوط إلى الأرض، حكاه السدي عن ابن عباس⁽⁹³⁾.

القول الرابع: يرجع إلى آدم، وإبليس. قاله: المجاهد⁽⁹⁴⁾، ويكون الأمر بالهبوط لهما.

القول الخامس: يعود على آدم، وحواء، وذريرتهما. قاله: الفراء⁽⁹⁵⁾، وضعفه الرازي بقوله: "هذا القول ضعيف؛ لأن الذرية ما كانوا موجودين في ذلك الوقت، فكيف يتناولهم الخطاب"⁽⁹⁶⁾.

القول السادس: يرجع إلى آدم، وحواء، فحسب، ويكون لفظ الجمع واقعاً على التنثنية في القول الرابع والسادس، كقوله تعالى: { وكنا لحكمهم شاهدين }⁽⁹⁷⁾،

⁹⁰ - راجع: زاد المسير: 56/1، والدر المنثور: 134/1، والكشاف: 157/1، وتفسير النسفي: 39/1، والتحرير والتنوير: 239/1.

⁹¹ - راجع: زاد المسير: 56/1، والدر المنثور: 134/1.

⁹² - راجع: التفسير الكبير: 126/2.

⁹³ - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 89/1، وزاد المسير: 56/1، والدر المنثور: 134/1، والكشاف: 157/1، وتفسير أبي السعود: 91 / 1، وتفسير البغوي: 64/1، وتفسير السمعاني: 69/1، وتفسير النسفي: 39/1، فتح القدير: 71/1، وتفسير خازن: 33/1.

⁹⁴ - راجع: زاد المسير: 56/1.

⁹⁵ - راجع: زاد المسير: 56/1.

⁹⁶ - راجع: التفسير الكبير: 126/2.

⁹⁷ - سورة الأنبياء، رقم الآية: 78.

وكان الحكم قد صدر من اثنين، داوود وسليمان -عليهما السلام-، ذكر هذا القول ابن الأنباري⁽⁹⁸⁾، واختاره الرازي⁽⁹⁹⁾، وصححه الزمخشري بقوله: "والصحيح أنه لآدم، وحواء، والمراد بهما ذريتهما؛ لأنهما لما كانا أصل الإنس ومنتشعبيهم جعلاً كأنهما الإنس كلهم، والدليل عليه قوله: { قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو } (100) (101) .

والأظهر على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول، والقول السادس؛ لما يأتي:

1- إن سياق الكلام يتضمن كلاً من سيدنا آدم، وحواء -عليهما السلام-، وإبليس، فمن ثم يكون الأفضل أن يتم عود الضمير إلى هؤلاء الثلاثة.
2- لم تذكر الحية في الآية الكريمة.

15- **وَأْمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ (41)**

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله "به" على أربعة أقوال، وهي:

القول الأول: يعود الضمير على "ما أنزلت"، أي: القرآن الكريم. قاله: ابن جريج، واختاره ابن جرير، وهو الظاهر؛ لأنه ذكر في مقابل الإيمان به⁽¹⁰²⁾، فيكون المعنى: آمنوا بما أنزلت على محمد مصدقاً لما معكم ولا تكونوا أول كافرٍ بالقرآن؛ لأنكم تجدونه مكتوباً عندكم في التوراة والإنجيل.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "محمد p ودل عليه المعنى؛ لأن ذكر المنزل يدل على ذكر المنزل عليه. قاله: أبو العالية، والحسن، والسدي، والربيع بن أنس⁽¹⁰³⁾ فيكون المعنى: لا تكونوا أول من كفر بمحمد مع كونكم قد وجدتموه مكتوباً عندكم في التوراة والإنجيل، مبشراً به في الكتب المنزلة عليكم. وفي تعليقه على

⁹⁸ - راجع: زاد المسير: 56/1، وتفسير أبي السعود: 91/1، وتفسير البيضاوي: 260/1.

⁹⁹ - راجع: التفسير الكبير: 16/3، والتحرير والتنوير: 239/1.

¹⁰⁰ - سورة طه، رقم الآية: 123.

¹⁰¹ - راجع: الكشاف: 157/1، وتفسير النسفي: 39/1.

¹⁰² - راجع: البحر المحيط: 226/1، والتحرير والتنوير: 260/1، وإعراب القرآن للزجاج:

123/1، والدر المنثور: 155/1، والمحرر الوجيز: 134/1، وتفسير أبي السعود: 96/1،

وتفسير البغوي: 67/1، وتفسير الثعالبي: 56/1، وتفسير القرطبي: 333/1، وتفسير

النسفي: 40/1، وزاد المسير: 74/1، وفتح القدير: 74/1.

¹⁰³ - راجع: البحر المحيط: 226/1، والكشاف: 160/1، وتفسير خازن: 35/1، وإعراب

القرآن للزجاج: 123/1، والدر المنثور: 155/1، والمحرر الوجيز: 134/1،

والبيضاوي: 311/1، وتفسير الثعالبي: 56/1، وتفسير القرطبي: 333/1، وفتح القدير:

74/1.

هذا القول، قال ابن كثير: " وكلا القولين صحيح؛ لأنهما متلازمان؛ لأن من كفر بالقرآن فقد كفر بمحمد ع ومن كفر بمحمد ع فقد كفر بالقرآن" (104).

القول الثالث: إن الضمير عائد على "النعمة" على معنى "الإحسان"، ولذلك ذُكر الضمير. قاله: الزجاج (105).

القول الرابع: يعود الضمير على الموصول في "لما معكم"، أي: التوراة، والمعنى: يا معشر بني إسرائيل آمنوا بما أنزلت من الكتاب الذي يصدق لما معكم أي: التوراة، ولا تكونوا أول من يكفر بالمصدق، أي: التوراة؛ لأنهم إذا كفروا بما يصدقه فقد كفروا به، ورجح هذا القول الزجاج (106).

فالأرجح – والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لما يأتي:

1- لأنه منطوق به، ومقصود للحديث عنه بخلاف الأقوال الأخرى المذكورة أعلاه.

2- هو مطابق للظاهر؛ لأنه ذكر في مقابل الإيمان به.

16- **وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ (45)**

وللمفسرين في عود ضمير الغائب في قوله "إنها" ثمانية أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على الصلاة. قاله: ابن عباس، والحسن، ومجاهد، والجمهور (107)، والمعنى: أن الصلاة لكبيرة إلا على الخاشعين.

القول الثاني: يرجع إلى الاستعانة، وهو المصدر المفهوم من قوله " { واستعينوا }، فيكون مثل: { اعدلوا هو أقرب للتقوى }، أي: العدل أقرب. ذكره محمد ابن القاسم النحوي (108)، والمعنى: استعينوا بالصبر والصلاة، إن الاستعانة لكبيرة.

104 - راجع: تفسير ابن كثير: 84/1.

105 - راجع: البحر المحيط: 226/1.

106 - راجع: إعراب القرآن للزجاج: 123/1، والبحر المحيط: 226/1، والكشاف: 160/1، والتحرير والتنوير: 260/1، والمحزر الوجيز: 134/1، وتفسير الثعالبي: 56/1، والقرطبي: 333/1، وزاد المسير: 1، وفتح القدير: 74/1.

107 - راجع: البحر المحيط: 235/1، والكشاف: 162/1، والمحزر الوجيز: 137/1، والتفسير الكبير: 47/3، وابن كثير: 88/1، وتفسير البغوي: 68/1، وتفسير الثعالبي: 58/1، والقرطبي: 273/1، وتفسير النسفي: 42/1، وروح المعاني: 249/1، وزاد المسير: 76/1، وفتح القدير: 78/1، والبرهان: 128/3، والتبيان: 59/1، والتحرير والتنوير: 276/1، وإعراب القرآن للزجاج: 123/1.

108 - راجع: البحر المحيط: 235/1، والكشاف: 162/1، والمحزر الوجيز: 137/1، والتفسير الكبير: 47/3، وتفسير البغوي: 68/1، والقرطبي: 273/1، وتفسير النسفي: 42/1، وروح المعاني: 249/1، وزاد المسير: 76/1، والبرهان في علوم القرآن: 128/3، والتبيان: 59/1، والتحرير والتنوير: 276/1، وإعراب القرآن للزجاج: 123/1.

القول الثالث: إن الضمير عائد على إجابة رسول الله ع؛ لأن الصبر والصلاة مما كان يدعو إليه، قاله الأخفش⁽¹⁰⁹⁾، فيكون المعنى: أن إجابة الرسول ع بأداء الواجبات لكبيرة.

القول الرابع: يرجع إلى العبادة التي يتضمنها بالمعنى ذكر الصبر والصلاة.⁽¹¹⁰⁾
القول الخامس: يعود على جميع الأمور التي أمر بها بنو إسرائيل ونهوا عنها من قوله: { واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم }⁽¹¹¹⁾ إلى قوله: { واستعينوا }⁽¹¹²⁾، فيكون المعنى: أن الأمور المذكورة المأمورة بها والمنهية عنها لكبيرة.
القول السادس: يعود الضمير على الكعبة، لأن الأمر بالصلاة إليها ولدلالة الصلاة عليها، ذكره الضحاك عن ابن عباس وبه قال مقاتل⁽¹¹³⁾، فيكون المعنى: أن الكعبة والتوجه إليها لأداء الصلاة لكبيرة.

القول السابع: يرجع إلى الأمرين، الصبر والصلاة ولكنه اكتفى بعوده إلى أحدهما، فكأنه قال: وإني ما كقولهم: { وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ }⁽¹¹⁴⁾ في بعض التأويلات⁽¹¹⁵⁾.

القول الثامن: يعود الضمير إلى كل واحد منهما لكن حذف واحد اختصاراً وتقدير قوله تعالى: واستعينوا بالصبر وإني لكبير وبالصلاة وإني لكبيرة إلا أنه حذف أحدهما واختصر المعنى اختصاراً، كما قال الله تعالى: { وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً }⁽¹¹⁶⁾ ولم يقل آيتين⁽¹¹⁷⁾.

فالأرجح - على ما يبدو لي - القول الأول لما يأتي:

- 1- لأن الصلاة أقرب المراجع و هذا مطابق للقاعدة التي تبين بأن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل.
- 2- اختار معظم المفسرين هذا القول.

¹⁰⁹ - راجع: البحر المحيط: 235/1، والمحرم الوجيز: 137/1، والقرطبي: 273/1.
¹¹⁰ - راجع: البحر المحيط: 235/1، والمحرم الوجيز: 137/1، وتفسير الثعالبي: 58/1، والقرطبي: 273/1.
¹¹¹ - سورة البقرة، رقم الآية: 40.
¹¹² - راجع: البحر المحيط: 235/1، والكشاف: 162/1، والتفسير الكبير: 47/3، وروح المعاني: 249/1، والتحرير والتنوير: 276/1.
¹¹³ - راجع: زاد المسير: 76/1، والبحر المحيط: 235/1، والمحرم الوجيز: 137/1، والقرطبي: 273/1، والتهيان: 59/1.
¹¹⁴ - سورة التوبة، رقم الآية: 34.
¹¹⁵ - راجع: البحر المحيط: 235/1، والقرطبي: 273/1، وفتح القدير: 78/1.
¹¹⁶ - سورة المؤمنون، رقم الآية: 50.
¹¹⁷ - راجع: تفسير السمعاني: 74-75، وتفسير البغوي: 68/1، والقرطبي: 273/1، و البرهان في علوم القرآن: 128/3.

3- إن ذكر الخاشعين بعد ذلك قرينة قوية على أن المراد الصلاة؛ لأن الخشوع متعلق بها لا بالصبر.

17- الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (46)

اختلف المفسرون في ضمير الغائب في قوله "إليه" على أربعة أقوال، هي كما يلي:
القول الأول: يعود الضمير على "الرب"، فيكون المعنى: أنهم إلى ربهم راجعون⁽¹¹⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " اللقاء" الذي يتضمنه ملاقو ربهم⁽¹¹⁹⁾.
القول الثالث: إن الضمير عائد على " الموت" ويدل عليه "ملاقوا"⁽¹²⁰⁾، فيصير المعنى: أنهم إلى الموت راجعون.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى " الإعادة" ويدل عليه "ملاقوا" أيضاً⁽¹²¹⁾، فيكون المعنى: راجعون إلى الإعادة في الآخرة.
 فالراجح القول الأول لما يأتي:

1- إن ظاهر الكلام والتركيب الفصيح يدل على ذلك.

2- إن هذا المرجع أقرب ملفوظ به.

3- اختار معظم المفسرين القدامى هذا القول.

4- هناك الآيات الكريمة الأخرى التي تدل على هذا المفهوم كقوله تعالى: { ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ }⁽¹²²⁾.

18- وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ (48)

اختلف المفسرون في عود ضمير الغائب في قوله "منها" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود على النفس الأولى أي النفس المؤمنة أو الجازية فيكون المعنى: ولا يقبل من النفس التي لا تجزي عن نفس شيئاً شفاعاً وذهب إلى هذا

¹¹⁸ - راجع: البحر المحيط: 237/1، والتفسير الكبير: 49/3، والمحزر الوجيز: 138/1، والقرطبي: 376/1، و الطبري: 264/1، والتبيان: 60/1، مشكل إعراب القرآن: 92/1.

¹¹⁹ - راجع: البحر المحيط: 237/1، والمحزر الوجيز: 138/1، والتبيان: 60/1، مشكل إعراب القرآن: 92/1.

¹²⁰ - راجع: البحر المحيط: 237/1.

¹²¹ - راجع: البحر المحيط: 237/1.

¹²² - سورة السجدة، رقم الآية: 11، وسورة الجاثية، رقم الآية: 15.

القول أبوحيان، والنسفي، والألوسي،⁽¹²³⁾، وجوزة أبوحيان، والرازي،
والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي⁽¹²⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى النفس الثانية، أي: النفس الكافرة أو المستشفعة أو
النفس المجزية عنها. فيكون المعنى: ولا يقبل من النفس المجزية عنها شفاعه،
واختار هذا القول ابن عاشور، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود،
والبيضاوي، والألوسي⁽¹²⁵⁾.

القول الثالث: الضمير الأول يعود على النفس الأولى والثاني يعود على الثانية
على اللف والنشر لما فيه من إجراء الجملتين على المعنى الظاهر منهما، قاله
الكواشي⁽¹²⁶⁾(127)، فيكون المعنى: ولا يقبل من النفس المؤمنة الشافعة شفاعه ولا
يقبل من النفس الكافرة المستشفعة عدل.

فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأنها هي المحدث
عنها في قوله: { لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً }⁽¹²⁸⁾، والنفس الثانية هي مذكورة
على سبيل الفضلة لا العمدة.

19- وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ (51)
وللمفسرين اختلاف في عودة ضمير الغائب في قوله "من بعده" على ستة أقوال،
هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "موسى" وفي هذه الحالة لا بُدَّ من حذف مضاف،
أي: من بعد انطلاق موسى أو مُضِيَّه. فمعناه: من بعد انطلاق موسى إلى الجبل
قاله ابن عباس ومقاتل⁽¹²⁹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى الذهاب، أي من بعد الذهاب، ودل على ذلك أن
المواعدة تقتضي الذهاب، فيكون عائداً على غير مذكور، بل على ما يفهم من

¹²³ - راجع: البحر المحيط: 243/1، وتفسير النسفي: 42/1، وروح المعاني: 251/1.

¹²⁴ - راجع: البحر المحيط: 243/1، وتفسير الكبير: 52/3، والكشاف: 165/1، وتفسير أبي
السعود: 99/1، وتفسير البيضاوي: 85/1.

¹²⁵ - راجع: التحرير والتنوير: 281/1، وتفسير الكبير: 52/3، والكشاف: 165/1، وتفسير
أبي السعود: 99/1، والبيضاوي: 85/1، وروح المعاني: 251/1.

¹²⁶ - هو موفق الدين أبو العباس الموصلي الكواشي، المفسر نزيل الموصل. ولد بكواشة
سنة خمس مئة وتسعين أو إحدى وتسعين وبرع في القراءات، والتفسير، والعربية،
والفضائل. وله كشف وكرامات، وصنّف التفسير الكبير والصغير، وتوفي سنة ثمانين
وستمئة. راجع: الوافي بالوفيات للصفدي: 126/3، والأعلام للزركلي: 274/1.

¹²⁷ - راجع: روح المعاني: 251/1، والاتقان: 305/2.

¹²⁸ - سورة البقرة، رقم الآية: 48، و123.

¹²⁹ - راجع: البحر المحيط: 255/1، وتفسير السمعي: 109/1، والمحزر الوجيز:

143/1، والمحزر الوجيز: 143/1، والبيضاوي: 323/1، وتفسير الثعالبي: 63/1،
والقرطبي: 396/1، وروح المعاني: 258/1، وزاد المسير: 115/1، ومشكل إعراب القرآن
للقيسي: 94/1.

سياق الكلام نحو قوله تعالى: { حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ } (130) و { فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا } (131)، أي: توارت الشمس، إذ يدل عليها قوله: بالعشي، وأي: فأثرن بالمكان، إذ يدل عليه "العاديات" (132).

القول الثالث: يعود على الإنجاء أي: من بعد إنجاننا إياكم (133).

القول الرابع: يرجع إلى الهدى أي: من بعد الهدى (134).

تجدر الإشارة إلى أن القول الثالث والرابع ضعيفان على ما قاله أبوحيان (135).

القول الخامس: يعود الضمير على "الوعد" المفهوم من كلمة "واعدتم" أي: بعد الوعد مع موسى (136).

القول السادس: يعود الضمير إلى "المجيء"؛ لأن جاءكم يدل على "المجيء" (137).

فالأرجح على ما يبدو لي _ والله أعلم بالصواب- القول الأول وذلك لما يلي:

- 1- إن سياق الكلام يقتضي بأن يكون المرجع سيدنا موسى -عليه السلام-.
- 2- إن المرجع في بقية الأقوال مقدر، أعنى غير مذكور في الآية الكريمة والمرجع المذكور أولى من المرجع المقدر.

3- وهناك الآيات الأخرى تؤيد هذا القول المرجح كقوله تعالى: { وَاتَّخَذَ قَوْمُ

مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ } (138) و { بِنَسَمًا خَلْفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي } (139).

20- وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ

تَنْظُرُونَ (55)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الخطاب في قوله "قلتم" على ثلاثة أقوال هي:

130 - سورة ص، رقم الآية: 32.

131 - سورة العاديات، رقم الآية: 4.

132 - راجع: البحر المحيط: 255/1، وتفسير النسفي: 43/1، والتحرير والتنوير: 294/1، وإعراب القرآن للزجاج: 123/1، والكشاف: 167/1، وتفسير البغوي: 94/1، والمحزر الوجيز: 143/1، وتفسير أبي السعود: 101/1، و البيضاوي: 323/1، وتفسير الثعالبي: 63/1، وفتح القدير: 85/1، والتبيان: 63/1، و مشكل إعراب القرآن للقيسي: 94/1.

133 - راجع: البحر المحيط: 255/1، وإعراب القرآن للزجاج: 8/1.

134 - راجع: البحر المحيط: 255/1.

135 - راجع: البحر المحيط: 255/1.

136 - راجع: المحزر الوجيز: 143/1.

137 - راجع: زاد المسير: 115/1،

138 - سورة الأعراف، رقم الآية: 148.

139 - سورة الأعراف، رقم الآية: 150.

القول الأول: يعود الضمير إلى " السبعين " قاله ابن مسعود، وقتادة وابن جرير وابن أبي حاتم عن الربيع⁽¹⁴⁰⁾.

والسبعين هم الذين اختارهم موسى للميقات وهم المعبر عنهم في التوراة بالكهنة وبشيوخ بني إسرائيل⁽¹⁴¹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى سائر بني إسرائيل نحو العشرة الآلاف إلا من عصمه الله. قاله ابن زيد⁽¹⁴²⁾. فهم الذين قالوا عندما أتاهم موسى بكتاب الله: والله لا نأخذ بقولك حتى نرى الله جهرة.

القول الثالث: إن الضمير عائد على اللذين انفردوا مع هارون ولم يعبدوا العجل⁽¹⁴³⁾.

فالأظهر على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

21- [قَالَ] أَسْتَبْدُونَ وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (61)

وللمفسرين اختلاف في عودة ضمير الغائب في قوله " قال " على قولين هما:
القول الأول: يعود الضمير على " موسى "⁽¹⁴⁴⁾، فيكون المعنى: قال موسى: أتأخذون الذي هو أخس خطراً وقيمة وقدرا من العيش بدلا بالذي هو خير منه خطراً وقيمة وقدرا⁽¹⁴⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " الرب تعالى "⁽¹⁴⁶⁾ ويؤيده قوله: { اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ }⁽¹⁴⁷⁾، وفي هذه الحالة يكون قول الله تعالى على لسان موسى عليه السلام⁽¹⁴⁸⁾: فيكون المعنى: قال الله عز وجل: أتأخذون الذي هو أخس خطراً وقيمة وقدرا من العيش بدلا بالذي هو خير منه خطراً وقيمة وقدرا.

¹⁴⁰ - راجع: البحر المحيط: 268/1، والدر المنثور: 170/1، والكشاف: 169/1، والمحزر الوجيز: 146/1، وابن كثير: 95/1، وتفسير البغوي: 74/1، والبيضاوي: 325/1، وتفسير الثعالبي: 65/1، وتفسير السمعي: 81/1، والقرطبي: 403/1، وروح المعاني: 261/1، وزاد المسير: 83/1، وفتح القدير: 86/1.

¹⁴¹ - راجع: التحرير والتنوير: 300/1.

¹⁴² - راجع: البحر المحيط: 268/1، والتحرير والتنوير: 300/1، والكشاف: 169/1، والبيضاوي: 338/1، وروح المعاني: 261/1، وزاد المسير: 83/1، والتفسير المنير: 173/1.

¹⁴³ - راجع: البحر المحيط: 268/1.

¹⁴⁴ - راجع: التفسير الكبير: 92/3، وتفسير أبي السعود: 106/1، وتفسير ابن كثير: 103/1، والبيضاوي: 331/1، وروح المعاني: 272/1، وتفسير خازن: 48/1، والتحرير والتنوير: 315/1.

¹⁴⁵ - راجع: الطبري: 312/1، والبحر المحيط: 300/1.

¹⁴⁶ - راجع: تفسير أبي السعود: 106/1، والبيضاوي: 331/1، والتحرير والتنوير: 315/1.

¹⁴⁷ - سورة البقرة، رقم الآية: 61.

¹⁴⁸ - راجع: روح المعاني: 272/1، والبحر المحيط: 300/1.

فالأرجح - كما يظهر لي - القول الأول؛ لأنه الأنسب بسياق النظم⁽¹⁴⁹⁾.
22- فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ (66)

هناك اختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في "جعلناها" و"يديها" و"خلفها" على سبعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير إلى "القرية" أي: قرية أصحاب السبت. قاله عكرمة، وابن جرير عن ابن عباس، وقتادة، وابن قتيبة⁽¹⁵⁰⁾، وصححه ابن كثير بقوله: "والصحيح أن الضمير عائد على القرية، أي: فجعل الله هذه القرية - والمراد أهلها - بسبب اعتدائهم في سبتهم نكالا، أي: عاقبناهم عقوبة فجعلناها عبرة"⁽¹⁵¹⁾.

القول الثاني: يرجع إلى الأمة، فيكون المعنى: جعلنا هذه الأمة نكالا؛ لأن قوله تعالى: { وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ }⁽¹⁵²⁾ يدل على الأمة والجماعة أو نحوها، قاله: الكسائي والزجاج⁽¹⁵³⁾.

القول الثالث: يكون الضمير عائداً على الحالة⁽¹⁵⁴⁾، أي: جعلنا هذه الحالة نكالا.

القول الرابع: يرجع إلى "العقوبة" أي: المسخة التي مسخوها قاله أبو العالية والفراء⁽¹⁵⁵⁾.

القول الخامس: يعود على "الحيثان" قاله ابن جرير عن ابن عباس⁽¹⁵⁶⁾، والمعنى: فجعلنا الحيثان نكالا لما بين يديها وما خلفها.

¹⁴⁹ - راجع: البحر المحيط: 300/1.

¹⁵⁰ - راجع: البحر المحيط: 318/1، والتفسير الكبير: 104/3، والدر المنثور: 185/1، والمحرر الوجيز: 161/1، وابن كثير: 108/1، وتفسير البغوي: 81/1، وتفسير الثعالبي: 75/1، والطبري: 333/1، والقرطبي: 443/1، وروح المعاني: 283/1، وزاد المسير: 95/1، وفتح القدير: 96/1.

¹⁵¹ - راجع: تفسير ابن كثير: 108/1.

¹⁵² - سورة البقرة، رقم الآية: 65.

¹⁵³ - راجع: البحر المحيط: 318/1، وزاد المسير: 95/1، والتفسير الكبير: 104/3، والمحرر الوجيز: 161/1، وتفسير الثعالبي: 75/1، والطبري: 333/1، والقرطبي: 443/1، وفتح القدير: 96/1، والتبيان: 63/1.

¹⁵⁴ - راجع: البحر المحيط: 318/1،

¹⁵⁵ - راجع: البحر المحيط: 318/1، والتفسير الكبير: 104/3، والكشاف: 176/1، والمحرر الوجيز: 161/1، وتفسير أبي السعود: 110/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 133/1، وابن كثير: 108/1، وتفسير البغوي: 81/1، والبيضاوي: 338/1، وتفسير السمعي: 90/1، وتفسير الثعالبي: 75/1، وزاد المسير: 95/1، والطبري: 333/1، والقرطبي: 443/1، وتفسير النسفي: 49/1، وروح المعاني: 283/1، وزاد المسير: 95/1، وفتح القدير: 96/1، والتبيان: 63/1، مشكل إعراب القرآن: 97/1، والتحرير والتنوير: 334/1.

القول السادس: يعود على "القردة"، أي: جعلنا القردة نكالاً، قاله الأخفش⁽¹⁵⁷⁾.
القول السابع: يعود إلى "الكينونة" المصدر المفهوم من "كونوا" في قوله تعالى:
 {كونوا قردة خاسئين}⁽¹⁵⁸⁾، فيكون المعنى: فجعلنا كينونتهم قردة خاسئين .
 فالراجح على ما يبدو لي القول الرابع والسادس؛ لأنهما الأقرب؛ لأنه إذا أمكن رد
 الكناية إلى مذكور متقدم فلا وجه لردها إلى غيره فليس في الآية المتقدمة إلا
 ذكرهم وذكر عقوبتهم⁽¹⁵⁹⁾.
23- وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (72).

هناك ثلاثة أقوال حول عودة ضمير الغائب في قوله "فيها" عند المفسرين هي
 على النحو التالي:

القول الأول: يعود على النفس، قاله القفال⁽¹⁶⁰⁾⁽¹⁶¹⁾، فيكون المعنى: واذكروا
 حادثة القتل في تاريخكم، وتخاصمكم وتدافعكم في شأن النفس.

القول الثاني: يرجع إلى "القتلة" المصدر المفهوم من قوله "قتلتم"⁽¹⁶²⁾، ويكون
 المعنى: تخاصمتم في شأن القتل.

القول الثالث: إن الضمير عائد على التهمة⁽¹⁶³⁾ وفي هذه الحالة يعود الضمير على
 ما دل عليه معنى الكلام المفهوم من الآية الكريمة⁽¹⁶⁴⁾.

فالراجح في رأيي أنا- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل
 على ذلك⁽¹⁶⁵⁾، علاوة على ذلك أنه أقرب المرجع المذكور في الآية الكريمة.

¹⁵⁶ - راجع: البحر المحيط: 318/1، والدر المنثور: 185/1، والمحرم الوجيز: 161/1،
 وابن كثير: 108/1، والطبري: 333/1، والقرطبي: 443/1، وروح المعاني: 283/1، وفتح
 القدير: 96/1

¹⁵⁷ - راجع: البحر المحيط: 318/1، والتفسير الكبير: 104/3، والمحرم الوجيز: 161/1،
 وابن كثير: 108/1، وتفسير الثعالبي: 75/1، والطبري: 333/1، وفتح القدير: 96/1، مشكل
 إعراب القرآن للقيسي: 97/1.

¹⁵⁸ - راجع: البحر المحيط: 318/1، وروح المعاني: 283/1.

¹⁵⁹ - راجع: التفسير الكبير: 104/3.

¹⁶⁰ - هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل (291-365هـ)، القفال الشاشي، الفقيه الشافعي،
 إمام عصره بلا مدافعة، كان فقيهاً محدثاً أصولياً لغوياً شاعراً، لم يكن بما وراء النهر
 للشافعيين مثله في وقته. راجع: وفيات الأعيان: 200/4، والأعلام: 274/6.

¹⁶¹ - راجع: البحر المحيط: 336/1، والمحرم الوجيز: 165/1، وروح المعاني: 293/1.

¹⁶² - راجع: البحر المحيط: 336/1، والتفسير الكبير: 114/3، والمحرم الوجيز: 165/1،
 وروح المعاني: 293/1، والتفسير الكبير: 114/3.

¹⁶³ - راجع: روح المعاني: 293/1، والبحر المحيط: 336/1.

¹⁶⁴ - راجع: البحر المحيط: 336/1.

¹⁶⁵ - راجع: البحر المحيط: 336/1.

24- فَقُلْنَا اضْرِبُوا بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّبُ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (73)

هناك اختلاف بين المفسرين حول مرجع ضمير الغائب في قوله " اضربوه " على قولين هما على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على " النفس " على تذكير النفس، إذ فيها التانيث، وهو الأشهر – والتذكير،⁽¹⁶⁶⁾ وحينئذ يكون التذكير على تأويل الشخص والإنسان⁽¹⁶⁷⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " القتيل " فيكون المعنى: اضربوا القتيل ببعضها⁽¹⁶⁸⁾ وهو الذي دل عليه قوله: { مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ }⁽¹⁶⁹⁾⁽¹⁷⁰⁾. فالراجح – والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام يؤيد هذا القول.

25- ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (74)

وللمفسرين اختلاف حول عود ضمير الخطاب في قوله " قلوبكم " على أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على ورثة القتيل، قاله: ابن عباس، وهم الذين قتلوه وانكروا قتله⁽¹⁷¹⁾، فيكون المعنى: بالرغم مما رأى ورثة القتيل من الآيات والمواعظ السابقة، كانفجار الماء ورفع الجبل، والمسح قرده وخنازير، وإحياء القتيل، فإن قلوبهم قست وامتنتت عن قبول الحق.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " بني اسرائيل " بشكل عام، فالمعنى قست قلوب بني اسرائيل جميعاً بمعاصيهم، وما ارتكبوه، قاله: أبو العالية⁽¹⁷²⁾ وقيادة وغيرهما⁽¹⁷³⁾.

¹⁶⁶ - راجع: البحر المحيط: 336/1، وروح المعاني: 293/1.

¹⁶⁷ - راجع: التفسير الكبير: 115/3، والكشاف: 181/1، وتفسير أبي السعود: 114/1، والبيضاوي: 344/1، وتفسير النسفي: 51/1، وروح المعاني: 293/1.

¹⁶⁸ - راجع: البحر المحيط: 336/1، وتفسير أبي السعود: 114/1، وتفسير البغوي: 84/1، والطبري: 359/1، والتفسير المنير: 187/1.

¹⁶⁹ - سورة البقرة، رقم الآية: 72.

¹⁷⁰ - راجع: التفسير الكبير: 115/3، والكشاف: 181/1، وتفسير النسفي: 51/1،

¹⁷¹ - راجع: المحرر الوجيز: 166/1، والبحر المحيط: 339/1، وابن كثير: 114/1، والطبري: 362/1، والقرطبي: 463/1، وروح المعاني: 295/1، وزاد المسير: 102/1.

¹⁷² - هو رفيع بن مهران الإمام المقري الحافظ المفسر، أبو العالية الرياحي البصري، كان مولى لامرأة من بني رياح بن يربوع، ثم من بني تميم، أدرك زمن النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة الصديق ﷺ راجع: السير: 207/4، وطبقات بن سعد: 112/7، وطبقات المفسرين: 110/1.

القول الثالث: الضمير راجع إلى اليهود الذين كانوا في زمن موسى U خصوصاً⁽¹⁷⁴⁾، ويكون المعنى: قست وصلبت قلوب اليهود بسبب عصيانهم.

القول الرابع: إن الضمير عائد على أهل الكتاب الذين كانوا في زمن النبي p قاله: القفال⁽¹⁷⁵⁾، فيكون المعنى: اشتدت قلوبكم وقست وصلبت من بعد البيئات التي جاءت أوائلكم، والآيات التي جاءهم بها أنبياءهم، والمواثيق التي أخذوها على أنفسهم⁽¹⁷⁶⁾.

فالأظهر على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الرابع وذلك لما يأتي:

1- لأن سياق الكلام يؤيد هذا القول.

2- لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

3- لأن قوله تعالى: { ثم قست قلوبكم } خطاب مشافهة، فحملة على أهل الكتاب في زمن النبي p أولى⁽¹⁷⁷⁾.

26- وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (74)

وللمفسرين اختلاف حول عودة ضمير الغائب في قوله "منها" على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على "الحجارة"⁽¹⁷⁸⁾، وهو قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما⁽¹⁷⁹⁾، والمعنى: أن الحجارة تتأثر وتتفعل، فإن منها ما يتشقق فينبع منه الماء وتتفجر منه الأنهار، ومنها ما يتردى من أعلى الجبل انقيادا لما أراد الله تعالى به، وقلوب هؤلاء لا تتأثر ولا تتفعل عن أمره تعالى⁽¹⁸⁰⁾.

القول الثاني: إن الضمير يرجع إلى "القلوب"، والمعنى: أن من القلوب قلوباً تطمئن، وتسكن وترجع إلى الله تعالى، فكنى بالهبوط عن هذا المعنى، ويريد بذلك قلوب المخلصين وذهب إلى هذا القول أبو مسلم وابن بحر⁽¹⁸¹⁾ وأبعده أبو

¹⁷³ - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 1/146، والبحر المحيط: 1/339، والمحرم الوجيز: 1/166، والثعالبي: 1/79، والقرطبي: 1/463، وروح المعاني: 1/295، وزاد المسير: 1/102.

¹⁷⁴ - راجع: التفسير الكبير: 3/117.

¹⁷⁵ - راجع: التفسير الكبير: 3/117.

¹⁷⁶ - راجع: التفسير الكبير: 3/117، وتفسير أبي السعود: 1/114.

¹⁷⁷ - راجع: التفسير الكبير: 3/117.

¹⁷⁸ - راجع: الكشاف: 1/183، والمحرم الوجيز: 1/167، وتفسير أبي السعود: 1/115، وأضواء البيان: 3/339، والبغوي: 1/85، والثعالبي: 1/79، والسمعاني: 1/96، والطبري: 1/364، والنسفي: 1/52، وروح المعاني: 1/297.

¹⁷⁹ - راجع: الدر المنثور: 1/198، وابن أبي حاتم: 1/139، وابن كثير: 1/114، وزاد المسير: 1/103.

¹⁸⁰ - راجع: البيضاوي: 1/346، والبحر المحيط: 1/345، والتفسير الكبير: 3/120.

¹⁸¹ - راجع: البحر المحيط: 1/345، والقرطبي: 1/465، والتفسير الكبير: 3/120.

حيان⁽¹⁸²⁾، وقال الشوكاني: "ذكر الجاحظ⁽¹⁸³⁾ أن الضمير في قوله: { وإن منها } راجع إلى القلوب لا إلى الحجارة وهو فاسد، فإن الغرض من سياق هذا الكلام هو التصريح؛ بأن قلوب هؤلاء بلغت في القسوة، وفرط اليبس، الموجبين لعدم قبول الحق، والتأثر للمواعظ، إلى مكان لم تبلغ إليه الحجارة التي هي أشد الأجسام صلابة، وأعظمها صلادة"⁽¹⁸⁴⁾.

فالراجع - والله اعلم بالصواب- القول الأول لم يأتي:
1- اختاره جمهور المفسرين.

2- إن سياق الكلام يدل على هذا أيضاً.

3- فظاهر الكلام التقسيم للحجارة، ولا يعدل عن الظاهر إلا بدليل واضح، والهبوط لا يليق بالقلوب، إنما يليق بالحجارة⁽¹⁸⁵⁾.

4- القول الأول صحيح فإنه لا يمتنع أن يعطى بعض الجمادات المعرفة فيعقل كالذي روي عن الجذع الذي كان يستند إليه رسول الله ﷺ إذا خطب فلما تحول عنه حن⁽¹⁸⁶⁾.

5- وإن القول الذي يشير إلى أن الضمير يعود على القلوب في الواقع أن فيه بعداً لتنافر الضمائر.

27- **أَفْتَطْمَعُونَ** أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (75)

هناك اختلاف بين المفسرين حول مرجع ضمير الخطاب في قوله تعالى " أفطمعون " على خمسة أقوال، هي على النحو التالي:
القول الأول: يعود الضمير على النبي ﷺ حيث خاطبه الله ﷻ بلفظ الجمع تعظيماً له قاله ابن عباس ومقاتل⁽¹⁸⁷⁾، ويكون المعنى: أفترغب يا محمد أن يؤمن لكم يهود بني إسرائيل.

182 - راجع: البحر المحيط: 345/1.

183 - هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي المعروف بالجاحظ(163 - 255 هـ)، البصري العالم المشهور، كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. مولده ووفاته في البصرة. راجع: وفيات الأعيان: 470/3، والأعلام: 74/5، وطبقات المفسرين: 16/2.

184 - فتح القدير: 101/1 .

185 - البحر المحيط: 345/1.

186 - القرطبي: 465/1.

187 - البحر المحيط: 351/1، والتفسير الكبير: 122/3، والخازن: 129/1.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى المؤمنين قاله أبو العالية وقتادة، فيكون المعنى: أفتطمعون يا أصحاب محمد، أي: أفترجون يا معشر المؤمنين بمحمد ρ والمصدقين ما جاءكم به من عند الله أن يؤمن لكم يهود بني إسرائيل⁽¹⁸⁸⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على الأنصار قاله النقاش⁽¹⁸⁹⁾.

القول الرابع: يرجع إلى الرسول ρ والمؤمنين وهو قول الحسن⁽¹⁹⁰⁾.

القول الخامس: يرجع إلى جماعة من الأنصار⁽¹⁹¹⁾.

فالأرجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الرابع؛ لأن هذا أليق بالظاهر؛ لأنه -عليه السلام- وإن كان الأصل في الدعاء فقد كان في الصحابة من يدعوهم إلى الإيمان ويظهر لهم الدلائل وينبئهم عليها فصح أن يقول تعالى أفتطمعون أن يؤمنوا لكم ويريد به الرسول ومن هذا حاله من أصحابه وإذا كان ذلك صحيحاً فلا وجه لترك الظاهر⁽¹⁹²⁾.

28- مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (75)

وللمفسرين اختلاف في عود ضمير الغائب المفرد في قوله "عقلوه" على قولين، هما:

القول الأول: يرجع الضمير إلى كلام الله تعالى وفي هذه الحالة يعتبر "ما" المصدرية فالمعنى: من بعد عقلهم إياه، أي: كلام الله تعالى. وهو اختيار أبي حيان، والألوسي، والطبري، أبي السعود⁽¹⁹³⁾.

القول الثاني: يعود على "ما" الموصولة، فيكون المعنى: بعد الذي عقلوه. أبعد أبو حيان والألوسي⁽¹⁹⁴⁾.

فالأرجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

29- وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (76)

¹⁸⁸ - المحرر الوجيز: 167/1، والطبري: 366/1، وابن كثير: 115/1، والبحر المحيط:

351/1، والتفسير الكبير: 122/3، وتفسير الثعالبي: 80/1.

¹⁸⁹ - هو محمد بن علي بن عمرو بن مهدي النقاش الأصبهاني الحنبلي (ت 414 هـ)، أبو

سعيد: من حفاظ الحديث، ثقة. راجع: الأعلام للزركلي: 275/6.

¹⁹⁰ - البحر المحيط: 351/1، والدر المنثور: 198/1، والكشاف: 184/1، وتفسير أبي

السعود: 116/1، وابن كثير: 116/1، وتفسير البغوي: 87/1، والبيضاوي: 347/1.

¹⁹¹ - البحر المحيط: 351/1.

¹⁹² - التفسير الكبير: 122/3.

¹⁹³ - راجع: البحر المحيط: 353/1، وروح المعاني: 298/1، وتفسير الطبري: 368/1،

وتفسير أبي السعود: 116/1.

¹⁹⁴ - راجع: البحر المحيط: 353/1، وروح المعاني: 298/1.

اختلف المفسرون في عودة الضمير المستتر للغائبين في قوله "لقوا" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على جماعة من اليهود غير معينة باقين على دينهم، فيكون المعنى: أن ناساً من اليهود كانوا إذا لقوا أصحاب محمد ع قالوا لهم آمنا بالذي أمنتم به وهذا هو اختيار أبي حيان، والزمخشري، وأبي السعود، والألوسي⁽¹⁹⁵⁾، وجوزه النسفي⁽¹⁹⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى جماعة من اليهود الذين أسلموا ثم نافقوا. قاله ابن عباس والحسن وقتادة، والربيع، والسدي⁽¹⁹⁷⁾، وجوزه أبو حيان⁽¹⁹⁸⁾، وذكره الألوسي⁽¹⁹⁹⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على اليهود الذين أمرهم رؤساؤهم من بني قريظة أن يدخلوا المدينة ويتجسسوا أخبار النبي ع. جوزه أبو حيان⁽²⁰⁰⁾. فالراجح القول الثاني لما يأتي:

1- اختار معظم الصحابة والمفسرين هذا القول.

2- إن سياق الكلام يدل على ذلك.

30- لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (76)

وللمفسرين اختلاف في عودة ضمير الخطاب في قوله "تعقلون" على قولين، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى الأحرار، يعنى الموبخين أو اللائمين الأتباع فيكون المعنى: أيلؤونهم على التحديث المذكور مخافة المحاجة ولا يعلمون ما ذكر. رجح هذا القول أبو حيان، والألوسي⁽²⁰¹⁾، وجوزه البيضاوي⁽²⁰²⁾، وذكره ابن عطية، والثعالبي، والقرطبي⁽²⁰³⁾.

¹⁹⁵ - راجع: البحر المحيط: 354/1، والكشاف: 184/1، وتفسير أبي السعود: 117/1، وروح المعاني: 299/1، فتح القدير: 103/1، والتحرير والتنوير: 354/1.

¹⁹⁶ - راجع: تفسير النسفي: 53/1.

¹⁹⁷ - راجع: تفسير الطبري: 369/1، والتفسير الكبير: 125/3، والدر المنثور: 199/1، وتفسير ابن كثير: 116/1، وتفسير البغوي: 87/1، وتفسير البيضاوي: 348/1، وتفسير الثعالبي: 33/1، وتفسير السمعي: 98/1، وتفسير القرطبي: 3/2، وتفسير النسفي: 53/1.

¹⁹⁸ - راجع: البحر المحيط: 354/1.

¹⁹⁹ - راجع: روح المعاني: 399/1.

²⁰⁰ - راجع: البحر المحيط: 354/1.

²⁰¹ - راجع: البحر المحيط: 365/1، وروح المعاني: 300-301/1، وابن عاشور: 365/1.

²⁰² - راجع: تفسير البيضاوي: 348/1.

²⁰³ - راجع: المحرر الوجيز: 169/1، وتفسير الثعالبي: 80/1، وتفسير القرطبي: 4/2.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى المؤمنين، فيكون المعنى: أفلا تعقلون أن هؤلاء اليهود لا يؤمنون، قاله: الحسن⁽²⁰⁴⁾، وهذا ما اختاره أبو حيان⁽²⁰⁵⁾، وجوزه البيضاوي⁽²⁰⁶⁾، وذكره ابن عطية، والثعالبي، والقرطبي، والألوسي⁽²⁰⁷⁾، وقام ابن عاشور بالرد على هذا القول قائلاً: "ولا يصح جعله خطاباً من الله للمسلمين تذيلاً لقوله: {أفتطمعون أن يؤمنوا لكم}⁽²⁰⁸⁾؛ لأن المسلمين وفيهم الرسول μ ليسوا جديرين بمثل هذا التوبيخ وحسبهم ما تضمنه الاستفهام من الاستغراب أو النهي"⁽²⁰⁹⁾، ومثل هذا ما قاله الألوسي⁽²¹⁰⁾.

فراجع القول الأول؛ لأن سياق الكلام يتحدث عن الموبخين.

31- وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ (78)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "منهم" على ستة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على اليهود المذكورين في الآية التي سبقت، قاله: ابن عباس، وأبو العالية، ومجاهد⁽²¹¹⁾، والمعنى: من اليهود أميون، فإنهم لا يعرفون عن دينهم إلا أكاذيب سمعوها ولم يعقلوها، وهذا هو اختيار الرازي، والسيوطي، والبغوي، والقرطبي، والنسفي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽²¹²⁾.

القول الثاني: يرجع إلى المجوس، قاله: علي بن أبي طالب⁽²¹³⁾، والمعنى: من المجوس أميون.

القول الثالث: إن الضمير يكون عائداً على اليهود والمنافقين. ذكره أبو حيان، والقرطبي⁽²¹⁴⁾، فيكون المعنى: من اليهود والمنافقين أميون، أي: جهلة بالتوراة.

القول الرابع: يرجع إلى نصارى العرب، قاله، عكرمة، والضحاك. فيكون المعنى: من النصارى أميون لا يحسنون القراءة والكتابة. وهذا ما رجحه أبو السعود⁽²¹⁵⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والشوكاني⁽²¹⁶⁾.

204 - راجع: التفسير الكبير: 126/3.

205 - راجع: البحر المحيط: 356/1.

206 - راجع: تفسير البيضاوي: 348/1.

207 - راجع: المحرر الوجيز: 169/1، وتفسير الثعالبي: 80/1، وتفسير القرطبي: 4/2،

وروح المعاني: 301-300/1.

208 - سورة البقرة، رقم الآية: 75.

209 - راجع: التحرير والتنوير: 356/1.

210 - راجع: روح المعاني: 301/1.

211 - راجع: البحر المحيط: 357/1، والمحرر الوجيز: 169/1.

212 - راجع: التفسير الكبير: 127/3، والدر المنثور: 200/1، وتفسير البغوي: 88/1،

وتفسير القرطبي: 5/2، وتفسير النسفي: 53/1، وزاد المسير: 105/1، وفتح القدير: 104/1.

213 - راجع: البحر المحيط: 357/1، وتفسير أبي السعود: 119/1، والمحرر الوجيز:

169/1، وفتح القدير: 104/1.

214 - راجع: البحر المحيط: 357/1، وتفسير القرطبي: 5/2.

القول الخامس: يعود على قوم من أهل الكتاب، رفع كتابهم لذنوب ارتكبوها، فصاروا أميين. وهو اختيار ابن كثير⁽²¹⁷⁾، وذكره أبو حيان، وأبو السعود، والشوكاني⁽²¹⁸⁾.

القول السادس: يرجع إلى قوم لم يؤمنوا بكتاب ولا برسول فكتبوا كتابهم وقالوا: هذا من عند الله، فسموا أميين، لجحودهم الكتاب، فصاروا بمنزلة من لا يحسن شيئاً. ذكره أبو حيان⁽²¹⁹⁾.

فالأرجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وعلاوة على ذلك أن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

32- **وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا (83)**

اختلف المفسرون في عودة ضمير الخطاب في قوله "قولوا" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى أمة محمد، ويكون المعنى: يا أيها المؤمنون لا تعبدوا إلا الله وقولوا للناس حسناً، ذكر هذا القول أبو حيان⁽²²⁰⁾، وجوزه ابن الجوزي⁽²²¹⁾، وأبعده الألوسي⁽²²²⁾.

القول الثاني: يعود على بني إسرائيل، أي: اليهود والنصارى، فيكون المعنى: يا بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله وقولوا للناس حسناً، هذا ما اختاره الطبري، وأبو حيان، والثعالبي، والرازي، والقرطبي، والألوسي، والزرکشي⁽²²³⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على أهل التوراة، أي: اليهود، قاله: ابن عباس، وابن جبیر، وابن جريج، ومعناه: وقولوا للناس صدقاً في نعت محمد ع في التوراة⁽²²⁴⁾. وهذا اختيار السمعاني⁽²²⁵⁾⁽²²⁶⁾، وذكره الرازي⁽²²⁷⁾.

-
- 215 - راجع: تفسير أبي السعود: 119/1.
- 216 - راجع: البحر المحيط: 357/1، والمحزر الوجيز: 169/1، وفتح القدير: 104/1.
- 217 - راجع: تفسير ابن كثير: 117/1.
- 218 - راجع: البحر المحيط: 357/1، وتفسير أبي السعود: 119/1، وفتح القدير: 104/1.
- 219 - راجع: البحر المحيط: 357/1.
- 220 - راجع: البحر المحيط: 372/1.
- 221 - راجع: زاد المسير: 110/1.
- 222 - راجع: روح المعاني: 309/1.
- 223 - راجع: تفسير الطبري: 391/1، والبحر المحيط: 372/1، وتفسير الثعالبي: 83/1، و التفسير الكبير: 153/3، وتفسير القرطبي: 16/2، وروح المعاني: 309/1، والبرهان: 13/3.
- 224 - راجع: زاد المسير: 110/1، وتفسير السمعاني: 103/1.
- 225 - هو منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني (426-489هـ) التميمي الحنفي ثم الشافعي، أبو المظفر: مفسر، من العلماء بالحديث. من أهل مرو، مولداً ووفاء، كان مفتي خراسان. راجع: الأعلام للزركلي: 303/7، وطبقات المفسرين: 339/2.
- 226 - راجع: تفسير السمعاني: 103/1.

فالأرجح - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول، إضافة إلى أن سياق الكلام يدل على ذلك.

33- ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهَدُونَ (84)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الخطاب في قوله: {أقررتم ... الخ} على قولين هما:

القول الأول: يرجع الضمير إلى قدماء بني إسرائيل، أي: تعلمون أن الله أخذ العهد عليكم. جوزه أبو حيان، وابن عطية، والثعالبي⁽²²⁸⁾ أقررتم يعني أسلافكم، وأنتم تشهدون الآن على إقرارهم.

القول الثاني: يعود على معاصري النبي ع من أبنائهم، فمعناه: وأنتم تشهدون على أسلافكم بما أخذه الله عليهم من العهد، إما بالنقل المتواتر، وإما بما تتلونه من التوراة. اختار هذا القول أبو السعود، والبغوي، والنسفي⁽²²⁹⁾، وجوزه أبو حيان، وابن عطية، والبيضاوي، والثعالبي، الطبري، والألوسي⁽²³⁰⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول، إضافة إلى أن سياق الكلام يدل على ذلك أيضاً.

34- وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَفَادَوْهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ (85)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "وهو محرم" على قولين، هما على النحو التالي.

القول الأول: يرجع الضمير إلى الإخراج، المصدر المفهوم من "تخرجون"، ثم قال إخراجهم فبين ما عاد إليه هو، وهو مبتدأ، ومحرم خبره، وإخراجهم بدل من الضمير (هو)، والمعنى: تخرجون فريقاً منكم من ديارهم وإن إخراجهم من الديار محرم عليكم⁽²³¹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى الجملة بعده؛ لأنه ضمير الشأن، وفي هذه الصورة هو مبتدأ، ومحرم خبر مقدم، وإخراجهم مبتدأ مؤخر، والجملة خبر هو⁽²³²⁾.

227 - راجع: التفسير الكبير: 153/3.

228 - راجع: البحر المحيط: 376/1، والمحزر الوجيز: 174/1، وتفسير الثعالبي: 85/1.

229 - راجع: تفسير أبي السعود: 124/1، وتفسير البغوي: 90/1، وتفسير النسفي: 55/1.

230 - راجع: البحر المحيط: 376/1، والمحزر الوجيز: 174/1، وتفسير البيضاوي:

354/1، وتفسير الثعالبي: 84/1، وتفسير الطبري: 395/1، وروح المعاني: 311/1.

231 - راجع: البحر المحيط: 379/1، وإعراب القرآن للزجاج: 124/1، وتفسير أبي السعود:

125/1، وتفسير البيضاوي: 356/1، وتفسير القرطبي: 22/2، وروح المعاني: 313/1،

ومشكل إعراب القرآن للقيسي: 103/1،

232 - راجع: البحر المحيط: 379/1، والتفسير الكبير: 158/3، والإملاء: 49/1، والكشاف:

88/1، وتفسير أبي السعود: 125/1، وتفسير البيضاوي: 356/1، وتفسير القرطبي: 22/2،

وتفسير النسفي: 55/1، وروح المعاني: 313/1، وفتح القدير: 109/1، وإعراب القرآن

للنحاس: 244/1، ومشكل إعراب القرآن: 103/1، والتحرير والتنوير: 369/1.

القول الثالث: إنه ضمير الأمر تقديره: والأمر محرم عليكم، وإخراجهم في هذا القول بدل من هو⁽²³³⁾. قال أبو حيان: هذا خطأ من وجهين. أحدهما أنه أخبر عن ضمير الأمر بمفرد، ولا يجيز ذلك بصري، ولا كوفي. أما البصري، فلأن مفسر ضمير الأمر لا بد أن يكون جملة، وأما الكوفي، فلأنه يجيز الجملة ويجيز المفرد، إذا كان قد انتظم منه ومما بعده مسند ومسند إليه في المعنى، نحو قولك: ظننته قائماً الزيدان. والثاني: أنه جعل إخراجهم بدلاً من ضمير الأمر، وضمير الأمر لا يعطف عليه، ولا يبدل منه، ولا يؤكد⁽²³⁴⁾. وقال الألويسي عن هذا القول: "ولابن عطية في هذا الضمير كلام يجب إضماره"⁽²³⁵⁾.

والراجح - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأنه تبين فيه مرجع الضمير، ولأن ضمير الشأن لا يلجأ إليه ما أمكن غيره من الضمائر⁽²³⁶⁾.

35- وَلْتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ... وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ (96)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "لتجدنهم" على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى اليهود الذين أخبر عنهم بأنهم لا يتمنون الموت⁽²³⁷⁾، ويكون المعنى: والله لتجدن اليهود الذين أخبر عنهم بأنهم لا يتمنون الموت يا محمد. أحرص الناس على حياة متطولة.

القول الثاني: يعود على جميع اليهود⁽²³⁸⁾ وهذا قول ابن عباس و أبي العالية، والربيع، ومجاهد⁽²³⁹⁾، ويكون المعنى: والله لتجدن اليهود كلهم يا محمد. أحرص الناس على حياة متطولة.

القول الثالث: إن الضمير عائد على علماء بني إسرائيل⁽²⁴⁰⁾، والمعنى: أن علماء بني إسرائيل أحرص الناس على أحقر حياة، وأقل لبث في الدنيا، فكيف بحياة كثيرة، ولبث متطول؟

فالذي يظهر لي - والله أعلم - إن الراجح القول الأول لما يأتي:

1- إن سياق الكلام يدل على ذلك حيث أنه ورد ذكر اليهود في الآيات السابقة.

2- والأليق بظاهر الآية الكريمة أن يكون المراد بذلك اليهود.

233 - راجع: المحرر الوجيز: 175/1،

234 - راجع: البحر المحيط: 379/1.

235 - راجع: روح المعاني: 313/1.

236 - راجع: النحو الوافي: 252/1.

237 - راجع: البحر المحيط: 406/1، وروح المعاني: 329/1.

238 - راجع: البحر المحيط: 406/1، والتفسير الكبير: 176/3، والتفسير السمعي: 111/1،

وتفسير القرطبي: 34/2، وروح المعاني: 329/1.

239 - راجع: الدر المنثور: 221/1، وتفسير الطبري: 428/1.

240 - راجع: البحر المحيط: 406/1، وروح المعاني: 329/1.

3- إن معظم المفسرين اختاروا هذا القول حيث لم يذكروا احتمالات أخرى لمرجع هذا الضمير.

36- وَمَا هُوَ بِمُرْخَزِجِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ (96)

هناك ثلاثة أقوال في مرجع ضمير الغائب عند المفسرين، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى " أحد " وفيه وجهان من الإعراب:

- 1- أن يكون اسم ما الحجازية، وبمزرحة خبر ما، فهو في موضع نصب، وذلك على لغة أهل الحجاز. فيكون المعنى: وما أحدهم بمن يزحزحه، أي: يبعده وينجيه من العذاب تعميره⁽²⁴¹⁾، وهذا ما رجحه أبو حيان، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽²⁴²⁾، وجوزه الرازي، والقرطبي⁽²⁴³⁾.
- 2- أن يكون مبتدأ و(بمزرحة) خبره، و(ما) نافية، وهذا ما رجحه ابن عطية، والألوسي⁽²⁴⁴⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على المصدر المفهوم من « يُعَمَّر » أي: التعمير، و"أن يعمر" بدل منه، فالمعنى: وما التعمير بمزرحة من العذاب. وهذا ما رجحه ابن جرير⁽²⁴⁵⁾، وجوزه البيضاوي⁽²⁴⁶⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، وأبو السعود، وابن عطية، والزمخشري، والقرطبي⁽²⁴⁷⁾.

القول الثالث: إن الضمير هو مبهم وأن يعمر مفسره، ذكره أبو حيان، والرازي، وأبو السعود⁽²⁴⁸⁾، وجوزه الزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽²⁴⁹⁾.

القول الرابع: إن الضمير كناية عن ذكر العمر؛ كأنه قال: يود أحدهم لو يعمر ألف سنة وما ذلك العمر بمزرحة من العذاب، ذكر هذا الوجه ابن جرير⁽²⁵⁰⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك.

37- فَآتَاهُ نَزْلُهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ

(97)

²⁴¹ - راجع: تفسير أبي السعود: 133 / 1.

²⁴² - البحر المحيط: 409/1، والكشاف: 194/1، وتفسير أبي السعود: 133/1، وتفسير البيضاوي: 366/1، وتفسير النسفي: 59/1، وروح المعاني: 330/1.

²⁴³ - التفسير الكبير: 176/3، وتفسير القرطبي: 34/2.

²⁴⁴ - راجع: المحرر الوجيز: 182/1، وروح المعاني: 330/1.

²⁴⁵ - راجع: تفسير الطبري: 430/1.

²⁴⁶ - راجع: تفسير البيضاوي: 366 / 1.

²⁴⁷ - راجع: البحر المحيط: 409/1، والتفسير الكبير: 176/3، وتفسير أبي السعود: 133/1، والمحرر الوجيز: 182/1، والكشاف: 194/1، وتفسير القرطبي: 34/2،

²⁴⁸ - راجع: البحر المحيط: 409/1، والتفسير الكبير: 176/3، وتفسير أبي السعود: 133/1.

²⁴⁹ - راجع: الكشاف: 194/1، وتفسير البيضاوي: 366/1، وتفسير النسفي: 59/1، وروح المعاني: 330/1.

²⁵⁰ - راجع: تفسير الطبري: 430/1.

وللمفسرين اختلاف في عودة الضمير في قوله " فإنه " على قولين هما:
القول الأول: يرجع الضمير إلى الله Y ، ويكون المعنى: فإن الله نزل جبريل على قلبك، واختار هذا القول ابن عطية، والقرطبي⁽²⁵¹⁾، وذكره أبو حيان، والثعالبي، والألوسي، وجوزه الرازي⁽²⁵²⁾.

القول الثاني: يعود على جبريل، فيكون المعنى: جبريل نزل بالقرآن بإذن الله يشدد به فؤادك ويربط به على قلبك، وهذا قول ابن عباس، وقتادة، وأبي العالية، والحسن، والربيع⁽²⁵³⁾، ورجحه أبو حيان، والشنقيطي، والرازي، وأبو السعود، والبيضاوي، والثعالبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني، والنحاس⁽²⁵⁴⁾، وذكره ابن عطية، والقرطبي⁽²⁵⁵⁾.

فالراجح من القولين المذكورين أعلاه القول الثاني؛ لأنه موافق لقراءة من قرأ « نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ » بالتشديد والنصب، إضافة إلى ذلك أن هذا القول موافق لقوله: (نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ)⁽²⁵⁶⁾ أيضاً. وأن قوله " بإذن الله " يقتضي بأن يكون مرجع الضمير " جبريل " وفي حالة كون مرجع الضمير " الله Y " يتوجب أن يكون قوله " بإذنه " لا " بإذن الله ".

38- فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ

(97)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة الضمير في قوله " نزله " على قولين هما:
القول الأول: يرجع الضمير إلى القرآن الكريم، ويكون المعنى: فإن جبريل نزل القرآن على قلبك. رجح هذا القول كل من أبي حيان، وابن عاشور، والشنقيطي، والرازي، والسيوطي، وأبي السعود، والبيضاوي، والطبري، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽²⁵⁷⁾، وجوزه القرطبي⁽²⁵⁸⁾، وذكره ابن عطية، والثعالبي⁽²⁵⁹⁾.

²⁵¹ - راجع: المحرر الوجيز: 1/ 183، وتفسير القرطبي: 36/2.

²⁵² - راجع: البحر المحيط: 1/ 415، وتفسير الثعالبي: 1/ 91، والتفسير الكبير: 3/ 179،

وروح المعاني: 1/ 333.

²⁵³ - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 1/ 180، والطبري: 1/ 436، والدر المنثور: 1/ 234.

²⁵⁴ - راجع: البحر المحيط: 1/ 415، وأضواء البيان: 1/ 42، والتفسير الكبير: 3/ 179،

وتفسير أبي السعود: 1/ 134، وتفسير البيضاوي: 1/ 367، وتفسير الثعالبي: 1/ 91، وتفسير

النسفي: 1/ 60، وروح المعاني: 1/ 333، وفتح القدير: 1/ 118، وإعراب القرآن للنحاس:

140/5.

²⁵⁵ - راجع: المحرر الوجيز: 1/ 183، وتفسير القرطبي: 36/2.

²⁵⁶ - سورة الشعراء، رقم الآية: 193.

²⁵⁷ - راجع: البحر المحيط: 1/ 415، والتحرير والتنوير: 1/ 396، وأضواء البيان: 1/ 42،

والتفسير الكبير: 3/ 179، والدر المنثور: 1/ 234، وتفسير أبي السعود: 1/ 134، وتفسير

البيضاوي: 1/ 367، وتفسير الطبري: 1/ 436، وتفسير النسفي: 1/ 60، وروح المعاني:

1/ 333، وفتح القدير: 1/ 118.

القول الثاني : يعود على جبريل فالمعنى : فإن الله نزل جبريل بالقرآن على قلبك، اختار هذا القول كل من ابن عطية، والثعالبي، والقرطبي⁽²⁶⁰⁾، وجوزه الرازي⁽²⁶¹⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي⁽²⁶²⁾. فالراجح -كما أرى- القول الأول لما يأتي:

1- لأنه تقدم في قوله : (وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله)⁽²⁶³⁾ ولأن آخر الآية: (مصدقاً لما بين يديه ، وهدى وبشرى للمؤمنين) يناسب هذا؛ لأن هذه كلها من صفات القرآن⁽²⁶⁴⁾.

2- لأن الفعل لا يصلح إلا له هنا على حد (حتى توارت بالحجاب)⁽²⁶⁵⁾ و (فلو لا إذا بلغت الحلقوم)⁽²⁶⁶⁾ وهذا الوجه أحسن مما ذكره وأسعد بقوله تعالى: "بإذن الله"⁽²⁶⁷⁾.

3- لأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

39- مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ. البقرة 97

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "يديه" على قولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى القرآن الكريم، فالمعنى: مصدقاً لما بين يديه من الكتاب، أي: القرآن الكريم. وهذا قول ابن عباس، وأبي العالية، وقتادة، والربيع⁽²⁶⁸⁾، وهذا ما رجحه ابن عاشور، وابن عطية، والثعالبي، وابن جرير⁽²⁶⁹⁾، وجوزه أبو حيان، والألوسي⁽²⁷⁰⁾.

القول الثاني: يعود على جبريل فالمعنى: مصدقاً لما بين يديه من الرسول، أي: جبريل. جوز هذا القول الألوسي، وأبو حيان⁽²⁷¹⁾. فالراجح على ما يبرز لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول لما يأتي:

-
- 258 - راجع: تفسير القرطبي: 36/2.
 259 - راجع: المحرر الوجيز: 415/1، وتفسير الثعالبي: 91/1.
 260 - راجع: المحرر الوجيز: 415/1، وتفسير الثعالبي: 91/1، وتفسير القرطبي: 36/2.
 261 - راجع: تفسير الكبير: 179/3.
 262 - راجع: البحر المحيط: 415/1، وروح المعاني: 333/1.
 263 - سورة البقرة، رقم الآية: 91.
 264 - راجع: التحرير والتنوير: 396/1، والبحر المحيط: 415/1.
 265 - سورة ص، رقم الآية: 32.
 266 - سورة الواقعة، رقم الآية: 83.
 267 - راجع: التحرير والتنوير: 396/1.
 268 - راجع: تفسير الطبري: 438/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 180/1.
 269 - راجع: التحرير والتنوير: 397/1، وتفسير الطبري: 438/1، والمحرر الوجيز: 184/1، وتفسير الثعالبي: 91/1.
 270 - راجع: البحر المحيط: 417/1، وروح المعاني: 333/1.
 271 - راجع: روح المعاني: 333/1، والبحر المحيط: 417/1.

1- لأن ظاهر الآية يدل على ذلك.
2- لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول حيث ذهب إليه ابن عباس أئمة التفسير المتقدمين.

2- لأن غير هذه الآية الكريمة كقوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ)⁽²⁷²⁾، وقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ)⁽²⁷³⁾ يؤيد هذا الموقف.

40- **وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ** ⁽²⁷⁴⁾ (102)

وللمفسرين اختلاف في عود ضمير الغائب في قوله " واتبعوا " على خمسة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى اليهود الذين كانوا في عهد سليمان قاله ابن زيد والسدي، وابن جريج⁽²⁷⁵⁾، ويكون المعنى: واتبع اليهود كتب السحر التي تقرأها أو تتبعها الشياطين من الجن أو الإنس أو منهما. ذكر هذا القول ابن عطية، والألوسي، والجصاص، وابن العربي⁽²⁷⁶⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على اليهود الذين كانوا في عهد النبي ع، قاله ابن عباس، والربيع⁽²⁷⁷⁾، وذكر هذا القول أيضاً ابن عطية، والألوسي، والجصاص، وابن العربي⁽²⁷⁸⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى الذين تقدموا من اليهود⁽²⁷⁹⁾.

القول الرابع: إن مرد الضمير الفريق من أحبار اليهود وعلماؤها، ويكون المعنى: واتبعوا ما تتلوا الشياطين الفريق من أحبار اليهود وعلماؤها الذين وصفهم الله جل ثناؤه بأنهم نبذوا كتابه الذي أنزله على موسى وراء ظهورهم تجاهلاً منهم وكفراً بما هم به عالمون كأنهم لا يعلمون. رجح هذا القول الألوسي وابن جرير⁽²⁸⁰⁾.

272 - سورة البقرة، رقم الآية: 89.

273 - سورة المائدة، رقم الآية: 48.

274 - سورة البقرة، رقم الآية: 102.

275 - راجع: تفسير الطبري: 447/1، والبحر المحيط: 424/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 1/

187.

276 - راجع: التفسير الكبير: 3/185، والمحزر الوجيز: 1/185، وروح المعاني: 1/337،

وأحكام القرآن للجصاص: 1/68، وأحكام القرآن لابن العربي: 1/44.

277 - راجع: تفسير الطبري: 447/1، والبحر المحيط: 424/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 1/

187.

278 - راجع: البحر المحيط: 424/1، والتفسير الكبير: 3/185، والمحزر الوجيز: 1/185،

وروح المعاني: 1/337، وأحكام القرآن للجصاص: 1/68، وأحكام القرآن لابن العربي:

44/1.

279 - راجع: التفسير الكبير: 3/185.

280 - راجع: روح المعاني: 1/337، وتفسير الطبري: 447/1.

القول الخامس: إن الضمير عائد على اليهود جميعهم، ورجح هذا القول أبو حيان، والرازي، والبيهقي، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي، وابن العربي، وذكره ابن عطية، والألوسي، والجصاص⁽²⁸¹⁾.

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الخامس لما يأتي:

- 1- لأنه ظاهر الآية.
- 2- لأن الإتيان ليس مترتباً على مجيء الرسول p، لأنهم كانوا متبعين ذلك قبل مجيء الرسول p، بخلاف نبيذ كتاب الله، فإنه مترتب على مجيء الرسول p.
- 2- لأن ليس هناك دليل على التخصيص.

41- يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ (102)

المتأمل في مختلف التفاسير التي قام بها المفسرون لهذه الآية الكريمة يجد بأن المفسرين اختلفوا في عود ضمير الغائب في قوله " يُعَلِّمُونَ " على قولين هما:

القول الأول: يرجع الضمير إلى الشياطين، فالناس معلّمون للشياطين. اختار هذا القول أبو حيان، والرازي، وابن عاشور، والسيوطي، وابن عطية، وأبو السعود⁽²⁸²⁾ وذكره الألوسي⁽²⁸³⁾، ويظهر من كلام الجصاص، وابن العربي، والعكبري، والقيسي أن الضمير راجع إلى الشياطين⁽²⁸⁴⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على الذين "اتبعوا ما تتلو الشياطين" على اختلاف المفسرين فيمن يعود عليه ضمير "اتبعوا"، فيكون المعنى: يعلم المتبعون ما تتلو الشياطين الناس، فالناس معلّمون للمتبعين. رجح هذا القول الزمخشري⁽²⁸⁵⁾ وذكره أبو حيان، والألوسي، وأبو السعود⁽²⁸⁶⁾.

فالراجح - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك، إضافة إلى أن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

42- وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرُ (102)

اختلف المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله " يعلمان " على قولين هما:

²⁸¹ - راجع: البحر المحيط: 424/1، والتفسير الكبير: 185/3، وتفسير البيهقي: 98/1، وتفسير السمعي: 114/1، وتفسير القرطبي: 41/2، وتفسير النسفي: 61/1، وأحكام القرآن لابن العربي: 44/1، والمحزر الوجيز: 185/1، وروح المعاني: 337/1، وأحكام القرآن للجصاص: 68/1.

²⁸² - راجع: البحر المحيط: 426/1، والتفسير الكبير: 196/3، والتحرير والتنوير: 404/1، والدر المنثور: 235/1، والمحزر الوجيز: 187/1، وتفسير أبي السعود: 137/1.

²⁸³ - راجع: روح المعاني: 436/1.

²⁸⁴ - راجع: أحكام القرآن للجصاص: 69/1، وأحكام القرآن لابن العربي: 44/1، وإملاء: 55/1، ومشكل إعراب القرآن: 106/1.

²⁸⁵ - راجع: الكشاف: 198/1.

²⁸⁶ - راجع: البحر المحيط: 426/1، وروح المعاني: 436/1، وتفسير أبي السعود: 137/1.

القول الأول: يرجع الضمير إلى الملكين، قاله: مجاهد، وعكرمة عن ابن عباس وفي هذه الحالة يرجع الضمير إلى المبدل منه، فالمعنى: أن الملكين لا يعلمان ذلك أحداً. وهذا مذهب ابن عباس، وقتادة، والسدي، والحسن ⁽²⁸⁷⁾، وهذا ما رجحه أبو حيان، والألوسي، والطبري، والزمخشري، وابن كثير، والجصاص ⁽²⁸⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى هاروت وماروت وفي هذه الحالة يرجع الضمير إلى البديل. اختاره ابن عطية ⁽²⁸⁹⁾، وذكره أبو حيان ⁽²⁹⁰⁾، ويكون المعنى: أن هاروت وماروت لا يعلمان ذلك أحداً.

فالراجع على ما يبرز لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يأتي:

1- لأن القول الثاني راجع إلى القول الأول؛ لأن المراد لا يتغير من إعادة الضمير إلى المبدل منه أو إلى البديل.

2- لأن ظاهر الكلام يؤيد هذا القول.

3- اختار معظم المفسرين هذا القول؛ بل إن كثيراً منهم لم يذكر غيره.

43- فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ (102)

لو تدبرنا تفسير هذه الآية الكريمة لوجدنا أن المفسرين اختلفوا في مردّ ضمير الغائب في قوله "فيتعلمون" على قولين، هما كالآتي:

القول الأول: يعود الضمير على أحد وجمع حملاً على المعنى، كما قال تعالى: (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) ⁽²⁹¹⁾، ويكون المعنى: فيتعلم كل أحد السحر من الملكين. اختاره الطبري، وابن عاشور، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي، والشوكاني ⁽²⁹²⁾، وجوزّه أبو حيان ⁽²⁹³⁾، وذكره الألوسي ⁽²⁹⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى الناس. هذا ما رجحه أبو حيان، وابن كثير ⁽²⁹⁵⁾، وجوزّه الطبري ⁽²⁹⁶⁾، ونقل الشوكاني، والقرطبي قول الفراء في جواز عود الضمير إلى الناس ⁽²⁹⁷⁾، فيكون المعنى: فيتعلم الناس من الملكين من السحر.

287 - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 193/1، وتفسير الطبري: 461/1.

288 - راجع: البحر المحيط: 430/1، وروح البيان: 343/1، والكشاف: 198/1، وتفسير ابن

كثير: 144/1، وأحكام القرآن للجصاص: 65/1، وتفسير الطبري: 461/1.

289 - راجع: المحرر الوجيز: 188/1.

290 - راجع: البحر المحيط: 430/1.

291 - سورة الحاقة، رقم الآية: 47.

292 - راجع: تفسير الطبري: 445/2، والتحرير والتنوير: 415/1، والكشاف: 198/1،

وتفسير أبي السعود: 139/1، وتفسير البيضاوي: 373/1، وروح المعاني: 344/1، وفتح

القدير: 120/1.

293 - راجع: البحر المحيط: 432/1.

294 - راجع: روح المعاني: 344/1.

295 - راجع: البحر المحيط: 432/1، وتفسير ابن كثير: 139/1.

296 - راجع: تفسير الطبري: 445/2، وتفسير القرطبي: 55/2.

297 - راجع: فتح القدير: 120/1.

فالأرجح كما يظهر لي _ والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول إضافة إلى أن سياق الكلام يدل على ذلك.

44- فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ (102)

وبإلقاء الضوء على التفسير التي قام بها المفسرون لهذه الآية الكريمة نجد أنهم اختلفوا في مردّ ضمير الغائب في قوله "منهما" على خمسة أقوال هي:

القول الأول: يعود الضمير على الملكين أي هاروت وماروت فالمعنى: فيتعلمون من الملكين. هذا ما رجحه أبو حيان، وابن جرير، والزمخشري، وابن كثير، والألوسي، وابن عطية، والعكبري، والجصاص⁽²⁹⁸⁾ وجوزه النسفي⁽²⁹⁹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى السحر وما أنزل على الملكين⁽³⁰⁰⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على الفتنة والكفر الذي هو مصدر مفهوم من قوله: { فلا تكفر } وهذا قول أبي مسلم، والتقدير عنده: فيتعلمون من الفتنة والكفر مقدار ما يفرقون به بين المرء وزوجه. وذكره أبو حيان⁽³⁰¹⁾.

القول الرابع: يعود الضمير على السحر والكفر⁽³⁰²⁾، والمعنى: فيتعلمون من السحر والكفر.

القول الخامس: الضمير راجع إلى الفتنة والسحر⁽³⁰³⁾، والتقدير: فيتعلمون من الفتنة والسحر.

فالأرجح القول الأول لما يأتي:

1- لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

2- سياق الكلام يؤيده أيضاً.

3- معظم المفسرين اختاروا هذا القول، والأقوال الأخرى فيها تكلف أكثر من اللازم؛ حيث يحتاج إلى تقدير العبارة لفهم معارف الآية الكريمة.

45- وَمَا لَهُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ (102)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله { وما هم } على ثلاثة أقوال، هي علي ما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على السحرة، العائد عليهم ضمير { فَيَتَعَلَّمُونَ }، ويكون المعنى: وما السحرة المتعلمون من الملكين هاروت وماروت ما يفرقون به بين المرء وزوجه بضارين بالذي تعلموه منهما.

²⁹⁸ - راجع: البحر المحيط: 431/1، وتفسير الطبري: 445/2، والكشاف: 198/1، وتفسير ابن كثير: 144/1، وروح المعاني: 344/1، والمحزر الوجيز: 188/1، والتبيان: 100/1، وأحكام القرآن: 70/1.

²⁹⁹ - راجع: تفسير النسفي: 62/1.

³⁰⁰ - راجع: البحر المحيط: 431/1، والمحزر الوجيز: 188/1، والتبيان: 100/1.

³⁰¹ - راجع: البحر المحيط: 431/1.

³⁰² - راجع: تفسير النسفي: 62/1، وروح المعاني: 344/1.

³⁰³ - راجع: روح المعاني: 344/1.

وهذا ما اختاره أبو حيان، والطبري، والقرطبي، والألوسي، وابن عاشور⁽³⁰⁴⁾.
القول الثاني: يرجع الضمير إلى اليهود، العائد عليهم ضمير { واتبعوا }⁽³⁰⁵⁾،
 فيكون المعنى: وما السحرة بضارين بالسحر أحداً.

القول الثالث: إن الضمير عائد على الشياطين⁽³⁰⁶⁾، والمعنى: وما الشياطين
 بضارين بالسحر أحداً.

فالأرجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام
 يدل على ذلك، إضافة إلى أن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

**46- وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ
 أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (102)**

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله { علموا } على ثلاثة أقوال،
 هي:

القول الأول: يعود الضمير على اليهود، واختلف المفسرون في ما المراد باليهود؟
 فهناك أربعة أقوال في هذا الصدد، هي:

1- اليهود الذين كانوا في عهد سليمان عليه السلام، وهذا ما رجحه أبو حيان⁽³⁰⁷⁾،
 وذكره الألوسي⁽³⁰⁸⁾.

2- اليهود الذين كانوا في زمن النبي ع، وهذا قول قتادة، والسدي، والربيع،
 ومجاهد-رحمهم الله -⁽³⁰⁹⁾، واختاره الطبري، وابن كثير، والألوسي⁽³¹⁰⁾، واختار
 كل من ابن عاشور، والخازن، وابن عطية، والزمخشري، وأبو السعود،
 والبيضاوي، والنسفي، وابن الجوزي، أن الضمير راجع إلى اليهود ولم يذكروا

³⁰⁴ - راجع: البحر المحيط: 433/1، وتفسير البغوي: 102/1، وتفسير الطبري: 463/1،

وتفسير القرطبي: 55/2، وروح المعاني: 344/1، والتحرير والتنوير: 415/1.

³⁰⁵ - راجع: البحر المحيط: 433/1، وتفسير القرطبي: 55/2، وروح المعاني: 344/1.

³⁰⁶ - راجع: البحر المحيط: 433/1، وتفسير البغوي: 102/1، وتفسير القرطبي: 55/2،

وروح المعاني: 344/1.

³⁰⁷ - راجع: البحر المحيط: 434/1.

³⁰⁸ - راجع: روح المعاني: 345/1.

³⁰⁹ - راجع: الدر المنثور: 250/1، وتفسير ابن أبي حاتم: ، وتفسير الطبري:

467-464/1.

³¹⁰ - راجع: تفسير الطبري: 467-464/1، وتفسير ابن كثير: 144/1، وروح المعاني:

345/1.

التفصيل، ولكن يُفهم من كلامهم أنهم يريدون الذين في زمن النبي p⁽³¹¹⁾، وذكر هذا أبو حيان⁽³¹²⁾.

3- عامة اليهود قاطبة، أي علموا ذلك في التوراة. ذكر هذا أبو حيان⁽³¹³⁾.
4- علماء اليهود. قاله مكِّي⁽³¹⁴⁾، والمعنى: لقد علم علماء اليهود فيما يقرؤون من كتاب الله وفيما عهد لهم أن الساحر لا خلاق له عند الله يوم القيامة، وذكر هذا أبو حيان، وابن عطية⁽³¹⁵⁾.

القول الثاني: يعود على الشياطين. قد علم الشياطين في عهد الله إليهم أن الساحر لا خلاق له عند الله يوم القيامة، ذكر هذا أبو حيان، وابن عطية، والسمعاني⁽³¹⁶⁾.
القول الثالث: يرجع إلى الملكين؛ لأنهما كانا يقولان لمن يتعلم السحر: فلا تكفر، فقد علموا أنه لا خلاق له في الآخرة. وأتى بضمير الجمع على قول من يرى أن الاثنين جمع⁽³¹⁷⁾. وذكر هذا ابن عطية، والألوسي⁽³¹⁸⁾.

فالأرجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ (اليهود بحضرة النبي p)؛ لأن معظم المفسرين والصحابة ذهبوا إلى هذا القول.

47- **وَلَقَدْ عَلَّمُوا لِمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (102)**

وقع الاختلاف في عودة ضمير الغائب المنصوب في قوله "اشتراه" عند المفسرين على أربعة أقوال هي :

القول الأول: يرجع الضمير إلى الساحر الذي كان يفرق بين الزوج والزوجة، والمعنى: والله عَلِمَ من استبدل الساحر بدين الله ماله في الآخرة من خلاق، قاله مجاهد، وابن زيد، والسدي⁽³¹⁹⁾ ورجح هذا القول، ابن عطية، وأبو حيان، والطبري، وابن كثير، والبغوي، والسعدي، وابن الجوزي، والألوسي، والجصاص⁽³²⁰⁾.

311 - راجع: التحرير والتنوير: 416/1، وتفسير الخازن: 77/1، والمحرم الوجيز: 188/1، والكشاف: 199/1، وتفسير أبي السعود: 140/1، وتفسير البيضاوي: 374/1، وتفسير

النسفي: 62/1، وزاد المسير: 125/1.

312 - راجع: البحر المحيط: 434/1.

313 - راجع: البحر المحيط: 434/1.

314 - راجع: المحرم الوجيز: 189/1.

315 - راجع: البحر المحيط: 434/1، والمحرم الوجيز: 189/1.

316 - راجع: البحر المحيط: 434/1، والمحرم الوجيز: 188/1، وتفسير السمعي: 119/1.

317 - راجع: البحر المحيط: 434/1،

318 - راجع: المحرم الوجيز: 188/1، وروح المعاني: 345/1.

319 - راجع: تفسير الطبري: 464/1.

320 - راجع: المحرم الوجيز: 189/1، والبحر المحيط: 435/1، وتفسير الطبري: 464/1،

وتفسير ابن كثير: 145/1، وتفسير البغوي: 102/1، وتفسير السعدي: 61/1، وزاد المسير:

125/1، وروح المعاني: 346/1، وأحكام القرآن للجصاص: 65/1.

القول الثاني: يعود على الكفر. جوزه أبو حيان والسمين، وابن عادل⁽³²¹⁾، ويكون المعنى: والله علمت اليهود أن من اختار الكفر على دين الله ما له في الآخرة من خلاق.

القول الثالث: إن الضمير عائد على كتابهم الذي باعوه بالسحر، هذا ما اختاره الزمخشري⁽³²²⁾، وجوزه أبو حيان والسمين، وابن عادل⁽³²³⁾.

القول الرابع: يرجع إلى القرآن الكريم؛ لأنه تعوضوا عنه بكتب السحر، ويكون المعنى: تالله لقد علم اليهود بأن من ترك كتاب الله -القرآن الكريم- وأهمل أصول الدين وأحكام الشريعة التي تسعد في الدارين، واستبدل به كتب السحر، ما له في الآخرة إلا العذاب الأليم، جوزه أبو حيان، والسمين، وابن عادل⁽³²⁴⁾.

فالأرجح - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك، إضافة إلى أن معظم المفسرين على هذا الموقف وكذلك أن سياق الكلام يؤيد ذلك الموقف.

48- ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون (102)
وللمفسرين اختلاف حول مرجع ضمير الغائب في قوله "أنهم" على قولين، هما على ما يلي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى اليهود، ويكون المعنى: ولو أن اليهود آمنوا بالإيمان الحق بالتوراة، وفيها البشارة بنبي آخر الزمان، وآمنوا بمحمد ع وبالقرآن، وتركوا كتب السحر والشعوذة، واتقوا الله بالمحافظة على أوامره واجتناب نواهيه، لاستحقوا الثواب العظيم من عند الله، جزاء على أعمالهم الصالحة، وهذا ما اختاره أبو حيان، والطبري، والبخاري، والرازي، وابن الجوزي، وابن عطية، والزحيلي⁽³²⁵⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الذين يعلمون السحر"، ويكون المعنى: ولو أن معلموا السحر آمنوا بمحمد ع والقرآن واتقوا السحر، وما يؤثمهم لكان ثواب الله خير لهم، وجوز هذا القول أبو حيان، وابن عادل، والسمين⁽³²⁶⁾.
فالأرجح القول الأول؛ لأن سياق الكلام يتحدث عن اليهود، إضافة على أن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

³²¹ - راجع: البحر المحيط: 435/1، والدر المصون: 31/2، واللباب: 355/2 .

³²² - راجع: الكشاف: 199/1.

³²³ - راجع: البحر المحيط: 435/1، والدر المصون: 31/2، واللباب: 355/2 .

³²⁴ - راجع: البحر المحيط: 435/1، والدر المصون: 31/2، واللباب: 355/2 .

³²⁵ - راجع: البحر المحيط: 436/1، وتفسير الطبري: 468/1، وتفسير البخاري: 102/1، والتفسير الكبير: 202/3، وزاد المسير: 126/1، والمحزر الوجيز: 189/1، والتفسير المنير: 246/1.

³²⁶ - راجع: البحر المحيط: 436/1، واللباب: 14/2، والدر المصون: 33/2.

49- **أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ (108)**

وللمفسرين ستة أقوال حول مرجع ضمير الخطاب في قوله: { تريدون أن تسألوا رسولكم } وهي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع إلى "أهل مكة، أي: قريش"، قاله ابن عباس، ومجاهد⁽³²⁷⁾. سألت **قريش** محمدا ع أن يجعل لهم الصفا ذهباً، فقال: نعم، وهو كالمائدة لبني إسرائيل إن كفرتم، فأبوا ورجعوا، فأنزل الله " أم تريدون...."

القول الثاني: يعود الضمير على "اليهود وغيرهم من المشركين"، قاله: مجاهد⁽³²⁸⁾. قالت اليهود: يا محمد ائتنا بكتاب من السماء جملة كما أتى موسى بالتوراة فأنزل الله هذه الآية.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "رافع بن حريملة اليهودي ووهب بن زيد"، أنزل الله فيهما حين قالاً لرسول الله ع يا محمد، ائتنا بكتاب تنزله علينا من السماء نقرؤه أو فجر لنا أنهارا نتبعك ونصدقك، وهو قول ابن عباس⁽³²⁹⁾.

القول الرابع: يعود الضمير على "المؤمنين والكافرين على سواء"⁽³³⁰⁾. **القول الخامس:** يعود على "المؤمنين"، قاله أبو العالية⁽³³¹⁾، والأصم والجبائي وأبو مسلم⁽³³²⁾. نزلت هذه الآية حين قال بعض الصحابة للنبي ع ليت ذنوبنا جرت

مجرى ذنوب بني إسرائيل في تعجيل العقوبة في الدنيا فقال النبي ع قد أعطاكم الله خيراً مما أعطى بني إسرائيل وتلا { وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا }⁽³³³⁾

³²⁷ - راجع: البحر المحيط: 452/1، وروح المعاني: 355/1، والدر المنثور: 260/1، وتفسير الطبري: 409/2، وتفسير ابن كثير: 381/1، والمحرم الوجيز: 195/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 203/1، وزاد المسير: 129/1، وفتح القدير: 128/1.

³²⁸ - راجع: البحر المحيط: 452/1، وتفسير البغوي: 135/1، وتفسير السعدي: 62/1، وروح المعاني: 355/1، وزاد المسير: 129/1.

³²⁹ - راجع: الدر المنثور: 260/1، والبحر المحيط: 452/1، والمحرم الوجيز: 195/1، وتفسير الثعالبي: 98/1، والبرهان: 158/1.

³³⁰ - راجع: تفسير ابن كثير: 381/1.

³³¹ - راجع: تفسير الثعالبي: 98/1، والمحرم الوجيز: 195/1.

³³² - راجع: التحرير والتنوير: 435/1، والبحر المحيط: 452/1، والتفسير الكبير: 212/3، وتفسير الطبري: 409/2، والمحرم الوجيز: 195/1، وتفسير أبي السعود: 144/1، وتفسير

السعدي: 62/1، وروح المعاني: 355/1.

³³³ - سورة النساء، رقم الآية: 110.

القول السادس: يرجع الضمير إلى "العرب"، قاله السدي، وقتادة(334)، وأبو سليمان الدمشقي(335). أنزل الله هذه الآية حين سألت العرب محمداً ع أن يأتيهم بالله فيرؤه جهرة.

فراجع من هذه الأقوال القول الخامس لما يأتي:

1 - إن كلمة "رسولكم" في هذه الآية الكريمة قرينة قوية تشير إلى أن المخاطبين هنا المسلمون.

2- إن قوله تعالى في آخر الآية: { وَمَنْ يَنْبَدِلْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ } قرينة أخرى تشير أن هذا الكلام لا يصح إلا في حق المؤمنين.

3- إن قوله: { أم تريدون } يقتضي معطوفاً عليه وهو قوله: { لا تقولوا راعنا } (336) فكأنه قال: "وقولوا انظرونا واسمعوا فهل تفعلون ذلك كما أمرتم أم تريدون أن تسألوا رسولكم؟"

4- إن بعض الأحاديث وأثار الصحابة الكرام توضح بأن المخاطبين هم المسلمون الذين كانوا يسألون محمداً ع عن أمور لا خير لهم في البحث عنها ليعلموها كما سأل اليهود موسى ن ما لم يكن لهم فيه خير عن البحث عنه.

5- سأل قوم من المسلمين أن يجعل لهم ذات أنواط كما كان للمشركين ذات أنواط وهي شجرة كانوا يعبدونها ويلقون عليها المأكول والمشروب كما سألوا موسى أن يجعل لهم إلهة كما لهم إلهة(337)

6- إن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

50- وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ (116)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عود ضمير الغائب في قوله "قالوا" على ستة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى اليهود، فيكون المعنى: قالت اليهود اتخذ الله ولداً حيث قالوا: عزيز ابن الله قاله: ابن عباس(338)، واختاره الرازي(339)، وذكره ابن عطية، والثعالبي، والقرطبي، والشوكاني(340).

334 - راجع: الدر المنثور: 260/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 203/1، وفتح القدير: 128/1، وزاد المسير: 129/1.

335 - راجع: زاد المسير: 129/1.

336 - سورة البقرة، رقم الآية: 104.

337 - راجع: التفسير الكبير: 212/3، واللباب: 389/2.

338 - راجع: البحر المحيط: 473/1، وزاد المسير: 135/1.

339 - راجع: التفسير الكبير: 21/4.

القول الثاني: يعود على النصارى، قاله: مقاتل⁽³⁴¹⁾، فيكون المعنى: قالت النصارى اتخذ الله ولدا حيث قالوا: المسيح ابن الله رجحه الثعالبي، والسمعاني، والطبري، و القرطبي⁽³⁴²⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، وابن عطية، والشوكاني⁽³⁴³⁾.

القول الثالث: إن الضمير يرجع إلى المشركين، فيكون المعنى: قال المشركون اتخذ الله ولدا حيث قالوا: قالوا الملائكة بنات الله ذكره إبراهيم بن السري⁽³⁴⁴⁾، والرازي، وابن عطية، والثعالبي، والقرطبي، والشوكاني⁽³⁴⁵⁾.

القول الرابع: يعود على النصارى والمشركين⁽³⁴⁶⁾.

القول الخامس: يرجع إلى الجميع من النصارى واليهود ومشركي العرب. هذا ما اختاره الزمخشري، وأبو السعود، وابن كثير، والبيضاوي، والبغوي، والألوسي، وابن عاشور⁽³⁴⁷⁾، وذكره الثعلبي⁽³⁴⁸⁾، والثعالبي، وأبو حيان⁽³⁴⁹⁾.

القول السادس: يرجع إلى اليهود والنصارى، رجحه الإمام النسفي، والشوكاني⁽³⁵⁰⁾.

فأراجع - والله أعلم بالصواب- القول الخامس لما يأتي:

1- لأن هذه الطوائف الثلاث لقد قالت ذلك الكلام المذكور في الآية الكريمة، فقد قالت اليهود: { عزيز ابن الله }⁽³⁵¹⁾، وقالت النصارى: { المسيح ابن الله }⁽³⁵²⁾، وقال تعالى عن المشركين: { وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ }⁽³⁵³⁾.

340 - راجع: المحرر الوجيز: 201/1، وتفسير الثعالبي: 101/1، وتفسير القرطبي: 85/2، وفتح القدير: 133/1.

341 - راجع: زاد المسير: 135/1.

342 - راجع: تفسير الثعالبي: 101/1، وتفسير السمعاني: 130/1، وتفسير الطبري: 506/1، وتفسير القرطبي: 85/2.

343 - راجع: البحر المحيط: 473/1، والتفسير الكبير: 21/4، والمحرر الوجيز: 201/1، وفتح القدير: 133/1.

344 - راجع: زاد المسير: 135/1.

345 - راجع: البحر المحيط: 473/1، والتفسير الكبير: 21/4، والمحرر الوجيز: 201/1، وتفسير الثعالبي: 101/1، وتفسير القرطبي: 85/2، وفتح القدير: 133/1.

346 - راجع: البحر المحيط: 473/1.

347 - راجع: الكشاف: 207/1، وتفسير أبي السعود: 150/1، وتفسير ابن كثير: 161/1، وتفسير البيضاوي: 388/1، وتفسير البغوي: 108/1، وروح المعاني: 366/1، والتحرير والتنوير: 451/1.

348 - راجع: زاد المسير: 135/1.

349 - راجع: تفسير الثعالبي: 101/1، والبحر المحيط: 473/1.

350 - راجع: تفسير النسفي: 66/1، وفتح القدير: 133/1.

351 - سورة التوبة، رقم الآية: 30.

352 - سورة التوبة، رقم الآية: 30.

2- أن هذه التفسير لا تنافي بينها حيث ذكر كل واحد فرداً مما تدل عليه الآية ويدخل تحتها، وذكر أصحاب القول الخامس جميع ما يدخل تحت الآية الكريمة.
3- أن حمل الآية الكريمة على جميع ما يمكن أن تدل عليه أولى، ما لم يمنع من ذلك مانع.

51- بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (117)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "له" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير إلى "الأمر"، ويكون المعنى: وإذا أحكم أمراً فتحتمه فإنما يقول لذلك الأمر كن فيكون ذلك الأمر على ما أراد الله تعالى وجوده، اختاره أبو حيان، والثعالبي، والطبري، والخازن والسيوطي، والزركشي⁽³⁵⁴⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "القضاء" الذي دل عليه "قضى"، ويكون المعنى: وإذا أحكم أمراً فتحتمه فإنما يقول لأجل ذلك القضاء كن فيكون ذلك الأمر، جوزه أبو حيان⁽³⁵⁵⁾، وذكره الزركشي⁽³⁵⁶⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على المراد الذي دلّ عليه الكلام، نقله أبو حيان عن المهدي⁽³⁵⁷⁾.

فالراجح على ما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول، إضافة إلى أن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

52- الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ [وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (121)]

اختلف المفسرون في مردّ ضمير الغائب في قوله "به" على أربعة أقوال، هي ما يلي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الكتاب"، ويكون المعنى: أولئك يؤمنون بكتابهم دون المحرفين ومن يكفر بالكتاب من المحرفين ... الخ. وهذا ما رجحه أبو حيان، والطبري، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، وابن كثير، والبيضاوي، والثعالبي، وابن الجوزي، والألوسي، وابن عاشور⁽³⁵⁸⁾.

353 - سورة النحل، رقم الآية: 57.

354 - راجع: البحر المحيط: 477/1، وتفسير الثعالبي: 268/1، والإتقان: 539/1، والبرهان:

42/4، وتفسير الطبري: 509/1، وتفسير الخازن: 88/1.

355 - راجع: البحر المحيط: 477/1.

356 - راجع: البرهان: 42/4.

357 - راجع: البحر المحيط: 477/1.

358 - راجع: البحر المحيط: 484/1، وتفسير ابن جرير الطبري: 522/1، والكشاف:

209/1، والمحزر الوجيز: 205/1، وتفسير أبي السعود: 153/1، وتفسير ابن كثير: 165/1،

القول الثاني: إن مردّ الضمير "الرسول"ع، ويكون المعنى: أولئك يؤمنون بمحمدع ومن يكفر بمحمدع فأولئك هم الخاسرون، جوزه ابن الجوزي، وابن عاشور⁽³⁵⁹⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والثعالبي، والألوسي⁽³⁶⁰⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "الله تعالى"، ويكون المعنى: أولئك يؤمنون بالله Y ومن يكفر بالله Y فأولئك هم الخاسرون. ذكره أبو حيان، والألوسي⁽³⁶¹⁾.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى "الهدى". ذكره ابن عطية، والألوسي⁽³⁶²⁾. ويكون المعنى: أن المؤمنين التاليين لكتاب الله هم المؤمنون بذلك الهدى المقنون بأنواره.

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، إضافة إلى أن ظاهر الكلام يؤيد ذلك أيضاً، ويقول أبو حيان مؤيداً هذا القول: " لكن الظاهر أن يعود على الكتاب لتتناسب الضمائر ولا تختلف، فيحصل التعقيد في اللفظ والإلباس في المعنى؛ لأنه إذا كان جعل الضمائر المتناسبة عائدة على واحد والمعنى فيها جيد صحيح الإسناد كان أولى من جعلها متنافرة، ولا نعدل إلى ذلك إلا بصارف عن الوجه الأول، إمّا لفظي وإمّا معنوي"⁽³⁶³⁾.

53- وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (124)

اختلف المفسرون في عودة الضمير المستكن في قوله { فأتمهن } على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على "الله تعالى"، فالمعنى: أكمل الله الكلمات له من غير نقص، أو بيّنهن. هذا ما رجحه أبو حيان⁽³⁶⁴⁾، وجوزه الرازي، والألوسي⁽³⁶⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "إبراهيم ن"، فالمعنى على هذا: فقام إبراهيم ن بهن حق القيام وأداهن أحسن التأدية من غير تفريط وتوان، قاله: الضحاك؛ أو عمل بهن، قاله: يمان، وقتادة، والربيع؛ أو وفى بهن، قاله: الربيع؛ أو أداهن، قاله:

وتفسير البيضاوي: 393/1، وتفسير الثعالبي: 105 / 1، وزاد المسير: 139/1، وروح المعاني: 372/1، والتحرير والتنوير: 461/1.

³⁵⁹ - راجع: زاد المسير: 139/1، وروح المعاني: 373/1، والتحرير والتنوير: 461/1.

³⁶⁰ - راجع: البحر المحيط: 484/1، والمحزر الوجيز: 205/1، وتفسير الثعالبي: 105 / 1، وروح المعاني: 373/1.

³⁶¹ - راجع: البحر المحيط: 484/1، وروح المعاني: 373/1.

³⁶² - راجع: المحزر الوجيز: 205/1، وروح المعاني: 373/1.

³⁶³ - راجع: البحر المحيط: 491/1.

³⁶⁴ - راجع: البحر المحيط: 491/1.

³⁶⁵ - راجع: التفسير الكبير: 35/4، وروح المعاني: 373/1.

قتادة، وابن عباس⁽³⁶⁶⁾. وهذا ما اختاره الطبري، والرازي، وأبو السعود، وابن كثير، والبغوي، والنسفي، والشوكاني⁽³⁶⁷⁾، وجوزه الألوسي⁽³⁶⁸⁾، وذكره أبو حيان⁽³⁶⁹⁾.

فالراجح - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، إضافة إلى أن ظاهر الكلام يؤيده أيضاً.

54- رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (129)

وللمفسرين اختلاف في عود ضمير الغائب في قوله " فيهم " على ثلاثة أقوال، وهي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الذرية من سيدنا إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام"، وعلى هذا المعنى: ربنا وابعث في ذرية سيدنا إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام رسولاً، قاله: مقاتل والفراء⁽³⁷⁰⁾، وجوزه أبو حيان، والشوكاني⁽³⁷¹⁾.

القول الثاني: يعود على "الأمة المسلمة"، قاله: أبو العالية، والسدي، وقتادة⁽³⁷²⁾، فيكون المعنى: ربنا وابعث في الأمة المسلمة من ذرية إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام رسولاً، رجح هذا القول البغوي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والشوكاني، والعكبري⁽³⁷³⁾، وجوزه أبو حيان⁽³⁷⁴⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "أهل مكة"، فالمعنى: ربنا وابعث في أهل مكة رسولاً ليدعوهم إلى الإسلام ويكمل الدين والشرع، ويؤيده قوله: { هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ }⁽³⁷⁵⁾، جوزه أبو حيان، وابن الجوزي⁽³⁷⁶⁾، وذكره البغوي⁽³⁷⁷⁾.

³⁶⁶ - راجع: تفسير الطبري: 528/1-529، والبحر المحيط: 491/1.

³⁶⁷ - راجع: تفسير الطبري: 524/1، والتفسير الكبير: 35/4، وتفسير أبي السعود: 155/1، وتفسير ابن كثير: 165/1، وتفسير البغوي: 111/1، وتفسير القرطبي: 97/2، وتفسير النسفي: 69/1، وفتح القدير: 136/1.

³⁶⁸ - راجع: روح المعاني: 373/1.

³⁶⁹ - راجع: البحر المحيط: 491/1.

³⁷⁰ - راجع: زاد المسير: 146/1، ومعاني القرآن للفراء: 71/1.

³⁷¹ - راجع: البحر المحيط: 13/2، وفتح القدير: 144/1.

³⁷² - راجع: تفسير ابن كثير: 185/1.

³⁷³ - راجع: تفسير البغوي: 116/1، والكشاف: 215/1، وتفسير أبي السعود: 161/1، وتفسير البيضاوي: 402/1، وتفسير النسفي: 71/1، وفتح القدير: 144/1، والتبيان: 116/1.

³⁷⁴ - راجع: البحر المحيط: 13/2.

³⁷⁵ - سورة الجمعة، رقم الآية: 2.

³⁷⁶ - راجع: البحر المحيط: 13/2، وزاد المسير: 146/1.

³⁷⁷ - راجع: تفسير البغوي: 116/1.

فراجع -كما أرى- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وظاهر الكلام يؤيده أيضاً، إضافة على أن غالبية المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

55- وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (132)

وللمفسرين اختلاف في عودة ضمير الغائب في قوله "بها" على ستة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الملة" في قوله: { وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ }⁽³⁷⁸⁾، أي: وصى بهذه الملة وهي الإسلام لله، وهذا ما رجحه أبو حيان، وابن عاشور، وأبو السعود، وابن كثير، والبيضاوي، والألوسي، والعكبري⁽³⁷⁹⁾، وجوزه الرازي، والبغوي، والقرطبي، والنسفي، والثعالبي⁽³⁸⁰⁾، وذكره ابن عطية⁽³⁸¹⁾.

القول الثاني: يعود على "الكلمة" التي هي قوله: { أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ }⁽³⁸²⁾، والمعنى: ووصى بهذه الكلمة أعني بالكلمة قوله: { أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ } وهي الإسلام الذي أمر به نبيه ع وهو إخلاص العبادة والتوحيد لله وخضوع القلب والجوارح له، وهذا ما رجحه الرازي، والزمخشري، وابن عطية، والطبري، والقرطبي، والثعالبي⁽³⁸³⁾، وجوزه أبو حيان، وابن عاشور، وأبو السعود، وابن كثير، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽³⁸⁴⁾.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى "الكلمة المتأخرة"، وهو قوله: { فلا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون }، ذكر هذا القول أبو حيان⁽³⁸⁵⁾.

³⁷⁸ - سورة البقرة، رقم الآية: 39.

³⁷⁹ - راجع: البحر المحيط: 21/2، والتحرير والتنوير: 489/1، وتفسير أبي السعود: 163/1، وتفسير ابن كثير: 186/1، وتفسير البيضاوي: 404/1، وروح المعاني: 389/1، والإملاء: 64/1.

³⁸⁰ - راجع: التفسير الكبير: 66/4، وتفسير البغوي: 118/1، وتفسير القرطبي: 135/2، وتفسير النسفي: 71/1، وتفسير الثعالبي: 111/1.

³⁸¹ - راجع: المحرر الوجيز: 213/1.

³⁸² - سورة البقرة، رقم الآية: 131.

³⁸³ - راجع: التفسير الكبير: 66/4، والكشاف: 217/1، والمحرر الوجيز: 213/1، وتفسير الطبري: 560/1، وتفسير القرطبي: 135/2، وتفسير الثعالبي: 111/1.

³⁸⁴ - راجع: البحر المحيط: 21/2، والتحرير والتنوير: 489/1، وتفسير أبي السعود: 163/1، وتفسير ابن كثير: 186/1، وتفسير البيضاوي: 404/1، وتفسير النسفي: 71/1، وروح المعاني: 389/1.

³⁸⁴ - راجع: المحرر الوجيز: 213/1.

³⁸⁵ - راجع: البحر المحيط: 21/2.

القول الرابع: يعود على "كلمة الإخلاص"، وهي: "لا إله إلا الله"، وإن لم يجر لها ذكر، فهي مشار إليها من حيث المعنى، إذ هي أعظم عمد الإسلام، قاله: الكلبي ومقاتل⁽³⁸⁶⁾، وذكره أبو حيان⁽³⁸⁷⁾. والمعنى: وصى إبراهيم ووصى يعقوب بنيه بكلمة التوحيد وأمرهم بها يعني كلمة الإخلاص "لا إله إلا الله".

القول الخامس: أنه يعود على "الطاعة" للعلم بها أيضاً، والمعنى: ووصى إبراهيم ووصى يعقوب بنيه بطاعة الله تعالى، ذكره أبو حيان⁽³⁸⁸⁾.

القول السادس: أنه يعود على "الوصية" المدلول عليها بقوله: "ووصى"، فيكون المعنى: ووصى إبراهيم ووصى يعقوب بنيه بهذه الوصية وأمرهم بها، جوزه البغوي⁽³⁸⁹⁾، وذكره أبو حيان⁽³⁹⁰⁾.

فالراجع على ما يبدو -والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يأتي:

1- يكون المفسر مصرحاً به في حالة عودة الضمير على الملة، وإذا عاد على

الكلمة كان غير مصرح به، وعوده على المصرح أولى من عوده على المفهوم.

2- وبأن عوده على الملة أجمع من عوده على الكلمة؛ إذ الكلمة بعض الملة،

ومعلوم أنه لا يوصي إلا بما كان أجمع للفلاح والفوز في الآخرة.

56- **أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ**

بَعْدِي (133)

وللمفسرين اختلاف في عودة ضمير الخطاب في قوله "كنتم" على خمسة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى اليهود، أي: ما كنتم حاضرين إذ حضر يعقوب

الموت وقال لبنيه ما قال فلم تدعوا اليهودية عليه، قاله مقاتل⁽³⁹¹⁾، وهذا هو

اختيار أبو حيان، والبغوي، والبيضاوي، والسعدي، والألوسي⁽³⁹²⁾، وجوزه

النسفي⁽³⁹³⁾، وذكره الزمخشري⁽³⁹⁴⁾.

386 - راجع: تفسير البغوي: 118/1.

387 - راجع: البحر المحيط: 21/2.

388 - راجع: البحر المحيط: 21/2.

389 - راجع: تفسير البغوي: 118/1.

390 - راجع: البحر المحيط: 21/2.

391 - راجع: زاد المسير: 149/1.

392 - راجع: البحر المحيط: 24/2، وتفسير البغوي: 118/1، وتفسير البيضاوي: 405/1،

وتفسير السعدي: 67/1، وروح المعاني: 390/1.

393 - راجع: تفسير النسفي: 72/1.

394 - راجع: الكشاف: 220/1.

القول الثاني: يعود الضمير على المؤمنين، والمعنى: ما شاهدتم أيها المؤمنون ذلك، وإنما حصل لكم العلم به من طريق الوحي، هذا ما رجحه الزمخشري، والنسفي⁽³⁹⁵⁾، وذكره أبو حيان، والبيضاوي⁽³⁹⁶⁾.

القول الثالث: إنه يرجع إلى أهل مكة، والمعنى: ما كنتم موجودين يا أهل مكة إذ حضر يعقوب الموت وقال لبنيه ما قال، قاله: أبو العالية⁽³⁹⁷⁾.

القول الرابع: يعود على أهل الكتاب، قاله أبو العالية، والربيع⁽³⁹⁸⁾، كأنه تعالى قال لهم فيما كانوا يزعمون من أن الدين الذي هم عليه دين الرسل؛ كيف تقولون ذلك وأنتم تشهدون وصايا الأنبياء بالدين ولو شهدتم ذلك لتركتم ما أنتم عليه من الدين ولرغبتم في دين محمد الذي هو نفس ما كان عليه إبراهيم عليه السلام ويعقوب وسائر الأنبياء عليهم السلام بعده، وهذا ما اختاره الرازي، وابن عطية، والطبري، وأبو السعود، والثعالبي، والقرطبي، والشوكاني⁽³⁹⁹⁾.

القول الخامس: يرجع إلى من كان بحضرة رسول الله ع من أحرار اليهود والنصارى ورؤسائهم، ذكره أبو حيان، والألوسي⁽⁴⁰⁰⁾.
فأراجح - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك، وسياق الكلام يؤيده أيضاً.

57- قُولُوا أَمْنَا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا (136)

وللمفسرين اختلاف حول عودة ضمير الخطاب في قوله "قولوا" على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير عائد على اليهود والنصارى، كأنه قيل: قل لهم، قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا من التوراة والإنجيل والقرآن، وهو اختيار أبي حيان⁽⁴⁰¹⁾، وذكره الشوكاني⁽⁴⁰²⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى المؤمنين. رجح هذا القول البيضاوي، والثعالبي، والطبري، والطبري، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽⁴⁰³⁾، وجوزه أبو حيان وقال: "إنه أظهر"⁽⁴⁰⁴⁾.

395 - راجع: الكشاف: 220/1، وتفسير النسفي: 72/1.

396 - راجع: البحر المحيط: 24/2، وتفسير البيضاوي: 405/1.

397 - راجع: الدر المنثور: 336/1.

398 - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 239/1، وتفسير الطبري: 562/1.

399 - راجع: التفسير الكبير: 68/4، والمحزر الوجيز: 213/1، وتفسير الطبري: 562/1،

وتفسير أبي السعود: 164/1، وتفسير الثعالبي: 111/1، وتفسير القرطبي: 137/2، وفتح

القدر: 146/1.

400 - راجع: البحر المحيط: 24/2، وروح المعاني: 390/1.

401 - راجع: البحر المحيط: 32/2.

402 - راجع: فتح القدير: 147/1.

القول الثالث: يعود على النبي ع، ومن معه من المؤمنين. اختاره ابن عاشور، والسعدي⁽⁴⁰⁵⁾.

فراجع من هذه الأقوال القول الثاني للأسباب التالية:

- 1- لأنه ترجيح عامة أهل التحقيق من المفسرين.
- 2- لأن قوله تعالى: { فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا } يدل على أن الخطاب للمؤمنين، وهذا ظاهر.

58- فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا... وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (137)

وللمفسرين أربعة أقوال عن مرجع ضمير الغائب في قوله "به"، وهي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى الله تعالى، والتقدير: فإن آمنوا بالله إيماناً مثل إيمانكم به، وهذا ما اختاره أبو حيان، وابن عطية، والبيضاوي، والنسفي، والعكبري، والألوسي⁽⁴⁰⁶⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على الكتاب، أي: القرآن الكريم، والمعنى: فإن آمنوا بالقرآن الذي هو مصدق لما في التوراة والإنجيل⁽⁴⁰⁷⁾.

القول الثالث: يرجع إلى كلمة "ما" بمعنى: "الذي" والمعنى: فإن آمنوا بالذي آمنتم به، قاله: ابن عباس⁽⁴⁰⁸⁾، ورجحه الزركشي⁽⁴⁰⁹⁾، وذكره ابن عطية، وأبو حيان، والنسفي⁽⁴¹⁰⁾.

القول الرابع: يعود على محمد ع، وفي هذه الحالة "ما" تكون مصدرية، ذكره العكبري، والألوسي⁽⁴¹¹⁾.

فما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- الرجوع إلى كلمة "ما" أولى من غيره؛ لأنه يشمل جميع ما ذكر. ويؤيده قراءة ابن مسعود -رضى الله عنه- { بما آمنتم به } و"ما" بمعنى: "الذي" بدليل قراءة أبي { بالذى آمنتم به }⁽⁴¹²⁾.

⁴⁰³ - راجع: تفسير البيضاوي: 410/1، وتفسير الثعالبي: 112/1، وتفسير الطبري: 566/1، وتفسير القرطبي: 140/2، وروح المعاني: 120/1، وفتح القدير: 147/1.

⁴⁰⁴ - راجع: البحر المحيط: 32/2.

⁴⁰⁵ - راجع: التحرير والتنوير: 497/1، وتفسير السعدي: 121/1.

⁴⁰⁶ - راجع: البحر المحيط: 36/2، والمحزر الوجيز: 215/1، وتفسير البيضاوي: 411/1، والتبيان: 121/1، والإملاء: 66/1، وروح المعاني: 369/1.

⁴⁰⁷ - راجع: تفسير البغوي: 120/1، وزاد المسير: 150-151، والتبيان: 121/1، وروح المعاني: 369/1.

⁴⁰⁸ - راجع: تفسير الطبري: 569/1، تفسير ابن أبي حاتم: 244/1، والدر المنثور: 339/1، وفتح القدير: 149/1.

⁴⁰⁹ - راجع: البرهان: 277/2.

⁴¹⁰ - راجع: المحزر الوجيز: 215/1، والبحر المحيط: 36/2.

⁴¹¹ - راجع: التبيان: 121/1، والإملاء: 66/1، وروح المعاني: 369/1.

59- **فُنْ أَتَحَاجُونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ (139)**

اختلف المفسرون في عود ضمير الخطاب في قوله "أتحاجوننا" على ثلاثة أقوال هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى اليهود و النصارى. هذا ما رجحه أبو حيان، والرازي، وابن عاشور، وابن عطية، والبغوي، والثعالبي، والسمعاني، والطبري، والقرطبي، والألوسي، وابن الجوزي، والعكبري⁽⁴¹³⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على مشركي العرب. وهو اختيار ابن كثير⁽⁴¹⁴⁾، وذكره الرازي، وأبو حيان⁽⁴¹⁵⁾.

القول الثالث: إنه يرجع إلى الكل، أي: اليهود، والنصارى، والمشركين. ذكره أبو حيان، الرازي⁽⁴¹⁶⁾.

فالأرجح على ما يبدو لي- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه أليق بنظم الآية الكريمة.

⁴¹² - راجع: البحر المحيط: 36/2.

⁴¹³ - راجع: البحر المحيط: 40/2، والتفسير الكبير: 80/4، والتحرير والتنوير: 3/2، والمحزر الوجيز: 216/1، وتفسير البغوي: 121/1، وتفسير الثعالبي: 113/1، وتفسير السمعاني: 147/1، وتفسير الطبري: 572/1، وتفسير القرطبي: 145/2، وروح المعاني: 398/1، وزاد المسير: 152/1، والتبيان: 122/1.

⁴¹⁴ - راجع: تفسير ابن كثير: 189/1.

⁴¹⁵ - راجع: التفسير الكبير: 80/4، والبحر المحيط: 40/2.

⁴¹⁶ - راجع: البحر المحيط: 40/2، والتفسير الكبير: 80/4.

الفصل الثاني:

أثر الاختلاف في عودة الضمير في آيات سورة البقرة (من رقم الآية 140 إلى آخر السورة)

يتحدث هذا الفصل عن الاختلاف الواقع في عودة الضمير في الآيات الكريمة من سورة البقرة من رقم الآية 140 إلى آخر السورة وتفصيلها على النحو التالي:

60- **وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَعُوفٌ رَحِيمٌ (143)**

وللمفسرين اختلاف حول مرجع ضمير الفاعل المستتر في قوله "كانت" على خمسة أقوال، وهي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "التولية والتحويلة عن البيت المقدس إلى الكعبة"، قاله: ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، ومقاتل⁽¹⁾، والمراد: **وإن كانت التولية أي: ما أمر الله به من التحول إلى الكعبة من بيت المقدس لكبيرة، هذا ما اختاره ابن عاشور، والرازي، والطبري، والزمخشري، وأبو السعود، وابن كثير، والنسفي، والشوكاني، والعكبري⁽²⁾، وجوزه ابن عطية، والبغوي، والبيضاوي، والثعالبي، والسمعاني، والألوسي⁽³⁾.**

القول الثاني: يعود على "القبلة التي كان رسول الله ﷺ يتوجه إليها"، وهي بيت المقدس قبل التحويل، والمعنى: **وإن كانت القبلة المتصفة بأنك كنت عليها لكبيرة إلا على الذين هداهم الله للإيمان**، قاله: أبو العالية، والأخفش⁽⁴⁾، واختاره ابن عطية، والثعالبي، والسمعاني⁽⁵⁾، وجوزه ابن عاشور، والرازي، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني، والعكبري⁽⁶⁾، وذكره البغوي⁽⁷⁾.

¹ - راجع: تفسير الطبري: 15/2، والدر المنثور: 353/1، والبحر المحيط: 56/2، وتفسير القرطبي: 157/2، وزاد المسير: 155/1.

² - راجع: التحرير والتنوير: 23/2، والتفسير الكبير: 96/4، وتفسير الطبري: 15/2، والكشاف: 226/1، وتفسير أبي السعود: 173/1، وتفسير ابن كثير: 192/1، وتفسير النسفي: 76/1، وفتح القدير: 151/1، والتبيان: 124/1.

³ - راجع: المحرر الوجيز: 220/1، وتفسير البغوي: 123/1، وتفسير البيضاوي: 419/1، وتفسير الثعالبي: 115/1، وتفسير السمعاني: 150/1، وروح المعاني: 6/2.

⁴ - راجع: البحر المحيط: 56/2، وتفسير الطبري: 15/2، وتفسير القرطبي: 157/2.

⁵ - راجع: المحرر الوجيز: 220/1، وتفسير الثعالبي: 115/1، وتفسير السمعاني: 150/1.

⁶ - راجع: التحرير والتنوير: 23/2، والتفسير الكبير: 96/4، والكشاف: 226/1، وتفسير أبي السعود: 173/1، وتفسير البيضاوي: 419/1، وتفسير النسفي: 76/1، وروح المعاني:

6/2، وزاد المسير: 155/1، وفتح القدير: 151/1، والتبيان: 124/1.

⁷ - راجع: تفسير البغوي: 123/1.

القول الثالث: إن مرجع الضمير "الجعلة" -المصدر المفهوم من قوله: [وما جعلنا القبلة -]⁽⁸⁾، والمعنى: وإن كانت الجعلة لكبيرة⁽⁹⁾.

القول الرابع: يعود على "الصلاة"، والمعنى: وإن كانت الصلاة التي كانوا يصلونها إلى القبلة الأولى لكبيرة، قاله: ابن زيد⁽¹⁰⁾، وجوزه العكبري⁽¹¹⁾.

القول الخامس: يرجع الضمير إلى "الكعبة"، ذكره البغوي⁽¹²⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول لما يأتي:

1- إن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

2- وسياق الكلام يؤيده أيضاً.

3- اختاره كبار الصحابة الكرام- رضوان الله عليهم أجمعين-، وأئمة التفسير.

61- وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ (144)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله "أنه" على ثلاثة أقوال، وهي كالاتي:

القول الأول: يعود على "التولي" المدلول عليه بقوله: "فولّوا"، والمعنى: التولي

إلى المسجد الحرام هو الحق؛ لأنه كان في بشارة أنبيائهم برسول الله انه يصلي

إلى القبلتين، قاله: قتادة، والضحاك، وأبو العالية⁽¹³⁾، وهو اختيار الطبري، وأبو

حيان، والزمخشري، وابن عطية، والبيضاوي، والسمرقندي، والسمعاني،

والنسفي، وابن الجوزي، والشوكاني، والألوسي⁽¹⁴⁾، وجوزه الرازي⁽¹⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الشرط" قاله: الكسائي⁽¹⁶⁾، والمعنى: أن شرط

المسجد الحرام حق أي: جهته جهة صحيحة.

القول الثالث: إنه يعود على "محمد p". فالمعنى: أن القوم يعلمون أن محمداً مع

شرعه ونبوته حق، قاله: قتادة أيضاً ومجاهد⁽¹⁷⁾، وجوزه الرازي⁽¹⁸⁾.

⁸ - راجع: البحر المحيط: 56/2، والكشاف: 226/1، وتفسير أبي السعود: 173/1، وتفسير

البيضاوي: 419/1، وتفسير النسفي: 76/1، وروح المعاني: 6/2.

⁹ - راجع: البحر المحيط: 56/2.

¹⁰ - راجع: البحر المحيط: 56/2، وتفسير الطبري: 16/2، و المحرر الوجيز: 220/1.

¹¹ - راجع: التبيان في إعراب القرآن: 124/1.

¹² - راجع: تفسير البغوي: 123/1.

¹³ - انظر: البحر المحيط: 63/2.

¹⁴ - انظر: تفسير الطبري: 23/2، والبحر المحيط: 63/2، والكشاف: 229/1، والمحرر

الوجيز: 222/1، وتفسير البيضاوي: 422/1، وتفسير السمرقندي: 127/1، وتفسير

السمعاني: 151/1، وتفسير النسفي: 77/1، وزاد المسير: 157/1، وفتح القدير: 155/1،

وروح المعاني: 10/2.

¹⁵ - انظر: التفسير الكبير: 112/4.

¹⁶ - انظر: البحر المحيط: 63/2.

¹⁷ - انظر: البحر المحيط: 63/2.

فالمراجع على ما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه أليق بالكلام إذ المقصود بالآية ذلك دون غيره، وظاهر الكلام يدل على ذلك أيضاً، واختاره كبار الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم أجمعين-، وأئمة التفسير.

62- وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ (145)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله "اتبعت" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الرسول ع"، والمعنى: من المعلوم أن النبي ع لا يفعله فعلى سبيل الفرض والمحال لو يحدث هكذا، ذكره الرازي، وأبو حيان⁽¹⁹⁾، وقال بعضهم لا يجوز أن يخص النبي ع بهذا الخطاب؛ لأنه تعالى علم أن الرسول ع لا يفعل ذلك، وردّ هذا القول بأنه لو كان كل ما علم الله أنه لا يفعله وجب ألا ينهاه عنه، لكان ما علم أن يفعله وجب ألا يأمره به، وذلك يقتضي ألا يكون النبي مأموراً بشيء، ولا منهياً عن شيء، وإنه بالاتفاق باطل⁽²⁰⁾.

القول الثاني: يعود على "الرسول ع وغيره". ذكره أبو حيان، والرازي⁽²¹⁾.

القول الثالث: يرجع إلى "الرسول ع، والمراد به أمته"، وخوطف النبي ع تعظيماً للأمر والمعنى: ولئن اتبعتم أيها السامع، مثلاً بعد وضوح البرهان والإحاطة بحقيقة الأمر، إنك إذا لمن المرتكبين الظلم الفاحش، وهذا هو اختيار الشنقيطي، وابن عطية، وابن كثير، والبغوي، والثعالبي، والسمرقندي، والسمعاني، والزرکشي⁽²²⁾، وذكره أبو حيان، والرازي⁽²³⁾.

فالمراجع على ما يبرز لي -والله أعلم بالصواب- القول الثالث؛ لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول، إضافة إلى أن ظاهر الكلام يؤيده أيضاً.

63- الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (146)

اختلف المفسرون في مرجع الضمير المنصوب المتصل للغائب في قوله "يعرفونه" على ستة أقوال، وهي ما يلي:

18 - انظر: التفسير الكبير: 112/4.
 19 - انظر: التفسير الكبير: 115/4، والبحر المحيط: 67/2.
 20 - انظر: التفسير الكبير: 115/4، وتفسير اللباب لابن عادل: 56/4.
 21 - انظر: البحر المحيط: 67/2، والتفسير الكبير: 115/4.
 22 - انظر: أضواء البيان: 3/2، والمحزر الوجيز: 223/1، وتفسير ابن كثير: 195/1، وتفسير البغوي: 126/1، وتفسير الثعالبي: 117/1، وتفسير السمرقندي: 127/1، وتفسير السمعاني، 152/1، والبرهان: 243/2.
 23 - انظر: البحر المحيط: 67/2، والتفسير الكبير: 115/4.

القول الأول: يعود الضمير على "النبي ع" قاله: مجاهد، وقتادة، و السدي، وابن جريج⁽²⁴⁾. فالمعنى: يعرفون محمداً معرفة جلية يميزون بينه وبين غيره بالوصف المعين المشخص⁽²⁵⁾، أو يعرفون صدقه ونبوته. وهذا ما رجحه الرازي، والسيوطي، والزمخشري، والبغوي، والبيضاوي، والسعدي، والطبري، والألوسي⁽²⁶⁾، وجوزة ابن عاشور، والثعالبي، والشوكاني⁽²⁷⁾، وذكره السمعاني⁽²⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الحق الذي هو التحول إلى الكعبة"، قاله: ابن عباس، وقتادة -أيضاً- وابن جريج، والربيع، وابن زيد⁽²⁹⁾. والمعنى: يعرفون الحق (تحويل القبلة إلى الكعبة) كما يعرفون أبناءهم، رجحه الثعالبي، والشوكاني⁽³⁰⁾، وجوزة ابن عاشور⁽³¹⁾، وذكره الزمخشري، والألوسي⁽³²⁾.

القول الثالث: إنه عائد على القرآن الكريم. ذكره أبو حيان، والزمخشري، والألوسي⁽³³⁾، والمعنى: يعرفون القرآن الكريم أنه كلام الله تعالى كما يعرفون أبناءهم.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى "العلم في قوله: { مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ }"⁽³⁴⁾، والمعنى: إنهم يعرفون ذلك العلم (النبوة) كما يعرفون أبناءهم، جوزة ابن عاشور⁽³⁵⁾، وذكره أبو حيان، والزمخشري، والألوسي⁽³⁶⁾.

القول الخامس: إنه يعود على "كون البيت الحرام قبلة إبراهيم ومن قبله من الأنبياء"، قاله: أبو العالية، وقتادة، والسدي، والربيع، والضحاك، ومقاتل، وروي

²⁴ - انظر: البحر المحيط: 70/2، والدر المنثور: 356/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 255/1، وتفسير الطبري: 7:165، وزاد المسير: 158/1.

²⁵ - انظر: الكشاف: 230/1، والبحر المحيط: 70/2، والتفسير الكبير: 116/4.

²⁶ - انظر: التفسير الكبير: 116/4، والدر المنثور: 356/1، والكشاف: 230/1، وتفسير البغوي: 126/1، وتفسير البيضاوي: 422/1، وتفسير السعدي: 72/1، وتفسير الطبري: 57/1، وروح المعاني: 12/2.

²⁷ - انظر: التحرير والتنوير: 35/2، وتفسير الثعالبي: 117/1، وفتح القدير: 154/1.

²⁸ - انظر: تفسير السمعاني: 153/1.

²⁹ - انظر: البحر المحيط: 70/2، والدر المنثور: 356/1، وزاد المسير: 158/1.

³⁰ - انظر: تفسير الثعالبي: 117/1، وفتح القدير: 154/1.

³¹ - انظر: التحرير والتنوير: 35/2.

³² - انظر: الكشاف: 230/1، وتفسير البيضاوي: 422/1، وروح المعاني: 12/2.

³³ - انظر: البحر المحيط: 70/2، والكشاف: 230/1، وتفسير البيضاوي: 422/1، وروح المعاني: 13/2.

³⁴ - سورة البقرة، رقم الآية: 145.

³⁵ - انظر: التحرير والتنوير: 35/2.

³⁶ - انظر: البحر المحيط: 70/2، والكشاف: 230/1، وتفسير البيضاوي: 422/1، وروح المعاني: 12/2.

عن ابن عباس أيضاً⁽³⁷⁾، والمعنى: علماء أهل الكتاب يعرفون أمر القبلة التي نقلت إليها كما يعرفون أبناءهم، هذا ما جوزه الرازي⁽³⁸⁾، وذكره السمعاني⁽³⁹⁾.
القول السادس: إنه يرجع إلى "الدين والنبي"، فالمعنى: يعرفون الإسلام أنه دين الله عز وجل، وأن محمداً رسول الله. قاله: قتادة⁽⁴⁰⁾، واختاره ابن كثير⁽⁴¹⁾.
 فالراجع - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لما يأتي:

1- لأن عدة الأحاديث الواردة في شأن نزول هذه الآية الكريمة تؤيد هذا القول، منها ما روي عن ابن عباس، "أن عمر سأل عبد الله بن سلام، رضي الله عنهما، وقال: إن الله قد أنزل على نبيه: {الذين أتيناهم الكتاب يعرفونه}، فكيف هذه المعرفة؟ فقال عبد الله: يا عمر! لقد عرفته حين رأيتك، كما أعرف ابني، ومعرفتي بمحمد صلى الله عليه وسلم أشد من معرفتي بابني. فقال عمر: وكيف ذلك؟ فقال: أشهد أنه رسول الله حقاً، وقد نعتك الله في كتابنا، ولا أدري ما يصنع النساء. فقال عمر: وفقك الله يا ابن سلام فقد صدقت⁽⁴²⁾".

2- لأن قوله تعالى: {كما يعرفون أبناءهم} يقوى هذا الفهم؛ فإن قولك يعرفون محمداً -صلى الله عليه وسلم- كما يعرفون أبناءهم، أقرب من قولك: يعرفون القبلة أو يعرفون القرآن الكريم كما يعرفون أبناءهم؛ فإن القبلة والقرآن الكريم ليسا من جنس الأبناء.

64- وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُؤَيَّبَةٌ فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (148)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "هو" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "كل" على لفظه لا على معناه، فيكون المعنى: هو مستقبلها وموجه إليها صلاته التي يتقرب بها، قاله: ابن عباس وعطاء والربيع⁽⁴³⁾، وهذا ما اختاره الطبري، وأبو حيان والزمخشري وابن عطية، والبغوي والبيضاوي، والقرطبي، والنسفي، والألوسي⁽⁴⁴⁾، وجوزه الرازي، وابن الجوزي، والعكبري⁽⁴⁵⁾، وذكره القيسي⁽⁴⁶⁾.

37 - انظر: تفسير ابن أبي حاتم: 255/1، وتفسير الطبري: 26/2، والبحر المحيط: 70/2.

38 - انظر: التفسير الكبير: 118-117/4.

39 - انظر: تفسير السمعاني: 153/1.

40 - انظر: تفسير الطبري: 164/7.

41 - انظر: تفسير ابن كثير: 195/1.

42 - انظر: الدر المنثور: 356/1، والبحر المحيط: 70/2.

43 - راجع: تفسير الطبري: 29/2، والدر المنثور: 358/1، وتفسير القرطبي: 164/2.

44 - راجع تفسير الطبري: 29/2، والبحر المحيط: 73/2، والكشاف: 231/1، والمحزر

الوجيز: 224/1، وتفسير البغوي: 126/1، وتفسير البيضاوي: 425/1، وتفسير القرطبي:

164/2، وتفسير النسفي: 78/1، وروح المعاني: 14/2.

45 - راجع: التفسير الكبير: 119/4، وزاد المسير: 159/1، والإملاء: 68/1.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الله تعالى"، قاله الأخفش والزجاج⁽⁴⁷⁾، فالمعنى: الله موليا إياه، أي: أمرهم بالتوجه إليها. هذا ما اختاره القيسي⁽⁴⁸⁾، وبدأ به ابن الجوزي، والعكبري⁽⁴⁹⁾، وجوزه الرازي، والبيضاوي، والنسفي⁽⁵⁰⁾، وذكره أبو حيان، والزمخشري، وابن عطية، والبغوي، والقرطبي، والألوسي⁽⁵¹⁾.

القول الثالث: إنه راجع إلى "البيت"، قاله مجاهد، أي: أمر كل قوم أن يصلوا إلى الكعبة، ذكره ابن الجوزي⁽⁵²⁾.

فراجع على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لما يلي:

- 1- معظم الصحابة الكرام-رضوان الله عليهم أجمعين- ذهبوا إلى هذا القول، وعلى رأسهم سيدنا ابن عباس-رضي الله عنهما-.
- 2- تؤيد هذا قراءة من قرأ "هو مولأها".
- 3- إن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

65- فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأْتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (150)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله " فلا تخشوهم" على القولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الناس"، فالمعنى: فلا تخشوا الناس، يعني بـ"الناس" أهل الكتاب، قاله: قتادة والربيع⁽⁵³⁾، واختار هذا القول كل من ابن عطية الأندلسي، والقرطبي، والشوكاني⁽⁵⁴⁾، وجوزه أبو حيان⁽⁵⁵⁾، وقال الألوسي: "فيه بُعد"⁽⁵⁶⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على الذين ظلموا. فيكون المعنى: فلا تخشوا الظالمين يعني بهم مشركي العرب، قاله: مجاهد⁽⁵⁷⁾، واختاره: السعدي، والألوسي، والزرکشي، والطبري⁽⁵⁸⁾، وجوزه أبو حيان⁽⁵⁹⁾.

46 - راجع: مشكل إعراب القرآن: 113/1.

47 - انظر: تفسير البغوي: 126/1، والبحر المحيط: 73/2.

48 - راجع: مشكل إعراب القرآن: 113/1.

49 - راجع: زاد المسير: 159/1.

50 - راجع: التفسير الكبير: 119/4، وتفسير البيضاوي: 425/1، وتفسير النسفي: 78/1.

51 - راجع البحر المحيط: 73/2، والكشاف: 231/1، والمحزر الوجيز: 224/1، وتفسير البغوي: 126/1، وتفسير القرطبي: 164/2، وروح المعاني: 14/2.

52 - راجع: زاد المسير: 159/1.

53 - راجع: تفسير الطبري: 33 / 2.

54 - راجع: المحزر الوجيز: 154/2، وتفسير القرطبي: 170/2، وفتح القدير: 157/1.

55 - راجع: البحر المحيط: 79 / 2.

56 - راجع: روح المعاني: 18/2.

57 - راجع: تفسير الطبري: 33 / 2.

58 - راجع: تفسير السعدي: 220/1، وروح المعاني: 18/2، والبرهان: 404/1، والطبري: 33/2.

فالأرجح على ما يبرز لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك.

66- وَلَنْبَلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (155)

وقع الاختلاف في عودة ضمير المخاطب في قوله "ولنبلونكم" بين المفسرين على سبعة أقوال، هي ما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "أصحاب النبي ع" قاله عطاء والرَّبِيعُ وأنس ابن مالك⁽⁶⁰⁾، **فيكون المعنى: وليصيبنكم الله أيها المهاجرين والأنصار بشيءٍ من الخوف** واختار هذا القول الإمام فخر الدين الرازي، والشوكاني⁽⁶¹⁾، وذكره أبو حيان، والسمعاني، والألوسي، وابن الجوزي⁽⁶²⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "أهل مكة"، **والمعنى: ولنختبرنكم يا أهل مكة،** ذكره أبو حيان، والألوسي، وابن الجوزي⁽⁶³⁾.

القول الثالث: إن الضمير يرجع إلى "جميع أمة النبي ع"، **والمعنى: ولنختبرنكم يا أمة محمد،** قاله: ابن عباس، وسعيد بن جبير⁽⁶⁴⁾، واختاره ابن عطية، والبغوي، والألوسي⁽⁶⁵⁾، وذكره أبو حيان، والشوكاني⁽⁶⁶⁾.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى "الرسول ع" بمناسبة أنه ممن شمله قوله: (ولنبلونكم)، اختاره ابن عاشور⁽⁶⁷⁾.

القول الخامس: يعود على "القريش" ذكره ابن عطية⁽⁶⁸⁾.

القول السادس: ضمير الخطاب لا يرجع إلى معين، بل هو عام لا يتقيد بزمان ولا بمخاطب خاص، ذكره أبو حيان، وابن الجوزي⁽⁶⁹⁾.

القول السابع: يعود الضمير على "اليهود"، **والمعنى: ولنختبرنكم أيها اليهود،** ذكره السمعاني⁽⁷⁰⁾.

فالأرجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الثالث لما يأتي:

59 - راجع: البحر المحيط: 2 / 79.

60 - انظر: تفسير ابن أبي حاتم: 263/1، وتفسير الطبري: 41/2، والدر المنثور: 377/1.

61 - انظر: التفسير الكبير: 136/4، وفتح القدير: 160/1.

62 - انظر: البحر المحيط: 88/2، وتفسير السمعاني: 157/1، وروح المعاني: 22/2، وزاد المسير: 162/1.

63 - انظر: البحر المحيط: 88/2، وروح المعاني: 22/2، وزاد المسير: 162/1.

64 - انظر: تفسير الطبري: 41 / 2، وتفسير ابن أبي حاتم: 263/1.

65 - انظر: المحرر الوجيز: 227/1، وتفسير البغوي: 130/1، وروح المعاني: 22/2.

66 - انظر: البحر المحيط: 88/2، وفتح القدير: 160/1.

67 - انظر: التحرير والتنوير: 49/2.

68 - انظر: المحرر الوجيز: 227/1.

69 - انظر: البحر المحيط: 88/2، وزاد المسير: 162/1.

70 - انظر: تفسير السمعاني: 157/1.

1- حسب القاعدة من القواعد الأصولية "المطلق يجري على إطلاقه" من الأظهر أن يبقى الخطاب بكلمة "النبلونكم" على عمومه.
 2- إن ظاهر الكلام يؤيد القول الثالث أيضاً.
 3- إن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.
67- خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ (162)
 اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "فيها" على القولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "اللعنة"، والمعنى: **خالدين في اللعنة**، قاله: ابن مسعود، ومقاتل⁽⁷¹⁾، واختار هذا القول أبو حيان، والرازي، والزمخشري، والسمرقندي، والسعدي، وابن كثير، والقرطبي⁽⁷²⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "النار"، والمعنى: **خالدين في نار جهنم**، هذا ما اختاره الشوكاني⁽⁷³⁾، وجوزه النسفي، والبيضاوي⁽⁷⁴⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، والزمخشري، والسعدي، وابن الجوزي⁽⁷⁵⁾.

فأرجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لما يأتي:

1- إن الضمير إذا وجد له مذكور متقدم فرده إليه أولى من رده إلى ما لم يذكر.
 2- إن حمل هذا الضمير على اللعنة أكثر فائدة من حمله على النار؛ لأن اللعنة هو الإبعاد من الثواب بفعل العقاب في الآخرة وإيجاده في الدنيا، فكان اللعن يدخل فيه النار وزيادة، فكان حمل اللفظ عليه أولى.

2- هو ظاهر الكلام أيضاً، إذ لم يتقدم ما يعود عليها في اللفظ إلا اللعنة.

3- إن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

وفي الحقيقة المعنيان متلازمان⁽⁷⁶⁾؛ لأن اللعنة تدل على النار، ولأن كل من لعنه الله فهو في النار.

كما حدث الطبري في سلسلته عن أبي العالية: "خالدين فيها" يقول: خالدين في جهنم في اللعنة⁽⁷⁷⁾.

⁷¹ - راجع: زاد المسير: 161/1.

⁷² - راجع: البحر المحيط: 105/2، والتفسير الكبير: 152/4، والكشاف: 236/1، وتفسير السمرقندي: 254/1، والسعدي: 77/1، وتفسير الطبري: 59/2، وزاد المسير: 167/1، وتفسير ابن كثير: 201/1، وتفسير القرطبي: 190/2.

⁷³ - راجع: فتح القدير: 162/1.

⁷⁴ - راجع: تفسير النسفي: 81/1، وتفسير البيضاوي: 198/1.

⁷⁵ - راجع: البحر المحيط: 105/2، والتفسير الكبير: 152/4، والكشاف: 236/1، والسعدي: 77/1، وزاد المسير: 161/1.

⁷⁶ - راجع: تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان) لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، 77/1، حقه: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط(1)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1420هـ - 2000م.

⁷⁷ - راجع: تفسير الطبري: 59/2.

68- وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (163)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله "إلهكم" على أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "جميع المخلوقات المتصور منهم العبادة"، والمعنى: وإلهكم يا معشر الخلق إله واحد، اختاره أبو حيان، وأبو السعود، والبيضاوي⁽⁷⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "من قال: صف لنا ربك وانسبه أي: كفار قريش". قال كفار قريش: كيف يسع الناس إله واحد، فأنزل الله، {وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم}، قاله: ابن عباس⁽⁷⁹⁾، واختاره ابن كثير، والبيضاوي، والثعالبي، والسمرقندي، والسمعاني⁽⁸⁰⁾، وذكره أبو حيان⁽⁸¹⁾.

القول الثالث: إنه يرجع إلى "من يعبد مع الله غيره من صنم ووثن ونار أي: المشركين والمجوس"؛ لأن البعض يقول بأن هذه الآية الكريمة نزلت في صنف من المجوس يقال لهم المانوية، فكان رئيسهم يقال له: ماني، والمعنى: وإلهكم أيها الكفار، إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، ذكره السمرقندي، وأبو حيان⁽⁸²⁾، واختاره ابن عاشور⁽⁸³⁾.

القول الرابع: ضمير الخطاب يرجع إلى "كل من يتأتى خطابه وقت نزول الآية أو بعده من كل قارئ للقرآن وسامع"، والمعنى: وإلهكم أيها الناس، إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم والذي يستحق عليكم الطاعة له، فالضمير عام، قاله: ابن عاشور⁽⁸⁴⁾.

فالأرجح على ما يبدو لي- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك، فهو في الواقع إعلام لهم بوحداية الله تعالى، إضافة إلى أن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

69- وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا ... لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ (170)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "لهم" على أربعة أقوال هي:

⁷⁸ - راجع: البحر المحيط: 106/2، و تفسير أبي السعود: 183/1، وتفسير البيضاوي:

345/1، وتفسير السمعاني: 161/1،

⁷⁹ - راجع: البحر المحيط: 106/2.

⁸⁰ - راجع: تفسير ابن كثير: 203/1، وتفسير البغوي: 134/1، وتفسير الثعالبي: 126/1،

وتفسير السمرقندي: 135/1.

⁸¹ - راجع: البحر المحيط: 106/2.

⁸² - راجع: تفسير السمرقندي: 135/1، والبحر المحيط: 106/2.

⁸³ - راجع: التحرير والتنوير: 64/2.

⁸⁴ - راجع: التحرير والتنوير: 64/2.

القول الأول: يعود الضمير على "مَنْ" في قوله تعالى: { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا }⁽⁸⁵⁾، ويكون المعنى: وإذا قيل للذين يتخذون من دون الله أندادا اتبعوا ما أنزل الله إليكم، ذكره الرازي، وابن عطية⁽⁸⁶⁾ وقال أبو حيان بعد ذكر هذا القول: "هو بعيد"⁽⁸⁷⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "مشركي العرب"؛ لأن بعض المفسرين قالوا بأن هذه الآية نزلت في مشركي العرب، فعلى هذا: الآية متصلة بما قبلها، ويعود الضمير عليهم؛ لأن هذا حالهم، فالمعنى: وإذا قيل لمشركي العرب اتبعوا ما أنزل الله إليكم قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا، اختار هذا القول أبو حيان، وابن عطية⁽⁸⁸⁾، وذكره الزمخشري، والبغوي، والنسفي، وابن الجوزي⁽⁸⁹⁾.

القول الثالث: أنه يعود على "اليهود"، قاله: ابن عباس، والربيع⁽⁹⁰⁾؛ لأنهم أشد الناس أتباعاً لأسلافهم، وقال الرازي: " فعلى هذا الآية مستأنفة والكناية في "لهم" تعود إلى غير مذكور إلا أن الضمير قد يعود على المعلوم كما يعود على المذكور"⁽⁹¹⁾، فالمعنى: وإذا قيل لليهود اتبعوا ما أنزل الله إليكم قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا، اختار هذا القول البغوي⁽⁹²⁾، وذكره أبو حيان، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، وابن الجوزي⁽⁹³⁾.

القول الرابع: أنه يعود على "الناس" في قوله: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا }⁽⁹⁴⁾، فيكون المعنى: وإذا قيل للناس اتبعوا ما أنزل الله إليكم قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا، وهذا ما رجحه الطبري، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي⁽⁹⁵⁾، وهو ظاهر إلا أن ذلك من باب الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، وحكمته: أنهم أبرزوا في صورة الغائب الذي يتعجب من فعله، حيث دعي إلى شريعة الله تعالى والنور والهدى، فأجاب باتباع شريعة أبيه، ذكر هذا

85 - سورة البقرة، رقم الآية: 165.

86 - راجع: المحرر الوجيز: 238/1.

87 - راجع: البحر المحيط: 130/2،

88 - راجع: البحر المحيط: 130/2، والمحرر الوجيز: 238/1، و

89 - راجع: الكشاف: 239/1، وتفسير البغوي: 138/1، وتفسير النسفي: 84/1، و زاد

المسير: 173/1.

90 - راجع: تفسير الطبري: 78/2، و تفسير ابن أبي حاتم: 281/1.

91 - راجع: التفسير الكبير: 6/5،

92 - راجع: تفسير البغوي: 138/1.

93 - راجع: البحر المحيط: 130/2، والكشاف: 239/1، وتفسير البيضاوي: 206/1، وتفسير

النسفي: 84/1، وزاد المسير: 173/1.

94 - سورة البقرة، رقم الآية: 168.

95 - راجع: تفسير الطبري: 78/2، والكشاف: 239/1، وتفسير البيضاوي: 206/1، وتفسير

النسفي: 84/1.

القول كل من الرازي، وابن عطية، والبغوي⁽⁹⁶⁾، وبدأ به ابن الجوزي ونسبه إلى مقاتل⁽⁹⁷⁾.

فالأرجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن هذا هو المفهوم من السياق، وظاهر الكلام يدل على ذلك أيضاً والظاهر أبلغ من الكناية.

70- وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً ... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (174)

وقع الاختلاف عند المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "به" على أربعة أقوال، وهي على النحو التالي:

القول الأول: إنه راجع إلى "الكتمان" المصدر المفهوم من قوله: (يكتمون)، فيكون المعنى: ويشترون بالكتمان ما أنزل الله به، هذا ما رجحه الطبري⁽⁹⁸⁾، وجوزه الألويسي⁽⁹⁹⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، وابن عطية⁽¹⁰⁰⁾.

القول الثاني: يرجع إلي "الكتاب"، والمعنى: ويشترون بالكتاب الذي أنزل الله به ثمناً قليلاً، وهذا ما رجحه ابن عطية، والألويسي⁽¹⁰¹⁾، وذكره أبو حيان⁽¹⁰²⁾.

القول الثالث: إنه عائد على الموصول الذي هو: "ما"، وفي هذه الصورة عائد على حذف مضاف، فيكون المعنى على هذا: ويشترون بكتم ما أنزل الله به، وهذا ما رجحه أبو حيان⁽¹⁰³⁾، وجوزه الألويسي⁽¹⁰⁴⁾، وذكره الرازي، وابن عطية⁽¹⁰⁵⁾.

والفرق بين هذا القول وقول من جعله عائداً على الكتمان، أنه يكون في ذلك القول عائداً على المصدر المفهوم من قوله: "يكتمون"، وفي هذا عائداً على "ما" على حذف مضاف.

القول الرابع: يعود الضمير إلى "المكتوم الذي هو أمر محمد، وأمر شرائعه"، والمعنى في هذه الصورة: ويشترون بأمر محمد ع، وأمر شرائعه ثمناً قليلاً، هذا ما رجحه البغوي، والقرطبي⁽¹⁰⁶⁾، وذكره الرازي⁽¹⁰⁷⁾.

فالأرجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الثالث، والرابع؛ لأنهما متقاربان، والاستبدال وقع على ما أنزل الله من صفة محمد، ونعته والبشارة به.

71- وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ... وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمُتَّقُونَ (177)

96 - راجع: التفسير الكبير: 6/5، والمحزر الوجيز: 238/1، وتفسير البغوي: 138/1.

97 - راجع: زاد المسير: 173/1.

98 - راجع: تفسير الطبري: 328/3.

99 - راجع: روح المعاني: 43/2.

100 - راجع: البحر المحيط: 145/2، وتفسير الكبير: 23/5، والمحزر الوجيز: 241/1.

101 - راجع: المحزر الوجيز: 241/1، وروح المعاني: 43/2.

102 - راجع: البحر المحيط: 145/2.

103 - راجع: البحر المحيط: 145/2، وتفسير الكبير: 23/5.

104 - راجع: روح المعاني: 43/2.

105 - راجع: التفسير الكبير: 23/5، والمحزر الوجيز: 241/1.

106 - راجع: تفسير البغوي: 141/1، وتفسير القرطبي: 234/2.

107 - راجع: التفسير الكبير: 23/5.

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله " حبه " على خمسة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "المال" قاله: سعيد بن جبير⁽¹⁰⁸⁾، والمعنى: أنه يعطي المال محباً له، أي: في حال محبته للمال واختياره وإيثاره، وهذا ما اختاره أبو حيان، وابن عاشور، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والثعالبي، والسعدي، والسمرقندي، والسمعاني، والألوسي، والشوكاني⁽¹⁰⁹⁾، وجوزه النسفي، والعكبري⁽¹¹⁰⁾، وذكره الزجاج، والرازي، والقرطبي، وابن الجوزي، والقيسي⁽¹¹¹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "المصدر المفهوم من (أتى)" أي: على حب الإيتاء"، ذكره الزجاج، والرازي، وأبو السعود، والبيضاوي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽¹¹²⁾، وجوزه ابن عطية، والنسفي، والألوسي، والعكبري⁽¹¹³⁾، وقال أبو حيان: إن هذا "بعيد من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى. أما من حيث اللفظ؛ فإنه يعود على غير مصرح به، وعلى أبعد من المال، وأما المعنى؛ فلأن من فعل شيئاً وهو يحب أن يفعله لا يكاد يمدح على ذلك؛ لأن في فعله ذلك هوى نفسه ومرادها"⁽¹¹⁴⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على الله -تعالى-، ذكره الرازي، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والشوكاني⁽¹¹⁵⁾، وجوزه ابن عطية، والثعالبي، والنسفي، والألوسي، والعكبري⁽¹¹⁶⁾، وقال أبو حيان: "من أعاده على الله- تعالى- أبعد؛ لأنه أعاده على لفظ بعيد مع حسن عوده على لفظ قريب"⁽¹¹⁷⁾.

¹⁰⁸ - راجع: الدر المنثور: 414/1.

¹⁰⁹ - راجع: البحر المحيط: 158/2، والتحرير والتنوير: 111/2، والمحزر الوجيز: 243/1، وتفسير أبي السعود: 193 /1، وتفسير البغوي: 143/1، وتفسير البيضاوي: 212/1، وتفسير الثعالبي: 132/1، وتفسير السعدي: 83/1، وتفسير السمرقندي: 143/1، وتفسير السمعاني: 172/1، وفتح القدير: 172/1، وروح المعاني: 46/2.

¹¹⁰ - راجع: تفسير النسفي: 86/1، والإملاء: 77/1.

¹¹¹ - راجع: إعراب القرآن: 124/1، والتفسير الكبير: 35/5، والكشاف: 243/1، وتفسير القرطبي: 242/2، وزاد المسير: 178/1، ومشكل إعراب القرآن: 118/1.

¹¹² - راجع: إعراب القرآن: 124/1، والتفسير الكبير: 35/5، وتفسير أبي السعود: 193 /1، وتفسير البيضاوي: 212/1، وفتح القدير: 272/1.

¹¹³ - راجع: المحزر الوجيز: 243/1، وتفسير النسفي: 86/1، وروح المعاني: 46/2، وزاد المسير: 178/1، والإملاء: 77/1.

¹¹⁴ - راجع: البحر المحيط: 158/2.

¹¹⁵ - راجع: التفسير الكبير: 35/5، وتفسير أبي السعود: 193 /1، وتفسير البغوي: 143/1، وتفسير البيضاوي: 212/1، وفتح القدير: 272/1.

¹¹⁶ - راجع: المحزر الوجيز: 243/1، وتفسير الثعالبي: 132/1، وتفسير النسفي: 86/1، وروح المعاني: 46/2، والإملاء: 77/1.

¹¹⁷ - راجع: البحر المحيط: 158/2.

وعلى هذه الأقوال الثلاثة يكون المصدر مضافاً للمفعول، وعلى هذا، فالظاهر أنّ فاعل هذا المصدر هو ضمير المؤتي، وقيل: هو ضمير المؤتين، أي: حبّهم له، واحتياجهم إليه⁽¹¹⁸⁾.

القول الرابع: إن الضمير راجع إلى ذوي القربى، ذكره الزجاج، وأضاف بقوله: "فإن صح كان ذوي القربى بدلاً من الهاء، وفيه نظر"⁽¹¹⁹⁾.

القول الخامس: يعود الضمير على "من أتى المال"، فيكون المصدر على هذا مضافاً للفاعل، وعلى هذا: فمفعول هذا المصدر يحتمل أن يكون محذوفاً، أي: (حُبُّ المَالِ)، وأن يكون دَوِي القُرْبَى، إلا أنه لا يكون فيه تلك المبالغة التي فيما قبله⁽¹²⁰⁾.

واختار هذا القول الشنقيطي، والطبري، والقيسي، ويظهر من كلام ابن كثير أنه اختاره أيضاً⁽¹²¹⁾، وجوزه ابن عطية⁽¹²²⁾، وذكره القرطبي⁽¹²³⁾.

فالراجح على ما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لما يأتي:

1- إنه أقرب مذکور، ومن قواعد النحويين أن الضمير لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل وليس هناك أي دليل الذي يدعم خلاف هذا الموقف.

2- إن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

72- فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ
(181)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "بدّله" على ستة أقوال: هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الوصية" بمعنى "الإيضاء"، قاله: قتادة، وسعيد بن جببر، ومجاهد، وابن عباس، وقتادة، والسدي، والحسن⁽¹²⁴⁾، فيكون المعنى: فمن بدل الإيضاء عن وجهه إن كان موافقاً للشرع من الأوصياء والشهود بعدما سمعه سماع تحقق وتثبت، اختار هذا القول أبو حيان، والرازي، والزمخشري، وابن كثير، والبيضاوي، والخازن، والثعالبي، والنسفي، الألوسي، والشوكاني، والبغوي، والجصاص، والعكبري، والقيسي⁽¹²⁵⁾، وجوزه الطبري⁽¹²⁶⁾، وذكره ابن عاشور⁽¹²⁷⁾.

118 - راجع: البحر المحيط: 185/2.

119 - راجع: إعراب القرآن: 124/1.

120 - راجع: البحر المحيط: 158/2.

121 - راجع: أضواء البيان: 73/1، وتفسير الطبري: 95/2، ومشكل إعراب القرآن:

118/1، وتفسير ابن كثير: 209/1.

122 - راجع: المحرر الوجيز: 243/1.

123 - راجع: تفسير القرطبي: 242/2.

124 - راجع: تفسير الطبري: 122/2، والدر المنثور: 425/1.

125 - راجع: البحر المحيط: 180/2، والتفسير الكبير: 55/5، والكشاف: 250/1، وتفسير

ابن كثير: 213/1، و تفسير البيضاوي: 216/1، وتفسير الخازن: 145/1، وتفسير الثعالبي:

القول الثاني: إنه عائد إلي "الأمر"، أو الفرض الذي أمر الله به وفرضه، والتقدير: فمن بدل الأمر المقدم ذكره، رجحه ابن الجوزي⁽¹²⁸⁾، وذكر هذا القول أبو حيان، والرازي، والعكبري⁽¹²⁹⁾.

القول الثالث: يعود الضمير إلى "معنى الوصية" وهو قول أو كلام الذي يقوله الموصي ودل عليه لفظ (الوصية)، وقد أكد ذلك بما دل عليه قوله: (سَمِعَهُ) إذ إنما تسمع الأقوال، **والمعنى:** فمن بدل كلام الموصي بعدما سمعه فإنما إثمه على **الذين يبدلونه**، قاله: ابن عاشور، والماوردي، والسمعاني⁽¹³⁰⁾، وذكره الرازي⁽¹³¹⁾.

القول الرابع: إنه يرجع إلى "المعروف"، **والمعنى** فمن بدل الوصية الواقعة بالمعروف، **لأن الإثم في تبديل المعروف**، جوزة ابن عاشور⁽¹³²⁾، وذكره العكبري⁽¹³³⁾.

القول الخامس: يعود الضمير على "الكتاب"؛ لأن "كُتِبَ" تدل على الكتاب، ذكره العكبري، والقيسي⁽¹³⁴⁾.

القول السادس: يعود الضمير على "الحق"، ذكره العكبري⁽¹³⁵⁾. فالراجح على ما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك إضافة إلى أن سياق الكلام يقتضي ذلك أيضاً.

73- فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (181)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "سمعه" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الإيضاء"، قاله: قتادة، وسعيد بن جبير، ومجاهد، والسدي، وعطاء، والحسن⁽¹³⁶⁾، ورجحه: أبو حيان، والثعالبي،

135/1، وتفسير النسفي: 88/1، وروح المعاني: 55/2، وفتح القدير: 178/1، وتفسير البيهقي: 147/1، وأحكام القرآن: 209/1، والإملاء: 79/1، ومشكل إعراب القرآن: 121/1.

¹²⁶ - راجع: تفسير الطبري: 122/2.

¹²⁷ - راجع: التحرير والتنوير: 130/2.

¹²⁸ - راجع: زاد المسير: 182/1.

¹²⁹ - راجع: البحر المحيط: 180/2، والتفسير الكبير: 55/5، والإملاء: 79/1.

¹³⁰ - راجع: التحرير والتنوير: 130/2، والنكت والعيون: 126/1، وتفسير السمعي:

175/1.

¹³¹ - راجع: التفسير الكبير: 55/5.

¹³² - راجع: التحرير والتنوير: 130/2.

¹³³ - راجع: الإملاء: 79/1.

¹³⁴ - راجع: الإملاء: 79/1، ومشكل إعراب القرآن: 121/1.

¹³⁵ - راجع: الإملاء: 79/1.

¹³⁶ - راجع: الدر المنثور: 425/1، وتفسير الطبري: 122/2.

والسمرقندي، والقرطبي، والنسفي، والشوكاني، وابن عطية، والقيسي⁽¹³⁷⁾، وذكره ابن عاشور⁽¹³⁸⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "القول أو الكلام الذي يقوله الموصي"، وقد أكد ذلك بما دل عليه قوله: (سَمِعَهُ) إذ إنما تسمع الأقوال، وهذا هو اختيار ابن عاشور، والبغوي⁽¹³⁹⁾.

القول الثالث: يرجع إلى "أمر الله تعالى" في هذه الآية الكريمة، ذكره أبو حيان، والثعالبي، وابن عطية⁽¹⁴⁰⁾.

فالراجح على ما يبدو لي- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك.

74- فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (181)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "إثمه" على القولين: هما على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الإيذاء المبدل"، والمعنى: **فإنما إثم ذلك الإيذاء المبدل على الذين يبدلونه**، رجحه أبو حيان، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي، والقيسي⁽¹⁴¹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى المصدر المفهوم من بدله، أي: التبديل والمعنى: أن إثم ذلك التبديل لا يعود إلا على المبدل، رجحه الرازي، والطبري، والقرطبي، والنسفي، والشوكاني، والعكبري⁽¹⁴²⁾، وجوزه أبو حيان، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽¹⁴³⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأنه ظاهر الكلام المتبادر إلى الذهن وسياق الكلام يدل على ذلك، وهذا هو اختيار معظم المفسرين.

¹³⁷ - راجع: البحر المحيط: 180/2، وتفسير الثعالبي: 135/1، وتفسير السمرقندي: 146/1، وتفسير القرطبي: 268/2، وتفسير النسفي: 88/1، وفتح القدير: 178/1، والمحزر الوجيز: 249/1، ومشكل إعراب القرآن: 121/1.

¹³⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 130/2.

¹³⁹ - راجع: تفسير البغوي: 147/1، والتحرير والتنوير: 130/2.

¹⁴⁰ - راجع: البحر المحيط: 180/2، وتفسير الثعالبي: 135/1، والمحزر الوجيز: 249/1.

¹⁴¹ - راجع: البحر المحيط: 180/2، والكشاف: 250/1، وتفسير أبي السعود: 197/1، وتفسير البيضاوي: 216/1، وروح المعاني: 55/2، ومشكل إعراب القرآن: 121/1.

¹⁴² - راجع: التفسير الكبير: 55/5، وتفسير الطبري: 122/2، وتفسير القرطبي: 268/2، وتفسير النسفي: 88/1، وفتح القدير: 178/1، والتبيان: 147/1.

¹⁴³ - راجع: البحر المحيط: 180/2، والكشاف: 250/1، وتفسير أبي السعود: 197/1، وتفسير البيضاوي: 216/1، وروح المعاني: 55/2.

75- فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ (182)

اختلف المفسرون في عودة الضمير الجمع الغائب في قوله "بينهم" على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الموصي والورثة"، قاله: مجاهد⁽¹⁴⁴⁾، والتأويل: فمن حضر مريضاً وهو يوصي عند إشرافه على الموت، فخاف أن يخطئ في وصيته فيفعل ما ليس له، أو أن يعمد جوراً فيها فيأمر بما ليس له الأمر به، فلا حرج على من حضره فسمع ذلك منه أن يصلح بينه وبين ورثته، بأن يأمره بالعدل في وصيته، وأن ينهاهم عن منعه مما أذن الله له فيه وأباحه له⁽¹⁴⁵⁾. رجحه الزركشي⁽¹⁴⁶⁾، وذكره الألويسي⁽¹⁴⁷⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الموصى لهم والورثة"، قاله: ابن عباس، وقتادة، والربيع، وإبراهيم⁽¹⁴⁸⁾، والمعنى: فمن خاف - من أولياء ميت أو والي أمر المسلمين- من موص جنفاً في وصيته التي أوصى بها الميت، فأصلح بين ورثته وبين الموصى لهم بما أوصى لهم به، فرد الوصية إلى العدل والحق، فلا حرج ولا إثم، ذكره ابن جرير، والسمعاني، والرازي، وقال: "إنه ضعيف"⁽¹⁴⁹⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "الورثة"، قاله: عطاء، وطاؤوس⁽¹⁵⁰⁾، والمعنى: فمن خاف من موص جنفاً أو إثمًا في عطيته عند حضور أجله بعض ورثته دون بعض، فلا إثم على من أصلح بينهم، يعني: بين الورثة، رجحه القرطبي، والشوكاني، والنحاس⁽¹⁵¹⁾.

القول الرابع: الضمير عائد على "الموصى لهم من الأقرباء والآباء"، قاله: السدي، وابن زيد⁽¹⁵²⁾، والمعنى: فمن خاف من موص لأبائه وأقربائه جنفاً على بعضهم لبعض فأصلح بين أهل الوصية من الأقرباء والآباء فلا إثم عليه. رجحه أبو حيان، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألويسي، وابن الجوزي⁽¹⁵³⁾، وذكره الشوكاني⁽¹⁵⁴⁾.

144 - راجع: المحرر الوجيز: 249/1، وتفسير الطبري: 123/2 - 124.

145 - راجع: تفسير الطبري: 123/2 - 124.

146 - راجع: البرهان: 89/1.

147 - راجع: روح المعاني: 55/2.

148 - راجع: تفسير الطبري: 123/2 - 124.

149 - راجع: التفسير الكبير: 58/5، وتفسير السمعاني: 177/1.

150 - راجع: تفسير الطبري: 123/2 - 124، والبحر المحيط: 182/2.

151 - راجع: تفسير القرطبي: 271/2، وفتح القدير: 178/1، وإعراب القرآن: 283/1.

152 - راجع: تفسير الطبري: 123/2 - 124، والبحر المحيط: 182/2.

153 - راجع: البحر المحيط: 183/2، والتفسير الكبير: 58/5، والكشاف: 250/1، وتفسير

أبي السعود: 198/1، وتفسير البيضاوي: 461/1، وتفسير النسفي: 89/1، وروح المعاني:

55/2، وزاد المسير: 183/1.

القول الخامس: يعود الضمير على "الميت، والموصى لهم والورثة"، هذا ما رجحه ابن جرير⁽¹⁵⁵⁾.

والذي يبدو من التفاسير المختلفة أن الضمير يصلح أن يكون للميت، وورثته والموصى لهم، وأقوال السلف الصالحة ليس بينها اختلاف؛ لأن كل واحد منهم ذكر فرداً من أفراد العام، وهذا ما رجحه ابن جرير الطبري، وابن عطية - رحمهما الله -، أيضاً.

76- وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (184)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "يطيقونه" على القولين التاليين هما:

القول الأول: يعود الضمير على "الصوم"، فيكون المعنى: وعلى الذين يطيقون الصيام فدية، قاله عامة المفسرين، مثل: أبي حيان، والرازي، والزمخشري، والألوسي وغيرهم⁽¹⁵⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الفداء"، فيكون المعنى: وعلى الذين يطيقون الفداء فدية، قاله الفراء⁽¹⁵⁷⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول، لما يأتي:

- 1- إن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.
 - 2- إن الفدية غير مذكورة من قبل فكيف يرجع الضمير إليها.
 - 3- إن الفدية مؤنثة والضمير في الآية للمذكر في قوله "يطيقونه".
- 77- وَتَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (188)

للمفسرين اختلاف في مرجع الضمير للغائبة في قوله تعالى "وتدلوا بها" على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الأموال" قاله: قتادة و السدي وعكرمة وابن زيد وابن عباس ومجاهد⁽¹⁵⁸⁾، والمعنى: ولا تصرفوا الأموال إلى الحكام لتأكلوا فريقاً

154 - راجع: فتح القدير: 178/1.

155 - راجع: تفسير الطبري: 404/3.

156 - راجع: البحر المحيط: 198/2، والتفسير الكبير: 70/5، والكشاف: 252/1، وروح المعاني: 124/2 وغيرها.

157 - راجع: تفسير القرطبي: 288/2، والتفسير الكبير: 70/5، وأحكام القرآن للجصاص: 222/1.

158 - راجع: تفسير الطبري: 183/2.

من أموال الناس، رجحه أبو حيان، والألوسي، والبغوي، والقرطبي⁽¹⁵⁹⁾، و جوزه ابن الجوزي⁽¹⁶⁰⁾.

القول الثاني: إن الضمير راجع إلى "شهادة الزور"، والمعنى: ولا تدلوا شهادة الزور إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس، ذكره أبو حيان وقال: "إنه بعيد"⁽¹⁶¹⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "الخصومة"، والمعنى: لا تتوصلوا أو لا تلقوا الخصومة إلى الحكام، جوزه ابن الجوزي⁽¹⁶²⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "الحجة"، جوزه القرطبي⁽¹⁶³⁾، والمعنى: لا تجمعوا بين أكل المال بالباطل وبين الإدلاء إلى الحكام بالحجج الباطلة.

والراجع من الأقوال الأربعة ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق وظاهر الكلام يؤيدان ذلك، وإضافة إلى ذلك أن جمهور المفسرين اختاروا هذا القول.

78- وَقَاتَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ (193)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "قاتلوهم" على القولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "من قاتل النبي ﷺ والمسلمين، وهم كفار مكة"، والمعنى: قاتلوا المشركين الذين يقاتلونكم حتى لا تكون فتنة، يعني: حتى لا يكون شرك بالله، وحتى لا يُعبد دونه أحدٌ، وتضمحلَّ عبادة الأوثان والآلهة والأنداد، وتكونَ العبادة والطاعة لله وحده دون غيره من الأصنام والأوثان، رجحه أبو حيان، والطبري، والبغوي، والسمرقندي، والشوكاني⁽¹⁶⁴⁾، وذكره ابن عطية، والقرطبي⁽¹⁶⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "جميع الكفار أمروا بقتالهم، وقتلهم في كل مكان"، يعني هذه الآية عامة تتناول كل كافر من مشرك وغيره، والمعنى: وقاتلوا كل مشرك في كل موضع حتى يكون الدين لله، رجحه ابن عطية، والقرطبي، والجصاص⁽¹⁶⁶⁾، وذكره أبو حيان⁽¹⁶⁷⁾.

¹⁵⁹ - راجع: البحر المحيط: 214/2، وروح المعاني: 70/2، وتفسير البغوي: 159/1، وتفسير القرطبي: 340/2.

¹⁶⁰ - راجع: زاد المسير: 194/1.

¹⁶¹ - راجع: البحر المحيط: 214/2.

¹⁶² - راجع: زاد المسير: 194/1.

¹⁶³ - راجع: تفسير القرطبي: 340/2.

¹⁶⁴ - راجع: البحر المحيط: 227/2، وتفسير الطبري: 194/2، وتفسير البغوي: 162/1،

وتفسير السمرقندي: 154/1، وفتح القدير: 352/2.

¹⁶⁵ - راجع: المحرر الوجيز: 263/1، وتفسير القرطبي: 353/2.

¹⁶⁶ - راجع: المحرر الوجيز: 263/1، وتفسير القرطبي: 353/2، وأحكام القرآن: 324/1.

فالمراجع على ما يبرز لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام يؤيد ذلك، وإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

79- وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ (196)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله "لا تحلقوا" على القولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "المخاطبين بالإتمام" الذين ورد ذكرهم في قوله تعالى: {وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} (168) فيشمل المحصر وغيره، يعني يعود ضمير الخطاب إلى جميع الأمة محصراً كان المحرم أو مخلصاً، والمعنى: لا تحلقوا ولا تحلوا أيها الحجاج، حتى تعلموا أن الهدى الذي بعثتموه إلى الحرم بلغ محله، أي: مكانه الذي يجب نحره فيه، رجحه ابن عطية، وابن كثير، والثعالبي، والقرطبي، والشوكاني، والجصاص (169)، وجوزه أبو حيان (170).

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "المحصرين" الذين ورد ذكرهم في قوله تعالى: {فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ} (171)، والمعنى: لا تحلوا أيها المحصرون بخلق الرأس حتى تعلموا أن الهدى الذي بعثتموه إلى الحرم بلغ محله، أي: مكانه الذي يجب نحره فيه وهو الحرم، رجحه الزمخشري، والطبري، والنسفي، والألوسي (172)، وجوزه أبو حيان (173)، وذكره ابن عطية، والثعالبي، والقرطبي، والشوكاني (174).

فالمراجع على ما بيد لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأنه أقرب مذكور، وذهب إليه جمع من المفسرين، إضافة إلى أن سياق الكلام يدل على ذلك.

80- وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ (198)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "قبله" على أربعة أقوال، هي كالاتي:

القول الأول: يعود الضمير على "الهدى" المفهوم من قوله: (هَذَاكُمْ) قاله: مقاتل و الزجاج (175)، فيكون المعنى: وإن كنتم من قبل الهدى لمن الضالين، رجحه أبو

167 - راجع: البحر المحيط: 227/2.

168 - سورة البقرة، رقم الآية: 196.

169 - راجع: المحرر الوجيز: 267/1، وتفسير ابن كثير: 233/1، وتفسير الثعالبي: 152/1، وتفسير القرطبي: 379/2، وفتح القدير: 196/1، وأحكام القرآن: 343/1.

170 - راجع: البحر المحيط: 236/2.

171 - سورة البقرة، رقم الآية: 196.

172 - راجع: الكشاف: 267/1، وتفسير الطبري: 220/2، وتفسير النسفي: 96/1، وروح المعاني: 81/2.

173 - راجع: البحر المحيط: 236/2.

174 - راجع: المحرر الوجيز: 267/1، وتفسير الثعالبي: 152/1، وتفسير القرطبي: 379/2، وفتح القدير: 196/1.

175 - راجع: زاد المسير: 213/1.

حيان، والزجاج، وابن عاشور، والطبري، والزمخشري، وأبو السعود، وابن عطية، والبغوي، والبيضاوي⁽¹⁷⁶⁾، وجوزه الرازي⁽¹⁷⁷⁾ وذكره ابن كثير⁽¹⁷⁸⁾.
القول الثاني: يرجع إلى "القرآن الكريم"، قاله: سفيان الثوري⁽¹⁷⁹⁾، والمعنى: واذكروه كما هداكم بكتابه الذي بين لكم معالم دينه، وإن كنتم من قبل إنزاله عليكم من الضالين، ذكره أبو حيان، وابن كثير، والرازي، وابن الجوزي⁽¹⁸⁰⁾.
القول الثالث: إنه يرجع إلى "النبي صلى الله عليه وسلم"، والمعنى: واذكروه كما هداكم بنبيه وإن كنتم من قبل إرساله إليكم لمن الضالين، ذكره أبو حيان، وابن كثير، والبغوي⁽¹⁸¹⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "الإسلام"، والمعنى: واذكروه كما هداكم إلى نور الإسلام وإن كنتم من قبل قبول الإسلام لمن الضالين، قاله ابن عباس، وقدمه ابن الجوزي⁽¹⁸²⁾.

والراجح - والله تعالى أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن غالبية المفسرين اختاروا هذا القول، والهدي مرجع مذكور في قوله: { هَدَاكُمْ }، والمراجع الأخرى غير مذكورة، وقال ابن كثير: إن "كل الأقوال متقارب، ومتلازم، وصحيح"⁽¹⁸³⁾.
81- ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (199)
 اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله "أفيضوا" على القولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "قريش وحلفاءها-الحمس-"; لأنهم كانوا لا يخرجون من الحرم، ويقفون بجمع، ويفيضون منه مع معرفتهم أن عرفة هي موقف إبراهيم، فقبل لهم أفيضوا من حيث أفاض الناس، أي: من عرفة، قاله: عائشة، وابن عباس -رضي الله عنهم-، وعطاء، وقتادة، والربيع، ومجاهد، والسدي⁽¹⁸⁴⁾، ورجحه أبو حيان، والرازي، والطبري، وأبو السعود، والبغوي،

¹⁷⁶ - راجع: البحر المحيط: 269/2، وإعراب القرآن: 127/1، والتحرير والتنوير: 203/2، وتفسير الطبري: 291/2، والكشاف: 274/1، وتفسير أبي السعود: 208/1، والمحرر الوجيز: 275/1، وتفسير البغوي: 175/1، وتفسير البيضاوي: 486/1، وتفسير الثعالبي: 157/1، وتفسير السمرقندي: 160/1، وتفسير الطبري: 291/2، وتفسير النسفي: 98/1، وفتح القدير: 202/1.

¹⁷⁷ - راجع: التفسير الكبير: 153/5.

¹⁷⁸ - راجع: تفسير ابن كثير: 243/1.

¹⁷⁹ - راجع: الدر المنثور: 542/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 353/2.

¹⁸⁰ - راجع: البحر المحيط: 269/2، وتفسير ابن كثير: 243/1، والتفسير الكبير: 153/5، وفتح القدير: 202/1، وزاد المسير: 213/1.

¹⁸¹ - راجع: البحر المحيط: 269/2، وتفسير ابن كثير: 243/1، وتفسير البغوي: 175/1.

¹⁸² - راجع: زاد المسير: 213/1.

¹⁸³ - راجع: تفسير ابن كثير: 243/1.

¹⁸⁴ - راجع: الدر المنثور: 545/1، والمحرر الوجيز: 275/1.

والبيضاوي، والثعالبي، وابن الجوزي، والنحاس، والجصاص، والشافعي⁽¹⁸⁵⁾، وذكره القرطبي، والنسفي، والشوكاني⁽¹⁸⁶⁾.

القول الثاني : يرجع الضمير إلى جميع المسلمين كما هو الظاهر، أي: من حيث أفاض الناس كلهم قديماً وحديثاً، قاله: الضحاك⁽¹⁸⁷⁾، ورجحه ابن عاشور، والألوسي⁽¹⁸⁸⁾، وقال الألوسي: "وجعل الضمير عبارة عن الحمس يلزم منه بتر النظم إذ الضمائر السابقة واللاحقة كلها عامة، والجملة معطوفة على قوله تعالى: (فَأَيُّ أَفْضَلٍ)"⁽¹⁸⁹⁾، ذكر هذا القول أبو حيان، والرازي، وأبو السعود، والبيضاوي، والطبري، والنسفي، وابن الجوزي، والشوكاني، والجصاص⁽¹⁹⁰⁾. فالذي أراه راجحاً من القولين -والله أعلم بالصواب- هو القول الأول؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على أن ذلك تأويله، ولأن الجمهور اختاروا هذا القول.

82- **لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ... (213)**

اختلف المفسرون في عودة ضمير الفاعل المستتر في قوله "ليحكم" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الله Y" لتقدمه في قوله: (فَبَعَثَ اللَّهُ)، ولأن نسبة الحكم إليه حقيقة، فيكون المعنى: أنه تعالى- أنزل الكتاب ليفصل به بين الناس، رجحه أبو حيان، والألوسي، وابن الجوزي، والعكبري⁽¹⁹¹⁾، وجوزه ابن عاشور، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي⁽¹⁹²⁾، وذكره ابن عطية، والقرطبي، والشوكاني⁽¹⁹³⁾.

¹⁸⁵ - راجع: البحر المحيط: 269/2، والتفسير الكبير: 154/5، تفسير الطبري: 291/2، وتفسير أبي السعود: 209/1، وتفسير البيضاوي: 175/1، وتفسير الجوزي: 487/1، وتفسير الثعالبي: 157/1، وزاد المسير: 213/1، ومعاني القرآن: 138/1، وأحكام القرآن: 387/1، وأحكام القرآن للشافعي: 134/1.

¹⁸⁶ - راجع: تفسير القرطبي: 427/2، وتفسير النسفي: 98/1، وفتح القدير: 204/1.

¹⁸⁷ - راجع: المحرر الوجيز: 275/1، وتفسير الثعالبي: 157/1، وتفسير القرطبي: 427/2. (والضحاك، هو أبو محمد، وقيل أبو القاسم، الضحاك بن مزاحم البلخي، الخراساني، مفسر مشهور، مات سنة 105 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: 598/4، وطبقات المفسرين: 222/1).

¹⁸⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 204/2، وروح المعاني: 89/2.

¹⁸⁹ - راجع: روح المعاني: 89/2.

¹⁹⁰ - راجع: البحر المحيط: 269/2، و التفسير الكبير: 154/5، وتفسير أبي السعود: 209/1، وتفسير الجوزي: 175/1، والبيضاوي: 487/1، والطبري: 291/2، والنسفي: 98/1، وزاد المسير: 213/1، وفتح القدير: 204/1، وأحكام القرآن: 387/1.

¹⁹¹ - راجع: البحر المحيط: 320/2، وروح المعاني: 01/2، وزاد المسير: 230/1، والتبيان: 171/1.

¹⁹² - راجع: التحرير والتنوير: 250/2، والتفسير الكبير: 14/6، والكشاف: 283/1، وتفسير

أبي السعود: 214/1، وتفسير البيضاوي: 497/1، وتفسير النسفي: 101/1.

¹⁹³ - راجع: المحرر الوجيز: 286/1، وتفسير القرطبي: 32/3، وفتح القدير: 213/1.

القول الثاني: يرجع إلى "الكتاب" أي: ليحكم الكتاب بين الناس، ونسبة الحكم إليه مجاز كما أسند النطق إليه في قوله: (هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ)⁽¹⁹⁴⁾، وفي قوله: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمٌ وَيُنَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ)⁽¹⁹⁵⁾، رجحه ابن عاشور، والرازي، وابن عطية، والبعوي، والطبري، والقرطبي، والشوكاني، والنحاس⁽¹⁹⁶⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽¹⁹⁷⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجوزي⁽¹⁹⁸⁾.

القول الثالث: إنه راجع إلى "النبي المنزل عليه"، والمعنى: **ليحكم النبي المنزل عليه الكتاب بين الناس**، جوز هذا القول الرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽¹⁹⁹⁾، وذكره البعوي، والقرطبي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽²⁰⁰⁾.

واستضعفه أبو حيان من حيث إفراد الضمير، إذ كان ينبغي على هذا أن يجمع؛ ليطابق "النبيين". ثم قال: "وما قاله الزمخشري جائز على أن يعود الضمير على أفراد الجمع، على معنى: لِيَحْكُمَ كُلُّ نَبِيٍّ بَكِتَابِهِ، ولا حاجة إلى هذا التكلف مع ظهور عود الضمير على الله- تعالى."⁽²⁰¹⁾

فالراجع - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لما يأتي:

- 1- إن هذا المرجع أقرب المراجع التي تم ذكرها آنفاً.
- 2- لا شك أن الله- تعالى- هو الحاكم في الحقيقة وأن إسناد الحكم إلى الكتاب مجاز إلا أن هذا المجاز مشهور، يقال حكم الكتاب بكذا، وقضى كتاب الله بكذا، ورضينا بكتاب الله، وإذا جاز أن يكون هدي وشفاء جاز أن يكون حاكماً، قال- تعالى:- (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمٌ وَيُنَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ)⁽²⁰²⁾.
- 3- إنه يفيد تفخيم شأن القرآن وتعظيم حاله.
- 4- إن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

194 - سورة الجاثية، رقم الآية: 29.

195 - سورة الإسراء، رقم الآية: 9.

196 - راجع: التحرير والتنوير: 250/2، والمحزر الوجيز: 286/1، وتفسير البعوي: 186/1، وتفسير الطبري: 337/2، وتفسير القرطبي: 32/3، وفتح القدير: 213/1، ومعاني القرآن: 160/1.

197 - راجع: الكشاف: 283/1، وتفسير أبي السعود: 214/1، وتفسير البيضاوي: 497/1، وتفسير النسفي: 101/1، وروح المعاني: 01/2.

198 - راجع: البحر المحيط: 320/2، والتفسير الكبير: 14/6، وزاد المسير: 230/1.

199 - راجع: التفسير الكبير: 14/6، والكشاف: 283/1، وتفسير أبي السعود: 214/1، وتفسير البيضاوي: 497/1، وتفسير النسفي: 101/1، وروح المعاني: 01/2.

200 - راجع: تفسير البعوي: 186/1، وتفسير القرطبي: 32/3، وزاد المسير: 230/1، وفتح القدير: 213/1.

201 - راجع: البحر المحيط: 320/2.

202 - سورة الإسراء، رقم الآية: 9.

83- لِيَحْكَمْ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ (213)

اختلف المفسرون في عودة الضمير في قوله "فيه" على خمسة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "ما"، والمعنى: ليحكم الكتاب بينهم في المختلف فيه وهو الدين، أي: الإسلام، اختاره أبو حيان، وابن عطية، والقرطبي، والشوكاني⁽²⁰³⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الحق" الذي هو "دين الإسلام"، والذي اختلفوا فيه بعد الاتفاق، والمعنى: ليحكم الكتاب بينهم فيما اختلفوا في الحق ودين الإسلام، رجحه الرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والسمرقندي، والنسفي، والألوسي، وابن الجوزي⁽²⁰⁴⁾.

القول الثالث: إنه راجع إلى "كتاب محمد"، أي: القرآن الكريم، جوزه الرازي، وأبو السعود⁽²⁰⁵⁾، وذكره أبو حيان⁽²⁰⁶⁾، فيكون المعنى: إنما أنزل الله الكتاب ليكون حاكماً فيما اختلفوا في القرآن الكريم.

القول الرابع: يرجع إلى "محمد" الذي اختلفوا فيه، فيكون المعنى: إنما أنزل الله الكتاب ليكون حاكماً فيما اختلفوا في محمد p. ذكره أبو حيان⁽²⁰⁷⁾.

القول الخامس: يرجع إلى "اللاتين"، أي: محمد ودينه، ذكره أبو حيان⁽²⁰⁸⁾، فيكون المعنى: إنما أنزل الله الكتاب ليكون حاكماً فيما اختلفوا في محمد p ودينه.

فالمراجع على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول، والثاني؛ لأنهما يرجعان إلى معنى واحد، هو الدين الذي اختلف فيه المختلفون، أما القول الثالث، فلا يترجح؛ لأن الكتاب أنزل ليكون حاكماً فيما اختلفوا فيه، فالكتاب حاكم والمختلف فيه محكوم عليه والحاكم يجب أن يكون مغايراً للمحكوم عليه.

84- وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ (213)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "فيه" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

²⁰³ - راجع: البحر المحيط: 320/2، والمحزر الوجيز: 286/1، وتفسير القرطبي: 32/3، وفتح القدير: 213/1.

²⁰⁴ - راجع: التفسير الكبير: 14/6، والكشاف: 283/1، وتفسير أبي السعود: 214/1، وتفسير البيضاوي: 497/1، وتفسير السمرقندي: 167/1، وتفسير النسفي: 101/1، وروح المعاني: 01/2، وزاد المسير: 230/1.

²⁰⁵ - راجع: التفسير الكبير: 14/6، وتفسير أبي السعود: 214/1.

²⁰⁶ - راجع: البحر المحيط: 320/2.

²⁰⁷ - راجع: البحر المحيط: 320/2.

²⁰⁸ - راجع: البحر المحيط: 320/2.

القول الأول: يعود الضمير على "ما" الموصولة، من قوله: "فيما اختلفوا"، والمعنى: وما اختلف في المختلف فيه، أي: الإسلام إلا للذين أوتوه، رجحه أبو حيان، وابن عادل⁽²⁰⁹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الكتاب"، قاله أبو سليمان الدمشقي⁽²¹⁰⁾، ورجحه البغوي، والطبري، والنحاس⁽²¹¹⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽²¹²⁾، والمعنى في هذه الصورة: وما اختلف في الكتاب إلا الذين أوتوا الكتاب.

القول الثالث: إنه عائد على "سيدنا محمدع"، قاله ابن مسعود⁽²¹³⁾، والزجاج⁽²¹⁴⁾، وذكره ابن عادل وأبو حيان⁽²¹⁵⁾، فيكون المعنى: وما اختلف في النبي إلا الذين أوتوا علم نبوته.

القول الرابع: يرجع إلى "سيدنا عيسى"، ذكره أبو حيان⁽²¹⁶⁾، والمعنى: وما اختلف في عيسى إلا الذين أوتوا الكتاب.

القول الخامس: يعود على "الحق"، قاله مقاتل⁽²¹⁷⁾، ورجحه الرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والسمرقندي، والنسفي⁽²¹⁸⁾، وجوزه البيضاوي، والنسفي، والشوكاني⁽²¹⁹⁾، والمعنى: وما اختلف في الحق إلا الذين أوتوا الكتاب. فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأنه يشمل القول الخامس أيضاً الذي هو ترجيح غالب المفسرين.

85- وَمَا اختلف فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أوتوه مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ (213)
قال ابن الجوزي: "فأما هاء (أوتوه) فعائدة على الكتاب من غير خلاف"⁽²²⁰⁾، ولكن يوجد الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "أوتوه" على ثلاثة أقوال، وهي على النحو التالي:

-
- 209 - راجع: البحر المحيط: 320/2، وتفسير اللباب: 138/5.
- 210 - راجع: زاد المسير: 230/1.
- 211 - راجع: تفسير البغوي: 186/1، وتفسير الطبري: 337/2، ومعاني القرآن: 160/1.
- 212 - راجع: تفسير أبي السعود: 214/1، وتفسير البيضاوي: 497/1، وتفسير القرطبي: 32/3، وروح المعاني: 01/2، وفتح القدير: 213/1.
- 213 - راجع: زاد المسير: 230/1.
- 214 - راجع: تفسير القرطبي: 32/3، وفتح القدير: 213/1.
- 215 - راجع: تفسير اللباب: 138/5، والبحر المحيط: 320/2.
- 216 - راجع: البحر المحيط: 321/2.
- 217 - راجع: زاد المسير: 230/1، والبحر المحيط: 321/2.
- 218 - راجع: التفسير الكبير: 14/6، والكشاف: 283/1، وتفسير أبي السعود: 214/1، وتفسير السمرقندي: 167/1، وتفسير النسفي: 101/1.
- 219 - راجع: تفسير البيضاوي: 497/1، وروح المعاني: 01/2، وفتح القدير: 213/1.
- 220 - راجع: زاد المسير: 230/1.

القول الأول: يعود الضمير على "ما"، رجحه أبو حيان، وابن عادل⁽²²¹⁾، فيكون المعنى: وما اختلف في الإسلام إلا الذين أوتوا الدين.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الكتاب"، فيكون المعنى: وما اختلف في الكتاب إلا الذين أوتوا الكتاب، رجحه الزمخشري، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والسمرقندي، والسمعاني، والطبري، والنسفي، والألوسي، والنحاس⁽²²²⁾، وجوزه الشوكاني⁽²²³⁾، وذكره أبو حيان⁽²²⁴⁾.

القول الثالث: إنه عائد على النبي - صلى الله عليه وسلم -، فيكون المعنى: وما اختلف في النبي إلا الذين أوتوا علم نبوته، جوزه الزجاج، والشوكاني⁽²²⁵⁾، وذكره القرطبي⁽²²⁶⁾.

فالأرجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

86- يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ (217)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "يسألونك" على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "المشركين"، نسب هذا القول ابن الجوزي إلى الحسن، وعروة، ومجاهد⁽²²⁷⁾، والمعنى: يسألك المشركون تعبيراً لهتك حرمة الشهداء، وقصداً للفتك، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، وابن كثير، والسيوطي، والبيضاوي، والشوكاني⁽²²⁸⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والنسفي⁽²²⁹⁾، وذكره الرازي، والألوسي⁽²³⁰⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "المؤمنين"، نسبه ابن الجوزي إلى ابن عباس، وعكرمة، ومقاتل⁽²³¹⁾، والمعنى: يسألك المؤمنون استعظماً لما صدر من ابن

221 - راجع: البحر المحيط: 320/2.

222 - راجع: الكشاف: 283/1، وتفسير أبي السعود: 214/1، وتفسير البغوي: 186/1، وتفسير البيضاوي: 497/1، وتفسير السمرقندي: 167/1، وتفسير السمعي: 214/1، وتفسير الطبري: 337/2، وتفسير النسفي: 101/1، وروح المعاني: 01/2، ومعاني القرآن: 160/1.

223 - راجع: فتح القدير: 213/1.

224 - راجع: البحر المحيط: 320/2.

225 - راجع: البحر المحيط: 320/2، وفتح القدير: 213/1.

226 - راجع: تفسير القرطبي: 32/3.

227 - راجع: زاد المسير: 237/1.

228 - راجع: البحر المحيط: 333/2 و338، والتحرير والتنوير: 263/2، وتفسير ابن كثير:

253/1، والدر المنثور: 602/1، وتفسير البيضاوي: 501/1، وفتح القدير: 219/1.

229 - راجع: الكشاف: 286/1، وتفسير أبي السعود: 217/1، وتفسير النسفي: 103/1.

230 - راجع: التفسير الكبير: 26/6، وروح المعاني: 108/2.

231 - راجع: زاد المسير: 237/1.

**جش واستيضاحاً للحكم⁽²³²⁾، رجحه الرازي، والطبري⁽²³³⁾، وجوزه
الزمخشري، وأبو السعود، والنسفي⁽²³⁴⁾، ذكره أبو حيان، والأوسي⁽²³⁵⁾.
القول الثالث: إنه عائد على "أصحاب السرية"، ذكره البيضاوي⁽²³⁶⁾، والمعنى:
يسألك أصحاب السرية من المؤمنين استعظماً لما صدر من ابن جش
واستيضاحاً للحكم.**

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لما يأتي:

- 1- إن أكثر الحاضرين عند رسول الله كانوا مسلمين.
- 2- إن ما قبل هذه الآية وما بعدها خطاب مع المسلمين، أما ما قبل هذه الآية فقوله:
(أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ)⁽²³⁷⁾، و(يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ)⁽²³⁸⁾ حكاية عن
المؤمنين ، وما بعدها كذلك، وهو قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ
وَالْمَيْسِرِ)⁽²³⁹⁾، (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى)⁽²⁴⁰⁾، فوجب أن تكون هذه كذلك .
- 3- روى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: "ما رأيتُ قوماً كانوا خيراً من
أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة
حتى قبض ، كلهن في القرآن ، ومنها: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلٌ
قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ)" ⁽²⁴¹⁾.

4- إن القول الثاني يشمل القول الثالث أيضاً.

87- قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (217)
وللمفسرين اختلاف في مرد ضمير الغائب في قوله- تعالى- "وكفرٌ به" على ثلاثة
أقوال، وهي كما يلي:

232 - وفي هذه القصة اختلاف في مواضع، وقد لخصّ السخاوندي هذا السبب فقال: نزلت في
أول سرية الإسلام أميرهم عبد الله بن جش، أغاروا على غير لقريش قافلة من الطائف
وقتلوا عمرو بن الحضرمي آخر يوم من جمادى الآخرة، فاشتبه بأول رجب، فعيرهم أهل
مكة باستحلاله(راجع: البحر المحيط: 332/2).

233 - راجع: التفسير الكبير: 26/6، وتفسير الطبري: 346/2.

234 - راجع: الكشاف: 286/1، وتفسير أبي السعود: 217/1، وتفسير النسفي: 103/1.

235 - راجع: البحر المحيط: 333/2، وروح المعاني: 108/2.

236 - راجع: تفسير البيضاوي: 501/1.

237 - سورة البقرة، رقم الآية: 214.

238 - سورة البقرة، رقم الآية: 215.

239 - سورة البقرة، رقم الآية: 219.

240 - سورة البقرة، رقم الآية: 220.

241 - راجع: التفسير الكبير: 27/6، والمعجم الكبير للطبراني: 145/10، رقم الحديث:

القول الأول: يعود الضمير على "الله تعالى"، ومعنى الآية: إنكم يا كفار قريش تستعظمون علينا القتال في الشهر الحرام وما تفعلون أنتم من الصد عن سبيل الله لمن أراد الإسلام ومن كفركم بالله وإخراجكم أهل المسجد عنه، رجحه ابن عاشور، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والسمرقندي، والسمعاني، والطبري، والقرطبي، والنسفي، والنحاس، والشوكاني⁽²⁴²⁾، وجوزه الألوسي⁽²⁴³⁾، وذكره ابن الجوزي بنسبته إلى السدي، وقتادة، ومقاتل وابن قتيبة⁽²⁴⁴⁾، وذكره أبو حيان⁽²⁴⁵⁾ بنسبته إلى الحوفي⁽²⁴⁶⁾.

القول الثاني: الضمير راجع إلى "سبيل"، والمعنى: وكفر بسبيل الله، وهو دين الله وشريعته كبير، رجحه أبو حيان⁽²⁴⁷⁾، وجوزه الألوسي⁽²⁴⁸⁾، وذكره ابن الجوزي بنسبته إلى ابن عباس- رضي الله عنهما-⁽²⁴⁹⁾.

القول الثالث: إن الضمير يرجع إلى "الحج"، والمعنى: وكفر بحج بيت الله الحرام وإخراج أهل المسجد عنه كبير عند الله، ذكره السمرقندي، والشوكاني، والقرطبي⁽²⁵⁰⁾.

والراجع على ما يبدو علي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأمرين:
الأول: إن الضمير يعود فيه إلى أقرب مذکور.

والثاني: إن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

88- وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مَلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ (223)

هناك اختلاف عند المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "ملاقوه" على ثلاثة أقوال على النحو التالي:

²⁴² - راجع: التحرير والتنوير: 267/2، والكشاف: 286/1، والمحزر الوجيز: 290/1، وتفسير أبي السعود: 217/1، وتفسير البغوي: 190/1، والبيضاوي: 501/1، وتفسير السمرقندي: 169/1، وتفسير السمعي: 216/1، وتفسير الطبري: 347/2، وتفسير القرطبي: 45/3، وتفسير النسفي: 104/1، ومعاني القرآن: 169/1، وفتح القدير: 218/1.

²⁴³ - راجع: روح المعاني: 109/2.

²⁴⁴ - راجع: زاد المسير: 238/1.

²⁴⁵ - راجع: البحر المحيط: 335/2.

²⁴⁶ - علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي، المصري: نحوي، من العلماء باللغة والتفسير. من كتبه "البرهان في تفسير القرآن" في إعراب القرآن، في عشر مجلدات، و"الموضح في النحو، و" مختصر كتاب العين"، توفي سنة 430 هـ/ 1039 م.

راجع: الأعلام: 250/4، وبغية الوعاة: ص325، ووفيات الأعيان: 332/1، ومفتاح السعادة: 438/1، وإنباه الرواة: 219/2، والوافي بالوفيات: 337/4، و3/ 210، ومعجم المؤلفين:

5/7.

²⁴⁷ - راجع: البحر المحيط: 335/2.

²⁴⁸ - راجع: روح المعاني: 109/2.

²⁴⁹ - راجع: زاد المسير: 238/1.

²⁵⁰ - راجع: تفسير السمرقندي: 169/1، وفتح القدير: 218/1، وتفسير القرطبي: 45/3.

القول الأول: يعود الضمير على "الله- تعالى"- بحذف مضاف أو بدونه، ويكون المعنى: أنكم ملاقو جزائه على أفعالكم أو ملاقو الله، رجحه أبو حيان، والألوسي، والبيغوي، والنسفي، وابن عاشور، والخازن⁽²⁵¹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى المفعول المحذوف الذي لقوله: (وقدموا)، والمعنى: واعلموا أنكم ملاقو ما قدمتم من الخير والطاعة، وهو على حذف مضاف أيضاً، أي: ملاقو جزائه، جوزه أبو حيان⁽²⁵²⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "الجزاء" الدال عليه معمول (قدموا) المحذوف، جوزه أبو حيان⁽²⁵³⁾.

فأرجح الأقوال الثلاثة القول الأول؛ لأنه هو ظاهر الكلام، وسياق الكلام يدل على ذلك أيضاً، وهذا هو اختيار جمهور المفسرين. وقال الألوسي: "ورجوعه إلى ما قدمتم أو إلى الجزاء المفهوم منه بعيد"⁽²⁵⁴⁾.

89- وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا (229)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله "لكم" على القولين، هما كالآتي:

القول الأول: يعود الضمير على "الأزواج"؛ لأن الأخذ والإيتاء من الأزواج حقيقة، هذا ما رجحه أبو حيان، وابن عطية، والثعالبي، والطبري، والقرطبي، والشوكاني⁽²⁵⁵⁾، وجوزه الرازي، والزمخشري، والنسفي⁽²⁵⁶⁾، وذكره أبو السعود، والبيضاوي⁽²⁵⁷⁾.

القول الثاني: إنه راجع إلى "الأمّة"، و"الحكام"، وفي هذه الحالة نسب الأخذ والإيتاء إليهم عند الترافع؛ لأنهم هم الذين يأمرُونَ بالأخذ والإيتاء عند الترافع إليهم، فكأنهم هم الآخذون والمؤتون، هذا ما رجحه ابن عاشور، وأبو السعود، والبيضاوي، وابن الجوزي بنسبته إلى قتادة⁽²⁵⁸⁾، وجوزه أبو حيان، والرازي، والزمخشري، والنسفي⁽²⁵⁹⁾، وذكره الشوكاني⁽²⁶⁰⁾.

²⁵¹ - راجع: البحر المحيط: 370/2، وروح المعاني: 125/2، وتفسير البيغوي: 262/1، وتفسير النسفي: 112/1، والتحرير والتنوير: 306/2، وتفسير الخازن: 223/1.

²⁵² - راجع: البحر المحيط: 370/2.

²⁵³ - راجع: البحر المحيط: 370/2.

²⁵⁴ - راجع: روح المعاني: 125/2.

²⁵⁵ - راجع: البحر المحيط: 401/2، والمحزر الوجيز: 306/1، وتفسير الثعالبي: 176/1، وتفسير الطبري: 460/2، وتفسير القرطبي: 136/3، وفتح القدير: 238/1.

²⁵⁶ - راجع: التفسير الكبير: 85/6، والكشاف: 302/1، وتفسير أبي السعود: 226/1، وتفسير النسفي: 111/1.

²⁵⁷ - راجع: تفسير أبي السعود: 226/1، وتفسير البيضاوي: 518/1.

²⁵⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 333/2، وتفسير البيضاوي: 518/1، وزاد المسير: 265/1.

²⁵⁹ - راجع: البحر المحيط: 401/2، والتفسير الكبير: 85/6، والكشاف: 302/1، وتفسير النسفي: 111/1.

فالمراجع كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن:

1- حمل الشيء على الحقيقة أولى من حمله على المجاز.

2- ظاهر الكلام يدل على ذلك أيضاً.

3- معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

90- فَإِنْ خِفْتُمْ إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ (229)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله "خفتم" على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الأولياء"، قاله قتادة، ورجحه أبو حيان⁽²⁶¹⁾.

القول الثاني: الضمير يرجع إلى "الولادة والحكام"، رجحه السيوطي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽²⁶²⁾، وجوزه أبو حيان⁽²⁶³⁾.

القول الثالث: إنه راجع إلى "المؤمنين"، رجحه الطبري⁽²⁶⁴⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "المجموع من قام به أجزاءه"، ذكره أبو حيان⁽²⁶⁵⁾.

فالمراجع على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول، إضافة إلى أن سياق الكلام يدل على هذا أيضاً.

91- فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ (229)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "عليهما" على القولين، هما كالآتي:

القول الأول: يعود الضمير على الزوجين، فيكون المعنى: لا جناح على الزوج فيما أخذ، ولا على المرأة فيما أعطت، رجحه أبو حيان، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، وابن الجوزي، والشوكاني، والطبري، والألوسي، والنحاس⁽²⁶⁶⁾، وذكره البغوي⁽²⁶⁷⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الزوج"، وفي هذه الحالة يجب اعتبار ما قاله الفراء: أن المراد بـ "عليهما" "عليه" كقوله: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ

²⁶⁰ - راجع: فتح القدير: 238/1.

²⁶¹ - راجع: البحر المحيط: 404/2.

²⁶² - راجع: الدر المنثور: 672/1، والكشاف: 302/1، والمحزر الوجيز: 307/1، وتفسير

أبي السعود: 226/1، وتفسير البيضاوي: 518/1، وتفسير القرطبي: 138/3، وتفسير

النسفي: 111/1، وروح المعاني: 140/2، وزاد المسير: 265/1، وفتح القدير: 238/1.

²⁶³ - راجع: البحر المحيط: 404/2.

²⁶⁴ - راجع: تفسير الطبري: 466/2.

²⁶⁵ - راجع: البحر المحيط: 404/2.

²⁶⁶ - راجع: البحر المحيط: 404/2، والكشاف: 302/1، وتفسير البيضاوي: 518/1،

وتفسير النسفي: 111/1، وزاد المسير: 265/1، وفتح القدير: 238/1، وتفسير الطبري:

468/2، وروح المعاني: 140/2، وإعراب القرآن: 315/1.

²⁶⁷ - راجع: تفسير البغوي: 207/1،

وَالْمَرْجَانُ⁽²⁶⁸⁾، و(نَسِيًا حُوتَهُمَا)⁽²⁶⁹⁾، وإنما يخرجُ من المالح، والنَّاسِي: هو "يُوشَعُ" وحده، رجحه البغوي، والسمرقندي⁽²⁷⁰⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجوزي، والنحاس⁽²⁷¹⁾.

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

92- وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ..... وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (232)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله "طلقتم" على ثلاثة أقوال، هي كالآتي:

القول الأول: يعود الضمير على "الأزواج"، قاله ابن عباس، والزهرري، والضحاك⁽²⁷²⁾، وهذا ما رجحه أبو حيان، والطبري، والرازي⁽²⁷³⁾، وجوزه الشوكاني⁽²⁷⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الأولياء"، رجحه الكلبي⁽²⁷⁵⁾، وجوزه الشوكاني⁽²⁷⁶⁾، وأبعده أبو حيان؛ لأن نسبة الطلاق إليهم هو مجاز بعيد، وهو أن يكون الأولياء قد تسببوا في الطلاق حتى وقع، فنسب إليهم الطلاق بهذا الاعتبار⁽²⁷⁷⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "المؤمنين"، رجحه ابن عاشور، وابن عطية⁽²⁷⁸⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لما يأتي: لأن الخطاب من أول الآيات هو مع الأزواج ولم يجر للأولياء ذكر، ولأن الآية قبل هذه خطاب مع الأزواج في كيفية معاملة النساء قبل انقضاء العدة، وهذه الآية خطاب لهم في كيفية معاملتهم معهن بعد انقضاء العدة فكان صرْفُ الْخِطَابِ إِلَى الْأَزْوَاجِ، أولى؛ لأنه تَرْتِيبٌ حَسَنٌ لَطِيفٌ.

268 - سورة الرحمن، رقم الآية: 22.

269 - سورة كهف، رقم الآية: 61.

270 - راجع: تفسير البغوي: 207/1، وتفسير السمرقندي: 177/1.

271 - راجع: البحر المحيط: 404/2، وزاد المسير: 265/1، وإعراب القرآن: 315/1.

272 - راجع: البحر المحيط: 418/2.

273 - راجع: البحر المحيط: 418/2، وتفسير الطبري: 479/2، والتفسير الكبير: 96/6.

274 - راجع: فتح القدير: 243/1.

275 - راجع: التسهيل لعلوم التنزيل: 83/1.

276 - راجع: فتح القدير: 243/1.

277 - راجع: البحر المحيط: 418/2.

278 - راجع: التحرير والتنوير: 350/2، والمحزر الوجيز: 310/1.

93- وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ..... وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (232)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله "فلا تعضلوهن" على أربعة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الأزواج"، هذا ما رجحه أبو حيان، والرازي، والجصاص⁽²⁷⁹⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والنسفي، والشوكاني⁽²⁸⁰⁾، وذكره البغوي، والسمعاني، والقرطبي، والألوسي، والنحاس⁽²⁸¹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الأولياء"، هذا ما رجحه البغوي، والبيضاوي، والسعدي، والسمعاني، والطبري، والقرطبي، وابن الجوزي، وابن العربي، والزرکشي⁽²⁸²⁾، وجوزه النسفي، والشوكاني، والنحاس، وأبو السعود⁽²⁸³⁾، وذكره الزمخشري، والألوسي⁽²⁸⁴⁾.

ومن هذه الآية يحتج الذين يثبتون أن النكاح لا ينعقد إلا بإذن الولي، والذين يجوزون النكاح بدون إذن الولي.

القول الثالث: يعود الضمير على "المؤمنين كلهم"، رجحه ابن عاشور، وابن عطية، والنحاس⁽²⁸⁵⁾، وجوزه النسفي، والجصاص⁽²⁸⁶⁾، وذكره أبو السعود، والزمخشري، والبيضاوي، والألوسي⁽²⁸⁷⁾.

القول الرابع: يرجع ضمير الخطاب إلى "الأزواج والأولياء جميعاً"، ذكره البيضاوي⁽²⁸⁸⁾.

²⁷⁹ - راجع: البحر المحيط: 418/2، والتفسير الكبير: 96/6، وأحكام القرآن: 103/2.
²⁸⁰ - راجع: الكشاف: 306/1، وتفسير أبي السعود: 229/1، وتفسير النسفي: 112/1، وفتح القدير: 243/1.

²⁸¹ - راجع: تفسير البغوي: 211/1، وتفسير السمعاني: 235/1، وتفسير القرطبي: 159/3، وروح المعاني: 144/2، ومعاني القرآن: 213/1.

²⁸² - راجع: تفسير البغوي: 211/1، وتفسير البيضاوي: 522/1، وتفسير السعدي: 103/1، وتفسير السمعاني: 235/1، وتفسير الطبري: 487/2، وتفسير القرطبي: 158/3، وزاد المسير: 269/1، وأحكام القرآن: 271/1، والبرهان: 25/3.

²⁸³ - راجع: تفسير النسفي: 112/1، وفتح القدير: 243/1، ومعاني القرآن: 213/1، وتفسير أبي السعود: 229/1.

²⁸⁴ - راجع: الكشاف: 306/1، وروح المعاني: 144/2.

²⁸⁵ - راجع: التحرير والتنوير: 350/2، والمحرم الوجيز: 310/1، ومعاني القرآن: 213/1.

²⁸⁶ - راجع: تفسير النسفي: 112/1، وأحكام القرآن: 103/2.

²⁸⁷ - راجع: تفسير أبي السعود: 229/1، والكشاف: 306/1، وتفسير البيضاوي: 523/1، وروح المعاني: 144/2.

²⁸⁸ - راجع: تفسير البيضاوي: 523/1.

فالعراج على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق، وظاهر الكلام يدلان على ذلك، وأما القول الثاني ففيه بعد؛ لأن نسبة الطلاق إليهم هو مجاز بعيد.

ثم يتأكد بوجهين آخرين:

الأول: أنه من أول آية الطلاق إلى هذا الموضع، خطابٌ مع الأزواج، ولم يجر للأولياء ذكرٌ ألبتة، وصرف الخطاب إلى الأولياء خلاف النظم.

الثاني: أن ما قبل هذه الآية خطابٌ مع الأزواج في كيفية معاملتهم مع النساء بعد انقضاء العدة، فكان صرف الخطاب إلى الأزواج، أولى؛ لأنه ترتيبٌ حسنٌ لطيفٌ.

وقال أبو حيان: "ويبعد جداً أن يكون الخطاب في: (وإذا طلقتم) للأزواج وفي (فلا تعضوهن) للأولياء، لتنافي التخاطب، ولتتأخر الشرط والجزاء" (289).

وقال الرازي بعد ذكر هذا القول: "ولا شك أن الشرط وهو قوله: (وإذا طلقتم

النساء) خطاب مع الأزواج، فوجب أن يكون الجزاء وهو قوله: (فلا تعضوهن)

خطاباً معهم أيضاً، إذ لو لم يكن كذلك؛ لصار تقدير الآية: إذا طلقتم النساء أيها

الأزواج فلا تعضوهن أيها الأولياء، وحينئذ لا يكون بين الشرط والجزاء مناسبة

أصلاً، وذلك يوجب تفكيك نظم الآية، وتنزيه كلام الله ﷻ عن مثل هذا،

واجب" (290).

94- إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (233)

وللمفسرين في عودة ضمير المخاطب في قوله "سلمتم" قولين، هما كالآتي:

القول الأول: يعود الضمير على "الآباء خاصة"، قاله سفيان الثوري، ومجاهد،

والسدي (291)، **والمعنى:** إذا سلمتم أيها الآباء الأجرة إلى المرضعة الظئر، هذا ما

رجحه أبو حيان، والقرطبي، وابن عطية، والثعالبي (292).

القول الثاني: يرجع الضمير على "الآباء، والأمهات"، قاله قتادة، والزهري (293)،

وذكره أبو حيان، والقرطبي، وابن عطية، والثعالبي (294)، **والمعنى:** إذا سلمتم أيها

الآباء والأمهات الأجرة إلى المرضعة الظئر،

فالعراج كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل

على ذلك، إضافة إلى ذلك أن الرجال هم الذين يقومون بدفع أجور الرضاعة.

289 - راجع: البحر المحيط: 418/2.

290 - راجع: التفسير الكبير: 96/6.

291 - راجع: زاد المسير: 274/1، وفتح القدير: 246/1.

292 - راجع: البحر المحيط: 431/2، وتفسير القرطبي: 173/3، والمحرم الوجيز: 313/1،

وتفسير الثعالبي: 180/1.

293 - راجع: فتح القدير: 246/1.

294 - راجع: البحر المحيط: 431/2، وتفسير القرطبي: 173/3، والمحرم الوجيز: 313/1،

وتفسير الثعالبي: 180/1.

95- **وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ** وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ
(235)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "فاحذروه" على القولين، هما كما يلي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الله تعالى"، وفي هذه الحالة لا بد من حذف مضاف، أي: فاحذروا عقابه، رجح هذا القول أبو حيان، والطبري، وأبو السعود، والبغوي، والسمرقندي، وابن الجوزي⁽²⁹⁵⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "ما" في قوله تعالى: (ما في أنفسكم) بمعنى: ما في أنفسكم من العزم على ما لا يجوز فاحذروه، رجحه الزمخشري، والنسفي، والبيضاوي، والثعالبي، والقرطبي⁽²⁹⁶⁾.
فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يقتضي ذلك.

96- **وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**
(237)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله "تعفوا" على ثلاثة أقوال، وهي كالآتي:

القول الأول: يعود الضمير على "الأزواج والزوجات"، وغلب المذكر، قاله ابن عباس، ومقاتل، والضحاك⁽²⁹⁷⁾، والمعنى: وأن يعفو بعضكم لبعض أيها الأزواج **والزوجات بعد فراق بعضكم بعضاً كان أقرب إلى البر**، رجحه أبو حيان، والرازي، والبغوي، والطبري، والقرطبي، والنسفي، والألوسي⁽²⁹⁸⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الأزواج فقط"، ذكره النسفي، وابن الجوزي وعزاه إلى الشعبي⁽²⁹⁹⁾، والمعنى: **أن يعفو الأزواج كان أقرب إلى البر**.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى "جميع الناس" تأدباً بقوله "وأن تعفوا أقرب للتقوى"، أي: يا جميع الناس، رجحه ابن عاشور، وابن عطية، والثعالبي⁽³⁰⁰⁾.

²⁹⁵ - راجع: البحر المحيط: 444/2، وتفسير الطبري: 510/2، وتفسير أبي السعود:

233/1، وتفسير البغوي: 217/1، وتفسير السمرقندي: 181/1، وزاد المسير: 287/1.

²⁹⁶ - راجع: الكشاف: 312/1، وتفسير النسفي: 115/1، وتفسير البيضاوي: 532/1، وتفسير الثعالبي: 182/1، وتفسير القرطبي: 196/3.

²⁹⁷ - راجع: الدر المنثور: 700/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 189/2، وزاد المسير: 281/1.

²⁹⁸ - راجع: البحر المحيط: 454/2، والتفسير الكبير: 123/6، وتفسير البغوي: 219/1، وتفسير الطبري: 551/2، وتفسير القرطبي: 208/3، وتفسير النسفي: 116/1، وروح المعاني: 155/2.

²⁹⁹ - راجع: تفسير النسفي: 116/1، وزاد المسير: 281/1.

³⁰⁰ - راجع: التحرير والتنوير: 383/2، والمحضر الوجيز: 321/1، وتفسير الثعالبي: 184/1.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

97- وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ (253)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله "بعدهم" على ثلاثة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود ضمير الغائب على "جميع الرسل العظام-عليهم الصلاة والسلام-"، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، والزمخشري، وأبو السعود، وابن عطية، والطبري، والقرطبي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽³⁰¹⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "سيدنا موسى وعيسى-صلى الله عليهما وسلم-، وأتباعهما"، قاله قتادة، والربيع بن أنس⁽³⁰²⁾، ذكره أبو حيان، والقرطبي⁽³⁰³⁾، وهذا على أن الإثنين جمع.

القول الثالث: الضمير عائد على "موسى، وعيسى، ومحمد-عليهم الصلاة والتسليم-"، ذكره الشوكاني⁽³⁰⁴⁾؛ لأن الثاني مذكور صريحا والأول والثالث وقعت الإشارة إليهما بقوله: (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ).

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن هو ظاهر الآية، واختيار جمهور المفسرين، أما قول قتادة فلا يخالفه؛ لأنه ذكر فردين من أفراد العام على سبيل المثال لا الحصر.

98- يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ... (255)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "أيديهم" على أربعة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "ما" في قوله تعالى: { لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ }⁽³⁰⁵⁾ وهم الخلق وغلب من يعقل، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽³⁰⁶⁾.

³⁰¹ - راجع: البحر المحيط: 04/3، والتحرير والتنوير: 421/2، والكشاف: 326/1، وتفسير أبي السعود: 246/1، والمحزر الوجيز: 339/1، وتفسير الطبري: 2/3، وتفسير القرطبي: 265/3، وزاد المسير: 301/1، وفتح القدير: 269/1.

³⁰² - راجع: الدر المنثور: 3/2، وتفسير الطبري: 2/3، وتفسير ابن أبي حاتم: 485/2، وزاد المسير: 301/1، وفتح القدير: 269/1.

³⁰³ - راجع: البحر المحيط: 04/3، وتفسير القرطبي: 265/3.

³⁰⁴ - راجع: فتح القدير: 269/1.

³⁰⁵ - سورة البقرة، رقم الآية: 255.

³⁰⁶ - راجع: البحر المحيط: 11/3، والتحرير والتنوير: 431/2، والكشاف: 328/1، وتفسير أبي السعود: 248/1، وتفسير البضاوي: 554/1، وتفسير النسفي: 124/1، وروح المعاني: 9/3، وزاد المسير: 303/1، وفتح القدير: 272/1.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "كل من يعقل" ممن تضمنه قوله: (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) رجحه ابن عطية، والقرطبي⁽³⁰⁷⁾، وجوزه ابن عاشور⁽³⁰⁸⁾، وذكره الألوسي⁽³⁰⁹⁾.

القول الثالث: يعود على ما دل عليه "من ذا" من الملائكة والأنبياء، جوزه الزمخشري، وأبو السعود، والألوسي⁽³¹⁰⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "الملائكة خاصة"، قاله مقاتل⁽³¹¹⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي⁽³¹²⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك، واختاره كبار المفسرين.

99- وَلَا يُؤَدُّهَا حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ (255)

إن اختلاف المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "يؤدده" يرجع إلى القولين الآتيين:

القول الأول: يعود الضمير على "الله تعالى"، فيكون المعنى: لا يتقل عليه حفظ السموات والأرض، هذا ما رجحه أبو حيان، والألوسي، والزرکشي⁽³¹³⁾، وجوزه الزجاج⁽³¹⁴⁾ وذكره السمعاني⁽³¹⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الكرسي" فيكون المعنى: لا يتقل على الكرسي حفظ السموات والأرض، جوزه الزجاج⁽³¹⁶⁾، وذكره أبو حيان، والسمعاني، والألوسي⁽³¹⁷⁾.

فالأرجح على ما يبرز لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لما يأتي:

1- في حالة عودة الضمير إلى الله -تعالى- تكون الضمائر متناسبة لواحد ولا تختلف.

2- إن نسبة الحفظ إلى الكرسي أبعد مقارنة لنسبة الحفظ إلى الله -تعالى-.

100- أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ [258]

307 - راجع: المحرر الوجيز: 341/1، وتفسير القرطبي: 276/3.

308 - راجع: التحرير والتنوير: 431/2.

309 - راجع: روح المعاني: 9/3.

310 - راجع: الكشاف: 328/1، وتفسير أبي السعود: 248/1، وتفسير البضاوي: 554/1، وروح المعاني: 9/3.

311 - راجع: زاد المسير: 303/1.

312 - راجع: البحر المحيط: 11/3، وروح المعاني: 9/3.

313 - راجع: البحر المحيط: 13/3، وروح المعاني: 10/3، والبرهان: 443/1.

314 - راجع: تفسير القرطبي: 278/3، وفتح القدير: 272/1، ومعاني القرآن للنحاس: 266/1.

315 - راجع: تفسير السمعاني: 259/1.

316 - راجع: تفسير القرطبي: 278/3، وفتح القدير: 272/1، ومعاني القرآن للنحاس: 266/1.

317 - راجع: البحر المحيط: 13/3، وتفسير السمعاني: 259/1، وروح المعاني: 10/3.

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "ربه" على القولين التاليين:
القول الأول: يعود الضمير على سيدنا "إبراهيم" - عليه السلام-، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، والرازي، وأبو السعود⁽³¹⁸⁾، وجوزه ابن عطية، والنسفي،
 والعكبري⁽³¹⁹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الذي حاج" أي: "النمرود"، رجحه
 الزحيلي⁽³²⁰⁾، وجوزه أبو حيان، وابن عاشور، والرازي، وابن عطية، والنسفي،
 والعكبري⁽³²¹⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لما يأتي:

- 1- إن ظاهر الكلام يقتضي أن يكون مرجع الضمير سيدنا إبراهيم- عليه السلام-؛
 لأن النمرود كان يدعي الربوبية لنفسه، ولا شك أن القول الثاني يجوز أيضاً.
- 2- رجح معظم المفسرين هذا القول.

101- أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ (258)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "آتاه" على القولين
 التاليين:

القول الأول: يعود الضمير على "الذي حاج"، والمعنى: أن الله تعالى أتى نمرود
 الملك، رجحه أبو حيان، والرازي، وابن عطية، وقالوا: "هو قول الجمهور"⁽³²²⁾.
القول الثاني: إنه يرجع إلى "إبراهيم" - عليه الصلاة والسلام-، فيكون المعنى:
 آتاه ملك النبوة، أجازته المهدي⁽³²³⁾⁽³²⁴⁾، وذكره الرازي⁽³²⁵⁾، وقال ابن عطية:
 "هذا تحامل من التأويل"⁽³²⁶⁾، وقال أبو حيان: "هو قول المعتزلة"⁽³²⁷⁾.

³¹⁸ - راجع: البحر المحيط: 21/3، والتحرير والتنوير: 439/2، وتفسير أبي السعود:
 251/1.

³¹⁹ - راجع: المحرر الوجيز: 346/1، وتفسير النسفي: 125/1، والتبيان: 206/1.

³²⁰ - راجع: التفسير المنير: 26/3.

³²¹ - راجع: البحر المحيط: 21/3، والتحرير والتنوير: 439/2، والمحرر الوجيز: 346/1،
 وتفسير النسفي: 125/1، والتبيان: 206/1.

³²² - راجع: البحر المحيط: 21/3، والتفسير الكبير: 20/7، والمحرر الوجيز: 346/1.

³²³ - راجع: البحر المحيط: 21/3، والمحرر الوجيز: 346/1.

³²⁴ - أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي المغربي التميمي، نحوي، لغوي، مقرئ،
 مفسر، له تفسير وسماه "تفصيل الجامع لعلوم التنزيل". روي عن أبي الحسن القاسبي، وأخذ
 عنه أبو محمد غانم بن وليد المالقي، وأبو عبد الله الطبري المقرئ وغيرهما، وقرأ
 بالروايات على أبي عبد الله محمد بن سفيان، وأبي بكر أحمد بن محمد الميراثي. توفي بعد
 الثلاثين وأربع مئة. انظر: طبقات المفسرين: للسيوطي: 30/1، والأعلام للزركلي: 184/1،
 ومعجم المؤلفين: 27/2، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: 399/1، وكشف الظنون لحاجي
 خليفة: 459/1، 462، 2040، وأبجد العلوم للفتوحي: 181/2.

³²⁵ - راجع: التفسير الكبير: 20/7.

³²⁶ - راجع: المحرر الوجيز: 346/1.

فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن الجمهور ذهبوا إلى هذا القول، والقول الثاني ضعيف.

102- **قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ... أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (259)**

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب المستتر للفاعل في قوله "قال" على خمسة أقوال: هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير إلى "الله تعالى" لقوله: (كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا)، والمعنى: **قال الله تعالى كم لبثت**، رجحه أبو حيان، والرازي، وأبو السعود، والبيضاوي، والسعدي، والطبري، والقرطبي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽³²⁸⁾.

القول الثاني: إنه راجع إلى "هاتف من السماء"، رجحه السمرقندي⁽³²⁹⁾، وذكره أبو حيان، وأبو السعود، والقرطبي، والألوسي⁽³³⁰⁾.

القول الثالث: إنه يعود على "جبريل عليه السلام"، ذكره أبو حيان، والبيضاوي، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽³³¹⁾، ورجحه ابن عطية، والبغوي، والثعالبي، والسمعاني⁽³³²⁾، وجوزه أبو السعود⁽³³³⁾.

القول الرابع: يرجع إلى "نبي من الأنبياء الكرام"، ذكره أبو حيان، والبيضاوي، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽³³⁴⁾.

القول الخامس: إنه عائد على "رجل مؤمن شاهده حين مات وعمّر إلى حين إحيائه"، ذكره أبو حيان، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽³³⁵⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن المذكور السابق هو الله تعالى، وقوله تعالى بعده (كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا) يدل على أن

³²⁷ - راجع: البحر المحيط: 21/3.

³²⁸ - راجع: البحر المحيط: 28/3، والتفسير الكبير: 26/7، وتفسير أبي السعود: 253/1، وتفسير البيضاوي: 561/1، وتفسير السعدي: 112/1، وتفسير الطبري: 35/3، وتفسير القرطبي: 291/3، وروح المعاني: 22/3، وزاد المسير: 310/1، وفتح القدير: 279/1.

³²⁹ - راجع: بحر العلوم: 198/1.

³³⁰ - راجع: البحر المحيط: 28/3، وتفسير أبي السعود: 253/1، وتفسير القرطبي: 291/3، وروح المعاني: 22/3.

³³¹ - راجع: البحر المحيط: 28/3، وتفسير البيضاوي: 561/1، وتفسير القرطبي: 291/3، وروح المعاني: 22/3، وفتح القدير: 279/1.

³³² - راجع: المحرر الوجيز: 348/1، وتفسير البغوي: 245/1، وتفسير الثعالبي: 206/1، وتفسير السمعاني: 263/1.

³³³ - راجع: تفسير أبي السعود: 253/1.

³³⁴ - راجع: البحر المحيط: 28/3، وتفسير البيضاوي: 561/1، وتفسير القرطبي: 291/3، وروح المعاني: 22/3، وفتح القدير: 279/1.

³³⁵ - راجع: البحر المحيط: 28/3، وتفسير القرطبي: 291/3، وروح المعاني: 22/3، وفتح القدير: 279/1.

القائل هو الله - سبحانه -، وإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروا هذا القول أيضاً.

103- فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانَ ... وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (264)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "مثله" على القولين، هما:
القول الأول: يعود الضمير على "الذي ينفق ماله رياء الناس" يعني: المنفق المرائي، فيكون المعنى: **أَنَّ اللَّهَ شَبَّهَ الْمَانَ الْمُؤْذِي بِالْمَنَافِقِ، ثُمَّ شَبَّهَ الْمَنَافِقَ بِالْحَجْرِ،** هذا ما رجحه أبو حيان، وابن عاشور، والرازي، وأبو السعود، والبيضاوي، وابن كثير، وابن عطية، والبعوي، والسعدي، والطبري، والألوسي، وابن الجوزي⁽³³⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "المان المؤذي"، قاله الضحاك⁽³³⁷⁾، ذكره أبو حيان⁽³³⁸⁾، فيكون المعنى: **أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَبَّهَهُ بِشَيْئَيْنِ: بِالَّذِي يَنْفِقُ رِئَاءَ وَبِصَفْوَانَ عَلَيْهِ تَرَابٌ، فَيَكُونُ قَدْ عَدَلَ مِنْ خَطَابٍ إِلَى غِيْبَةٍ، وَمَنْ جَمَعَ إِلَى إِفْرَادٍ.**
 فالراجع على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لما يأتي:

1- إن ظاهر الكلام يدل على هذا القول.

2- إنه أقرب مذکور.

3- إن جمهور المفسرين رجحوا هذا القول.

104- لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (264)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "يقدرُونَ" على أربعة أقوال، هي كالتالي:

القول الأول: يعود الضمير على "المخاطبين" في قوله: (لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ)، ويكون من باب الالتفات؛ إذ هو رجوع من خطاب إلى غيبة، فالمعنى: أنكم إذا فعلتم ذلك لم تقدرُوا على الانتفاع بشيء مما كسبتم، وقال أبو حيان: "فيه بعد"⁽³³⁹⁾، وذكره الرازي معزواً إلى القفال- رحمه الله-⁽³⁴⁰⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى (الذي ينفق)؛ لأن "الذي" جنس، فيجوز أن يراعى لفظه كما في قوله: (يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ)، فأفرد الضمير، ويجوز أن يراعى المعنى؛ لأن معناه جمع، وصار هذا (كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا

³³⁶ - راجع: البحر المحيط: 50/3، والتحرير والتنوير: 452/2، والتفسير الكبير: 47/7، وتفسير أبي السعود: 259/1، وتفسير البيضاوي: 566/1، وتفسير ابن كثير: 319/1، والمحرر الوجيز: 357/1، وتفسير البغوي: 251/1، وتفسير السعدي: 115/1، وتفسير الطبري: 65/3، وروح المعاني: 35/3، وزاد المسير: 318/1.

³³⁷ - راجع: الدر المنثور: 44/2، وتفسير ابن كثير: 319/1.

³³⁸ - راجع: البحر المحيط: 50/3.

³³⁹ - راجع: البحر المحيط: 52/3.

³⁴⁰ - راجع: التفسير الكبير: 48/7.

فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ) ثم قال: (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ)، هذا ما رجحه أبو السعود، والبيضاوي، والطبري، والألوسي، والعكبري⁽³⁴¹⁾، وذكره أبو حيان، والرازي⁽³⁴²⁾.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى "معلوم غير مذكور"، فالمعنى: لا يقدر أحد من الخلق على الانتفاع بذلك البذر الملقى في ذلك التراب الذي على الصفوان؛ لأنه زال ذلك التراب وزال ما كان فيه، فكذلك المان، والمؤذي والمنافق، لا ينتفع أحد منهم بعمله يوم القيامة، ذكره أبو حيان، والرازي⁽³⁴³⁾.

القول الرابع: هو عائد على ما يفهم من سياق الكلام، أي: على المرئي الكافر أو المنافق، أو على المان، قاله ابن عباس⁽³⁴⁴⁾، والمعنى: لا يقدر المانئون، ولا المؤذون على شيء من نفع صدقاتهم، ذكره أبو حيان⁽³⁴⁵⁾، فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني، والرابع؛ لأنهما يدلان على معنى واحد.

105- وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (271)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب المستتر للفاعل في قوله " يكفر " على ثلاثة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على " الله - عز وجل - "؛ لأنه هو المكفر حقيقةً، فيكون المعنى: يكفر الله عنكم من سيئاتكم، اختاره أبو حيان، وابن عاشور، وابن عطية، والبغوي، والطبري، والألوسي، والقيسي⁽³⁴⁶⁾، وجوزه الرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي⁽³⁴⁷⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الصرف" أي: صرف الصدقات، ونسب التكفير إليه على سبيل المجاز؛ لأنه سبب التكفير، فيكون المعنى: يكفر صرف الصدقات عنكم من سيئاتكم، ذكره أبو حيان⁽³⁴⁸⁾.

³⁴¹ - راجع: تفسير أبي السعود: 259/1، وتفسير البيضاوي: 576/1، وتفسير الطبري:

66/3، وروح المعاني: 35/3، والإملاء: 112/1.

³⁴² - راجع: البحر المحيط: 52/3، والتفسير الكبير: 48/7.

³⁴³ - راجع: البحر المحيط: 52/3، والتفسير الكبير: 48/7.

³⁴⁴ - راجع: الدر المنثور: 45/2.

³⁴⁵ - راجع: البحر المحيط: 52/3.

³⁴⁶ - راجع: البحر المحيط: 72/3، والتحرير والتنوير: 467/2، والمحزر الوجيز: 366/1،

وتفسير البغوي: 258/1، وتفسير الطبري: 93/3، وروح المعاني: 44/3، ومشكل إعراب

القرآن: 141/1.

³⁴⁷ - راجع: التفسير الكبير: 66/7، والكشاف: 344/1، وتفسير أبي السعود: 264/1،

وتفسير البيضاوي: 571/1.

³⁴⁸ - راجع: البحر المحيط: 72/3.

القول الثالث: إنه يعود على "الإخفاء" المفهوم من قوله: (وَإِنْ تُخْفُوها) أي: إخفاء الصدقات، ونسب التكفير إليه على سبيل المجاز أيضاً؛ لأنه سبب التكفير، رجحه ابن عطية⁽³⁴⁹⁾ جوزة أبو حيان، والرازبي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽³⁵⁰⁾، وكما يجوز إسناد الفعل إلى فاعله، يجوز إسناده إلى سببه.

فالراجح على ما يبدو لي- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لما يأتي:

- 1- إن ما بعده من الكلام وهو قوله تعالى "والله بما تعملون خبير" يقتضي أن يكون مرجع الضمير "الله- عز وجل-"، فقوله: {يَكْفُرُ} يكون أشبه بما بعده.
- 2- إنه تؤيده قراءة (يكفر) بالنون، أي: نكفر⁽³⁵¹⁾.
- 3- إن ظاهر الكلام يدل على ذلك أيضاً.
- 4- إن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

106- وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (275)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "أمره" على أربعة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "الربا"، فيكون المعنى: وأمر الربا إلى الله في إمرار تحريمه والعفو عمن شاء منه أو غير ذلك، ذكره أبو حيان، وابن عطية، والثعالبي، والقرطبي، وابن الجوزي، والكلبي، والشوكاني⁽³⁵²⁾.

القول الثاني: إنه راجع إلى "ما سلف"، فيكون المعنى: وأمره إلى الله في العفو عنه وإسقاط التبعة فيه، ذكره أبو حيان، وابن عاشور، وابن عطية، والثعالبي، والقرطبي، والشوكاني⁽³⁵³⁾.

وقال الألوسي: "ومن الناس من جعل الضمير المجرور لما سلف أو للربا وكلاهما خلاف الظاهر"⁽³⁵⁴⁾.

³⁴⁹ - راجع: المحرر الوجيز: 366/1.

³⁵⁰ - راجع: البحر المحيط: 72/3، والتفسير الكبير: 66/7، والكشاف: 344/1، وتفسير أبي السعود: 264/1، وتفسير البيضاوي: 571/1، وروح المعاني: 44/3.

³⁵¹ - راجع: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: 102/1، وحجة القراءات لابن زنجلة: 148/1، والسبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي: 191/1.

³⁵² - راجع: البحر المحيط: 86/3، والمحرر الوجيز: 372/1، وتفسير الثعالبي: 224/1، وتفسير القرطبي: 361/3، وزاد المسير: 331/1، والتسهيل: 95/1، وفتح القدير: 296/1.

³⁵³ - راجع: البحر المحيط: 86/3، والتحرير والتنوير: 484/2، والمحرر الوجيز: 372/1، وتفسير الثعالبي: 224/1، وتفسير القرطبي: 361/3، وفتح القدير: 296/1.

³⁵⁴ - راجع: روح المعاني: 51/3.

القول الثالث: إنه يرجع إلى "ذي الربا" فالمعنى: وأمره إلى الله في أن يثبته على الانتهاء أو يعيده إلى المعصية في الربا، قاله: سعيد بن جبير، ومقاتل⁽³⁵⁵⁾، أو المعنى: أن الله يحكم فيه يوم القيامة فلا تؤاخذوه في الدنيا، قاله الكلبي، ورجح هذا القول⁽³⁵⁶⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والثعالبي، والقرطبي، والشوكاني⁽³⁵⁷⁾.

القول الرابع: إن الضمير يعود على "المنتهى"، هذا ما رجحه أبو حيان، وابن عاشور، والطبري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽³⁵⁸⁾، وفي هذه الحالة يكون هذا بمعنى التأنيس له وبسط أمله في الخير، وقيل: أمره في الجزاء والمحاسبة، وقيل: في العفو والعقوبة، وقيل: أمره إلى الله يحكم في شأنه يوم القيامة، لا إلى الذين عاملهم بالربا، فلا يطالبونه بشيء، وقيل: المعنى فأجره على الله لقبوله الموعظة، قاله: الحسن⁽³⁵⁹⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الرابع؛ لأن قوله: (فانتهى)، وقوله: (عاد) يدلان على ذلك، وإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروا هذا القول.

107- فُلَيْمِلُّنَّ وَلِيَّةٌ بِالْعَدْلِ (282)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "وليه" على القولين، هما كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الحق"، فيكون المعنى: فليملل ولي الحق؛ لأنه أعلم بالحق، فيكون الولي هو الذي له الحق، روي ذلك عن ابن عباس- رضي الله عنهما- بسند ضعيف، والربيع، ومقاتل، وابن جبير⁽³⁶⁰⁾، ورجحه الطبري⁽³⁶¹⁾، وذكره السمرقندي، والسمعاني، وابن الجوزي⁽³⁶²⁾.

³⁵⁵ - راجع: البحر المحيط: 86/3، وزاد المسير: 331/1.

³⁵⁶ - راجع: التسهيل: 95/1.

³⁵⁷ - راجع: البحر المحيط: 86/3، والمحزر الوجيز: 372/1، وتفسير الثعالبي: 224/1، وتفسير القرطبي: 361/3، وفتح القدير: 296/1.

³⁵⁸ - راجع: البحر المحيط: 86/3، والتحرير والتنوير: 484/2، وتفسير الطبري: 104/3، وتفسير أبي السعود: 266/1، وتفسير البيضاوي: 575/1، وتفسير النسفي: 134/1، وروح المعاني: 51/3.

³⁵⁹ - راجع: البحر المحيط: 86/3، والمحزر الوجيز: 372/1، وتفسير الثعالبي: 224/1، وتفسير القرطبي: 361/3.

³⁶⁰ - راجع: الدر المنثور: 119/2، وتفسير الطبري: 122/3، والتفسير الكبير: 98/7، وزاد المسير: 337/1.

³⁶¹ - راجع: تفسير الطبري: 122/3.

³⁶² - راجع: تفسير السمرقندي: 211/1، وتفسير السمعاني: 284/1، وزاد المسير: 337/1.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الذي عليه الحق، من السفیه، والضعیف، والذي لا يستطيع أن يمل"، قاله: الضحاک والحسن، وابن زيد⁽³⁶³⁾، والتقدير: فليمل ولي الذي عليه الحق الممنوع من الإملاء بالسفه، والضعف، والعجز، رجحه أبو حيان، والرازي، والسيوطي، والبغوي، والزمخشري، وأبو السعود، والكأبي، والسمعاني، والقرطبي، والشوكاني⁽³⁶⁴⁾، وذكره السمرقندي، وابن الجوزي⁽³⁶⁵⁾.
فأرجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لما يأتي:

- 1- أن القول الأول لم يصح عن ابن عباس-رضي الله عنهما-.
- 2- وأن الرازي قال: "وهذا بعيد؛ لأنه كيف يقبل قول المدعي؟ وإن كان قوله معتبرا، فأی حاجة بنا إلى الكتابة والإشهاد"⁽³⁶⁶⁾.
- 3- وقال ابن عطية: "وهذا عندي شيء لا يصح عن ابن عباس، وكيف تشهد البيئة على شيء، وتدخل مالا في ذمة السفیه بإملاء الذي له الدين؟ هذا شيء ليس في الشريعة، والقول ضعيف، إلا أن يريد قائله أن الذي لا يستطيع أن يمل بمرضه إذا كان عاجزا عن الإملاء، فليمل صاحب الحق بالعدل، ويسمع الذي عجز، فإذا كمل الإملاء أقر به، هذا معنى لم تعن الآية إليه، ولا يصح هذا إلا فيمن لا يستطيع أن يمل بمرض"⁽³⁶⁷⁾، وكذا قال القرطبي⁽³⁶⁸⁾.
- وقال الراغب: لا يجوز أن يكون ولي الحق كما قال بعضهم؛ لأن قوله لا يؤثر إذ هو مدّع⁽³⁶⁹⁾.
- وقال الشوكاني: "وهو ضعيف جدا"⁽³⁷⁰⁾.
- 3- رجحه معظم المفسرين، وهو ظاهر الآية أيضاً.

108- وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ (282)

اختلف المفسرون في مردّ ضمير الغائب في قوله: (تكتبوه) على أربعة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الذَيْن"، قاله: مقاتل، ومجاهد⁽³⁷¹⁾، والمعنى: لا تملوا من الكتابة إذا ترددت وكثرت سواء كان الذَيْن صغيرا أو كبيرا

³⁶³ - راجع: تفسير الطبري: 122/3، والدر المنثور: 119/2، وزاد المسير: 337/1.
³⁶⁴ - راجع: البحر المحيط: 99/3، والتفسير الكبير: 98/7، والدر المنثور: 119/2، وتفسير البغوي: 268/1، والكشاف: 352/1، وتفسير أبي السعود: 270/1، والتسهيل: 96/1، وتفسير السمعاني: 284/1، وتفسير القرطبي: 388/3، وفتح القدير: 301/1.
³⁶⁵ - راجع: تفسير السمرقندي: 211/1، وزاد المسير: 337/1.
³⁶⁶ - راجع: التفسير الكبير: 98/7.
³⁶⁷ - راجع: المحرر الوجيز: 380/1.
³⁶⁸ - راجع: تفسير القرطبي: 388/3.
³⁶⁹ - راجع: البحر المحيط: 99/3.
³⁷⁰ - راجع: فتح القدير: 301/1.

ورجحه أبو حيان، وابن عاشور، والشوكاني⁽³⁷²⁾، وجوزه الخازن، والرازي،
والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽³⁷³⁾
القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الحق"، قاله: سعيد بن جبير⁽³⁷⁴⁾، والمعنى: لا
تملوا من الكتابة إذا ترددت وكثرت سواء كان الحق صغيراً أو كبيراً، رجحه
الكلبي، والسيوطي، وابن كثير، والبغوي، والسمرقندي⁽³⁷⁵⁾، وجوزه أبو حيان،
والخازن، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي،
والألوسي⁽³⁷⁶⁾، وذكره الشوكاني⁽³⁷⁷⁾.
القول الثالث: الضمير مردود إلى "الكتاب" المفهوم من قوله: (فاكتبوه)، والمعنى:
لا تملوا من الكتابة إذا ترددت وكثرت سواء كان الكتاب صغيراً أو كبيراً، جوزه
الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽³⁷⁸⁾، وذكره
الشوكاني⁽³⁷⁹⁾، وقال أبو حيان: "فيه بُعد"⁽³⁸⁰⁾.
القول الرابع: الضمير عائد على "الشاهد"، قاله: الأخفش⁽³⁸¹⁾، وذكره
الشوكاني⁽³⁸²⁾، والمعنى: لا تملوا من الكتابة الشاهد سواء كان الدّين صغيراً أو
كبيراً.

فالراجح كما يظهر لي- والله أعلم بالصواب- أن الأقوال الثلاثة الأولى لا تغاير
بينها؛ إذ القولين الأولين فعنى بهما الطبري شيئاً واحداً وهو الدين⁽³⁸³⁾، وأما
الكتاب في القول الثالث، فهو بمعنى المكتوب، وهو الدين أيضاً، فتصح الأقوال
الثلاثة الأولى.

-
- 371 - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 564/2، وتفسير الطبري: 130/3.
372 - راجع: البحر المحيط: 107/3، والتحرير والتنوير: 3/3، وفتح القدير: 302/1.
373 - راجع: روح المعاني: 323/1، والتفسير الكبير: 101/7، والكشاف: 353/1، وتفسير
أبي السعود: 271/1، وتفسير البيضاوي: 580/1، وتفسير النسفي: 137/1، وروح المعاني:
60/3.
374 - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 564/2.
375 - راجع: التسهيل: 97/1، والدر المنثور: 119/2، وتفسير ابن كثير: 337/1، وتفسير
البغوي: 269/1، وتفسير السمرقندي: 211/1.
376 - راجع: البحر المحيط: 107/3، وروح المعاني: 323/1، والتفسير الكبير: 101/7،
والكشاف: 353/1، وتفسير أبي السعود: 271/1، وتفسير البيضاوي: 580/1، وتفسير
النسفي: 137/1، وروح المعاني: 60/3.
377 - راجع: فتح القدير: 302/1.
378 - راجع: الكشاف: 353/1، وتفسير أبي السعود: 271/1، وتفسير البيضاوي: 580/1،
وتفسير النسفي: 137/1، وروح المعاني: 60/3.
379 - راجع: فتح القدير: 302/1.
380 - راجع: البحر المحيط: 107/3.
381 - راجع: معاني القرآني للنحاس: 320/1.
382 - راجع: فتح القدير: 302/1.
383 - راجع: تفسير الطبري: 130/3.

109- وَلَيْتَقَ اللَّهُ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا (282)

اختلف المفسرون في عودة الضميرين الغائبين في قوله "وليتق" و"ولا يبخس" على قولين، هما:

القول الأول: يرجع الضميران إلى "الذي عليه الحق بالإملاء"، أي: المدين، قاله: سعيد بن جبير⁽³⁸⁴⁾، ورجحه الرازي، وابن عطية، وأبو السعود، وابن كثير، والبغوي، والبيضاوي، والسمعاني، والطبري، والقرطبي، والنسفي⁽³⁸⁵⁾. وقال ابن عاشور: "وعندي أنّ هذا بعيد؛ إذ لا فائدة بهذه الوصاية، فلو أخفى المدين شيئاً أو غبن، لأنكر عليه ربّ الدين؛ لأنّ الكتابة يُحضرها كلاهما لقوله تعالى: (وليكتب بينكم)⁽³⁸⁶⁾".

القول الثاني: يعود الضميران إلى "الكاتب"، رجحه ابن عاشور بقوله: "ويحتمل أن يعود الضميران إلى "كاتب" بقرينة أنّ هذا النهي أشدّ تعلّقاً بالكاتب؛ فإنّه الذي قد يغفل عن بعض ما وقع إملاؤه عليه"⁽³⁸⁷⁾، وجوزه البيضاوي⁽³⁸⁸⁾. وقال الألوسي: "وقيل يجوز أن يرجع ضمير (يتق) للكاتب وليس بشئ؛ لأن ضمير (يبخس) لمن عليه الحق؛ إذ هو الذي يتوقع منه البخس خاصة، وأما الكاتب، فيتوقع منه الزيادة كما يتوقع منه النقص"⁽³⁸⁹⁾.

فالأرجح على ما أرى- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه (المدين) أقرب مذكور من الضميرين، وإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين ذكروا هذا القول فقط.

110- فليؤدّ الذي أوّتمن أمانته.... وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (283)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "أمانته" على القولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "رب الدين"، أي صاحب الحق، ويكون المعنى: فليؤدّ الذي أوّتمن أمانة صاحب الحق، رجحه الألوسي⁽³⁹⁰⁾، وجوزه أبو حيان⁽³⁹¹⁾.

384 - راجع: التحرير والتنوير: 496/2، وروح المعاني: 56/3.

385 - راجع: التفسير الكبير: 98/7، والمحرر الوجيز: 380/1، وتفسير أبي السعود:

270/1، وتفسير بن كثير: 336/1، وتفسير البغوي: 268/1، وتفسير البيضاوي: 579/1،

وتفسير السمعاني: 283/1، وتفسير الطبري: 121/3، وتفسير القرطبي: 385/3، وتفسير

النسفي: 136/1، وروح المعاني: 56/3، وفتح القدير: 300/1.

386 - راجع: التحرير والتنوير: 496/2.

387 - راجع: التحرير والتنوير: 496/2.

388 - راجع: التحرير والتنوير: 496/2، وتفسير البيضاوي: 579/1.

389 - راجع: روح المعاني: 56/3، وفتح القدير: 300/1.

390 - راجع: روح المعاني: 62/3.

391 - راجع: البحر المحيط: 113/3.

القول الثاني: يعود الضمير على "الذي أوّتمن"، أي: المديون، ويكون على حذف المضاف، أي: فليؤد دين أمانته، رجحه القرطبي، والشوكاني⁽³⁹²⁾، وجوزه أبو حيان⁽³⁹³⁾.
 فالراجح كما يظهر لي – والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأنه المفهوم من ظاهر الآية.

³⁹² - راجع: تفسير القرطبي: 415/3، وفتح القدير: 303/1.

³⁹³ - راجع: البحر المحيط: 113/3.

الفصل الثالث:

أثر الاختلاف في عودة الضمير في آيات سورتي آل عمران والنساء

يتحدث هذا الفصل عن الاختلاف الواقع في عودة الضمير في الآيات الكريمة من سورة آل عمران إلى سورة النساء وتفصيلها على النحو التالي:

3- سورة آل عمران

1- وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (7)

وقع اختلاف عند المفسرين في مرجع ضمير الغائب في قوله " به " على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على " المتشابه " قاله سيدنا ابن عباس⁽¹⁾، وأم المؤمنين عائشة، والضحاك⁽²⁾-رضي الله عنهم-، ويكون المعنى: كل واحد من المحكم والمتشابه من عند الله. واستظهر هذا القول كل من أبي حيان، والرازي، والزمخشري، وأبي السعود، وابن كثير، والبغوي، والطبري، والنسفي⁽³⁾

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " الكتاب " أي: القرآن الكريم، فيكون المعنى: الكتاب كله من عند ربنا، هذا ما اختاره السمرقندي⁽⁴⁾، وذكره أبو حيان، وأبو السعود، والنسفي⁽⁵⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إليه، وفي مقدمتهم سيدنا ابن عباس -رضي الله عنهما-، وبالتالي أن معظم المفسرين لم يذكروا القول الثاني في كتبهم.

2- رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ (9)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى " فيه " على ستة اقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على " اليوم ". هذا ما رجحه أبو حيان، والألوسي، والعكبري، والسمرقندي⁽⁶⁾.

¹ - راجع: الدر المنثور: 152/2.

² - راجع: تفسير الطبري: 182/3.

³ - راجع: البحر المحيط: 149/3، والتفسير الكبير: 153/7، والكشاف: 366/1، وتفسير أبي السعود: 8/2، وتفسير ابن كثير: 348/1، وتفسير البغوي: 280/1، وتفسير الطبري:

182 /3، وتفسير النسفي: 143/1.

⁴ - راجع: تفسير السمرقندي: 220/1.

⁵ - راجع: البحر المحيط: 149/3، وتفسير أبي السعود: 8/2، وتفسير النسفي: 143/1.

⁶ - راجع: البحر المحيط: 151/3، وروح المعاني: 91/3، والإملاء: 125/1، وتفسير

السمرقندي: 220/1.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " الجمع " المفهوم من كلمة " جامع " المذكورة في الآية الكريمة، جوزه العكبري⁽⁷⁾.

القول الثالث: يكون مرجع الضمير " الجزء " الدال عليه معنى الآية الكريمة، جوزه العكبري⁽⁸⁾.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى " الحساب "، جوزه العكبري⁽⁹⁾.

القول الخامس: يعود الضمير إلى " الحكم "، أي لا ريب في هذا الحكم، ذكره الألويسي⁽¹⁰⁾.

القول السادس: إن الضمير عائد على " العرض "، جوزه العكبري⁽¹¹⁾. فالراجح القول الأول لأن معظم المفسرين اختاروه وبالتالي أن أباحيان الأندلسي وصف عودة الضمير إلى المراجع المحتملة الأخرى بأنه أبعد⁽¹²⁾.

3- وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ (11)
وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى " قبلهم " على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على " آل فرعون " من الأمم الكافرة، مثل قوم نوح، وعاد، وشمود، وقوم لوط. هذا ما اختاره أبو حيان، وأبو السعود، وابن عطية، والبيضاوي، والثعالبي، والسمرقندي، والنسفي، والألويسي، والشوكاني⁽¹³⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " الكفار من معاصري رسول صلي الله عليه وسلم.

فيكون المعنى: والذين من قبلهم من مكذبي الرسل. رجحه الرازي⁽¹⁴⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والثعالبي، والألويسي⁽¹⁵⁾.

فالراجح - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول، وبالتالي أن سياق الكلام في الآية الكريمة يقتضي ذلك أيضاً.

4- قَدْ كَانَ لِكُلِّ آيَةٍ فِي فِتْنَيْنِ... لَعِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَبْصَارِ (13)

⁷ - راجع: الإملاء: 125/1.

⁸ - راجع: الإملاء: 125/1.

⁹ - راجع: الإملاء: 125/1.

¹⁰ - راجع: روح المعاني: 91/3.

¹¹ - راجع: الإملاء: 125/1.

¹² - راجع: البحر المحيط: 151/3.

¹³ - راجع: البحر المحيط: 155/3، وتفسير أبي السعود: 11/2، والمحزر الوجيز:

405/1، وتفسير البيضاوي: 12/2، وتفسير الثعالبي: 247/1، وتفسير السمرقندي:

221/1، وتفسير النسفي: 143/1، وروح المعاني: 94/3، وفتح القدير: 321/1.

¹⁴ - راجع: التفسير الكبير: 162/7.

¹⁵ - راجع: البحر المحيط: 155/3، والمحزر الوجيز: 405/1، وتفسير الثعالبي: 247/1،

وروح المعاني: 94/3.

اختلف المفسرون في عودة الضمير للمخاطب في قوله تعالى " لكم " على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى " المؤمنين "، قاله: كل من ابن مسعود والحسن⁽¹⁶⁾، ورجحه أبو حيان، والكلبي، والسمعاني⁽¹⁷⁾، وجوزه ابن عاشور، وابن عطية، والقرطبي⁽¹⁸⁾، وذكره الخازن، والماوردي، والبيضاوي، والألوسي، وابن

الجوزي، والشوكاني⁽¹⁹⁾

القول الثاني: يعود الضمير على " الكفار "، قاله: ابن عباس رضي الله عنهما، ورجحه ابن عاشور، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي⁽²⁰⁾، وجوزه الرازي، وابن عطية، والقرطبي⁽²¹⁾ وذكره أبو حيان، والخازن، والماوردي، والكلبي، والألوسي، وابن الجوزي، والجصاص⁽²²⁾.

القول الثالث: إن مرجع الضمير " اليهود "، فيكون المعنى: إن لكم أيها اليهود! آية وعلامة حيث رأيت غلبة المسلمين على الكفار مع قلة المسلمين وكثرة الكفار، واختاره كل من الفراء وابن الأنباري وابن جرير، والرازي، وأبو السعود، وابن كثير، والسمرقندي، والألوسي⁽²³⁾، وجوزه ابن عطية، والبيضاوي، والقرطبي⁽²⁴⁾، وذكر هذا القول أبو حيان، والخازن، والكلبي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽²⁵⁾

¹⁶ - راجع: أحكام القرآن للجصاص: 286/2.

¹⁷ - راجع: البحر المحيط: 159/3، والتسهيل لعلوم التنزيل: 101/1، وتفسير السمعاني: 299/1.

¹⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 47/3، والمحرم الوجيز: 406/1، وتفسير القرطبي: 25/4.

¹⁹ - راجع: تفسير الخازن: 343/1، والنكت والعيون: 219/1، وتفسير البيضاوي: 13/2، وروح المعاني: 95/3، وزاد المسير: 356/1، وفتح القدير: 321/1.

²⁰ - راجع: التحرير والتنوير: 47/3، والكشاف: 369/1، وتفسير البيضاوي: 13/2، وتفسير النسفي: 144/1.

²¹ - راجع: تفسير الكبير: 164/7، والمحرم الوجيز: 406/1، وتفسير القرطبي: 25/4.

²² - راجع: البحر المحيط: 159/3، وتفسير الخازن: 343/1، والنكت والعيون: 219/1، والتسهيل لعلوم التنزيل: 101/1، وروح المعاني: 95/3، وزاد المسير: 356/1، وأحكام القرآن للجصاص: 286/2.

²³ - راجع: تفسير الطبري: 193/3، وتفسير الكبير: 164/7، وتفسير أبي السعود: 12/2، وتفسير ابن كثير: 351/1، وتفسير السمرقندي: 222/1، وروح المعاني: 96/3.

²⁴ - راجع: المحرم الوجيز: 406/1، وتفسير البيضاوي: 13/2، وتفسير القرطبي: 25/4.

²⁵ - راجع: البحر المحيط: 159/3، وتفسير الخازن: 343/1، والتسهيل لعلوم التنزيل: 101/1، وزاد المسير: 356/1، وفتح القدير: 321/1.

القول الرابع: إن ضمير الخطاب عام لكل من المسلمين، والكفار، واليهود، ذكره الألوسي⁽²⁶⁾

فالراجح - والله أعلم بالصواب - القول الثالث؛ لأن سياق الآية يقتضي ذلك حيث أن الآية المتقدمة نزلت في اليهود.

5- قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلِهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ الْأَبْصَارِ (13)

اختلف المفسرون في عودة الضمائر الغائبة (المرفوع، والمنصوب والمجرور) في قوله تعالى " يرونهم مثلهم " على أربعة أقوال، هي:

القول الأول: يعود ضمير الغائب للرفع على " فئة كافرة " على المعنى، وضمير الغائب للنصب والجر على " فئة مسلمة " على المعنى، فيكون المعنى: أن الكافرين كانوا يرون المسلمين مثلي عدد المسلمين. رجحه أبو حيان، والرازي، والزمخشري⁽²⁷⁾، وجوزه الماوردي، والنسفي، والشوكاني⁽²⁸⁾، وذكره الكلبي، والبغوي⁽²⁹⁾.

القول الثاني: يعود ضمير الغائب للرفع على " فئة كافرة " على المعنى، وضمير الغائب للنصب على " فئة مسلمة " على المعنى، وضمير الجر على " فئة كافرة "، فيكون المعنى: أن الكافرين كانوا يرون المسلمين مثلي عدد الكافرين. رجحه أبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والشوكاني، والألوسي بعزوه إلى السدي⁽³⁰⁾، وجوزه الرازي، والزمخشري⁽³¹⁾، وذكره الكلبي، وابن كثير، والطبري⁽³²⁾.

القول الثالث: يرجع ضمير الغائب للرفع على " فئة مسلمة " على المعنى، وضمير الغائب للنصب والجر على " فئة كافرة " على المعنى، فيكون المعنى: أن المسلمين كانوا يرون الكافرين مثلي عدد الكافرين، جوزه أبو حيان، والرازي⁽³³⁾، وذكره أبو السعود، والبغوي⁽³⁴⁾.

القول الرابع: أن ضمير الغائب للرفع يرجع إلى " فئة مسلمة " وضمير الغائب للنصب إلى " فئة كافرة " والجر على " فئة مسلمة "، فيكون المعنى: أن المسلمين كانوا يرون الكافرين مثلي عدد المسلمين، ذهب إليه عبد الله ابن

26 - راجع: روح المعاني: 96/3.

27 - راجع: البحر المحيط: 161/3، والتفسير الكبير: 165/7، والكشاف: 369/1.

28 - راجع: النكت والعيون: 219/1، وتفسير النسفي: 144/1، وفتح القدير: 321/1.

29 - راجع: التسهيل: 101/1، والبغوي: 283/1.

30 - راجع: تفسير أبي السعود: 12/2، والبيضاوي: 13/2، وتفسير النسفي: 144/1، وفتح

القدير: 321/1، وروح المعاني: 96/3.

31 - راجع: التفسير الكبير: 166/7، والكشاف: 369/1.

32 - راجع: التسهيل: 101/1، وتفسير ابن كثير: 351/1، وتفسير الطبري: 197/3.

33 - راجع: البحر المحيط: 161/3، والتفسير الكبير: 166/7.

34 - راجع: تفسير أبي السعود: 12/2، والبغوي: 283/1.

مسعود-رضي الله عنه-⁽³⁵⁾، ورجحه الخازن، والكلبي، وابن عطية، وابن جرير، والبيهقي، والسمرقندي، والسمعاني، والنحاس، والقرطبي بنسبته إلى ابن كيسان، ومكي⁽³⁶⁾، وجوزه الماوردي، بعزوه إلى ابن مسعود والحسن، والرازي، والبيضاوي، والألوسي⁽³⁷⁾، وذكره الزمخشري، وابن كثير⁽³⁸⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الرابع؛ لأن مدار الآية على تقليل المسلمين، وتكثير الكافرين؛ ولأن مقصود الآية ومساقتها للدلالة على قدرة الله الباهرة، وتأييده بالنصر لعباده المؤمنين مع قلة عددهم، وخذلان الكافرين مع كثرة عددهم وتحزبهم؛ لنعلم أن النصر كله من عند الله، وليس سببه كثرة أوقلة، بل سببه ما فعله الله تعالى من إلقاء الرعب في قلوب أعداء المسلمين، ويؤيده قوله بعد ذلك: { وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَن يَشَاءُ } وقال في موضع آخر: { وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثَرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا }⁽³⁹⁾.

6- فَإِنَّ حَاجُوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِالْعِبَادِ (20)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى " حاجوك " على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على " اليهود والنصارى "، هذا مذهب الحسن البصري، وابن جرير -رحمهما الله تعالى-⁽⁴⁰⁾، ورجحه أبو حيان، والألوسي، والشوكاني، والكلبي، ابن عطية، والبيهقي⁽⁴¹⁾، وذكره ابن الجوزي⁽⁴²⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير على " جميع الناس "، ذكره أبو حيان، والألوسي بنسبته إلى أبي مسلم⁽⁴³⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "نصارى نجران"، رجحه ابن جرير، وابن عاشور، والنسفي⁽⁴⁴⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي، وابن الجوزي⁽⁴⁵⁾.

³⁵ - راجع: تفسير الطبري: 195/3.

³⁶ - راجع: تفسير الخازن: 344/1، والتسهيل: 101/1، والمحزر الوجيز: 407/1، وتفسير الطبري: 194/3، وتفسير البيهقي: 283/1، والسمرقندي: 222/1، والسمعاني:

298/1، ومعاني القرآن: 363/1، وتفسير القرطبي: 27/4.

³⁷ - راجع: النكت والعيون: 219/1، والتفسير الكبير: 166/7، والبيضاوي: 13/2،

وروح المعاني: 97/3.

³⁸ - راجع: الكشاف: 369/1، وتفسير ابن كثير: 351/1.

³⁹ - سورة التوبة، رقم الآية: 25.

⁴⁰ - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 619/2، والدر المنثور: 167/2.

⁴¹ - راجع: البحر المحيط: 174/3، وروح المعاني: 107/3، وفتح القدير: 327/1،

والتسهيل: 103/1، والمحزر الوجيز: 413/1، وتفسير البيهقي: 287/1.

⁴² - راجع: زاد المسير: 363/1.

⁴³ - راجع: البحر المحيط: 174/3، وروح المعاني: 107/3.

⁴⁴ - راجع: تفسير الطبري: 214/3، والتحرير والتنوير: 65/3، وتفسير النسفي: 146/1.

⁴⁵ - راجع: البحر المحيط: 174/3، وروح المعاني: 107/3، وزاد المسير: 363/1.

القول الرابع: إن الضمير راجع إلى " اليهود"، ذكره ابن الجوزي بنسبته إلى مقاتل⁽⁴⁶⁾.

فالراجع - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إليه، وعلاوة على ذلك أن سياق الكلام يدل على ذلك أيضاً.

7- يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا (30)

وبالتأمل في أقوال المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى " بينه" نجد أن اختلاف عودة الضمير يبرز في قولين، هما:

القول الأول: إن مرجع الضمير " يوم القيامة"، فيكون المعنى: تتمنى كل نفس لو أن بينها وبين ذلك اليوم أمداً بعيداً، هذا ما اختاره الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والدكتور صبرة⁽⁴⁷⁾ وجوزه ابن عاشور⁽⁴⁸⁾، وذكره أبو حيان، والشوكاني، بتعليقهما عليه أنه في إرجاعه إلى اليوم بعد⁽⁴⁹⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "ما عملت من سوء" ، فيكون التقدير: تَوَدُّ كُلُّ نَفْسٍ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ أَمَدًا بَعِيدًا، هذا ما رجحه أبو حيان، وابن عاشور، والخازن، وابن كثير، والبغوي، والسعدي، والسمرقندي، والطبري، والشوكاني⁽⁵⁰⁾، وجوزه الزمخشري⁽⁵¹⁾، وذكره الألوسي⁽⁵²⁾.

فالراجع على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لما يأتي:

1- لأن المرجع فيه أقرب مذكور،
2- ولأن اليوم أحضر فيه الخير والشر، والمتمنى التباعده منه الشر لا ما فيه مطلقاً.

8- قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (31)

وقع الاختلاف في عودة الضمير للمخاطب في قوله تعالى " كنتم" على ستة أقوال، هي:

46 - راجع: زاد المسير: 363/1.

47 - راجع: الكشاف: 381/1، وتفسير أبي السعود: 24/2، والبيضاوي: 27/2، وتفسير

النسفي: 149/1، وروح المعاني: 126/3، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص133.

48 - راجع: التحرير والتنوير: 82/3.

49 - راجع: البحر المحيط: 193/3، والتحرير والتنوير: 82/3، وفتح القدير: 332/1.

50 - راجع: البحر المحيط: 193/3، وتفسير الخازن: 359/1، وتفسير ابن كثير: 358/1،

وتفسير البغوي: 293/1، وتفسير السعدي: 127/1، وتفسير السمرقندي: 231/1، وتفسير

الطبري: 231/3، وفتح القدير: 332/1.

51 - راجع: الكشاف: 381/1.

52 - راجع: روح المعاني: 126/3.

القول الأول: يعود الضمير على "قريش" ، قاله: الضحاك عن ابن عباس⁽⁵³⁾، وذكره الرازي، والسمعاني، والألوسي⁽⁵⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "اليهود، والنصارى"، لأنهم كانوا يقولون: { نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ }⁽⁵⁵⁾، قاله: أبو صالح عن ابن عباس⁽⁵⁶⁾، ورجحه الخازن، والرازي، والبغوي، والبيضاوي، والسمرقندي⁽⁵⁷⁾، وذكره ابن عطية، وأبو السعود، والألوسي⁽⁵⁸⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على " كل من ادّعى محبة الله "، هذا ما رجحه أبو حيان⁽⁵⁹⁾.

القول الرابع: أن مرجع الضمير "نصارى نجران"، قاله: ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير، واختاره أبو سليمان الدمشقي⁽⁶⁰⁾، والقرطبي، وابن جرير⁽⁶¹⁾، وذكره الخازن، وابن عطية، وأبو السعود، والكلبي، والبيضاوي، والسمعاني، والألوسي⁽⁶²⁾.

القول الخامس: يرجع الضمير إلى " المؤمنين "، هذا ما اختاره ابن عاشور⁽⁶³⁾، وذكره القرطبي⁽⁶⁴⁾.

القول السادس: إن الضمير عائد على أقوام قالوا "إنا لنحب ربنا حباً شديداً"، قاله: الحسن، وابن جريج⁽⁶⁵⁾، وذكره أبو السعود، والبيضاوي⁽⁶⁶⁾، وبدأ به ابن عطية، والألوسي⁽⁶⁷⁾.

⁵³ - راجع: البحر المحيط: 197/3، وتفسير الخازن: 360/1، وتفسير أبي السعود: 25/2، وتفسير البغوي: 293/1، وزاد المسير: 373/1.

⁵⁴ - راجع: التفسير الكبير: 16/8، وتفسير السمعاني: 310/1، وروح المعاني: 130/3.

⁵⁵ - سورة المائدة، رقم الآية: 18.

⁵⁶ - راجع: البحر المحيط: 197/3، وزاد المسير: 373/1.

⁵⁷ - راجع: تفسير الخازن: 360/1، والتفسير الكبير: 16/8، وتفسير البغوي: 293/1، والبيضاوي: 28/2، وتفسير السمرقندي: 232/1.

⁵⁸ - راجع: المحرر الوجيز: 421/1، وتفسير أبي السعود: 25/2، وروح المعاني:

130/3.

⁵⁹ - راجع: البحر المحيط: 197/3.

⁶⁰ - راجع: البحر المحيط: 197/3، وزاد المسير: 373/1.

⁶¹ - راجع: تفسير القرطبي: 60/4، وتفسير الطبري: 232/3.

⁶² - راجع: تفسير الخازن: 360/1، والمحرر الوجيز: 421/1، وتفسير أبي السعود:

25/2، والتسهيل: 104/1، والبيضاوي: 82/2، وتفسير السمعاني: 310/1، وروح

المعاني: 130/3.

⁶³ - راجع: التحرير والتنوير: 84/3.

⁶⁴ - راجع: تفسير القرطبي: 60/4.

⁶⁵ - راجع: تفسير الطبري: 232/3، والبحر المحيط: 197/3، وزاد المسير: 373/1،

وفتح القدير: 333/1، وتفسير القرطبي: 60/4.

⁶⁶ - راجع: تفسير أبي السعود: 52/2، والبيضاوي: 28/2.

فالراجح على ما أعتقد - والله أعلم بالصواب- القول الثالث؛ لأنه يشمل جميع الأقوال الأخرى، ولفظ الآية يعم كل من ادعى محبة الله.

9- ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُنْفِقُونَ أَفْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيماً وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ (44)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى " نوحيه" على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على " الغيب"، والمعنى: شأننا أننا نوحى إليك الغيب ونعلمك به، وهذا ما رجحه أبو حيان، وأبو السعود، والألوسي⁽⁶⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " ذلك"، رجحه البغوي، والخازن، والقرطبي⁽⁶⁹⁾، وذكره الألوسي⁽⁷⁰⁾.

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه حينئذ يشمل ما تقدم من القصص، وغيرها التي يوحىها إليه في المستقبل، بخلاف ما إذا عاد إلى "ذلك" فإنه حينئذ يوهم الاختصاص بما مضى.

10- فَأَنْفُخْ فِيهَا فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (49)

وقع الاختلاف بين المفسرين في تحديد مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى "فيه" على ستة أقوال، هي :

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الكاف" في قوله "كهيفة الطير"؛ لأنها اسم - عند من يرى ذلك -، فالمعنى: فأنفخ في مثل هيفة الطير، رجحه أبو حيان، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والشوكاني⁽⁷¹⁾، وجوزه الكلبى، والعكبري، والقيسي⁽⁷²⁾، وذكره الألوسي مع ذكر تعليق ابن هشام عليه بأنه لو كان كما زعموا لسُمع في الكلام "مررت بكالاسد"⁽⁷³⁾.

القول الثاني: إنه عائد على « هَيْئَةٍ »، لأنها في معنى الشيء المهيأ، فلذلك عاد الضمير عليها مذكراً وإن كانت مؤنثاً - اعتباراً بمعناها دون لفظها، ونظيره قوله تعالى: { وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ }⁽⁷⁴⁾، ثم قال: { فَارزقوهم مِّنْهُ }⁽⁷⁵⁾، فأعاد

67 - راجع: المحرر الوجيز: 421/1، وروح المعاني: 130/3.

68 - راجع: البحر المحيط: 232/3، وتفسير أبي السعود: 36/2، وروح المعاني: 185/3.

69 - راجع: تفسير البغوي: 301/1، وتفسير الخازن: 372/1، وتفسير القرطبي: 85/4.

70 - راجع: روح المعاني: 158/3.

71 - راجع: البحر المحيط: 243/3، والكشاف: 392/1، وتفسير أبي السعود: 39/2،

وتفسير البيضاوي: 42/2، وتفسير النسفي: 155/1، وفتح القدير: 341/1.

72 - راجع: التسهيل: 107/1، والتبيان: 263/1، ومشكل إعراب القرآن: 161/1.

73 - راجع: روح المعاني: 168/3.

74 - سورة النساء، رقم الآية: 8.

75 - سورة النساء، رقم الآية: 8.

الضمير في (منه) على (القِسْمَة) لما كانت بمعنى المقسوم. رجحه الألوسي،
والعكبري، والقيسي⁽⁷⁶⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "الطير"، رجحه البغوي، والطبري،
والقرطبي، والنحاس⁽⁷⁷⁾، وجوزه العكبري⁽⁷⁸⁾، وذكره الشوكاني⁽⁷⁹⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "الطين"، رجحه الخازن، والرازي، والكلبي،
والدكتور صبرة⁽⁸⁰⁾، وجوزه أبو حيان، وابن عطية، والقرطبي⁽⁸¹⁾، وذكره
الشوكاني⁽⁸²⁾.

القول الخامس: إنه عائد على الموصوف المحذوف الذي دلت عليه الكاف،
والمعنى: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير، هذا ما اختاره ابن
عاشور⁽⁸³⁾، وجوزه العكبري⁽⁸⁴⁾.

القول السادس: يعود الضمير على المخلوق الدال عليه { إِنِّي أَخْلُقُ }، ويكون
الخلق بمنزلة المخلوق، جوزه القيسي⁽⁸⁵⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن النفخ إنما
كان في المهيأ، وهي الصورة، و"الهيئة": إنما هي المصدر اسم الفعل لا نفخ
فيها، لكن وقع المصدر موقع المفعول كما قال: { هَذَا خَلَقُ اللَّهِ }⁽⁸⁶⁾ أي:
مخلوقه.

11- إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ
(59)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "له" ثلاثة
أقوال، هما:

76 - راجع: روح المعاني: 168/3، والتبيان: 263/1، ومشكل إعراب القرآن: 161/1.
77 - راجع: تفسير البغوي: 303/1، وتفسير الطبري: 276/3، وتفسير القرطبي: 94/4،
وإعراب القرآن: 379/1.
78 - راجع: الإملاء: 135/1.
79 - راجع: فتح القدير: 341/1.
80 - راجع: تفسير الخازن: 375/1، والتفسير الكبير: 50/8، والتسهيل: 107/1، ومرجع
الضمير في القرآن الكريم: ص135.
81 - راجع: البحر المحيط: 243/3، والمحزر الوجيز: 439/1، وتفسير القرطبي: 94/4.
82 - راجع: فتح القدير: 341/1.
83 - راجع: التحرير والتنوير: 102/3.
84 - راجع: الإملاء: 135/1.
85 - راجع: مشكل إعراب القرآن: 161/1.
86 - سورة لقمان، رقم الآية: 11.

القول الأول: يعود الضمير على " عيسى - عليه السلام- " رجحه البغوي⁽⁸⁷⁾، وذكره ابن الجوزي⁽⁸⁸⁾، والخازن بتعليقه عليه بأنه " ... على هذا إشكال في الآية"⁽⁸⁹⁾، وأبعده أبو حيان⁽⁹⁰⁾.

القول الثاني: يرجع إلى " آدم - عليه السلام- "، رجحه أبو حيان، والسمرقندي، والسمعاني، والطبري، والألوسي، والدكتور صبرة⁽⁹¹⁾.

القول الثالث: يكون الضمير عائداً على " كل مخلوق خُلِقَ بكلمة "كن"، وهو قول الحوفي⁽⁹²⁾.

والراجع على ما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الثاني لما يأتي:

- 1- أن معظم المفسرين اختاروه،
- 2- أن في إرجاع الضمير إلى عيسى - عليه السلام - تفكيك الضمائر؛ لأن الضمير المنصوب قبله يعود على آدم بالاتفاق، فلا داعي إلى التفكيك ولا قرينة تدل عليه.

12- ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ (75)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "بأنهم" وذهبوا إلى ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يكون الضمير عائداً على " اليهود"، قاله قتادة، وابن جريج، والسدي⁽⁹³⁾، ورجحه الخازن، والرازي، والبغوي، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي⁽⁹⁴⁾، وذكره أبو حيان، والبيضاوي⁽⁹⁵⁾.

القول الثاني: يكون الضمير راجعاً إلى " لفي بني إسرائيل" هذا ما رجحه ابن عطية، والدكتور صبرة⁽⁹⁶⁾، وذكره أبو حيان⁽⁹⁷⁾.

القول الثالث: يرجع إلى "مَنْ" في قوله تعالى: { مَنْ إِنْ تَأْمَنُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ }⁽⁹⁸⁾، رجحه أبو حيان⁽⁹⁹⁾.

87 - راجع: تفسير البغوي: 309/1.

88 - راجع: زاد المسير: 398/1.

89 - راجع: تفسير الخازن: 386/1.

90 - راجع: البحر المحيط: 260/3، وتفسير السمرقندي: 244/1.

91 - راجع: البحر المحيط: 260/3، وتفسير السمعاني: 326/1، وتفسير الطبري:

295/3، وروح المعاني: 186/3، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 137.

92 - راجع: البحر المحيط: 260/3.

93 - راجع: الدر المنثور: 243/2، وروح المعاني: 203/3، وفتح القدير: 354/1، وأحكام

القرآن للجصاص: 299/2.

94 - راجع: تفسير الخازن: 399/1، والتفسير الكبير: 90/8، وتفسير البغوي: 317/1،

وتفسير السمعاني: 333/1، وتفسير القرطبي: 118/4، وتفسير النسفي: 161/1.

95 - راجع: البحر المحيط: 289/3، وتفسير البيضاوي: 54/2.

96 - راجع: المحرر الوجيز: 458/1، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 138.

97 - راجع: البحر المحيط: 289/3.

فالراجح - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول، وبالتالي تؤيده أقوال بعض كبار الصحابة الكرام والتابعين العظام أيضاً.

13- بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (76)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "بعهده" على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على "مَنْ"، فالمعنى: كل من أوفى بعهد الله واتقاه فإن الله يحب المتقين، هذا ما رجحه أبو حيان، والزمخشري، والكلبي، وأبو السعود، والبيضاوي، والشوكاني، والدكتور صبرة⁽¹⁰⁰⁾، وجوزه الرازي، والقرطبي، والنسفي، والألوسي⁽¹⁰¹⁾، وذكره الخازن، والبغوي⁽¹⁰²⁾.

القول الثاني: إن الضمير عائد على "الله تعالى"، فالمعنى: كل من أوفى بما عاهد الله عليه واتقى الله في ترك الخيانة والغدر فإن الله يحبه. رجحه الخازن، والبغوي، والطبري، والقرطبي، والنسفي⁽¹⁰³⁾، وجوزه الرازي، والزمخشري، والكلبي، وأبو السعود، والبيضاوي، والشوكاني⁽¹⁰⁴⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي⁽¹⁰⁵⁾.

فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن الآية القادمة { إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا }⁽¹⁰⁶⁾ تقوي رجوع الضمير إلى الله -تعالى- في قوله "بعهده".

14- وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (80)

98 - سورة آل عمران، رقم الآية: 75.

99 - سورة آل عمران، رقم الآية: 75.

100 - راجع: البحر المحيط: 290/3، والكشاف: 402/1، والتسهيل: 111/1، وتفسير أبي السعود: 51/2، وتفسير البيضاوي: 55/2، وفتح القدير: 353/1، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 138.

101 - راجع: التفسير الكبير: 91/8، وتفسير القرطبي: 119/4، وتفسير النسفي: 161/1، وروح المعاني: 203/3.

102 - راجع: تفسير الخازن: 400/1، وتفسير البغوي: 318/1.

103 - راجع: تفسير الخازن: 400/1، وتفسير البغوي: 318/1، وتفسير الطبري: 319/3، وتفسير القرطبي: 119/4، وتفسير النسفي: 161/1.

104 - راجع: التفسير الكبير: 91/8، والكشاف: 402/1، والتسهيل: 111/1، وتفسير أبي

السعود: 51/2، وتفسير البيضاوي: 55/2، وفتح القدير: 353/1.

105 - راجع: البحر المحيط: 290/3، وروح المعاني: 203/3.

106 - سورة آل عمران، رقم الآية: 77.

لو تأملنا في اختلاف المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى: "لا يأمر" و"أياهم" لوجدنا بأن هناك أربعة أقوال في هذا الصدد، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الله Y"، فيكون المعنى: ولا يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة والنبیین أرباباً، قاله: سيبويه، والزجاج⁽¹⁰⁷⁾، ورجحه الخازن، والكلبي، والبغوي⁽¹⁰⁸⁾، وذكره الزمخشري، والشوكاني، و النحاس، والعكبري، والقيسي⁽¹⁰⁹⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "بشر"، الموصوف بما سبق، وهو محمد p، فيكون المعنى: لا يقع من بشر موصوف بما وُصِفَ به أن يجعل نفسه رباً، فيُعبد، ولا يأمر - أيضاً - أن تُعبد الملائكة والنبیین من دون الله، قاله: ابن جريج⁽¹¹⁰⁾، ورجحه الرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والشوكاني، والنحاس، والقيسي، والشنقيطي⁽¹¹¹⁾، وذكره الخازن، والكلبي، والعكبري⁽¹¹²⁾، وقال القرطبي "البشر" هو سيدنا عيسى n⁽¹¹³⁾.

القول الثالث: يكون الضمير عائداً على "سيدنا عيسى p"، فالمعنى: لا يأمركم عيسى n أن تتخذوا الملائكة والنبیین أرباباً، ذكره الخازن⁽¹¹⁴⁾.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى "الأنبياء الكرام"، فيكون المعنى: لا يأمركم الأنبياء أن تتخذوا الملائكة والنبیین أرباباً، كفعل قريش والصابئين حيث قالوا: الملائكة بنات الله، واليهود والنصارى حيث قالوا في المسيح وعُزير ما قالوا، ذكره الخازن، والرازي⁽¹¹⁵⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن كافة الأوامر والأحكام في الواقع من الله تعالى، وأما بقية الأقوال الثلاثة فإنها تابعة للقول

¹⁰⁷ - راجع: البحر المحيط: 297/3، والمحزر الوجيز: 463/1، وتفسير القرطبي: 123/4.

¹⁰⁸ - راجع: تفسير الخازن: 404/1، والتسهيل: 111/1، وتفسير البغوي: 321/1.

¹⁰⁹ - راجع: الكشف: 406/1، وفتح القدير: 355/1، ومعاني القرآن: 430/1، والإملاء: 141/1، ومشكل إعراب القرآن: 164/1.

¹¹⁰ - راجع: تفسير الطبري: 329/3، والبحر المحيط: 297/3، والدر المنثور: 252/2،

والمحرر الوجيز: 463/1، وتفسير البغوي: 321/1، وتفسير القرطبي: 123/4.

¹¹¹ - راجع: التفسير الكبير: 100/8، والكشاف: 406/1، وتفسير أبي السعود: 53/2، وفتح القدير: 355/1، ومعاني القرآن: 430/1، ومشكل إعراب القرآن: 164/1، وأضواء

البيان: 409/7.

¹¹² - راجع: تفسير الخازن: 404/1، والتسهيل: 111/1، والإملاء: 141/1.

¹¹³ - راجع: تفسير القرطبي: 123/4.

¹¹⁴ - راجع: تفسير الخازن: 404/1.

¹¹⁵ - راجع: تفسير الخازن: 404/1، والتفسير الكبير: 100/8.

الأول في المفهوم والمعنى؛ لأن الأنبياء الكرام لا يأمرون بأي شيء إلا بإذن ربهم.

15- قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (81)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة الضمير للمخاطب في قوله تعالى: "فاشهدوا" على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على "النبیین" المأخوذ عليهم الميثاق، فيكون المعنى: فاشهدوا أي ليشهد بعضكم على بعض بالإقرار وأخذ الإصر، قاله مقاتل⁽¹¹⁶⁾، وقيل معناه: فاشهدوا على اممكم المؤمنين بكم وعلى أنفسكم بالتزام هذا العهد، روي هذا عن علي ابن أبي طالب -رضي الله عنه-⁽¹¹⁷⁾، ورجح عودة الضمير إلى النبيين كل من أبي حيان، والخازن، والرازي، والزمخشري، وابن عطية، وأبي السعود، والكلبي، والبغوي، والسمرقندي، وابن جرير، والقرطبي⁽¹¹⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الملائكة"، قاله: سعيد بن المسيب⁽¹¹⁹⁾ فيكون المعنى: فاشهدوا أي بينوا هذا الميثاق للخاص والعام لكيلا يبقى لأحد عذر في الجهل به. ذكره الخازن، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود⁽¹²⁰⁾.
فالراجح على ما أعتقد - والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يأتي:

1- أن سياق الكلام يدل على ذلك،

2- أن غالبية المفسرين ذهبوا إلى هذا القول،

3- أن القول الثاني يعتمد على كناية عن غير مذكور.

16- خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ (88)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "فيها" أثناء تفسير هذه الآية الكريمة حيث بينوا ثلاثة أقوال في هذا الصدد، هي فيما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "اللجنة"، قاله الزجاج⁽¹²¹⁾، ورجحه الألوسي، والخازن، والكلبي، والرازي، وابن كثير، والسعدي، والسمرقندي، والنسفي، والنحاس، والعكبري⁽¹²²⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي⁽¹²³⁾.

¹¹⁶ - راجع: البحر المحيط: 305/3، وزاد المسير: 416/1.

¹¹⁷ - راجع: البحر المحيط: 305/3، والدر المنثور: 254/2، وتفسير الطبري: 334/3،

وروح المعاني: 212/3، وزاد المسير: 416/1.

¹¹⁸ - راجع: البحر المحيط: 305/3، وتفسير الخازن: 405/1، والتفسير الكبير: 106/8،

والكشف: 407/1، والمحرم الوجيز: 466/1، وتفسير أبي السعود: 54/2، والتسهيل:

112/1، وتفسير البغوي: 322/1، وتفسير السمرقندي: 252/1، وتفسير الطبري:

334/3، وتفسير القرطبي: 126/4.

¹¹⁹ - راجع: البحر المحيط: 305/3، وتفسير القرطبي: 126/4، وروح المعاني: 212/3،

وزاد المسير: 416/1.

¹²⁰ - راجع: تفسير الخازن: 405/1، والتفسير الكبير: 106/8، والكشاف: 407/1،

وتفسير أبي السعود: 54/2.

القول الثاني: يكون الضمير راجعاً إلى " العقوبة"، رجحه ابن جرير⁽¹²⁴⁾، وجوزه الألويسي، وأبو السعود، والبيضاوي⁽¹²⁵⁾.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى " النار"، قاله ابن عباس⁽¹²⁶⁾، وجوزه الألويسي، وأبو السعود، والبيضاوي⁽¹²⁷⁾.

فأراجع على ما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول لما يأتي:

1- أن سياق الكلام الذي يتضمن الآية الكريمة { أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ }⁽¹²⁸⁾ يدل على ذلك،

2- أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

17- وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (97)

ذهب المفسرون إلى قولين عند ذكر الاختلاف الواقع في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "إليه"، هما:

القول الأول: يكون الضمير عائداً على " الحج"، رجحه ابن جرير، والخازن، والرازي، والجصاص⁽¹²⁹⁾، وجوزه الألويسي، والزمخشري، وأبو السعود، والنسفي⁽¹³⁰⁾، وذكره أبو حيان، والقيسي⁽¹³¹⁾.

القول الثاني: يرجع إلى " البيت"، هذا ما رجحه أبو حيان، والألويسي، والنحاس، والقيسي⁽¹³²⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والنسفي⁽¹³³⁾.

¹²¹ - راجع: زاد المسير: 418/1.

¹²² - راجع: روح المعاني: 217/3، وتفسير الخازن: 409/1، والتسهيل: 112/1،

والتفسير الكبير: 113/8، وتفسير ابن كثير: 381/1، وتفسير السعدي: 137/1، وتفسير السمرقندي: 254/1، وتفسير النسفي: 165/1، ومعاني القرآن: 435/1، والتبيان:

279/1.

¹²³ - راجع: تفسير أبي السعود: 56/2، وتفسير البيضاوي: 62/2.

¹²⁴ - راجع: تفسير الطبري: 342/3.

¹²⁵ - راجع: روح المعاني: 217/3، وتفسير أبي السعود: 56/2، وتفسير البيضاوي:

62/2،

¹²⁶ - راجع: التفسير الكبير: 113/8.

¹²⁷ - راجع: روح المعاني: 217/3، وتفسير أبي السعود: 56/2، وتفسير البيضاوي:

62/2.

¹²⁸ - سورة آل عمران، رقم الآية: 87.

¹²⁹ - راجع: تفسير الطبري: 15/4، وتفسير الخازن: 421/1، والتفسير الكبير: 133/8،

وأحكام القرآن: 311/2.

¹³⁰ - راجع: روح المعاني: 7/4، والكشاف: 418/1، وتفسير أبي السعود: 61/2، وتفسير

النسفي: 168/1.

¹³¹ - راجع: البحر المحيط: 332/3، ومشكل إعراب القرآن: 169/1.

¹³² - راجع: البحر المحيط: 332/3، وروح المعاني: 7/4، ومعاني القرآن: 448/1،

ومشكل إعراب القرآن: 169/1.

¹³³ - راجع: الكشاف: 418/1، وتفسير أبي السعود: 61/2، وتفسير النسفي: 168/1.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني لما يأتي؛

- 1- أن هذا المرجع أقرب مذكور،
 - 2- أن هذا القول يتضمن القول الأول أيضاً؛ لأن القدرة على الذهاب إلى بيت الله - تعالى- هي القدرة على أداء مناسك الحج.
- 18- وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمَ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (101)**
- وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة الضمير للمخاطب في قوله "تكفرون" على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم-؛" لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- كان فيهم وهم يشاهدونه، قاله الزجاج⁽¹³⁴⁾، ومال إليه الألوسي⁽¹³⁵⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "سائر المؤمنين، وجميع الأمة؛" لأن آثار النبي - صلى الله عليه وسلم-، وعلاماته، والقرآن الذي أتى به فينا، فكأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فينا وإن لم نشاهده، قاله الزجاج⁽¹³⁶⁾، ورجحه ابن كثير، وابن عاشور، وابن جرير، والشوكاني، والرازي⁽¹³⁷⁾، وجوزه النحاس⁽¹³⁸⁾ وذكره الألوسي⁽¹³⁹⁾.

القول الثالث: يكون الضمير راجعاً إلى "الأوس والخزرج"، قاله ابن عباس⁽¹⁴⁰⁾، وجوزه الألوسي⁽¹⁴¹⁾، وذكره أبو حيان⁽¹⁴²⁾.

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الثاني لما يأتي:

- 1- إن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول،
- 2- إنه يشمل كلا القولين الأول، والثالث.

19- وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا (103)

¹³⁴ - راجع: البحر المحيط: 337/3، وفتح القدير: 367/1، وتفسير السمرقندي: 258/1، وتفسير القرطبي: 156/4.

¹³⁵ - راجع: روح المعاني: 16/4.

¹³⁶ - راجع: البحر المحيط: 337/3، وفتح القدير: 367/1، وتفسير السمرقندي: 258/1، وتفسير القرطبي: 156/4.

¹³⁷ - راجع: تفسير ابن كثير: 388/1، والتحرير والتنوير: 172/3، وتفسير الطبري:

26/4، وفتح القدير: 367/1، والتفسير الكبير: 139/8.

¹³⁸ - راجع: معاني القرآن: 450/1.

¹³⁹ - راجع: روح المعاني: 16/4.

¹⁴⁰ - راجع: تفسير القرطبي: 156/4.

¹⁴¹ - راجع: روح المعاني: 16/4.

¹⁴² - راجع: البحر المحيط: 337/3.

وفي عودة الضمير للمخاطب في قوله تعالى " اذكروا " ثلاثة أقوال عند المفسرين، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى " المؤمنين " أي: المهاجرين والأنصار، رجحه ابن عاشور، والبيضاوي، والطبري⁽¹⁴³⁾، وذكره أبو السعود⁽¹⁴⁴⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على " الأوس والخزرج"، قاله ابن إسحق⁽¹⁴⁵⁾، وعكرمة⁽¹⁴⁶⁾، ورجحه الخازن، والرازي، والبغوي، وابن عطية، وابن كثير، والثعالبي، والسمرقندي، والسمعاني، والقرطبي⁽¹⁴⁷⁾، وذكره أبو حيان، وأبو السعود، والبيضاوي⁽¹⁴⁸⁾.

القول الثالث: يكون الضمير عائداً على "مشركي العرب"، قاله الحسن، وقتادة⁽¹⁴⁹⁾، ورجحه أبو حيان⁽¹⁵⁰⁾، وذكره النحاس⁽¹⁵¹⁾.

فالراجح في رأبي أنا - والله أعلم بالصواب- القول الثاني لما يأتي:

1- إن معظم المفسرين اختاروه،

2- يشهد تاريخ الإسلام أن هناك كانت في الأوس والخزرج عداوة وحروباً، منها يوم بعاث وغيره، وكانت تلك الحروب والعداوة قد دامت بين القبيلتين مائة وعشرين سنة حتى رفعها الله بالإسلام، وبناء عليه يمكننا القول بأن القول الثاني قول مرجح على القولين الآخرين.

20- وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا (103)

وفي عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "منها" ثلاثة أقوال عند المفسرين، وهي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "النار"، هذا ما رجحه ابن عاشور، وابن عطية، والثعالبي، والنحاس، والعكبري، والدكتور صبرة⁽¹⁵²⁾، وقال الزجاج:

¹⁴³ - راجع: التحرير والتنوير: 176/3، وتفسير البيضاوي: 74/2، وتفسير الطبري:

33/4.

¹⁴⁴ - راجع: تفسير أبي السعود: 66/2.

¹⁴⁵ - راجع: زاد المسير: 433/1، وروح المعاني: 19/4.

¹⁴⁶ - راجع: معاني القرآن للنحاس: 454/1.

¹⁴⁷ - راجع: تفسير الخازن: 433/1، والتفسير الكبير: 143/8، وتفسير البغوي: 338/1،

والمحرر الوجيز: 484/1، وتفسير ابن كثير: 390/1، وتفسير الثعالبي: 295/1، وتفسير

السمرقندي: 260/1، وتفسير السمعاني: 346/1، وتفسير القرطبي: 164/4.

¹⁴⁸ - راجع: البحر المحيط: 341/3، وتفسير أبي السعود: 66/2، وتفسير البيضاوي:

74/2.

¹⁴⁹ - راجع: البحر المحيط: 341/3، وزاد المسير: 433/1، وروح المعاني: 19/4.

¹⁵⁰ - راجع: البحر المحيط: 341/3.

¹⁵¹ - راجع: معاني القرآن: 454/1.

"الكناية راجعة إلى النار، لا إلى الشفا؛ لأنَّ القصد الإنجاء من النار لا من شفا الحفرة"⁽¹⁵³⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والزمخشري⁽¹⁵⁴⁾، وذكره أبو حيان⁽¹⁵⁵⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الحفرة"، قاله السدي⁽¹⁵⁶⁾، ورجحه السيوطي، والطبري، والشوكاني⁽¹⁵⁷⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، وابن عطية، والثعالبي، والنسفي، والألوسي، والنحاس، والعكبري، والزمخشري⁽¹⁵⁸⁾، وذكره أبو حيان، والرازي⁽¹⁵⁹⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "الشفا"، جوزه كل من أبي السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والزمخشري⁽¹⁶⁰⁾، وابن عاشور، وقال: "وعاد عليه بالتأنيث لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه"⁽¹⁶¹⁾، وحكى الطبري عن بعض الناس نحوه -أيضاً-⁽¹⁶²⁾، وقال الألوسي: "فإن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان بعضاً منه أو فعلاً له أو صفة كما صرحوا به، وما نحن فيه من الأول، ومن أطلق لزمه جواز "قامت غلام هند"⁽¹⁶³⁾.

قال ابن عطية: "وليس الأمر كما ذكروا؛ لأنه لا يُحتاج - في الآية - إلى مثل هذه الصناعة، إلا لو لم يجد للضمير مُعاداً إلا الشفا، أما وَمَعْنَا لَفْظِ مُؤنث يَعُود الضميرُ عليه، ويعضده المعنى المتكلم فيه، فلا يُحتاج إلى تلك الصناعة"⁽¹⁶⁴⁾.

وقال أبو حيان: "وأقول: لا يحسن عَوْدُهُ إلا على الشفا؛ لأن كينوتهم على الشفا هو أحد جزأي الإسناد، فالضمير لا يعود إلا عليه، وأما ذِكْرُ الحفرة، فإنما

¹⁵² - راجع: التحرير والتنوير: 177/3، والمحرم الوجيز: 485/1، وتفسير الثعالبي:

297/1، وإعراب القرآن: 398/1، والإملاء: 145/1، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 141.

¹⁵³ - راجع: التفسير الكبير: 144/8.

¹⁵⁴ - راجع: تفسير أبي السعود: 67/2، وتفسير البيضاوي: 74/2، وتفسير النسفي:

170/1، وروح المعاني: 20/4، والكشاف: 424/1.

¹⁵⁵ - راجع: البحر المحيط: 342/3.

¹⁵⁶ - راجع: تفسير الطبري: 36/4، وتفسير ابن أبي حاتم: 726/3.

¹⁵⁷ - راجع: الدر المنثور: 288/2، وتفسير الطبري: 36/4، وفتح القدير: 367/1.

¹⁵⁸ - راجع: تفسير أبي السعود: 67/2، وتفسير البيضاوي: 74/2، والمحرم الوجيز:

485/1، وتفسير الثعالبي: 297/1، وتفسير النسفي: 170/1، وروح المعاني: 20/4،

وإعراب القرآن: 398/1، والإملاء: 145/1، والكشاف: 424/1.

¹⁵⁹ - راجع: البحر المحيط: 342/3، والتفسير الكبير: 144/8.

¹⁶⁰ - راجع: تفسير أبي السعود: 67/2، وتفسير البيضاوي: 74/2، وتفسير النسفي:

170/1، وروح المعاني: 20/4، والكشاف: 424/1.

¹⁶¹ - راجع: التحرير والتنوير: 177/3.

¹⁶² - راجع: المحرم الوجيز: 485/1، والبحر المحيط: 342/3.

¹⁶³ - راجع: روح المعاني: 20/4.

¹⁶⁴ - راجع: المحرم الوجيز: 485/1.

جاءت على سبيل الإضافة إليها، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيدٌ غلامَ جَعْفَرٍ، لم يكن جعفر محدثاً عنه، وأما ذكر "النَّارِ" فإنما جيء بها لتخصيص الحفرة، وليست - أيضاً - أحد جزأي الإسناد، ولا محدثاً عنها، فالإنقاذ من الشفا أبلغ من الإنقاذ من الحفرة، ومن النار؛ لأن الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ من الحفرة ومن النار، والإنقاذ منهما لا يستلزم الإنقاذ من الشفا، فعَوْدُه على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى" (165).

فراجع على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول لما يأتي:

- 1- أن المقصود من إنقاذ المسلمين هو إنقاذهم من النار، لا من شفا أو حفرة،
- 2- أن مرجع الضمير "النار" هو أقرب مذكور.
- 3- أن مرجع الضمير "النار" يوافق الضمير في التأنيث فلا حاجة لإرجاعه إلى ما لا يوافق.

21- لَيْسُوا سِوَاءَ مَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ (113)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله "ليسوا" على قولين، هما:
القول الأول: يعود الضمير على "أهل الكتاب، المؤمنين منهم والكافرين"، قاله الزجاج⁽¹⁶⁶⁾، ورجحه أبو حيان، والألوسي، والخازن، والرازي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والسمرقندي، والسمعاني، وابن جرير، والنسفي،

والشوكاني⁽¹⁶⁷⁾، وذكره القرطبي⁽¹⁶⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى اليهود، وأمة محمد - صلى الله عليه وسلم-، قاله ابن مسعود، والسدي - رضي الله عنهما-⁽¹⁶⁹⁾، ورجحه القرطبي⁽¹⁷⁰⁾، وذكره الخازن، والبعوي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽¹⁷¹⁾.

فراجع على ما يبرز لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يقتضي ذلك.

¹⁶⁵ - راجع: البحر المحيط: 342/3.

¹⁶⁶ - راجع: زاد المسير: 442/1.

¹⁶⁷ - راجع: البحر المحيط: 358/3، وروح المعاني: 33/4، وتفسير الخازن: 443/1،

والتفسير الكبير: 163/8، والكشاف: 431/1، والمحزر الوجيز: 492/1، وتفسير أبي

السعود: 72/2، وتفسير السمرقندي: 264/1، وتفسير السمعاني: 349/1، وتفسير

الطبري: 51/4، وتفسير النسفي: 173/1، وفتح القدير: 373/1.

¹⁶⁸ - راجع: تفسير القرطبي: 175/4.

¹⁶⁹ - راجع: البحر المحيط: 358/3، والدر المنثور: 297/2، وتفسير ابن أبي حاتم:

737/3، والمحزر الوجيز: 492/1، وتفسير ابن كثير: 398/1، وتفسير البيضاوي:

80/2.

¹⁷⁰ - راجع: تفسير القرطبي: 175/4.

¹⁷¹ - راجع: تفسير الخازن: 443/1، وتفسير البغوي: 343/1، وزاد المسير: 442/1،

وفتح القدير: 373/1.

22- وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ (117)

وللمفسرين اختلاف في عودة الضمير المنصوب الغائب في قوله "ظلمهم" على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "المنافقين"، جوزه الكلبي، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽¹⁷²⁾.

القول الثاني: الضمير عائد على "الكافرين"، رجحه ابن عاشور، والكلبي، وابن عطية، والطبري⁽¹⁷³⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "أصحاب الحرث"، هذا ما رجحه الدكتور صبرة، والسمرقندي⁽¹⁷⁴⁾، وجوزه الكلبي، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽¹⁷⁵⁾.

فراجع كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن الكفار هم الذين تقدّم ضميرهم في ينفقون، وأما ذوو الحرث لم يُذكروا ليردّ عليهم، ولا ليبيّن ظلمهم⁽¹⁷⁶⁾، وقال أبو حيان: "هو ترجيح حسن"⁽¹⁷⁷⁾.

23- هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ (119)

وللمفسرين خمسة أقوال في عودة ضمير الغائب في قوله - تعالى - "تحبونهم"، وهي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "منافقي أهل الكتاب"، رجحه ابن عاشور، والزمخشري، وابن عطية، والنسفي⁽¹⁷⁸⁾، وذكره أبو حيان⁽¹⁷⁹⁾.

القول الثاني: يعود على "المنافقين بصفة عامة"، قاله مجاهد⁽¹⁸⁰⁾، ونسبه البغوي، والقرطبي إلى مقاتل، وأبو العالية⁽¹⁸¹⁾، ورجحه أبو حيان، وابن كثير، والقرطبي، والنحاس⁽¹⁸²⁾، وذكره الخازن، والرازي⁽¹⁸³⁾.

¹⁷² - راجع: التسهيل: 116/1، والكشاف: 434/1، وتفسير النسفي: 174/1، وروح

المعاني: 37/4.

¹⁷³ - راجع: التحرير والتنوير: 195/3، والتسهيل: 116/1، والمحزر الوجيز: 495/1،

وتفسير البيضاوي: 82/2، وتفسير الطبري: 60/4.

¹⁷⁴ - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص143، وتفسير السمرقندي: 265/1.

¹⁷⁵ - راجع: التسهيل: 116/1، والكشاف: 434/1، وتفسير البيضاوي: 82/2، وتفسير

النسفي: 174/1، وروح المعاني: 37/4.

¹⁷⁶ - راجع: المحزر الوجيز: 495/1.

¹⁷⁷ - راجع: البحر المحيط: 365/3.

¹⁷⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 198/3، والكشاف: 435/1، والمحزر الوجيز: 497/1،

وتفسير النسفي: 174/1.

¹⁷⁹ - راجع: البحر المحيط: 367/3.

¹⁸⁰ - راجع: تفسير أبي السعود: 76/2، وتفسير الطبري: 64/4.

¹⁸¹ - راجع: تفسير البغوي: 345/1، وتفسير القرطبي: 181/4.

القول الثالث: يكون الضمير عائداً على "الكفار بصفة عامة"، ويدل على صحة هذا القول معنى الآية؛ لأن الله تعالى قال: { لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ } (184)، فمنع المؤمنين أن يتخذوا بطانة من دون المؤمنين، فيكون ذلك نهياً عن جميع الكفار، هذا ما رجحه أبو السعود، والبيضاوي، والطبري (185)، وذكره الخازن، والرازي، وأبو السعود (186).

القول الرابع: يرجع إلى "اليهود"، قاله ابن عباس (187)، وحجة أصحاب هذا القول أن هذه الآيات من أولها إلى آخرها مخاطبة مع اليهود. رجح هذا القول الخازن، والبغوي، وابن الجوزي (188)، وذكره الرازي، والقرطبي (189).

القول الخامس: إن الضمير راجع على "معنى بطانة في الآية 118" هذا ما رجحه الثعالبي، والدكتور صبرة (190).

والراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الخامس؛ لأنه يشمل جميع الأقوال الأربعة الأخرى.

إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّدَ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ (124) بَلَىٰ إِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ (125)

24- وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ (126)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله - تعالى - "جعله" على ستة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "التسويم"، المصدر المفهوم من قوله { مُسَوِّمِينَ }، جوزه أبو حيان، والقرطبي، والشوكاني، والعكبري (191)، وذكره القيسي (192).

182 - راجع: البحر المحيط: 367/3، وتفسير ابن كثير: 400/1، وتفسير القرطبي:

181/4، ومعاني القرآن: 466/1.

183 - راجع: تفسير الخازن: 446/1، والتفسير الكبير: 172/8.

184 - سورة آل عمران، رقم الآية: 118.

185 - راجع: تفسير أبي السعود: 76/2، وتفسير البيضاوي: 85/2، وتفسير الطبري:

64/4.

186 - راجع: تفسير الخازن: 446/1، والتفسير الكبير: 172/8.

187 - راجع: تفسير الخازن: 446/1، وتفسير أبي السعود: 76/2، وزاد المسير: 447/1.

188 - راجع: تفسير الخازن: 446/1، وتفسير البغوي: 345/1، وزاد المسير: 447/1.

189 - راجع: التفسير الكبير: 172/8، وتفسير القرطبي: 181/4.

190 - راجع: تفسير الثعالبي: 303/1، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 143.

191 - راجع: البحر المحيط: 380/3، وتفسير القرطبي: 198/4، وفتح القدير: 388/1،

والإملاء: 149/1.

192 - راجع: مشكل إعراب القرآن: 173/1.

القول الثاني: يعود الضمير على "الإمداد"، المصدر المفهوم من قوله { يُمَدِّدُكُمْ }، رجحه أبو حيان، والزجاج، والشنقيطي، والرازي، والزمخشري، والبيضاوي، وابن عطية، والثعالبي، والنسفي، والقيسي⁽¹⁹³⁾، وجوزه ابن عاشور، والكلبي، والقرطبي، والشوكاني، والعكبري⁽¹⁹⁴⁾.

القول الثالث: يكون الضمير عائداً على "النصر أو المدد" وهو الملائكة، رجحه السمرقندي، والقرطبي، وابن الجوزي⁽¹⁹⁵⁾، وجوزه أبو حيان، والنحاس، والعكبري، والقيسي⁽¹⁹⁶⁾.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى "الانزال"، دل عليه قوله { مُنْزِلِينَ }، جوزه أبو حيان، والكلبي، والقرطبي، والشوكاني، والعكبري⁽¹⁹⁷⁾، وذكره القيسي⁽¹⁹⁸⁾.

القول الخامس: يعود الضمير على "الوعد بالمدد"، المستفاد من قوله: { إِنَّ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا }⁽¹⁹⁹⁾، رجحه الخازن، وابن عاشور، والبغوي، والطبري⁽²⁰⁰⁾، وجوزه أبو حيان، والقرطبي، والنحاس⁽²⁰¹⁾.

القول السادس: إنه يرجع إلى "العدد"، دل عليه قوله { ثَلَاثَةَ آلَافٍ } و { خَمْسَةَ آلَافٍ }، جوزه القرطبي⁽²⁰²⁾، وذكره القيسي⁽²⁰³⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن معظم المفسرين اختاروه، وبالإضافة أن ظاهر الكلام يدل على ذلك - أيضاً.

25- وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ ... (143)

- ¹⁹³ - راجع: البحر المحيط: 380/3، وإعراب القرآن: 126/1، وأضواء البيان: 20/8، والكشاف: 440/1، وتفسير البيضاوي: 89/2، والمحزر الوجيز: 505/1، وتفسير الثعالبي: 308/1، وتفسير النسفي: 177/1، ومشكل إعراب القرآن: 173/1.
- ¹⁹⁴ - راجع: التحرير والتنوير: 207/3، والتسهيل: 118/1، وتفسير القرطبي: 198/4، وفتح القدير: 388/1، والإملاء: 149/1.
- ¹⁹⁵ - راجع: تفسير السمرقندي: 269/1، وتفسير القرطبي: 198/4، وزاد المسير: 454/1.
- ¹⁹⁶ - راجع: البحر المحيط: 380/3، ومعاني القرآن: 471/1، والإملاء: 149/1، ومشكل إعراب القرآن: 173/1.
- ¹⁹⁷ - راجع: البحر المحيط: 380/3، والتسهيل: 118/1، وتفسير القرطبي: 198/4، وفتح القدير: 388/1، والإملاء: 149/1.
- ¹⁹⁸ - راجع: مشكل إعراب القرآن: 173/1.
- ¹⁹⁹ - سورة آل عمران، رقم الآية: 125.
- ²⁰⁰ - راجع: تفسير الخازن: 455/1، والتحرير والتنوير: 207/3، وتفسير البغوي: 349/1، وتفسير الطبري: 84/4.
- ²⁰¹ - راجع: البحر المحيط: 380/3، وتفسير القرطبي: 198/4، ومعاني القرآن: 471/1،
- ²⁰² - راجع: تفسير القرطبي: 198/4.
- ²⁰³ - راجع: مشكل إعراب القرآن: 173/1.

في عودة ضمير الغائب في قوله- تعالى- { تَلَقَّوْهُ } وقع الاختلاف بين المفسرين على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على " الموت"، هذا هو اختيار أبي حيان، والزمخشري، وابن عطية، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والعكبري، والقيسي، والدكتور صبرة⁽²⁰⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "لقاء العدو"، رجحه السيوطي، وابن كثير⁽²⁰⁵⁾، وذكره أبو حيان⁽²⁰⁶⁾، والألوسي مع تعليقه عليه "أنه ليس بشيء"⁽²⁰⁷⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "يوم أحد"، هذا ما رجحه الخازن⁽²⁰⁸⁾.
القول الرابع: إن الضمير راجع إلى "القتال" رجحه الشوكاني⁽²⁰⁹⁾.
فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يأتي:

1- أن معظم المفسرين ذهبوا إليه،

2- أن الضمير فيه يعود على مذكور بخلاف المراجع الأخرى،

3- أن المرجع "الموت" أقرب مذكور.

26- وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ (160)

وبالتأمل في الاختلاف الذي وقع بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى { بَعْدِهِ } نجد أن هناك قولين في هذا المضمار، هما:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الله- تعالى-"، إما على حذف مضاف، أي: من بعد خذلانه، وإما أن لا يحتاج إلى تقدير هذا المحذوف، بل يكون المعنى: إذا جاوزته إلى غيره وقد خذلك فمن ذا الذي تُجاوزه إليه فينصرك؟ هذا ما رجحه أبو حيان، والخازن، وابن عاشور، والزمخشري، والبغوي، وابن عطية، والطبري، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، وابن الجوزي، والعكبري، والدكتور صبرة⁽²¹⁰⁾، وجوزه الألوسي، وأبو السعود، والبيضاوي، والشوكاني⁽²¹¹⁾.

²⁰⁴ - راجع: البحر المحيط: 402/3، والكشاف: 448/1، والمحرم الوجيز: 515/1، وتفسير القرطبي: 220/4، وتفسير النسفي: 182/1، وروح المعاني: 71/4، والإملاء: 151/1، ومشكل إعراب القرآن: 174/1، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص145.

²⁰⁵ - راجع: الدر المنثور: 302/2، وتفسير ابن كثير: 410/1.

²⁰⁶ - راجع: البحر المحيط: 402/3.

²⁰⁷ - راجع: روح المعاني: 71/4.

²⁰⁸ - راجع: تفسير الخازن: 469/1.

²⁰⁹ - راجع: فتح القدير: 385/1.

²¹⁰ - راجع: البحر المحيط: 443/3، وتفسير الخازن: 484/1، والتحرير والتنوير:

267/3، والكشاف: 460/1، وتفسير البيضاوي، 109/2، والمحرم الوجيز: 534/1، وتفسير الطبري: 154/4، وتفسير القرطبي: 254/4، وتفسير النسفي: 188/1، وروح

القول الثاني: يعود الضمير على " الخذلان "، المصدر المفهوم من قوله-تعالى- { يَخْذُلْكُمْ }، فالمعنى: فمن ذا الذي ينصركم من بعد الخذلان، رجحه السمعاني⁽²¹²⁾، وجوزه الألوسي، وابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والشوكاني، والعكبري⁽²¹³⁾، وذكره أبو حيان⁽²¹⁴⁾. فالراجح على ما يبرز لي- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين اختاروه، وبالتالي أنه ظاهر الكلام - أيضاً-.

27- [هُمَّ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ (163)]

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى: { هُمْ دَرَجَاتٌ } على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "أهل الرضوان"، وهو قول الضحاك، ومجاهد، والسدي⁽²¹⁵⁾، ورجحه الرازي، وابن عاشور⁽²¹⁶⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، والسمعاني، والطبري⁽²¹⁷⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير على "أهل السخط"، والحجة أن الضمير عائد إلى الأقرب وهو قول الحسن⁽²¹⁸⁾، قال: والمراد أن أهل النار متفاوتون في مراتب العذاب، وهو كقوله: { وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا }⁽²¹⁹⁾ ذكره الرازي⁽²²⁰⁾.
القول الثالث: إن الضمير عائد على "كل من أهل الرضوان، وأهل السخط"، قاله ابن عباس، ومحمد ابن إسحاق⁽²²¹⁾، ورجحه أبو حيان، وابن كثير،

المعاني: 108/4، وزاد المسير: 489/1، والتبيان: 306/1، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص147.

211 - راجع: روح المعاني: 108/4، وتفسير أبي السعود: 106/2، وتفسير البيضاوي:

109/2، وفتح القدير: 394/1.

212 - راجع: تفسير السمعي: 373/1.

213 - راجع: روح المعاني: 108/4، والمحزر الوجيز: 534/1، وتفسير أبي السعود:

106/2، وتفسير البيضاوي: 109/2، وفتح القدير: 394/1، والتبيان: 306/1.

214 - راجع: البحر المحيط: 443/3.

215 - راجع: الدر المنثور: 366/2، والمحزر الوجيز: 537/1.

216 - راجع: التفسير الكبير: 62/9، والتحرير والتنوير: 270/3.

217 - راجع: البحر المحيط: 446/3، وتفسير الخازن: 488/1، وتفسير السمعي:

375/1، وتفسير الطبري: 162/4.

218 - راجع: الدر المنثور: 366/2.

219 - سورة الأحقاف، رقم الآية: 19.

220 - راجع: التفسير الكبير: 62/9.

221 - راجع: تفسير الخازن: 488/1، والمحزر الوجيز: 537/1، وتفسير ابن كثير:

425/1.

والبغوي، والسعدي، وابن جرير، والألوسي، والشوكاني⁽²²²⁾، وذكره الرازي، والسمعاني⁽²²³⁾.

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول نظراً إلى ما قاله الإمام الرازي في هذا الصدد وهو ما يأتي:

1- أن الغالب في العرف استعمال الدرجات في أهل الثواب، والدركات في أهل العقاب،

2- أنه تعالى وصف من بآء بسخط من الله، أن مأواهم جهنم وبئس المصير، فوجب أن يكون قوله: { هُمْ دَرَجَاتٌ } وصفا لمن اتبع رضوان الله،

3- أن عادة القرآن في الأكثر جارية بأن ما كان من الثواب والرحمة فإن الله يضيفه إلى نفسه، وما كان من العقاب لا يضيفه إلى نفسه، قال تعالى: { كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ }⁽²²⁴⁾، وقال: { كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ }⁽²²⁵⁾، وقال: { كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ }⁽²²⁶⁾، فما أضاف هذه الدرجات إلى نفسه حيث قال: { هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ } علمنا أن ذلك صفة أهل الثواب، 4- أنه متأكد بقوله تعالى: { انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا }⁽²²⁷⁾

28- فَرَادَهُمْ إِيْمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (173)

اختلف المفسرون في عودة الضمير المستكن في قوله تعالى { فزادهم } على أربعة أقوال، هي ما يلي:

القول الأول: يكون مرجع الضمير " القول " المستفاد من " قال "، والمعنى: فزادهم ذلك القول إيماناً، هذا ما رجحه أبو حيان، والعكبري⁽²²⁸⁾، وجوزه ابن عاشور، والزمخشري، وأبو السعود، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽²²⁹⁾.

القول الثاني: إنه يعود على المقول -الذي هو { إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ } كأنه قيل: قالوا لهم هذا الكلام، فزادهم إيماناً، هذا ما رجحه الخازن،

²²² - راجع: البحر المحيط: 446/3، وتفسير ابن كثير: 425/1، وتفسير البغوي: 368/1، وتفسير السعدي: 155/1، وتفسير الطبري: 162/4، وروح المعاني: 131/4، وفتح القدير: 394/1.

²²³ - راجع: التفسير الكبير: 62/9، وتفسير السمعاني: 375/1.

²²⁴ - سورة الأنعام، رقم الآية: 54.

²²⁵ - سورة البقرة، رقم الآية: 178.

²²⁶ - سورة البقرة، رقم الآية: 183.

²²⁷ - سورة الإسراء، رقم الآية: 21.

²²⁸ - راجع: البحر المحيط: 465/3، والتبيان: 310/1.

²²⁹ - راجع: التحرير والتنوير: 279/3، والكشاف: 469/1، وتفسير أبي السعود: 114/2، وتفسير النسفي: 192/1، وروح المعاني: 126/4، وفتح القدير: 400/1.

والكلبي، والقرطبي، والنحاس⁽²³⁰⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽²³¹⁾، وذكره الرازي⁽²³²⁾.
القول الثالث: يرجع الضمير إلى "الناس" إذا أريد به فردٌ واحد- كما نُقِلَ في سبب النزول- وهو نعيم بن مسعود الأشجعي⁽²³³⁾، جوزه الزمخشري، وابن عاشور، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽²³⁴⁾، وضعفه أبو حيان⁽²³⁵⁾، وذكره الرازي⁽²³⁶⁾.
القول الرابع: يعود الضمير إلى "الله تعالى"، جوزه الألوسي⁽²³⁷⁾، وضعفه أبو حيان⁽²³⁸⁾.

فالراجح في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن ظاهر الكلام يقتضي ذلك، وبالتالي أن معظم المفسرين اختاروه.
29- إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (175)

وقع الاختلاف في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى { فَلَا تَخَافُوهُمْ } بين المفسرين على ثلاثة أقوال، هي:
القول الأول: إن الضمير يرجع إلى "أولياء" أي: فلا تخافوا أولياء الشيطان، إن كان المراد بـ "أولياءه" كفار قريش، هذا ما رجحه أبو حيان، والخازن، وابن عاشور، وابن عطية، والطبري، والنسفي، وابن الجوزي، والدكتور

²³⁰ - راجع: تفسير الخازن: 1/2، والتسهيل: 124/1، وتفسير القرطبي: 280/4، ومعاني القرآن: 511/1.

²³¹ - راجع: الكشف: 469/1، وتفسير أبي السعود: 114/2، وتفسير البيضاوي: 116/2، وتفسير النسفي: 192/1، وروح المعاني: 126/4، وفتح القدير: 400/1.

²³² - راجع: التفسير الكبير: 81/9.

²³³ - هو له صحبة، سمع النبي - صلى الله عليه وسلم-، وكان في حجر عمر- رضي الله عنه-، يقال إنه أسلم في الخندق، وكان يسكن المدينة، وبقي إلى زمان عثمان -رضي الله عنه-، ومات في آخره، روى عنه ابنه سلمة بن نعيم ومجاهد. راجع: الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن الرازي (المتوفى 327 هـ) ط: 1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد(الدكن)- الهند، 1271 هـ-1952 م.

²³⁴ - راجع: الكشف: 469/1، والتحرير والتنوير: 279/3، وتفسير أبي السعود:

114/2، وتفسير البيضاوي: 116/2، وتفسير النسفي: 192/1، وروح المعاني: 126/4، وفتح القدير: 400/1.

²³⁵ - راجع: البحر المحيط: 465/3.

²³⁶ - راجع: التفسير الكبير: 81/9.

²³⁷ - راجع: روح المعاني: 126/4، وروح المعاني: 126/4.

²³⁸ - راجع: البحر المحيط: 465/3.

صبرة⁽²³⁹⁾، وجوزة القرطبي، والألوسي، والشوكاني، والعكبري⁽²⁴⁰⁾، وذكره الرازي، والبيضاوي⁽²⁴¹⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الناس" من قوله: { إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ }⁽²⁴²⁾ إن كان المراد بـ " أولياءه " المنافقين، وإلى هذا القول ذهب السدي، والحسن⁽²⁴³⁾، ورجحه أبو السعود⁽²⁴⁴⁾، وجوزة القرطبي، والشوكاني⁽²⁴⁵⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، والبيضاوي⁽²⁴⁶⁾.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى "الشیطان". رجحه أبو البقاء، وقال: "إنما جمع الضمير؛ لأن الشيطان جنس"⁽²⁴⁷⁾، وذكره الرازي، والزمخشري⁽²⁴⁸⁾. فالراجح على ما يبدو لي- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن في هذا الوجه يعود الضمير على أقرب مذكور في الآية الكريمة، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروه- أيضاً-.

30- مَا كَانَ اللَّهُ لِيُدْرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ (179)

وقع الاختلاف عند المفسرين في عودة الضمير للمخاطب في قوله تعالى { أَنْتُمْ } على ستة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "المؤمنين"، فيكون المعنى: على ما أنتم عليه أيها المؤمنون من اختلاطكم بالمنافقين، قاله مجاهد وابن جريح وابن إسحاق⁽²⁴⁹⁾، ورجحه أبو حيان، وابن عاشور، والرازي، والكلبي⁽²⁵⁰⁾، ومال

²³⁹ - راجع: البحر المحيط: 468/3، وتفسير الخازن: 2/2، والتحرير والتنوير: 281/3، والمحزر الوجيز: 544/1، وتفسير الطبري: 184/4، وتفسير النسفي: 193/1، وزاد المسير: 507/1، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 149.

²⁴⁰ - راجع: تفسير القرطبي: 283/4، وروح المعاني: 129/4، وفتح القدير: 400/1، والإملاء: 158/1.

²⁴¹ - راجع: التفسير الكبير: 84-83/9، وتفسير البيضاوي: 118/2.

²⁴² - سورة آل عمران، رقم الآية: 173.

²⁴³ - راجع: روح المعاني: 129/4.

²⁴⁴ - راجع: تفسير أبي السعود: 115/2.

²⁴⁵ - راجع: تفسير القرطبي: 283/4، وفتح القدير: 400/1.

²⁴⁶ - راجع: البحر المحيط: 468/3، والتفسير الكبير: 83/9، وتفسير البيضاوي:

118/2.

²⁴⁷ - راجع: الإملاء: 158/1.

²⁴⁸ - راجع: التفسير الكبير: 84-83/9، والكشاف: 471/1.

²⁴⁹ - راجع: البحر المحيط: 474/3، والمحزر الوجيز: 546/1.

²⁵⁰ - راجع: البحر المحيط: 474/3، والتحرير والتنوير: 286/3، والتفسير الكبير:

90/9، والتسهيل: 125/1.

إليه القرطبي⁽²⁵¹⁾، وذكره الخازن، وأبو السعود، والبغوي، وابن الجوزي، والشوكاني، والألوسي⁽²⁵²⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " الكفار "، فيكون المعنى: على ما أنتم عليه أيها الكفار من اختلاطكم بالمؤمنين، قاله قتاده والسدي، وابن عباس⁽²⁵³⁾، وذكره أبو حيان، والقرطبي، والشوكاني⁽²⁵⁴⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى المنافقين، ذكره النحاس⁽²⁵⁵⁾، والألوسي، وعلق على القول الثاني بقوله: " وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس، وابن جرير وغيره عن قتادة أنه للكفار ولعل المراد بهم المنافقون وإلا فهو بعيد جداً"⁽²⁵⁶⁾.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى الكفار والمنافقين وهو قول ابن عباس- أيضاً، والضحاك، ومقاتل، والكلبي⁽²⁵⁷⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، وأبو السعود، والبغوي، والقرطبي، وابن الجوزي⁽²⁵⁸⁾، وإليه جنح الشوكاني⁽²⁵⁹⁾.

القول الخامس: إن الضمير عائد على المؤمنين والكفار، ذكره أبو حيان⁽²⁶⁰⁾.

القول السادس: إن الضمير راجع إلى المؤمنين والمنافقين، رجحه أبو السعود، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽²⁶¹⁾، وذكره الشوكاني⁽²⁶²⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إليه، وظاهر الكلام يدل على ذلك- أيضاً.

31- وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ (187)

251 - راجع: تفسير القرطبي: 289/4.

252 - راجع: تفسير الخازن: 4/2، وتفسير أبي السعود: 118/2، وتفسير البغوي: 377/1،

وزاد المسير: 510/1، وفتح القدير: 404/1، وروح المعاني: 136/4.

253 - راجع: البحر المحيط: 474/3، والدر المنثور: 393/2، والمحرم الوجيز:

546/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 824/3، وتفسير الطبري: 187/4.

254 - راجع: البحر المحيط: 474/3، وتفسير القرطبي: 289/4، وفتح القدير: 404/1.

255 - راجع: إعراب القرآن: 420/1.

256 - راجع: روح المعاني: 136/4.

257 - راجع: البحر المحيط: 474/3، وتفسير أبي السعود: 118/2.

258 - راجع: البحر المحيط: 474/3، وتفسير الخازن: 4/2، وتفسير أبي السعود: 118/2،

وتفسير البغوي: 377/1، وتفسير القرطبي: 288/4، وزاد المسير: 510/1.

259 - راجع: فتح القدير: 404/1.

260 - راجع: البحر المحيط: 474/3.

261 - راجع: تفسير أبي السعود: 118/2، والكشاف: 473/1، وتفسير البيضاوي: 121/2،

وتفسير النسفي: 194/1، وروح المعاني: 136/4.

262 - راجع: فتح القدير: 404/1.

وقع الاختلاف في عودة ضمير الغائب في قوله { لتبينه } عند المفسرين حيث ذهبوا إلى أربعة أقوال في هذا الصدد، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى " الكتاب"، قاله الحسن، وقتادة⁽²⁶³⁾، فيكون المعنى: يبينون للناس ما في التوراة والإنجيل من الدلالة على صدق نبوة محمد- صلى الله عليه وسلم-، هذا ما رجحه أبو حيان، والخازن، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والدكتور صبرة، والبيضاوي، والثعالبي، والنسفي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽²⁶⁴⁾، وذكره الرازي، والقرطبي⁽²⁶⁵⁾.

القول الثاني: يعود على "محمد- صلى الله عليه وسلم-"، قاله سعيد بن جبير والسدي⁽²⁶⁶⁾، ورجحه السمرقندي، والصنعاني، والقرطبي⁽²⁶⁷⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽²⁶⁸⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "الميثاق"، ذكره أبو حيان، والخازن⁽²⁶⁹⁾. **القول الرابع:** يكون الضمير عائداً على " الإيمان بالرسول- صلى الله عليه وسلم- لدلالة قوله تعالى "لتؤمنن به ولتنصرنه" عليه، ذكره أبو حيان⁽²⁷⁰⁾.

القول الخامس: إن الضمير عائد على "العلم بأمر الدين"، قاله قتادة⁽²⁷¹⁾. فالراجح على ما أرى- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه مذكور، وأما القول الثاني الذي يشير إلى أن مرجع الضمير هو "محمد- صلى الله عليه وسلم-"، فإنه غير مذكور في الآية الكريمة.

32- فَنَبِّؤُهُمْ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ (187)

هناك اختلاف بين المفسرين في مرد ضمير الغائب في قوله { فنبتوه } على قولين، هما:

263 - راجع: التفسير الكبير: 106/9.

264 - راجع: البحر المحيط: 487/3، وتفسير الخازن: 15/2، والكشاف: 478/1،

والمحرر الوجيز: 551/1، وتفسير أبي السعود: 124/2، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 150، وتفسير البيضاوي: 127/2، وتفسير الثعالبي: 338/1، وتفسير

النسفي: 197/1، وروح المعاني: 149/4، وزاد المسير: 521/1، وفتح القدير: 408/1.

265 - راجع: التفسير الكبير: 106/9، وتفسير القرطبي: 305/4.

266 - راجع: التفسير الكبير: 106/9، وتفسير ابن أبي حاتم: 837-836/3، والدر المنثور:

402/2، وتفسير الطبري: 202/4.

267 - راجع: تفسير السمرقندي: 297/1، وتفسير الصنعاني: 141/1، وتفسير القرطبي:

305/4.

268 - راجع: البحر المحيط: 487/3، والتفسير الكبير: 106/9، وروح المعاني: 149/4،

وزاد المسير: 521/1، وفتح القدير: 408/1.

269 - راجع: البحر المحيط: 487/3، وتفسير الخازن: 15/2.

270 - راجع: البحر المحيط: 487/3.

271 - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 837/3، وتفسير الطبري: 202/4.

القول الأول: يرجع الضمير إلى الميثاق"، قاله ابن جريج، والسدي⁽²⁷²⁾، والمعنى: استخفوا بعهد الله وعوضوه بثمن قليل، هذا ما رجحه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والسمرقندي، والنسفي، والألوسي⁽²⁷³⁾ جوزه ابن عاشور⁽²⁷⁴⁾، وذكره الخازن، وابن الجوزي⁽²⁷⁵⁾.

القول الثاني: إن الضمير عائد على "الكتاب"، قاله الشعبي⁽²⁷⁶⁾، والمعنى: أهملوا الكتاب ولم يعتنوا به، والمراد إهمال أحكامه وتعويض إقامتها بنفع قليل، رجحه الخازن⁽²⁷⁷⁾، وجوزه ابن عاشور⁽²⁷⁸⁾، وذكره ابن الجوزي⁽²⁷⁹⁾.

فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن غالبية المفسرين اختاروه.

4- سورة النساء

1- إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا (2)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى: "إنه" حيث ظهرت ثلاثة أقوال في هذا الشأن، وهي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الأكل" المفهوم من "لا تأكلوا"، فيكون المعنى: أن أكل مال اليتيم من غير حق حوب كبير، أي: إثم كبير، هذا ما رجحه أبو حيان، والخازن، والشنقيطي، والواحدي، وابن عطية، وابن كثير، وابن جرير، والقرطبي، والألوسي، والعكبري وغيرهم⁽²⁸⁰⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "التبديل" المفهوم من "لا تتبدلوا الخبيث"، ذكره أبو حيان، والألوسي⁽²⁸¹⁾.

القول الثالث: إنه راجع إلى "الأكل" و "التبديل" معاً، ذهاباً به مذهب اسم الإشارة، والمعنى: إن ذلك إثم كبير، جوزه أبو حيان⁽²⁸²⁾، وذكره الألوسي⁽²⁸³⁾.

²⁷² - راجع: الدر المنثور: 402/2، وتفسير ابن أبي حاتم: 837/3.

²⁷³ - راجع: الكشاف: 478/1، وتفسير أبي السعود: 124/2، وتفسير البيضاوي: 127/2،

وتفسير السمرقندي: 297/1، وتفسير النسفي: 197/1، وروح المعاني: 149/4.

²⁷⁴ - راجع: التحرير والتنوير: 298/3.

²⁷⁵ - راجع: تفسير الخازن: 15/2، وزاد المسير: 521/1.

²⁷⁶ - راجع: الدر المنثور: 402/2، وتفسير ابن أبي حاتم: 837/3.

²⁷⁷ - راجع: تفسير الخازن: 15/2.

²⁷⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 298/3.

²⁷⁹ - راجع: زاد المسير: 521/1.

²⁸⁰ - راجع: البحر المحيط: 18/4، وتفسير الخازن: 28/2، وأضواء البيان: 220/1،

وتفسير الواحدي: 251/1، والمحزر الوجيز: 6/2، وتفسير ابن كثير: 450/1، وتفسير

الطبري: 230/4، وتفسير القرطبي: 10/5، وروح المعاني: 188/4، والإملاء: 165/1.

²⁸¹ - راجع: البحر المحيط: 18/4، وروح المعاني: 188/4.

²⁸² - راجع: البحر المحيط: 18/4، وروح المعاني: 188/4.

فالراجح كما يظهر لي- والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن "الأكل" أقرب مرجع، ولأن معظم المفسرين ذهبوا إليه وما ذكروا القولين الآخرين.

2- وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا (4)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله " أتوا " على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الأزواج"، هذا قول علقمة، والنخعي، وقتادة، وابن عباس، وابن زيد، وابن جريج⁽²⁸⁴⁾، واختاره الزجاج⁽²⁸⁵⁾، وأبو حيان، والخازن، والكلبي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيهقي، والسمعاني، وابن جرير، والقرطبي، والألوسي، والنحاس⁽²⁸⁶⁾، وذكره ابن عاشور⁽²⁸⁷⁾، والمعنى: أعطوا النساء اللاتي نكحتموهن مهورهن التي لهن عليكم عطية أو ديانة منكم أو فريضة عليكم أو طيبة من أنفسكم⁽²⁸⁸⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "أولياء النساء"، قاله: أبو صالح⁽²⁸⁹⁾، واختاره: الفراء وابن قتيبة⁽²⁹⁰⁾، والجصاص⁽²⁹¹⁾، وذكره الخازن، والكلبي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيهقي بنسبته إلى مجاهد، والسمعاني، والقرطبي، والألوسي⁽²⁹²⁾، والمعنى: أعطوا النساء من قراباتكم التي قبضتم مهورهن من أزواجهن تلك المهور⁽²⁹³⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "عموم الأمة"، إلى كل من له فيه يد من الأزواج والأولياء ثم ولاية الأمور، هذا ما رجحه ابن عاشور⁽²⁹⁴⁾.

283 - راجع: روح المعاني: 188/4.

284 - راجع: التفسير الكبير: 146/9، والبحر المحيط: 24/4، والمحزر الوجيز: 8/2.

285 - راجع: التفسير الكبير: 146/9.

286 - راجع: البحر المحيط: 24/4، وتفسير الخازن: 32/2، والتسهيل: 130/1، والكشاف:

501/1، وتفسير أبي السعود: 143/2، وتفسير البيهقي: 392/1، وتفسير السمعي:

397/1، وتفسير الطبري: 242/4، وتفسير القرطبي: 23/5، وروح المعاني: 198/4،

ومعاني القرآن: 16/2.

287 - راجع: التحرير والتنوير: 325/3.

288 - راجع: فتح القدير: 422/1.

289 - راجع: الدر المنثور: 431/2، والمحزر الوجيز: 8/2، وتفسير ابن أبي حاتم:

860/3، ومعاني القرآن: 16/2.

290 - راجع: البحر المحيط: 24/4، والتفسير الكبير: 146/9، وزاد المسير: 10/2.

291 - راجع: أحكام القرآن: 350/2.

292 - راجع: تفسير الخازن: 32/2، والتسهيل: 130/1، والكشاف: 501/1، وتفسير أبي

السعود: 143/2، تفسير البيهقي: 392/1، وتفسير السمعي: 397/1، وتفسير القرطبي:

23/5، وروح المعاني: 198/4.

293 - راجع: فتح القدير: 422/1.

294 - راجع: التحرير والتنوير: 325/3.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لما يأتي:

- 1- لأنه لا ذكر للأولياء ها هنا،
- 2- لأن الخطاب فيما قبل مع الناكحين وهم الأزواج الذين أمرهم الله تعالى بإتيان نسائهم الصداق،
- 3- لأن هذا قول غالبية المفسرين.

3- فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا (4)

لو تأملنا في تفسير هذه الآية الكريمة لوجدنا أن هناك اختلاف وقع بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "منه" على أربعة أقوال، هي: **القول الأول:** يعود الضمير على "الصداق" المدلول عليه بـ "صدقاتهن"، قاله عكرمة، وابن جريج، والزجاج⁽²⁹⁵⁾، ورجحه أبو حيان، والخازن، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي، والنحاس، وابن العربي⁽²⁹⁶⁾، وجوزه الكلبي، والرازي، والزمخشري، وابن عطية، والبيضاوي، والألوسي، والشوكاني⁽²⁹⁷⁾.

القول الثاني: إنه يرجع إلى "بعض الصداق"، جوزه الرازي⁽²⁹⁸⁾.

القول الثالث: أنه يعود على "الصدقات"، لكن مسلوفاً به مسلك اسم الإشارة، فَإِنَّ اسم الإشارة قد يُشارُ به مفرداً مذكراً إلى أشياء تقدمت، كقوله تعالى: { قُلْ أُوتِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكَ }⁽²⁹⁹⁾ بعد ذكر أشياء قبله، رجحه ابن عاشور، والبغوي، وأبو السعود⁽³⁰⁰⁾، وجوزه الزمخشري، والبيضاوي، والألوسي،

والشوكاني⁽³⁰¹⁾، وذكره أبو حيان، والرازي⁽³⁰²⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "المال" وإن لم يجر له ذكر؛ لأنَّ الصَّدَقَاتِ تَدُلُّ عليه، رجحه العكبري⁽³⁰³⁾، وذكره أبو حيان⁽³⁰⁴⁾.

²⁹⁵ - راجع: الدر المنثور: 432/2، وتفسير الثعالبي: 349/1، وتفسير الطبري: 242/4،

وزاد المسير: 12/2.

²⁹⁶ - راجع: البحر المحيط: 25/4، وتفسير الخازن: 32/2، وتفسير السمعاني: 397/1،

وتفسير القرطبي: 25/5، وتفسير النسفي: 204/1، ومعاني القرآن: 18/2، وأحكام

القرآن: 264/1.

²⁹⁷ - راجع: التسهيل: 130/1، والتفسير الكبير: 148/9، والكشاف: 501/1، والمحزر

الوجيز: 9/2، وتفسير البيضاوي: 146/2، وروح المعاني: 198/4، وفتح القدير:

422/1.

²⁹⁸ - راجع: التفسير الكبير: 148/9.

²⁹⁹ - سورة آل عمران، رقم الآية: 15.

³⁰⁰ - راجع: التحرير والتنوير: 326/3، وتفسير البغوي: 392/1.

³⁰¹ - راجع: الكشاف: 501/1، وتفسير البيضاوي: 146/2، وروح المعاني: 198/4،

وفتح القدير: 422/1.

³⁰² - راجع: البحر المحيط: 25/4، والتفسير الكبير: 148/9.

³⁰³ - راجع: التبيان: 329/1.

القول الخامس: أنه يعود على "الإيتاء" الذي تدل عليه كلمة "آتوا"، قاله الرَّاغِب⁽³⁰⁵⁾، وجوزَه الكَلْبِي، وابن عطية⁽³⁰⁶⁾، وذكره البيضاوي، والألوسي⁽³⁰⁷⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يقتضي ذلك، وبالتالي أن معظم المفسرين ذهبوا إليه، وأما مرجع الضمير "المال" لم يذكر في الكلام.

4- وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (5)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير المخاطب في قوله تعالى "لا تؤتوا" على أربعة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "أرباب الأموال"، هذا ما رجحه أبو حيان⁽³⁰⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الأولياء"، والمعنى: أيها الأولياء لا تؤتوا الذين يكونون تحت ولايتكم وكانوا سفهاء أموالهم، رجحه الرازي، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽³⁰⁹⁾، ومال إليه النحاس أيضاً⁽³¹⁰⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "الآباء"، والمعنى: أيها الآباء لا تدفعوا أموالكم إلى أولادكم إذا كانوا لا يحفظون المال سفها، ذكره الرازي⁽³¹¹⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "الناس بصفة عامة"، هذا ما رجحه ابن عاشور⁽³¹²⁾، وذكره البيضاوي، وأبو السعود بتعليقه عليه بأنه مخلّ بجزالة النظم الكريم⁽³¹³⁾.

فالراجح على ما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول، وقوله تعالى: { وارزقوهم فيها واكسوهم } يدل على أنه خطاب للأولياء في أموال اليتامى.

وقال الرازي مشيراً إلى أسباب ترجيح هذا القول:

304 - راجع: البحر المحيط: 25/4.

305 - راجع: البحر المحيط: 25/4.

306 - راجع: التسهيل: 130/1، والمحزر الوجيز: 9/2.

307 - راجع: تفسير البيضاوي: 146/2، وروح المعاني: 198/4.

308 - راجع: البحر المحيط: 29/4.

309 - راجع: التفسير الكبير: 149/9، وتفسير أبي السعود: 144/2، وتفسير البيضاوي:

147/2، وتفسير النسفي: 204/1، وروح المعاني: 201/4.

310 - راجع: إعراب القرآن: 436/1.

311 - راجع: التفسير الكبير: 150/9.

312 - راجع: التحرير والتنوير: 328/3.

313 - راجع: تفسير البيضاوي: 147/2، وتفسير أبي السعود: 145/2.

"ومما يدل على هذا الترجيح أن ظاهر النهي للتحريم، وأجمعت الأمة على أنه لا يحرم عليه أن يهب من أولاده الصغار، ومن النسوان ما شاء من ماله، وأجمعوا على أنه يحرم على الولي أن يدفع إلى السفهاء أموالهم، وإذا كان كذلك وجب حمل الآية على القول الثاني لا على هذا القول الأول، -والله أعلم-.

الثاني: أنه تعالى قال في آخر الآية { وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا } ولا شك أن هذه الوصية بالأيتام أشبه؛ لأن المرء مشفق بطبعه على ولده فلا يقول له إلا المعروف، وإنما يحتاج إلى هذه الوصية مع الأيتام الأجانب" (314).

5- فَارْزُقُوا هُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (8)

وبالتأمل في تفسير هذه الآية الكريمة نجد أن المفسرين اختلفوا في عودة ضمير المخاطب في قوله تعالى " فارزقوهم " على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على " أرباب الفرائض " أي الوارثين، هذا قول ابن عباس، وعكرمة، ومجاهد، والزهري، وعطاء، والحسن، والشعبي (315)، ورجحه الخازن، وابن الجزي، وابن عاشور، والقرطبي (316)، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والثعالبي، وابن الجوزي (317).

القول الثاني: إنه راجع إلى " المحتضرين " الذين يقسمون أموالهم بالوصية، فيكون المعنى: إذا حضركم الموت أيها المؤمنون وقسمتم أموالكم بالوصية وحضركم من لا يرث من ذي القرابة واليتامى، فارزقوهم منه، قاله ابن عباس، وابن المسيب، وابن زيد، وأبو جعفر (318)، وذكره أبو حيان، وابن عاشور، والقرطبي، وابن عطية، والثعالبي، وابن الجوزي (319).

فالراجح على ما يبدو -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام يتحدث عن الميراث والورثاء الذين لهم حق الميراث في أموال المتوفي عنه.

6- فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (8)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "منه" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "المال المقسوم" أو "الميراث"؛ لأنَّ قوله "القسمة" تدلُّ عليه بطريق الالتزام، هذا ما اختاره أبو حيان، والخازن، وابن

314 - راجع: التفسير الكبير: 150/9،

315 - راجع: التحرير والتنوير: 341/3.

316 - راجع: تفسير الخازن: 39/2، والتسهيل: 131/1، والتحرير والتنوير: 341/3،

وتفسير القرطبي: 49/5.

317 - راجع: البحر المحيط: 37/4، والمحرم الوجيز: 12/2، وتفسير الثعالبي: 351/1،

وزاد المسير: 19/2.

318 - راجع: البحر المحيط: 37/4.

319 - راجع: البحر المحيط: 37/4، والتحرير والتنوير: 341/3، المحرم الوجيز: 12/2،

وتفسير الثعالبي: 351/1، وتفسير القرطبي: 49/5، وزاد المسير: 19/2.

عاشور، وأبو السعود، والبغوي، والسمرقندي، والشوكاني، والألوسي⁽³²⁰⁾، وجوزه البيضاوي، والزرکشي⁽³²¹⁾.

القول الثاني: إنه راجع إلى "ما"، اسم الموصول المذكور في قوله تعالى: { مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ }⁽³²²⁾، رجح هذا القول الدكتور صبرة، والزمخشري، والنسفي⁽³²³⁾، وجوزه البيضاوي، والزرکشي⁽³²⁴⁾، وذكره أبوحيان، وأبو السعود، والشوكاني، والألوسي⁽³²⁵⁾.

القول الثالث: يرجع إلى "القسمة" وإن كان مذكراً مراعاة للمعنى؛ إذ المراد بالقسمة الشيء المقسوم، وهذا كثير في كلام العرب كقوله تعالى: { ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ }⁽³²⁶⁾، أي: السقاية؛ لأن الصواع مذكر، رجحه القرطبي، والزرکشي، والعكبري، والقيسي⁽³²⁷⁾، وذكره أبوحيان⁽³²⁸⁾.

فالراجح في رأبي أنا - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن الضمير يعود فيه إلى مذكور.

7- وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلِلَّهِ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ (12)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "له" على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يعود على "الرجل"، رجحه أبو حيان، وأبو السعود، وابن عطية، والبيضاوي، والطبري، والدكتور صبرة⁽³²⁹⁾، جوزه العكبري، والنسفي⁽³³⁰⁾، وأبعده الألوسي⁽³³¹⁾.

- 320 - راجع: البحر المحيط: 38/4، وتفسير الخازن: 39/2، والتحرير والتنوير: 341/3، وتفسير أبي السعود: 147/2، وتفسير البغوي: 397/1، وتفسير السمرقندي: 309/1، وفتح القدير: 429/1، وروح المعاني: 212/4.
- 321 - راجع: تفسير البيضاوي: 152/2، والبرهان: 26/4-27.
- 322 - سورة النساء، رقم الآية: 7.
- 323 - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 153، والكشاف: 508/1، وتفسير النسفي: 206/1.
- 324 - راجع: تفسير البيضاوي: 152/2، والبرهان: 26/4-27.
- 325 - راجع: البحر المحيط: 38/4، وتفسير أبي السعود: 147/2، وفتح القدير: 429/1، وروح المعاني: 212/4.
- 326 - سورة يوسف، رقم الآية: 76.
- 327 - راجع: تفسير القرطبي: 50/5، والبرهان: 359/3، 27-26/4، والإملاء: 168/1، ومشكل إعراب القرآن: 190/1.
- 328 - راجع: البحر المحيط: 38/4.
- 329 - راجع: البحر المحيط: 56/4، وتفسير أبي السعود: 152/2، وتفسير البيضاوي: 157/2، وتفسير الطبري: 287/4، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 154.
- 330 - راجع: التبيان: 170/1، وتفسير النسفي: 209/1، والمحزر الوجيز: 19/2.
- 331 - راجع: روح المعاني: 230/4.

القول الثاني: يرجع إلى " أحدهما"، رجحه الشوكاني⁽³³²⁾ جوزة العكبري، والألوسي، والنسفي⁽³³³⁾
القول الثالث: إنه عائد على " الميت" أو " الموروث"، رجحه البقاعي⁽³³⁴⁾، وجوزة العكبري، والألوسي⁽³³⁵⁾
القول الرابع: إنه راجع إلى "المعطوف" أي: المرأة، أسند أبو حيان نقل هذا القول إلى الأخفش والفراء⁽³³⁶⁾
القول الخامس: يعود الضمير على "كل منهما"، ذكره أبو السعود، وأبو حيان بنسبته إلى الفراء⁽³³⁷⁾.
 فالراجح على ما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

ويشير الدكتور صبرة إلى سبب إتيان بالضمير المفرد بقوله: "ووحّد الضمير على الرغم من تقدم اثنين وهما الرجل والمرأة؛ لأن ذلك ما يقتضيه العطف ب"أو"، وأتى به مذكراً للخيار بين أن يراعى المعطوف أو المعطوف عليه، وقد روعي هنا المذكر لتقدمه ذكراً وشرافاً"⁽³³⁸⁾

8- وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا ۗ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا
(15)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير المخاطب في قوله تعالى " فاستشهدوا" على ثلاثة أقوال، هي :

القول الأول: يعود الضمير إلى "الأولياء"، ذكره أبو حيان⁽³³⁹⁾.
القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الأزواج"، رجحه الخازن، وابن عاشور⁽³⁴⁰⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي، وابن الجوزي⁽³⁴¹⁾.
القول الثالث: إنه راجع إلى "أولي الأمر من الولاة والقضاة"، رجحه البغوي، والسمعاني، والنسفي⁽³⁴²⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، والألوسي، وابن الجوزي⁽³⁴³⁾.

332 - راجع: فتح القدير: 435/1.
 333 - راجع: التبيان: 170/1، وروح المعاني: 230/4، وتفسير النسفي: 209/1.
 334 - راجع: نظم الدرر: 178/2.
 335 - راجع: التبيان: 170/1، وروح المعاني: 230/4.
 336 - راجع: البحر المحيط: 56/4.
 337 - راجع: تفسير أبي السعود: 152/2، والبحر المحيط: 56/4.
 338 - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 154.
 339 - راجع: البحر المحيط: 64/4.
 340 - راجع: تفسير الخازن: 53/2، والتحرير والتنوير: 355/3.
 341 - راجع: البحر المحيط: 64/4، وروح المعاني: 235/4، وزاد المسير: 34/2.
 342 - راجع: تفسير البغوي: 405/1، وتفسير السمعاني: 406/1، وتفسير النسفي: 211/1.

فالراجح على ما اعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وعلاوة على ذلك أن كلمة "منكم" فيها الخطاب الموجه إلى الأزواج لا الولاية والقضاة.

9- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ... وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ ... وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا (19)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله تعالى " لا تعضلوهن" على أربعة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الأزواج"، وهو قول قتادة، والشعبي، والضحاك⁽³⁴⁴⁾، ورجحه أبو حيان، وأبو السعود، والبغوي، والسمعاني⁽³⁴⁵⁾، وجوزه الألوسي، والعكبري⁽³⁴⁶⁾، وذكره ابن الجزي، والخازن، والرازي، وابن عطية،

وابن كثير، والبيضاوي، والقرطبي، وابن الجوزي، والنحاس⁽³⁴⁷⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الأولياء"، قاله ابن عباس، ومجاهد، والسدي⁽³⁴⁸⁾، ورجحه القرطبي⁽³⁴⁹⁾، وجوزه النحاس، والعكبري⁽³⁵⁰⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، والخازن، والرازي، وابن كثير، والبغوي، والبيضاوي، والسمعاني، وابن الجوزي⁽³⁵¹⁾.

القول الثالث: يكون مرجع الضمير "ورثة الأزواج"، وهو قول ابن عباس، والحسن، وعكرمة⁽³⁵²⁾، ورجحه ابن عاشور⁽³⁵³⁾، وجوزه الألوسي⁽³⁵⁴⁾ وذكره الرازي، وابن عطية، وابن جرير، وابن الجوزي⁽³⁵⁵⁾.

³⁴³ - راجع: البحر المحيط: 64/4، وتفسير الخازن: 53/2، وروح المعاني: 235/4،

وزاد المسير: 34/2.

³⁴⁴ - راجع: النكت والعيون: 285/1.

³⁴⁵ - راجع: البحر المحيط: 73/4، وتفسير أبي السعود: 157/2، وتفسير البغوي:

408/1.

³⁴⁶ - راجع: روح المعاني: 242/4، والإملاء: 172/1.

³⁴⁷ - راجع: التسهيل: 134/1، وتفسير الخازن: 57/2، والتفسير الكبير: 10/10،

والمحرر الوجيز: 27/2، وتفسير ابن كثير: 466/1، وتفسير البيضاوي: 162/2،

وتفسير القرطبي: 94/5، وزاد المسير: 40/2، ومعاني القرآن: 213/1.

³⁴⁸ - راجع: التسهيل: 134/1، والنكت والعيون: 285/1، والمحرر الوجيز: 27/2.

³⁴⁹ - راجع: تفسير القرطبي: 94/5.

³⁵⁰ - راجع: معاني القرآن: 213/1، والإملاء: 172/1.

³⁵¹ - راجع: البحر المحيط: 73/4، والتسهيل: 134/1، وتفسير الخازن: 57/2، والتفسير

الكبير: 10/10، وتفسير ابن كثير: 466/1، وتفسير البيضاوي: 162/2، وتفسير

السمعاني: 409/1، وزاد المسير: 40/2.

³⁵² - راجع: النكت والعيون: 285/1، والمحرر الوجيز: 27/2.

³⁵³ - راجع: التحرير والتنوير: 365/3.

³⁵⁴ - راجع: روح المعاني: 242/4.

القول الرابع: يعود الضمير على "عامّة الناس"، رجحه الشوكاني، والنحاس⁽³⁵⁶⁾، وجوزه أبو حيان⁽³⁵⁷⁾، وذكره الرازي، وابن جرير⁽³⁵⁸⁾. فالراجع على ما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الرابع؛ لأن الخطاب في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ } لعامّة المؤمنين، فسياق الكلام يؤيد عودة الضمير على عامّة الناس.

10- وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا (19)

عودة إلى التفاسير التي قام بها المفسرون لشرح هذه الآية الكريمة نجد أنهم اختلفوا في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "فيه" على سبعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "شيء"، فيكون المعنى: يجعل الله في ذلك الشيء المكروه خيراً كثيراً، رجحه أبو حيان، والدكتور صبرة، وأبو السعود، وابن جرير، والألوسي⁽³⁵⁹⁾، وجوزه النسفي⁽³⁶⁰⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الكره أو الكراهة" المصدر المفهوم من "كرهتموهن"، وهو قول مجاهد⁽³⁶¹⁾، وذكره أبو حيان، والخازن⁽³⁶²⁾، وجوزه النسفي⁽³⁶³⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "الصبر"، رجحه ابن عاشور، وابن كثير، والجصاص⁽³⁶⁴⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "الولد" والمعنى: يجعل الله في ولدها خيراً كثيراً، وهو قول ابن عباس، والسدي⁽³⁶⁵⁾، ورجحه الخازن⁽³⁶⁶⁾.

³⁵⁵ - راجع: التفسير الكبير: 10/10، والمحزر الوجيز: 27/2، وتفسير الطبري:

308/4، وزاد المسير: 40/2.

³⁵⁶ - راجع: فتح القدير: 441/1، ومعاني القرآن: 213/1.

³⁵⁷ - راجع: البحر المحيط: 73/4.

³⁵⁸ - راجع: التفسير الكبير: 10/10، وتفسير الطبري: 308/4.

³⁵⁹ - راجع: البحر المحيط: 75/4، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 156، وتفسير

أبي السعود: 158/2، وتفسير الطبري: 313/4، وروح المعاني: 243/4.

³⁶⁰ - راجع: تفسير النسفي: 213/1.

³⁶¹ - راجع: الدر المنثور: 465/2، وتفسير ابن أبي حاتم: 905/3، وتفسير الطبري:

313/4.

³⁶² - راجع: البحر المحيط: 75/4، وتفسير الخازن: 57/2.

³⁶³ - راجع: تفسير النسفي: 213/1.

³⁶⁴ - راجع: التحرير والتنوير: 368/3، وتفسير ابن كثير: 467/1، وأحكام القرآن:

47/3.

³⁶⁵ - راجع: تفسير الخازن: 57/2، والدر المنثور: 465/2، وتفسير ابن أبي حاتم:

905/3، وتفسير ابن كثير: 467/1.

³⁶⁶ - راجع: تفسير الخازن: 57/2.

القول الخامس: إن مرجع الضمير "التزويج"، والمعنى: ويجعل الله في تزويجها

خييراً كثيراً، ذكره أبو حاتم⁽³⁶⁷⁾.

القول السادس: إن مرجعه "الصحة"، والمعنى: أنكم إن كرهتم صحبتهم فأمسكوهن بالمعروف فعسى أن يكون في صحبتهم الخير الكثير، ذكره السمرقندي، والرازي⁽³⁶⁸⁾.

القول السابع: إن مرده "المفارقة"، والمعنى: إن كرهتموهن ورغبتم في مفارقتهم فربما جعل الله في تلك المفارقة لهن خيراً كثيراً وذلك بأن تتخلص تلك المرأة من هذا الزوج وتجد زوجاً خيراً منه، وهذا قول أبي بكر الأصم⁽³⁶⁹⁾، وعلق عليه أبو حيان بقوله: " وهذا القول بعيد من سياق الآية، ومما يدل عليه ما قبلها وما بعدها"⁽³⁷⁰⁾.

فالراجح على ما أعتقد - والله اعلم بالصواب - القول الأول: لأن المرجع فيه أقرب مذكور، وإن ظاهر الكلام يدل على ذلك أيضاً.

11- وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا (35)

وبالتأمل في تفاسير الآية الكريمة نجد أن المفسرين اختلفوا في مردّ ضمير المخاطب في قوله تعالى "خفتم" و"فابعثوا" على خمسة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الحكام، ومن يتولى الفصل بين الناس"، وهو قول سعيد بن جبير، والضحاك⁽³⁷¹⁾، ورجحه أبو حيان، وابن الجزي، وابن كثير، والبيضاوي، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽³⁷²⁾، وذكره الخازن، والرازي، وابن عطية⁽³⁷³⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الأولياء"؛ لأنهم الذين يلون أمر الناس في العقود

والفسوخ، رجحه السمرقندي⁽³⁷⁴⁾، وذكره أبو حيان، والقرطبي، والألوسي⁽³⁷⁵⁾.

367 - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 905/3.

368 - راجع: تفسير السمرقندي: 316/1، والتفسير الكبير: 11/10.

369 - راجع: البحر المحيط: 75/4، والتفسير الكبير: 11/10.

370 - راجع: البحر المحيط: 75/4.

371 - راجع: النكت والعيون: 296/1، وتفسير الطبري: 70/5، وزاد المسير: 77/2.

372 - راجع: البحر المحيط: 124/4، والتسهيل: 141/1، وتفسير ابن كثير: 493/1،

وتفسير البيضاوي: 186/2، وتفسير القرطبي: 175/5، وروح المعاني: 26/5، وفتح

القدير: 463/1.

373 - راجع: تفسير الخازن: 87/2، والتفسير الكبير: 75/10، والمحزر الوجيز: 49/2.

374 - راجع: تفسير السمرقندي: 326/1.

375 - راجع: البحر المحيط: 124/4، وتفسير القرطبي: 175/5، وروح المعاني: 26/5.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "الأزواج"، قاله الحسن والسدي⁽³⁷⁶⁾، وذكره الماوردي، والخازن، والكلبي، وابن عطية، وابن كثير، والألوسي⁽³⁷⁷⁾، وأبعده أبو حيان⁽³⁷⁸⁾.

القول الرابع: إن الضمير يرجع إلى "أحد الزوجين وإن لم يجتمعا"، ذكره الماوردي⁽³⁷⁹⁾.

القول الخامس: إن ضمير الخطاب عائد على "جميع المؤمنين"، رجحه ابن جرير⁽³⁸⁰⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، والرازي⁽³⁸¹⁾.

فراجع على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

12- إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُؤَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا (35)
وللمفسرين أربعة أقوال في عودة الضميرين الغائبين في قوله تعالى "يريدا" و"بينهما"، وهي:

القول الأول: يعود الضمير في (يريدا) على "الحكمين"، قاله ابن عباس، ومجاهد، والضحاك⁽³⁸²⁾، والضمير في (بينهما) على "الزوجين"، والمعنى: إن قصدا إصلاح ذات البين، وصحت نيتهما، ونصحا لوجه الله، وفق الله بين الزوجين وألف بينهما، وألقى في نفوسهما المودة، رجحه أبو حيان، وابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والقرطبي، والعكبري⁽³⁸³⁾، وجوزه الماوردي، والرازي، والنسفي، والألوسي⁽³⁸⁴⁾، وذكره ابن الجوزي، والنحاس⁽³⁸⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضميران في كل من (يريدا) و(بينهما) إلى "الزوجين"، والمعنى: إن يرد الزوجان إصلاحاً بينهما، وزوال شقاق، يزل الله ذلك ويؤلف

³⁷⁶ - راجع: تفسير الطبري: 70/5، وزاد المسير: 77/2.

³⁷⁷ - راجع: النكت والعيون: 296/1، وتفسير الخازن: 87/2، والتسهيل: 141/1،

والمحرر الوجيز: 49/2، وتفسير البيضاوي: 186/2، وروح المعاني: 26/5.

³⁷⁸ - راجع: البحر المحيط: 124/4.

³⁷⁹ - راجع: النكت والعيون: 296/1.

³⁸⁰ - راجع: تفسير الطبري: 70/5.

³⁸¹ - راجع: البحر المحيط: 124/4، وتفسير الخازن: 87/2، والتفسير الكبير: 75/10.

³⁸² - راجع: البحر المحيط: 125/4، والدر المنثور: 525/2.

³⁸³ - راجع: البحر المحيط: 125/4، والتسهيل: 141/1، والكشاف: 541/1، والمحرر

الوجيز: 49/2، وتفسير أبي السعود: 175/2، وتفسير البغوي: 423/1، وتفسير

البيضاوي: 186/2، وتفسير القرطبي: 175/5، والإملاء: 355/1.

³⁸⁴ - راجع: النكت والعيون: 296/1، والتفسير الكبير: 76/10، وتفسير النسفي: 221/1،

وروح المعاني: 27/5.

³⁸⁵ - راجع: زاد المسير: 77/2، وإعراب القرآن: 454/1.

بينهما، جوزة الرازي، والنسفي، والألوسي⁽³⁸⁶⁾، وذكره الخازن، وأبو حيان، والكلبي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والقرطبي، والشوكاني، والعكبري، والنحاس⁽³⁸⁷⁾.

القول الثالث: يعود الضميران في كل من (يريدا) و (بينهما) على "الحكمين"، قاله مجاهد، وسعيد بن جبير، والسدي، والضحاك، وعطاء، وابن عباس⁽³⁸⁸⁾، والمعنى: إن قصد الحكمان إصلاح ذات البين، وفق الله بينهما، فيجتمعان على كلمة واحدة، ويتساعدان في طلب الوفاق حتى يحصل الغرض، رجحه الخازن، والسمعاني، وابن جرير، والألوسي، والشوكاني⁽³⁸⁹⁾، وجوزة أبو حيان، والرازي، والنسفي⁽³⁹⁰⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، وابن الجوزي، والنحاس⁽³⁹¹⁾.

القول الرابع: يعود الضمير في (يريدا) على "الزوجين" والضمير في (بينهما) على "الحكمين"، والمعنى: إن يرد الزوجان إصلاحاً، وفق الله بين الحكمين فاجتمعا على كلمة واحدة، وأصلحاً، ونصحاء، جوزة الرازي، والألوسي⁽³⁹²⁾، وذكره أبو حيان⁽³⁹³⁾.

فالراجح على ما أرى- والله أعلم بالصواب- القول الأول، لما يأتي:

1- إن الحديث في سياق الآية عن الحكمين،

2- إن ظاهر الكلام يوافق هذا الرأي-أيضاً،

3- إن هذا اختيار معظم المفسرين المتقدمين والمتأخرين.

13- أَوْ نُلْعَنُهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (47)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب "لنعنهم" على ثلاثة أقوال، هي:

³⁸⁶ - راجع: التفسير الكبير: 76/10، وتفسير النسفي: 221/1، وروح المعاني: 27/5.

³⁸⁷ - راجع: تفسير الخازن: 84/2، والبحر المحيط: 125/4، والتسهيل: 141/1،

والكشفاف: 541/1، وتفسير أبي السعود: 175/2، وتفسير البيضاوي: 186/2، وتفسير

القرطبي: 175/5، وفتح القدير: 463/1، والإملاء: 355/1، وإعراب القرآن: 454/1.

³⁸⁸ - راجع: الدر المنثور: 525/2، وتفسير الطبري: 76/5-77، وروح المعاني: 27/5،

وزاد المسير: 77/2.

³⁸⁹ - راجع: تفسير الخازن: 84/2، وتفسير السمعاني: 425/1، وتفسير الطبري: 76/5-

77، وروح المعاني: 27/5، وفتح القدير: 463/1.

³⁹⁰ - راجع: النكت والعيون: 296/1، والتفسير الكبير: 76/10، وتفسير النسفي: 221/1.

³⁹¹ - راجع: البحر المحيط: 125/4، والتسهيل: 141/1، والكشاف: 541/1، وتفسير أبي

السعود: 175/2، وتفسير البغوي: 423/1، وتفسير البيضاوي: 186/2، وزاد المسير:

77/2، وإعراب القرآن: 454/1.

³⁹² - راجع: التفسير الكبير: 76/10، وروح المعاني: 27/5.

³⁹³ - راجع: البحر المحيط: 125/4.

القول الأول: يعود الضمير على "الوجوه"، إن أريد به الوجهاء، جوزه ابن الجزي، والرازي، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي⁽³⁹⁴⁾، وذكره أبو حيان⁽³⁹⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير على "الذين أوتوا الكتاب"، رجحه أبو حيان⁽³⁹⁶⁾، وجوزه ابن الجزي، والرازي، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽³⁹⁷⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "أصحاب الوجوه"، رجحه الخازن، وابن جرير، والقرطبي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽³⁹⁸⁾، وجوزه الرازي، والزمخشري، والبيضاوي، والألوسي⁽³⁹⁹⁾، وذكره أبو حيان⁽⁴⁰⁰⁾. فالراجع على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الثالث؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إليه.

14- بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلِمُونَ فِتْيًا (49)

وبالتأمل في التفاسير المختلفة التي قام بها المفسرون حول اختلاف عودة ضمير الغائب في قوله تعالى { لا يظلمون }، نجد أن الاختلاف يبرز في الأقوال الثلاثة التالية:

القول الأول: يعود الضمير على "الذين يزكون أنفسهم"، رجحه الخازن، وابن جرير، والنسفي، والشوكاني⁽⁴⁰¹⁾، وجوزه أبو حيان، والزمخشري⁽⁴⁰²⁾.
القول الثاني: يرجع الضمير إلى معنى "مَنْ"، رجحه الألوسي، والعكبري⁽⁴⁰³⁾، وجوزه أبو حيان، والشوكاني⁽⁴⁰⁴⁾.
القول الثالث: الضمير راجع إلى المذكورين من "مَنْ زكى نفسه"، ومن "مَنْ

394 - راجع: التسهيل: 144/1، والتفسير الكبير: 99/10، والكشاف: 551/1، وتفسير

البيضاوي: 199/2، وتفسير النسفي: 226/1.

395 - راجع: البحر المحيط: 158/4.

396 - راجع: البحر المحيط: 158/4.

397 - راجع: التسهيل: 144/1، والتفسير الكبير: 99/10، والكشاف: 551/1، وتفسير

البيضاوي: 199/2، وتفسير النسفي: 226/1، وروح المعاني: 51/5.

398 - راجع: تفسير الخازن: 109/2، وتفسير الطبري: 124/5، وتفسير القرطبي:

245/5، وزاد المسير: 102/2، وفتح القدير: 475/1.

399 - راجع: التفسير الكبير: 99/10، والكشاف: 551/1، وتفسير البيضاوي: 199/2،

وروح المعاني: 51/5.

400 - راجع: البحر المحيط: 158/4.

401 - راجع: تفسير الخازن: 112/2، وتفسير الطبري: 128/5، وتفسير النسفي: 226/1،

وفتح القدير: 477/1.

402 - راجع: البحر المحيط: 162/4، والكشاف: 553/1.

403 - راجع: روح المعاني: 54/5، والتبيان: 364/1.

404 - راجع: البحر المحيط: 162/4، وفتح القدير: 477/1.

يزكيه الله"، رجحه ابن عطية، والقرطبي⁽⁴⁰⁵⁾، وجوزه العكبري⁽⁴⁰⁶⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، والألوسي⁽⁴⁰⁷⁾.
القول الراجح: على ما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن مرجع الضمير "مَنْ" أَقْرَبُ مَذْكُورٍ، ولأن "بِل" إضراب منقطع ما بعدها عن ما قبلها.
15- وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا (50)

وللمفسرين ثلاثة أقوال عن مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى "به"، وهي:
القول الأول: يرجع الضمير إلى "الافتراء"، رجحه أبو حيان، وأبو السعود، والثعالبي، والألوسي⁽⁴⁰⁸⁾، وجوزه البيضاوي⁽⁴⁰⁹⁾.
القول الثاني: يعود الضمير على "الكذب"، رجحه الخازن، وابن عطية، والبغوي، والسمعاني، وابن جرير، وابن الجوزي⁽⁴¹⁰⁾، وذكره أبو حيان، والثعالبي، والألوسي⁽⁴¹¹⁾.
القول الثالث: إن الضمير عائد على "زعمهم"، رجحه الزمخشري، والنسفي⁽⁴¹²⁾، وجوزه البيضاوي⁽⁴¹³⁾.
فالراجح من الأقوال الثلاثة القول الثاني، لما يأتي:

1- أن "الكذب" مرجع أقرب مذكور

2- أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

16- إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ... (58)

اختلف المفسرون في عودة ضمير المخاطب في قوله تعالى "يأمركم" على خمسة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "كل أحد" في كل أمانة، وهذا قول أبي بن كعب، وابن مسعود، والبراء بن عازب، وأبي جعفر، وأبي عبد الله، والحسن، وقتادة، وابن عباس، ومحمد بن الحنفية- رضي الله تعالى عنهم أجمعين-⁽⁴¹⁴⁾

405 - راجع: المحرر الوجيز: 66/2، وتفسير القرطبي: 248/5.

406 - راجع: التبيان: 364/1.

407 - راجع: البحر المحيط: 162/4، وتفسير الخازن: 112/2، وروح المعاني: 54/5.

408 - راجع: البحر المحيط: 163/4، وتفسير أبي السعود: 188/2، وتفسير الثعالبي:

380/1، وروح المعاني: 55/5.

409 - راجع: تفسير البيضاوي: 202/2.

410 - راجع: تفسير الخازن: 112/2، والمحرر الوجيز: 66/2، وتفسير البغوي: 440/1،

وتفسير السمعاني: 435/1، وتفسير الطبري: 130/5، وزاد المسير: 105/2.

411 - راجع: البحر المحيط: 163/4، وتفسير الثعالبي: 380/1، وروح المعاني: 55/5.

412 - راجع: الكشاف: 553/1، وتفسير النسفي: 227/1.

413 - راجع: تفسير البيضاوي: 202/2.

414 - راجع: النكت والعيون: 307/1، والدر المنثور: 570/2، وتفسير ابن أبي حاتم:

987/3، وروح المعاني: 63/5.

ورجحه أبو حيان، وابن عاشور، والزمخشري، وابن كثير، والبيضاوي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني، والجصاص⁽⁴¹⁵⁾، وذكره الخازن⁽⁴¹⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "النبى صلى الله عليه وسلم"، في عثمان بن أبي طلحة، أن يرد عليه مفاتيح الكعبة، وهو قول ابن عباس، وابن جريج⁽⁴¹⁷⁾، وذكره الخازن، وابن عاشور، وابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، وابن الجوزي، والجصاص⁽⁴¹⁸⁾.

القول الثالث: يكون الضمير راجعاً إلى "ولاية المسلمين خاصة"، قاله علي، وابن أسلم، وشهر، وابن زيد، ومكحول⁽⁴¹⁹⁾، ومعنى الآية: إن الله يأمركم يا ولاية الأمور أن تؤدوا ما أئتمتم عليه من أمور رعيتم، وأن توفوهم حقوقهم، وأن تعدلوا بينهم، ذكره الخازن، وابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني، والجصاص⁽⁴²⁰⁾.

القول الرابع: يرجع إلى "أمراء السرايا" أي: أن يحفظوا الغنائم ويضعوها في أهلها، نقله التبريزي⁽⁴²¹⁾.

القول الخامس: إنه راجع إلى "السلطان"، وهو قول ابن عباس⁽⁴²²⁾.

القول السادس: يكون الضمير عائداً على "اليهود"، أمروا برد ما عندهم من الأمانة، من نعت الرسول -صلى الله عليه وسلم- أن يظهره لأهله، إذ الخطاب معهم قبل هذه الآية، ذكره أبو حيان⁽⁴²³⁾.

فالراجح على ما اعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأمرين:

⁴¹⁵ - راجع: البحر المحيط: 172/4، والتحرير والتنوير: 447/3، والكشاف: 555/1-556، وتفسير ابن كثير: 517/1، وتفسير البيضاوي: 205/2، وروح المعاني: 63/5، وزاد المسير: 114/2، وفتح القدير: 480/1، وأحكام القرآن: 172/3.

⁴¹⁶ - راجع: تفسير الخازن: 116/2.

⁴¹⁷ - راجع: البحر المحيط: 172/4، والنكت والعيون: 307/1، والدر المنثور: 570/2، والمحرم الوجيز: 70/2، وزاد المسير: 114/2.

⁴¹⁸ - راجع: تفسير الخازن: 116/2، والتحرير والتنوير: 447/3، والتسهيل: 146/1، والكشاف: 555/1-556، وتفسير أبي السعود: 192/2، وزاد المسير: 114/2، وأحكام القرآن: 172/3.

⁴¹⁹ - راجع: البحر المحيط: 172/4، والنكت والعيون: 307/1، والدر المنثور: 570/2، والمحرم الوجيز: 70/2، وتفسير ابن أبي حاتم: 987/3، وتفسير ابن كثير: 517/1.

⁴²⁰ - راجع: تفسير الخازن: 116/2، والتسهيل: 146/1، والكشاف: 555/1-556، وتفسير أبي السعود: 192/2، وتفسير البيضاوي: 205/2، وروح المعاني: 63/5، وزاد المسير: 114/2، وفتح القدير: 480/1، وأحكام القرآن: 172/3.

⁴²¹ - راجع: البحر المحيط: 172/4.

⁴²² - راجع: النكت والعيون: 307/1، وتفسير ابن أبي حاتم: 987/3.

⁴²³ - راجع: البحر المحيط: 172/4.

- 1- لأنَّ الخطاب عام يتناول الجميع من الولاة وعامة الناس، في قسمة الأموال، ورد الظلمات، وعدل الحكومات، وفي الودائع، والعواري، والشهادات.
- 2- "لأن الظاهر أن الخطاب يشمل جميع الناس في جميع الأمانات فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر في الأصول"⁽⁴²⁴⁾
- 17- **وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ (66)**

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى " فَعَلُوا " على قولين، هما على ما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على " القتل " أو " الخروج "، المصدرين المفهومين من (اقتلوا) و(اخرجوا)، أي: ما فَعَلُوا الْقَتْلَ؛ أو ما فَعَلُوا الْخُرُوجَ، رجحه أبو حيان، والدكتور صبرة، والبغوي، والقرطبي، والعكبري⁽⁴²⁵⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽⁴²⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى " المكتوب " الذي يدل عليه (كتبنا)، جوزه أبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني، والعكبري⁽⁴²⁷⁾، وذكره الدكتور صبرة⁽⁴²⁸⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "القتل و الخروج" معاً، اختاره الرازي⁽⁴²⁹⁾، وعلق عليه أبو حيان بقوله: "وهو كلام غير نحوي"⁽⁴³⁰⁾.

فراجع في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه ظاهر الكلام، وبالتالي أن معظم المفسرين اختاروه.

- 18- **وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ (78)**

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى " تصبهم " على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "المنافقين"، وهو قول الحسن⁽⁴³¹⁾، ورجحه أبو حيان، وابن عاشور، وابن الجزري، والثعالبي، والسمرقندي، والقرطبي، والشوكاني⁽⁴³²⁾، وذكره الماوردي⁽⁴³³⁾.

424 - راجع: فتح القدير: 480/1.

425 - راجع: البحر المحيط: 183/4، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 164،

وتفسير البغوي: 449/1، وتفسير القرطبي: 270/5، والإملاء: 186/1.

426 - راجع: تفسير أبي السعود: 198/2، وتفسير البيضاوي: 212/2، وتفسير النسفي:

231/1، وروح المعاني: 74/5، وفتح القدير: 458/1.

427 - راجع: تفسير أبي السعود: 198/2، وتفسير البيضاوي: 212/2، وتفسير النسفي:

231/1، وروح المعاني: 74/5، وفتح القدير: 458/1، والإملاء: 186/1.

428 - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 164.

429 - راجع: التفسير الكبير: 134/10.

430 - راجع: البحر المحيط: 183/4.

القول الثاني: يعود على "اليهود"، قاله السدي⁽⁴³⁴⁾، وعزاه ابن الجوزي إلى ابن السري⁽⁴³⁵⁾⁽⁴³⁶⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي وعزاه إلى الزجاج، وابن عاشور⁽⁴³⁷⁾.

القول الثالث: يكون راجعاً إلى "المنافقين واليهود"، قاله ابن عباس⁽⁴³⁸⁾، ورجحه الخازن، وأبو السعود، والبغوي⁽⁴³⁹⁾، وذكره أبو حيان⁽⁴⁴⁰⁾.
فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن الحديث عن المنافقين، وقوله تعالى { وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ } يدل على أن مثل هذا لا يصدر من مؤمن، واليهود لم يكونوا في طاعة الإسلام حتى يكتب عليهم القتال.

19- وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَاعُوا بِهِ (83)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "جاءهم" على أربعة أقوال: هي:

القول الأول: يعود الضمير إلى "ناس من ضعفة المسلمين"، وهو قول الحسن والزجاج⁽⁴⁴¹⁾، ورجحه الدكتور صبرة، وأبو السعود، والبيضاوي، والشوكاني، والزمخشري⁽⁴⁴²⁾، وجوزه النسفي⁽⁴⁴³⁾، وذكره ابن الجزي، والنحاس⁽⁴⁴⁴⁾.

-
- 431 - راجع: البحر المحيط: 201/4، وزاد المسير: 137/2.
- 432 - راجع: البحر المحيط: 201/4، والتحرير والتنوير: 477/3، والتسهيل: 149/1، وتفسير الثعالبي: 392/1، وتفسير السمرقندي: 345/1، وتفسير القرطبي: 284/5، وفتح القدير: 489/1.
- 433 - راجع: النكت والعيون: 314/1.
- 434 - راجع: البحر المحيط: 201/4.
- 435 - هو هناد بن السري (152 - 243 هـ) (769 - 857 م) بن مصعب بن أبي بكر التميمي، الدارمي، الكوفي، محدث، حافظ، من حفاظ الحديث وعرف بالعابد لكثرة عبادته، ويقال له "راهب الكوفة"، وروى عنه أصحاب الكتب الستة إلا البخاري، له "كتاب الزهد" مصنف كبير في الزهد. راجع: الأعلام للزركلي: 8 / 96، وسير النبلاء للذهبي: 8 / 124 - 125، واللباب لابن الأثير: 102 / 2، وتذكرة الحفاظ للذهبي: 82-83، وشذرات الذهب لابن العماد: 104 / 2، 258، ومعجم المؤلفين: 13 / 154.
- 436 - راجع: زاد المسير: 137/2.
- 437 - راجع: البحر المحيط: 201/4، والنكت والعيون: 314/1، والتحرير والتنوير: 477/3.
- 438 - راجع: البحر المحيط: 201/4، وزاد المسير: 137/2.
- 439 - راجع: تفسير الخازن: 132/2، وتفسير أبي السعود: 205/2، وتفسير البغوي: 454/1.
- 440 - راجع: البحر المحيط: 201/4.
- 441 - راجع: البحر المحيط: 208/4، وتفسير القرطبي: 291/5.
- 442 - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص166، وتفسير أبي السعود: 208/2، وتفسير البيضاوي: 225/2، وفتح القدير: 491/1، والكشاف: 541/1.

القول الثاني: يرجع إلى "المنافقين"، قاله ابن عباس والضحاك، وأبو معاذ⁽⁴⁴⁵⁾، ورجحه الرازي، وابن عطية، والبيهقي، والثعالبي، والسمرقندي، والسمعاني، وابن جرير⁽⁴⁴⁶⁾، وجوزه النسفي⁽⁴⁴⁷⁾، وذكره ابن الجزي، والنحاس⁽⁴⁴⁸⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "المنافقين وضعفة المسلمين"، ذكره ابن عطية، وابن الجوزي بنسبته إلى الزجاج⁽⁴⁴⁹⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "اليهود"، ذكره أبو حيان⁽⁴⁵⁰⁾. فالراجح على ما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الآية يدل على ذلك، فيقول الله تعالى { وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا }⁽⁴⁵¹⁾، فالله لا يفضل على المنافقين ولا يرحمهم وهم متبعون للشيطان.

20- وَأَيُّأَخْذُوا أَسْلَحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ (102)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله "ولياخذوا" على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الطائفة الحارسة"، قاله ابن عباس⁽⁴⁵²⁾، وجوزه الرازي، والزمخشري، والجصاص⁽⁴⁵³⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، وابن عطية، والبيهقي، والبيضاوي، والسمرقندي، وابن جرير، والقرطبي، والشوكاني⁽⁴⁵⁴⁾.

-
- 443 - راجع: تفسير النسفي: 236/1.
- 444 - راجع: التسهيل: 149/1، ومعاني القرآن: 141/2.
- 445 - راجع: البحر المحيط: 208/4، والدر المنثور: 601/2، وتفسير ابن أبي حاتم: 1014/3، وتفسير القرطبي: 291/5، وزاد المسير: 146/2.
- 446 - راجع: التفسير الكبير: 158/10، والمحزر الوجيز: 84/2، وتفسير البيهقي: 456/1، وتفسير الثعالبي: 395/1، وتفسير السمرقندي: 347/1، وتفسير السمعي: 453/1، وتفسير الطبري: 180/5.
- 447 - راجع: تفسير النسفي: 236/1.
- 448 - راجع: التسهيل: 149/1، ومعاني القرآن: 141/2.
- 449 - راجع: المحزر الوجيز: 84/2، وزاد المسير: 146/2.
- 450 - راجع: البحر المحيط: 208/4.
- 451 - سورة النساء، رقم الآية: 83.
- 452 - راجع: النكت والعيون: 324/1، وروح المعاني: 135/5، وزاد المسير: 185/2.
- 453 - راجع: التفسير الكبير: 21/11، والكشاف: 592/1، وأحكام القرآن: 238/3.
- 454 - راجع: البحر المحيط: 253/4، والتسهيل: 155/1، والمحزر الوجيز: 105/2، وتفسير البيهقي: 474/1، وتفسير البيضاوي: 246/2، وتفسير السمرقندي: 359/1، وتفسير الطبري: 250/5، وتفسير القرطبي: 365/5، وفتح القدير: 508/1.

القول الثاني: يعود الضمير إلى "الطائفة المصلية"، وهو قول الشافعي - رحمه الله تعالى - (455)، ورجحه أبو حيان، وابن الجزي، وأبو السعود، والبيضاوي، والسمرقندي، والسمعاني، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني (456)، وجوزه الرازي، والزمخشري، والجصاص (457)، وذكره ابن عطية، والبيهقي، وابن جرير، وابن الجوزي (458).

القول الثالث: إن مرجع الضمير "الجميع"، وهو قول النحاس، والزجاج (459)، وجوزه الرازي (460).

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن الطائفة المصلية هي أقرب مرجع، وبالتالي أن ما بعد هذه الآية الكريمة وهو { فَأِذَا سَجَدُوا } و { وَلْيَأْخُذُوا جِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ } يشير إلى أن يكون مرجع الضمير في قوله (ولياخذوا أسلحتهم) الطائفة المصلية.

21- فَأِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ (102)

اختلف المفسرون حول مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى "فليكونوا" على قولين، هما:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "المصلين"، فيكون المعنى: أنهم إذا فرغوا من السجود وانتقلوا إلى الحراسة، فكانوا وراء القائمين بإزاء العدو، رجحه أبو حيان، والسيوطي، وأبو السعود، وابن جرير، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي (461)، وجوزه ابن الجزي، وابن عطية، والثعالبي، والشوكاني (462)، وذكره ابن الجوزي (463).

455 - راجع: النكت والعيون: 324/1.

456 - راجع: البحر المحيط: 253/4، والتسهيل: 155/1، وتفسير أبي السعود: 227/2،

وتفسير البيضاوي: 246/2، وتفسير السمرقندي: 359/1، وتفسير السمعاني: 473/1،

وتفسير القرطبي: 365/5، وروح المعاني: 135/5، وفتح القدير: 508/1.

457 - راجع: التفسير الكبير: 21/11، والكشاف: 592/1، وأحكام القرآن: 238/3.

458 - راجع: المحرر الوجيز: 105/2، وتفسير البيهقي: 474/1، وتفسير الطبري:

250/5، وزاد المسير: 185/2، وفتح القدير: 508/1.

459 - راجع: البحر المحيط: 253/4، وفتح القدير: 508/1.

460 - راجع: التفسير الكبير: 21/11.

461 - راجع: البحر المحيط: 253/4، والدر المنثور: 666/2، وتفسير أبي السعود:

227/2، وتفسير الطبري: 250/5، وتفسير البيضاوي: 246/2، وتفسير النسفي: 245/1،

وروح المعاني: 135/5.

462 - راجع: التسهيل: 155/1، والمحرر الوجيز: 107/2، وتفسير الثعالبي: 409/1،

وفتح القدير: 508/1.

463 - راجع: زاد المسير: 185/2.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الطائفة القائمة بإزاء العدو"، فيكون المعنى: فليكونوا أي: غير المصلين وراء المصلين يحرسونهم، هذا معنى قول ابن عباس⁽⁴⁶⁴⁾، ورجحه الرازي، والزمخشري⁽⁴⁶⁵⁾، وجوزه ابن الجزي، وابن عطية،

والثعالبي، والشوكاني⁽⁴⁶⁶⁾.

فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يقتضي ذلك، وأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

22- يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ (108)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "يستخفون" على ثلاثة أقوال، وهي على ما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الذين يختانون"، رجحه أبو حيان، وابن جرير، والألوسي⁽⁴⁶⁷⁾، وجوزه ابن عطية⁽⁴⁶⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير على "الصفة المرتكب للمعاصي"، رجحه ابن عطية، والثعالبي⁽⁴⁶⁹⁾، وذكره أبو حيان⁽⁴⁷⁰⁾.

القول الثالث: الضمير راجع إلى "مَنْ" في قوله تعالى { إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا } باعتبار المعنى، ذكره أبو حيان⁽⁴⁷¹⁾.

فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه المفهوم من سياق الآية، المتبادر إلى الذهن، وإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين ذهبوا إليه.

23- وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (112)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "به" على خمسة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: إن الضمير يرجع إلى "الكسب" المذلول عليه بالفعل، ذكره أبو حيان، والخازن، والرازي، وأبو السعود، والقرطبي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني، والعكبري⁽⁴⁷²⁾.

464 - راجع: زاد المسير: 185/2.

465 - راجع: التفسير الكبير: 21/11، والكشاف: 593/1.

466 - راجع: التسهيل: 155/1، والمحزر الوجيز: 107/2، وتفسير الثعالبي: 409/1،

وفتح القدير: 508/1.

467 - راجع: البحر المحيط: 260/4، وتفسير الطبري: 271/5، وروح المعاني: 141/5.

468 - راجع: المحزر الوجيز: 110/2، وتفسير الثعالبي: 412/1.

469 - راجع: المحزر الوجيز: 110/2، وتفسير الثعالبي: 412/1.

470 - راجع: البحر المحيط: 260/4.

471 - راجع: البحر المحيط: 260/4.

القول الثاني: يكون عائداً على "الإثم"، رجحه أبو حيان، والبيهقي، وابن الجوزي، والطبري، والشوكاني، والعكبري، والزرکشي، والنحاس⁽⁴⁷³⁾، وذكره الخازن، والرازي، والألوسي⁽⁴⁷⁴⁾، وجوزه القرطبي⁽⁴⁷⁵⁾.

القول الثالث: يكون راجعاً إلى "المكسوب"، ذكره أبو حيان، والعكبري⁽⁴⁷⁶⁾.

القول الرابع: إنه يعود على "أحد المذكورين" الدالّ عليه العطفُ بـ "أو"، فإنه في قوّة "ثم يَرْمِ بِأَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ"، رجحه الخازن، وأبو السعود، والألوسي⁽⁴⁷⁷⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، والعكبري⁽⁴⁷⁸⁾.

القول الخامس: يعود الضمير على "معنى الخطيئة"، فكأنه قال ومن يكسب ذنبا ثم يرم به بريئاً، جوزه القرطبي، والزرکشي⁽⁴⁷⁹⁾، وذكره الرازي، وابن الجوزي⁽⁴⁸⁰⁾.

فالأرجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن الضمير يعود فيه إلى أقرب مذكور، والمتعطفان بـ "أو" يجوز أن يعود الضمير على المعطوف، كهذه الآية، وعلى المعطوف عليه؛ كقوله: { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفضوا إليها }⁽⁴⁸¹⁾، وبالإضافة أن معظم المفسرين اختاروه.

24- لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ (114)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "نجواهم" على ثلاثة أقوال، هي ما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "قوم طعمة"⁽⁴⁸²⁾، وهو قول ابن عباس⁽⁴⁸³⁾، ورجحه الخازن، والبيهقي⁽⁴⁸⁴⁾.

472 - راجع: البحر المحيط: 262/4، وتفسير الخازن: 174/2، والتفسير الكبير: 31/11، وتفسير أبي السعود: 230/2، وتفسير القرطبي: 381/5، وروح المعاني: 142/5، وزاد المسير: 195/2، وفتح القدير: 513/1، والإملاء: 193/1.

473 - راجع: البحر المحيط: 262/4، وتفسير البيهقي: 479/1، وزاد المسير: 195/2، وتفسير الطبري: 274/5، وفتح القدير: 513/1، والإملاء: 193/1، والبرهان: 128/3، وإعراب القرآن: 430/4.

474 - راجع: تفسير الخازن: 174/2، والتفسير الكبير: 31/11، وروح المعاني: 142/5.

475 - راجع: تفسير القرطبي: 381/5.

476 - راجع: البحر المحيط: 262/4، والإملاء: 193/1.

477 - راجع: تفسير الخازن: 174/2، وتفسير أبي السعود: 230/2، وروح المعاني: 142/5.

478 - راجع: البحر المحيط: 262/4، والتفسير الكبير: 31/11، والإملاء: 193/1.

479 - راجع: تفسير القرطبي: 381/5، والبرهان: 128/3.

480 - راجع: التفسير الكبير: 31/11، وزاد المسير: 195/2.

481 - سورة الجمعة، رقم الآية: 11.

482 - أبو طعمة بشير الظفري الأوسي سارق الدرعين بن أبيرق، سرق درعاً في جرب فيه دقيق لقتادة بن النعمان وخبأها عند يهودي، فحلف طعمة ما لي بها علم، فاتبعوا أثر

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "قوم من اليهود"، قاله مقاتل⁽⁴⁸⁵⁾.
القول الثالث: يكون الضمير راجعاً إلى "الناس أجمع"، وهو قول مجاهد⁽⁴⁸⁶⁾،
 ورجحه ابن عاشور، والشنقيطي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود،
 وابن كثير، والثعالبي، وابن جرير، والنسفي، والألوسي⁽⁴⁸⁷⁾، وذكره
 الخازن⁽⁴⁸⁸⁾.

فالراجح في اعتقادي أنا - والله أعلم بالصواب - القول الثالث؛ لأن معظم
 المفسرين ذهبوا إليه.

25- **لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ
 مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (123)**

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "ليس" على تسعة
 أقوال،

هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الوعد"، رجحه أبو حيان، والزمخشري، وأبو
 السعود، والألوسي⁽⁴⁸⁹⁾، وعلق عليه الشوكاني أنه بعيد⁽⁴⁹⁰⁾.
القول الثاني: إنه راجع على "الموعود" الذي تضمنه العامل (وعد الله)، ذكره
 الألوسي⁽⁴⁹¹⁾.

القول الثالث: يرجع إلى "الإيمان" المفهوم من قوله تعالى { وَالَّذِينَ آمَنُوا
 وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ }⁽⁴⁹²⁾، ذهب إليه الحسن⁽⁴⁹³⁾، وذكره الرازي،
 والألوسي⁽⁴⁹⁴⁾.

الدقيق إلى دار اليهودي، فقال اليهودي: دفعها إلي طعمة. وله في ذلك حديث مع رسول الله
 -صلى الله عليه وسلم-، وأنزل الله تعالى فيه آيات من القرآن، وهرب إلى مكة، ومات بها
 كافراً. راجع: الوافي بالوفيات: 383/3، و البحر المحيط: 257/4.

483 - راجع: البحر المحيط: 265/4، وزاد المسير: 198/2.

484 - راجع: تفسير الخازن: 175/2، وتفسير البغوي: 479/1.

485 - راجع: البحر المحيط: 265/4، وزاد المسير: 198/2.

486 - راجع: تفسير البغوي: 479/1، وزاد المسير: 198/2.

487 - راجع: التحرير والتنوير: 33/4، وأضواء البيان: 306/1، والكشاف: 597/1،

والمحرر الوجيز: 112/2، وتفسير أبي السعود: 232/2، وتفسير ابن كثير: 555/1،

وتفسير الثعالبي: 414/1، وتفسير الطبري: 276/5، وتفسير النسفي: 248/1، وروح

المعاني: 144/5.

488 - راجع: تفسير الخازن: 175/2.

489 - راجع: البحر المحيط: 274/4، والكشاف: 600/1، وتفسير أبي السعود: 235/2،

وروح المعاني: 125/5.

490 - راجع: فتح القدير: 518/1.

491 - راجع: روح المعاني: 125/5.

492 - سورة النساء، رقم الآية: 122.

القول الرابع: يكون الضمير راجعاً إلى " الثواب " أي: ليس الثواب بأمانيتكم، رجحه الماوردي، والرازي، وابن الجوزي⁽⁴⁹⁵⁾، وذكره القيسي⁽⁴⁹⁶⁾.

القول الخامس: يكون الضمير عائداً على " الثواب والعقاب "، أي: ليس الثواب على الحسنات، ولا العقاب على السيئات بأمانيتكم، ذكره أبو حيان، والرازي⁽⁴⁹⁷⁾.

القول السادس: يرجع إلى "مُحَاوَرَةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ أَهْلِ الْكِتَابِ" ، وذلك أن بعضهم قال: "ديننا قبل دينكم، ونبينا قبل نبيكم؛ فنحن أفضل"، وقال المسلمون: "كتابنا يقضي على كتابكم، ونبينا خاتم الأنبياء"، قاله الحوفي⁽⁴⁹⁸⁾.

القول السابع: يرجع إلى "الجزاء" المفهوم من قوله: (يجز به)، أي: ليس الجزاء تابعاً لأماني الناس ومشتهاهم، بل هو أمر مقدر من الله تعالى تقديراً بحسب الأعمال، رجحه ابن عاشور⁽⁴⁹⁹⁾.

القول الثامن: إنه عائد على "الأمر"، رجحه الخازن، وابن الجزي⁽⁵⁰⁰⁾، وذكره الألوسي⁽⁵⁰¹⁾.

القول التاسع: إنه راجع إلى "دخول الجنة"، جوزه الشوكاني⁽⁵⁰²⁾، وذكره الألوسي⁽⁵⁰³⁾.

القول العاشر: الضمير راجع إلى "ما ادعت عبدة الأوثان من أنهم لن يبعثوا، وعلى ما قالت اليهود والنصارى: { لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى }"⁽⁵⁰⁴⁾، أي: ليس ما ادعيتموه، رجحه العكبري، والقيسي⁽⁵⁰⁵⁾.

فالراجع في اعتقادي أنا -والله أعلم بالصواب- القول الثامن؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك، وأما بقية الأقوال فيمكن أن تندرج تحت هذا القول.

26- لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (123)

493 - راجع: البحر المحيط: 274/4.

494 - راجع: التفسير الكبير: 41/11، وروح المعاني: 125/5.

495 - راجع: النكت والعيون: 328/1، والتفسير الكبير: 41/11، وزاد المسير: 209/2.

496 - راجع: مشكل إعراب القرآن: 208/1.

497 - راجع: البحر المحيط: 274/4، والتفسير الكبير: 41/11.

498 - راجع: البحر المحيط: 274/4.

499 - راجع: التحرير والتنوير: 41/4.

500 - راجع: تفسير الخازن: 179/2، والتسهيل: 158/1.

501 - راجع: روح المعاني: 125/5.

502 - راجع: فتح القدير: 518/1.

503 - راجع: روح المعاني: 125/5.

504 - سورة البقرة، رقم الآية: 111.

505 - راجع: الإملاء: 195/1، ومشكل إعراب القرآن: 208/1.

وللمفسرين اختلاف في مرجع ضمير المخاطب في قوله تعالى "بأمانكم" على قولين، هما:

القول الأول: إن الضمير عائد على "المسلمين"، قاله: ابن عباس، والضحاك، وأبو صالح، ومسروق، وقتادة، والسدي، وغيرهم⁽⁵⁰⁶⁾، ورجحه ابن عاشور، وابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵⁰⁷⁾، وذكره الخازن، والرازي، والبغوي، وابن الجوزي⁽⁵⁰⁸⁾.

القول الثاني: إن الضمير يرجع على "عبدة الأوثان" من كفار قريش، قاله: مجاهد، وابن زيد⁽⁵⁰⁹⁾، ورجحه ابن جرير⁽⁵¹⁰⁾، وجوزه الزمخشري⁽⁵¹¹⁾، وذكره الخازن، وابن عاشور، وابن الجزي، والرازي، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، وابن الجوزي⁽⁵¹²⁾.

فراجع من القولين على ما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه قول معظم أئمة التفسير المتقدمين والمتأخرين، ويؤيد ذلك ما قاله الزمخشري: "لأنه لا يتمنى وعد الله إلا من آمن به، وكذلك ذكر أهل الكتاب معهم لمشاركتهم لهم في الإيمان بوعده الله"⁽⁵¹³⁾.

27- **فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدُوا وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (135)**

وبالتأمل في التفاسير الواردة في توضيح الآية الكريمة من قبل مختلف المفسرين نجد أن هذه التفاسير تعتمد على قولين في ضمير المخاطب في قوله تعالى "فلا تتبعوا"، هما فيما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "المأمورين بالقيام بالقسط والشهادة لله

⁵⁰⁶ - راجع: البحر المحيط: 273/4، والنكت والعيون: 328/1، والدر المنثور: 693/2،

وتفسير ابن أبي حاتم: 1070/4، والمحزر الوجيز: 116/2، وتفسير الطبري: 288/5.

⁵⁰⁷ - راجع: التحرير والتنوير: 42/4، والتسهيل: 158/1، والكشاف: 601/1، وتفسير

أبي السعود: 235/2، وتفسير البيضاوي: 257/2، وروح المعاني: 151/5.

⁵⁰⁸ - راجع: تفسير الخازن: 179/2، والتفسير الكبير: 42/11، وتفسير البغوي: 482/1،

وزاد المسير: 209/2.

⁵⁰⁹ - راجع: البحر المحيط: 273/4، والنكت والعيون: 328/1، والدر المنثور: 693/2،

وتفسير ابن أبي حاتم: 1070/4، والمحزر الوجيز: 116/2، وروح المعاني: 151/5.

⁵¹⁰ - راجع: تفسير الطبري: 288/5.

⁵¹¹ - راجع: الكشاف: 601/1.

⁵¹² - راجع: تفسير الخازن: 179/2، والتحرير والتنوير: 42/4، والتسهيل: 158/1،

والتفسير الكبير: 42/11، وتفسير أبي السعود: 235/2، وتفسير البغوي: 482/1، وتفسير

البيضاوي: 257/2، وزاد المسير: 209/2.

⁵¹³ - راجع: الكشاف: 601/1.

والمنهيين عن اتباع الهوى"، وهو قول ابن عباس -رضي الله عنه-⁽⁵¹⁴⁾، ورجحه أبو حيان، وابن عاشور، والبغوي⁽⁵¹⁵⁾، وجوزه الجصاص⁽⁵¹⁶⁾، وذكره الخازن، وابن الجزي، والطبري، وابن الجوزي، والنحاس⁽⁵¹⁷⁾.
القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الشهداء"، وهذا قول مجاهد، وسعيد بن جبير، والضحاك، وقتادة، والسدي، وابن زيد⁽⁵¹⁸⁾، ورجحه الماوردي، والخازن، والبغوي، والطبري⁽⁵¹⁹⁾، وجوزه الجصاص⁽⁵²⁰⁾، وذكره ابن الجزي، والسمعاني، وابن الجوزي، والنحاس⁽⁵²¹⁾.
 فالراجح في رأيي أنا -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إليه.

28- وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا (157)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "قتلوه" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع إلى "الظن"، قاله ابن عباس، والسدي، وجويبر⁽⁵²²⁾، فيكون المعنى: وما صح ظنهم عندهم وما تحققوه يقيناً، ولا قطعوا الظن باليقين، هذا ما رجحه الخازن، والطبري، والقرطبي⁽⁵²³⁾، وذكره الثعالبي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽⁵²⁴⁾.

القول الثاني: يعود على "العلم"، قاله ابن قتيبة والفراء⁽⁵²⁵⁾، فيكون المعنى: ما قتلوا العلم به يقيناً، يقال: قتلت العلم والرأي يقيناً، وقتلته علماً؛ لأن القتل للشيء يكون عن قهر واستعلاء، فكأنه قيل: لم يكن علمهم بقتل المسيح علماً أحيط به،

⁵¹⁴ - راجع: تفسير السمعاني: 489/1.

⁵¹⁵ - راجع: البحر المحيط: 292/4، والتحرير والتنوير: 56/4، وتفسير البغوي:

489/1.

⁵¹⁶ - راجع: أحكام القرآن: 272/3.

⁵¹⁷ - راجع: تفسير الخازن: 191/2، والتسهيل: 160/1، وتفسير الطبري: 323/5، وزاد

المسير: 223/2، ومعاني القرآن: 213/2.

⁵¹⁸ - راجع: تفسير الثعالبي: 423/1، وزاد المسير: 223/2.

⁵¹⁹ - راجع: النكت والعيون: 332/1، وتفسير الخازن: 191/2، وتفسير البغوي: 489/1،

وتفسير الطبري: 323/5.

⁵²⁰ - راجع: أحكام القرآن: 272/3.

⁵²¹ - راجع: التسهيل: 160/1، وتفسير السمعاني: 489/1، وزاد المسير: 223/2،

ومعاني القرآن: 213/2.

⁵²² - راجع: البحر المحيط: 317/4، والنكت والعيون: 339/1، والمحزر الوجيز:

134/2.

⁵²³ - راجع: تفسير الخازن: 203/2، وتفسير الطبري: 17/6، وتفسير القرطبي: 10/6.

⁵²⁴ - راجع: تفسير الثعالبي: 431/1، وروح المعاني: 11/6، وزاد المسير: 246/2،

وفتح القدير: 534/1.

⁵²⁵ - راجع: البحر المحيط: 317/4، وروح المعاني: 11/6.

إنما كان ظناً، هذا قول الفراء وابن قتيبة⁽⁵²⁶⁾، رجحه النحاس⁽⁵²⁷⁾، وجوزه ابن عاشور⁽⁵²⁸⁾، وذكره العكبري⁽⁵²⁹⁾.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى "عيسى-عليه السلام-"، فيكون المعنى: وما قتلوا عيسى حقاً، هذا قول الحسن، وقال ابن الأنباري: اليقين مؤخر في المعنى، فالتقدير وما قتلوه بل رفعه الله إليه يقيناً⁽⁵³⁰⁾، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، والشنقيطي، والبغوي، والألوسي، والشوكاني، والعكبري⁽⁵³¹⁾، وذكره الخازن، وابن عطية، والثعالبي، والسمعاني، والقرطبي⁽⁵³²⁾.

فالراجح في رأيي أنا -والله أعلم بالصواب- القول الثالث؛ لأن في سياق الآية الضمائر كلها ترجع إلى عيسى -عليه السلام-، فلا حاجة في تفكيك الضمائر من غير ضرورة.

29- وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ (159)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "به" على أربعة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "عيسى -عليه السلام-"، قاله ابن عباس، وعكرمة، والضحاك، والحسن، ومجاهد، وأبي مالك، وقتادة، وابن زيد-رضوان الله عليهم أجمعين-⁽⁵³³⁾، والمعنى: وما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن بعيسى قبل موته، رجحه أبو حيان، والخازن، وابن عاشور، والشنقيطي، وابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والسمعاني، وابن جرير،

⁵²⁶ - راجع: زاد المسير: 246/2.

⁵²⁷ - راجع: معاني القرآن: 234/2.

⁵²⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 83/4.

⁵²⁹ - راجع: الإملاء: 201/1.

⁵³⁰ - راجع: روح المعاني: 11/6، وزاد المسير: 246/2.

⁵³¹ - راجع: البحر المحيط: 317/4، والتحرير والتنوير: 83/4، وأضواء البيان:

129/7، وتفسير البغوي: 496/1، وروح المعاني: 11/6، وفتح القدير: 534/1،

والإملاء: 201/1.

⁵³² - راجع: تفسير الخازن: 203/2، والمحزر الوجيز: 137/2، وتفسير الثعالبي:

431/1، وتفسير السمعاني: 500/1، وتفسير القرطبي: 10/6.

⁵³³ - راجع: البحر المحيط: 319/4، وتفسير الطبري: 18/6.

والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني، والنحاس وغيرهم⁽⁵³⁴⁾، وذكره
الماوردي، وابن عطية، وابن الجوزي⁽⁵³⁵⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "محمد -صلى الله عليه وسلم-"، وهو قول
عكرمة⁽⁵³⁶⁾، والمعنى: وما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن بمحمد قبل موته،
وذكره ابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، والبغوي، والقرطبي، والنسفي،
وابن الجوزي، والشوكاني، والنحاس⁽⁵³⁷⁾، وعلق عليه السمعاني بأنه
ضعيف⁽⁵³⁸⁾، وأبعده الألوسي⁽⁵³⁹⁾.

القول الثالث: يكون الضمير راجعاً إلى "الله - عز وجل -"، قاله ابن زيد، ويُعزى
هذا القول - أيضاً - إلى ابن عباس، والحسن، وقتادة⁽⁵⁴⁰⁾، والمعنى: وما من أهل
الكتاب أحد إلا ليؤمنن بالله سبحانه وتعالى قبل موته، ذكره الزمخشري،
والبغوي، والقرطبي، والنسفي، والشوكاني⁽⁵⁴¹⁾، وأبعده الألوسي⁽⁵⁴²⁾.

القول الرابع: إن الضمير يرجع إلى "الرفع" المأخوذ من فعل { رفعه الله إليه }،
رجحه ابن عاشور⁽⁵⁴³⁾، والمعنى: وما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن برفع
عيسى ن إلى السماء قبل موته،

فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأنه تقدم ذكر عيسى
- عليه السلام -، فكان عود الضمير إليه أولى، وعلاوة على ذلك أن جمهور
المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

30- وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ [159]

534 - راجع: البحر المحيط: 319/4، وتفسير الخازن: 205/2، والتحرير والتنوير:
84/4، وأضواء البيان: 129/7، والتسهيل: 164/1، والكشاف: 621/1، وتفسير أبي
السعود: 252/2، وتفسير البغوي: 497/1، وتفسير البيضاوي: 278/2، وتفسير
السمعاني: 500/1، وتفسير الطبري: 18/6، وتفسير القرطبي: 10/6، وتفسير النسفي:
260/1، وروح المعاني: 12/6، وفتح القدير: 535/1، ومعاني القرآن: 235/2.
535 - راجع: النكت والعيون: 340/1، والمحرم الوجيز: 134/2، وزاد المسير: 247/2،
536 - راجع: البحر المحيط: 319/4، والنكت والعيون: 340/1، وتفسير الخازن: 205/2،
وتفسير الطبري: 18/6.

537 - راجع: التسهيل: 164/1، والكشاف: 621/1، والمحرم الوجيز: 134/2، وتفسير
البغوي: 497/1، وتفسير القرطبي: 10/6، وتفسير النسفي: 260/1، وزاد المسير:
247/2، وفتح القدير: 535/1، ومعاني القرآن: 235/2.

538 - راجع: تفسير السمعي: 500/1.

539 - راجع: روح المعاني: 12/6.

540 - راجع: البحر المحيط: 319/4.

541 - راجع: الكشاف: 621/1، وتفسير البغوي: 497/1، وتفسير القرطبي: 10/6،

وتفسير النسفي: 260/1، وفتح القدير: 535/1.

542 - راجع: روح المعاني: 12/6.

543 - راجع: التحرير والتنوير: 84/4.

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "موته" على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "عيسى عليه السلام"، والمعنى: وما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى وذلك عند نزوله من السماء في آخر الزمان، قاله: ابن عباس، والحسن، وأبو مالك، وقتادة، وابن زيد⁽⁵⁴⁴⁾، ورجحه أبو حيان، والشنقيطي، والسمرقندي، والطبري، والشوكاني⁽⁵⁴⁵⁾، وجوزه ابن الجزري، والنسفي⁽⁵⁴⁶⁾، وذكره ابن عاشور، والزمخشري، وأبو السعود، والبغوي،

والبيضاوي، والقرطبي، والألوسي، والنحاس، والعكبري⁽⁵⁴⁷⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "الكتابي"، والمعنى: وما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بالمسيح قبل موت الكتابي عند المعايضة، فيؤمنن بما أنزل الله من الحق وبالمسيح عيسى ابن مريم-عليه السلام-، قاله: ابن عباس- أيضاً-، وعكرمة، والضحاك، والحسن، -أيضاً- ومجاهد، وابن سيرين، وجويبر وغيرهم⁽⁵⁴⁸⁾، ورجحه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والسمعاني، والنسفي⁽⁵⁴⁹⁾، وجوزه ابن عاشور، وابن الجزري، والقرطبي، والشوكاني، والنحاس⁽⁵⁵⁰⁾. وقال عكرمة معنى الآية: وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بمحمد-صلى الله عليه وسلم- قبل موت الكتابي، فلا يموت يهودي ولا نصراني حتى يؤمن بمحمد -صلى الله عليه وسلم- وذلك عند الحشرجة حتى لا ينفعه إيمانه⁽⁵⁵¹⁾، وذكره البغوي، والسمعاني، والطبري، والنسفي، والشوكاني، والنحاس⁽⁵⁵²⁾.

⁵⁴⁴ - راجع: البحر المحيط: 319/4، والنكت والعيون: 340/1، والدر المنثور: 733/2،

والمحرر الوجيز: 134/2، وتفسير الطبري: 18/6.

⁵⁴⁵ - راجع: البحر المحيط: 319/4، وأضواء البيان: 129/7، وتفسير السمرقندي:

380/1، وتفسير الطبري: 18/6، وفتح القدير: 535/1.

⁵⁴⁶ - راجع: التسهيل: 164/1، وتفسير النسفي: 260/1.

⁵⁴⁷ - راجع: التحرير والتنوير: 84/4، والكشاف: 621/1، وتفسير أبي السعود: 252/2،

وتفسير البغوي: 497/1، وتفسير البيضاوي: 278/2، وتفسير القرطبي: 10/6، وروح

المعاني: 13/6، ومعاني القرآن: 235/2، والإملاء: 202/1.

⁵⁴⁸ - راجع: البحر المحيط: 319/4، والنكت والعيون: 340/1، والدر المنثور: 733/2،

والمحرر الوجيز: 134/2، وتفسير البغوي: 497/1، وتفسير الطبري: 18/6.

⁵⁴⁹ - راجع: الكشاف: 621/1، وتفسير أبي السعود: 252/2، وتفسير البيضاوي: 278/2،

وتفسير السمعاني: 500/1، وتفسير النسفي: 260/1.

⁵⁵⁰ - راجع: التحرير والتنوير: 84/4، والتسهيل: 164/1، وتفسير القرطبي: 10/6، وفتح

القدير: 535/1، ومعاني القرآن: 235/2.

⁵⁵¹ - راجع: النكت والعيون: 340/1، والمحرر الوجيز: 134/2.

⁵⁵² - راجع: تفسير البغوي: 497/1، وتفسير السمعاني: 500/1، وتفسير الطبري: 18/6،

وتفسير النسفي: 260/1، وفتح القدير: 535/1، ومعاني القرآن: 235/2.

وقال بعضهم إن معنى الآية: وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بالله - عز وجل - قبل موت الكتابي عند المعاينة حين لا ينفعه إيمانه، ذكره البغوي، والنسفي، والشوكاني (553).

القول الثالث: إن الضمير عائد على "أحد المقدر"، قاله ابن زيد (554)، أي: لا يموت كتابي حتى يؤمن بعيسى قبل موته عند المعاينة حين لا ينفعه، رجحه الألوسي، والعكبري (555)، وجوزه الشوكاني (556).

فالراجع على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وعلاوة على ذلك أن ظاهر الكلام يؤيده ذلك أيضاً. وقال الشنقيطي مشيراً إلى ترجيح هذا القول بقوله: "يكون الضمير راجعاً إلى عيسى يجب المصير إليه دون القول الآخر لأنه أرجح منه من أربعة أوجه: الأول: أنه هو ظاهر القرآن المتبادر منه وعليه تنسجم الضمائر بعضها مع بعض

والثاني: أنه على هذا القول الصحيح مفسر الضمير ملفوظ مصرح به في قوله تعالى: { وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ } (557) وأما على القول الآخر فمفسر الضمير ليس مذكوراً في الآية أصلاً بل هو مقدر ومما لا شك فيه أن ما لا يحتاج إلى تقدير أرجح وأولى مما يحتاج إلى تقدير. **والثالث:** أنه تشهد له السنة النبوية المتواترة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد تواترت عنه الأحاديث بأن عيسى حي الآن وأنه سينزل في آخر الزمان حكماً مقسطاً ولا ينكر تواتر السنة بذلك إلا مكابراً.

والرابع أن القول الأول الصحيح واضح لا إشكال فيه ولا يحتاج إلى تأويل ولا تخصيص بخلاف القول الآخر فهو مشكل لا يكاد يصدق إلا مع تخصيص وتأويل؛ لأنه على القول بأن الضمير في قوله قبل موته راجع إلى عيسى فلا إشكال، وأما على القول بأنه راجع إلى الكتابي فإنه مشكل جداً بالنسبة لكل من فاجأه الموت من أهل الكتاب كالذي يسقط من عال إلى أسفل، والذي يقطع رأسه بالسيف وهو غافل، والذي يموت في نومه ونحو ذلك" (558).

وقال النحاس: "وهذه الأقوال غير متناقضة؛ لأنه يتبين عند موته الحق فيؤمن حين لا ينفعه الإيمان" (559).

31- فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ (175)

553 - راجع: تفسير البغوي: 497/1، وتفسير النسفي: 260/1، وفتح القدير: 535/1.

554 - راجع: البحر المحيط: 319/4.

555 - راجع: روح المعاني: 12/6، والإملاء: 202/1.

556 - راجع: فتح القدير: 535/1.

557 - سورة النساء، رقم الآية: 157.

558 - راجع: أضواء البيان: 129/7.

559 - راجع: معاني القرآن: 235/2.

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "به" على قولين، هما:
القول الأول: يعود على "الله - عز وجل-"، قاله مقاتل⁽⁵⁶⁰⁾، ورجحه أبو حيان،
والخازن، وابن عاشور، والرازي، والثعالبي، والشوكاني⁽⁵⁶¹⁾، وجوزه ابن
عطية، والنسفي⁽⁵⁶²⁾، وذكره الماوردي، والقرطبي، وابن الجوزي⁽⁵⁶³⁾.
القول الثاني: يرجع إلى "القرآن الكريم"، وهذا قول ابن جريج⁽⁵⁶⁴⁾، ورجحه
القرطبي، والألوسي⁽⁵⁶⁵⁾، وجوزه أبو حيان، وابن عطية، والثعالبي،
والنسفي⁽⁵⁶⁶⁾، وذكره الخازن، وابن الجوزي، والشوكاني⁽⁵⁶⁷⁾.
فالراجح في اعتقادي أنا - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن "الله" أقرب
مرجع مذكور، ومعظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول، وبالتالي أن ظاهر الكلام
يدل على ذلك - أيضاً -.

32- فَسَيَدْخُلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا (175)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "إليه" على
سبعة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "الفضل"، جوزه النسفي⁽⁵⁶⁸⁾، وذكره أبو حيان،
والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽⁵⁶⁹⁾.
القول الثاني: يرجع إلى "الله عز وجل" على حذف المضاف، أي: إلى عبادته،
رجحه أبو حيان، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵⁷⁰⁾،
وجوزه النسفي، والشوكاني⁽⁵⁷¹⁾، وذكره القرطبي⁽⁵⁷²⁾.
القول الثالث: إنه يعود على "اسم الله - عز وجل-"، قاله أبو علي الفارسي⁽⁵⁷³⁾.

⁵⁶⁰ - راجع: زاد المسير: 264/2.

⁵⁶¹ - راجع: البحر المحيط: 335/4، وتفسير الخازن: 218/2، والتحرير والتنوير:
111/4، والتفسير الكبير: 94/11، وتفسير الثعالبي: 435/1، وفتح القدير: 542/1.

⁵⁶² - راجع: المحرر الوجيز: 141/2، وتفسير النسفي: 265/1.

⁵⁶³ - راجع: النكت والعيون: 342/1، وتفسير القرطبي: 27/6، وزاد المسير: 264/2.

⁵⁶⁴ - راجع: النكت والعيون: 342/1، والدر المنثور: 753/2، وتفسير ابن كثير: 593/1،
وتفسير الطبري: 40/6.

⁵⁶⁵ - راجع: تفسير القرطبي: 27/6، وروح المعاني: 43/6.

⁵⁶⁶ - راجع: البحر المحيط: 335/4، والمحرر الوجيز: 141/2، وتفسير الثعالبي:

435/1، وتفسير النسفي: 265/1.

⁵⁶⁷ - راجع: تفسير الخازن: 218/2، وزاد المسير: 264/2، وفتح القدير: 542/1.

⁵⁶⁸ - راجع: تفسير النسفي: 265/1.

⁵⁶⁹ - راجع: البحر المحيط: 335/4، وتفسير القرطبي: 27/6، وروح المعاني: 43/6،
وفتح القدير: 542/1.

⁵⁷⁰ - راجع: البحر المحيط: 335/4، والكشاف: 631/1، وتفسير أبي السعود: 263/2،
وتفسير البيضاوي: 285/2، وروح المعاني: 43/6.

⁵⁷¹ - راجع: تفسير النسفي: 265/1، وفتح القدير: 542/1.

⁵⁷² - راجع: تفسير القرطبي: 27/6.

القول الرابع: يكون الضمير عائداً على "الفضل والرحمة"؛ لأنهما في معنى الثواب، ذكره أبوحيان، والقرطبي، والشوكاني⁽⁵⁷⁴⁾.

القول الخامس: يكون راجعاً إلى "القرآن الكريم"، ذكره أبوحيان، والقرطبي، والشوكاني⁽⁵⁷⁵⁾.

القول السادس: إن الضمير عائداً على "جميع ما قبله" باعتبار أنه موعود، ذكره أبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵⁷⁶⁾.

القول السابع: إنه راجع إلى "امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه"، جوزة الشوكاني⁽⁵⁷⁷⁾.

فالراجح في اعتقادي أنا - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

⁵⁷³ - راجع: تفسير القرطبي: 27/6، وفتح القدير: 542/1.

⁵⁷⁴ - راجع: البحر المحيط: 335/4، وتفسير القرطبي: 27/6، وفتح القدير: 542/1.

⁵⁷⁵ - راجع: البحر المحيط: 335/4، وتفسير القرطبي: 27/6، وفتح القدير: 542/1.

⁵⁷⁶ - راجع: تفسير أبي السعود: 263/2، وتفسير البيضاوي: 285/2، وروح المعاني:

43/6.

⁵⁷⁷ - راجع: فتح القدير: 542/1.

الفصل الرابع: أحكام عامة للضمائر

يشمل هذا الفصل مختلف الأحكام المتعلقة باسم الضمير منها سبب استخدام الضمير، وآراء النحاة حول مراتب أسماء المعرفة، وحكم الضمائر، وبناء الضمائر، ومواضع وجوب اتصال الضمير البارز، ومواضع وجوب انفصال الضمير البارز، وأحكام ضمير الفصل والشأن. وتفصيل كل منها على النحو التالي:

- سبب استخدام الضمير في كلام العرب

يبين بن يعيش سبباً لإتيان الضمائر في كلام العرب بقوله: " وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازاً من الإلباس. فأما الإيجاز: فظاهر؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأما الإلباس؛ فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: زيد فعل زيد، جاز أن يتوهم في "زيد الثاني" أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفرق بها إذا التبست، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها بالصفات، كقولك مررت بزيد الطويل، والرجل البزاز. والمضمرات لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات، والأحوال المقترنة بها: حضور المتكلم، والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم"⁽¹⁾ إلا أن تكرير الظاهر بلفظه في موضع الضمير قياسي عند النحويين في مقام التفتيح، نحو قوله تعالى: { الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ }⁽²⁾، غير أن الضمير إذا أُوهم معنى غير مراد في الكلام أقيم مقامه الاسم الظاهر مخافة اللبس⁽³⁾. ويوضح الزركشي ذلك بقوله:

"إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم أنه غير المراد، كقوله تعالى: { قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ }⁽⁴⁾، لو قال: "تؤتيه" لأوهم أنه الأول، وقوله تعالى: { الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ }⁽⁵⁾ كرر السوء؛ لأنه لو قال: "عليهم دائرته"، لالتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى"⁽⁶⁾. فأمن اللبس في الكلام أوجب إضمار المظهر تارة وإظهار المضمرة تارة أخرى لإبقاء المعنى سديداً سليماً.

ويتحدث الزركشي عن أسباب استخدام الضمير في كلام العرب بقوله:

¹ - راجع: شرح المفصل: 83/3.

² - سورة الحاقة، رقم الآية: 1-2.

³ - انظر: الكتاب لسبويه: 62/1، والخصائص لابن جني، أبي الفتح عثمان: 53/3، حقه:

محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، وشرح الكافية للرضي: 92/1.

⁴ - سورة آل عمران، رقم الآية: 26.

⁵ - سورة الفتح، رقم الآية: 6.

⁶ - راجع: البرهان في علوم القرآن: 65/2.

1 - الاختصار وهو أصل؛ ولهذا قام قوله تعالى: { أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا }⁽⁷⁾ مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة. ومن ثم لا يعدل إلى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل؛ بأن يقع في الابتداء، نحو قوله تعالى: { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ }⁽⁸⁾، أو بعد إلا، نحو قوله تعالى: { أَمَرَ الْأَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ }⁽⁹⁾»⁽¹⁰⁾.

2- الفخامة بشأن صاحبه؛ حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدل على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، كقوله تعالى: { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ }⁽¹¹⁾ يعني: القرآن، وقوله تعالى: { فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ }⁽¹²⁾ أي: نزل القرآن على قلبك، ومنه ضمير الشأن.

3- التحقير، كقوله تعالى: { إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ }⁽¹³⁾ يعني: الشيطان، وقوله تعالى: { إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ }⁽¹⁴⁾، وقوله تعالى: { إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ }⁽¹⁵⁾»⁽¹⁶⁾.

ويذكر ابن جني أسباب استعمال الضمير المتصل ورغبة العرب فيه بقوله: "فإن قيل: وما الذي رغبتهم في المتصل حتى شاع استعماله، وصار متى قدر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه؟ قيل: علة ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رغب فيها وفزع إليها طلباً للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيد ضرب زيداً، فجئت بعائده مظهراً مثله؛ لكان في ذلك إلباس واستتقال"⁽¹⁷⁾.

- آراء النحاة حول مراتب المعارف:

يبين الإمام جلال الدين السيوطي آراء النحاة المختلفة حول مراتب أسماء المعرفة حيث يقول:

7 - سورة الأحزاب، رقم الآية: 35.

8 - سورة الفاتحة، رقم الآية: 5.

9 - سورة يوسف: رقم الآية: 40.

10 - راجع: البرهان: 24/4-25، والإنتقان: 215/1.

11 - سورة القدر، رقم الآية: 1.

12 - سورة البقرة، رقم الآية: 97.

13 - سورة البقرة، رقم الآية: 168، 208، والأنعام: 142، ويس: 60، الزخرف: 62.

14 - سورة الأعراف، رقم الآية: 27.

15 - سورة الانشقاق، رقم الآية: 14.

16 - راجع: البرهان: 24/4-25.

17 - راجع: الخصائص لابن جني: 192/2-193.

"ذهب النحاة المتقدمين، والمتأخرين بأن مراتب المعارف متفاوتة، وذهب ابن حزم⁽¹⁸⁾ إلى أنها متساوية؛ لأن المعرفة لا تتفاضل؛ إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأن مرادهم: بأن هذا أعرف من هذا، أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر⁽¹⁹⁾.

وأضاف السيوطي الكلام عن المعارف بقوله:

"وعلى التفاوت اختلف في أعرف المعارف، فمذهب السيبويه والجمهور: إلى أن المضمرة أعرفها، وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصيمري⁽²⁰⁾، وعزي للكوفيين، ونسب لسيبويه، وقيل: أعرفها اسم الإشارة، ونسب لابن السراج⁽²¹⁾، وقيل: ذو(ال)؛ لأنه وضع لتعريفه أداة، وغيره لم توضع له أداة، ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرفها؛ إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه، وبه تعرف"⁽²²⁾

ويشرح السيوطي محل الاختلاف الواقع في المعارف بقوله:

"ومحل الخلاف في غير اسم الله - تعالى-؛ فإنه أعرف المعارف بالإجماع⁽²³⁾، وقال ابن مالك: أعرف المعارف (بعد اسم الله تعالى) ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صورته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله، ثم العلم؛ لأنه يدل على المراد حاضراً، وغائباً على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ثم المشار به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة؛ لأن كلاً منهما تعريفه بالقصد، ثم الموصول، ثم ذو "ال". وقيل ذو "ال" قبل الموصول، وعليه

¹⁸ - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (386-456هـ)، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم "الحزمية". وكان من صدور الباحثين فقيها حافظاً، وانتقد كثيراً من العلماء والفقهاء. (راجع: الأعلام: 254/4، والوافي بالوفيات: 67/3).

¹⁹ - راجع: همع الهوامع للسيوطي: 187/1.

²⁰ - هو الشيخ أبو محمد، عبد الله بن علي الصيمري، المتوفى سنة 941 هـ، ومن آثاره: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي في النحو. (يراجع: إنباه الرواة: 123/2، وبغية الوعاة: ص 285، وكشف الظنون: ص 339).

²¹ - أبو بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج، نسبة إلى عمل السروج؛ أحد أئمة النحو المشهورين. أخذ عن المبرد، وإليه انتهت الرياسة بعد موت الزجاج، وتوفي سنة 316 هـ (راجع: البغية: ص 44، والفهرست: ص 92، والوفيات: 503/1).

²² - راجع: همع الهوامع للسيوطي: ج 1 ص 187.

²³ - وحكى ابن حمدون بأنه رأي ابن جني سيبويه في منامه وقال له ما فعل الله بك فقال له غفر لي بقولي: "أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة" وليس المراد أن الله جل جلاله لم يقبل من سيبويه إلا هذا العمل بل غفر له بسببه. أنظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك ج 1 ص 46.

ابن كيسان؛ لوقوعه صفة له في قوله تعالى: { مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى } (24)، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف. " (25).

وأوضح الأنباري اختلاف الكوفيين والبصريين حول مراتب المعارف بقوله: "وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم، نحو: "هذا، وذاك" أعرف من الاسم العلم، نحو: "زيد وعمرو"، وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف؛ أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين والقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الاسم العلم أعرف من المبهم؛ لأن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره من أمته، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه، والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون" (26).

مراتب المضمرات:

يتحدث ابن يعيش عن مراتب المضمرات بقوله:

" فأعرف المضمرات المتكلم؛ لأنه لا يوهمك غيره ثم المخاطب، والمخاطب تلو المتكلم في الحضور، والمشاهدة، وأضعفها تعريفاً كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحويين: كناية النكرة نكرة" (27).

- حكم الضمائر

يوضح عباس حسن حكم الضمائر بقوله:

" الضمير بأنواعه الثلاثة (المتكلم ، والمخاطب والغائب) اسم جامد، مبني، وبسبب بنائه لا يثنى، ولا يجمع - فلا تدخله العلامة الخاصة بالثنائية، أو الجمع إنما يدل بذاته، وتكوين صيغته على المفرد المذكر، أو المؤنث، أو على المثنى بنوعيه المذكر، والمؤنث معاً، أو على الجمع المذكر، أو المؤنث-، ومع دلالاته على الثنائية، أو الجمع لا يسمى مثنى، ولا جمعاً" (28).

- بناء الضمائر

لقد عد النحاة الضمير من المبنيات، ولهم في ذلك حججهم التي استندوا عليها، أهمها ما ذكره مؤلف "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، وهي:

24- سورة الأنعام، رقم الآية: 91.

25- راجع: همع الهوامع للسيوطي: 187/1.

26- راجع: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: 707/2.

27- راجع: شرح المفصل: 84/1، وراجع أيضاً: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ص

98، وشرح ابن عقيل: 106/1، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي: 46/1.

28- النحو الوافي لعباس حسن: 218/1، ط(5)، دار المعارف، مصر. بدون تاريخ.

- 1- مشابهة الضمير للحرف في الوضع، حيث إن أكثر الضمائر جاءت على حرف أو حرفين.
 - 2- مشابهة الضمير للحرف في الافتقار؛ لأن المضمرة لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة، أو غيرها من المرجع في ضمير الغائب وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر.
 - 3- مشابهة الضمير للحرف في الجمود، فهو لا يتصرف في لفظه بأي وجه من الوجوه، ولا يصف، ولا يوصف به.
 - 4 - الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني، فصيغ الرفع لا تستعمل في غيره، وصيغ النصب لا يجوز إلا أن تستعمل فيه⁽²⁹⁾.
- ويوضح ابن حمدون إطلاق الشبه الوضعي على جميع الضمائر بقوله:
- "أصحها الشبه الوضعي في جميعها؛ لأنها إما موضوعة على حرف أو على حرفين فقط على الأصح إلا "نحن" فهو موضوع على ثلاثة، وحمل على سائرها طردا للباب ويدل على أنه أصح قوله سابقاً: "كالشبه الوضعي في اسمي جنتنا وقد ذكر بعضهم: أن علة بناء الضمير هو المخالفة؛ لأنك إذا أردت المبتدأ، قلت: "أنا"، والفاعل: أكرمت، والمفعول: أكرمني. والأسماء المعربة لا تختلف صيغها كزيد رفعا، ونصباً وجرأ"⁽³⁰⁾.

- مواضع وجوب اتصال الضمير البارز:

ويشرح نور الدين عبد الرحمن الجامي⁽³¹⁾ بأن القاعدة الأساسية في الضمير البارز هي أن يكون متصلاً إلا أنه يأتي منفصلاً في حالة تعذر اتصاله حيث يقول:

"الأصل في الضمير البارز أن يكون متصلاً، ولكن إذا تعذر اتصاله جاء منفصلاً.

ويجب اتصال الضمير البارز بالفعل متى أمكن الاتصال، ولا يعدل عنه إلى الانفصال ما دام ذلك ممكن الاتصال؛ لأن الضمير المتصل هو الأصل؛ لأنه أكثر اختصاراً من الضمير المنفصل، ولكن استعمال الضمير يعود إلى الاختصار والكناية عن الاسم الظاهر، فالضمير المتصل أولى في الاستعمال من الضمير المنفصل. لذلك يجب أن نقول: كتبتُ الدرس، وأكلنا الطعام، وأكرمتك.

²⁹ - راجع: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد: 92/1، المنظمة العربية المغربية والثقافة والعلوم، تونس، بدون تاريخ، وشرح الأشموني لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني: 88/1، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1419هـ/1998م.

³⁰ - راجع: حاشية ابن حمدون على المكودي: ص 47.

³¹ - هو أبو البركات، نور الدين، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي، المشهور بالجامي (817 - 898 هـ) عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية. ولد بجام (من بلاد ما وراء النهر) ونشأ بهرة، وبها عاش معظم حياته، وتوفي بها. راجع: الأعلام: 296/3، ومعجم المؤلفين: 122/5.

ولا نقول: كتب أنا الدرس، وأكل نحن الطعام، وأكرمت إياك؛ لأن التاء أخصر من أنا، و"نا" أخصر من نحن، والكاف أخصر من إياك" (32).

- مواضع وجوب انفصال الضمير البارز:

يبين ابن عقيل⁽³³⁾ مواضع وجوب انفصال الضمير البارز هي على النحو التالي:

"يجب انفصال الضمير في الحالات التالية:

1- أن يتقدم الضمير على عامله، نحو قوله تعالى: { إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَآيَايَ فَارْهُبُونَ } (34).

2- إذا جاء الضمير محصوراً بإلا، أو إنما، نحو قوله تعالى: { وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا } (35)، وقوله تعالى: { نِّمَّا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنْ يُخَشَاهَا } (36).

3- أن يكون العامل في الضمير مضمرًا، ويكثر ذلك في أسلوب التحذير نحو: إياك والكذب، وإياك والخيانة، وإياك والإهمال، وأصل الكلام أن الضمير "إياك" هو "الكاف" في قولنا: أحذرك الكذب، فحذفنا الفعل "أحذر" وأبقينا على الضمير المتصل وهو "الكاف"، وحيث أن الكاف لا يستقل بنفسه حذفناه وأتينا مكانه بالضمير المنفصل الذي يؤدي معناه وهو "إياك" فاستقل الضمير بنفسه.

4- أن يكون العامل في الضمير معنويًا وهو الابتداء نحو قوله تعالى: { نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ } (37).

5- أن يكون العامل فيه حرف نفي نحو قوله تعالى: { وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا } (38).

6- أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر نحو قوله تعالى: { يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ } (39).

7- أن يقع الضمير بعد واو المصاحبة، نحو: سأذهب وإياك. وسرت وإياك.

32- الفوائد الضيائية، شرح الكافية لعبد الرحمن الجامي: 2/ 82، راجع أيضاً: التبصرة والتذكرة: 504/1، والإتقان: ص 215.

33- هو قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمان (694هـ- 769هـ)، وهو من ولد عقيل بن أبي طالب. أخذ عن أئمة زمانه وتفنن في العلوم وولى القضاء الأكبر، ودرّس بالجامع الناصري بالقلعة والتفسير بالجامع الطولوني. (راجع: البغية: ص 284 والأعلام: 96/4).

34- سورة النحل، رقم الآية: 51.

35- سورة الإسراء، رقم الآية: 23.

36- سورة النازعات، رقم الآية: 45.

37- سورة الإسراء، رقم الآية: 47.

38- سورة هود، رقم الآية: 29.

39- سورة الممتحنة، رقم الآية: 60.

8- أن يفصل بين الضمير وعامله بلفظة "إما" نحو: ليقراً درس إما أنا وإما هو. ليأكل الطعام إما أنت وإما أنا.

9- أن يأتي الضمير منفصلاً في الضرورة الشعرية كقول الشاعر:
وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إليّ هم⁽⁴⁰⁾
والأصل في ذلك أن يقول الشاعر: يزيدونه حبا إليّ بدلا من قوله: يزيدهم حبا إليّ هم، ولكنه فصل الضمير "هم" الثاني بكلمتي "حبا إليّ" للضرورة الشعرية

10- أن يقع بعد "أما" نحو: أما أنا، فشاعر وأما أنت، فقاتل وأما هو، فنحوي⁽⁴¹⁾.

- أحكام ضمير الفصل والشأن

لقد تحدثنا عن مختلف التقسيمات للضمائر والآن نستعرض فكرة موجزة عن ضمير الفصل والشأن.

ضمير الفصل:

يشرح ابن يعيش ضمير الفصل بأنه ضمير منفصل مشيراً إلى اختلاف الكوفيين والبصريين في تسميته، إضافة إلى أغراض من ضمير الفصل بما فيها الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع والتأكيد والاختصاص والإشعار بتمام الاسم الذي قبله حيث يقول:

"ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده -إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا- أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وليفيد ضرباً من التوكيد. ويسميه البصريون "فصلاً" كأنه فصل الاسم الأول عما بعده، وأذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير، ويسميه الكوفيون عماداً، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده، وذلك في قولك: زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال الله تعالى: { إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ }⁽⁴²⁾ ويدخل عليه لام الابتداء، نحو: { وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ }⁽⁴³⁾"⁽⁴⁴⁾.

مواضع ضمير الفصل:

40 - البيت من الشواهد الشعرية لم يعرف قائله، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري: 55/1، مطبعة المدني، بدون تاريخ.

41 انظر: شرح ابن عقيل: 100/1، والفوائد الضيائية للجامي: 82/2، والتبصرة والتذكرة للصيمري: 496/1.

42 - سورة الأنفال: رقم الآية: 32.

43 - سورة الصافات، رقم الآية: 165.

44 - راجع: شرح المفصل لابن يعيش: 110/1، وانظر أيضاً: همع الهوامع للسيوطي:

226/1، والإتقان: ص 215.

هناك خمسة مواضع لضمير الفصل ويشير إليها ابن يعيش وهي:

- 1- بين المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: { وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا }⁽⁴⁵⁾
- 2- أن يأتي بين اسم كان أو إحدى أخواتها وبين خبرها، نحو قوله تعالى: { إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ }⁽⁴⁶⁾.
- 3- أن يأتي بين اسم إن أو إحدى أخواتها وبين خبرها نحو قوله تعالى: { أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ }⁽⁴⁷⁾.
- 4- بين فاعل فعل الأمر ومعطوفه نحو قوله تعالى: { فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا }⁽⁴⁸⁾.
- 5- بين الضمير المتصل الواقع فاعلاً للفعل الماضي، وبين معطوفه نحو قوله تعالى: { فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ }⁽⁴⁹⁾ (50).

إعراب ضمير الفصل:

هناك مختلف الآراء ووجهات النظر للنحاة حول إعراب ضمير الفصل، وأما عباس حسن فإنه يبدي رأيه في هذا الصدد حيث يقول:

"إن أنسب الآراء وأيسرها هو أن ضمير الفصل لا يعمل البتة، ولا يعمل فيه؛ لأنه بمنزلة الحرف ولا محل له من الإعراب، ومن أوضح الشواهد قوله تعالى: { تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ }⁽⁵¹⁾، فضمير الفصل في الآية السابقة لا محل له من الإعراب، والدليل على ذلك مجيء كلمة "خيراً" بعده مفعولاً به ثانياً للفعل "تجد" (52).

ضمير الشأن:

هو ضمير الغائب أو الغائبة، المنفصل أو المتصل، وفي الواقع هو لا يعود على شخص معين، وإنما على الجملة التي تقع بعده سواء أكانت اسمية أو فعلية على النقيض من سائر الضمائر الأخرى التي تعود على الاسم الذي تقدمها.

و جاء في شرح الرضي على الكافية: "ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن؛ يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً، مستتراً وبارزاً على حسب العوامل، فيلزمه الأفراد والغيبة كالمعود إليه، إما مذكراً وهو الأغلب، وإما مؤنثاً" (53).

45 - سورة التوبة، رقم الآية: 40.

46 - سورة الأنفال، رقم الآية: 32.

47 - سورة المؤمنون، رقم الآية: 111.

48 - سورة المائدة، رقم الآية: 24.

49 - سورة المؤمنون، رقم الآية: 28.

50 - راجع: شرح المفصل: 111-112.

51 - سورة المزمل، رقم الآية: 20.

52 - انظر: النحو الوافي: 247/1-248.

53 - راجع: شرح الرضي على الكافية: 464/2.

ويوضح عباس حسن سبب تسمية ضمير الشأن بقوله:
 " وإنما يسمونه " ضمير الشأن "؛ لأنه يرمز للشأن، أي: للحال التي يراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة. وهذه التسمية أشهر تسمياته، وأكثر الكوفيين يسمونه: " الضمير المجهول "؛ لأنه لم يسبقه المرجع الذي يعود إليه، ويسمى عند بعض النحاة: " ضمير القصة "؛ لأنه يشير إلى القصة أي: المسألة التي سيتناولها الكلام نحو قوله تعالى: { فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ } (54) كما يسمى أيضاً ضمير الأمر، وضمير الحديث؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام، والحديث المتأخر عنه نحو قوله تعالى: { سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ } (55) (56).

والفرق بين ضمير الشأن وبين ضمير الفصل:

يشرح الزركشي الفرق بين ضمير الشأن و ضمير الفصل بقوله:
 "إن الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب قال تعالى: { هَذَا هُوَ الْحَقُّ } (57) و { كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ } (58) و { إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً } (59) ولا يكون له محل من الإعراب وضمير الشأن لا يكون إلا غائباً ويكون مرفوع المحل ومنصوبه قال تعالى: { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } (60) و { وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ } (61) (62).

أحكام ضمير الشأن:

يأتي ضمير الشأن في أول الجملة، وتكون الجملة بعده مفسرة له، وموضحة معناه، ولها محل من الإعراب خلافاً لسائر المفسرات. ويتحدث الإمام جلال الدين السيوطي عن هذه الأحكام وهي على النحو التالي:
 " 1- أن يأتي مبتدأ، ولا يتقدم عليه خبره، ولا يجوز حذفه، ولا يخبر عنه بالذي نحو قوله تعالى: { هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ } (63).
 2- أن يأتي اسماً لـ "كان" أو إحدى أخواتها، أو لـ "ظن" أو إحدى أخواتها، ويكون بارزاً متصلاً، نحو: كان هو يفعل الخير، ونحو: ظننته محمداً مسافراً.

54 - سورة الحج، رقم الآية: 46.

55 - سورة الزمر، رقم الآية: 4.

56 - راجع: النحو الوافي: 252/1، والإتقان: ص216.

57 - سورة الأنفال، رقم الآية: 32.

58 - سورة المائدة، رقم الآية: 117.

59 - سورة الكهف، رقم الآية: 39.

60 - سورة الإخلاص، رقم الآية: 1.

61 - سورة الجن، رقم الآية: 19.

62 - راجع: البرهان للزركشي: 30/4.

63 - سورة الحشر، رقم الآية: 24.

- 3- أن يأتي اسما لـ " إنَّ أو إحدى أخواتها نحو قوله تعالى : { إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ }⁽⁶⁴⁾.
- 4- لا بد أن يليه جملة مفسرة، تكون متأخرة عنه، ومرجعه يعود على مضمونها، ويكون لها محل من الإعراب، على خلاف الجمل المفسرة فلا محل لها من الإعراب.
- 5- لا يأتي إلا للمفرد، أو المفردة، ولا يكون لغير المفرد من الضمائر.
- 6- لا يكون له أي من التوابع كالعطف، أو البدل، أو التوكيد، أو النعت؛ لأن المقصود منه الإبهام.
- 7- لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه، بخلاف ضمير الغائب.
- 8- لا يستعمل إلا في أمر يراد من التعظيم، والتفخيم، ولا يجوز إظهار الشأن والقصة.
- 9- يكون مستترا في باب "كاد" كقوله تعالى: { مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ }⁽⁶⁵⁾.
- 10- يجب حذفه مع أن المفتوحة المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: { وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }⁽⁶⁶⁾،⁽⁶⁷⁾.

موجز القول

يتضح مما سبق بأن الضمير يستخدم في كلام العرب للإيجاز والاحتراز من الإلباس والفخامة بشأن صاحبه والتحقير وأن هناك مراتب للمعارف والمضمير أعرف المعارف ومن المضمرات ضمير المتكلم أعرف وبالإضافة إلى ذلك أن الضمير البارز يجب أن يأتي متصلاً في بعض المواضع من الكلام ويجب أن يأتي منفصلاً في بعض المواضع وهناك فرق بين ضمير الشأن والفصل.

⁶⁴ - سورة يوسف، رقم الآية: 90.

⁶⁵ - سورة التوبة، رقم الآية: 117.

⁶⁶ - سورة يونس، رقم الآية: 10.

⁶⁷ - راجع: همع الهوامع للسيوطي: 224/1، راجع أيضاً: النحو الوافي: 252/1.

الفصل الخامس:

أثر الاختلاف في عودة الضمير في الآيات الكريمة

(من سورة هود إلى سورة الأحزاب)

يتحدث هذا الفصل عن الاختلاف الواقع في عودة الضمير في الآيات الكريمة من سورة هود إلى سورة الأحزاب وتفصيلها على النحو التالي:

10- سورة هود

1- أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ... (5)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "منه" على قولين: هما:
القول الأول: يرجع الضمير إلى "الله - عز وجل-"، قاله مجاهد، والحسن⁽¹⁾، ورجحه أبو حيان، والشنقيطي، وابن عطية، وابن كثير، والبيضاوي، وابن جرير، والنسفي، والألوسي⁽²⁾، وجوزه ابن الجزري، والشوكاني⁽³⁾.
القول الثاني: يعود الضمير على "الرسول - صلى الله عليه وسلم-"، قاله عبد الله بن شداد⁽⁴⁾، ورجحه البغوي، والسمرقندي⁽⁵⁾، وجوزه ابن الجزري، وابن عطية، والقرطبي، والشوكاني⁽⁶⁾، وذكره أبو حيان، والشنقيطي، وأبو السعود⁽⁷⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني، لما يأتي:

- 1- أن ظاهر الكلام يدل على ذلك،
 - 2- أن الجزء الأخير من الآية الكريمة قوله: { إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ } يشير إلى أن يكون مرجع الضمير " الله - عز وجل-"،
 - 3- أن سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - لم يجر له ذكر قبل.
- 2- أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابٌ مُّوسَىٰ... (17)

¹ - راجع: الدر المنثور: 400/4، وتفسير ابن كثير: 437/2، وتفسير البغوي: 374/2، وتفسير الطبري: 183/11، ومعاني القرآن: 329/3.

² - راجع: البحر المحيط: 372/6، وأضواء البيان: 173/2، والمحرم الوجيز: 151/3، وتفسير ابن كثير: 437/2، وتفسير البيضاوي: 221/3، وتفسير الطبري: 183/11، وتفسير النسفي: 146/2، وروح المعاني: 17/12.

³ - راجع: التسهيل: 101/2، وفتح القدير: 481/2.

⁴ - راجع: تفسير ابن كثير: 437/2، وتفسير الطبري: 183/11، وتفسير القرطبي: 5/9، ومعاني القرآن: 329/3.

⁵ - راجع: تفسير البغوي: 374/2، وتفسير السمرقندي: 138/2.

⁶ - راجع: التسهيل: 101/2، والمحرم الوجيز: 151/3، وتفسير القرطبي: 5/9، وفتح القدير: 481/2.

⁷ - راجع: البحر المحيط: 372/6، وأضواء البيان: 173/2، وتفسير أبي السعود: 185/4.

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "قبله" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "النبي -صلى الله عليه وسلم-، أي: من قبل مجيء محمد -صلى الله عليه وسلم- كتاب موسى، قاله مجاهد⁽⁸⁾، ورجحه البغوي⁽⁹⁾، وذكره العكبري، والقيسي⁽¹⁰⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "القرآن الكريم"، أي: من قبل نزوله كتاب موسى وهو التوراة، قاله ابن زيد⁽¹¹⁾، ورجحه أبو حيان، والرازي، والزمخشري، وابن كثير، والبيضاوي، والنسفي⁽¹²⁾، وذكره البغوي، والقيسي⁽¹³⁾.

القول الثالث: يكون مرجع الضمير "الإنجيل"، أي: ومن قبل الإنجيل كتاب موسى، ذكره ابن الأنباري، والقيسي⁽¹⁴⁾، ورجحه القرطبي⁽¹⁵⁾.

القول الرابع: إن الضمير عائد على "البينة"، وهو القرآن أيضاً، رجحه ابن عطية⁽¹⁶⁾.

فالأرجح على ما اعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك وإضافة إلى ذلك اختار معظم المفسرين هذا القول.

3- وَحَالَ بَيْنَهُمَا **الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُعْرِقِينَ** (43)

اختلف المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "بينهما" على قولين، هما:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "نوح -عليه السلام- وابنه"، وهو قول مقاتل⁽¹⁷⁾، ورجحه أبو حيان، وابن جرير، وأبو السعود، وابن عطية،

⁸ - راجع: زاد المسير: 86/4، والنكت والعيون: 192/2.

⁹ - راجع: تفسير البغوي: 377/2.

¹⁰ - راجع: الإملاء: 36/2، ومشكل إعراب القرآن: 356/1.

¹¹ - راجع: زاد المسير: 86/4، والنكت والعيون: 192/2.

¹² - راجع: البحر المحيط: 385/6، والتفسير الكبير: 383/8، والكشاف: 365/2، وتفسير

ابن كثير: 441/2، وتفسير البيضاوي: 227/3، وتفسير النسفي: 149/2.

¹³ - راجع: تفسير البغوي: 377/2، ومشكل إعراب القرآن: 356/1.

¹⁴ - راجع: زاد المسير: 86/4، ومشكل إعراب القرآن: 356/1.

¹⁵ - راجع: تفسير القرطبي: 17/9.

¹⁶ - راجع: المحرر الوجيز: 158/3.

¹⁷ - راجع: زاد المسير: 111/4، وبحر العلوم: 152/2.

والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽¹⁸⁾، وجوزه البقاعي، والبيضاوي، والنسفي⁽¹⁹⁾.

القول الثاني: يعود على "ابن نوح - عليه السلام - والجبل"، وهو قول ابن عباس ومجاهد، والكلبي⁽²⁰⁾، ورجحه الفراء، والدكتور صبرة⁽²¹⁾، وجوزه البقاعي، والبيضاوي، والنسفي⁽²²⁾، وذكره السيوطي، وابن أبي حاتم، والشوكاني⁽²³⁾.

فالراجح في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن معظم المفسرين اختاروه ويؤيده قوله تعالى: { فَكَانَ مِنَ الْمُعْرِقِينَ } أيضاً؛ إذ هو إنما يتفرع على حيلولة الموج بينه - عليه الصلاة والسلام - وبين ابنه لا بينه وبين الجبل⁽²⁴⁾.

4- قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ (46)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "إنه" على أربعة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "ابن نوح"، قاله قتادة⁽²⁵⁾، والمعنى: إنه ذو عمل باطل، فحذف المضاف، قاله الزجاج⁽²⁶⁾، ورجحه أبو حيان، والزمخشري، والألوسي، والشوكاني⁽²⁷⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي، وابن الجوزي، والنحاس، والجصاص، والعكبري، والقيسي⁽²⁸⁾.

18 - راجع: البحر المحيط: 407/6، وتفسير الطبري: 46/12، وتفسير أبي السعود: 211/4، والمحزر الوجيز: 175/3، وتفسير القرطبي: 40/9، وروح المعاني: 61/12، وفتح القدير: 500/2.

19 - راجع: نظم الدرر: 157/4، وتفسير البيضاوي: 236/3، وتفسير النسفي: 155/2.

20 - راجع: زاد المسير: 111/4، وبحر العلوم: 152/2.

21 - راجع: البحر المحيط: 407/6، ومعاني القرآن: 354/3، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 321.

22 - راجع: نظم الدرر: 157/4، وتفسير البيضاوي: 236/3، وتفسير النسفي: 155/2.

23 - راجع: الدر المنثور: 433/4، وتفسير ابن أبي حاتم: 2035/6، وفتح القدير: 500/2.

24 - راجع: تفسير أبي السعود: 211/4.

25 - راجع: تفسير الطبري: 52/12.

26 - راجع: تفسير القرطبي: 46/9.

27 - راجع: البحر المحيط: 410/6، والكشاف: 378/2، وروح المعاني: 69/12، وفتح القدير: 305/2.

28 - راجع: التسهيل: 106/2، والتفسير الكبير: 3/18، وزاد المسير: 114/4، ومعاني القرآن: 355/3، وأحكام القرآن: 377/4، والإملاء: 40/2، ومشكل إعراب القرآن: 366/1.

القول الثاني: يعود على "نداء نوح - عليه السلام- " المتضمن السؤال لنجاة ابنه من الغرق، والمعنى: إن مسألتك إياي هذه عمل غير صالح، قاله: إبراهيم، وابن عباس ومجاهد⁽²⁹⁾، ورجحه البغوي، والسمرقندي، والقيسي⁽³⁰⁾، وجوزه القرطبي⁽³¹⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي، وابن عطية، وابن الجوزي، والعكبري⁽³²⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى " ركوب ولد نوح معهم الذي يتضمنه سؤال نوح "، والمعنى أن ركوب الكافر مع المؤمنين عمل غير صالح، ذكره ابن عطية، والعكبري⁽³³⁾.

فالأرجح على ما اعتقد - والله اعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين اختاروه، وبالإضافة إلى ذلك أن سياق الكلام يدل على ذلك. وعلق أبو حيان على القول الثاني بقوله: " أن عودة الضمير على غير ابن نوح - عليه السلام- فيه تكلف وتعسف لا يليق بالقرآن"⁽³⁴⁾.

5- مُسَوِّمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ (83)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله " هي " على قولين، هما كالآتي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى " القرى "، فيكون المعنى: وما تلك القرى ببعيد من المشركين، رجحه أبو حيان، والسمرقندي⁽³⁵⁾، وجوزه ابن عاشور، والشنقيطي، وابن عطية، والنسفي⁽³⁶⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والثعالبي، والقرطبي، والشوكاني⁽³⁷⁾.

²⁹ - راجع: تفسير الطبري: 52/12، والدر المنثور: 438/4، وتفسير ابن أبي حاتم: 2040/6.

³⁰ - راجع: تفسير البغوي: 386/2، وبحر العلوم: 153/2، ومشكل إعراب القرآن: 366/1.

³¹ - راجع: تفسير القرطبي: 46/9.

³² - راجع: التسهيل: 106/2، والتفسير الكبير: 3/18، والمحزر الوجيز: 177/3، وزاد المسير: 114/4، والإملاء: 40/2.

³³ - راجع: المحزر الوجيز: 177/3، والإملاء: 40/2.

³⁴ - راجع: البحر المحيط: 410/6.

³⁵ - راجع: البحر المحيط: 439/6، وبحر العلوم: 165/2.

³⁶ - راجع: التحرير والتنوير: 179/7، وأضواء البيان: 193/2، والمحزر الوجيز: 202/3، وتفسير النسفي: 167/2.

³⁷ - راجع: التسهيل: 110/2، والتفسير الكبير: 32/18، والكشاف: 393/2، وتفسير أبي السعود: 230/4، وتفسير الثعالبي: 214/2، وتفسير القرطبي: 84/9، وفتح القدير: 516/2.

القول الثاني: يعود على " الحجاره"، والمعنى: وما تلك الحجاره ببعيد، أي: أن الله قادر على أن يرمي المشركين بمثلها، رجحه الخازن، وابن الجزي، والرازي، وأبو السعود، والبغوي، والثعالبي، وابن جرير، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽³⁸⁾، وجوزه ابن عاشور، والشنقيطي، والزمخشري⁽³⁹⁾، وذكره أبو حيان⁽⁴⁰⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "النقمة"، رجحه ابن كثير⁽⁴¹⁾. فالراجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وعلاوة على ذلك أنه أقرب مذكور.

12- سورة يوسف

1- وَأَسْرُوهُ بِضَاعَةٍ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ (19)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الفاعل في قوله "أسروه" على قولين، هما:

القول الأول: يرجع إلى "السيارة"، وهذا قول مجاهد، والسدي⁽⁴²⁾، ورجحه أبو حيان، والبقاعي، والخازن، وابن عاشور، وابن الجزي، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، وابن جرير، والألوسي، والشوكاني، والسمرقندي⁽⁴³⁾، وجوزه النسفي⁽⁴⁴⁾، وذكره الماوردي، والعكبري، والنحاس، والقيسي⁽⁴⁵⁾.

³⁸ - راجع: تفسير الخازن: 474/3، والتسهيل: 110/2، والتفسير الكبير: 32/18، وتفسير أبي السعود: 230/4، وتفسير البغوي: 397/2، وتفسير الثعالبي: 214/2، وتفسير الطبري: 96/12، وتفسير القرطبي: 84/9، وتفسير النسفي: 167/2، وروح المعاني: 114/12، وفتح القدير: 516/2.

³⁹ - راجع: التحرير والتنوير: 179/7، وأضواء البيان: 193/2، والكشاف: 393/2.

⁴⁰ - راجع: البحر المحيط: 439/6.

⁴¹ - راجع: تفسير ابن كثير: 456/2.

⁴² - راجع: تفسير الخازن: 4/4، والمحرم الوجيز: 229/3، وتفسير ابن كثير: 473/2، وتفسير الطبري: 168/12.

⁴³ - راجع: البحر المحيط: 495/6، ونظم الدرر: 234/4، وتفسير الخازن: 4/4، والتحرير والتنوير: 248/7، والتسهيل: 116/2، والتفسير الكبير: 85/18، والكشاف: 426/2، وتفسير أبي السعود: 261/4، وتفسير البيضاوي: 279/3، وتفسير الطبري: 168/12، وروح المعاني: 204/12، وفتح القدير: 13/3، وبحر العلوم: 185/2.

⁴⁴ - راجع: تفسير النسفي: 182/2.

⁴⁵ - راجع: النكت والعيون: 247/2، والإملاء: 51/2، وإعراب القرآن: 319/2، ومشكل إعراب القرآن: 382/1.

القول الثاني: يعود على "إخوة يوسف -عليه السلام-"، وهو قول ابن عباس⁽⁴⁶⁾، والمعنى: إخوة يوسف أسروا شأنه وكتموا أن يكون أخاهم، رجحه القرطبي، والعكبري، والنحاس، والقيسي⁽⁴⁷⁾، وجوزه النسفي⁽⁴⁸⁾، وذكره الماوردي، والخازن، وابن الجزي، والرازي، والبيضاوي، والألوسي، والشوكاني⁽⁴⁹⁾، وأبعده أبو السعود⁽⁵⁰⁾. فالراجح كما يظهر لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن قوله (وأسروه بضاعة) يدل على أن المراد أسروه حال ما حكموا بأنه بضاعة، وذلك إنما يليق بالوارد لا بإخوة يوسف، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروه وسياق الكلام يدل على ذلك -أيضاً-.

2- وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ (20)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "شروه" على قولين، هما:
القول الأول: يعود الضمير على "إخوة يوسف -عليه السلام-"، والمعنى: أن إخوته باعوه على السيارة حين أخرجوه من الحب فادّعوه عبداً، قاله: ابن عباس، ومجاهد، والضحاك، وعكرمة⁽⁵¹⁾، ورجحه الخازن، وابن كثير، والبغوي، والسمعاني، وابن جرير، والقرطبي⁽⁵²⁾، وجوزه الألوسي⁽⁵³⁾، وذكره ابن الجزي، والشوكاني⁽⁵⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "السيارة"، والمعنى: أن السيارة باعوه عن العزيز، قاله الحسن وقتادة⁽⁵⁵⁾، أو "شري" بمعنى "اشتري"، والمعنى: اشترى الرفقة من إخوته وكانوا فيه من الزاهدين، أي: غير راغبين؛ لأنهم اعتقدوا أنه

⁴⁶ - راجع: البحر المحيط: 495/6، والمحزر الوجيز: 229/3، وتفسير ابن كثير: 473/2، وتفسير الطبري: 168/12.

⁴⁷ - راجع: تفسير القرطبي: 154/9، والإملاء: 51/2، وإعراب القرآن: 319/2، ومشكل إعراب القرآن: 382/1.

⁴⁸ - راجع: تفسير النسفي: 182/2.

⁴⁹ - راجع: النكت والعيون: 247/2، وتفسير الخازن: 4/4، والتسهيل: 116/2، والتفسير الكبير: 85/18، وتفسير البيضاوي: 279/3، وروح المعاني: 204/12، وفتح القدير: 13/3.

⁵⁰ - راجع: تفسير أبي السعود: 261/4.

⁵¹ - راجع: النكت والعيون: 247/3، وتفسير ابن كثير: 473/2، وتفسير الطبري: 170/12.

⁵² - راجع: تفسير الخازن: 5/4، وتفسير ابن كثير: 473/2، وتفسير البغوي: 416/2، وتفسير السمعاني: 17/3، وتفسير الطبري: 170/12، وتفسير القرطبي: 155/9.

⁵³ - راجع: روح المعاني: 204/12.

⁵⁴ - راجع: التسهيل: 116/2، وفتح القدير: 13/3.

⁵⁵ - راجع: النكت والعيون: 247/2، وتفسير ابن كثير: 473/2، وتفسير الطبري: 170/12.

أبق، رجحه البقاعي، وأبو حيان، وابن الجزي، وأبو السعود، والصنعاني⁽⁵⁶⁾، وذكره الخازن، والسمعاني، والنسفي، والشوكاني⁽⁵⁷⁾، وجوزه الألويسي⁽⁵⁸⁾. فالراجح من القولين كما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن معظم المفسرين من المتقدمين والمتأخرين اختاروه، ولأن قوله تعالى: (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) يدل على هذا القول، كما أشار إليه ابن كثير بقوله: " والأول أقوى؛ لأن قوله: { وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ } إنما أراد إخوته لا أولئك السيارة؛ لأن السيارة استبشروا به وأسروه بضاعة ولو كانوا فيه زاهدين لما اشتروه، فترجح من هذا أن الضمير في (شروه) إنما هو لأخوته.

3- قَالَ مَعَادُ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ (23)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "إنه" على ثلاثة أقوال، هي: **القول الأول:** يرجع الضمير إلى "الله تعالى"، أي: إن الله ربي أحسن مثواي فلا أعصيه، قاله الزجاج⁽⁵⁹⁾، ورجحه أبو حيان، والبقاعي⁽⁶⁰⁾، وجوزه ابن عاشور، وابن الجزي، وابن عطية، وابن الجوزي⁽⁶¹⁾، وذكره الخازن، أبو السعود، والبغوي، والبيضاوي⁽⁶²⁾.

القول الثاني: يعود على "العزیز قطفیر"، والمعنى: إن العزیز سيدي أحسن مثواي، فلا أخونه، قاله مجاهد، وابن إسحاق، والسدي، وابن أبي نجیح⁽⁶³⁾، ورجحه الخازن، وابن كثير، والبغوي، والسمرقندي، والقرطبي، وابن الجوزي⁽⁶⁴⁾، وجوزه ابن عاشور، وابن الجزي، وابن عطية⁽⁶⁵⁾.

⁵⁶ - راجع: نظم الدرر: 234/4، والبحر المحيط: 497/6، والتسهيل: 116/2، وتفسير أبي السعود: 261/4، وتفسير الصنعاني: 320/2.
⁵⁷ - راجع: تفسير الخازن: 5/4، وتفسير السمعاني: 17/3، وتفسير النسفي: 182/2، وفتح القدير: 13/3.
⁵⁸ - راجع: روح المعاني: 204/12.
⁵⁹ - راجع: النكت والعيون: 250/2، وفتح القدير: 17/3.
⁶⁰ - راجع: البحر المحيط: 1/7، ونظم الدرر: 242/4.
⁶¹ - راجع: التحرير والتنوير: 255/7، والتسهيل: 117/2، والمحزر الوجيز: 233/3، وزاد المسير: 203/4.
⁶² - راجع: تفسير الخازن: 7/4، وتفسير أبي السعود: 265/4، وتفسير البغوي: 418/2، وتفسير البيضاوي: 281/3.
⁶³ - راجع: النكت والعيون: 250/2، والدر المنثور: 520/4، وتفسير ابن أبي حاتم: 2122/7، وتفسير الطبري: 183/12.
⁶⁴ - راجع: تفسير الخازن: 7/4، وتفسير ابن كثير: 474/2، وتفسير البغوي: 418/2، وبحر العلوم: 187/2، وتفسير القرطبي: 195/9، وزاد المسير: 203/4.
⁶⁵ - راجع: التحرير والتنوير: 255/7، والتسهيل: 117/2، والمحزر الوجيز: 233/3.

القول الثالث: إنه "ضمير الشأن" ويعود على الجملة بعده، والمعنى: إن الشأن والحديث ربي سيدي ومالكي -يريد قطفير- أحسن مثواي، رجحه الرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني، والعكبري⁽⁶⁶⁾، وجوزه أبو حيان، وابن عطية⁽⁶⁷⁾.
فأراجع كما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الثالث؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

4- وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ...
(42)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "فأنساه" على قولين، هما:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "سيدنا يوسف -عليه السلام-"، قاله مالك بن دينار، وعكرمة، والحسن، وابن عباس، وقتادة، ومجاهد⁽⁶⁸⁾، والمعنى: أن الشيطان أنسى يوسف أن يذكر ربه، رجحه الرازي، والسمرقندي، والسمعاني، والنحاس⁽⁶⁹⁾، وجوزه البيضاوي، والنسفي⁽⁷⁰⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، والزرکشي⁽⁷¹⁾.

القول الثاني: إنه يعود على "الساقى"، قاله مجاهد، وابن اسحاق⁽⁷²⁾، والمعنى: أن الشيطان أنسى ذلك الفتى أن يذكر يوسف للملك، رجحه أبو حيان، والشنقيطي، والسيوطي، والزمخشري، وأبو السعود، وابن كثير، والألوسي⁽⁷³⁾، وجوزه البيضاوي، والنسفي⁽⁷⁴⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي، والسمعاني⁽⁷⁵⁾.

⁶⁶ - راجع: التفسير الكبير: 91/18، والكشاف: 429/2، وتفسير أبي السعود: 265/4، وتفسير البيضاوي: 281/3، وتفسير النسفي: 183/2، وروح المعاني: 213/12، وفتح القدير: 17/3، والتبيان: 728/2.

⁶⁷ - راجع: البحر المحيط: 1/7، والمحرم الوجيز: 233/3.

⁶⁸ - راجع: تفسير ابن كثير: 480/2، وتفسير الطبري: 222/12.

⁶⁹ - راجع: التفسير الكبير: 115/18، وبحر العلوم: 194/2، وتفسير السمعاني: 33/3، ومعاني القرآن: 429/3.

⁷⁰ - راجع: تفسير البيضاوي: 289/3، وتفسير النسفي: 190/2.

⁷¹ - راجع: البحر المحيط: 23/7، والتسهيل: 120/2، والكشاف: 445/2، والمحرم الوجيز: 247/3، والبرهان: 37/4.

⁷² - راجع: المحرم الوجيز: 247/3، وتفسير ابن كثير: 480/2، وتفسير الطبري: 224-222/12.

⁷³ - راجع: البحر المحيط: 23/7، وأضواء البيان: 57/8، والدر المنثور: 544/4، والكشاف: 445/2، وتفسير أبي السعود: 280/4، وتفسير ابن كثير: 480/2، وروح المعاني: 250/12.

⁷⁴ - راجع: تفسير البيضاوي: 289/3، وتفسير النسفي: 190/2.

⁷⁵ - راجع: التسهيل: 120/2، والتفسير الكبير: 115/18، وتفسير السمعاني: 33/3.

فالمراجع على ما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يأتي:
1- أن سياق الكلام يدل على ذلك،

2- أن في لفظ الآية ما يدل على أن هذا القول راجح هو أنه لو كان الضمير راجعاً إلى الساقى لكان قوله تعالى "فأنساه الشيطان ذكره لربه"،
3- ويؤيده ما أشار إليه الألوسي بقوله: " أن الأول هو المناسب لمكان الفاء،
ولقوله تعالى الآتي: { وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ }⁽⁷⁶⁾⁽⁷⁷⁾، وقال الشوكاني نحوه -أيضاً-⁽⁷⁸⁾

5- فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أُمِينٌ (54)

نظراً إلى الاختلاف الذي ذكره المفسرون أثناء تفسيرهم هذه الآية الكريمة حول عودة ضمير الفاعل في قوله "كَلَّمَهُ" نجد أن هناك قولين في هذا الصدد، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الملك"، والمعنى: فلما كلم يوسف الملك ورأى حسن جوابه ومحاورته، هذا ما رجحه أبو حيان، والدكتور صبرة، والخازن، وابن كثير، وابن جرير، والقرطبي⁽⁷⁹⁾، ويبدو من كلام الزمخشري أنه رجح هذا القول -أيضاً-⁽⁸⁰⁾، وذكره الرازي، والشوكاني⁽⁸¹⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "سيدنا يوسف -عليه السلام-"، والمعنى: فلما كلم يوسف الملك، رجحه ابن عاشور، وأبو السعود، والألوسي⁽⁸²⁾، وجوزه أبو حيان⁽⁸³⁾، وذكره الخازن، والرازي، والشوكاني⁽⁸⁴⁾.

فالمراجع كما يظهر لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يأتي:

- 1- أن "العزیز" أقرب مرجع من "يوسف"،
- 2- أن مجالس الملوك لا يحسن لأحد أن يبدأ بالكلام فيها وإنما يبدأ الملك فيها بالكلام.

⁷⁶ - سورة يوسف، رقم الآية: 45.

⁷⁷ - راجع: روح المعاني: 250/12.

⁷⁸ - راجع: فتح القدير: 29/3.

⁷⁹ - راجع: البحر المحيط: 33/7، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص338، وتفسير الخازن: 26/4، وتفسير ابن كثير: 483/2، وتفسير الطبري: 4/13، وتفسير القرطبي: 212/9.

⁸⁰ - راجع: الكشاف: 454/2.

⁸¹ - راجع: التفسير الكبير: 127/18، وفتح القدير: 35/3.

⁸² - راجع: التحرير والتنوير: 286/7، وتفسير أبي السعود: 286/4، وروح المعاني: 4/13.

⁸³ - راجع: البحر المحيط: 33/7.

⁸⁴ - راجع: تفسير الخازن: 26/4، والتفسير الكبير: 127/18، وفتح القدير: 35/3.

3- أنه اختيار معظم المفسرين.

13- سورة الرعد

1- **لَهُ مَعْقَبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ... (11)**

وبالتأمل في عودة ضمير الغائب في قوله "له" نجد أن المفسرين ذهبوا إلى ستة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع إلى "مَنْ" في الآية ما قبلها، والمعنى: لكل من أسرّ القول ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار معقبات يحفظونه من غوائل تلك الأوقات، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، وابن الجزي، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود، وابن جرير، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽⁸⁵⁾.

القول الثاني: يعود على "سيدنا محمد ع"، والمعنى: لمحمد حراس من الرحمن من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من شر الجن وطوارق الليل والنهار، قاله ابن عباس⁽⁸⁶⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، وابن عطية، والبغوي، والقرطبي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽⁸⁷⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "الله - عز وجل -"، والمعنى: لله ملائكة يتعاقبون بالليل والنهار، فإذا سعدت ملائكة الليل أعقبتها ملائكة النهار، رجحه الخازن، والبغوي⁽⁸⁸⁾، وذكره الرازي، وابن عطية، وابن جرير، وابن الجوزي⁽⁸⁹⁾، واستضعفه ابن الجزي⁽⁹⁰⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "العبد المؤمن"، والمعنى: جعل الله لعبد المؤمن حراساً من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله، رجحه ابن عطية، وابن كثير⁽⁹¹⁾.

⁸⁵ - راجع: البحر المحيط: 91/7، والتحرير والتنوير: 246/7، والتسهيل: 132/2، والتفسير الكبير: 15/19، والكشاف: 487/2، وتفسير أبي السعود: 8/5، وتفسير الطبري: 114/13، وتفسير القرطبي: 291/9، وتفسير النسفي: 211/2، وروح المعاني: 111/13، وفتح القدير: 69/3.

⁸⁶ - راجع: البحر المحيط: 91/7، وتفسير ابن أبي حاتم: 2229/7، والدر المنثور: 612/4.

⁸⁷ - راجع: البحر المحيط: 91/7، وتفسير الخازن: 71/4، والمحزر الوجيز: 300/3، وتفسير البغوي: 9/3، وتفسير القرطبي: 291/9، وزاد المسير: 310/4، وفتح القدير: 69/3.

⁸⁸ - راجع: تفسير الخازن: 71/4، وتفسير البغوي: 9/3.

⁸⁹ - راجع: التفسير الكبير: 15/19، والمحزر الوجيز: 300/3، وتفسير الطبري: 114/13، وزاد المسير: 310/4.

⁹⁰ - راجع: التسهيل: 132/2.

⁹¹ - راجع: المحزر الوجيز: 300/3، وتفسير ابن كثير: 504/2.

القول الخامس: إن الضمير راجع إلى "الملك من ملوك الدنيا"، رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس⁽⁹²⁾، والمعنى: أن للملك من ملوك الدنيا حراساً يتعاقبون الحرس، ذكره ابن الجوزي⁽⁹³⁾.

القول السادس: إن الضمير يعود على "الإنسان"، والمعنى: للإنسان ملائكة يعتقون، يأتي بعضهم بعقب بعض، ذكره ابن الجوزي⁽⁹⁴⁾. فالراجح كما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك وأن معظم المفسرين اختاروه أيضاً.

2- وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا ... (31)
 وقع الاختلاف عند المفسرين حول عودة الضمير المستتر في قوله "تَحُلُّ" على قولين، هما:

القول الأول: يعود على "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-"، قاله ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وعكرمة⁽⁹⁵⁾، ورجحه السيوطي، والسمرقندي، والصنعاني⁽⁹⁶⁾، وجوزه الزجاج، وابن عاشور، والزمخشري، والبغوي، والألوسي⁽⁹⁷⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي، وابن الجزي، والسمعاني، والقرطبي، والشوكاني⁽⁹⁸⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "القارعة"، قاله الحسن⁽⁹⁹⁾، ورجحه أبو حيان، وابن عاشور، وابن الجزي، أبو السعود، والبغوي، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽¹⁰⁰⁾، وجوزه الزجاج، والزمخشري⁽¹⁰¹⁾، وذكره الماوردي⁽¹⁰²⁾.

⁹² - راجع: زاد المسير: 310/4.

⁹³ - راجع: زاد المسير: 310/4.

⁹⁴ - راجع: زاد المسير: 310/4.

⁹⁵ - راجع: البحر المحيط: 119/7، وزاد المسير: 332/4، ومعاني القرآن: 499/3.

⁹⁶ - راجع: الدر المنثور: 654/4، وبحر العلوم: 228/2، وتفسير الصنعاني: 337/2.

⁹⁷ - راجع: إعراب القرآن: 189/1، والتحرير والتنوير: 376/7، والكشاف: 499/2،

وتفسير البغوي: 20/3.

⁹⁸ - راجع: البحر المحيط: 119/7، والنكت والعيون: 314/2، والتسهيل: 135/2،

وتفسير السمعاني: 95/3، وتفسير القرطبي: 321/9، وروح المعاني: 1/13، وفتح

القدير: 84/3.

⁹⁹ - راجع: البحر المحيط: 119/7، وتفسير البغوي: 20/3، وزاد المسير: 332/4،

ومعاني القرآن: 499/3.

¹⁰⁰ - راجع: البحر المحيط: 119/7، والتحرير والتنوير: 376/7، والتسهيل: 135/2،

وتفسير أبي السعود: 23/5، وتفسير البغوي: 20/3، وتفسير السمعاني: 95/3، وتفسير

القرطبي: 321/9، وتفسير النسفي: 219/2، وروح المعاني: 1/13، وفتح القدير:

84/3.

¹⁰¹ - راجع: إعراب القرآن: 189/1، والكشاف: 499/2.

¹⁰² - راجع: البحر المحيط: 119/7، والنكت والعيون: 314/2.

فالمراجع كما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن "القارعة" أقرب مذکور وبالإضافة إلى ذلك أن سياق الكلام يدل على ذلك وهو اختيار معظم المفسرين -أيضاً-.

14- سورة إبراهيم

1- جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ... (9)

بالرجوع إلى الاختلاف الذي دار حول عودة ضمير الغائب في قوله (أيديهم) و(أفواههم)، نجد أن المفسرين ذكروا أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضميران على "الكفار"، قاله ابن مسعود، وعبد الرحمن بن زيد، وابن عباس⁽¹⁰³⁾، ففي المعنى ثلاثة أقوال ذكرها الرازي، وهي:

"الأول: أن الكفار ردوا أيديهم في أفواههم فعضوها من الغيظ والضجر من شدة نفرتهم عن رؤية الرسل واستماع كلامهم وهذا القول مروى عن ابن عباس وابن مسعود رحمهما الله تعالى .

والثاني: أنهم لما سمعوا كلام الأنبياء عجبوا منه وضحكوا على سبيل السخرية فعند ذلك ردوا أيديهم في أفواههم كما يفعل ذلك من غلبة الضحك،

والثالث: أنهم وضعوا أيديهم على أفواههم مشيرين بذلك إلى الأنبياء أن كفوا عن هذا الكلام واستكتوا عن ذكر هذا الحديث وهذا مروى عن الكلبي⁽¹⁰⁴⁾.

رجح هذا القول أبو حيان، وابن عاشور، وابن جرير، والألوسي⁽¹⁰⁵⁾، وجوزه النسفي⁽¹⁰⁶⁾، وذكره الرازي، وابن الجزي⁽¹⁰⁷⁾.

القول الثاني: يرجع الضميران إلى "الرسل العظام"، قاله مقاتل، والمعنى: أخذوا أيدي الرسل ووضعوها على أفواه الرسل ليسكتوهم ويقطعوا كلامهم، ذكره أبو حيان، والرازي، والشوكاني⁽¹⁰⁸⁾.

القول الثالث: إن الضمير في قوله (أيديهم) يرجع إلى "الكفار" وأما الضمير في قوله (أفواههم) فيعود على "الرسل العظام"، قاله الحسن وغيره⁽¹⁰⁹⁾، وعزاه البغوي إلى مقاتل⁽¹¹⁰⁾، والمعنى: جعلوا أيدي أنفسهم في أفواه الرسل ردًا

103 - راجع: تفسير الطبري: 189/13، وتفسير القرطبي: 345/9.

104 - راجع: التفسير الكبير: 70/19، وتفسير البغوي: 27/3، وروح المعاني: 193/13.

105 - راجع: البحر المحيط: 138/7، والتحرير والتنوير: 409، وتفسير الطبري:

189/13، وروح المعاني: 193/13.

106 - راجع: تفسير النسفي: 225/2.

107 - راجع: التفسير الكبير: 70/19، والتسهيل: 138/2.

108 - راجع: البحر المحيط: 138/7، والتفسير الكبير: 70/19، وفتح القدير: 97/3.

109 - راجع: البحر المحيط: 138/7.

110 - راجع: تفسير البغوي: 27/3.

لقولهم، وتسكيناً لهم، جوزه النسفي، والألوسي⁽¹¹¹⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، وابن الجزي، وابن جرير، والقرطبي، والشوكاني⁽¹¹²⁾.
القول الرابع: إن الضمير في قوله (أيديهم) يرجع إلى "الرسول العظيم" وأما الضمير في قوله (أفواههم) فيعود على "الكفار"، وفي هذا القول المراد بالأيدي النعم، والمعنى: ردوا نعم الأنبياء التي هي أجل النعم من مواظمتهم ونصائحهم، وما أوحى إليهم من الشرائع والآيات في أفواه الأنبياء؛ لأنهم إذا كذبوها ولم يقبلوها فكأنهم ردوها في أفواههم، ذكره أبو حيان، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽¹¹³⁾.

فالأرجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك وأن معظم المفسرين اختاروه أيضاً.

15- سورة الحجر

1- كَذَلِكَ نَسْأَلُكَ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ (12)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "نسلكه" على خمسة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: إن الضمير عائد على "الذكر" في قوله: { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }⁽¹¹⁴⁾، وهو القرآن، رجحه ابن عاشور، والزمخشري، وأبو السعود، والشوكاني⁽¹¹⁵⁾، وجوزه ابن الجزي، وابن عطية، والثعالبي⁽¹¹⁶⁾، وذكره البيضاوي، والقرطبي، والقيسي⁽¹¹⁷⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "الاستهزاء"، والاستهزاء بالأنبياء كفر وضلال، قاله قتادة⁽¹¹⁸⁾، ورجحه أبو حيان، والدكتور صبرة، والخازن، والبيضاوي، وابن

¹¹¹ - راجع: تفسير النسفي: 225/2، وروح المعاني: 193/13.

¹¹² - راجع: البحر المحيط: 138/7، والتفسير الكبير: 70/19، والتسهيل: 138/2، وتفسير الطبري: 189/13، وتفسير القرطبي: 345/9، وفتح القدير: 97/3.

¹¹³ - راجع: البحر المحيط: 138/7، وتفسير القرطبي: 345/9، وروح المعاني: 193/13، وفتح القدير: 97/3.

¹¹⁴ - سورة الحجر، رقم الآية: 9.

¹¹⁵ - راجع: التحرير والتنوير: 463/7، والكشاف: 536/2، وتفسير أبي السعود: 69/5، وفتح القدير: 123/3.

¹¹⁶ - راجع: التسهيل: 144/2، والمحرم الوجيز: 352/3، وتفسير الثعالبي: 291/2.

¹¹⁷ - راجع: تفسير البيضاوي: 363/3، وتفسير القرطبي: 7/10، ومشكل إعراب القرآن:

411/1.

¹¹⁸ - راجع: النكت والعيون: 343/2.

جرير، والنسفي، والعكبري⁽¹¹⁹⁾، وجوزه ابن الجزي، وأبو السعود⁽¹²⁰⁾، وذكره ابن الجوزي، والشوكاني⁽¹²¹⁾.

القول الثالث: يعود على "الشرك"، قاله الحسن، وابن عباس، وابن زيد، وأنس⁽¹²²⁾، ورجحه ابن كثير⁽¹²³⁾، وذكره ابن الجوزي⁽¹²⁴⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "الاستهزاء والشرك، والتكذيب ونحوه"، رجحه البغوي، والقرطبي⁽¹²⁵⁾، وجوزه ابن عطية، والثعالبي⁽¹²⁶⁾.

القول الخامس: إنه يرجع إلى "التكذيب"، والمعنى: نسلك التكذيب في قلوب المجرمين، قاله ابن جريج، ومجاهد، رجحه القيسي⁽¹²⁷⁾، وذكره الماوردي، وابن جرير، والقرطبي، وابن الجوزي، والفراء⁽¹²⁸⁾.

فالراجح على ما يظهر لي والله أعلم بالصواب القول الثاني؛ لأن معظم المفسرين المتقدمين والمتأخرين ذهبوا إليه.

2- وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزِينَاتٍ لِّلنَّازِحِينَ (16)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة الضمير في قوله "زيناتها" على قولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "البروج"، اختاره أبو حيان وابن عاشور⁽¹²⁹⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "السماء، رجحه الخازن، والشنقيطي، وأبو السعود، والبغوي، والسعدي، وابن جرير، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني وغيرهم⁽¹³⁰⁾، وذكره أبو حيان⁽¹³¹⁾.

¹¹⁹ - راجع: البحر المحيط: 186/7، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 362، وتفسير الخازن: 135/4، وتفسير البيضاوي: 363/3، وتفسير الطبري: 9/14، وتفسير النسفي: 238/2، والنيان: 777/2.

¹²⁰ - راجع: التسهيل: 144/2، وتفسير أبي السعود: 69/5.

¹²¹ - راجع: زاد المسير: 385/4، وفتح القدير: 123/3.

¹²² - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 52/9، والدر المنثور: 67/5، وتفسير الطبري: 9/14.

¹²³ - راجع: تفسير ابن كثير: 548/2.

¹²⁴ - راجع: زاد المسير: 385/4.

¹²⁵ - راجع: تفسير البغوي: 45/3، وتفسير القرطبي: 7/10.

¹²⁶ - راجع: المحرر الوجيز: 352/3، وتفسير الثعالبي: 291/2.

¹²⁷ - راجع: مشكل إعراب القرآن: 411/1.

¹²⁸ - راجع: النكت والعيون: 343/2، وتفسير الطبري: 9/14، وتفسير القرطبي: 7/10.

وزاد المسير: 385/4، ومعاني القرآن: 31/3.

¹²⁹ - راجع: البحر المحيط: 189/7، والتحرير والتنوير: 466/7.

¹³⁰ - راجع: تفسير الخازن: 137/4، وأضواء البيان: 256/2، وتفسير أبي السعود:

70/5، وتفسير البغوي: 45/3، وتفسير السعدي: 430/1، وتفسير الطبري: 14/14،

وتفسير القرطبي: 10/10، وتفسير النسفي: 239/2، وروح المعاني: 22/14، وفتح

القدير: 125/3.

¹³¹ - راجع: البحر المحيط: 189/7.

فالراجح على ما اعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن الجمهور اختاروه، ويؤيده قوله تعالى في سورة الملك { وَأَقْدُ زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ } (132)

3- لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ (72)

اختلف المفسرون في عودة الضمير للمخاطب في قوله "لعمرك" على قولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع ضمير الخطاب إلى "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-، أقسم الله تعالى ها هنا بحياة محمد صلى الله عليه وسلم تشريفًا له وهو قول ابن عباس، وأبي هريرة⁽¹³³⁾، ورجحه الخازن، وابن عاشور، والشنقيطي، والسيوطي، وابن عطية، وابن كثير، وابن جرير، والقرطبي، والقاضي عياض، والنحاس، والسيوطي، والألوسي⁽¹³⁴⁾، وجوزه ابن الجزي، وأبو السعود، والنسفي⁽¹³⁵⁾، وذكره الرازي، والزمخشري⁽¹³⁶⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "سيدنا لوط -عليه السلام-"، رجحه أبو حيان، والزمخشري⁽¹³⁷⁾، وجوزه ابن الجزي، وأبو السعود، والقرطبي، والنسفي⁽¹³⁸⁾، وذكره الرازي، والألوسي⁽¹³⁹⁾.

فالراجح على ما اعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك وبالإضافة إلى ذلك أن الجمهور ذهبوا إليه كما قاله سيدنا ابن عباس -رضي الله عنه-

4- فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّاهُمْ أَجْمَعِينَ (92)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "لنساءلنهم" على قولين، هما على النحو التالي:

¹³² - سورة الملك، رقم الآية: 5.

¹³³ - راجع: البحر المحيط: 202/7، والدر المنثور: 89/5.

¹³⁴ - راجع: تفسير الخازن: 152/4، والتحرير والتنوير: 492/7، وأضواء البيان: 189/2، والدر المنثور: 89/5، والمحرم الوجيز: 369/3، وتفسير ابن كثير: 556/2، وتفسير الطبري: 44/14، وتفسير القرطبي: 39/10، والشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض: 321/1، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1988م، وروح المعاني: 72/14، ومعاني القرآن: 34/4، والإتقان: 351/2.

¹³⁵ - راجع: التسهيل: 147/2، وتفسير أبي السعود: 86/5، وتفسير النسفي: 245/2،

¹³⁶ - راجع: التفسير الكبير: 161/19، والكشاف: 547/2.

¹³⁷ - راجع: البحر المحيط: 202/7، والكشاف: 547/2.

¹³⁸ - راجع: التسهيل: 147/2، وتفسير أبي السعود: 86/5، وتفسير القرطبي: 39/10، وتفسير النسفي: 245/2.

¹³⁹ - راجع: التفسير الكبير: 161/19، وروح المعاني: 72/14.

القول الأول: يعود الضمير على "المقتسمين"، قاله ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة⁽¹⁴⁰⁾، ورجحه أبو حيان، وأبو السعود، والنسفي، والشوكاني⁽¹⁴¹⁾، وجوزه الرازي، والألوسي⁽¹⁴²⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الجميع من كافر ومؤمن"، قاله أنس، وأبو العالية⁽¹⁴³⁾، ورجحه ابن عطية⁽¹⁴⁴⁾، وجوزه الرازي، والألوسي⁽¹⁴⁵⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، والشوكاني⁽¹⁴⁶⁾.

فالراجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأنه عام وحمله على العموم أولى، وبالإضافة أنه يتضمن القول الأول - أيضاً -.

16- سورة النحل

1- أتى أمرُ الله فلا تستعجلوه [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ] (1)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "تستعجلوه" على أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الله تعالى"، والمعنى: فلا تستعجلوا الله بأمره، جوزه ابن عاشور، وابن كثير⁽¹⁴⁷⁾، وذكره أبو حيان، والشنقيطي، والألوسي⁽¹⁴⁸⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "أمر الله تعالى"، رجحه أبو حيان، والألوسي، والدكتور صبرة⁽¹⁴⁹⁾، وذكره ابن عاشور⁽¹⁵⁰⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "العذاب الموعود به يوم القيامة المفهوم من قوله: { أتى أمرُ الله }، رجحه البيضاوي⁽¹⁵¹⁾، وجوزه وابن كثير⁽¹⁵²⁾، وذكره الشنقيطي⁽¹⁵³⁾.

140 - راجع: تفسير الخازن: 158/4.

141 - راجع: البحر المحيط: 210/7، وتفسير أبي السعود: 92/5، وتفسير النسفي:

248/2، وفتح القدير: 143/3.

142 - راجع: التفسير الكبير: 169/19، وروح المعاني: 85/14.

143 - راجع: الدر المنثور: 99/5، والكشاف: 552/2.

144 - راجع: المحرر الوجيز: 375/3.

145 - راجع: التفسير الكبير: 169/19، وروح المعاني: 85/14.

146 - راجع: البحر المحيط: 210/7، وتفسير الخازن: 158/4، وفتح القدير: 143/3.

147 - راجع: التحرير والتنوير: 9/8، وتفسير ابن كثير: 562/2.

148 - راجع: البحر المحيط: 213/7، وأضواء البيان: 327/2، وروح المعاني: 90/14.

149 - راجع: البحر المحيط: 213/7، وروح المعاني: 90/14، ومرجع الضمير في

القرآن الكريم: ص 368.

150 - راجع: التحرير والتنوير: 9/8.

151 - راجع: تفسير البيضاوي: 384/3.

152 - راجع: تفسير ابن كثير: 562/2.

القول الرابع: إنه راجع إلى "التكذيب"، جوزه الماوردي⁽¹⁵⁴⁾. فالراجع كما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك ولأنه هو الشيء الذي تتحدث عنه الآية الكريمة.

2- يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ... (69)

لو تدبرنا الآية الكريمة لوجدنا أنها تتضمن الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "فيه" على قولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الشراب" وهو العسل، قاله ابن مسعود وقاتدة⁽¹⁵⁵⁾ ورجحه أبو حيان، والخازن، وابن الجزي، والرازي، وابن عطية، وابن كثير، والقرطبي، والشوكاني، والعكبري، والقيسي وغيرهم⁽¹⁵⁶⁾، وجوزه النحاس⁽¹⁵⁷⁾، وذكره الماوردي، وابن الجوزي⁽¹⁵⁸⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "القرآن الكريم"، روي هذا عن ابن عباس، والحسن، ومجاهد، والضحاك، والفراء، وابن كيسان⁽¹⁵⁹⁾، وعلق عليه ابن العربي بقوله: " وهذا قول بعيد ما أراه يصح عنهم ولو صح نقلاً لم يصح عقلاً فإن مساق كله للعسل ليس للقرآن فيه ذكر"⁽¹⁶⁰⁾، وأضعفه الرازي⁽¹⁶¹⁾، وقال النحاس: " هو قول حسن"⁽¹⁶²⁾، وذكر هذا القول الماوردي، وابن عطية، وابن الجوزي، والعكبري، والقيسي⁽¹⁶³⁾.

فالراجع على ما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن مساق الكلام كله للعسل ليس للقرآن فيه ذكر، فلا وجه للعدول عن الظاهر ومخالفة المرجع الواضح والسياق البين، ويؤيده الحديث النبوي -أيضاً- كما أشار إليه ابن كثير: "والدليل على أن المراد بقوله تعالى: { فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ } هو العسل الحديث الذي رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من رواية قتادة عن أبي سعيد

153 - راجع: أضواء البيان: 327/2.

154 - راجع: النكت والعيون: 363/2.

155 - راجع: النكت والعيون: 381/2.

156 - راجع: البحر المحيط: 261/7، وتفسير الخازن: 192/4، والتسهيل: 157/2، والتفسير الكبير: 59/20، والمحزر الوجيز: 406/3، وتفسير ابن كثير: 576/2، وتفسير القرطبي: 136/10، وفتح القدير: 176/3، والإملاء: 83/2، ومشكل إعراب القرآن: 423/1.

157 - راجع: معاني القرآن: 84/4.

158 - راجع: النكت والعيون: 381/2، وزاد المسير: 466/4.

159 - راجع: البحر المحيط: 261/7.

160 - راجع: أحكام القرآن: 138/3.

161 - راجع: التفسير الكبير: 59/20.

162 - راجع: معاني القرآن: 84/4.

163 - راجع: النكت والعيون: 381/2، والمحزر الوجيز: 406/3، وزاد المسير: 466/4، والإملاء: 83/2، ومشكل إعراب القرآن: 423/1.

الخدري -رضي الله عنه- أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أخي استطلق بطنه، فقال اسقه عسلاً، فذهب فسقاه عسلاً، ثم جاء فقال يا رسول الله سقيته عسلاً فما زاده إلا استطلاقاً، قال اذهب فاسقه عسلاً، فذهب فسقاه عسلاً، ثم جاء فقال يا رسول الله ما زاده إلا استطلاقاً، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- صدق الله وكذب بطن أخيك اذهب فاسقه عسلاً، فذهب فسقاه عسلاً فبريء" (164)(165)

3- أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمْ اللَّهُ بِهِ ... (92)
 وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "به" على أربعة أقوال، هي على النحو التالي.

القول الأول: يعود الضمير على "المصدر المؤول من قوله "أن تكون أمة هي أربى من أمة"، والمعنى: بسبب كون أمة أربى من أمة يختبركم بذلك، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي⁽¹⁶⁶⁾، وجوزه ابن الجزي، والألوسي، والشوكاني⁽¹⁶⁷⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الوفاء بالعهد"، رجحه الخازن، والبغوي، وابن جرير⁽¹⁶⁸⁾، وجوزه ابن الجزي، وابن عطية، والقرطبي⁽¹⁶⁹⁾، وذكره أبو حيان، وابن كثير، والبيضاوي، والسمعاني، والألوسي، وابن الجوزي⁽¹⁷⁰⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "الكثرة"، قاله ابن السائب، وابن جبير، ومقاتل⁽¹⁷¹⁾،

ورجحه السيوطي، والسمرقندي، والسمعاني⁽¹⁷²⁾، وجوزه ابن عطية، والقرطبي، والألوسي⁽¹⁷³⁾، وذكره أبو حيان، والقيسي⁽¹⁷⁴⁾.

¹⁶⁴ - صحيح البخاري، رقم الحديث: 5252 و 5277، وصحيح مسلم، رقم الحديث: 4107.

¹⁶⁵ - راجع: تفسير ابن كثير: 576/2.

¹⁶⁶ - راجع: البحر المحيط: 284/7، والتحرير والتنوير: 119/8، والكشاف: 589/2، وتفسير أبي السعود: 137/5، وتفسير البيضاوي: 418/3، وتفسير النسفي: 269/2.

¹⁶⁷ - راجع: التسهيل: 161/2، وروح المعاني: 222/14، وفتح القدير: 191/3.

¹⁶⁸ - راجع: تفسير الخازن: 206/4، وتفسير البغوي: 83/3، وتفسير الطبري: 168/14.

¹⁶⁹ - راجع: التسهيل: 161/2، والمحزر الوجيز: 418/3، وتفسير القرطبي: 171/10.

¹⁷⁰ - راجع: البحر المحيط: 284/7، وتفسير ابن كثير: 585/2، وتفسير البيضاوي:

418/3، وتفسير السمعاني: 198/3، وروح المعاني: 222/14، وزاد المسير: 486/4.

¹⁷¹ - راجع: البحر المحيط: 284/7، وتفسير ابن كثير: 585/2، وتفسير ابن أبي حاتم:

116/9، وزاد المسير: 486/4.

¹⁷² - راجع: الدر المنثور: 163/5، وبحر العلوم: 289/2، وتفسير السمعاني: 198/3.

¹⁷³ - راجع: المحزر الوجيز: 418/3، وتفسير القرطبي: 171/10، وروح المعاني:

222/14.

¹⁷⁴ - راجع: البحر المحيط: 284/7، ومشكل إعراب القرآن: 425/1.

القول الرابع: إن الضمير عائد على "العهد"، رجحه القيسي⁽¹⁷⁵⁾، وذكره ابن الجوزي⁽¹⁷⁶⁾.

فألجأ على ما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن معظم المفسرين اختاروه.

4- إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ (100)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "به" على قولين، هما كالآتي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "ربهم"، قاله مجاهد، والضحاك⁽¹⁷⁷⁾، رجحه أبو حيان، والخازن، والزمخشري، وابن جرير، والشوكاني⁽¹⁷⁸⁾، وجوزه ابن عطية، وأبو السعود، والبغوي، والنسفي، والألوسي⁽¹⁷⁹⁾، وذكره الماوردي، والرازي، والعكبري⁽¹⁸⁰⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الشیطان" فيكون المعنى: والذين هم بإشراكهم إبليس مشركون بالله، قاله الربيع⁽¹⁸¹⁾، رجحه ابن عاشور، وابن الجزي، وابن عطية، والألوسي، والعكبري⁽¹⁸²⁾، وجوزه الرازي، وأبو السعود، والنسفي⁽¹⁸³⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي، والخازن، والرازي، والبغوي، والشوكاني⁽¹⁸⁴⁾.

فألجأ على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن فيه اتفاق الضمائر حيث ترجع الضمائر التي سبقت ذكرها مثل (سلطانه) و(يتولونه) إلى "الشیطان".

17- سورة الإسراء

¹⁷⁵ - راجع: مشكل إعراب القرآن: 425/1.

¹⁷⁶ - راجع: زاد المسير: 486/4.

¹⁷⁷ - راجع: البحر المحيط: 289/7، وتفسير الطبري: 175/14، وتفسير القرطبي: 176/10.

¹⁷⁸ - راجع: البحر المحيط: 289/7، وتفسير الخازن: 209/4، والكشاف: 591/2، وتفسير الطبري: 175/14، وفتح القدير: 194/3.

¹⁷⁹ - راجع: المحرر الوجيز: 420/3، وتفسير أبي السعود: 140/5، وتفسير البغوي: 84/3، وتفسير النسفي: 270/2، وروح المعاني: 230/14.

¹⁸⁰ - راجع: النكت والعيون: 395/2، والتفسير الكبير: 92/20، والإملاء: 85/2.

¹⁸¹ - راجع: تفسير الطبري: 175/14، وتفسير القرطبي: 176/10.

¹⁸² - راجع: التحرير والتنوير: 128/8، والتسهيل: 161/2، والمحرر الوجيز: 420/3، وتفسير البغوي: 84/3، وروح المعاني: 230/14، والإملاء: 85/2.

¹⁸³ - راجع: الكشاف: 591/2، وتفسير أبي السعود: 140/5، وتفسير النسفي: 270/2.

¹⁸⁴ - راجع: البحر المحيط: 289/7، والنكت والعيون: 395/2، وتفسير الخازن: 209/4، والتفسير الكبير: 92/20، وفتح القدير: 194/3.

1- فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا (5)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "كان" على قولين، هما:

القول الأول: يرجع إلى "وعد أولاهما"، رجحه أبو حيان، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽¹⁸⁵⁾.

القول الثاني: يعود على "الجوس"، المصدر المفهوم من "جاسوا"، رجحه ابن جرير، والعكبري⁽¹⁸⁶⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي⁽¹⁸⁷⁾.

فالراجح على ما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إليه.

2- فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَنصُورًا (33)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "إنه" على خمسة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "ولي المقتول"، قاله قتادة⁽¹⁸⁸⁾، ورجحه أبو حيان، وابن عاشور، وابن كثير، ابن جرير، والدكتور صبرة، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽¹⁸⁹⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، ابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي⁽¹⁹⁰⁾، وذكره الخازن، والرازي، وابن الجوزي⁽¹⁹¹⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "المقتول"، قاله مجاهد⁽¹⁹²⁾، ورجحه ابن عطية⁽¹⁹³⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي،

¹⁸⁵ - راجع: البحر المحيط: 316/7، والكشاف: 607/2، وتفسير البيضاوي: 432/3،

وتفسير النسفي: 279/2، وروح المعاني: 18/15.

¹⁸⁶ - راجع: تفسير الطبري: 28/15، والتبيان: 813/2.

¹⁸⁷ - راجع: البحر المحيط: 316/7، وروح المعاني: 18/15.

¹⁸⁸ - راجع: النكت والعيون: 423/2، وتفسير البغوي: 114/3، وتفسير الطبري:

83/15.

¹⁸⁹ - راجع: البحر المحيط: 343/7، والتحرير والتنوير: 226/8، وتفسير ابن كثير:

40/3، وتفسير الطبري: 83/15، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص377، وتفسير

القرطبي: 256/10، وروح المعاني: 70/15، وفتح القدير: 223/3.

¹⁹⁰ - راجع: التسهيل: 171/2، والكشاف: 622/2، والمحزر الوجيز: 453/3، وتفسير

أبي السعود: 170/5، وتفسير البيضاوي: 444/3، وتفسير النسفي: 286/2.

¹⁹¹ - راجع: تفسير الخازن: 256/4، والتفسير الكبير: 163/20، وزاد المسير: 33/5.

¹⁹² - راجع: النكت والعيون: 423/2، والدر المنثور: 284/5، وتفسير البغوي: 114/3.

¹⁹³ - راجع: المحزر الوجيز: 453/3.

والشوكاني⁽¹⁹⁴⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، والرازي، والألوسي، وابن الجوزي⁽¹⁹⁵⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "القتل" ذكره أبو حيان، وابن عطية، وابن الجوزي⁽¹⁹⁶⁾.

القول الرابع: إن الضمير يرجع إلى "الذي يقتله الولي ظلماً وإسرافاً"، جوزه البيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽¹⁹⁷⁾، وذكره الزمخشري، وأبو السعود⁽¹⁹⁸⁾.

القول الخامس: إنه عائد على "الدم"، ذكره ابن الجوزي، وابن جرير⁽¹⁹⁹⁾. فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأنه المظلوم، ولفظة النصر تقارن الظلم كقوله عليه السلام: (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً)⁽²⁰⁰⁾.

3- وَإِذَا ذُكِرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا (46)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله "ولوا" على قولين، هما: **القول الأول:** يرجع إلى "الكفار، المتقدم ذكرهم"، قاله قتادة وابن زيد⁽²⁰¹⁾، ورجحه أبو حيان، وابن جرير، والسيوطي، والألوسي، والنسفي⁽²⁰²⁾، وذكره القرطبي⁽²⁰³⁾.

القول الثاني: يعود على "الشياطين"، قاله ابن عباس⁽²⁰⁴⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي، والقرطبي⁽²⁰⁵⁾.

فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لما يأتي:

¹⁹⁴ - راجع: التسهيل: 171/2، والكشاف: 622/2، وتفسير أبي السعود: 170/5، وتفسير

البيضاوي: 444/3، وتفسير النسفي: 286/2، وفتح القدير: 223/3.

¹⁹⁵ - راجع: البحر المحيط: 343/7، وتفسير الخازن: 256/4، والتفسير الكبير:

163/20، وروح المعاني: 70/15، وزاد المسير: 33/5.

¹⁹⁶ - راجع: البحر المحيط: 343/7، والمحزر الوجيز: 453/3، وزاد المسير: 33/5.

¹⁹⁷ - راجع: تفسير البيضاوي: 444/3، وتفسير النسفي: 286/2، وروح المعاني:

70/15.

¹⁹⁸ - راجع: الكشاف: 622/2، وتفسير أبي السعود: 170/5.

¹⁹⁹ - راجع: زاد المسير: 33/5، وتفسير الطبري: 83/15.

²⁰⁰ - صحيح البخاري، رقم الحديث: 2263.

²⁰¹ - راجع: تفسير الطبري: 94/15، والدر المنثور: 298/5، وتفسير ابن كثير: 44/3،

وزاد المسير: 41/5.

²⁰² - راجع: البحر المحيط: 354/7، وتفسير الطبري: 94/15، والدر المنثور: 298/5،

وروح المعاني: 89/15، وتفسير النسفي: 288/2.

²⁰³ - راجع: تفسير القرطبي: 271/10.

²⁰⁴ - راجع: تفسير الطبري: 94/15، والدر المنثور: 298/5، وتفسير ابن كثير: 44/3،

وزاد المسير: 41/5.

²⁰⁵ - راجع: البحر المحيط: 354/7، وروح المعاني: 89/15، وتفسير القرطبي:

271/10.

- 1- أن ظاهر الكلام يدل على ذلك،
 2- أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.
 3- أن الآية الكريمة { وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ }⁽²⁰⁶⁾ تؤيد ذلك أيضاً؛ حيث إن الضمير يرجع فيها إلى "الكفار" لا الشياطين،
 4- أن مساق الآية يدل على ذلك ، وذلك أن الله تعالى قال: { وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا } "فإن يكون ذلك خبراً عن المشركين أولى إذا كان بخبرهم متصلاً من أن يكون خبراً عن من لم يجر له ذكر" قاله ابن جرير⁽²⁰⁷⁾.
 4- وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (85)

وللمفسرين اختلاف في عودة الضمير للمخاطب في قوله تعالى "أوتيتم" على ثلاثة أقوال، هي:

- القول الأول:** إن الضمير راجع إلى "اليهود"، قاله قتادة، وابن مسعود⁽²⁰⁸⁾، ورجحه أبو حيان، والنحاس⁽²⁰⁹⁾، وجوزه ابن عاشور⁽²¹⁰⁾، وذكره ابن الجوزي، والخازن، وابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، والقرطبي، والنسفي⁽²¹¹⁾.
القول الثاني: إنه عائد على "قريش"، قاله ابن عباس⁽²¹²⁾، وجوزه ابن عاشور⁽²¹³⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "الناس كافة"، والمعنى: وما أوتيتم أيها الناس من العلم إلا قليلاً من كثير مما يعلم الله، رجحه الخازن، وابن الجزي،

206 - سورة الزمر، رقم الآية: 45.

207 - راجع: تفسير الطبري: 94/15.

208 - راجع: النكت والعيون: 452/2، والدر المنثور: 331/5، وتفسير الطبري:

157/15،

209 - راجع: البحر المحيط: 393/7، ومعاني القرآن: 191/4.

210 - راجع: التحرير والتنوير: 297/8.

211 - راجع: زاد المسير: 82/5، وتفسير الخازن: 283/4، والتسهيل: 178/2، والكشاف:

465/2، والمحزر الوجيز: 482/3، وتفسير القرطبي: 324/10، وتفسير النسفي:

289/2.

212 - راجع: الدر المنثور: 331/5.

213 - راجع: التحرير والتنوير: 297/8.

والزمخشري، وابن عطية، وابن جرير، والقرطبي، والنسفي⁽²¹⁴⁾، وجوزه ابن عاشور⁽²¹⁵⁾، وذكره

أبو حيان، وابن الجوزي، والماوردي⁽²¹⁶⁾.

فالأرجح كما أرى- والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأنه يشمل القول الأول. وأشار ابن عطية إلى وجه الترجيح بقوله: " وهذا هو الصحيح؛ لأن قوله تعالى (قل الروح) إنما هو أمر بالقول لجميع العالم؛ إذ جميع علومهم محصورة وعلمه تعالى لا يتناهى"⁽²¹⁷⁾.

18- سورة الكهف

1- مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبِرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ... (5)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "به" على أربعة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "الولد الذي ادعوه"، رجحه أبو حيان، والخازن، والزمخشري⁽²¹⁸⁾، وجوزه الخازن، وابن عطية، والبيضاوي، والنسفي، والشوكاني⁽²¹⁹⁾، وذكره الألوسي⁽²²⁰⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الله تعالى"، والمعنى: ما لهؤلاء القائلين هذا القول بالله إنه لا يجوز أن يكون له ولد من علم، رجحه ابن جرير⁽²²¹⁾، وجوزه أبو حيان، وابن عطية⁽²²²⁾.

القول الثالث: يعود على "القول" المأخوذ من (قالوا)، والمعنى: ليس قولهم ذلك ناشئاً عن علم وتذكر ونظر فيما يجوز عليه تعالى وما يمتنع، رجحه ابن

214 - راجع: تفسير الخازن: 283/4، والتسهيل: 178/2، والكشاف: 465/2، والمحرر الوجيز: 482/3، وتفسير الطبري: 157/15، وتفسير القرطبي: 324/10، وتفسير النسفي: 289/2.

215 - راجع: التحرير والتنوير: 297/8.

216 - راجع: البحر المحيط: 393/7، وزاد المسير: 82/5، والنكت والعيون: 452/2.

217 - راجع: المحرر الوجيز: 482/3.

218 - راجع: البحر المحيط: 414/7، وتفسير الخازن: 294/4، والكشاف: 658/2.

219 - راجع: التسهيل: 182/2، والمحرر الوجيز: 495/3، وتفسير البيضاوي: 476/3،

وتفسير النسفي: 3/3، وفتح القدير: 269/3.

220 - راجع: روح المعاني: 203/15.

221 - راجع: تفسير الطبري: 193/15.

222 - راجع: البحر المحيط: 414/7، والمحرر الوجيز: 495/3.

عاشور، وابن كثير، والسمرقندي، وابن الجوزي⁽²²³⁾، وجوزه أبو حيان، وابن الجزي، وابن عطية، والبيضاوي، والألوسي⁽²²⁴⁾.
القول الرابع: إنه عائد على "الاتخاذ" المأخوذ من (اتخذه) ، رجحه أبو السعود، والألوسي⁽²²⁵⁾، وجوزه الخازن، والبيضاوي، والشوكاني⁽²²⁶⁾، وذكره أبو حيان، والنسفي⁽²²⁷⁾.
 فالراجح على ما اعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك.

2- مَا أَشْهَدْتَهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ ... (51)

وبالتأمل في هذه الآية الكريمة نجد أنها تتضمن الاختلاف الواقع في عودة ضمير الغائب في قوله "أشهدتهم" على أربعة أقوال، هي:
القول الأول: يرجع الضمير إلى "إبليس وذريته"، قاله السدي⁽²²⁸⁾، ورجحه أبو حيان، والخازن، وابن عاشور، والشنقيطي، والسيوطي، وأبو السعود، والقرطبي، والنسفي، والألوسي⁽²²⁹⁾، وجوزه ابن الجزي، والسمرقندي، وابن جرير⁽²³⁰⁾، وذكره الماوردي، وابن عطية، وابن الجوزي⁽²³¹⁾.
القول الثاني: يعود على "الملائكة"، ذكره أبو حيان، والخازن، والألوسي، وابن الجوزي⁽²³²⁾.
القول الثالث: يرجع إلى "الكفار"، رجحه الرازي⁽²³³⁾، وجوزه ابن الجزي⁽²³⁴⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، وابن الجوزي⁽²³⁵⁾.

- 223 - راجع: التحرير والتنوير: 328/8، وتفسير ابن كثير: 72/3، وبحر العلوم: 334/2، وزاد المسير: 104/5.
- 224 - راجع: البحر المحيط: 414/7، والتسهيل: 182/2، والمحزر الوجيز: 495/3، وتفسير البيضاوي: 476/3، وروح المعاني: 203/15.
- 225 - راجع: تفسير أبي السعود: 203/5، وروح المعاني: 203/15.
- 226 - راجع: الكشف: 658/2، وتفسير البيضاوي: 476/3، وفتح القدير: 269/3.
- 227 - راجع: البحر المحيط: 414/7، وتفسير النسفي: 3/3.
- 228 - راجع: الدر المنثور: 404/5، وتفسير ابن أبي حاتم: 210/9.
- 229 - راجع: البحر المحيط: 461/7، وتفسير الخازن: 317/4، والتحرير والتنوير: 388/8، وأضواء البيان: 294/3، والدر المنثور: 404/5، وتفسير أبي السعود: 228/5، وتفسير القرطبي: 1/11، وتفسير النسفي: 17/3، وروح المعاني: 295/15.
- 230 - راجع: التسهيل: 190/2، وبحر العلوم: 351/2، وتفسير الطبري: 263/15.
- 231 - راجع: النكت والعيون: 482/2، والمحزر الوجيز: 523/3، وزاد المسير: 154/5.
- 232 - راجع: البحر المحيط: 461/7، وتفسير الخازن: 317/4، وروح المعاني: 295/15، وزاد المسير: 154/5.
- 233 - راجع: التفسير الكبير: 117/21.
- 234 - راجع: التسهيل: 190/2.
- 235 - راجع: البحر المحيط: 461/7، وتفسير الخازن: 317/4، وزاد المسير: 154/5.

القول الرابع: إنه عائد على "جميع الخلق"، رجحه ابن عطية⁽²³⁶⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي، والقرطبي، وابن الجوزي⁽²³⁷⁾، وجوزه ابن الجزي⁽²³⁸⁾. فالراجح على ما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إليه وبالإضافة إلى ذلك أن سياق الكلام يدل على ذلك.

3- **وَإِتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا (63)**

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "واتخذ" على قولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع إلى "الحوت"، رجحه أبو حيان، والشوكاني، والدكتور صبرة⁽²³⁹⁾، وجوزه الألوسي، وابن عطية⁽²⁴⁰⁾، وذكره ابن الجوزي⁽²⁴¹⁾.

القول الثاني: يكون راجعاً إلى "سيدنا موسى -عليه السلام-"، ذكره أبو حيان، وابن الجوزي، والبيضاوي⁽²⁴²⁾، وجوزه الألوسي، وابن عطية⁽²⁴³⁾.

فالراجح على ما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين ذهبوا إليه.

4- **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا (83)**

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله "يسألونك" على قولين، هما:

القول الأول: يرجع إلى "اليهود"، قاله السدي⁽²⁴⁴⁾، ورجحه الشوكاني⁽²⁴⁵⁾، وجوزه أبو حيان، وابن الجزي، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي⁽²⁴⁶⁾، وذكره الألوسي، وابن عطية، وابن كثير، وابن جرير⁽²⁴⁷⁾.

-
- 236 - راجع: المحرر الوجيز: 523/3.
- 237 - راجع: البحر المحيط: 461/7، والنكت والعيون: 482/2، وتفسير القرطبي: 1/11، وزاد المسير: 154/5.
- 238 - راجع: التسهيل: 190/2.
- 239 - راجع: البحر المحيط: 472/7، وفتح القدير: 299/3، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 405.
- 240 - راجع: روح المعاني: 318/15، والمحرر الوجيز: 529/3.
- 241 - راجع: زاد المسير: 166/5.
- 242 - راجع: البحر المحيط: 472/7، وزاد المسير: 166/5، وتفسير البيضاوي: 510/3.
- 243 - راجع: روح المعاني: 318/15، والمحرر الوجيز: 529/3.
- 244 - راجع: روح المعاني: 24/16.
- 245 - راجع: فتح القدير: 30/3.
- 246 - راجع: البحر المحيط: 486/7، والتسهيل: 194/2، وتفسير أبي السعود: 239/5، وتفسير البيضاوي: 519/3، وتفسير النسفي: 24/3.
- 247 - راجع: روح المعاني: 24/16، والمحرر الوجيز: 538/3، وتفسير ابن كثير: 101/3، وتفسير الطبري: 8/16.

القول الثاني: يعود على "كفار قريش"، رجحه ابن عاشور، والألوسي، والرازي، والزمخشري، وابن كثير، وابن جرير⁽²⁴⁸⁾، وجوزه أبو حيان، وابن الجزي، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي⁽²⁴⁹⁾، وذكره ابن عطية⁽²⁵⁰⁾. فالراجح كما اعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك وبالإضافة إلى ذلك أن الروايات الواردة في سبب نزول هذه الآية الكريمة تؤيد ذلك أيضاً.

5- وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنَفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا (99)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "بعضهم" على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "يأجوج ومأجوج"، رجحه أبو حيان، والخازن، والرازي، والشوكاني⁽²⁵¹⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والنسفي⁽²⁵²⁾، وذكره الماوردي، والبغوي، والقرطبي، وابن الجوزي⁽²⁵³⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "جميع الخلق" من الجن والإنس، قاله السدي، وابن زيد وابن عباس⁽²⁵⁴⁾، ورجحه ابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والقرطبي، والنسفي⁽²⁵⁵⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي، والخازن، والبغوي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽²⁵⁶⁾.

القول الثالث: إنه راجع إلى "الكفار"، ذكره الماوردي، وابن الجوزي⁽²⁵⁷⁾.

²⁴⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 421/8، وروح المعاني: 24/16، والتفسير الكبير: 139/21، والكشاف: 465/2، وتفسير ابن كثير: 101/3، وتفسير الطبري: 8/16.

²⁴⁹ - راجع: البحر المحيط: 486/7، والتسهيل: 194/2، وتفسير أبي السعود: 239/5، وتفسير البيضاوي: 519/3، وتفسير النسفي: 24/3.

²⁵⁰ - راجع: المحرر الوجيز: 538/3.

²⁵¹ - راجع: البحر المحيط: 495/7، وتفسير الخازن: 336/4، والتفسير الكبير: 146/21، وفتح القدير: 315/3.

²⁵² - راجع: التسهيل: 196/2، والكشاف: 698/2، وتفسير أبي السعود: 247/5، وتفسير النسفي: 27/3.

²⁵³ - راجع: النكت والعيون: 2/3، والمحرر الوجيز: 544/3، وتفسير البغوي: 184/3، وتفسير القرطبي: 65/11، وزاد المسير: 195/5.

²⁵⁴ - راجع: الدر المنثور: 463/5، وتفسير ابن أبي حاتم: 240/9.

²⁵⁵ - راجع: التسهيل: 196/2، والكشاف: 698/2، والمحرر الوجيز: 544/3، وتفسير أبي السعود: 247/5، وتفسير القرطبي: 65/11، وتفسير النسفي: 27/3.

²⁵⁶ - راجع: البحر المحيط: 495/7، والنكت والعيون: 2/3، وتفسير الخازن: 336/4، وتفسير البغوي: 184/3، وزاد المسير: 195/5، وفتح القدير: 315/3.

²⁵⁷ - راجع: النكت والعيون: 2/3، وزاد المسير: 195/5.

فالمراجع على ما اعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إليه وبالإضافة إلى ذلك أن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

19- سورة مريم

1- فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا (24)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الفاعل في قوله "فناداها" على قولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الملك" أي: جبريل -عليه السلام-، قاله ابن عباس، وقتادة، والضحاك، والسدي، وعمرو بن ميمون الأودي، وسعيد بن جبير⁽²⁵⁸⁾، ورجحه السيوطي، والزمخشري، وأبو السعود، والقرطبي، والألويسي، والشوكاني⁽²⁵⁹⁾، وجوزه النسفي، والقيسي⁽²⁶⁰⁾، وذكره ابن الجوزي، والماوردي، والخازن، والرازي، وابن عطية، والبيضاوي، وابن جرير⁽²⁶¹⁾.

القول الثاني: يعود على "سيدنا عيسى -عليه السلام-"، وهو قول أبي، ومجاهد، والحسن، ووهب بن منبه، وسعيد بن جبير في الرواية الأخرى عنه، وابن زيد⁽²⁶²⁾، ورجحه ابن عاشور، والشنقيطي، والرازي، والبيضاوي، وابن جرير، والقيسي⁽²⁶³⁾، وجوزه النسفي⁽²⁶⁴⁾، وذكره ابن الجوزي، والماوردي، والخازن، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والشوكاني⁽²⁶⁵⁾.

²⁵⁸ - راجع: النكت والعيون: 16/3، وأضواء البيان: 393/3، وتفسير الطبري: 67/16، وأحكام القرآن للجصاص: 46/5.

²⁵⁹ - راجع: الدر المنثور: 495/5، والكشاف: 14/3، وتفسير أبي السعود: 262/5، وتفسير القرطبي: 93/11، وروح المعاني: 82/16، وفتح القدير: 329/3.

²⁶⁰ - راجع: تفسير النسفي: 34/3، ومشكل إعراب القرآن: 451/2.

²⁶¹ - راجع: زاد المسير: 221/5، والنكت والعيون: 16/3، وتفسير الخازن: 343/4، والتفسير الكبير: 174/21، والمحزر الوجيز: 11/4، وتفسير البيضاوي: 11/4، وتفسير الطبري: 67/16.

²⁶² - راجع: النكت والعيون: 16/3، وتفسير الطبري: 67/16، وأحكام القرآن للجصاص: 46/5.

²⁶³ - راجع: التحرير والتنوير: 462/8، وأضواء البيان: 393/3، والتفسير الكبير: 174/21، وتفسير البيضاوي: 11/4، وتفسير الطبري: 67/16، ومشكل إعراب القرآن: 451/2.

²⁶⁴ - راجع: تفسير النسفي: 34/3.

²⁶⁵ - راجع: زاد المسير: 221/5، والنكت والعيون: 16/3، وتفسير الخازن: 343/4، والكشاف: 14/3، والمحزر الوجيز: 11/4، وتفسير أبي السعود: 262/5، وفتح القدير: 329/3.

فالأرجح على ما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وأوضح الشنقيطي هذا الترجيح بقوله:

"وأظهر القولين عندي أن الذي ناداها هو ابنها عيسى وتدل على ذلك قرينتان: الأولى: أن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور إلا بدليل صارف عن ذلك يجب الرجوع إليه وأقرب مذكور في الآية هو عيسى لا جبريل؛ لأن الله قال: { فحملته } يعني عيسى، { فانتبذت به } أي: بعيسى، ثم قال بعده { فناداها } فالذي يظهر ويتبادر من السياق أنه عيسى.

والقرينة الثانية: أنها لما جاءت به قومها تحملها وقالوا لها ما قالوا أشارت إلى عيسى ليكلموه، كما قال تعالى عنها: { فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا }⁽²⁶⁶⁾ وإشارتها إليه ليكلموه قرينة على أنها عرفت قبل ذلك أنه يتكلم على سبيل خرق العادة لندائه لها عندما وضعته⁽²⁶⁷⁾، وهذا هو دليل الحسن بن علي -عليه السلام-⁽²⁶⁸⁾.

2- وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا (71)

اختلف المفسرون حول عودة ضمير الغائب "واردها" على قولين، هما كالآتي: **القول الأول:** يرجع الضمير إلى "القيامة"، قاله ابن مسعود⁽²⁶⁹⁾، ورجحه النحاس⁽²⁷⁰⁾، وذكره البغوي⁽²⁷¹⁾.

القول الثاني: يعود على "النار"، قاله ابن عباس⁽²⁷²⁾، ورجحه الخازن، والرازي، والبغوي، وابن جرير⁽²⁷³⁾.

فالأرجح على ما أعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأنه لم يذكر تعبير إقامة القيامة بكلمة "الورود" في القرآن الكريم.

3- كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا (82)

بالتأمل في الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "سيكفرون" نجد أن هناك قولين تم ذكرهما في هذا الصدد، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الآلهة"، والمعنى: أن الآلهة والأصنام سيجحدون عبادة هؤلاء المشركين إياهم، رجحه أبو حيان، والخازن،

266 - سورة مريم، رقم الآية: 29.

267 - راجع: أضواء البيان: 393/3.

268 - راجع: التفسير الكبير: 174/21.

269 - راجع: تفسير الخازن: 355/4.

270 - راجع: معاني القرآن: 350/4.

271 - راجع: تفسير البغوي: 204/3.

272 - راجع: تفسير الخازن: 355/4.

273 - راجع: تفسير الخازن: 355/4، والتفسير الكبير: 207/21، وتفسير البغوي:

204/3، وتفسير الطبري: 108/16.

والشنقيطي، والبغوي، ورجحه البيضاوي، وابن جرير، والقرطبي⁽²⁷⁴⁾، وجوزة ابن عاشور، والزمخشري، وأبو السعود، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽²⁷⁵⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي، وابن عطية⁽²⁷⁶⁾.

القول الثاني: يعود الضمير إلى "المشركين"، والمعنى: أن الكفار سيجحدون عبادة هؤلاء الأصنام، رجحه ابن عاشور⁽²⁷⁷⁾، وجوزة أبو حيان، والشنقيطي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽²⁷⁸⁾،

وذكره ابن الجزي، والرازي، وابن عطية⁽²⁷⁹⁾.

فالراجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن القرينة المرجحة له أن الضمير في قوله { وَيَكُونُونَ } راجع للمعبودات، وعليه فرجوع الضمير في { يَكْفُرُونَ } للمعبودات أظهر لانسجام الضمائر بعضها مع بعض، وأما على القول الآخر يختلف الضمائر إذ يكون في { سيكفرون } للمشركين وفي { يكونون } للآلهة، ويؤيده قوله تعالى:

{ مَا كَانُوا إِلَّا نَارًا يَعْْبُدُونَ }⁽²⁸⁰⁾ وقوله: { فَأَلْفَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ }⁽²⁸¹⁾.

4- لا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا (87)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "لا يملكون" على سبعة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع إلى "الخلق" الدال عليهم ذكر المتقين والمجرمين، رجحه أبو حيان، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي⁽²⁸²⁾، وجوزة ابن الجزي⁽²⁸³⁾.

²⁷⁴ - راجع: البحر المحيط: 49/8، وتفسير الخازن: 361/4، وأضواء البيان: 509/3، وتفسير البغوي: 208/3، وتفسير البيضاوي: 33/4، وتفسير الطبري: 123/16، وتفسير القرطبي: 149/11.

²⁷⁵ - راجع: التحرير والتنوير: 12/9، والكشاف: 43/3، وتفسير أبي السعود: 280/5، وتفسير النسفي: 47/3، وروح المعاني: 133/16، وفتح القدير: 350/3.

²⁷⁶ - راجع: التسهيل: 9/3، والتفسير الكبير: 214/21، والمحزر الوجيز: 31/4.

²⁷⁷ - راجع: التحرير والتنوير: 12/9.

²⁷⁸ - راجع: البحر المحيط: 49/8، وأضواء البيان: 509/3، والكشاف: 43/3، وتفسير أبي السعود: 280/5، وتفسير النسفي: 47/3، وفتح القدير: 350/3.

²⁷⁹ - راجع: التسهيل: 9/3، والتفسير الكبير: 214/21، والمحزر الوجيز: 31/4.

²⁸⁰ - سورة القصص، رقم الآية: 63.

²⁸¹ - سورة النحل، رقم الآية: 86.

²⁸² - راجع: البحر المحيط: 52/8، والكشاف: 45/3، وتفسير أبي السعود: 282/5، وتفسير البيضاوي: 34/4، وتفسير النسفي: 47/3، وروح المعاني: 137/16.

²⁸³ - راجع: التسهيل: 9/3.

القول الثاني: يعود إلى "المجرمين"، من أهل الإيمان وأهل الكفر المذكورين في قوله { وَنَسُوقُ الْمَجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ }⁽²⁸⁴⁾، أي: لا يملك المجرمون الشفاعة، جوزه ابن الجزي⁽²⁸⁵⁾، وذكره أبو حيان، والشنقيطي، وابن عطية، وأبو السعود،

والبيضاوي، والألوسي، والشوكاني⁽²⁸⁶⁾.

القول الثالث: يرجع إلى "المتقين"، جوزه ابن الجزي⁽²⁸⁷⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، وأبو السعود، والسمعاني، والألوسي، والشوكاني⁽²⁸⁸⁾.

القول الرابع: إن الضمير عائد على "المتقين والمجرمين" جميعاً المذكورين في قوله { يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَىٰ الرَّحْمَنِ وَفْدًا وَنَسُوقُ الْمَجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَرِدًا }⁽²⁸⁹⁾، رجحه الشوكاني⁽²⁹⁰⁾، وذكره أبو حيان، والشنقيطي⁽²⁹¹⁾، وجوزه ابن الجزي⁽²⁹²⁾.

القول الخامس: إنه راجع إلى "الآلهة"، والمعنى: لا يقدر أن ينفعوا من اتخذوهم آلهة ليكونوا لهم عزاً، رجحه ابن عاشور⁽²⁹³⁾.

القول السادس: إن مرجع الضمير "الملائكة"، ذكره السمعاني⁽²⁹⁴⁾.

القول السابع: إن مرجعه "الكفار"، رجحه ابن جرير، والقرطبي⁽²⁹⁵⁾.

فالمراجع كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول: لأنه يتضمن الأقوال المتبقية المذكورة أعلاه.

20- سورة طه

284 - سورة مريم، رقم الآية: 86.

285 - راجع: التسهيل: 9/3.

286 - راجع: البحر المحيط: 52/8، وأضواء البيان: 68/4، والمحزر الوجيز: 32/4،

وتفسير أبي السعود: 282/5، وتفسير البيضاوي: 34/4، وروح المعاني: 137/16،

وفتح القدير: 351/3.

287 - راجع: التسهيل: 9/3.

288 - راجع: البحر المحيط: 52/8، والمحزر الوجيز: 32/4، وتفسير أبي السعود:

282/5، وتفسير السمعاني: 315/3، وروح المعاني: 137/16، وفتح القدير: 351/3.

289 - سورة مريم، رقم الآية: 85-86.

290 - راجع: فتح القدير: 351/3.

291 - راجع: البحر المحيط: 52/8، وأضواء البيان: 68/4.

292 - راجع: التسهيل: 9/3.

293 - راجع: التحرير والتنوير: 15/9.

294 - راجع: تفسير السمعاني: 315/3.

295 - راجع: تفسير الطبري: 128/16، وتفسير القرطبي: 153/11.

1- أَنْ أَفْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَفْذِفِيهِ فِي أَيْمٍ فَلْيُنْقِهِ أَيْمٌ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذُهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوُّ لَهُ ... (39)

ولو تدبرنا الآية الكريمة وجدنا أنها تتناول الخلاف الواقع في عودة ضمير الغائب في قوله "فأفذفيه" على قولين، هما:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "التابوت"، رجحه ابن عطية، والقيسي⁽²⁹⁶⁾، وجوزه ابن الجزي⁽²⁹⁷⁾، وذكره الشنقيطي⁽²⁹⁸⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "سيدنا موسى -عليه السلام-، رجحه أبو حيان، والشنقيطي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽²⁹⁹⁾، وجوزه ابن عاشور، وابن الجزي، وابن عاشور⁽³⁰⁰⁾.

فالأرجح كما أرى -والله أعلم بالصواب- أن الضمير يرجع إلى سيدنا موسى -عليه السلام- لما يأتي:

1- أنه المحدث عنه لا التابوت، وإنما ذكر التابوت على سبيل الوعاء والفضلة،

2- هنا لا يترجح الأقرب؛ لأنه إذا كان أحد المرجعين هو المحدث عنه والآخر فضلة كان عوده على المحدث عنه أرجح، ولا يلتفت إلى القرب، قاله أبو حيان⁽³⁰¹⁾،

3- ويؤيده ما قاله الزمخشري وهو: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدي إليه من تنافر النظم، فإن قلت المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل، قلت ما ضرك لو قلت المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر"⁽³⁰²⁾.

4- وأشار الزركشي إلى القاعدة الأصولية في هذا المضمار بقوله: "إذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف"⁽³⁰³⁾.

2- قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى (52)

²⁹⁶ - راجع: المحرر الوجيز: 44/4، ومشكل إعراب القرآن: 464/2.

²⁹⁷ - راجع: التسهيل: 12/3.

²⁹⁸ - راجع: أضواء البيان: 9/4.

²⁹⁹ - راجع: البحر المحيط: 76/8، وأضواء البيان: 9/4، والكشاف: 64/3، وتفسير أبي السعود: 15/6، وتفسير البيضاوي: 49/4، وتفسير النسفي: 54/3، وروح المعاني:

188/16، وفتح القدير: 364/3.

³⁰⁰ - راجع: التحرير والتنوير: 42/9، والتسهيل: 12/3، والمحرر الوجيز: 44/4.

³⁰¹ - راجع: البحر المحيط: 76/8.

³⁰² - راجع: الكشاف: 64/3.

³⁰³ - راجع: البرهان: 35/4.

اختلف المفسرون في عودة الضمير المستتر في قوله تعالى (ينسى) على قولين، هما:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "ربي"، وهو قول مجاهد وقتادة⁽³⁰⁴⁾، والمعنى: لا يذهب على الله شيء ولا يخفى عليه، رجحه أبو حيان، والماوردي، والرازي، وابن عطية، وابن كثير، والألوسي، والنحاس⁽³⁰⁵⁾، وجوزه القيسي⁽³⁰⁶⁾، وذكره القرطبي، والشوكاني⁽³⁰⁷⁾.

القول الثاني: يعود على "الكتاب"، رجحه القيسي⁽³⁰⁸⁾، وجوزه ابن عطية⁽³⁰⁹⁾، وذكره أبو حيان، والقرطبي، والشوكاني، والألوسي⁽³¹⁰⁾، وعلق عليه الألوسي بأنه عدول عن ظاهر الكلام⁽³¹¹⁾.

فالأرجح كما يظهر لي "القول الأول"؛ لأن "ربي" أقرب مذكور، وبالإضافة إلى ذلك أنه ظاهر الكلام، ومعظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول أيضاً.

3- فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورًا فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ قَتِيلًا (88)

وبالتأمل في هذه الآية الكريمة نجد أن المفسرين اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في قوله تعالى (فنسى) على قولين، هما:

القول الأول: إن مرجع الضمير "موسى -عليه السلام-، والمعنى: ذهب موسى يطلب ربه فأضل موضعه، وهذا العجل إله موسى، قاله ابن عباس، وقتادة، ومجاهد، والسدي، وابن زيد، والضحاك⁽³¹²⁾، ورجحه ابن جرير، وأبو السعود، والبغوي، والسمرقندي، والقرطبي، والشوكاني⁽³¹³⁾، وجوزه ابن عطية،

³⁰⁴ - راجع: الدر المنثور: 582/5.

³⁰⁵ - راجع: البحر المحيط: 85/8، والنكت والعيون: 48/3، والتفسير الكبير: 59/22، والمحزر الوجيز: 47/4، وتفسير ابن كثير: 156/3، وروح المعاني: 205-204/16، وإعراب القرآن: 40/3.

³⁰⁶ - راجع: مشكل إعراب القرآن: 464/2.

³⁰⁷ - راجع: تفسير القرطبي: 208/11، وفتح القدير: 369/3.

³⁰⁸ - راجع: مشكل إعراب القرآن: 464/2.

³⁰⁹ - راجع: المحزر الوجيز: 47/4.

³¹⁰ - راجع: البحر المحيط: 85/8، وتفسير القرطبي: 208/11، وفتح القدير: 369/3، وروح المعاني: 205-204/16.

³¹¹ - راجع: روح المعاني: 205-204/16.

³¹² - راجع: تفسير الطبري: 356/18، وروح المعاني: 248/16.

³¹³ - راجع: تفسير الطبري: 356/18، وتفسير الخازن: 378/4، وتفسير أبي السعود: 36/6، وتفسير البغوي: 228/3، وبحر العلوم: 409/2، وتفسير القرطبي: 236/11، وفتح القدير: 381/3.

والبيضاوي، والنسفي⁽³¹⁴⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي، والخازن، والرازي، والسمعاني⁽³¹⁵⁾، وعلق عليه ابن عاشور أنه بعيد⁽³¹⁶⁾.
القول الثاني: إن مرجعه "السامري"، والمعنى: ترك ما كان عليه من الإسلام، قاله ابن عباس أيضاً، ومكحول⁽³¹⁷⁾، ورجحه أبو حيان، وابن عاشور، والسيوطي⁽³¹⁸⁾، وجوزه ابن عطية، والبيضاوي، والنسفي⁽³¹⁹⁾، وذكره الخازن، والرازي، والسمعاني، والقرطبي، والشوكاني⁽³²⁰⁾.
 فالراجح كما أعتقد القول الأول - والله أعلم بالصواب -؛ لأن معظم المفسرين اختاروه.

4- وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا (105)

وللمفسرين اختلاف في مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى (يسألونك) على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "قريش" منكري البعث، قاله الضحاك، والحسن البصري، وابن جريج⁽³²¹⁾، ورجحه الرازي، والسمعاني، والألوسي⁽³²²⁾، وجوزه أبو حيان⁽³²³⁾، وذكره ابن عطية، وأبو السعود⁽³²⁴⁾.
القول الثاني: يعود على "المؤمنين" الذين سألوا عن ذلك، جوزه أبو حيان⁽³²⁵⁾، وذكره الألوسي⁽³²⁶⁾.

القول الثالث: إن مرجع الضمير "رجل من ثقيف وجماعة من قومه"، قاله ابن عباس⁽³²⁷⁾، ورجحه الخازن، وابن عاشور، وأبو السعود، والبغوي،

- ³¹⁴ - راجع: المحرر الوجيز: 59/4، وتفسير البيضاوي: 66/4، وتفسير النسفي: 65/3.
³¹⁵ - راجع: البحر المحيط: 108/8، والنكت والعيون: 57/3، وتفسير الخازن: 378/4، والتفسير الكبير: 90/22، وتفسير السمعي: 349/3.
³¹⁶ - راجع: التحرير والتنوير: 83/9.
³¹⁷ - راجع: البحر المحيط: 108/8، وتفسير الطبري: 356/18، والنكت والعيون: 57/3، والنكت والعيون: 57/3، وروح المعاني: 248/16.
³¹⁸ - راجع: البحر المحيط: 108/8، والتحرير والتنوير: 83/9، والدر المنثور: 147/3.
³¹⁹ - راجع: المحرر الوجيز: 59/4، وتفسير البيضاوي: 66/4، وتفسير النسفي: 65/3.
³²⁰ - راجع: تفسير الخازن: 378/4، والتفسير الكبير: 90/22، وتفسير السمعي: 349/3، وتفسير القرطبي: 236/11، وفتح القدير: 381/3.
³²¹ - راجع: التفسير الكبير: 101/22، وتفسير السمعي: 355/3، وروح المعاني: 261/16.
³²² - راجع: التفسير الكبير: 101/22، وتفسير السمعي: 355/3، وروح المعاني: 261/16.
³²³ - راجع: البحر المحيط: 119/8.
³²⁴ - راجع: المحرر الوجيز: 426/4، وتفسير أبي السعود: 42/6.
³²⁵ - راجع: البحر المحيط: 119/8.
³²⁶ - راجع: روح المعاني: 261/16.
³²⁷ - راجع: تفسير الخازن: 381/4، والتحرير والتنوير: 96/9، وتفسير البغوي: 231/3.

والسمرقندي، وابن الجوزي⁽³²⁸⁾، وجوزه أبو حيان⁽³²⁹⁾، وذكره ابن عطية، والألوسي⁽³³⁰⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الثالث؛ لأن غالبية المفسرين المتقدمين والمتأخرين ذهبوا إلى هذا القول.

5- فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا (106)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى (فيذرها) على قولين، وهما:

القول الأول: يعود الضمير على "الجبال" على حذف مضاف، أي: على مقارها ومواضعها، رجحه أبو حيان، وابن الجزي، والقرطبي، والشوكاني⁽³³¹⁾، وجوزه الزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والنسفي، والألوسي⁽³³²⁾، وذكره الشنقيطي⁽³³³⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الأرض"، رجحه الرازي، وابن كثير⁽³³⁴⁾، وجوزه الزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والنسفي، والألوسي⁽³³⁵⁾، وذكره أبو حيان، والشنقيطي⁽³³⁶⁾.

فالأرجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك وظاهر الكلام يؤيده أيضاً.

6- أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى (128)

وبالتأمل في هذه الآية الكريمة نجد الاختلاف الواقع في مرجع الضمير الفاعل في قوله (يهدي) على سبعة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الله - عز وجل"، قاله ابن عباس، وقتادة⁽³³⁷⁾، والمعنى: ألم يبين الله لهم، رجحه أبو حيان، وابن عاشور،

³²⁸ - راجع: تفسير الخازن: 381/4، وتفسير أبي السعود: 42/6، وتفسير البغوي:

231/3، وبحر العلوم: 412/2، وزاد المسير: 322/5.

³²⁹ - راجع: البحر المحيط: 119/8.

³³⁰ - راجع: المحرر الوجيز: 426/4، وروح المعاني: 261/16.

³³¹ - راجع: البحر المحيط: 119/8، والتسهيل: 19/3، وتفسير القرطبي: 245/11، وفتح

القدر: 386/3.

³³² - راجع: الكشف: 88/3، والمحرر الوجيز: 64/4، وتفسير أبي السعود: 42/6،

وتفسير النسفي: 68/3، وروح المعاني: 263/16.

³³³ - راجع: أضواء البيان: 98/4.

³³⁴ - راجع: التفسير الكبير: 101/22، وتفسير ابن كثير: 166/3.

³³⁵ - راجع: الكشف: 88/3، والمحرر الوجيز: 64/4، وتفسير أبي السعود: 42/6،

وتفسير النسفي: 68/3، وروح المعاني: 263/16.

³³⁶ - راجع: البحر المحيط: 119/8، وأضواء البيان: 98/4.

³³⁷ - راجع: الدر المنثور: 610/5، وتفسير ابن أبي حاتم: 307/9.

والنسفي⁽³³⁸⁾، وجوزه العكبري، والزمخشري، والبيضاوي⁽³³⁹⁾، وذكره ابن الجزي، وابن عطية، وأبو السعود⁽³⁴⁰⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الهدى"، قاله الزجاج⁽³⁴¹⁾، ورجحه ابن الجزي، وابن عطية، والقيسي⁽³⁴²⁾، وذكره أبو حيان، والقرطبي⁽³⁴³⁾.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى "ما دل عليه { أهلكنا }"، والمعنى: أفلم يبين لهم هلاك من أهلكنا من القرون ومحو آثارهم فيتعظوا بذلك، رجحه الرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والقرطبي⁽³⁴⁴⁾، وجوزه العكبري، وابن عاشور⁽³⁴⁵⁾، وذكره أبو حيان⁽³⁴⁶⁾.

القول الرابع: يعود الضمير على "الجملة بعده"، رجحه الزمخشري، وأبو السعود، والشوكاني⁽³⁴⁷⁾، وجوزه البيضاوي⁽³⁴⁸⁾.

القول الخامس: إن مرجع الضمير "سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم"، جوزه أبو حيان، والزمخشري، والبيضاوي⁽³⁴⁹⁾.

القول السادس: إن مرجعه "القرآن"، رجحه الخازن، والبلغوي، والسمعاني⁽³⁵⁰⁾.

القول السابع: إن مرده "كَمْ"، على مذهب الكوفيين⁽³⁵¹⁾، ذكره ابن عطية، والقيسي⁽³⁵²⁾.

فألراجح كما يظهر لي -والله أعلم بالصواب- القول الثالث؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروه.

338 - راجع: البحر المحيط: 131/8، والتحرير والتنوير: 113/9، وتفسير النسفي:

71/3.

339 - راجع: الإملاء: 128/2، والكشاف: 96/3، وتفسير البيضاوي: 76/4.

340 - راجع: التسهيل: 21/3، والمحزر الوجيز: 69/4، وتفسير أبي السعود: 49/6.

341 - راجع: فتح القدير: 393/3.

342 - راجع: التسهيل: 21/3، والمحزر الوجيز: 69/4، ومشكل إعراب القرآن: 474/2.

343 - راجع: البحر المحيط: 131/8، وتفسير القرطبي: 260/11.

344 - راجع: التفسير الكبير: 114/22، وتفسير البيضاوي: 76/4، وتفسير القرطبي:

260/11.

345 - راجع: الإملاء: 128/2، والتحرير والتنوير: 113/9.

346 - راجع: البحر المحيط: 131/8.

347 - راجع: الكشاف: 96/3، وتفسير أبي السعود: 49/6، وفتح القدير: 393/3.

348 - راجع: تفسير البيضاوي: 76/4.

349 - راجع: البحر المحيط: 131/8، والكشاف: 96/3، وتفسير البيضاوي: 76/4.

350 - راجع: تفسير الخازن: 388/4، وتفسير البلغوي: 235/3، وتفسير السمعاني:

362/3.

351 - والبصريون لا يجيزونه لأن "كم" لها صدر الكلام.

352 - راجع: المحزر الوجيز: 69/4، ومشكل إعراب القرآن: 474/2.

21- سورة الأنبياء

1- **وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًا أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا ... (31)**
وللمفسرين اختلاف في مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى (فيها) على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على "الأرض"، وهو قول الكلبي⁽³⁵³⁾، ورجحه أبو حيان، وابن جرير، والدكتور صبرة⁽³⁵⁴⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والألوسي، والشوكاني⁽³⁵⁵⁾، وذكره الرازي، والقرطبي⁽³⁵⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الرواسي"، وهو قول مقاتل والضحاك ورواية عطاء عن ابن عباس وعن ابن عمر⁽³⁵⁷⁾، ورجحه الخازن، والزحيلي، والبغوي، والقرطبي، وابن الجوزي⁽³⁵⁸⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والألوسي، والشوكاني⁽³⁵⁹⁾، وذكره أبو حيان، والرازي⁽³⁶⁰⁾.

فالأرجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول، لما يأتي:

1- أن سياق الكلام يدل على ذلك،
2- قال الطبري مشيراً إلى سبب ترجيحه: "وجعلنا الهاء والألف من ذكر الأرض؛ لأنها إذا كانت من ذكرها داخل في ذلك السهل والجبل، وذلك أن ذلك كله من الأرض، وقد جعل الله لخلقه في ذلك كله فجاجاً سبلاً ولا دلالة تدل على أنه عنى بذلك فجاج بعض الأرض التي جعلها لهم سبلاً دون بعض، فالعموم بها أولى"⁽³⁶¹⁾.

2- **قَالَ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ ... (56)**

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله (فطرهن) على قولين، هما:

³⁵³ - راجع: التفسير الكبير: 142/22.

³⁵⁴ - راجع: البحر المحيط: 155/8، وتفسير الطبري: 435/18، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 431.

³⁵⁵ - راجع: تفسير أبي السعود: 65/6، وتفسير البيضاوي: 92/4، وروح المعاني: 38/17، وفتح القدير: 405/3.

³⁵⁶ - راجع: التفسير الكبير: 142/22، وتفسير القرطبي: 285/11.

³⁵⁷ - راجع: التفسير الكبير: 142/22، والدر المنثور: 627/5، وتفسير الطبري: 435/18.

³⁵⁸ - راجع: تفسير الخازن: 396/4، والتفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج للدكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي، ج 17، ص 43، دار الفكر المعاصر - دمشق، ط: 2، 1418 هـ، وتفسير البغوي: 243/3، وتفسير القرطبي: 285/11، وزاد المسير: 349/5.

³⁵⁹ - راجع: تفسير أبي السعود: 65/6، وتفسير البيضاوي: 92/4، وروح المعاني: 38/17، وفتح القدير: 405/3.

³⁶⁰ - راجع: البحر المحيط: 155/8، والتفسير الكبير: 142/22.

³⁶¹ - راجع: تفسير الطبري: 435/18.

القول الأول: إن مرجع الضمير "التمثيل"، رجحه ابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي⁽³⁶²⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، والألوسي⁽³⁶³⁾، وذكره أبو حيان⁽³⁶⁴⁾.

القول الثاني: إن مرجعه "السموات والأرض"، رجحه أبو حيان، وابن عاشور⁽³⁶⁵⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، والبيضاوي، والألوسي⁽³⁶⁶⁾. فالراجح من القولين كما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يؤيد ذلك وسياق الكلام يدل على ذلك أيضاً، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

3- فَجَعَلَهُمْ جُدَادًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ (58)

وبالتأمل في تفسير هذه الآية الكريمة نجد أن المفسرين اختلفوا في مرجع ضمير الغائب في قوله (إليه) على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "سيدنا إبراهيم - عليه السلام -، والمعنى: لعلمهم يرجعون إلى إبراهيم وإلى دينه وما يدعوهم إليه إذا علموا ضعف الآلهة وعجزها، رجحه أبو حيان، وابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، وابن جرير، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽³⁶⁷⁾، وجوزه الرازي، والنسفي⁽³⁶⁸⁾، وذكره الخازن، وابن الجزي، وأبو السعود، والبيغوي⁽³⁶⁹⁾.

القول الثاني: إن الضمير راجع إلى "الصنم الأكبر"، وهو قول الكلبي⁽³⁷⁰⁾، والمعنى: لعلمهم يرجعون إلى الصنم فيسألونه ما لهؤلاء تكسروا وأنت صحيح والفأس في عنقك، قاله مقاتل⁽³⁷¹⁾ أو المعنى: لعلمهم يرجعون إلى الصنم بالتهمة، حكاها أبو سليمان الدمشقي⁽³⁷²⁾،

³⁶² - راجع: المحرر الوجيز: 86/4، وتفسير أبي السعود: 73/6، وتفسير البيضاوي: 98/4، وتفسير النسفي: 84/3.

³⁶³ - راجع: التسهيل: 28/3، والكشاف: 123/3، وروح المعاني: 60/17.

³⁶⁴ - راجع: البحر المحيط: 166/8.

³⁶⁵ - راجع: البحر المحيط: 166/8، والتحرير والتنوير: 176/9.

³⁶⁶ - راجع: التسهيل: 28/3، والكشاف: 123/3، وتفسير البيضاوي: 98/4، وروح المعاني: 60/17.

³⁶⁷ - راجع: البحر المحيط: 168/8، والمحرر الوجيز: 86/4، وتفسير البيضاوي: 98/4، وتفسير الطبري: 39/17، والقرطبي: 298/11، وروح المعاني: 62/17، وفتح القدير:

413/3.

³⁶⁸ - راجع: التفسير الكبير: 158/22، وتفسير النسفي: 83/3.

³⁶⁹ - راجع: تفسير الخازن: 401/4، والتسهيل: 28/3، وتفسير أبي السعود: 74/6، وتفسير البيغوي: 248/3.

³⁷⁰ - راجع: روح المعاني: 62/17.

³⁷¹ - راجع: زاد المسير: 358/5.

³⁷² - راجع: زاد المسير: 358/5.

ورجحه ابن عاشور، وابن الجزري، والزمخشري، والسمرقندي⁽³⁷³⁾، وجوزه الرازي، والنسفي⁽³⁷⁴⁾، وأضعفه ابن عطية⁽³⁷⁵⁾، وذكره الخازن، والبغوي، والسمعاني، والقرطبي، والشوكاني⁽³⁷⁶⁾.
القول الثالث: إن الضمير يعود على "الله عز وجل"، جوزه النسفي⁽³⁷⁷⁾، وذكره أبو السعود، والألوسي⁽³⁷⁸⁾، وعلق عليه الشوكاني أنه بعيد جداً⁽³⁷⁹⁾.
 فالراجح من الأقوال الثلاثة كما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأنه اختيار معظم المفسرين، وبالإضافة إلى ذلك أن ظاهر الكلام يؤيده أيضاً.

22- سورة الحج

1- مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا يَغِيظُ (15)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "قبله" على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:
القول الأول: إن الضمير راجع إلى "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-"، وهو قول ابن عباس، والكلبي، ومقاتل، والضحاك، وقتادة، وابن زيد، والسدي، واختيار الفراء والزجاج⁽³⁸⁰⁾، والمعنى: من كان من الكفرة الحسدة له يظن أن لن ينصر الله نبيه محمداً -صلى الله عليه وسلم-، رجحه الخازن، والشنقيطي، وابن عطية، وأبو السعود، والزمخشري، وابن كثير، والبيضاوي، والبغوي، وابن جرير، والنسفي، والألوسي⁽³⁸¹⁾، وذكره ابن الجزري، والرازي، والسمعاني، والقرطبي، وابن الجوزي⁽³⁸²⁾.

- ³⁷³ - راجع: التحرير والتنوير: 178/9، والتسهيل: 28/3، والكشاف: 124/3، وبحر العلوم: 430/2.
- ³⁷⁴ - راجع: التفسير الكبير: 158/22، وتفسير النسفي: 83/3.
- ³⁷⁵ - راجع: المحرر الوجيز: 86/4.
- ³⁷⁶ - راجع: تفسير الخازن: 401/4، وتفسير البغوي: 248/3، وتفسير السمعاني: 387/3، وتفسير القرطبي: 298/11، وفتح القدير: 413/3.
- ³⁷⁷ - راجع: تفسير النسفي: 83/3.
- ³⁷⁸ - راجع: تفسير أبي السعود: 74/6، وروح المعاني: 62/17.
- ³⁷⁹ - راجع: فتح القدير: 413/3.
- ³⁸⁰ - راجع: التفسير الكبير: 15/23، وتفسير الطبري: 125/17، وروح المعاني: 126/17.
- ³⁸¹ - راجع: تفسير الخازن: 435/4، وأضواء البيان: 287/4، والمحرر الوجيز: 111/4، وتفسير أبي السعود: 99/6، والكشاف: 148/3، وتفسير ابن كثير: 211/3، وتفسير البيضاوي: 118/4، وتفسير البغوي: 278/3، وتفسير الطبري: 127-125/17، وتفسير النسفي: 98/3، وروح المعاني: 126/17.
- ³⁸² - راجع: التسهيل: 37/3، والتفسير الكبير: 15/23، وتفسير السمعاني: 426/3، وتفسير القرطبي: 21/12، وزاد المسير: 412/5.

القول الثاني: إنه عائد على "مَنْ"، وهو قول مجاهد، وابن عباس أيضاً⁽³⁸³⁾، والنصر بمعنى الرزق، والمعنى: من كان يظن أن لن يرزقه الله في الدنيا والآخرة، فليمدد بسبب إلى سماء البيت ثم ليختنق ... رجحه أبو حيان، وابن الجزي، والدكتور صبرة⁽³⁸⁴⁾، وذكره الرازي، وابن عطية، والبيضاوي، والسمعاني، وابن جرير، والقرطبي، والألوسي، وابن الجوزي⁽³⁸⁵⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "الدين والإسلام"، ذكره أبو حيان، وابن عطية، والقرطبي⁽³⁸⁶⁾.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى { من يعبد الله على حرف }⁽³⁸⁷⁾، رجحه ابن عاشور⁽³⁸⁸⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني لما يأتي:

- 1- أن الضمير فيه راجع إلى المذكور،
 - 2- قال ابن الجزي: "هذا القول مناسب لمن يعبد الله على حرف؛ لأنه إذا أصابته فتنة انقلب وقنط حتى ظن أن الله لن ينصره، فيكون هذا الكلام متصلاً بما قبله"⁽³⁸⁹⁾.
 - 3- وأضاف بقوله: "إن الضمير في ينصره على هذا القول يعود على ما تقدمه، وأما على القول الأول فلا يعود على مذكور قبله؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يذكر قبل ذلك بحيث يعود الضمير عليه ولا يدل سياق الكلام عليه دلالة ظاهرة"⁽³⁹⁰⁾.
- 2- **وَأَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيُنصِرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ**
(40)

³⁸³ - راجع: البحر المحيط: 207/8، وتفسير القرطبي: 21/12.

³⁸⁴ - راجع: البحر المحيط: 207/8، والتسهيل: 37/3، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 441.

³⁸⁵ - راجع: التفسير الكبير: 15/23، والمحزر الوجيز: 111/4، وتفسير البيضاوي:

118/4، وتفسير السمعاني: 426/3، وتفسير الطبري: 125/17، وتفسير القرطبي:

21/12، وروح المعاني: 128/17، وزاد المسير: 412/5.

³⁸⁶ - راجع: البحر المحيط: 207/8، والمحزر الوجيز: 111/4، وتفسير القرطبي:

21/12.

³⁸⁷ - سورة الحج، رقم الآية: 11.

³⁸⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 237/9.

³⁸⁹ - راجع: التسهيل: 37/3.

³⁹⁰ - راجع: التسهيل: 37/3.

نظراً إلى الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "فيها" أثناء تفسيرهم هذه الآية الكريمة، نجد أن هناك قولين في هذا الصدد، هما على النحو التالي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "المساجد"؛ لأن جميع المواضع المذكورة الغالب فيها الشُّرك، قاله أبو سليمان الدمشقي⁽³⁹¹⁾، رجحه الخازن، والرازي، وأبو السعود، وابن جرير، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني، والنحاس⁽³⁹²⁾، وجوزه البيضاوي، والنسفي⁽³⁹³⁾، وذكره ابن عاشور، وابن الجزري، وابن كثير⁽³⁹⁴⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "جميع الأماكن المذكورات" من صوامع، وبيع، وصلوات، ومساجد، قاله الضحاك، والكلبي ومقاتل⁽³⁹⁵⁾، رجحه ابن عاشور، وابن الجزري، وابن عطية، والدكتور صبرة، والزحيلي⁽³⁹⁶⁾، وجوزه البيضاوي، والقرطبي، والنسفي، والنحاس⁽³⁹⁷⁾، وذكره الرازي، وابن كثير، والألوسي، والشوكاني⁽³⁹⁸⁾.

فالأرجح من القولين -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن "المساجد" أقرب مذكور وبالإضافة أن جميع المواضع المذكورة الغالب فيها الشُّرك، ويؤيده ما أشار إليه أبو السعود بقوله: "فإن بيان ذكر الله -عز وجل- في الصوامع، والبيع والكنائس بعد انتساح شرعيتها مما لا يقتضيه المقام ولا يرتضيه الأفهام"⁽³⁹⁹⁾.

3- وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (54)
وبالتأمل في مرجع ضمير الغائب في قوله (أنه) نجد أن المفسرين ذهبوا إلى أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

³⁹¹ - راجع: زاد المسير: 437/5.

³⁹² - راجع: تفسير الخازن: 448/4، والتفسير الكبير: 36/23، وتفسير أبي السعود:

109/6، وتفسير الطبري: 177/17، وتفسير القرطبي: 72/12، وروح

المعاني: 164/17، وفتح القدير: 457/3، وإعراب القرآن: 101/3.

³⁹³ - راجع: تفسير البيضاوي: 129/4، وتفسير النسفي: 106/3.

³⁹⁴ - راجع: التحرير والتنوير: 283/9، والتسهيل: 43/3، وتفسير ابن كثير: 227/3.

³⁹⁵ - راجع: زاد المسير: 437/5، والتفسير الكبير: 36/23، والدر المنثور: 60/6،

وتفسير ابن أبي حاتم: 386/9، وروح المعاني: 164/17.

³⁹⁶ - راجع: التحرير والتنوير: 283/9، والتسهيل: 43/3، والمحزر الوجيز: 125/4،

ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص444، والتفسير المنير: 225/17.

³⁹⁷ - راجع: تفسير البيضاوي: 129/4، وتفسير القرطبي: 72/12، وتفسير النسفي:

106/3، وإعراب القرآن: 101/3.

³⁹⁸ - راجع: التفسير الكبير: 36/23، وتفسير ابن كثير: 227/3، وروح المعاني:

164/17، وفتح القدير: 457/3.

³⁹⁹ - راجع: تفسير أبي السعود: 109/6.

القول الأول: يرجع الضمير إلى "نسخ ما ألقاه الشيطان"، قاله الكلبي، والمعنى: ليعلموا أن نسخ ذلك وإبطاله حق من الله فيؤمنوا بالنسخ، رجحه ابن الجوزي⁽⁴⁰⁰⁾، وجوزه البيضاوي، وابن عاشور⁽⁴⁰¹⁾، وذكره الرازي⁽⁴⁰²⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "القرآن"، قاله مقاتل⁽⁴⁰³⁾، والمعنى: أن القرآن هو الحق النازل من عند الله، رجحه الزحيلي، والخازن، وابن الجزري، وأبو السعود، وابن كثير، والبغوي، والثعالبي، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني، والدكتور صبرة⁽⁴⁰⁴⁾.

القول الثالث: إن مرجع الضمير "تمكين الشيطان من الإلقاء"، والمعنى: أن تمكين الشيطان من الإلقاء هو الحق الصادر من الله؛ لأنه مما جرت به عادته في الإنس من لدن سيدنا آدم -عليه السلام-، رجحه الزمخشري⁽⁴⁰⁵⁾، وجوزه البيضاوي⁽⁴⁰⁶⁾، وذكره الرازي، وأبو السعود، والألوسي، والشوكاني⁽⁴⁰⁷⁾.

القول الرابع: إن مرده "العلم" الذي أوتوه، رجحه ابن عاشور⁽⁴⁰⁸⁾. فالراجح من الأقوال الأربعة -والله أعلم بالصواب- ثانيها؛ لأمرين:

1- أنه المفهوم من سياق الآية، المتبادر إلى الذهن،

2- أنه قول معظم أئمة التفسير المتقدمين والمتأخرين.

4- **هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ..... فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ (78)**

بالتأمل في الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في (هو) نجد أن هناك قولين تم ذكرهما في هذا الصدد، هما على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الله عز وجل"، وهو قول ابن عباس، وقتادة، ومجاهد، والضحاك، وابن زيد⁽⁴⁰⁹⁾، والمعنى: الله سماكم المسلمين، ورجحه ابن عاشور، والشنقيطي، وابن الجزري، والرازي، والسيوطي، والزمخشري، وابن

400 - راجع: زاد المسير: 443/5.

401 - راجع: تفسير البيضاوي: 136/4، والتحرير والتنوير: 296/9.

402 - راجع: التفسير الكبير: 49/23.

403 - راجع: التفسير الكبير: 49/23.

404 - راجع: التفسير المنير: 246/17، وتفسير الخازن: 455/4، والتسهيل: 45/3،

وتفسير أبي السعود: 114/6، وتفسير ابن كثير: 231/3، وتفسير البغوي: 295/3،

وتفسير الثعالبي: 86/3، وتفسير القرطبي: 87/12، وتفسير النسفي: 109/3، وروح

المعاني: 174/17، وفتح القدير: 462/3، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 446.

405 - راجع: الكشاف: 167/3.

406 - راجع: تفسير البيضاوي: 136/4.

407 - راجع: التفسير الكبير: 443/5، وتفسير أبي السعود: 114/6، وروح

المعاني: 174/17، وفتح القدير: 462/3.

408 - راجع: التحرير والتنوير: 296/9.

409 - راجع: البحر المحيط: 246/8، والدر المنثور: 81/6، وتفسير ابن أبي حاتم:

398/9، والمحزر الوجيز: 135/3، والتفسير الكبير: 237/3، وتفسير الطبري: 207/17.

كثير، وابن جرير، والنسفي، والشوكاني، والزرکشي وغيرهم⁽⁴¹⁰⁾، وجوزة أبو السعود⁽⁴¹¹⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي، والخازن⁽⁴¹²⁾.

القول الثاني: إن الضمير راجع إلى "سيدنا إبراهيم -عليه السلام-"، والمعنى: أن إبراهيم سماكم المسلمين، وهو قول ابن زيد أيضاً والحسن⁽⁴¹³⁾، ورجحه أبو حيان⁽⁴¹⁴⁾، وجوزة أبو السعود⁽⁴¹⁵⁾، وذكره الماوردي، والخازن، وابن الجزي، والرازي، والزمخشري، وابن كثير⁽⁴¹⁶⁾.

وقال أبو جعفر النحاس: "هذا القول مخالف لقول العلماء الأئمة"⁽⁴¹⁷⁾.

فالراجح من القولين -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لما يأتي:

قال الشنقيطي: "قريبتان تدلان على أن القول الثاني غير صواب،

الأولى: أن الله قال: { هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا }، أي: القرآن .

ومعلوم أن إبراهيم لم يسمهم المسلمين في القرآن لنزوله بعد وفاته بأزمان طويلة"⁽⁴¹⁸⁾ كما نبه على هذا ابن جرير⁽⁴¹⁹⁾.

"والثانية أن الأفعال كلها في السياق المذكور راجعة إلى الله لا إلى إبراهيم فقله: { هُوَ اجْتَبَاكُمْ }، أي: الله، { وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ }، أي: الله و { هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ }، أي: الله"⁽⁴²⁰⁾.

23- سورة المؤمنون

3- مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ (67)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى (به) على أربعة أقوال، هي:

⁴¹⁰ - راجع: التحرير والتنوير: 327/9، وأضواء البيان: 302/5-303، والتسهيل: 47/3، والتفسير الكبير: 65/23، والدر المنثور: 81/6، والكشاف: 175/3، وتفسير ابن كثير: 237/3، وتفسير الطبري: 207/17، وتفسير النسفي: 115/3، وفتح القدير: 471/3، والبرهان: 33/4.

⁴¹¹ - راجع: تفسير أبي السعود: 122/6.

⁴¹² - راجع: البحر المحيط: 246/8، والنكت والعيون: 130/3، وتفسير الخازن: 461/4.

⁴¹³ - راجع: البحر المحيط: 246/8، والمحزر الوجيز: 135/4، وتفسير الطبري: 207/17، ومشكل إعراب القرآن: 495/2.

⁴¹⁴ - راجع: البحر المحيط: 246/8.

⁴¹⁵ - راجع: تفسير أبي السعود: 122/6.

⁴¹⁶ - راجع: النكت والعيون: 130/3، وتفسير الخازن: 461/4، والتسهيل: 47/3،

والتفسير الكبير: 65/23، والكشاف: 175/3، وتفسير ابن كثير: 237/3.

⁴¹⁷ - راجع: إعراب القرآن: 106/3.

⁴¹⁸ - راجع: أضواء البيان: 303/5.

⁴¹⁹ - راجع: تفسير الطبري: 207/17.

⁴²⁰ - راجع: أضواء البيان: 303/5.

القول الأول: يرجع الضمير إلى "النكوص" المصدر المفهوم من قوله { تَنْكِصُونَ }، ذكره الرازي⁽⁴²¹⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الآيات"؛ لأنها في معنى الكتاب والقرآن، قاله أبو صالح⁽⁴²²⁾، جوزه ابن عاشور، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي، والزرکشي⁽⁴²³⁾، وذكره الماوردي، والخازن، وابن الجزي، والرازي، وابن عطية، وابن كثير، والبغوي، والسمعاني، والقرطبي⁽⁴²⁴⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "الحرم والمسجد"، قاله ابن عباس، ومجاهد،

والحسن، وسعيد بن جبیر، وقتادة، والضحاك⁽⁴²⁵⁾، ورجحه أبو حيان، والخازن، والسيوطي، والزمخشري، وابن عطية، والبغوي، والسمرقندي، والسمعاني، والقرطبي، والألوسي⁽⁴²⁶⁾، وجوزه ابن عاشور، وأبو السعود، والبيضاوي، والزرکشي⁽⁴²⁷⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي، وابن كثير⁽⁴²⁸⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قاله منذر بن سعيد⁽⁴²⁹⁾، وجوزه الماوردي⁽⁴³⁰⁾، وذكره ابن عاشور، وابن الجزي، وابن عطية، وابن كثير، والسمعاني⁽⁴³¹⁾.

القول الخامس: إنه يرجع إلى "حرمة الله"، رجحه الماوردي⁽⁴³²⁾.

421 - راجع: التفسير الكبير: 97/23.

422 - راجع: الدر المنثور: 108/6.

423 - راجع: التحرير والتنوير: 383/9، والكشاف: 196/3، وتفسير أبي السعود:

143/6، وتفسير البيضاوي: 342/4، وروح المعاني: 49/18، والبرهان: 27/4.

424 - راجع: النكت والعيون: 143/3، وتفسير الخازن: 471/4، والتسهيل: 53/3،

والتفسير الكبير: 97/23، والمحزر الوجيز: 149/4، وتفسير ابن كثير: 250/3، وتفسير

البغوي: 313/3، وتفسير السمعاني: 482/3، وتفسير القرطبي: 136/12.

425 - راجع: البحر المحيط: 267/8، وتفسير الطبري: 38/18، والدر المنثور: 108/6،

ومعاني القرآن: 474/4، وتفسير الخازن: 471/4.

426 - راجع: البحر المحيط: 267/8، وتفسير الخازن: 471/4، والدر المنثور: 145/4،

والكشاف: 196/3، والمحزر الوجيز: 149/4، وتفسير البغوي: 313/3، وبحر العلوم:

485/2، وتفسير السمعاني: 482/3، وتفسير القرطبي: 136/12، وروح المعاني:

49/18.

427 - راجع: التحرير والتنوير: 383/9، وتفسير أبي السعود: 143/6، وتفسير البيضاوي:

342/4، والبرهان: 27/4.

428 - راجع: التسهيل: 53/3، والتفسير الكبير: 97/23، وتفسير ابن كثير: 250/3.

429 - راجع: البحر المحيط: 267/8.

430 - راجع: النكت والعيون: 143/3.

431 - راجع: التحرير والتنوير: 383/9، والتسهيل: 53/3، والمحزر الوجيز: 149/4،

وتفسير ابن كثير: 250/3، وتفسير السمعاني: 482/3.

فالمراجع من الأقوال كما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الثالث؛ لأنه قول أئمة التفسير من السابقين واللاحقين.

24- سورة النور

1- إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ ... (11)
اختلف المفسرون في عودة الضمير للمخاطب في قوله (لا تحسبوه) على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "عائشة وصفوان بن المعطل -رضي الله عنهما-"، وهو قول سعيد بن جبير، ويحيى بن سلام (433)(434)، ورجحه السيوطي، والبغوي، والسمعاني (435)، وذكره ابن الجوزي، والخازن (436).

القول الثاني: إنه عائد على "رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأبي بكر وعائشة، وصفوان -رضي الله عنهم-"، قاله ابن شجرة (437)(438)، ورجحه أبو السعود، والبيضاوي، والسمرقندي، والشوكاني (439)، وذكره ابن الجوزي، والخازن، والبغوي، والسمعاني، والألوسي (440).

القول الثالث: يرجع الضمير إلى "من ساءه ذلك من المؤمنين وخاصة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأبي بكر، وعائشة، وصفوان بن المعطل -رضي الله عنهم-"، رجحه الزمخشري، والثعالبي، والنسفي، والألوسي (441).

432 - راجع: النكت والعيون: 143/3.

433 - يحيى بن سلام (742م - 815م) بن أبي ثعلبة البصري، مفسر، مقرئ، فقيه، عالم بالحديث واللغة، أدرك نحو عشرين من "التابعين" وروى عنهم. ولد بالكوفة، وتوفي في عودته من الحج، بمصر. من كتبه "تفسير القرآن". (راجع: ميزان الاعتدال للذهبي: 290/3-291، و طبقات القراء لابن الجزري: 373/2، والأعلام للزركلي: 182/99-183).

434 - راجع: روح المعاني: 114/18.

435 - راجع: الدر المنثور: 152/6، وتفسير البغوي: 331/3، وتفسير السمعاني: 509/3.

436 - راجع: زاد المسير: 18/6، وتفسير الخازن: 491/4.

437 - ابن شجرة (000 - 961م) أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة ابن منصور البغدادي الشجري: قاض، من أهل بغداد. كان عالماً بالأحكام والقرآن والأدب والتاريخ، وله عدة مصنفات. ولي قضاء الكوفة، وكان متساهلاً في الحديث (راجع: الأعلام للزركلي: 199/1، والجواهر المضية للقرشي: 90/1، وسير أعلام النبلاء: 135/10).

438 - راجع: النكت والعيون: 159/3.

439 - راجع: تفسير أبي السعود: 160/6، وتفسير البيضاوي: 176/4، وبحر العلوم:

502/2، وفتح القدير: 12/4.

440 - راجع: زاد المسير: 18/6، وتفسير الخازن: 491/4، وتفسير البغوي: 331/3،

وتفسير السمعاني: 509/3، وروح المعاني: 114/18.

441 - راجع: الكشاف: 221/3، وتفسير الثعالبي: 111/3، وتفسير النسفي: 137/3،

وروح المعاني: 114/18.

القول الرابع: إنه يعود على " آل أبي بكر "، رجحه ابن كثير⁽⁴⁴²⁾. فالراجح في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب - القول الثالث؛ لأنه يشمل جميع الأقوال الأخرى.

2- **اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ... (35)**

بالتأمل في تفاسير الآية الكريمة نجد أن المفسرين اختلفوا في مرد ضمير الغائب في قوله (نوره) على خمسة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الله تعالى"، قاله ابن عباس، وقتادة⁽⁴⁴³⁾، والمعنى: مثل نور الله في قلب المؤمن، رجحه أبو حيان، والخازن، وابن عاشور، وابن الجزي، والبغوي، والبيضاوي، والألوسي، والقيسي⁽⁴⁴⁴⁾، وذكره ابن عطية، وابن كثير، السمعاني⁽⁴⁴⁵⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-"، قاله كعب وابن جبير⁽⁴⁴⁶⁾، وجوزه السمرقندي⁽⁴⁴⁷⁾، وذكره ابن الجزي، والسمعاني، والألوسي، والقيسي⁽⁴⁴⁸⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "المؤمنين"، وهو قول أبي، وابن عباس أيضاً، وابن جبير، والضحاك⁽⁴⁴⁹⁾، وجوزه الألوسي⁽⁴⁵⁰⁾، وذكره الخازن، وابن الجزي، وابن كثير، والبغوي⁽⁴⁵¹⁾.

442 - راجع: تفسير ابن كثير: 273/3.

443 - راجع: النكت والعيون: 173/3، والدر المنثور: 200/6.

444 - راجع: البحر المحيط: 313/8، وتفسير الخازن: 6/5، والتحرير والتنوير: 488/9، والتسهيل: 67/3، وتفسير البغوي: 345/3، وتفسير البيضاوي: 188/4، وروح المعاني: 166/18، ومشكل إعراب القرآن: 511/2.

445 - راجع: المحرر الوجيز: 183/4، وتفسير ابن كثير: 291/3، وتفسير السمعاني: 529/3.

446 - راجع: البحر المحيط: 313/8، والمحرر الوجيز: 183/4، وتفسير القرطبي: 259/12.

447 - راجع: بحر العلوم: 512/2.

448 - راجع: التسهيل: 67/3، وتفسير السمعاني: 529/3، وروح المعاني: 166/18، ومشكل إعراب القرآن: 511/2.

449 - راجع: البحر المحيط: 313/8، والنكت والعيون: 173/3، والدر المنثور: 196/6-197، وتفسير ابن أبي حاتم: 136/10، والمحرر الوجيز: 183/4، وتفسير السمعاني: 529/3، وتفسير القرطبي: 259/12، ومعاني القرآن: 536-535/4، ومناهل العرفان: 271-270/1.

450 - راجع: روح المعاني: 166/18.

451 - راجع: تفسير الخازن: 6/5، والتسهيل: 67/3، وتفسير ابن كثير: 291/3، وتفسير

البغوي: 345/3.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى "القرآن والإيمان"، قاله سفيان، والحسن⁽⁴⁵²⁾، وجوزه السمرقندي⁽⁴⁵³⁾، وذكره ابن الجزي، والسمعاني، والألوسي، والقيسي⁽⁴⁵⁴⁾.

القول الخامس: إنه عائد على "المعرفة"، رجحه السمرقندي⁽⁴⁵⁵⁾، والمعنى: مثل نور المعرفة في قلب المؤمن كمشكاة.

فالراجح كما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن الضمير يرجع فيه إلى المذكور، وأما بقية الأقوال ففيها يعود الضمير على غير مذكور، وبالإضافة إلى ذلك هذا المرجح أقرب مذكور، ويؤيده ما قاله الألوسي عن الاحتمالات الأخرى، وهو: "ولا يخفى أن رجوع الضمير إلى غير مذكور في الكلام إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه أو كان لكن كانت دلالاته عليه خفية خلاف الظاهر جدا لا سيما إذا فات المقصود من الكلام على ذلك"⁽⁴⁵⁶⁾.

3- لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض وماؤهم النار ... (57)

وللمفسرين اختلاف في عودة الضمير للمخاطب في قوله (لا تحسبن) على قولين، هما:

القول الأول: يعود الضمير على "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-، رجحه الشنقيطي، والرازي، وابن عطية، وابن كثير، والبغوي، والبيضاوي، والقرطبي، والنسفي⁽⁴⁵⁷⁾، وجوزه أبو السعود، والألوسي⁽⁴⁵⁸⁾.

القول الثاني: إنه راجع إلى "كل من يصلح له الخطاب"، والمعنى: لا تحسبن أيها المخاطب، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، والألوسي⁽⁴⁵⁹⁾، وجوزه أبو السعود⁽⁴⁶⁰⁾.

فالراجح من القولين كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأنه يشمل القول الأول، وليس هناك أي سبب من الأسباب لتخصيص الخطاب.

⁴⁵² - راجع: البحر المحيط: 313/8، والنكت والعيون: 173/3، والمحزر الوجيز:

183/4، وتفسير القرطبي: 259/12.

⁴⁵³ - راجع: بحر العلوم: 514/2.

⁴⁵⁴ - راجع: التسهيل: 67/3، وتفسير السمعي: 529/3، وروح المعاني: 166/18،

ومشكل إعراب القرآن: 511/2.

⁴⁵⁵ - راجع: بحر العلوم: 512/2.

⁴⁵⁶ - راجع: روح المعاني: 166/18.

⁴⁵⁷ - راجع: أضواء البيان: 554-555/5، والتفسير الكبير: 24/24، والمحزر

الوجيز: 193/4، وتفسير ابن كثير: 303/3، وتفسير البغوي: 355/3، وتفسير البيضاوي:

198/4، وتفسير القرطبي: 301/12، وتفسير النسفي: 155/3.

⁴⁵⁸ - راجع: تفسير أبي السعود: 192/6، وروح المعاني: 208/18.

⁴⁵⁹ - راجع: البحر المحيط: 332/8، والتحرير والتنوير: 27/10، وروح

المعاني: 208/18.

⁴⁶⁰ - راجع: تفسير أبي السعود: 192/6.

25- سورة الفرقان

1- يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَّحْجُورًا (22)

بالرجوع إلى الاختلاف الذي دار حول عودة ضمير الغائب في قوله (يقولون)، نجد أن المفسرين ذكروا قولين في هذا الصدد، هما على النحو التالي:
القول الأول: يعود الضمير على "الكفار"، والمعنى: ويقول الكفار عند مشاهدتهم للملائكة حجرا محجورا⁽⁴⁶¹⁾، قاله قتادة، وابن جريج⁽⁴⁶²⁾، ورجحه أبو أبو حيان، والشنقيطي، والزمخشري، والشوكاني، والطبرسي⁽⁴⁶³⁾، وجوزه ابن

الجزري⁽⁴⁶⁴⁾، وذكره ابن جرير، والقرطبي، وابن الجوزي⁽⁴⁶⁵⁾.
القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الملائكة"، قاله الضحاك، ومجاهد، وقتادة أيضاً، وابن عباس، والحسن، وأبو سعيد الخدري⁽⁴⁶⁶⁾، والمعنى: يقولون للكفار حراماً محرماً أن يدخل أحدكم الجنة، رجحه ابن كثير، والسمرقندي، وابن جرير، والقرطبي، والنسفي، والنحاس⁽⁴⁶⁷⁾، وجوزه ابن الجزي⁽⁴⁶⁸⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، والزمخشري، والألوسي، والطبرسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽⁴⁶⁹⁾.

فالراجح من القولين كما يظهر لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛

⁴⁶¹ - وهذه كلمة كانوا يتكلمون بها عند لقاء عدو وهجوم نازلة يضعونها موضع الاستعاذة، يقال للرجل أتفعل كذا؟ فيقول حجراً محجوراً، أي: حراماً عليك التعرض لي. راجع: فتح القدير: 69/4.

⁴⁶² - راجع: النكت والعيون: 196/3، والمحرم الوجيز: 206/4.
⁴⁶³ - راجع: البحر المحيط: 357/8، وأضواء البيان: 39/6، والكشاف: 278/3، وفتح القدير: 69/4، وجوامع الجوامع للشيخ الفضل بن الحسن الطبرسي: ج2، ص648، ط-1، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، 2000م.

⁴⁶⁴ - راجع: التسهيل: 77/3.
⁴⁶⁵ - راجع: تفسير الطبري: 2/19، وتفسير القرطبي: 20/13، وزاد المسير: 82/6.

⁴⁶⁶ - راجع: النكت والعيون: 196/3، وتفسير الخازن: 98/5، والدر المنثور: 245/6، والمحرم الوجيز: 206/4، وروح المعاني: 6/19.

⁴⁶⁷ - راجع: تفسير ابن كثير: 315/3، وبحر العلوم: 534/2، وتفسير القرطبي: 20/13، وتفسير النسفي: 165/3، ومعاني القرآن: 17/5.

⁴⁶⁸ - راجع: التسهيل: 77/3.
⁴⁶⁹ - راجع: البحر المحيط: 357/8، وتفسير الخازن: 98/5، والكشاف: 278/3، وتفسير الطبري: 2/19، وروح المعاني: 6/19، وجوامع الجوامع: 648/2، وزاد المسير: 82/6، وفتح القدير: 69/4.

لأن مساق الكلام للكفار، هم الذين كانوا يطلبون نزول الملائكة، ثم إذا رأوهم كرهوا لقاءهم وفزعوا منهم؛ لأنهم لا يلقونهم إلا بما يكرهون، فقالوا عند رؤيتهم ما كانوا يقولونه عند لقاء العدو ونزول الشدة.

2- وَلَقَدْ صَرَّفْنَا⁴⁷⁰ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا (50)

وبالتأمل في هذه الآية الكريمة نجد أنها تتضمن الاختلاف الواقع في عودة ضمير الغائب في قوله "صَرَّفْنَا" على خمسة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الماء المنزل من السماء"، قاله ابن مسعود، وابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وعكرمة⁽⁴⁷⁰⁾، والمعنى: جعلنا إنزال الماء تذكرة بأن يصرفه عن بعض المواضع إلى بعض، فيكثر الخصب في بعضها والجذب في بعضها الآخر وهو في كل عام بمقدار واحد، رجحه أبو حيان، والخازن، وابن عاشور، والشنقيطي، والرازي، وابن عطية، والبغوي، والسمعاني، والألوسي، والشوكاني، وابن الجوزي، والنحاس، والعكبري⁽⁴⁷¹⁾، وجوزه البيضاوي⁽⁴⁷²⁾، وذكره الماوردي، والزمخشري، والقرطبي، والشوكاني⁽⁴⁷³⁾، وأبعده ابن الجزي⁽⁴⁷⁴⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "القرآن"، قاله ابن عباس أيضاً وعطاء الخراساني⁽⁴⁷⁵⁾، ورجحه ابن الجزي، والقرطبي⁽⁴⁷⁶⁾، وذكره الماوردي، والشوكاني⁽⁴⁷⁷⁾، وأبعده السمعاني⁽⁴⁷⁸⁾.

القول الثالث: يعود على "المطر، والرياح، والسحاب، وسائر ما ذكر فيه من الأدلة" قاله أبو مسلم⁽⁴⁷⁹⁾.

القول الرابع: يرجع إلى "القول المفهوم من السياق"، والمعنى: ولقد صرفنا هذا القول بين الناس في القرآن وسائر الكتب والصحف التي أنزلت على رسل وهو ذكر إنشاء السحاب وإنزال المطر ليتفكروا ويستدلوا به على الصانع،

⁴⁷⁰ - راجع: البحر المحيط: 373/8، وأضواء البيان: 62/6، والدر المنثور: 264/6،

⁴⁷¹ - راجع: البحر المحيط: 373/8، وتفسير الخازن: 35/5، والتحرير والتنوير:

99/10، وأضواء البيان: 62/6، والتفسير الكبير: 80/27، والمحزر الوجيز: 213/4،

وتفسير البغوي: 372/3، وتفسير السمعاني: 25/4، وروح المعاني: 31/19، وفتح

القدير: 81/4، وزاد المسير: 95/6، ومعاني القرآن: 35/5، والتبيان: 988/2.

⁴⁷² - راجع: تفسير البيضاوي: 223/4.

⁴⁷³ - راجع: النكت والعيون: 204/3، والكشاف: 291/3، وتفسير القرطبي: 57/13،

وفتح القدير: 81/4.

⁴⁷⁴ - راجع: التسهيل: 80/3.

⁴⁷⁵ - راجع: البحر المحيط: 373/8، والمحزر الوجيز: 213/4، وروح المعاني: 31/19.

⁴⁷⁶ - راجع: التسهيل: 80/3، وتفسير القرطبي: 57/13.

⁴⁷⁷ - راجع: النكت والعيون: 204/3، وفتح القدير: 81/4.

⁴⁷⁸ - راجع: تفسير السمعاني: 25/4.

⁴⁷⁹ - راجع: البحر المحيط: 373/8، والتفسير الكبير: 80/24.

رجحه الزمخشري، والشوكاني⁽⁴⁸⁰⁾، وجوزه البيضاوي⁽⁴⁸¹⁾ ذكره الرازي، والألوسي⁽⁴⁸²⁾

القول الخامس: الضمير يعود على "الريح"، ذكره الشوكاني⁽⁴⁸³⁾، وقال الألوسي: " هذا ليس بشيء"⁽⁴⁸⁴⁾

فالأرجح كما أعتقد - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن المرجع فيه أقرب مذكور، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروه.

26- سورة الشعراء

1- فَكْبِكُوبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ (94)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله (فككبوا) على قولين، هما كالآتي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الأصنام"، وهو قول السدي⁽⁴⁸⁵⁾، ورجحه أبو حيان، وابن عاشور، وابن الجزي، والرازي، وابن جرير، والزمخشري، وأبو السعود، والألوسي، والشوكاني⁽⁴⁸⁶⁾.

القول الثاني: يعود على "الكفار"، قاله ابن عباس، وقتادة، والسدي في قول آخر⁽⁴⁸⁷⁾، ورجحه ابن الجوزي⁽⁴⁸⁸⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، والشوكاني⁽⁴⁸⁹⁾.

فالراجح من القولين كما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك وبالإضافة إلى ذلك أن غالبية المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

2- كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ (200)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى (سلكناه) على سبعة أقوال، هي:

-
- 480 - راجع: الكشف: 291/3، وفتح القدير: 81/4.
- 481 - راجع: تفسير البيضاوي: 223/4.
- 482 - راجع: التفسير الكبير: 80/24، وروح المعاني: 31/19.
- 483 - راجع: فتح القدير: 81/4.
- 484 - راجع: روح المعاني: 31/19.
- 485 - راجع: الدر المنثور: 308/6، وتفسير ابن أبي حاتم: 2785/8، ومعاني القرآن: 89/5.
- 486 - راجع: البحر المحيط: 414/8، والتحرير والتنوير: 184/10، والتسهيل: 87/3، والتفسير الكبير: 131/24، وتفسير الطبري: 88/19، والكشاف: 327/3، وتفسير أبي السعود: 251/6، وروح المعاني: 102/19، 106/4، وفتح القدير: 106/4.
- 487 - راجع الدر المنثور: 308/6، وتفسير الطبري: 88/19، وتفسير القرطبي: 116/13.
- 488 - راجع: زاد المسير: 131/6.
- 489 - راجع: البحر المحيط: 414/8، والتسهيل: 87/3، وفتح القدير: 106/4.

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "التكذيب والكفر"، قاله ابن عباس⁽⁴⁹⁰⁾، ورجحه الخازن، والزمخشري، وابن جرير⁽⁴⁹¹⁾، وذكره الشنقيطي، وأبو السعود، والألوسي⁽⁴⁹²⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "القرآن"، قاله الرماني⁽⁴⁹³⁾، ورجحه أبو حيان، والشنقيطي، وأبو السعود، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽⁴⁹⁴⁾، وجوزه ابن الجزي⁽⁴⁹⁵⁾، وذكره البيضاوي⁽⁴⁹⁶⁾.

القول الثالث: إنه يعود على "التكذيب"، قاله يحيى بن سلام⁽⁴⁹⁷⁾، ورجحه السمرقندي⁽⁴⁹⁸⁾، وجوزه ابن الجزي⁽⁴⁹⁹⁾، وذكره ابن عطية، والسمعاني، والقرطبي⁽⁵⁰⁰⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "الشرك"، قاله أنس بن مالك، والحسن⁽⁵⁰¹⁾.

القول الخامس: إن مرجع الضمير "الكفر"، المدلول عليه بقوله { مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ }⁽⁵⁰²⁾، قاله الحسن، وابن جريج⁽⁵⁰³⁾، ورجحه البيضاوي⁽⁵⁰⁴⁾، وذكره أبو السعود⁽⁵⁰⁵⁾.

القول السادس: إن مرده "القسوة"، قاله عكرمة⁽⁵⁰⁶⁾.

القول السابع: الضمير راجع إلى "الشرك والتكذيب"، نُقِلَ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - والحسن ومجاهد - رحمهما الله تعالى -⁽⁵⁰⁷⁾.

-
- 490 - راجع: تفسير الخازن: 58/5.
- 491 - راجع: تفسير الخازن: 58/5، والكشاف: 341/3، وتفسير الطبري: 115/19.
- 492 - راجع: أضواء البيان: 98/6، وتفسير أبي السعود: 265/6، وروح المعاني: 128/19.
- 493 - راجع: المحرر الوجيز: 244/4.
- 494 - راجع: البحر المحيط: 432/8، وأضواء البيان: 98/6، وتفسير أبي السعود: 265/6، وتفسير القرطبي: 139/13، وروح المعاني: 128/19، وفتح القدير: 118/4.
- 495 - راجع: التسهيل: 90/3.
- 496 - راجع: تفسير البيضاوي: 253/4.
- 497 - راجع: البحر المحيط: 432/8، والنكت والعيون: 232/3.
- 498 - راجع: بحر العلوم: 568/2.
- 499 - راجع: التسهيل: 90/3.
- 500 - راجع: المحرر الوجيز: 244/4، وتفسير السمعاني: 67/4، وتفسير القرطبي: 139/13.
- 501 - راجع: النكت والعيون: 232/3، والدر المنثور: 323/6، وتفسير السمعاني: 67/4، وتفسير الطبري: 115/19.
- 502 - سورة الشعراء، رقم الآية: 199.
- 503 - راجع: البحر المحيط: 432/8، والمحرر الوجيز: 244/4، وتفسير الطبري: 115/19.
- 504 - راجع: تفسير البيضاوي: 253/4.
- 505 - راجع: تفسير أبي السعود: 265/6.
- 506 - راجع: النكت والعيون: 232/3، وتفسير القرطبي: 139/13، وفتح القدير: 118/4.

فالراجح كما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن السياق عن القرآن، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول أيضاً.

3- يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ (223)

ولو تدبرنا الآية الكريمة وجدنا أنها تتناول الخلاف الواقع في عودة ضمير الغائب في قوله (يُلْقُونَ) على قولين، هما:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الشياطين"، قاله مجاهد وقتادة⁽⁵⁰⁸⁾، والمعنى: يستمعون الشياطين إلى الملائكة، أو المعنى: يلقون الشياطين المسموع إلى الكهان، رجحه الخازن، والزمخشري، والقرطبي، وابن الجوزي⁽⁵⁰⁹⁾، وجوزه أبو حيان، وابن الجزي، والنسفي، والشوكاني⁽⁵¹⁰⁾، وذكره البيضاوي، والألوسي⁽⁵¹¹⁾.

القول الثاني: يعود على "كل أفاك أثيم"، والمعنى: الأفاكون يلقون السمع إلى الشياطين فيلقون وحيهم إليهم، أو المعنى: يلقون الأفاكون المسموع من الشياطين إلى الناس وأكثر الأفاكين كاذبون يفترون على الشياطين ما لم يوحوا إليهم، رجحه ابن عاشور، والبيضاوي، والسمعاني، والألوسي⁽⁵¹²⁾، وجوزه أبو حيان، وابن الجزي، والنسفي، والشوكاني⁽⁵¹³⁾، وذكره الزمخشري⁽⁵¹⁴⁾.

فالراجح من القولين كما يظهر لي -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأنه أقرب مذكور.

27- سورة النمل

فَمَكَتْ عَيْرٌ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ (22)

اختلف المفسرون في مرجع الضمير الفاعل في قوله (فَمَكَتْ) على ثلاثة أقوال، هي:

⁵⁰⁷ - راجع: تفسير أبي السعود: 265/6، وتفسير البغوي: 399/3، وفتح القدير: 118/4.
⁵⁰⁸ - راجع: الدر المنثور: 332/6.
⁵⁰⁹ - راجع: تفسير الخازن: 61/5، والكشاف: 347/3، وتفسير القرطبي: 145/13، وزاد المسير: 149/6.
⁵¹⁰ - راجع: البحر المحيط: 440/8، والتسهيل: 91/3، وتفسير النسفي: 201/3، وفتح القدير: 120/4.
⁵¹¹ - راجع: تفسير البيضاوي: 428/4، وروح المعاني: 140/19.
⁵¹² - راجع: التحرير والتنوير: 236/10، وتفسير البيضاوي: 428/4، وتفسير السمعاني: 71/4، وروح المعاني: 139/19.
⁵¹³ - راجع: البحر المحيط: 440/8، والتسهيل: 91/3، وتفسير النسفي: 201/3، وفتح القدير: 120/4.
⁵¹⁴ - راجع: الكشاف: 347/3.

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "سيدنا سليمان - عليه السلام-"، قاله وهب بن منبه⁽⁵¹⁵⁾، ورجحه ابن جرير، والنحاس⁽⁵¹⁶⁾، وجوزه ابن الجزي، وابن عطية⁽⁵¹⁷⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي، والشوكاني⁽⁵¹⁸⁾.

القول الثاني: إن مرجعه "الهدهد"، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، وابن الجزي، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽⁵¹⁹⁾، وجوزه ابن عطية⁽⁵²⁰⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "سيدنا سليمان - عليه السلام، والهدهد"، ذكره أبو حيان⁽⁵²¹⁾.

فالمراجع من الأقوال الثلاثة - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يتحدث عن الهدهد، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروه أيضاً.

28- سورة القصص

1- فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ (15)

هناك ثلاثة أقوال في مرجع الضمير المستتر في قوله (فقضى) ذكرها المفسرون في تفسير هذه الآية الكريمة، وهي:

القول الأول: يعود الضمير على "سيدنا موسى - عليه السلام-"، رجحه أبو حيان، والألوسي⁽⁵²²⁾، وعلق عليه ابن عاشور بقوله: " ليس هذا بالبين"⁽⁵²³⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الله سبحانه وتعالى"، والمعنى: قضى الله بالموت، جوزه ابن عاشور⁽⁵²⁴⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي⁽⁵²⁵⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "الوكز"، المصدر المفهوم من قوله { فَوَكَرَهُ }، والمعنى: قضى الوكز عليه، ذكره أبو حيان، والألوسي⁽⁵²⁶⁾.

515 - راجع: تفسير الطبري: 147/19.

516 - راجع: تفسير الطبري: 147/19، ومعاني القرآن: 124/5.

517 - راجع: التسهيل: 94/3، والمحمر الوجيز: 255/4.

518 - راجع: البحر المحيط: 459/8، والنكت والعيون: 242/3، وفتح القدير: 132/4.

519 - راجع: البحر المحيط: 459/8، والتحرير والتنوير: 266/10، والتسهيل: 94/3،

وتفسير القرطبي: 180/13، وتفسير النسفي: 209/3، وروح المعاني: 186/19، وفتح القدير: 132/4.

520 - راجع: المحمر الوجيز: 255/4.

521 - راجع: البحر المحيط: 459/8.

522 - راجع: البحر المحيط: 9/9، وروح المعاني: 54/20.

523 - راجع: التحرير والتنوير: 367/10.

524 - راجع: التحرير والتنوير: 367/10.

525 - راجع: البحر المحيط: 9/9، وروح المعاني: 54/20.

القول الرابع: إنه عائد على "فاعل محذوف" وهو قاضٍ، أي: الموت، رجحه ابن عاشور⁽⁵²⁷⁾.

فالأرجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأنه المفهوم من سياق الآية، المتبادر إلى الذهن.

2- وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ (80)

وبالتأمل في هذه الآية الكريمة نجد الاختلاف الواقع في مرجع ضمير الغائب في قوله (يلقاهها) على ستة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الحكمة"، رجحه أبو حيان⁽⁵²⁸⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الجنة ونعيمها"، قاله السدي، وابن السائب⁽⁵²⁹⁾، ورجحه السمرقندي⁽⁵³⁰⁾، وجوزه القرطبي⁽⁵³¹⁾، وذكره أبو حيان، وابن كثير، والشوكاني⁽⁵³²⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "هذه الكلمة"، وهي قولهم { ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحاً }، رجحه النسفي، والشوكاني، والنحاس⁽⁵³³⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵³⁴⁾، وذكره أبو حيان، والخازن، وابن الجزي، والرازي، والبغوي، والسمرقندي⁽⁵³⁵⁾.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى "الأعمال الصالحة"، قاله مقاتل⁽⁵³⁶⁾، ورجحه الخازن، والبغوي⁽⁵³⁷⁾، وجوزه القرطبي⁽⁵³⁸⁾، وذكره الرازي، والسمرقندي، والقرطبي⁽⁵³⁹⁾.

القول الخامس: يرجع إلى "الثواب"؛ لأنه في معنى المثوبة أو الجنة، رجحه السيوطي⁽⁵⁴⁰⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵⁴¹⁾.

526 - راجع: البحر المحيط: 9/9، وروح المعاني: 54/20.

527 - راجع: التحرير والتنوير: 367/10.

528 - راجع: البحر المحيط: 38/9.

529 - راجع: تفسير ابن كثير: 401/3، وزاد المسير: 244/6.

530 - راجع: تفسير السمرقندي: 621/2.

531 - راجع: تفسير القرطبي: 317/13.

532 - راجع: البحر المحيط: 38/9، وتفسير ابن كثير: 401/3، وفتح القدير: 187/4.

533 - راجع: تفسير النسفي: 247/3، وفتح القدير: 187/4، ومعاني القرآن: 203/5.

534 - راجع: تفسير أبي السعود: 26/7، وتفسير البيضاوي: 304/4، وروح المعاني:

122/20.

535 - راجع: البحر المحيط: 38/9، وتفسير الخازن: 113/5، والتسهيل: 112/3،

والتفسير الكبير: 16/25، وتفسير البغوي: 456/3، وتفسير السمرقندي: 621/2.

536 - راجع: تفسير البغوي: 456/3، وزاد المسير: 244/6.

537 - راجع: تفسير الخازن: 113/5، وتفسير البغوي: 456/3.

538 - راجع: تفسير القرطبي: 317/13.

539 - راجع: التفسير الكبير: 16/25، وتفسير السمرقندي: 621/2، وفتح القدير: 187/4.

القول السادس: يعود على "الإيمان والعمل الصالح"؛ لأنهما بمعنى السيرة القويمة والطريقة، رجحه ابن عاشور، وابن الجزي⁽⁵⁴²⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵⁴³⁾. فالراجح كما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الثالث؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

29- سورة العنكبوت

1- **بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا**

الظَّالِمُونَ (49)

بالتأمل في الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "هو" نجد أن هناك ثلاثة أقوال تم ذكرها في هذا الصدد، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "النبي محمد -صلى الله عليه وسلم-"، وهذا مذهب ابن عباس، وابن جريج، وقتادة⁽⁵⁴⁴⁾، والمعنى: سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- ذو آيات بيّنات في صدور الذين أوتوا العلم، وجوزه ابن عطية⁽⁵⁴⁵⁾، وذكره ابن الجوزي، والماوردي، والخازن، والألوسي، والشوكاني، والنحاس⁽⁵⁴⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "القرآن"، قاله الحسن⁽⁵⁴⁷⁾، والمعنى: القرآن الكريم آيات بيّنات في صدور الذين أوتوا العلم، رجحه الخازن، وابن عاشور، وابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، وابن كثير، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽⁵⁴⁸⁾، وجوزه ابن عطية⁽⁵⁴⁹⁾، وذكره ابن الجوزي، والماوردي، والنحاس⁽⁵⁵⁰⁾.

⁵⁴⁰ - راجع: الدر المنثور: 441/6.

⁵⁴¹ - راجع: الكشف: 437/3، وتفسير أبي السعود: 26/7، وتفسير البيضاوي: 304/4،

وروح المعاني: 122/20.

⁵⁴² - راجع: التحرير والتنوير: 443/10، والتسهيل: 112/3.

⁵⁴³ - راجع: الكشف: 437/3، وتفسير أبي السعود: 26/7، وتفسير البيضاوي: 304/4،

وروح المعاني: 122/20.

⁵⁴⁴ - راجع: زاد المسير: 278/6، وتفسير البغوي: 471/3، وتفسير الطبري: 6/21،

وتفسير القرطبي: 354/13.

⁵⁴⁵ - راجع: المحرر الوجيز: 322/4.

⁵⁴⁶ - راجع: زاد المسير: 278/6، والنكت والعيون: 304/3، وتفسير الخازن: 126/5،

وروح المعاني: 5/21، وفتح القدير: 207/4، ومعاني القرآن: 232/5.

⁵⁴⁷ - راجع: زاد المسير: 278/6، وتفسير البغوي: 471/3، وتفسير الطبري: 6/21.

⁵⁴⁸ - راجع: تفسير الخازن: 126/5، والتحرير والتنوير: 13/11، والتسهيل: 118/3،

والكشف: 463/3، وتفسير أبي السعود: 43/7، وتفسير ابن كثير: 418/3، وتفسير

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "أمر محمد -صلى الله عليه وسلم-"، ومعنى الكلام: بل وجود أهل الكتاب في كتبهم أن محمداً صلى الله عليه وسلم لا يكتب ولا يقرأ، وأنه أمي، آيات بينات في صدورهم، وهو قول الضحاك⁽⁵⁵¹⁾، ورجحه ابن جرير⁽⁵⁵²⁾، وجوزه ابن عطية⁽⁵⁵³⁾، وذكره الألويسي، والنحاس⁽⁵⁵⁴⁾.

فالأرجح كما يظهر لي -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك، وبالإضافة إلى ذلك أن رجوعه إلى القرآن أظهر لعدم احتياج ذلك إلى التأويل والتقدير.

30- سورة الروم

وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُنْفِرُونَ ﴿14﴾

للمفسرين اختلاف في عودة الضمير في قوله (ينفرون) على قولين، هما:
القول الأول: إن الضمير راجع إلى "جميع الخلق" المدلول عليه بما قبله وهو: { اللهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ }⁽⁵⁵⁵⁾، رجحه أبو حيان، والشوكاني، وأبو السعود⁽⁵⁵⁶⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "المسلمين والكافرين"، رجحه الخازن، وابن عاشور، والألويسي، وابن جرير، والبغوي، والزمخشري، والبيضاوي، والقرطبي، والنسفي⁽⁵⁵⁷⁾.

فالأرجح في رأيي أنا -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يؤيد ذلك، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول أيضاً.

31- سورة لقمان

القرطبي: 354/13، وتفسير النسفي: 261/3، وروح المعاني: 5/21، وفتح
التقدير: 207/4.

- 549 - راجع: المحرر الوجيز: 322/4.
550 - راجع: زاد المسير: 278/6، والنكت والعيون: 304/3، ومعاني القرآن: 232/5.
551 - راجع: النكت والعيون: 304/3، ومعاني القرآن: 232/5، وروح المعاني: 5/21.
552 - راجع: تفسير الطبري: 6/21.
553 - راجع: المحرر الوجيز: 322/4.
554 - راجع: روح المعاني: 5/21، ومعاني القرآن: 232/5.
555 - سورة الروم، رقم الآية: 11.
556 - راجع: البحر المحيط: 74/9، وفتح التقدير: 218/4، وتفسير أبي السعود: 53/7.
557 - راجع: تفسير الخازن: 135/5، والتحرير والتنوير: 51/11، وروح المعاني: 26/21، وتفسير الطبري: 27/21، وتفسير البغوي: 478/3، والكشاف: 476/3، وتفسير البضاوي: 329/4، وتفسير القرطبي: 11/14، وتفسير النسفي: 269/3.

1- وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ... (6)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله (ويتخذها) على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير عائد على "السبيل"، قاله قتادة، ومجاهد⁽⁵⁵⁸⁾، ورجحه أبو حيان، والماوردي، وابن عاشور، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود، وابن كثير، والبيضاوي، والسمرقندي، والنسفي، والألوسي⁽⁵⁵⁹⁾، وجوزه ابن عطية، والقرطبي، والنحاس⁽⁵⁶⁰⁾، وذكره السمعاني، وابن الجوزي⁽⁵⁶¹⁾.

القول الثاني: إنه راجع إلى "آيات الكتاب"، قاله قتادة⁽⁵⁶²⁾، ورجحه الخازن، والسمعاني، والقرطبي، والنحاس⁽⁵⁶³⁾، وجوزه أبو حيان، وابن عطية، والألوسي⁽⁵⁶⁴⁾، وذكره السمرقندي، وابن الجوزي⁽⁵⁶⁵⁾.

القول الثالث: إن مرجع الضمير "الأحاديث"، جوزه أبو حيان، وابن عطية، والألوسي⁽⁵⁶⁶⁾.

والراجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن "السبيل" مرجع أقرب مذكور، وبالإضافة أن غالبية المفسرين من المتقدمين والمتأخرين ذهبوا إلى هذا القول.

32- سورة السجدة

1- يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرِجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ (5)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "يعرج" على قولين، هما:

⁵⁵⁸ - راجع: النكت والعيون: 332/3، والدر المنثور: 504/6، وتفسير ابن كثير: 443/3.
⁵⁵⁹ - راجع: البحر المحيط: 98/9، والنكت والعيون: 332/3، والتحرير والتنوير: 111/11، والتفسير الكبير: 124/25، والكشاف: 498/3، وتفسير أبي السعود: 69/7، وتفسير ابن كثير: 443/3، وتفسير البيضاوي: 345/4، وبحر العلوم: 20/3، وتفسير النسفي: 281/3، وروح المعاني: 80/21.
⁵⁶⁰ - راجع: المحرر الوجيز: 346/4، وتفسير القرطبي: 57/14، وإعراب القرآن: 282/3.

⁵⁶¹ - راجع: تفسير السمعاني: 227/4، وزاد المسير: 317/6.
⁵⁶² - راجع: تفسير ابن كثير: 443/3.
⁵⁶³ - راجع: تفسير الخازن: 145/5، وتفسير السمعاني: 227/4، وتفسير القرطبي: 57/14، وإعراب القرآن: 282/3، ومشكل إعراب القرآن: 564/2.
⁵⁶⁴ - راجع: البحر المحيط: 98/9، والمحرر الوجيز: 346/4، وروح المعاني: 80/21.
⁵⁶⁵ - راجع: تفسير السمرقندي: 20/3، وزاد المسير: 317/6.
⁵⁶⁶ - راجع: البحر المحيط: 98/9، والمحرر الوجيز: 346/4، وروح المعاني: 80/21.

القول الأول: يعود الضمير على "الأمر"، قاله ابن زيد، ومجاهد، وقتادة⁽⁵⁶⁷⁾، ورجحه وابن جرير، الألويسي، والشوكاني، النسفي⁽⁵⁶⁸⁾، وذكره الخازن، ابن الجوزي، والسمعاني⁽⁵⁶⁹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "جبريل - عليه السلام-"، قاله الضحاك وابن عباس⁽⁵⁷⁰⁾، ورجحه الخازن، والبغوي⁽⁵⁷¹⁾، وذكره الشوكاني، وابن الجوزي، وابن جرير، والسمعاني⁽⁵⁷²⁾.

والراجح من القولين - والله أعلم بالصواب - القول الثاني وإن لم يجر له ذكر؛ لأنه مفهوم من السياق، وقد جاء صريحاً في قوله: { تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ }⁽⁵⁷³⁾.

2- يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ... (5)

وللمفسرين اختلاف في مرجع ضمير الغائب في قوله "إليه"، على ثلاثة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "السماء"، وهي قد تُذَكَّرُ كما في قوله تعالى: { السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ }⁽⁵⁷⁴⁾، رجحه أبو حيان، والشوكاني⁽⁵⁷⁵⁾، وذكره الألويسي، وابن عطية⁽⁵⁷⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الله تعالى"، رجحه البغوي، والخازن، والألويسي، والشوكاني، وابن عطية⁽⁵⁷⁷⁾، وذكره أبو حيان، والخازن⁽⁵⁷⁸⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "مكان الملك"، جوزه الشوكاني⁽⁵⁷⁹⁾، وذكره البغوي⁽⁵⁸⁰⁾.

⁵⁶⁷ - راجع: تفسير الطبري: 169/20.

⁵⁶⁸ - راجع: تفسير الطبري: 169/20، وروح المعاني: 121/21، وفتح القدير: 248/4، وتفسير النسفي: 289/3.

⁵⁶⁹ - راجع: تفسير الخازن: 153/5، زاد المسير: 333/6، وتفسير السمعي: 243/4.

⁵⁷⁰ - راجع: تفسير الطبري: 91/21.

⁵⁷¹ - راجع: تفسير الخازن: 153/5، وتفسير البغوي: 497/3.

⁵⁷² - راجع: فتح القدير: 248/4، وزاد المسير: 333/6، وتفسير الطبري: 91/21، وتفسير السمعي: 243/4.

⁵⁷³ - سورة المعارج، رقم الآية: 4.

⁵⁷⁴ - سورة المزمل، رقم الآية: 18.

⁵⁷⁵ - راجع: البحر المحيط: 117/9.

⁵⁷⁶ - راجع: روح المعاني: 121/21، والمحزر الوجيز: 358/4.

⁵⁷⁷ - راجع: تفسير البغوي: 497/3، وتفسير الخازن: 153/5، وروح المعاني: 121/21، وفتح القدير: 248/4، والمحزر الوجيز: 358/4.

⁵⁷⁸ - راجع: البحر المحيط: 117/9، وتفسير البغوي: 498/3.

⁵⁷⁹ - راجع: فتح القدير: 248/4.

⁵⁸⁰ - راجع: تفسير البغوي: 498/3.

والراجع كما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك،

3- وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ ... (23)

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "لقائه" على ستة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "سيدنا موسى -عليه السلام-"، قاله مجاهد وأبو العالية، وقتادة، وابن عباس⁽⁵⁸¹⁾، والمعنى: لا تمتد في لقاءك موسى ليلة الإسراء، أو المعنى: لا تكن في مرية من لقاء موسى التوراة⁽⁵⁸²⁾، رجحه أبو حيان، وابن الجزي، والخازن⁽⁵⁸³⁾، وجوزه النسفي، والقيسي، والعكبري⁽⁵⁸⁴⁾، وذكره الرازي، والزمخشري، وابن الجوزي⁽⁵⁸⁵⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الكتاب"، والمعنى: لا تكن في مرية من لقاء الكتاب موسى ووصوله إليه، أو من لقاء موسى الكتاب⁽⁵⁸⁶⁾، أو من لقاء مثله (على تقدير مضمرة)، أي: إنا آتيناك مثل ما آتينا موسى، ولقناك بمثل ما لقن من الوحي، فلا تك في شك من أنك لقنت مثله ولقبت نظيره، ونحوه من لقائه قوله: { وَإِنَّكَ لَنُتَقَى الْقُرْآنَ }⁽⁵⁸⁷⁾، رجحه الدكتور صبرة، والزمخشري، وأبو السعود، والألوسي، والقيسي⁽⁵⁸⁸⁾، وجوزه ابن عاشور، والنسفي⁽⁵⁸⁹⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، والرازي، وابن عطية، وأبو السعود، وابن الجوزي، والعكبري⁽⁵⁹⁰⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "الله تعالى"، والمعنى: فلا تكن في مرية من لقاء الله -عز وجل-، وهو البعث بعد الموت، رواه ابن عباس عن رسول الله

581 - راجع: تفسير الخازن: 158/5، والنكت والعيون: 352/3، والدر المنثور: 556/6،

والمحرر الوجيز: 364/4، وتفسير ابن كثير: 464/3، وتفسير الطبري: 112/21.

582 - الضمير يرجع إلى موسى والمفعول (التوراة) محذوف.

583 - راجع: البحر المحيط: 125/9، والتسهيل: 131/3، وتفسير الخازن: 158/5.

584 - راجع: تفسير النسفي: 293/3، ومشكل إعراب القرآن: 569/2، والإملاء: 190/2.

585 - راجع: التفسير الكبير: 161/25، والكشاف: 522/3، وزاد المسير: 343/6.

586 - فاضر موسى لتقدم ذكره وأضيف المصدر إلى الكتاب.

587 - سورة النمل، رقم الآية: 6.

588 - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 521، والكشاف: 522/3، وتفسير أبي

السعود: 86/7، وروح المعاني: 137/21، ومشكل إعراب القرآن: 569/2.

589 - راجع: التحرير والتنوير: 179/11، وتفسير النسفي: 293/3.

590 - راجع: البحر المحيط: 125/9، والتسهيل: 131/3، والتفسير الكبير: 161/25،

والمحرر الوجيز: 364/4، وتفسير أبي السعود: 86/7، وزاد المسير: 343/6،

والملاء: 190/2.

-صلى الله عليه وسلم-⁽⁵⁹¹⁾، وجوزه النسفي، والعكبري⁽⁵⁹²⁾، وذكره السمرقندي⁽⁵⁹³⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "ما تضمنه القول من الشدة والمحنة التي لقيت موسى"، كأنه قال: ولقد آتينا موسى هذا العبء الذي أنت بسبيله، فلا تمتر أنك تلقى ما لقي هو من المحنة بالناس، قاله الحسن⁽⁵⁹⁴⁾، وذكره ابن الجوزي، والقيسي⁽⁵⁹⁵⁾، وأبعده أبو حيان⁽⁵⁹⁶⁾، وقال ابن عطية: "إنه ضعيف"⁽⁵⁹⁷⁾.

القول الخامس: إنه راجع إلى "ملك الموت"، وقال أبو حيان: "إنه بعيد جداً"⁽⁵⁹⁸⁾، وأضعفه ابن عطية⁽⁵⁹⁹⁾، وعلق الألويسي بقوله: "ينبغي أن يجمل كلام الله تعالى عن مثل هذا التخريج"⁽⁶⁰⁰⁾.

القول السادس: إنه راجع إلى "رجوع إلى الآخرة"، وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: { ثم إلى ربكم ترجعون } { فلا تكن في مرية لقائه }، أي: من لقاء البعث، ذكره الشوكاني وقال: "إنه بعيد"⁽⁶⁰¹⁾ وعلق أبو حيان على الأقوال الثلاثة الأخيرة بقوله: "هذه أنقال كان ينبغي أن ينزه كتابنا عن نقلها، ولكن نقلها المفسرون، فاتبعناهم"⁽⁶⁰²⁾.

فألراجح كما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن "الكتاب" أقرب مذكور.

4- وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ... وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ (23)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله "وجعلناه" على قولين، هما كالآتي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "سيدنا موسى -عليه السلام-"، وهو قول قتادة، والطبراني⁽⁶⁰³⁾ عن ابن عباس عن النبي -صلى الله عليه وسلم-⁽⁶⁰⁴⁾، ورجحه أبو حيان، وابن جرير، والنحاس⁽⁶⁰⁵⁾، وجوزه ابن عطية⁽⁶⁰⁶⁾، وذكره

591 - راجع: زاد المسير: 343/6.

592 - راجع: تفسير النسفي: 293/3، والإملاء: 190/2.

593 - راجع: بحر العلوم: 36/3.

594 - راجع: البحر المحيط: 125/9، والنكت والعيون: 352/3.

595 - راجع: زاد المسير: 343/6، ومشكل إعراب القرآن: 569/2.

596 - راجع: البحر المحيط: 125/9.

597 - راجع: المحرر الوجيز: 364/4.

598 - راجع: البحر المحيط: 125/9.

599 - راجع: المحرر الوجيز: 364/4.

600 - راجع: روح المعاني: 137/21.

601 - راجع: فتح القدير: 257/4.

602 - راجع: البحر المحيط: 125/9.

603 - راجع: المعجم الكبير للطبراني: 160/12.

السمرقندي، والسمعاني⁽⁶⁰⁷⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الكتاب"، قاله الحسن⁽⁶⁰⁸⁾، ورجحه الدكتور صبرة، والزمخشري، وأبو السعود، وابن كثير، والبغوي، والبيضاوي، والسمرقندي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽⁶⁰⁹⁾، وجوزه ابن عطية⁽⁶¹⁰⁾، وذكره أبوحيان، والسمعاني⁽⁶¹¹⁾.

فأرجح في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن "الكتاب" أقرب مذكور وبالإضافة أن معظم المفسرين اختاروه.

5- **إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (25)**

وبالتأمل في عودة ضمير الغائب في قوله (بينهم) نجد أن المفسرين ذهبوا إلى أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الأنبياء وأمهم"، حكاه النقاش⁽⁶¹²⁾، وجوزه النسفي⁽⁶¹³⁾، وذكره ابن الجوزي، والخازن، وأبو السعود، والألوسي⁽⁶¹⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "المؤمنين والمشركين"، رجحه القرطبي، والشوكاني⁽⁶¹⁵⁾، وجوزه النسفي⁽⁶¹⁶⁾، وذكره ابن الجوزي، والخازن، وأبو السعود، والألوسي⁽⁶¹⁷⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "جميع الخلق"، رجحه ابن الجزي، ابن عطية، وابن جرير⁽⁶¹⁸⁾.

604 - راجع: البحر المحيط: 125/9، والمحزر الوجيز: 364/4، وتفسير ابن كثير:

371/6، وتفسير الطبري: 112/21، تفسير القرطبي: 109/14، وزاد المسير: 344/6.

605 - راجع: البحر المحيط: 125/9، وتفسير الطبري: 112/21، ومعاني القرآن: 311/5.

606 - راجع: المحزر الوجيز: 364/4.

607 - راجع: بحر العلوم: 36/3، وتفسير السمعاني: 252/4.

608 - راجع: تفسير القرطبي: 109/14، وزاد المسير: 344/6.

609 - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص521، والكشاف: 522/3، وتفسير أبي

السعود: 87/7، وتفسير ابن كثير: 371/6، وتفسير البغوي: 503/3، وتفسير

البيضاوي: 359/4، وبحر العلوم: 36/3، وتفسير النسفي: 293/3، وروح

المعاني: 138/21، وفتح القدير: 257/4.

610 - راجع: المحزر الوجيز: 364/4.

611 - راجع: البحر المحيط: 125/9، وتفسير السمعاني: 252/4.

612 - راجع: تفسير القرطبي: 109/14، وفتح القدير: 257/4.

613 - راجع: تفسير النسفي: 293/3.

614 - راجع: زاد المسير: 344/6، وتفسير الخازن: 159/5، وتفسير أبي السعود: 87/7،

وروح المعاني: 138/21.

615 - راجع: تفسير القرطبي: 109/14.

616 - راجع: تفسير النسفي: 293/3، وفتح القدير: 257/4.

617 - راجع: زاد المسير: 344/6، وتفسير الخازن: 159/5، وتفسير أبي السعود: 87/7،

وروح المعاني: 138/21.

القول الرابع: إنه عائد على "بني إسرائيل خاصة"، رجحه الدكتور صبرة⁽⁶¹⁹⁾، وذكره ابن الجزي⁽⁶²⁰⁾.
 فالراجع من الأقوال الأربعة - والله أعلم بالصواب - القول الرابع؛ لأن سياق الكلام يتحدث عن "بني إسرائيل".

⁶¹⁸ - راجع: التسهيل: 131/3، والمحزر الوجيز: 365/4، وتفسير الطبري: 113/21.

⁶¹⁹ - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 521.

⁶²⁰ - راجع: التسهيل: 131/3.

الفصل السادس:

أثر الاختلاف في عودة الضمير في الآيات الكريمة

(من سورة سبأ إلى سورة الناس)

يتحدث هذا الفصل عن الاختلاف الواقع في عودة الضمير في الآيات الكريمة من سورة سبأ إلى سورة الناس وتفصيلها على النحو التالي:

34- سورة سبأ

1- وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ

قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ... (23)

لو تدبرنا الآية الكريمة لوجدنا أنها تتضمن الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "قلوبهم" على خمسة أقوال، هي على النحو التالي:
القول الأول: يعود الضمير على "الملائكة" الذين دعواهم آلهة وشفعاء، فإنهم إذا سمعوا الوحي إلى جبريل يفرعون لذلك فرعا عظيما، فإذا زال الفرع عن قلوبهم قال بعضهم لبعض: ماذا قال ربكم؟ فيقولون: قال الحق⁽¹⁾، رجحه أبو حيان، وابن عاشور، وابن عطية، وابن كثير، والسمرقندي، وابن جرير، وابن كثير⁽²⁾، وذكره الخازن، والبيضاوي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽³⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الكفار"، قاله ابن زيد، ومجاهد، والحسن وزيد بن أسلم⁽⁴⁾، والمعنى: عند الاحتضار ويوم القيامة إذا استيقظوا مما كانوا فيه من الغفلة في الدنيا ورجعت إليهم عقولهم يوم القيامة قالوا: ماذا قال ربكم؟ فقيل لهم: الحق، وأخبروا به مما كانوا عنه لاهين في الدنيا⁽⁵⁾، ذكره أبو حيان، والماوردي، والخازن، وابن جرير، وابن الجوزي، والشوكاني⁽⁶⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "جميع الخلق"، ذكره أبو حيان⁽⁷⁾.

¹ - راجع: التسهيل: 150/3.

² - راجع: البحر المحيط: 203/9-204، والتحرير والتنوير: 385/11، والتحرير والتنوير: 418/4، وتفسير ابن كثير: 537/3، وبحر العلوم: 83/3، وتفسير الطبري: 90/22، وتفسير ابن كثير: 537/3.

³ - راجع: تفسير الخازن: 225/5، وتفسير البيضاوي: 400/4، وزاد المسير: 452/6، وفتح القدير: 325/4.

⁴ - راجع: تفسير ابن كثير: 537/3، وفتح القدير: 325/4.

⁵ - راجع: تفسير ابن كثير: 537/3.

⁶ - راجع: البحر المحيط: 203/9-204، والنكت والعيون: 408/3، وتفسير الخازن: 225/5، وتفسير الطبري: 90/22، وزاد المسير: 452/6-454، وفتح القدير: 325/4.

⁷ - راجع: البحر المحيط: 203/9-204.

القول الرابع: إنه عائد على "الشياطين"، قاله ابن زيد⁽⁸⁾، والمعنى: أن الشياطين إذا فزع عن قلوبهم قالوا بعضهم لبعض: ماذا قال ربكم؟ فقيل لهم: الحق، ذكره الماوردي⁽⁹⁾.

القول الخامس: يرجع الضمير إلى "مفهوم الكلام وهم الشافعون والمشفوع لهم"، والمعنى: إذا كشف الفزع عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم بكلمة يتكلم بها رب العزة في إطلاق الإذن، تباشروا بذلك وسأل بعضهم بعضاً { مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ } قالوا: { قال الحق } أي: القول الحق، وهو الإذن بالشفاعة لمن ارتضى، رجحه البيضاوي، والنسفي، والزمخشري⁽¹⁰⁾.

فالأرجح من الأقوال - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن الأحاديث النبوية تؤيده كما جاء في صحيح البخاري، وسنن الترمذي، وأبي داود بأسناد مختلفة: " عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا قَضَى اللَّهُ فِي السَّمَاءِ أَمْرًا ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُا سِلْسَلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ } فَإِذَا فَزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ } قَالَ وَالشَّيَاطِينُ بَعْضُهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ " ⁽¹¹⁾.

2- فَأَلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا... (42)

اختلف المفسرون في عودة الضمير للمخاطب في قوله تعالى (بعضكم) على خمسة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الملائكة"، رجحه ابن جرير، والألوسي⁽¹²⁾، وجوزه الرازي⁽¹³⁾، وذكره أبو حيان⁽¹⁴⁾، والمعنى: لا يملك بعضكم لبعض أيها الملائكة، وإذا لم تملكوها لأنفسكم فلا تملكوها لغيركم.

القول الثاني: إنه عائد على "الكفار"، جوزه الرازي⁽¹⁵⁾، وذكره أبو حيان⁽¹⁶⁾، والمعنى: أيها الكفار، اليوم لا يملك بعضكم لبعض نفعاً ولا ضراً.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى "من عبَدَ ومن عبُد"، رجحه الشوكاني، وابن الجوزي⁽¹⁷⁾، وذكره أبو حيان⁽¹⁸⁾، والمعنى: لا يملك بعضكم لبعض أيها العابدون والمعبدون وإذا لم تملكوها لأنفسكم فلا تملكوها لغيركم.

8 - راجع: النكت والعيون: 408/3.

9 - راجع: النكت والعيون: 408/3.

10 - راجع: تفسير البيضاوي: 400/4، وتفسير النسفي: 326/3، والكشاف: 589/3.

11 - صحيح البخاري، رقم الحديث: 4332، وسنن الترمذي، رقم الحديث: 3147، وسنن أبي داود، رقم الحديث: 4113.

12 - راجع: تفسير الطبري: 102/22، وروح المعاني: 152/22.

13 - راجع: التفسير الكبير: 230/25.

14 - راجع: البحر المحيط: 216/9.

15 - راجع: التفسير الكبير: 230/25.

16 - راجع: البحر المحيط: 216/9.

القول الرابع: يعود الضمير على "الكفار والجن"، رجحه ابن عاشور⁽¹⁹⁾، والمعنى: إذ علمتم أنكم عبدتم الجن فاليوم لا يملك بعضكم لبعض نفعاً ولا ضرراً.

القول الخامس: يرجع إلى "الملائكة والجن"، جوزه الرازي⁽²⁰⁾، والمعنى: لا يملك بعضكم لبعض أيها الملائكة والجن وإذا لم تملكوها لأنفسكم فلا تملكوها لغيركم.

فالراجح كما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك.

3- وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ (52)

وبالتأمل في الآية الكريمة نجد أن المفسرين اختلفوا في مرجع ضمير الغائب في قوله (به) على سبعة أقوال، هي كالاتي:

القول الأول: يعود الضمير على "الله عز وجل"، قاله مجاهد⁽²¹⁾، ورجحه ابن عطية، والسمعاني، وابن جرير⁽²²⁾، وجوزه ابن الجزي، النسفي، والألوسي⁽²³⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي⁽²⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "البعث"، قاله الحسن⁽²⁵⁾، وجوزه ابن عاشور⁽²⁶⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي، والألوسي⁽²⁷⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "القرآن"، قاله مقاتل⁽²⁸⁾، ورجحه الخازن، والقرطبي⁽²⁹⁾، وجوزه ابن عاشور، وابن الجزي، والرازي، والشوكاني⁽³⁰⁾، وذكره أبو حيان⁽³¹⁾.

¹⁷ - راجع: فتح القدير: 331/4، وزاد المسير: 463/6.

¹⁸ - راجع: البحر المحيط: 216/9.

¹⁹ - راجع: التحرير والتنوير: 415/11.

²⁰ - راجع: التفسير الكبير: 230/25.

²¹ - راجع: البحر المحيط: 224/9، والدر المنثور: 714/6، وتفسير الطبري: 109/22، وتفسير القرطبي: 315/14، وزاد المسير: 469/6، وفتح القدير: 335/4، ومعاني القرآن: 427/5.

²² - راجع: المحرر الوجيز: 426/4، وتفسير السمعاني: 341/4، وتفسير الطبري: 109/22، وروح المعاني: 157/22.

²³ - راجع: التسهيل: 153/3، وتفسير النسفي: 333/3، وروح المعاني: 157/22.

²⁴ - راجع: البحر المحيط: 224/9، والنكت والعيون: 417/3.

²⁵ - راجع: البحر المحيط: 224/9، وتفسير القرطبي: 315/14، وزاد المسير: 469/6، وفتح القدير: 335/4.

²⁶ - راجع: التحرير والتنوير: 430/11.

²⁷ - راجع: البحر المحيط: 224/9، والنكت والعيون: 417/3، وروح المعاني: 157/22.

²⁸ - راجع: البحر المحيط: 224/9، وتفسير البيضاوي: 407/4، وزاد المسير: 469/6.

²⁹ - راجع: تفسير الخازن: 230/5، وتفسير القرطبي: 315/14.

القول الرابع: إنه عائد على "العذاب"، رجحه السمرقندي⁽³²⁾، وجوزه ابن عاشور⁽³³⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي⁽³⁴⁾.

القول الخامس: إن مرجع الضمير "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-"، قاله قتادة⁽³⁵⁾، ورجحه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي، والشوكاني⁽³⁶⁾، وجوزه ابن عاشور، وابن الجزي، والرازي، والنسفي⁽³⁷⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي، والخازن، وابن عطية، والألوسي⁽³⁸⁾.

القول السادس: إن مرجعه "الحق"، رجحه الرازي⁽³⁹⁾، وجوزه ابن عاشور⁽⁴⁰⁾.

القول السابع: إنه عائد على "الإسلام"، جوزه ابن الجزي⁽⁴¹⁾.
فالأرجح في رأبي أنا -والله أعلم بالصواب- القول الخامس؛ لأن سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- قد مر ذكره في قوله { ما بصاحبكم من جنة }، ولأن الإيمان به -صلى الله عليه وسلم- شامل للإيمان بالله -عز وجل-

35- سورة فاطر

1- إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ... هُوَ يَبُورُ (10)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة الضميرين الغائبين المستتر والبارز (الفاعل والمفعول) في قوله "يرفعه" على ثلاثة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير المستتر على "العمل الصالح"، والبارز على "الكلم الطيب"، والمعنى: يرفع العمل الصالح الكلم الطيب، قاله ابن عباس والحسن وابن جبير ومجاهد والضحاك، وأبو العالية، وإبراهيم النخعي، والربيع بن أنس،

³⁰ - راجع: التحرير والتنوير: 430/11، والتسهيل: 153/3، والتفسير الكبير: 235/25، وفتح القدير: 335/4.

³¹ - راجع: البحر المحيط: 224/9، وتفسير الخازن: 230/5.

³² - راجع: بحر العلوم: 91/3.

³³ - راجع: التحرير والتنوير: 430/11.

³⁴ - راجع: البحر المحيط: 224/9، وروح المعاني: 157/22.

³⁵ - راجع: التكت والعيون: 417/3، وتفسير القرطبي: 315/14، وزاد المسير: 469/6،

وفتح القدير: 335/4، ومعاني القرآن: 427/5.

³⁶ - راجع: الكشاف: 602/3، وتفسير أبي السعود: 140/7، وروح المعاني: 157/22، وفتح

القدير: 335/4.

³⁷ - راجع: التحرير والتنوير: 430/11، والتسهيل: 153/3، والتفسير الكبير: 235/25،

وتفسير النسفي: 333/3.

³⁸ - راجع: البحر المحيط: 224/9، والنكت والعيون: 417/3، وتفسير الخازن: 230/5،

والمحرر الوجيز: 426/4، وروح المعاني: 157/22.

³⁹ - راجع: التفسير الكبير: 235/25.

⁴⁰ - راجع: التحرير والتنوير: 430/11.

⁴¹ - راجع: التسهيل: 153/3.

وعكرمة، وشهر بن حوشب الأشعري، وقتادة، ومجاهد⁽⁴²⁾، ورجحه البغوي، والسمعاني، والنحاس⁽⁴³⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والقرطبي، والزرکشي⁽⁴⁴⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي، والألوسي⁽⁴⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير المستتر على "الكلم الطيب" والبارز على "العمل الصالح"، والمعنى: يرفع الكلم الطيب العمل الصالح، نسبه أبو حيان إلى أبي صالح وشهر بن حوشب⁽⁴⁶⁾، وعزا الماوردي هذا القول إلى الحسن ويحيى بن سلام⁽⁴⁷⁾، ورجحه الزمخشري، والسمرقندي⁽⁴⁸⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والقرطبي، والزرکشي⁽⁴⁹⁾، وذكره الخازن، وابن الجزي، والرازي، وابن عطية، والبغوي، والسمعاني، والألوسي⁽⁵⁰⁾.

القول الثالث: إن الضمير المستتر يعود على "الله تعالى"، والبارز يعود على "العمل الصالح"، والمعنى: يرفع الله العمل الصالح إليه، أي: يقبله، قاله قتادة، السدي⁽⁵¹⁾، ورجحه ابن عاشور، وابن عطية، والقرطبي، والألوسي⁽⁵²⁾، وذكره الخازن، وابن الجزي، والرازي، والزمخشري، والبغوي⁽⁵³⁾.

والذي يترجح عندي - والله أعلم بالصواب - القول الثالث؛ لأن الله هو الرافع والخافض في الحقيقة، والثاني والأول مجاز.

-
- ⁴² - راجع: البحر المحيط: 235/9، والنكت والعيون: 422/3، وتفسير الخازن: 233/5، والدر المنثور: 9/7، وتفسير ابن كثير: 537/6، وتفسير السمعياني: 349/4، والمحزر الوجيز: 431/4، وتفسير الطبري: 121/22، وزاد المسير: 478/6.
- ⁴³ - راجع: تفسير البغوي: 566/3، وتفسير السمعياني: 349/4، ومعاني القرآن: 441/5.
- ⁴⁴ - راجع: تفسير أبي السعود: 146/7، وتفسير البيضاوي: 39/5، وتفسير القرطبي: 331/14، والبرهان: 211/2.
- ⁴⁵ - راجع: التسهيل: 155/3، والتفسير الكبير: 9/26، وروح المعاني: 174/22.
- ⁴⁶ - راجع: البحر المحيط: 235/9، وتفسير القرطبي: 331/14، وزاد المسير: 478/6.
- ⁴⁷ - راجع: النكت والعيون: 422/3.
- ⁴⁸ - راجع: الكشاف: 611/3، وبحر العلوم: 95/3.
- ⁴⁹ - راجع: تفسير أبي السعود: 146/7، وتفسير البيضاوي: 39/5، وتفسير القرطبي: 331/14، والبرهان: 211/2.
- ⁵⁰ - راجع: تفسير الخازن: 233/5، والتسهيل: 155/3، والتفسير الكبير: 9/26، والمحزر الوجيز: 431/4، وتفسير البغوي: 566/3، وتفسير السمعياني: 349/4، وروح المعاني: 174/22.
- ⁵¹ - راجع: البحر المحيط: 235/9، والنكت والعيون: 422/3، والدر المنثور: 10/7، وتفسير السمعياني: 349/4، وزاد المسير: 478/6.
- ⁵² - راجع: التحرير والتنوير: 452/11، والمحزر الوجيز: 431/4، وتفسير القرطبي: 331/14، وروح المعاني: 174/22.
- ⁵³ - راجع: تفسير الخازن: 233/5، والتسهيل: 155/3، والتفسير الكبير: 9/26، والكشاف: 611/3، وتفسير البغوي: 566/3.

36- سورة يس

1- إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ (8)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله (فهي) على قولين، هما:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الأغلال"، رجحه أبو حيان، وابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والسمرقندي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽⁵⁴⁾، وجوزه ابن عطية⁽⁵⁵⁾، وذكره الرازي⁽⁵⁶⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الأيدي"، رجحه الخازن، والسمعاني، والقرطبي، والنحاس، والزرکشي، وابن جرير⁽⁵⁷⁾، وجوزه ابن عطية⁽⁵⁸⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي⁽⁵⁹⁾.

ويقول الزمخشري راداً لهذا القول: "جعل الإقماح نتيجة قوله: { فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ } ولو كان الضمير للأيدي لم يكن معنى التسبب في الإقماح ظاهراً على أن هذا الإضمار فيه ضرب من التعسف وترك الظاهر الذي يدعوه المعنى إلى نفسه إلى الباطن الذي يجفو عنه وترك الحق الأبلج إلى الباطل اللجلج"⁽⁶⁰⁾ فالراجح من القولين كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن "الأغلال" أقرب مذكور، وبالإضافة أن سياق الكلام يتحدث عنها، ويؤيده ما قاله الألوسي وهو: "رجوع الضمير إلى الأغلال هو الحري بالإعتبار، وبلاغة الكتاب الكريم تقتضيه ولا تكاد تلتفت إلى غيره"⁽⁶¹⁾.

2- لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ (35)

وقع الاختلاف بين المفسرين في مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى (ثمره) على ستة أقوال، هي كالاتي:

⁵⁴ - راجع: البحر المحيط: 259/9، والتسهيل: 161/3، والكشاف: 7/4، وتفسير أبي السعود: 160/7، وتفسير البيضاوي: 426/4، وبحر العلوم: 110/3، وتفسير النسفي: 4/4، وروح المعاني: 214/22، وفتح القدير: 360/4.

⁵⁵ - راجع: المحرر الوجيز: 447/4.

⁵⁶ - راجع: التفسير الكبير: 40/26.

⁵⁷ - راجع: تفسير الخازن: 243/5، وتفسير السمعاني: 368/4، وتفسير القرطبي: 7/15، ومعاني القرآن: 477/5، البرهان: 28/4، وتفسير الطبري: 150/22.

⁵⁸ - راجع: المحرر الوجيز: 447/4.

⁵⁹ - راجع: التسهيل: 161/3، والتفسير الكبير: 40/26.

⁶⁰ - راجع: الكشاف: 7/4.

⁶¹ - راجع: روح المعاني: 214/22.

القول الأول: يعود الضمير على "الماء"، المفهوم من كلمة "العيون"، رجحه أبو حيان، والخازن، والسمعاني، والقرطبي⁽⁶²⁾، وذكره صبرة، ابن عطية، والألوسي، والشوكاني⁽⁶³⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "النخيل"، رجحه ابن الجوزي⁽⁶⁴⁾، وجوزه ابن عاشور، والرازي، والزمخشري⁽⁶⁵⁾، وذكره أبو حيان، وصبرة، والألوسي⁽⁶⁶⁾.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "المذكور"، أي: من ثمر ما ذكرنا، رجحه صبرة، وابن عاشور، وأبو السعود، والبيضاوي، والشوكاني⁽⁶⁷⁾، وجوزه الرازي، والألوسي⁽⁶⁸⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والقرطبي⁽⁶⁹⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "التفجير"، الدال عليه "وفجرنا"، جوزه الرازي⁽⁷⁰⁾، وذكره الألوسي، وأبو حيان⁽⁷¹⁾.

القول الخامس: إن مرجع الضمير "الله - عز وجل -" المفهوم من ضمير المتكلم في {أحيينا} و {أخرجنا}، ويكون في الكلام التفات من التكلم إلى الغيبة، رجحه الرازي، والزمخشري، والنسفي⁽⁷²⁾، ويوضح الرازي رأيه بقوله: " وفيه لطيفة وهي أن الثمار بعد وجود الأشجار وجريان الأنهار لم توجد إلا بالله تعالى ولولا خلق الله ذلك لم توجد، فالثمر بعد جميع ما يظن الظان أنه سبب وجوده ليس إلا بالله تعالى وإرادته فهي ثمره"⁽⁷³⁾، وجوزه الألوسي⁽⁷⁴⁾، وذكره صبرة، وأبو السعود، والبيضاوي⁽⁷⁵⁾.

⁶² - راجع: البحر المحيط: 271/9، وتفسير الخازن: 248/5، وتفسير السمعاني: 376/4، وتفسير القرطبي: 25/15.

⁶³ - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص547، والمحزر الوجيز: 453/4، وروح المعاني: 8/23، وفتح القدير: 368/4.

⁶⁴ - راجع: زاد المسير: 16/7.

⁶⁵ - راجع: التحرير والتنوير: 34/12، والتفسير الكبير: 59/26، والكشاف: 18/4.

⁶⁶ - راجع: البحر المحيط: 271/9، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص547، وروح المعاني: 8/23.

⁶⁷ - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص547، والتحرير والتنوير: 34/12، وتفسير أبي السعود: 166/7، وتفسير البيضاوي: 433/4، وفتح القدير: 368/4.

⁶⁸ - راجع: التفسير الكبير: 59/26، وروح المعاني: 8/23.

⁶⁹ - راجع: البحر المحيط: 271/9، والمحزر الوجيز: 453/4، وتفسير القرطبي: 25/15.

⁷⁰ - راجع: التفسير الكبير: 59/26.

⁷¹ - راجع: روح المعاني: 8/23، والبحر المحيط: 271/9.

⁷² - راجع: التفسير الكبير: 59/26، والكشاف: 18/4، وتفسير النسفي: 8/4.

⁷³ - راجع: التفسير الكبير: 59/26.

⁷⁴ - راجع: روح المعاني: 8/23.

⁷⁵ - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص547، وتفسير أبي السعود: 166/7، وتفسير البيضاوي: 433/4.

القول السادس: إن مرجعه "الجنات"، رجحه ابن جرير، والألوسي⁽⁷⁶⁾. فالراجح من الأقوال المذكورة أعلاه -والله أعلم بالصواب- القول الثالث؛ لأنه يشمل ما تقدم ويشمل المذكر والمؤنث.

3- لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُحْضَرُونَ (75)

وبالتأمل في تفسير هذه الآية الكريمة نجد أن المفسرين اختلفوا في مرجع ضمير الغائب في قوله (لا يستطيعون) على قولين، هما كالآتي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "المشركين"، والمعنى: لا يقدر المشركون على نصر المشركين ومنعهم من العذاب، رجحه الشنقيطي، والسمرقندي⁽⁷⁷⁾، وجوزه ابن عاشور، وابن الجزري، وابن عطية⁽⁷⁸⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الآلهة"، أي: الأصنام، والمعنى: لا تقدر الأصنام على نصر المشركين ومنعهم من العذاب، قاله ابن عباس، والسدي⁽⁷⁹⁾، ورجحه أبو حيان، وصبرة، وابن عاشور، وابن الجزري، وأبو السعود، وابن كثير، والبغوي، والبيضاوي، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي، وابن الجوزي⁽⁸⁰⁾، وجوزه ابن عطية⁽⁸¹⁾.

فالراجح كما أعتقد -والله أعلم بالصواب- أن كلا القولين صحيحان في المعنى؛ لأن المشركين لا يستطيعون نصر الآلهة ولا الآلهة تستطيع نصرهم، ويؤيده قول قتادة عن رواية ابن أبي حاتم: "قوله: لا يستطيعون نصرهم"، قال: نصر الآلهة، ولا تستطيع الآلهة نصرهم"⁽⁸²⁾.

4- أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ... (81)

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله (مثلهم) على أربعة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الإنسان" في قوله: { أو لم ير الإنسان }⁽⁸³⁾ على تأويله بالناس، قاله الرماني⁽⁸⁴⁾، والمعنى: ألا يقدر الله خالق السماوات

⁷⁶ - راجع: تفسير الطبري: 4/23، وروح المعاني: 8/23.

⁷⁷ - راجع: أضواء البيان: 69/6، وبحر العلوم: 125/3.

⁷⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 76/12، والتسهيل: 166/3، والمحزر الوجيز: 463/4.

⁷⁹ - راجع: تفسير الخازن: 254/5، والدر المنثور: 73/7، وتفسير ابن أبي حاتم: 3201/10.

⁸⁰ - راجع: البحر المحيط: 286/9، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 550، والتحرير

والتنوير: 76/12، والتسهيل: 166/3، وتفسير أبي السعود: 197/7، وتفسير ابن كثير:

3/581-582، وتفسير البغوي: 20/4، وتفسير البيضاوي: 442/4، وتفسير السمعاني:

4/388، وتفسير القرطبي: 57/15، وتفسير النسفي: 14/4، وروح المعاني: 51/23، وزاد

المسير: 200/5.

⁸¹ - راجع: المحزر الوجيز: 463/4.

⁸² - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 3201/10.

⁸³ - سورة يس، رقم الآية: 77.

والأرض أن يخلق مثل البشر فيعيدهم كما بدأهم، رجحه ابن عاشور، وأبو حيان، وصبرة، وابن الجزي⁽⁸⁵⁾، وذكره الثعالبي⁽⁸⁶⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "السموات والأرض"، وعاد الضمير عليهما كضمير من يعقل، من حيث كانت متضمنة من يعقل من الملائكة والثقلين، والمعنى: ألا يقدر الله خالق السموات والأرض أن يخلق مثل تلك السموات والأرض، رجحه ابن عطية، والثعالبي⁽⁸⁷⁾، وذكره أبو حيان⁽⁸⁸⁾، وعقب الألويسي هذا القول بقوله: "هو تكلف ومخالف للظاهر"⁽⁸⁹⁾.

القول الثالث: إنه راجع إلى "المخاطبين بأنتم" على طريق الالتفات، جوزة صبرة⁽⁹⁰⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "منكري البعث"، رجحه القرطبي⁽⁹¹⁾، والمعنى: ألا يقدر الله خالق السموات والأرض أن يخلق مثل منكري البعث فيعيدهم كما بدأهم.

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

37- سورة الصافات

1- وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ (83)

وللمفسرين اختلاف في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "شيعته" على قولين، هما كما يلي:

القول الأول: إن مرجع الضمير "سيدنا نوح - عليه السلام-، أي: إن من شيعة نوح إبراهيم، والمعنى، إن إبراهيم على دين نوح، وملته، وسنته، قاله ابن عباس، ومجاهد، ومقاتل، وقتادة، والسدي⁽⁹²⁾، ورجحه أبو حيان، والخازن، وابن عاشور، وابن الجزي، والرازي، والسمعاني، والقرطبي، والجمهور من المفسرين⁽⁹³⁾.

84 - راجع: البحر المحيط: 288/9، والمحرم الوجيز: 464/4.

85 - راجع: التحرير والتنوير: 83/12، والبحر المحيط: 288/9، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 551، والتسهيل: 167/3.

86 - راجع: تفسير الثعالبي: 12/4.

87 - راجع: المحرم الوجيز: 464/4، وتفسير الثعالبي: 12/4.

88 - راجع: البحر المحيط: 288/9.

89 - راجع: روح المعاني: 44/17.

90 - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 551.

91 - راجع: تفسير القرطبي: 60/15.

92 - راجع: البحر المحيط: 304/9، والنكت والعيون: 466/3، والدر المنثور: 100/7، وتفسير ابن أبي حاتم: 3219/10.

القول الثاني: إن مرده "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أي: إن من شيعة محمد -صلى الله عليه وسلم- إبراهيم، قاله ابن السائب، واختاره الكلبي، والفراء⁽⁹⁴⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي، والسمعاني⁽⁹⁵⁾، وعلق عليه الشوكاني بقوله: "ولا يخفى ما فى هذا من الضعف والمخالفة للسياق"⁽⁹⁶⁾.
فالأرجح كما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه تقدم ذكر نوح -عليه السلام- ولم يتقدم ذكر النبي -صلى الله عليه وسلم-، فعود الضمير إلى نوح أولى.

2- مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ (162)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى (عليه) على قولين، هما كما يلي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "ما تعبدون"، والمعنى: إنكم أيها الكفار وكل ما تعبدونه لا تضلون أحدا إلا من قضى الله أنه يصلى الجحيم، أي: لا تقدر على إغواء الناس إلا بقضاء الله، رجحه صبرة، وأبو حيان، والخازن، وابن الجزي، والبغوي، وابن الجوزي⁽⁹⁷⁾، وجوزه ابن عاشور، والزمخشري، والبيضاوي، والألوسي⁽⁹⁸⁾، وذكره الرازي⁽⁹⁹⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الله -عز وجل-"، في قوله: { ليقولون ولَدَ اللهُ }⁽¹⁰⁰⁾ أو في قوله: { إلا عباد الله }⁽¹⁰¹⁾ والمعنى: فإنكم ومعبوديكم ما أنتم وهم جميعا بفاتنين على الله إلا أصحاب النار الذين سبق في علم الله كونهم من أهل النار، رجحه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽¹⁰²⁾، وجوزه ابن عاشور⁽¹⁰³⁾، وذكره الرازي⁽¹⁰⁴⁾.

⁹³ - راجع: البحر المحيط: 304/9، وتفسير الخازن: 264/5، والتحرير والتنوير: 129/12، والتسهيل: 172/3، والتفسير الكبير: 127/26، وتفسير السمعاني: 403/4، وتفسير القرطبي: 91/15.

⁹⁴ - راجع: البحر المحيط: 304/9، والنكت والعيون: 466/3، وبحر العلوم: 137/3، وتفسير القرطبي: 91/15، وزاد المسير: 66/7.

⁹⁵ - راجع: التسهيل: 172/3، والتفسير الكبير: 127/26، وتفسير السمعاني: 403/4.

⁹⁶ - راجع: فتح القدير: 401/4.

⁹⁷ - راجع: مرجع الضمير في القرآن الكريم: ص58، والبحر المحيط: 318/9، وتفسير الخازن: 277/5، والتسهيل: 177/3، وتفسير البغوي: 45/4، وزاد المسير: 92/7.

⁹⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 176/12، والكشاف: 67/4، وتفسير البيضاوي: 30/5، وروح المعاني: 152/23.

⁹⁹ - راجع: التفسير الكبير: 147/26.

¹⁰⁰ - سورة الصافات، رقم الآية: 151-152.

¹⁰¹ - سورة الصافات، رقم الآية: 160.

¹⁰² - راجع: الكشاف: 67/4، وتفسير أبي السعود: 209/7، وتفسير البيضاوي: 30/5، وتفسير السمعاني: 419/4، وتفسير القرطبي: 135/15، وتفسير النسفي: 29/4، وروح المعاني: 152/23، وفتح القدير: 414/4.

فالمراجع كما اعتقد - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على ذلك.

38- سورة ص

1- وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلُّ لَيْلَةٍ أَوْابٌ (19)

بالتأمل في الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "له" نجد أن هناك قولين تم ذكرهما في هذا الصدد، وهما على النحو التالي:
القول الأول: إن الضمير راجع إلى "سيدنا داود -عليه السلام-"، والمعنى: كل واحد من الجبال والطيور لأجل تسبيحه رجّاع إلى التسبيح، رجحه أبو حيان، والرازي، وابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والقرطبي، والألوسي وغيرهم⁽¹⁰⁵⁾، وجوزه البيضاوي، والنحاس⁽¹⁰⁶⁾، وذكره الشوكاني⁽¹⁰⁷⁾.
القول الثاني: إنه عائد على "الله -سبحانه وتعالى-"، والمعنى: كل من داود، والجبال، والطيور لله أواب، أي: مسبح، قاله السدي⁽¹⁰⁸⁾، ورجحه الشوكاني⁽¹⁰⁹⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، وأبو السعود، والقرطبي⁽¹¹⁰⁾، وجوزه البيضاوي، والألوسي، والنحاس⁽¹¹¹⁾.

فالمراجع كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وبالإضافة إلى ذلك أنه قول معظم أئمة التفسير المتقدمين والمتأخرين.

2- فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (32)

وقع الاختلاف بين المفسرين في مرجع الضمير المستتر في قوله (توارت) على قولين، هما:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الصافنات"، والمعنى: حتى توارت الخيل بالحجاب، ذكره ابن مالك وابن العربي⁽¹¹²⁾، ورجحه أبو حيان، والرازي⁽¹¹³⁾،

¹⁰³ - راجع: التحرير والتنوير: 176/12.

¹⁰⁴ - راجع: التفسير الكبير: 147/26.

¹⁰⁵ - راجع: البحر المحيط: 331/9، والتفسير الكبير: 163/26، والتسهيل: 181/3، والكشاف: 81/4، وتفسير أبي السعود: 219/7، وتفسير القرطبي: 161/15، وروح المعاني: 176/23.

¹⁰⁶ - راجع: تفسير البيضاوي: 41/5، ومعاني القرآن: 90/6.

¹⁰⁷ - راجع: فتح القدير: 425/4.

¹⁰⁸ - راجع: تفسير الطبري: 138/23، وزاد المسير: 111/7.

¹⁰⁹ - راجع: فتح القدير: 425/4.

¹¹⁰ - راجع: البحر المحيط: 331/9، والتفسير الكبير: 163/26، وتفسير القرطبي: 161/15.

¹¹¹ - راجع: تفسير البيضاوي: 41/5، وروح المعاني: 176/23، ومعاني القرآن: 90/6.

¹¹² - راجع: البرهان: 144/3.

وذكره الماوردي، وابن الجزي، وأبو السعود، والقرطبي، والنسفي، والشوكاني⁽¹¹⁴⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الشمس"، وإن لم يجر لها ذكر لدلالة العشي عليها، قاله ابن مسعود⁽¹¹⁵⁾، ورجحه الخازن، وابن عاشور، والشنقيطي، وابن الجزي، وأبو السعود، والبغوي، والسمرقندي، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي، والأوسي،

والشوكاني⁽¹¹⁶⁾، وذكره أبو حيان، والماوردي⁽¹¹⁷⁾.

فالأرجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول، لما يأتي:

- 1- أن سياق الكلام يتحدث عن "الخيال"، وما جرى ذكر للشمس،
- 2- أن ضمير الغائب في "ردوها" للخيال، فهو قرينة قوية لتحديد عودة الضمير لـ"الخيال دون "الشمس"؛ لأن اتفاق الضمائر أولى من تخالفها.
- 3- استبعد الإمام فخر الدين الرازي القول الثاني وبين سبعة وجوه لاستبعاد هذا القول، وهي:

الأول: أن الصافنات مذكورة تصرّحاً والشمس غير مذكورة، وعود الضمير إلى المذكور أولى من عوده إلى المقدر.

الثاني: أنه قال { إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ } وظاهر هذا اللفظ يدل على أن سليمان - عليه السلام - كان يقول إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي وكان يعيد هذه الكلمات إلى أن توارت بالحجاب فلو قلنا المراد حتى توارت الصافنات بالحجاب كان معناه أنه حين وقع بصره عليها حال جريها كان يقول هذه الكلمة إلى أن غابت عن عينه وذلك مناسب، ولو قلنا المراد "حتى توارت الشمس بالحجاب"، كان معناه أنه كان يعيد عين هذه الكلمة من وقت العصر إلى وقت المغرب، وهذا في غاية البعد.

الثالث: أنا لو حكمنا بعود الضمير في قوله (حَتَّى تَوَارَتْ) إلى الشمس، وحملنا اللفظ على أنه ترك صلاة العصر كان هذا منافياً لقوله: { أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي }، فإن تلك المحبة لو كانت عن ذكر الله لما نسي الصلاة ولما ترك ذكر الله.

¹¹³ - راجع: البحر المحيط: 338/9، والتفسير الكبير: 178/26-179.

¹¹⁴ - راجع: النكت والعيون: 491/3، والتسهيل: 185/3، وتفسير أبي السعود: 226/7، وتفسير القرطبي: 195/15، وتفسير النسفي: 39/4، وفتح القدير: 431/4.

¹¹⁵ - راجع: أحكام القرآن للجصاص: 257/5.

¹¹⁶ - راجع: تفسير الخازن: 292/5، والتحرير والتنوير: 224/12، وأضواء البيان: 392/2، والتسهيل: 185/3، وتفسير أبي السعود: 226/7، وتفسير البغوي: 60/4، وبحر العلوم: 159/3، وتفسير السمعاني: 440/4، وتفسير القرطبي: 195/15، وتفسير النسفي: 39/4، وروح المعاني: 192/23، وفتح القدير: 431/4.

¹¹⁷ - راجع: البحر المحيط: 338/9، والنكت والعيون: 419/3.

الرابع: أنه بتقدير أنه عليه السلام بقي مشغولاً بتلك الخيل حتى غربت الشمس وفاتت صلاة العصر، فكان ذلك ذنباً عظيماً، وجرماً قوياً، فالأليق لهذه الحالة التضرع والبكاء والمبالغة في إظهار التوبة. فأما أن يقول على سبيل التهور والعظمة لإله العالم ورب العالمين، ردوها عليّ بمثل هذه الكلمة العارضة عن كل جهات الأدب عقيب ذلك الجرم العظيم، فهذا لا يصدر عن أبعد الناس عن الخير، فكيف يجوز إسناده إلى الرسول المطهر المكرم.

الخامس: أن القادر على تحريك الأفلاك والكواكب هو الله تعالى، فكان يجب أن يقول ردوها عليّ ولا يقول ردوها عليّ، فإن قالوا إنما ذكر صيغة الجمع للتنبيه على تعظيم المخاطب فنقول قوله: (رُدُّوْهَا) لفظ مشعر بأعظم أنواع الإهانة، فكيف يليق بهذا اللفظ رعاية التعظيم.

السادس: أن الشمس لو رجعت بعد الغروب لكان ذلك مشاهداً لكل أهل الدنيا، ولو كان الأمر كذلك لتوفرت الدواعي على نقله وإظهاره، وحيث لم يقل أحد ذلك علمنا فساده.

السابع: أنه تعالى قال: { إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ } ثم قال: { حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ } وعود الضمير إلى أقرب المذكورين أولى، وأقرب المذكورين هو الصافنات الجياد، وأما العشي فأبعدهما، فكان عود ذلك الضمير إلى الصافنات أولى، فنثبت بما ذكرنا أن حمل قوله { حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ } على توارى الشمس وأن حمل قوله: { رُدُّوْهَا عَلَيَّ } على أن المراد منه طلب أن يرد الله الشمس بعد غروبها كلام في غاية البعد عن النظم" (118).

4- ويؤيده ما ذكره النحاس، وهو " أن سليمان عليه السلام كان في صلاة فجاء إليه بخيل لتعرض عليه قد غنمت، فأشار بيده؛ لأنه كان يصلي حتى توارت الخيل وسترتها جدر الاصطبلات، فلما فرغ من صلاته قال: { رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا } أي: فأقبل يمسحها مسحاً" (119).

39- سورة الزمر

وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ ... (75)

وللمفسرين اختلاف في مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى "بينهم" على ثلاثة أقوال، هي كما يلي:

118 - راجع: التفسير الكبير: 178/26-179.

119 - راجع: إعراب القرآن: 463/3.

القول الأول: يعود الضمير على "الملائكة"، رجحه أبو حيان⁽¹²⁰⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي⁽¹²¹⁾، وذكره الألوسي، والشوكاني⁽¹²²⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "النبیین وأمهم"، قاله الكلبي⁽¹²³⁾، وجوزه النسفي⁽¹²⁴⁾، وذكره القرطبي، والشوكاني⁽¹²⁵⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "جميع الخلق"، رجحه الخازن، وابن الجزي، وابن كثير، وجوزه البيضاوي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽¹²⁶⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والنسفي⁽¹²⁷⁾.

فالراجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الثالث؛ لأنه يشمل القولين الآخرين أيضاً، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروه.

40- سورة غافر

1- رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ (15)

وللمفسرين أربعة أقوال في مرجع الضمير الفاعل في قوله تعالى (لِيُنذِرَ)، وهي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الله تعالى"، رجحه أبو حيان، وابن كثير، والثعالبي، والسمرقندي، والقرطبي⁽¹²⁸⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والنسفي، والألوسي، والشوكاني، والنحاس⁽¹²⁹⁾، وذكره القرطبي⁽¹³⁰⁾.

- 120 - راجع: البحر المحيط: 394/9.
- 121 - راجع: التسهيل: 200/3، والكشاف: 150/4، وتفسير أبي السعود: 265/7، وتفسير البيضاوي: 81/5.
- 122 - راجع: روح المعاني: 37/24، وفتح القدير: 479/4.
- 123 - راجع: النكت والعيون: 27/4.
- 124 - راجع: تفسير النسفي: 65/4.
- 125 - راجع: تفسير القرطبي / 287/15، وفتح القدير: 479/4.
- 126 - راجع: تفسير الخازن، والتسهيل: 200/3، وتفسير ابن كثير: 70/4، وتفسير البيضاوي: 81/5، وروح المعاني: 37/24، وزاد المسير: 202/7، وفتح القدير: 479/4.
- 127 - الكشاف: 150/4، وتفسير أبي السعود: 265/7، وتفسير النسفي: 65/4.
- 128 - راجع: البحر المحيط: 405/9، وتفسير ابن كثير: 75/4، وتفسير الثعالبي: 69/4، وتفسير السمرقندي: 192/3، وتفسير القرطبي: 300/15.
- 129 - راجع: التسهيل: 4/4، والكشاف: 160/4، والمحزر الوجيز: 551/4، وتفسير أبي السعود: 271/7، وتفسير النسفي: 69/4، وروح المعاني: 56/24، وفتح القدير: 485/4، ومعاني القرآن: 209/6.
- 130 - راجع: تفسير القرطبي: 300/15.

القول الثاني: إنه عائد على "الروح"، ذكره أبو حيان⁽¹³¹⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والألوسي⁽¹³²⁾.

القول الثالث: إن مرجع الضمير "مَنْ -الملقى عليه الروح-"، وهو الرسول p، رجحه البغوي، والسعدي، وابن جرير، والألوسي، والنحاس⁽¹³³⁾، وجوزه ابن الجزي، وابن عطية، والزمخشري، وأبو السعود، والنسفي، والشوكاني⁽¹³⁴⁾، وذكره أبو حيان، والسمرقندي⁽¹³⁵⁾.

القول الرابع: إنه عائد على "الأمر"، جوزه الألوسي⁽¹³⁶⁾.
فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يتحدث عن صفات الله Y، ولأن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

2- الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كِبْرًا مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ... (35)

وبالتأمل في عودة الضمير الفاعل في قوله "كَبُرَ" نجد أن المفسرين ذهبوا إلى ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الجدال" المستفاد من قوله "يجادلون"، رجحه أبو حيان، وابن الجزي، والبغوي، والسمعاني، وابن جرير، والقرطبي، والواحدي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني، والنحاس⁽¹³⁷⁾، وجوزه الزمخشري، والبيضاوي⁽¹³⁸⁾، وذكره أبو السعود⁽¹³⁹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "مَنْ" على لفظها، والمعنى: كبر المسرف المرتاب المجادل في آيات الله بغير حجة مقننة، رجحه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي⁽¹⁴⁰⁾، وجوزه أبو حيان، والألوسي⁽¹⁴¹⁾، وذكره الشوكاني⁽¹⁴²⁾.

¹³¹ - راجع: البحر المحيط: 405/9.

¹³² - راجع: التسهيل: 4/4، والكشاف: 160/4، والمحزر الوجيز: 551/4، وتفسير أبي السعود: 271/7، وروح المعاني: 56/24.

¹³³ - راجع: تفسير البغوي: 94/4، وتفسير السعدي: 735/1، وتفسير الطبري: 50/24، وروح المعاني: 56/24، ومعاني القرآن: 209/6.

¹³⁴ - راجع: التسهيل: 4/4، والمحزر الوجيز: 551/4، والكشاف: 160/4، وتفسير أبي السعود: 271/7، وتفسير النسفي: 69/4، وفتح القدير: 485/4.

¹³⁵ - راجع: البحر المحيط: 405/9، وتفسير السمرقندي: 192/3.

¹³⁶ - راجع: روح المعاني: 56/24.

¹³⁷ - راجع: البحر المحيط: 417/9، والتسهيل: 6/4، وتفسير البغوي: 98/4، وتفسير السمعاني: 20/5، وتفسير الطبري: 63/24، وتفسير القرطبي: 313/15، وتفسير الواحدي: 945/2، وروح المعاني: 68/24، وزاد المسير: 222/7، وفتح القدير: 492/4، ومعاني القرآن: 223/6.

¹³⁸ - راجع: الكشاف: 170/4، وتفسير البيضاوي: 93/5.

¹³⁹ - راجع: تفسير أبي السعود: 276/7.

¹⁴⁰ - راجع: الكشاف: 170/4، وتفسير أبي السعود: 276/7، وتفسير البيضاوي: 93/5.

القول الثالث: إن مرجعه "كذلك"، والمعنى: كبر مقتا مثل ذلك الجدل، جوزه الزمخشري، والبيضاوي⁽¹⁴³⁾، وتعقبه أبو حيان بقوله: " وهذا الذي أجازته لا يجوز أن يكون مثله في كلام فصيح، فكيف في كلام الله؟ لأن فيه تفكيك الكلام بعضه من بعض، وارتكاب مذهب الصحيح خلافه؛ لأنه جعل الكاف اسماً فاعلاً بكبر، وذلك لا يجوز على مذهب البصريين إلا الأخفش، ولم يثبت في كلام العرب، أعني نثرها: جاءني كزيد، تريد: مثل زيد، فلم تثبت اسميتها، فتكون فاعلة"⁽¹⁴⁴⁾.
فالأرجح من الأقوال الثلاثة في رأيي أنا -والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يأتي:

- 1- أنه المفهوم من سياق الآية، المتبادر إلى الذهن.
- 2- أنه ترجيح عامة المفسرين من السابقين واللاحقين، بل إن كثيراً منهم لم يذكر غيره.

41- سورة فصلت

1- إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ (14)

وبدراسة عميقة لهذه الآية الكريمة نجد أنها تتضمن الاختلاف الواقع في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى (خلفهم) حيث إن المفسرين ذكروا قولين في هذا الصدد، وهما:

القول الأول: يعود الضمير على "الأمم، أي: عاد وثمود"، قاله ابن عباس⁽¹⁴⁵⁾، والمعنى: أتت الرسل إياهم ومن كان قبلهم، أو المعنى: أتوهم من كل جانب وعملوا فيهم كل حيلة فلم يروا منهم إلا الإعراض، رجحه أبو حيان، وابن عطية، والزمخشري، وأبو السعود، والسمرقندي، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، وابن الجوزي، وصبرة⁽¹⁴⁶⁾، وجوزه النحاس⁽¹⁴⁷⁾.
القول الثاني: إنه عائد على "الرسول"، قاله الضحاك، وتبعه الفراء⁽¹⁴⁸⁾، ونسبه ابن جرير، والألوسي إلى ابن عباس⁽¹⁴⁹⁾، والمعنى: ومن بعد الرسل الذين أرسلوا إلى

141 - راجع: البحر المحيط: 417/9، وروح المعاني: 68/24.

142 - راجع: فتح القدير: 492/4.

143 - راجع: الكشاف: 170/4، وتفسير البيضاوي: 93/5.

144 - راجع: البحر المحيط: 417/9.

145 - راجع: البحر المحيط: 445/9.

146 - راجع: البحر المحيط: 445/9، والمحزر الوجيز: 8/5، والكشاف: 196/4، وتفسير أبي السعود: 7/8، وبحر العلوم: 211/3، وتفسير السمعاني: 44/5، وتفسير القرطبي: 346/15، وتفسير النسفي: 86/4، وروح المعاني: 110/24، وزاد المسير: 247/7، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 582.

147 - راجع: معاني القرآن: 253/6.

148 - راجع: البحر المحيط: 445/9، وروح المعاني: 110/24.

149 - راجع: تفسير الطبري: 101/24، وروح المعاني: 110/24.

آبائهم جاءتهم الرسل أنفسهم، رجحه ابن جرير، والبيغوي، والواحدي⁽¹⁵⁰⁾، وجوزه السمعاني، والألوسي، والنحاس⁽¹⁵¹⁾، وتعقبه أبو حيان بقوله: " وفيه خروج عن الظاهر في تفريق الضمائر وتعمية المعنى، إذ يصير التقدير: جاءتهم الرسل من بين أيديهم وجاءتهم من خلف الرسل، أي من خلف أنفسهم، وهذا معنى لا يتعقل إلا إن كان الضمير يعود في خلفهم على الرسل لفظاً، وهو يعود على رسل أخرى معناً، فكأنه قال: جاءتهم الرسل من بين أيديهم ومن خلف رسل آخرين، فيكون كقولهم: عندي درهم ونصفه، أي ونصف درهم آخر، وهذا فيه بعد"⁽¹⁵²⁾. وعلق عليه أبو عطية بقوله: " وهذا غير قوي؛ لأنه يفرق الضمائر ويشعب المعنى"⁽¹⁵³⁾.

والراجع كما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يأتي:

- 1- أن ظاهر الآية يؤيد هذا المفهوم.
- 2- أن الضمائر في هذا القول ترجع إلى مرجع واحد.
- 3- أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

2- وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ (31)

بالرجوع إلى الاختلاف الذي دار حول عودة ضمير الغائب في قوله (فيها)، نجد أن المفسرين ذكروا قولين في هذا الصدد، وهما على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الجنة"، قاله الحوفي⁽¹⁵⁴⁾، ورجحه السعدي، وابن الجوزي، والسمرقندي، وابن كثير⁽¹⁵⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الآخرة"، رجحه ابن الجزي، وابن عطية، والألوسي، وأبو السعود، والثعالبي، وابن جرير، وصبرة⁽¹⁵⁶⁾.

والراجع كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يأتي:

- 1- أن ظاهر الكلام يؤيد القول الأول؛ لأن البشارة من الملائكة هي بالجنة.
- 2- أن القول الأول يتضمن القول الثاني أيضاً؛ لأن الجنة لا تكون في هذه الدنيا وإنما تكون في الآخرة.

¹⁵⁰ - راجع: تفسير الطبري: 101/24، وتفسير البيغوي: 109/4، وتفسير الواحدي: 953/2.

¹⁵¹ - راجع: تفسير السمعاني: 44/5، وروح المعاني: 110/24، ومعاني القرآن: 253/6.

¹⁵² - راجع: البحر المحيط: 445/9.

¹⁵³ - راجع: المحرر الوجيز: 8/5.

¹⁵⁴ - راجع: البحر المحيط: 454/9.

¹⁵⁵ - راجع: تفسير السعدي: 749/1، وزاد المسير: 255/7، وبحر العلوم: 215/3، وتفسير

ابن كثير: 100/4.

¹⁵⁶ - راجع: التسهيل: 14/4، والمحرر الوجيز: 15/5، وروح المعاني: 121/24، وتفسير

أبي السعود: 13/8، وتفسير الثعالبي: 91/4، وتفسير الطبري: 117/24، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص584.

3- وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيُّنَ شُرَكَائِي قَالُوا أَدْنَاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ (47)

وللمفسرين قولان في مرجع الضمير الفاعل في قوله تعالى (قالوا)، وهما كالاتي:
القول الأول: يعود الضمير على "المشركين"، وهو قول مقاتل⁽¹⁵⁷⁾ والمعنى: ما منا أحد اليوم -وقد أبصرنا وسمعنا- يشهد بأنهم شركاؤك، أي: ما منا إلا من هو موحدك، رجحه ابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والسعدي، والسمرقندي، وابن جرير، والألوسي، والشوكاني⁽¹⁵⁸⁾ ذكره أبو حيان، والقرطبي⁽¹⁵⁹⁾

القول الثاني: إن الضمير راجع إلى "الأصنام، أي: الآلهة"، قاله الفراء وابن قتبية⁽¹⁶⁰⁾، ونسبه السمرقندي إلى القتيبي⁽¹⁶¹⁾، والمعنى: ما منا من شهيد يشهد لهم بأنهم كانوا محققين، رجحه أبو حيان، والقرطبي، والسمعاني⁽¹⁶²⁾، وذكره الزمخشري، وأبو السعود، وابن الجوزي، والبيضاوي، والشوكاني⁽¹⁶³⁾، واستضعفه ابن عطية⁽¹⁶⁴⁾

القول الثالث: يعود على "الجميع العابد والمعبود"، جوزه القرطبي⁽¹⁶⁵⁾ والراجح كما أعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن الآلهة هم المحدث عنهم، وبالإضافة إلى ذلك أن ظاهر الكلام يؤيده أيضاً.

4- سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ... (53)

بالتأمل في الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "أنه" نجد أن هناك ستة أقوال تم ذكرها في هذا الصدد، هي على النحو التالي:
القول الأول: إن الضمير راجع إلى "القرآن الكريم، وما تضمنه من الشرع"، رجحه أبو حيان، وابن عطية، والواحدي، والشوكاني، والثعالبي، وصبرة،

157 - راجع: زاد المسير: 265/7.

158 - راجع: التسهيل: 16/4، والكشاف: 209/4، والمحزر الوجيز: 21/5، وتفسير أبي السعود: 18/8، وتفسير البغوي: 117/4، وتفسير البيضاوي: 118/5، وتفسير السعدي: 751/1، وبحر العلوم: 220/3، وتفسير الطبري: 1/25، وروح المعاني: 3/25، وفتح القدير: 522/4.

159 - راجع: البحر المحيط: 463/9، وتفسير القرطبي: 371/15.

160 - راجع: زاد المسير: 265/7، وتفسير السمعاني: 58/5.

161 - راجع: بحر العلوم: 220/3.

162 - راجع: البحر المحيط: 463/9، وتفسير القرطبي: 371/15، وتفسير السمعاني: 58/5.

163 - راجع: الكشاف: 209/4، وتفسير أبي السعود: 18/8، وزاد المسير: 265/7، وتفسير

البيضاوي: 118/5، وفتح القدير: 522/4.

164 - راجع: المحزر الوجيز: 21/5.

165 - راجع: تفسير القرطبي: 371/15.

والزحيلي⁽¹⁶⁶⁾⁽¹⁶⁷⁾، وجوزه ابن الجزي، وأبو السعود، والنسفي، والقرطبي⁽¹⁶⁸⁾، وذكره ابن الجوزي، والسمعاني⁽¹⁶⁹⁾.

القول الثاني: إن الضمير يرجع إلى "الإسلام"، رجحه الزمخشري⁽¹⁷⁰⁾، وجوزه ابن الجزي، وأبو السعود، والنسفي، والقرطبي⁽¹⁷¹⁾، وذكره الشوكاني⁽¹⁷²⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "الله - عز وجل -"، رجحه الألويسي⁽¹⁷³⁾، وجوزه الزحيلي⁽¹⁷⁴⁾.

القول الرابع: إن مرجع الضمير "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"، رجحه السمعاني⁽¹⁷⁵⁾، وجوزه القرطبي، والزحيلي⁽¹⁷⁶⁾، وذكره السمرقندي، والشوكاني⁽¹⁷⁷⁾.

القول الخامس: إنه عائد على "جميع ما دعاهم إليه الرسول"، رجحه السمرقندي⁽¹⁷⁸⁾، وذكره ابن الجوزي⁽¹⁷⁹⁾.

القول السادس: إنه راجع إلى "ما يريهم الله ويفعل من ذلك" جوزه القرطبي⁽¹⁸⁰⁾، وذكره الشوكاني⁽¹⁸¹⁾.

والراجح كما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن القرآن هو المفهوم من سياق الآية، وبالإضافة إلى ذلك أن غالبية المفسرين اختاروه أيضاً.

- ¹⁶⁶ - ولد في دمشق عام 1932م، حصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق عام 1963م، عين مدرساً بجامعة دمشق عام 1963م، وأستاذاً عاماً عام 1975م، ويتخصص في الفقه وأصوله. الموقع تشرفه دار الفكر، دمشق. (www.zuhayli.net/biograf1.htm(15-02-2009)
- ¹⁶⁷ - راجع: البحر المحيط: 465/9، والمحزر الوجيز: 23/5، وتفسير الواحدي: 959/2، وفتح القدير: 523/4، وتفسير الثعالبي: 99/4، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 586، والتفسير المنير: 14/25.
- ¹⁶⁸ - راجع: التسهيل: 16/4، وتفسير أبي السعود: 19/8، وتفسير النسفي: 95/4، وتفسير القرطبي: 375/15.
- ¹⁶⁹ - راجع: زاد المسير: 268/7، وتفسير السمعاني: 61/5.
- ¹⁷⁰ - راجع: الكشاف: 212/4.
- ¹⁷¹ - راجع: التسهيل: 16/4، وتفسير أبي السعود: 19/8، وتفسير النسفي: 95/4، وتفسير القرطبي: 375/15.
- ¹⁷² - راجع: فتح القدير: 523/4.
- ¹⁷³ - راجع: روح المعاني: 8/25.
- ¹⁷⁴ - راجع: التفسير المنير: 14/25.
- ¹⁷⁵ - راجع: تفسير السمعاني: 61/5.
- ¹⁷⁶ - راجع: تفسير القرطبي: 375/15، والتفسير المنير: 14/25.
- ¹⁷⁷ - راجع: بحر العلوم: 222/3، وفتح القدير: 523/4.
- ¹⁷⁸ - راجع: بحر العلوم: 222/3.
- ¹⁷⁹ - راجع: زاد المسير: 268/7.
- ¹⁸⁰ - راجع: تفسير القرطبي: 61/5.
- ¹⁸¹ - راجع: فتح القدير: 523/4.

42- سورة الشورى

1- تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ (5)

وفي مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى (فَوْقِهِنَّ) ثلاثة أقوال، ذكرها المفسرون، وهي كما يلي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "السموات"، رجحه أبو حيان، وابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبغوي، والسمرقندي، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني، والنحاس⁽¹⁸²⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الأرضين"، رجحه السمعاني، وابن جرير، وابن الجوزي⁽¹⁸³⁾، وذكره أبو حيان بنسبته إلى الحوفي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽¹⁸⁴⁾، واستبعده ابن الجزي⁽¹⁸⁵⁾.

القول الثالث: إن مرجع الضمير "الكفار"، قال علي بن سليمان الأخفش: "والمعنى: يتفطرن من فوق الفرق والجماعات الملحدة، أي: من أجل أقوالها"⁽¹⁸⁶⁾ واستبعده -أيضاً- ابن الجزي⁽¹⁸⁷⁾.

فالراجح كما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول لما يلي:

1- أن "السموات" مرجع أقرب مذكور،

2- أن ظاهر الكلام يدل على ذلك،

3- أن سياق الكلام يؤيده أيضاً،

4- أن غالبية المفسرين اختاروا هذا القول.

2- وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ

(14)

¹⁸² - راجع: البحر المحيط: 466/9، والتسهيل: 17/4، والكشاف: 213/4، وتفسير أبي السعود: 22/8، وتفسير البغوي: 120/4، وتفسير السمرقندي: 224/3، وتفسير القرطبي: 4/16، وتفسير النسفي: 96/4، وروح المعاني: 1/25، وفتح القدير: 526/4، ومعاني القرآن: 293/6.

¹⁸³ - راجع: تفسير السمعاني: 63/5، وتفسير الطبري: 7/25، وزاد المسير: 272/7.

¹⁸⁴ - راجع: البحر المحيط: 466/9، والكشاف: 213/4، والمحزر الوجيز: 26/5، وتفسير أبي السعود: 22/8، وتفسير القرطبي: 4/16، وتفسير النسفي: 96/4، وروح المعاني: 1/25، وفتح القدير: 526/4.

¹⁸⁵ - راجع: التسهيل: 17/4.

¹⁸⁶ - راجع: البحر المحيط: 466/9، والمحزر الوجيز: 26/5، وروح المعاني: 1/25، وفتح القدير: 526/4.

¹⁸⁷ - راجع: التسهيل: 17/4.

اختلف المفسرون في عودة الضمير الفاعل في قوله (تفرقوا) على ثلاثة أقوال، هي كالاتي:

القول الأول: يعود الضمير على " قريش"، قاله ابن عباس⁽¹⁸⁸⁾، رجحه أبو حيان، والسمرقندي⁽¹⁸⁹⁾، وذكره الشوكاني⁽¹⁹⁰⁾

القول الثاني: يرجع الضمير على "أمم الأنبياء السالفة"، رجحه البيضاوي، والألوسي، وابن عاشور، والزحيلي، والبغوي، وابن جرير، وابن الجزي⁽¹⁹¹⁾، ذكره أبو حيان، والقرطبي⁽¹⁹²⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "أهل الكتاب"، قاله ابن عباس أيضاً⁽¹⁹³⁾، ورجحه الرازي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والثعالبي، والسعدي، والسمعاني، والنسفي، والواحدي، وابن الجوزي⁽¹⁹⁴⁾، وذكره أبو حيان، والبغوي، والبيضاوي، والسمرقندي⁽¹⁹⁵⁾.

فالراجح من الأقوال كما يظهر لي -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن قوله تعالى بعد هذه الآية: { وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ } يشير إلى أن الذين أورثوا الكتاب من بعدهم، (بعد أمم الأنبياء السالفة) هم أهل الكتاب الذين كانوا في عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، والذين تفرقوا كانوا قبل هؤلاء الذين ورثوا الكتاب، فيترجح قول الذين قالوا إن المتفرقين هم "أمم الأنبياء السالفة".

3- جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ ... (11)

وقع الاختلاف بين المفسرين في مرجع ضمير الغائب في قوله "فيه" على ستة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "بطون الإناث"، قاله زيد بن أسلم⁽¹⁹⁶⁾، والمعنى: يخلقكم في بطون الإناث، ذكره القرطبي، والشوكاني، والبغوي⁽¹⁹⁷⁾.

188 - راجع: البحر المحيط: 472/9، وتفسير القرطبي: 12/16.

189 - راجع: البحر المحيط: 472/9، وتفسير السمرقندي: 227/3.

190 - راجع: فتح القدير: 530/4.

191 - راجع: تفسير البيضاوي: 125/5، وروح المعاني: 22/25، والتحرير والتنوير:

99/13، والتفسير المنير: 38/25، وتفسير البغوي: 122/4، وتفسير الطبري: 16/25،

والتسهيل: 18/4.

192 - راجع: البحر المحيط: 472/9، وتفسير القرطبي: 12/16.

193 - راجع: البحر المحيط: 472/9، وتفسير القرطبي: 12/16.

194 - راجع: التفسير الكبير: 136/27، والكشاف: 219/4، والمحزر الوجيز: 29/5، وتفسير

أبي السعود: 26/8، وتفسير الثعالبي: 104/4، وتفسير السعدي: 755/1، وتفسير السمعاني:

68/5، وتفسير النسفي: 98/4، وتفسير الواحدي: 962/2، وزاد المسير: 277/7.

195 - راجع: البحر المحيط: 472/9، وتفسير البغوي: 122/4، وتفسير البيضاوي: 125/5،

وتفسير السمرقندي: 227/3.

196 - راجع: زاد المسير: 275/7.

197 - راجع: تفسير القرطبي: 8/16، وفتح القدير: 528/4، وتفسير البغوي: 186/7.

القول الثاني: إن مرجع الضمير "الرحم"، قاله ابن قتيبة⁽¹⁹⁸⁾، والمعنى: يخلقكم في الرحم أو في الزوج⁽¹⁹⁹⁾، رجحه القرطبي، والبغوي، والسمرقندي⁽²⁰⁰⁾، وعلق عليه أبو جعفر النحاس بقوله: "هذا خطأ؛ لأن الرحم مؤنثة ولم يجر لها ذكر"⁽²⁰¹⁾.

القول الثالث: يرجع الضمير إلى "الأرض"، قاله ابن زيد⁽²⁰²⁾، والمعنى: يذروكم فيما خلق من السموات والأرض، ذكره ابن الجوزي⁽²⁰³⁾.

القول الرابع: إن الضمير راجع إلى "الجعل المذكور"، قاله مقاتل⁽²⁰⁴⁾، والمعنى: يعيشكم فيما جعل من الأنعام، رجحه ابن الجزي، وابن عطية، وابن جرير، والألوسي، والشوكاني، والنحاس، والعكبري، وابن عاشور⁽²⁰⁵⁾، وذكره القرطبي⁽²⁰⁶⁾.

القول الخامس: إنه راجع إلى "هذا التدبير" أو "التزويج" وهو أن جعل الناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل، قاله القتبي⁽²⁰⁷⁾، ورجحه الرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والزركنشي، وصبرة، والزحيلي⁽²⁰⁸⁾، وجوزه الألوسي⁽²⁰⁹⁾، وذكره ابن الجزي، والشوكاني، والسمرقندي بنسبته إلى الكلبي⁽²¹⁰⁾.

القول السادس: إن مرجع الضمير "الخلق"، رجحه ابن كثير⁽²¹¹⁾، وجوزه العكبري⁽²¹²⁾، وذكره البغوي⁽²¹³⁾.

-
- 198 - راجع: زاد المسير: 257/7.
- 199 - راجع: زاد المسير: 275/7، وفتح القدير: 528/4.
- 200 - راجع: تفسير القرطبي: 8/16، وتفسير البغوي: 186/7، وبحر العلوم: 226/3.
- 201 - راجع: معاني القرآن: 296/6.
- 202 - راجع: زاد المسير: 275/7.
- 203 - راجع: زاد المسير: 275/7.
- 204 - راجع: بحر العلوم: 226/3.
- 205 - راجع: التسهيل: 18/4، والمحزر الوجيز: 28/5، وتفسير الطبري: 11/25، وروح المعاني: 17/25، وفتح القدير: 528/4، ومعاني القرآن: 296/6، والتبيان: 1131/2، والتحرير والتنوير: 91/13.
- 206 - راجع: تفسير القرطبي: 8/16.
- 207 - راجع: المحزر الوجيز: 28/5، ومعاني القرآن: 296/6.
- 208 - راجع: التفسير الكبير: 129/27، والكشاف: 217/4، وتفسير أبي السعود: 24/8، وتفسير البيضاوي: 123/5، وتفسير النسفي: 97/4، والبرهان: 308/3، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 589، والتفسير المنير: 30/25.
- 209 - راجع: روح المعاني: 17/25.
- 210 - راجع: التسهيل: 18/4، وفتح القدير: 528/4، وبحر العلوم: 226/3.
- 211 - راجع: تفسير ابن كثير: 109/4.
- 212 - راجع: التبيان: 1131/2.
- 213 - راجع: تفسير البغوي: 186/7.

فالأرجح من الأقوال كما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الرابع؛ لأنه ظاهر الكلام المتبادر إلى الذهن.

4- مَا كُنْتُ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا ... (52)

لو تدبرنا الآية الكريمة لوجدنا أنها تتضمن الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله (جَعَلْنَاهُ) على أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الروح"، رجحه أبو السعود، والألوسي، والشوكاني⁽²¹⁴⁾، وجوزه أبو حيان، والزحيلي⁽²¹⁵⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "كتاب" وهو القرآن الكريم، رجحه الشنقيطي، وابن الجزي، وابن عطية، وابن كثير، والواحدي، وابن جرير، والنسفي، وصبرة، وابن عاشور⁽²¹⁶⁾، وجوزه أبو حيان، والزحيلي⁽²¹⁷⁾، وذكره الرازي، وابن الجوزي⁽²¹⁸⁾.

القول الثالث: إن مرجعه "الإيمان"، رجحه السمرقندي⁽²¹⁹⁾، وجوزه أبو حيان، والزحيلي⁽²²⁰⁾، وذكره الألوسي، وابن الجوزي⁽²²¹⁾.

القول الرابع: إن مرده "الإيمان والكتاب"، ونظيره قوله تعالى: { وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ }⁽²²²⁾، رجحه الرازي⁽²²³⁾، وذكره أبو حيان، والألوسي⁽²²⁴⁾.

فالأرجح في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن غالبية المفسرين اختاروه.

43- سورة الزخرف

1- وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاَهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ

(20)

214 - راجع: تفسير أبي السعود: 38/8، وروح المعاني: 60/25، وفتح القدير: 545/4.

215 - راجع: البحر المحيط: 491/9، والتفسير المنير: 105/25.

216 - راجع: أضواء البيان: 79/7، والتسهيل: 24/4، والمحزر الوجيز: 44/5، وتفسير ابن كثير: 123/4، وتفسير الواحدي: 969/2، وتفسير الطبري: 46/25، وتفسير النسفي:

108/4، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص595، والتحرير والتنوير: 170/13.

217 - راجع: البحر المحيط: 491/9، والتفسير المنير: 105/25.

218 - راجع: التفسير الكبير: 164/27، وزاد المسير: 299/7.

219 - راجع: بحر العلوم: 238/3.

220 - راجع: البحر المحيط: 491/9، والتفسير المنير: 105/25.

221 - راجع: روح المعاني: 60/25، وزاد المسير: 299/7.

222 - سورة التوبة، رقم الآية: 62.

223 - راجع: التفسير الكبير: 164/27.

224 - راجع: البحر المحيط: 491/9، وروح المعاني: 60/25.

وقع الاختلاف بين المفسرين حول عودة ضمير الغائب في قوله "عبدناهم" على قولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الملائكة"، قاله قتادة، ومقاتل، والكلبي⁽²²⁵⁾، والمعنى: لو شاء الله عدم عبادتنا للملائكة مشيئة ارتضاء ما عبدناهم، أرادوا بذلك بيان أن ما فعلوه حق مرضي عنده تعالى وأنهم إنما يفعلونه بمشيئته تعالى إياه، هذا ما رجحه ابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والسعدي، والسمرقندي، والقرطبي، والنسفي، والواحدي، والألوسي، والشوكاني، والزحيلي⁽²²⁶⁾.

القول الثاني: يعود الضمير على "الأوثان"، وهو قول مجاهد⁽²²⁷⁾، ورجحه السيوطي، وابن عطية، وابن كثير، والثعالبي⁽²²⁸⁾، وذكره السمرقندي⁽²²⁹⁾. والراجع من القولين كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن الملائكة سبقت ذكرهم في الآية السابقة، وأما الأوثان فما جرى ذكرها في سياق الكلام، فردّ الضمير إلى المذكور أولى من رده إلى غير المذكور، وبالإضافة إلى ذلك أنه اختيار معظم المفسرين.

2- **وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (28)**

ذهب المفسرون إلى قولين أثناء تحديدهم عودة ضمير الغائب المستتر في قوله تعالى (وجعلها) وهما على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "سيدنا إبراهيم -عليه السلام-"، قاله عكرمة⁽²³⁰⁾، والمعنى: وجعل إبراهيم -عليه السلام- كلمة التوحيد كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ فِي ذَرِيَّتِهِ، فلا يزال فيهم من يوحد الله ويدعو إلى توحيده، رجحه أبو حيان،

²²⁵ - راجع: البحر المحيط: 497/9، والدر المنثور: 272/7، وتفسير البغوي: 136/4، وتفسير الثعالبي: 124/4، وزاد المسير: 307/7.

²²⁶ - راجع: التسهيل: 27/4، والكشاف: 248/4، وتفسير أبي السعود: 43/8، وتفسير البيضاوي: 142/5، وتفسير السعدي: 764/1، بحر العلوم: 242/3، وتفسير القرطبي: 73/16، وتفسير النسفي: 111/4، وتفسير الواحدي: 972/2، وروح المعاني: 72/25، وفتح القدير: 550/4، والتفسير المنير: 129/25.

²²⁷ - راجع: البحر المحيط: 497/9، وتفسير ابن أبي حاتم: 3288/10، وتفسير البغوي: 136/4، وزاد المسير: 307/7.

²²⁸ - راجع: الدر المنثور: 272/7، والمحرم الوجيز: 50/5، وتفسير ابن كثير: 126/4، وتفسير الثعالبي: 124/4.

²²⁹ - راجع: بحر العلوم: 242/3.

²³⁰ - راجع: تفسير ابن أبي حاتم: 3282/10.

وابن الجزى، والرازي، والزمخشري، وأبو السعود، وابن جرير، والنسفي، والشوكاني، والزحيلي⁽²³¹⁾، وجوزه الألوسي، والبيضاوي⁽²³²⁾.
القول الثاني: إنه عائد على "الله - عز وجل -"، والمعنى: وجعل الله هذه الكلمة والمقالة باقية في عقبه، أي: إبراهيم، وهم ولده وولد ولده، أي: إنهم توارثوا البراءة عن عبادة غير الله وأوصى بعضهم بعضاً في ذلك⁽²³³⁾، رجحه القرطبي⁽²³⁴⁾، وجوزه الألوسي، والبيضاوي⁽²³⁵⁾ وذكره بدون نسبته إلى قائله كل من أبي حيان، وابن الجزى، والرازي، والزمخشري، والشوكاني⁽²³⁶⁾،
 والراجح من القولين كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن الله تعالى يخبر عن إبراهيم - عليه السلام - ما قاله لأبيه وقومه، فظاهر الكلام وسياقه يدلان على أن مرجع الضمير المستتر هو إبراهيم - عليه السلام -، وبالإضافة إلى ذلك أن هو مذهب معظم المفسرين أيضاً.

3- وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ (37)

وللمفسرين اختلاف في عودة الضميرين الغائبين البارزين في قوله تعالى (وإنهم) و(لَيَصُدُّونَهُمْ) على قولين، وهما كالآتي:
القول الأول: يعود الضمير في (إنهم) على "مَنْ" على المعنى، وفي (لَيَصُدُّونَهُمْ) على "الكفار"، والمعنى: وأن العشاة ليصدونهم الشياطين عن السبيل، أي: سبيل الهدى والفوز، رجحه أبو حيان⁽²³⁷⁾.
القول الثاني: يرجع الضمير في (إنهم) على الشياطين، وفي (لَيَصُدُّونَهُمْ) على الكفار، والمعنى: وإن الشياطين ليصدون الكفار العاشين، ويحسبون أنهم مهتدون، أي: ويحسب كفار بني آدم أنهم على الهدى، رجحه ابن الجزى، والرازي، وابن عطية، وأبو السعود، والبغوي، والسمعاني، وابن جرير، وغيرهم⁽²³⁸⁾.
 والراجح في رأيي أنا أن كلا القولين صحيحان؛ لأنهما يرجعان إلى معنى واحد، - والله أعلم بالصواب -.

²³¹ - راجع: البحر المحيط: 500/9، والتسهيل: 27/4، والتفسير الكبير: 179/27،

والكشاف: 250/4، وتفسير أبي السعود: 45/8، وتفسير الطبري: 63/25، وتفسير النسفي: 113/4، وفتح القدير: 553/4، والتفسير المنير: 141/25.

²³² - راجع: روح المعاني: 76/25، وتفسير البيضاوي: 162/5.

²³³ - راجع: تفسير القرطبي: 77/16.

²³⁴ - راجع: تفسير القرطبي: 77/16.

²³⁵ - راجع: روح المعاني: 76/25، وتفسير البيضاوي: 162/5.

²³⁶ - راجع: البحر المحيط: 500/9، والتسهيل: 27/4، والتفسير الكبير: 179/27،

والكشاف: 250/4، وفتح القدير: 553/4.

²³⁷ - راجع: البحر المحيط: 4/10.

²³⁸ - راجع: التسهيل: 29/4، والتفسير الكبير: 182/27، والمحزر الوجيز: 55/5، وتفسير

أبي السعود: 47/8، وتفسير البغوي: 139/4، والسمعاني: 102/5، وتفسير الطبري:

173/25.

4- وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرَنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ (61)

وفي مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى (وإنه) ثلاثة أقوال، ذكرها المفسرون، وهي كما يلي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "سيدنا عيسى -عليه السلام-"، وهو قول ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والحسن، والسدي، والضحاك، وابن زيد⁽²³⁹⁾، والمعنى: وأن خروجه لعلم للساعة يدل على قرب قيامها، إذ خروجه شرط من أشراتها، وقال ابن إسحاق معناه: وأن إحياء عيسى الموتى دليل على الساعة وبعث الموتى⁽²⁴⁰⁾، هذا ما رجحه كل من أبي حيان، وابن الجزي، والرازي، والزمخشري، وأبي السعود، وابن أبي حاتم، وابن كثير، والسعدي، والسمرقندي، والنسفي، والواحدي، والألوسي، والشوكاني⁽²⁴¹⁾.

القول الثاني: إنه يعود على "القرآن الكريم"، قاله الحسن، وقتادة أيضاً، وابن جبير⁽²⁴²⁾، والمعنى: وأن هذا القرآن لعلم للساعة يعلمكم بقيامها، ويخبركم عنها وعن أهوالها، ذكره أبو حيان، وابن الجزي، والزمخشري، وابن جرير، والشوكاني⁽²⁴³⁾.

القول الثالث: إن مرجع الضمير "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-"، ومعناه: أن محمداً لعلم للساعة؛ لأنه خاتم النبيين، جوزه النحاس⁽²⁴⁴⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، وابن عطية، والشوكاني⁽²⁴⁵⁾.

والراجع من الأقوال الثلاثة -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن السياق يتحدث عن سيدنا عيسى -عليه السلام-، وأن إلى هذا القول ذهب معظم المفسرين.

45- سورة الجاثية

²³⁹ - راجع: البحر المحيط: 14/10، والدر المنثور: 386/7، والدر المنثور: 386/7، والمحرر الوجيز: 61/5، وتفسير الطبري: 90/25، وتفسير القرطبي: 105/16، وزاد المسير: 325/7.

²⁴⁰ - راجع: زاد المسير: 325/7.

²⁴¹ - راجع: البحر المحيط: 14/10، والتسهيل: 32/4، والتفسير الكبير: 191/27، والكشاف: 264/4، وتفسير أبي السعود: 52/8، وتفسير ابن أبي حاتم: 3285/10، وتفسير ابن كثير: 133/4، وتفسير السعدي: 768/1، وبحر العلوم: 249/3، وتفسير النسفي: 118/4، وتفسير الواحدي: 977/2، وروح المعاني: 95/25، وفتح القدير: 562/4.

²⁴² - راجع: البحر المحيط: 14/10، والدر المنثور: 386/7، والمحرر الوجيز: 61/5، وتفسير القرطبي: 105/16، وزاد المسير: 325/7.

²⁴³ - راجع: البحر المحيط: 14/10، والتسهيل: 32/4، والكشاف: 264/4، وتفسير الطبري: 90/25، وفتح القدير: 562/4.

²⁴⁴ - راجع: معاني القرآن: 380/6.

²⁴⁵ - راجع: البحر المحيط: 14/10، والتسهيل: 32/4، والمحرر الوجيز: 61/5، وفتح القدير: 562/4.

1- وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُؤًا وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ (9)

وقع الاختلاف بين المفسرين في مرجع الضمير المنصوب المتصل في قوله (اتخذها) على قولين الآتيين:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الآيات"، رجحه أبو حيان، والشنقيطي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، وابن جرير، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽²⁴⁶⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الشيء"؛ لأنه في معنى "الآية"، رجحه الرازي⁽²⁴⁷⁾، وجوزه أبو حيان، والزمخشري، والألوسي⁽²⁴⁸⁾، وذكره الشوكاني⁽²⁴⁹⁾. فالراجح من القولين -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، ولأنه ترجيح عامة المفسرين، بل إن كثيرا منهم لم يذكر غيره.

46- سور الأحقاف

1- فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ... (24)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب البارز في قوله (رأوه) على ثلاثة أقوال، هي كالاتي:

القول الأول: يعود الضمير على "ما" في قوله { بما تعدنا } ، وهو العذاب، رجحه أبو حيان، وابن الجزي، والنسفي، والشوكاني⁽²⁵⁰⁾، وجوزه ابن عطية، وأبو

السعود، والثعالبي، والنحاس⁽²⁵¹⁾، وذكره الرازي، والألوسي⁽²⁵²⁾.

القول الثاني: يرجع إلى "الشيء المرئي الطالع عليهم"، جوزه أبو حيان، والكلبي، وابن عطية، والثعالبي⁽²⁵³⁾.

²⁴⁶ - راجع: البحر المحيط: 35/10، وأضواء البيان: 190/7، والكشاف: 290/4، وأبو السعود: 69/8، وتفسير البيضاوي: 169/5، وتفسير الطبري: 142/25، وتفسير النسفي: 129/4، وروح المعاني: 143/25، وفتح القدير: 5/5.

²⁴⁷ - راجع: التفسير الكبير: 224/27.

²⁴⁸ - راجع: البحر المحيط: 35/10، والكشاف: 290/4، وروح المعاني: 143/25.

²⁴⁹ - راجع: فتح القدير: 5/5.

²⁵⁰ - راجع: البحر المحيط: 56/10، والتسهيل: 44/4، وتفسير النسفي: 141/4، وفتح القدير: 23/5.

²⁵¹ - راجع: المحرر الوجيز: 102/5، وتفسير أبي السعود: 86/8، وتفسير الثعالبي:

156/4، وإعراب القرآن: 169/4.

²⁵² - راجع: التفسير الكبير: 24/28، وروح المعاني: 25/26.

²⁵³ - راجع: البحر المحيط: 56/10، والتسهيل: 44/4، والمحرر الوجيز: 102/5، وتفسير الثعالبي: 156/4.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "السحاب"، رجحه الزجاج، والمبرد⁽²⁵⁴⁾، وجوزه النحاس⁽²⁵⁵⁾، وذكره الرازي⁽²⁵⁶⁾. فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك.

47- سورة محمد

1- إِنْ يَسْأَلْكُمْوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخُلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ (37)

ولو تدبرنا الآية الكريمة وجدنا أنها تتناول الاختلاف الواقع في عودة ضمير الغائب في قوله "يخرج" على أربعة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الله - عز وجل -"، رجحه ابن جرير، والألوسي⁽²⁵⁷⁾، وجوزه أبو حيان، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والشوكاني⁽²⁵⁸⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "البخل"، المفهوم من قوله { تبخلوا }، رجحه القرطبي، والنحاس، والزحيلي⁽²⁵⁹⁾، وجوزه أبو حيان، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽²⁶⁰⁾.

القول الثالث: يعود الضمير على "الرسول - صلى الله عليه وسلم -"، جوزه أبو حيان⁽²⁶¹⁾.

القول الرابع: يرجع الضمير إلى "السؤال"، جوزه ابن عطية، والألوسي⁽²⁶²⁾. فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن: "البخل" أقرب مذکور، وبالإضافة إلى ذلك أن ظاهر الكلام يؤيده أيضاً.

48- سورة الفتح

254 - راجع: التفسير الكبير: 24/28، وفتح القدير: 23/5.

255 - راجع: إعراب القرآن: 169/4.

256 - راجع: التفسير الكبير: 24/28.

257 - راجع: تفسير الطبري: 65/26، وروح المعاني: 81/26،

258 - راجع: البحر المحيط: 80/10، والكشاف: 333/4، والمحزر الوجيز: 123/5، وتفسير

أبي السعود: 102/8، وتفسير البيضاوي: 197/5، وتفسير النسفي: 151/4، وفتح القدير:

42/5،

259 - راجع: تفسير القرطبي: 257/16، وإعراب القرآن: 193/4، والتفسير المنير:

137/26.

260 - راجع: البحر المحيط: 80/10، والكشاف: 333/4، والمحزر الوجيز: 123/5، وتفسير

أبي السعود: 102/8، وتفسير البيضاوي: 197/5، وتفسير النسفي: 151/4، وروح المعاني:

81/26، وفتح القدير: 42/5،

261 - راجع: البحر المحيط: 80/10،

262 - راجع: المحزر الوجيز: 123/5، وروح المعاني: 81/26،

1- لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (9)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة الضمائر للغائب في قوله { وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ } على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: تعود الضمائر الثلاثة على "الله Y"، رجحه أبو حيان، وصبرة، والرازي، والزمخشري، والنسفي، والألوسي⁽²⁶³⁾، وجوزه النحاس⁽²⁶⁴⁾، وذكره ابن

الجزري، وابن عطية، والقرطبي⁽²⁶⁵⁾.

القول الثاني: ترجع إلى "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-" جوزه الرازي⁽²⁶⁶⁾.

القول الثالث: يعود الضميران من { وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ } إلى "النبي -صلى الله عليه وسلم-" والضمير في { وَتُسَبِّحُوهُ } يعود على "الله تعالى"، رجحه الثعالبي، وابن الجزري، وابن عطية، والبغوي، والسعدي، والقرطبي⁽²⁶⁷⁾، وجوزه النحاس⁽²⁶⁸⁾، وذكره الألوسي، والشوكاني⁽²⁶⁹⁾، واستبعده الزمخشري، والنسفي⁽²⁷⁰⁾.

فأراجع من القولين كما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن اتحاد الضمائر أولى من فك الضمائر من غير ضرورة.

2- **وَلِتَكُونَ آيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا (20)**

بالتأمل في الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "لتكون" نجد أن هناك أربعة أقوال تم ذكرها في هذا الصدد، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الكفة"، المفهوم من قوله { وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ }، رجحه أبو حيان، والزمخشري، وابن جرير، والنسفي، والبغوي⁽²⁷¹⁾، وجوزه البيضاوي⁽²⁷²⁾، وذكره ابن الجوزي، والقرطبي، والألوسي⁽²⁷³⁾.

²⁶³ - راجع: البحر المحيط: 85/10، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص622، والتفسير

الكبير: 75/28، والكشاف: 337/4، وتفسير النسفي: 153/4، وروح المعاني: 96/26،

²⁶⁴ - راجع: معاني القرآن: 500/6.

²⁶⁵ - راجع: التسهيل: 52/4، والمحزر الوجيز: 129/5، وتفسير القرطبي: 267/16.

²⁶⁶ - راجع: التفسير الكبير: 75/28.

²⁶⁷ - راجع: تفسير الثعالبي: 173/4، والتسهيل: 52/4، والمحزر الوجيز: 129/5، وتفسير

البغوي: 190/4، وتفسير السعدي: 792/1، وتفسير القرطبي: 267/16.

²⁶⁸ - راجع: معاني القرآن: 500/6.

²⁶⁹ - راجع: روح المعاني: 96/26، وفتح القدير: 47/5.

²⁷⁰ - راجع: الكشاف: 337/4، وتفسير النسفي: 153/4.

²⁷¹ - راجع: البحر المحيط: 92/10، والكشاف: 343/4، وتفسير الطبري: 90/26، وتفسير

النسفي: 156/4، وتفسير البغوي: 194/4.

²⁷² - راجع: تفسير البيضاوي: 205/5.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "فتح ومغانم خيبر"، رجحه السعدي، والسمرقندي، والسمعاني، والخازن، والزحيلي⁽²⁷⁴⁾، وجوزه أبو حيان، والبيضاوي،

والألوسي، وابن عاشور⁽²⁷⁵⁾، وذكره ابن الجوزي، والزمخشري، والقرطبي⁽²⁷⁶⁾.
القول الثالث: إن الضمير عائد على "هزيمة الكفار وسلامة المؤمنين"، رجحه القرطبي، والواحدي⁽²⁷⁷⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "السكينة"، رجحه ابن عاشور⁽²⁷⁸⁾. فالراجح كما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وظاهر الكلام يؤيده أيضاً.

49- سور الحجرات

1- **أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ ... (12)**

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله (فَكَرِهْتُمُوهُ) على ثلاثة أقوال، هي كالاتي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "الميت"، ذكره أبو حيان، والرازي⁽²⁷⁹⁾.
القول الثاني: يعود على "الأكل"، رجحه أبو حيان، والرازي، والسعدي، والواحدي⁽²⁸⁰⁾.

القول الثالث: إنه راجع إلى "اللحم"، ذكره الرازي⁽²⁸¹⁾. فالراجح كما أعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن قوله تعالى: { أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ } معناه أيحب أحدكم الأكل؛ لأن "أن" مع الفعل تكون للمصدر، يعني: فكرهتم الأكل⁽²⁸²⁾.

50- سورة ق

²⁷³ - راجع: زاد المسير: 436/7، وتفسير القرطبي: 279/16، وروح المعاني: 109/26.
²⁷⁴ - راجع: تفسير السعدي: 794/1، وبحر العلوم: 301/3، وتفسير السمعاني: 203/5، وتفسير الخازن: 439/5، وتفسير المنير: 185/26.
²⁷⁵ - راجع: البحر المحيط: 92/10، وتفسير البيضاوي: 205/5، وروح المعاني: 109/26، والتحرير والتنوير: 476/13.
²⁷⁶ - راجع: زاد المسير: 436/7، والكشاف: 343/4، وتفسير القرطبي: 279/16.
²⁷⁷ - راجع: تفسير القرطبي: 279/16، وتفسير الواحدي: 1011/2.
²⁷⁸ - راجع: التحرير والتنوير: 476/13.
²⁷⁹ - راجع: البحر المحيط: 115/10، والتفسير الكبير: 116/28.
²⁸⁰ - راجع: البحر المحيط: 115/10، والتفسير الكبير: 116/28، وتفسير السعدي: 802/1، وتفسير الواحدي: 1019/2.
²⁸¹ - راجع: التفسير الكبير: 116/28.
²⁸² - راجع: التفسير الكبير: 116/28.

1- بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ (2)

وللمفسرين قولان في مرجع ضمير الغائب المستتر في قوله (عجبوا)، هما:
القول الأول: يرجع الضمير إلى "الكفار"، رجحه أبو حيان، والشنقيطي، وابن الجزي، والقرطبي، والنسفي، والواحدي، والألوسي وغيرهم⁽²⁸³⁾، وذكره ابن عطية⁽²⁸⁴⁾.

القول الثاني: إن الضمير راجع إلى "جميع الناس"، رجحه ابن عطية⁽²⁸⁵⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، والقرطبي، والألوسي⁽²⁸⁶⁾.
 فالراجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأنه اختيار جمهور المفسرين.

2- لَقَدْ كُنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ (22)

نظراً إلى الاختلاف الذي ذكره المفسرون أثناء تفسيرهم هذه الآية الكريمة حول عودة ضمير المخاطب في قوله "كُنْتُمْ" نجد أن هناك ثلاثة أقوال في هذا الصدد، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الكافر"، قاله ابن عباس، وصالح بن كيسان، ومجاهد، وسفيان، والضحاك⁽²⁸⁷⁾، والمعنى: لقد كنت في غفلة من هذا اليوم في الدنيا بكفرك به، جوزه الزمخشري، والبيضاوي⁽²⁸⁸⁾، وذكره ابن عطية، وابن كثير، والألوسي⁽²⁸⁹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الإنسان - البر والفاجر -"، قاله حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، والحسن، وسالم بن عبد الله⁽²⁹⁰⁾، والمعنى: لقد كنت غافلاً عن أهوال القيامة { فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ } الذي كان في الدنيا يغشى قلبك، وسمعك، وبصرك، رجحه الرازي، وابن عطية، وابن كثير، وابن جرير⁽²⁹¹⁾،

²⁸³ - راجع: البحر المحيط: 119/10، وأضواء البيان: 335/6، والتسهيل: 62/4، وتفسير القرطبي: 3/17، وتفسير النسفي: 169/4، وتفسير الواحدي: 1021/2، وروح المعاني: 172/26.

²⁸⁴ - راجع: المحرر الوجيز: 165/5.

²⁸⁵ - راجع: المحرر الوجيز: 156/5، والبحر المحيط: 119/10.

²⁸⁶ - راجع: البحر المحيط: 119/10، والتسهيل: 62/4، وتفسير القرطبي: 3/17، وروح المعاني: 172/26.

²⁸⁷ - راجع: زاد المسير: 13/8، وتفسير الطبري: 163/26، وتفسير القرطبي: 14/17، وتفسير مجاهد: 611/2.

²⁸⁸ - راجع: الكشاف: 389/4، وتفسير البيضاوي: 228/5.

²⁸⁹ - راجع: المحرر الوجيز: 162/5، وتفسير ابن كثير: 226/4، وروح المعاني: 184/26،

²⁹⁰ - راجع: زاد المسير: 13/8، وتفسير الطبري: 163/26.

²⁹¹ - راجع: التفسير الكبير: 142/28، والمحرر الوجيز: 162/5، وتفسير ابن كثير: 226/4، وتفسير الطبري: 163/26.

وجوزه الزمخشري، والبيضاوي⁽²⁹²⁾، وجنح إلي هذا القول القرطبي⁽²⁹³⁾، وذكره الألويسي⁽²⁹⁴⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-"، وهذا قول زيد بن أسلم، وابنه⁽²⁹⁵⁾، والمعنى: لقد كنت قبل الوحي في غفلة عمّا أوحى إليك، فكشفنا عنك غطاءك بالوحي، ورجحه النحاس⁽²⁹⁶⁾، وذكره الزمخشري، وابن عطية، وابن كثير، والبيضاوي⁽²⁹⁷⁾.

فالأرجح كما يبدو لي -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك.

3- أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (24)

لو تدبرنا الآية الكريمة لوجدنا أنها تتضمن الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير المخاطب في قوله "ألقيا" على أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود ضمير الخطاب على "الملكين -السائق والشهيد-"، قاله عبد الرحمان بن زيد⁽²⁹⁸⁾، ورجحه أبو حيان، والزمخشري، والشوكاني، والواحدي⁽²⁹⁹⁾، وجوزه ابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألويسي⁽³⁰⁰⁾، وذكره البغوي، والقرطبي⁽³⁰¹⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الملكين من ملائكة العذاب"، قاله الزجاج⁽³⁰²⁾، ورجحه السمرقندي⁽³⁰³⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والبغوي، والعكبري⁽³⁰⁴⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي، والقرطبي، والألويسي⁽³⁰⁵⁾.

292 - راجع: الكشاف: 389/4، وتفسير البيضاوي: 228/5.

293 - راجع: تفسير القرطبي: 14/17.

294 - راجع: روح المعاني: 184/26.

295 - راجع: زاد المسير: 13/8، والكشاف: 389/4، والمحزر الوجيز: 162/5، وتفسير ابن

كثير: 226/4، وتفسير الطبري: 163/26، وتفسير القرطبي: 14/17.

296 - راجع: إعراب القرآن: 226/4.

297 - راجع: الكشاف: 389/4، والمحزر الوجيز: 162/5، وتفسير ابن كثير: 226/4،

وتفسير البيضاوي: 228/5.

298 - راجع: المحزر الوجيز: 163/5.

299 - راجع: البحر المحيط: 127/10، والكشاف: 390/4، وفتح القدير: 76/5، تفسير

الواحدي: 1023/2.

300 - راجع: المحزر الوجيز: 163/5، وتفسير أبي السعود: 130/8، وتفسير البيضاوي:

228/5، وتفسير النسفي: 173/4، وروح المعاني: 185/26.

301 - راجع: تفسير البغوي: 223/4، وتفسير القرطبي: 16/17.

302 - راجع: بحر العلوم: 319/3.

303 - راجع: بحر العلوم: 319/3.

304 - راجع: البحر المحيط: 127/10، والمحزر الوجيز: 163/5، وتفسير البغوي: 223/4،

والتبيان: 1175/2.

القول الثالث: إن الضمير راجع إلى "القرين"، إما "السائق" وإما "واحد من الزبانية"، قاله مجاهد وجماعة⁽³⁰⁶⁾، واختلف أهل هذه المقالة في معنى قوله { ألقيا } وهو مخاطبة لواحد، فقال المبرد معناه: ألق ألق، فثني الفعل مبالغة وتأكيداً، رجحه البغوي⁽³⁰⁷⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والسمرقندي، والقرطبي والعكبري⁽³⁰⁸⁾، وجوزه الزمخشري، والنسفي⁽³⁰⁹⁾.
وقال الخليل، والأخفش، والفراء: هذا كلام العرب الفصيح أن تُخاطب الواحدَ بلفظ الاثنين⁽³¹⁰⁾، ذكره أبو حيان، وابن كثير، والسمرقندي، والألوسي، والعكبري⁽³¹¹⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي⁽³¹²⁾.
وقيل: الألف بدل من النون الخفيفة في (أَلْقَيْنُ)، فعوض من النون ألف كما تعوض من التنوين، ذكره أبو حيان، والقرطبي، والنسفي، والعكبري⁽³¹³⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽³¹⁴⁾، واستبعده ابن كثير⁽³¹⁵⁾.
فالراجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن في سياق الكلام جرى حديث عن "السائق والشهيد"، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروه أيضاً.

51- سورة الذاريات

1- يُؤفِّكُ عَنْهُ مَن أُوَفِّكَ (9)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى (عنه) على أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

-
- ³⁰⁵ - راجع: تفسير أبي السعود: 130/8، وتفسير البيضاوي: 228/5، وتفسير القرطبي: 16/17، وروح المعاني: 185/26.
- ³⁰⁶ - راجع: البحر المحيط: 127/10، والمحزر الوجيز: 163/5.
- ³⁰⁷ - راجع: تفسير البغوي: 223/4.
- ³⁰⁸ - راجع: البحر المحيط: 127/10، والمحزر الوجيز: 163/5، وبحر العلوم: 319/3، وتفسير القرطبي: 16/17، والتبيان: 1175/2.
- ³⁰⁹ - راجع: الكشاف: 390/4، وتفسير النسفي: 173/4.
- ³¹⁰ - راجع: تفسير القرطبي: 16/17.
- ³¹¹ - راجع: البحر المحيط: 127/10، وتفسير ابن كثير: 227/4، وبحر العلوم: 319/3، وروح المعاني: 185/26، والتبيان: 1175/2.
- ³¹² - راجع: الكشاف: 390/4، تفسير أبي السعود: 130/8، وتفسير البيضاوي: 228/5.
- ³¹³ - راجع: البحر المحيط: 127/10، وتفسير القرطبي: 16/17، وتفسير النسفي: 173/4، والتبيان: 1175/2.
- ³¹⁴ - راجع: الكشاف: 390/4، تفسير أبي السعود: 130/8، وتفسير البيضاوي: 228/5، وروح المعاني: 185/26.
- ³¹⁵ - راجع: تفسير ابن كثير: 227/4.

القول الأول: يعود الضمير على "القرآن والرسول"، قاله الحسن وقتادة⁽³¹⁶⁾، والمعنى: يصرف عن الإيمان بالقرآن والرسول من أفك، أي: صرف عن الحق وحرمة الهدى، رجحه ابن الجوزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والشوكاني، والقرطبي، والنسفي⁽³¹⁷⁾

القول الثاني: إنه راجع إلى "الإسلام"، قاله ابن الجزي⁽³¹⁸⁾، والمعنى: يصرف عن الإيمان به من صرف أي من سبق في علم الله أنه مصروف.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "ما توعدون أو الدين، أي: القيامة"، والمعنى: يؤفك عن الإقرار بأمر القيامة من هو المأفوك، رجحه العكبري، وصبرة⁽³¹⁹⁾، وجوزه الزمخشري، وابن الجزي، والنسفي⁽³²⁰⁾.

القول الرابع: إن الضمير يرجع إلى "قول مختلف"، ولفظة "عن" في الآية سببية، والمعنى: يؤفك، أي: يصرف عن الإيمان بالله ورسوله بسبب القول المختلف من أفك، أي: من سبقت له الشقاوة في الأزل، وهذا حكاه الزاهر اوي⁽³²¹⁾، ورجحه الشنقيطي⁽³²²⁾، وجوزه البيضاوي، وابن عاشور⁽³²³⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجوزي، وابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والعكبري⁽³²⁴⁾.

فالأرجح ما أرى -والله أعلم بالصواب- القول الثالث؛ لأن الكفار كانوا يختلفون في أمر يوم الدين، ولأن سياق الكلام تؤيده أيضاً.

53- سورة النجم

1- ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى (7)

وقع الاختلاف بين المفسرين في مرجع الضميرين في (فاستوى) و(هو) على أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: إن الضميرين راجعان إلى "الله - سبحانه وتعالى-"، وهو قول الحسن، والمعنى: فاستوى سبحانه وتعالى على العرش وصِفْتُهُ تَعَالَى عَلَى مَعْنَى

³¹⁶ - راجع: البحر المحيط: 134/10، وتفسير ابن كثير: 233/4.

³¹⁷ - راجع: زاد المسير: 419/5، والكشاف: 399/4، والمحزر الوجيز: 173/5، وتفسير أبي السعود: 137/8، وتفسير البيضاوي: 229/4، وتفسير الوجيز: 235/5، وفتح القدير: 83/5، وتفسير القرطبي: 33/17، وتفسير النسفي: 176/4.

³¹⁸ - راجع: التسهيل: 67/4.

³¹⁹ - راجع: الإملاء: 243/2، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 631.

³²⁰ - راجع: الكشاف: 399/4، والتسهيل: 67/4، وتفسير النسفي: 176/4.

³²¹ - راجع: المحزر الوجيز: 173/5.

³²² - راجع: أضواء البيان: 438/7.

³²³ - راجع: تفسير البيضاوي: 235/5، والتحرير والتنوير: 90/14.

³²⁴ - راجع: البحر المحيط: 134/10، وزاد المسير: 30/8، والتسهيل: 67/4، والكشاف: 399/4، والمحزر الوجيز: 173/5، وتفسير أبي السعود: 137/8، والإملاء: 243/2.

وعظمته وقدرته وسلطانه تتلقى نحو "الأفق الأعلى" وهو أقصى الدنيا عند مطلع الشمس، هذا ما رجحه ابن عطية⁽³²⁵⁾، وذكره أبو حيان، والسمعاني⁽³²⁶⁾.
القول الثاني: إنهما يعودان على "جبريل - عليه السلام-"، قاله الربيع والزجاج⁽³²⁷⁾،

والمعنى: قام جبريل في صورته التي خلقه الله فيها وهو بالأفق الأعلى، رجحه ابن الجزي، وابن كثير، والبيضاوي، والثعالبي، والسعدي، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي، والواحدي، والألوسي، والعكبري، والقيسي، وصبرة⁽³²⁸⁾، وذكره ابن عطية، والبغوي، وابن الجوزي⁽³²⁹⁾، واستضعفه القرطبي، والعكبري⁽³³⁰⁾.

القول الثالث: الضمير في (فاستوى) يعود على "جبريل" و(هو) لـ"سيدنا محمد ع"⁽³³¹⁾، قاله الفراء، ومعنى الآية: استوى جبريل ومحمد عليهما السلام ليلة المعراج بالأفق الأعلى، رجحه الرازي، والبغوي، والسمرقندي، وابن جرير⁽³³²⁾، وذكره ابن الجزي، وابن عطية، والقرطبي، والألوسي، وابن الجوزي⁽³³³⁾.

القول الرابع: الضمير في (فاستوى) لمحمد -صلى الله عليه وسلم-، و(هو) لجبريل -عليه السلام-، ويكون المعنى: **فاستوى محمد وجبريل كان بالأفق الأعلى**، ذكره أبو حيان، وابن عطية، والسمرقندي⁽³³⁴⁾.

³²⁵ - راجع: المحرر الوجيز: 197/5.

³²⁶ - راجع: البحر المحيط: 155/10، وتفسير السمعي: 285/5.

³²⁷ - راجع: البحر المحيط: 155/10، وتفسير الطبري: 43/27.

³²⁸ - راجع: التسهيل: 75/4، وتفسير ابن كثير: 248/4، وتفسير البيضاوي: 253/5، وتفسير الثعالبي: 223/4، وتفسير السعدي: 818/1، وتفسير السمعي: 285/5، وتفسير القرطبي: 87/17، وتفسير النسفي: 188/4، وتفسير الواحدي: 1038/2، وروح المعاني: 47/27، والتبيان: 1186/2، ومشكل إعراب القرآن: 692/2، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 638.

³²⁹ - راجع: المحرر الوجيز: 197/5، وتفسير البغوي: 245/4، وزاد المسير: 64/8.

³³⁰ - راجع: تفسير القرطبي: 87/17، والتبيان: 1186/2.

³³¹ - وأكثر كلام العرب إذا أرادوا العطف في مثل هذا أن يظهروا كناية المعطوف عليه، فيقولون استوى هو وفلان، وقلما يقولون استوى وفلان، ونظير هذا قوله: { إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا } (النمل: 67) عطف (الآباء) على المكنى في (كنا) من غير إظهار "نحن" (راجع: البغوي: 245/4، والطبري: 43/27).

³³² - راجع: التفسير الكبير: 246/28، وتفسير البغوي: 245/4، وبحر العلوم: 339/3، وتفسير الطبري: 43/27.

³³³ - راجع: التسهيل: 75/4، والمحرر الوجيز: 197/5، وتفسير القرطبي: 87/17، وروح المعاني: 47/27، وزاد المسير: 64/8.

³³⁴ - راجع: البحر المحيط: 155/10، والمحرر الوجيز: 197/5، وبحر العلوم: 339/3.

فالأرجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يتحدث عن جبريل - عليه السلام -، فلا ينبغي العدول عن ظاهر الكلام بدون قرينة، وبالإضافة إلى ذلك أن معظم المفسرين اختاروه.

2- ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (8)

اختلف المفسرون في مرجع الضمير المستتر في قوله (دَنَا)، على ثلاثة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير إلى "جبريل - عليه السلام -"، ثم في معناه قولان: الأول: دنا جبريل من محمد ع، قاله ابن عباس، والحسن وقتادة، والربيع⁽³³⁵⁾، ورجحه الزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والسعدي، والسمعاني، والقرطبي، والنسفي، والألوسي⁽³³⁶⁾، وذكره الرازي، وابن جرير⁽³³⁷⁾، والثاني: دنا جبريل من الله Y، قاله: مجاهد⁽³³⁸⁾ ورجحه ابن الجزي⁽³³⁹⁾، ويؤيده حديث رسول ع، ما رواه البخاري ومسلم⁽³⁴⁰⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "سيدنا محمد ع"، وهو قول ابن عباس والقرطبي⁽³⁴¹⁾، والمعنى: دنا محمد من الخلق والأمة، ولأن لهم وصار كواحد منهم⁽³⁴²⁾، وقال الضحاك: دنا محمد من ربه، فتدلى فأهوى للسجود⁽³⁴³⁾، وجوز هذا الأخير الألوسي⁽³⁴⁴⁾.

³³⁵ - راجع: زاد المسير: 66/8، وتفسير البغوي: 245/4، وتفسير الطبري: 44/27، وتفسير القرطبي: 88/17.

³³⁶ - راجع: الكشف: 420/4، والمحرر الوجيز: 197/5، وتفسير أبي السعود: 155/8، وتفسير البغوي: 245/4، وتفسير البيضاوي: 253/5، وتفسير السعدي: 819/1، وتفسير السمعي: 285/5، وتفسير القرطبي: 88/17، وتفسير النسفي: 188/4، وروح المعاني: 48/27.

³³⁷ - راجع: التفسير الكبير: 247/28، وتفسير الطبري: 44/27.

³³⁸ - راجع: زاد المسير: 66/8، وتفسير البغوي: 245/4، وتفسير الطبري: 44/27.

³³⁹ - راجع: التسهيل: 75/4.

³⁴⁰ - عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَأَيَّنَ قَوْلُهُ { ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى } قَالَتْ ذَلِكَ جِبْرِيلُ كَانَ يَأْتِيهِ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ وَإِنَّهُ أَتَاهُ هَذِهِ الْمَرَّةَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هِيَ صُورَتُهُ فَسَدَّ الْأَفُقَ، صحيح البخاري، رقم الحديث: 2996، وصحيح مسلم، رقم الحديث: 260.

³⁴¹ - راجع: زاد المسير: 66/8.

³⁴² - راجع: التفسير الكبير: 247/28.

³⁴³ - راجع: تفسير البغوي: 245/4، وتفسير السمعي: 285/5، وتفسير الطبري: 44/27، وتفسير القرطبي: 88/17.

³⁴⁴ - راجع: روح المعاني: 48/27.

القول الثالث: إنه عائد على "الله Y"، وهو قول مقاتل⁽³⁴⁵⁾، ثم اختلف المتأولون، فقال مجاهد: كان الدنو إلى جبريل⁽³⁴⁶⁾، والمعنى: دنا الله سبحانه وتعالى إلى جبريل، وقال ابن عباس كان إلى محمد⁽³⁴⁷⁾، والمعنى: دنا الله سبحانه وتعالى إلى محمد، ذكره البغوي، والسمعاني، والألوسي⁽³⁴⁸⁾.
وتعقب عليه ابن الجزي بقوله: "وهذا القول يرد عليه الحديث والعقل إذ يجب تنزيله على الله تعالى عن تلك الأوصاف من الدنو والتدلي وغير ذلك"⁽³⁴⁹⁾، واستضعفه الرازي⁽³⁵⁰⁾

فالأرجح من الأقوال في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب - القول الأول، وهو دنو جبريل من محمد p؛ لأن جميع ما في هذه الآيات هو مع جبريل بدليل قوله: { وَلَقَدْ رَأَهُ نَزْلَةً أُخْرَى }⁽³⁵¹⁾، فإن ذلك يقضي بنزلة متقدمة وما روي قط أن محمداً رأى ربه قبل ليلة الإسراء أما أن الرؤية بالقلب لا تمنع بحال. ويشهد لهذا ما في حديث أنس عند البخاري من طريق شريك بن عبد الله " ثُمَّ عَلَا بِهِ فُوقَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى وَدَنَا الْجَبَّارُ رَبُّ الْعِزَّةِ"⁽³⁵²⁾ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى"⁽³⁵³⁾⁽³⁵⁴⁾

3- فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى (10)

وللمفسرين قولان في الضمير المستتر في قوله (فأوحى)، وهما كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الله p"، ثم في المعنى قولان:

الأول: فأوحى الله تعالى إلى عبده جبريل ما أوحى جبريل إلى النبي p ولم يذكر الموحى به تفخيماً لشأنه، قاله ابن عباس⁽³⁵⁵⁾، وجوزه الزحيلي⁽³⁵⁶⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، وابن الجزي، والرازي، والقرطبي⁽³⁵⁷⁾.

345 - راجع: زاد المسير: 66/8.

346 - راجع: المحرر الوجيز: 197/5.

347 - راجع: المحرر الوجيز: 197/5، وتفسير الطبري: 44/27، وتفسير القرطبي: 88/17.

348 - راجع: تفسير البغوي: 245/4، وتفسير السمعي: 285/5، وروح المعاني: 48/27.

349 - راجع: التسهيل: 75/4.

350 - راجع: التفسير الكبير: 247/28.

351 - سورة النجم، رقم الآية: 13.

352 - في النسخ الجديدة عبارة الحديث هكذا " وَدَنَا لِلْجَبَّارِ رَبِّ الْعِزَّةِ"، صحيح البخاري: كتاب التوحيد، باب: قوله (وكلم الله موسى تكليماً)، رقم الحديث: 6963، دار القلم، بيروت- لبنان، 1987م.

353 - صحيح البخاري، رقم الحديث: 6963.

354 - راجع: روح المعاني: 48/27، وتفسير البغوي: 245/4.

355 - راجع: البحر المحيط: 156/10.

356 - راجع: تفسير المنير: 96/27.

357 - راجع: البحر المحيط: 156/10، والمحرر الوجيز: 198/5، والتسهيل: 75/4،

والتفسير الكبير: 249/28، وتفسير القرطبي: 91/17.

والثاني: فأوحى الله تعالى إلى عبده محمد ما أوحى، قاله أنس⁽³⁵⁸⁾، ورجحه السعدي، والسمرقندي، والقرطبي، وابن عاشور⁽³⁵⁹⁾، وجوزه ابن كثير⁽³⁶⁰⁾، وذكره ابن الجزي، والرازي، والبيضاوي، والسمعاني، وابن الجوزي⁽³⁶¹⁾.

القول الثاني: إنه يعود على "جبريل ن"، والمعنى: فأوحى جبريل إلى عبد الله (محمد) ما أوحى كالأول في الإبهام، قاله الحسن⁽³⁶²⁾، ورجحه أبو السعود، والبغوي، والألوسي⁽³⁶³⁾، وجوزه ابن كثير، والزحيلي⁽³⁶⁴⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، وابن الجزي، والسمعاني⁽³⁶⁵⁾.

وقال ابن زيد، والربيع، والحسن، وأبو زيد، وقتادة⁽³⁶⁶⁾: معناه: فأوحى جبريل إلى عبد الله محمد ما أوحى الله إلى جبريل، رجحه البيضاوي، وابن جرير، والواحدي⁽³⁶⁷⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والقرطبي، والألوسي، وابن الجوزي بنسبته إلى ابن عباس⁽³⁶⁸⁾.

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأن افتتاح الكلام جرى في أول السورة بالخبر عن رسول الله ﷺ وعن جبريل ن، وقوله { فَأَوْحَى إِلَيَّ عَبْدِي مَا أَوْحَى } في سياق ذلك ولم يأت ما يدل على انصراف الخبر عنهما.

4- وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزَّلَهُ أُخْرَى (13)

وبالتأمل في عودة ضمير الغائب البارز في قوله "رأه" نجد أن المفسرين ذهبوا إلى قولين، هما على النحو التالي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "جبريل ن"، قاله ابن مسعود، وعائشة، ومجاهد، والربيع⁽³⁶⁹⁾، والمعنى: ولقد رأى محمد جبريل مرة أخرى عند سدره

³⁵⁸ - راجع: الدر المنثور: 646/7.

³⁵⁹ - راجع: تفسير السعدي: 819/1، وتفسير السمرقندي: 340/3، وتفسير القرطبي:

91/17، والتحرير والتنوير: 170/14.

³⁶⁰ - راجع: تفسير ابن كثير: 250/4.

³⁶¹ - راجع: التسهيل: 75/4، والتفسير الكبير: 249/28، وتفسير البيضاوي: 253/5،

وتفسير السمعاني: 288/5، وزاد المسير: 67/8.

³⁶² - راجع: البحر المحيط: 156/10.

³⁶³ - راجع: تفسير أبي السعود: 156/8، وتفسير البغوي: 246/4، وروح المعاني: 48/27.

³⁶⁴ - راجع: تفسير ابن كثير: 250/4، وتفسير المنير: 96/27.

³⁶⁵ - راجع: البحر المحيط: 156/10، والمحرم الوجيز: 198/5، والتسهيل: 75/4، وتفسير

السمعاني: 288/5.

³⁶⁶ - راجع: البحر المحيط: 156/10، وتفسير القرطبي: 91/17.

³⁶⁷ - راجع: تفسير البيضاوي: 253/5، وتفسير الطبري: 47/27، وتفسير الواحدي:

1039/2.

³⁶⁸ - راجع: البحر المحيط: 156/10، والمحرم الوجيز: 198/5، وتفسير القرطبي:

91/17، وروح المعاني: 48/27، وزاد المسير: 67/8.

³⁶⁹ - راجع: البحر المحيط: 157/10، والمحرم الوجيز: 199/5، وتفسير الطبري: 50/27.

المنتهى، رجحه ابن الجزري، والزمخشري، وأبو السعود، وابن كثير، والثعالبي، والسعدي، والنسفي، والألوسي، وابن عاشور، والزحيلي⁽³⁷⁰⁾، وذكره الرازي، والقرطبي، والواحدي، وابن الجوزي⁽³⁷¹⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الله Y"، قاله ابن عباس وكعب الأحبار⁽³⁷²⁾، والمعنى: ولقد رأى محمدٌ الله سبحانه وتعالى مرة أخرى عند سدرة المنتهى، رجحه البغوي (وعزاه إلى أنس، وعكرمة، والحسن) والواحدي، والقاضي عياض⁽³⁷³⁾، وذكره ابن الجزري، والرازي، والقرطبي⁽³⁷⁴⁾، وجنح إليه ابن الجوزي⁽³⁷⁵⁾.

فالأرجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن معظم المفسرين من الصحابة والتابعين ذهبوا إلى هذا القول.

54- سورة القمر (54)

1- كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَا لَهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ (42)

ولو تدبرنا الآية الكريمة نجد أنها تتناول الخلاف الواقع في عودة ضمير الغائب في قوله "كذبوا" على قولين، هما:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "آل فرعون"، رجحه أبو حيان، والشنقيطي، والسعدي، وابن كثير، والألوسي، وابن عاشور، والزحيلي، وصبرة⁽³⁷⁶⁾، وجوزه ابن عطية⁽³⁷⁷⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "جميع من تقدم من الأمم ذكره"، رجحه الرازي، والثعالبي⁽³⁷⁸⁾، وذكره أبو حيان⁽³⁷⁹⁾، وجوزه ابن عطية⁽³⁸⁰⁾.

³⁷⁰ - راجع: التسهيل: 76/4، والكشاف: 421/4، وتفسير أبي السعود: 156/8، وتفسير ابن كثير: 252/4، وتفسير الثعالبي: 225/4، وتفسير السعدي: 819/1، وتفسير النسفي: 188/4، وروح المعاني: 50/27، والتحرير والتنوير: 172/14، والتفسير المنير: 97/27.
³⁷¹ - راجع: التفسير الكبير: 251/28، وتفسير القرطبي: 94/17، وتفسير الواحدي: 1039/2، وزاد المسير: 68/8.

³⁷² - راجع: البحر المحيط: 157/10، والدر المنثور: 646/7، والمحرم الوجيز: 199/5، وتفسير الطبري: 50/27.

³⁷³ - راجع: تفسير البغوي: 247/4، وتفسير الواحدي: 1039/2، والشفاء: 196/1.

³⁷⁴ - راجع: التسهيل: 76/4، والتفسير الكبير: 251/28، وتفسير القرطبي: 94/17.

³⁷⁵ - راجع: زاد المسير: 68/8.

³⁷⁶ - راجع: البحر المحيط: 184/10، وأضواء البيان: 483/7، وتفسير السعدي: 827/1، وتفسير ابن كثير: 267/4، وروح المعاني: 91/27، والتحرير والتنوير: 257/14، والتفسير المنير: 177/27، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 642.

³⁷⁷ - راجع: المحرم الوجيز: 220/5.

³⁷⁸ - راجع: التفسير الكبير: 57/29، وتفسير الثعالبي: 237/4.

³⁷⁹ - راجع: البحر المحيط: 184/10.

فالمراجع من القولين في رأيي أنا -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن الأولى أن يرجع الضمير إلى أقرب المذكورات لو لم تكن هناك قرينة مانعة وأقرب المذكور هنا "آل فرعون"، وهذا هو الأنسب لظاهر الكلام -أيضاً-.

55- سورة الرحمن

1- فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِئِنَّ أَنْسَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ (56)

بالتأمل في الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله "فيهِنَّ" نجد أن هناك خمسة أقوال تم ذكرها في هذا الصدد، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الفرش"، رجحه ابن عطية، وابن كثير، والسمعاني، وابن جرير⁽³⁸¹⁾، وذكره أبو حيان، والقرطبي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽³⁸²⁾، واستضعفه الرازي؛ لأن الفرش جعلها ظرفهم حيث قال: { مُتَكِنِينَ عَلَى فُرُشٍ }⁽³⁸³⁾ وأعاد الضمير إليها بقوله: { بَطَانَتُهَا } ولم يقل بطانتهن⁽³⁸⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الجنان" الدال عليهم "جنتان"، رجحه أبو حيان، والرازي، وأبو السعود، والسمرقندي، والألوسي⁽³⁸⁵⁾، وجوزه البيضاوي⁽³⁸⁶⁾، وذكره ابن عطية⁽³⁸⁷⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "الآلاء المعدودة من الجنتين، والعينين، والفاكهة، والفرش، والجنى"، جوزه الزمخشري، والبيضاوي، والنسفي⁽³⁸⁸⁾، وذكره أبو حيان، وأبو السعود، والألوسي⁽³⁸⁹⁾، واستضعفه الرازي؛ لأن اختصاص

380 - راجع: المحرر الوجيز: 220/5.
381 - راجع: المحرر الوجيز: 233/5، وتفسير ابن كثير: 279/4، وتفسير السمعاني: 335/5، وتفسير الطبري: 150/27.
382 - راجع: البحر المحيط: 198/10، وتفسير القرطبي: 180/17، وروح المعاني: 118/27، وزاد المسير: 122/8، وفتح القدير: 141/5.
383 - سورة الرحمان، رقم الآية: 54.
384 - راجع: التفسير الكبير: 112/29.
385 - راجع: البحر المحيط: 198/10، والتفسير الكبير: 112/29، وتفسير أبي السعود: 185/8، وبحر العلوم: 366/3، وروح المعاني: 118/27.
386 - راجع: تفسير البيضاوي: 280/5.
387 - راجع: المحرر الوجيز: 233/5.
388 - راجع: الكشاف: 451/4، وتفسير البيضاوي: 280/5، وتفسير النسفي: 204/4.
389 - راجع: البحر المحيط: 198/10، وتفسير أبي السعود: 185/8، وروح المعاني: 118/27.

القاصرات بكونهن في الآلاء مع أن الجنتين، والعينين والفواكه في الآلاء، فلا يبقى له فائدة⁽³⁹⁰⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "البيوت والقصور" المفهومة من الجنتين، ذكره الألويسي⁽³⁹¹⁾.

القول الخامس: إنه يعود على "الجنتين" باعتبار ما فيهما مما ذكر⁽³⁹²⁾، رجحه الشوكاني، وصبرة⁽³⁹³⁾، وجوزه الألويسي، وابن الجوزي، والزمخشري، والنسفي⁽³⁹⁴⁾، وذكره القرطبي⁽³⁹⁵⁾. فالراجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ لأنه يشمل الأقوال الأخرى، ولأن في السياق جرى الحديث عن الجنات.

56- سورة الواقعة

1- إنا أنشأناهن إنشاءً (35)

و للمفسرين خمسة أقوال في مرجع ضمير الغائب في قوله (أنشأناهن)، وهي كالآتي:

القول الأول: يعود الضمير على "الفرش" والمراد بها النساء، رجحه أبو حيان، والعكبري⁽³⁹⁶⁾، وجوزه ابن الجزي⁽³⁹⁷⁾، وذكره الشنقيطي، والرازي⁽³⁹⁸⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الخور اللاتي لسن من نسل آدم"، جوزه أبو حيان، والرازي⁽³⁹⁹⁾، وذكره ابن الجوزي، والشنقيطي⁽⁴⁰⁰⁾.

القول الثالث: إنه راجع إلى "بنات آدم" التي كن في الدنيا عجائز شمطا عمشا رمصا، ومعنى الإنشاء الإعادة، رجحه ابن الجوزي، والسيوطي، وابن كثير،

390 - راجع: التفسير الكبير: 112/29.

391 - راجع: روح المعاني: 118/27.

392 - وقد أعاد الضمير عليهما مجموعاً مراعاة للمعنى؛ إذ كل فرد له جنتان، فصح أنها جنان كثيرة، أو لأن كل مكان فيهما جنة، فيكون الحاصل جمع، وقال الفراء: كل موضع من الجنة جنة، فلذلك قال: (فيهن) راجع: البحر المحيط: 198/10.

393 - راجع: فتح القدير: 141/5، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 645.

394 - راجع: روح المعاني: 118/27، وزاد المسير: 122/8، والكشاف: 451/4، وتفسير النسفي: 204/4.

395 - راجع: تفسير القرطبي: 180/17.

396 - راجع: البحر المحيط: 206/10، والتبيان: 1205/2.

397 - راجع: التسهيل: 89/4.

398 - راجع: أضواء البيان: 519/7، والتفسير الكبير: 145/29.

399 - راجع: البحر المحيط: 206/10، والتفسير الكبير: 145/29.

400 - راجع: زاد المسير: 141/8، وأضواء البيان: 519/7.

والبغوي، والبيضاوي، والسمرقندي، والشوكاني⁽⁴⁰¹⁾، وجوزه أبو حيان⁽⁴⁰²⁾، وذكره الشنقيطي⁽⁴⁰³⁾.

القول الرابع: إنه يعود على "الخور العين المذكورة"، قاله قتادة⁽⁴⁰⁴⁾، ورجحه الواحدي، والقيسي⁽⁴⁰⁵⁾، واستبعده أبو حيان، وابن الجزري، والرازي، وابن عطية⁽⁴⁰⁶⁾.

القول الخامس: إنه يعود على "نساء لم يذكرن"، ولكن ذكر الفرش دل عليهن؛ لأنهن يتكنن عليها مع أزواجهن، رجحه ابن الجزري، والنسفي، والألوسي⁽⁴⁰⁷⁾، وذكره الشنقيطي⁽⁴⁰⁸⁾.

فالأرجح كما أعتقد - والله أعلم بالصواب - القول الثالث؛ لأنه تؤيده الأحاديث النبوية، منها ما روي عن أنس π قال: قال رسول الله ρ في قوله: { إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً } قال إن من المنشآت اللاتي كنّ في الدنيا عجائز عمشا رمصا⁽⁴⁰⁹⁾، ولأنه اختاره معظم المفسرين.

57- سورة الحديد

1- فَضْرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ بَاطِنَةٌ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ (13)

وبالتأمل في هذه الآية الكريمة نجد الاختلاف الواقع في مرجع ضمير الغائب في قوله (باطنه) على قولين، هما كالتالي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الباب"، رجحه أبو حيان، والواحدي، وصبرة⁽⁴¹⁰⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والعكبري، والزحيلي⁽⁴¹¹⁾، وذكره ابن الجزري⁽⁴¹²⁾.

⁴⁰¹ - راجع: زاد المسير: 141/8، والدر المنثور: 15/8، وتفسير ابن كثير: 292/4، وتفسير البغوي: 283/4، وتفسير البيضاوي: 287/5، وبحر العلوم: 372/3، وفتح القدير: 155/5.

⁴⁰² - راجع: البحر المحيط: 206/10.

⁴⁰³ - راجع: أضواء البيان: 519/7.

⁴⁰⁴ - راجع: المحرر الوجيز: 244/5.

⁴⁰⁵ - راجع: تفسير الواحدي: 1061/2، ومشكل إعراب القرآن: 712/2.

⁴⁰⁶ - راجع: البحر المحيط: 206/10، والتسهيل: 89/4، والتفسير الكبير: 145/29، والمحرر الوجيز: 244/5.

⁴⁰⁷ - راجع: التسهيل: 89/4، وتفسير النسفي: 208/4، وروح المعاني: 141/27.

⁴⁰⁸ - راجع: أضواء البيان: 519/7.

⁴⁰⁹ - راجع: سنن الترمذي، باب "ومن سورة الواقعة"، رقم الحديث: 3218.

⁴¹⁰ - راجع: البحر المحيط: 224/10، وتفسير الواحدي: 1068/2، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 651.

القول الثاني: إنه عائد على "السور"، رجحه ابن الجزي، والرازي، والسيوطي، والبغوي، والسمرقندي، والشوكاني، وابن عاشور⁽⁴¹³⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، والزحيلي⁽⁴¹⁴⁾، وذكره أبو حيان⁽⁴¹⁵⁾. والذي يترجح عندي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن "الباب" أقرب مذكور.

60- سورة الممتحنة

1- وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ (1)

بالرجوع إلى الاختلاف الذي دار حول عودة الضمير المنصوب المتصل في قوله (يفعله)، نجد أن المفسرين ذكروا ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الإسرار"، المفهوم من { تُسِرُّونَ }، والمعنى: ومن يفعل منكم إسرار خبر النبي إليهم، فقد أخطأ طريق الحق والصواب، رجحه أبو حيان، والزمخشري، والقرطبي، والنسفي، والواحدي، والألوسي، وابن الجوزي، والدكتور صبرة⁽⁴¹⁶⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الاتخاذ"، المفهوم من فعل { لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي } والمعنى: ومن يفعل منكم اتخاذ الكافرين أولياء بعد ما حذركم الله منها، فقد أخطأ طريق الحق والصواب، رجحه ابن عطية، وأبو السعود، والبيضاوي، والشوكاني، والنحاس، والزحيلي، وابن عاشور⁽⁴¹⁷⁾.

⁴¹¹ - راجع: الكشف: 474/4، وتفسير أبي السعود: 207/8، وتفسير البيضاوي: 299/5، وتفسير النسفي: 217/4، وروح المعاني: 177/27، التبيان: 1208/2، والتفسير المنير: 308/27.

⁴¹² - راجع: التسهيل: 97/4.

⁴¹³ - راجع: التسهيل: 97/4، والتفسير الكبير: 197/29، والدر المنثور: 55/8، وتفسير البغوي: 296/4، وبحر العلوم: 384/3، وفتح القدير: 170/5، والتحرير والتنوير: 396/14.

⁴¹⁴ - راجع: الكشف: 474/4، وتفسير أبي السعود: 207/8، وتفسير البيضاوي: 299/5، وتفسير النسفي: 217/4، وروح المعاني: 177/27، والتفسير المنير: 308/27.

⁴¹⁵ - راجع: البحر المحيط: 224/10.

⁴¹⁶ - راجع: البحر المحيط: 257/10، والكشاف: 512/4، وتفسير القرطبي: 54/18، وتفسير النسفي: 236/4، وتفسير الواحدي: 1088/2، وروح المعاني: 68/28، وزاد المسير: 233/8، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 662.

⁴¹⁷ - راجع: المحرر الوجيز: 294/5، وتفسير أبي السعود: 236/8، وتفسير البيضاوي: 326/5، وفتح القدير: 210/5، وإعراب القرآن: 411/4، والتفسير المنير: 118/28، والتحرير والتنوير: 28/15.

القول الثالث: إنه يرجع إلى "الموالة"، والمعنى: ومن يفعل منكم موالة الكافرين، فقد أخطأ طريق الحق والصواب، رجحه السعدي⁽⁴¹⁸⁾. فالراجح كما يظهر لي -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن "الإسرار" أقرب مذكور.

61- سورة الصف

1- وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ (6)

ذكر المفسرون الخلاف الوارد في عود الضمير المنصوب المتصل في قوله (جاءهم) على قولين، هما كما يلي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "سيدنا عيسى -عليه السلام-"، رجحه أبو حيان، والبيضاوي، والثعالبي، والسمرقندي، والألوسي، والشوكاني، وابن عاشور⁽⁴¹⁹⁾، وجوزه ابن عطية، والنسفي⁽⁴²⁰⁾، وذكره الرازي، والقرطبي⁽⁴²¹⁾.
القول الثاني: إنه يعود على "سيدنا أحمد -صلى الله عليه وسلم-"، رجحه السيوطي، وابن كثير، والسعدي، وابن جرير، والنحاس، والزحيلي⁽⁴²²⁾، وجوزه ابن عطية، والثعالبي، والنسفي، وابن عاشور⁽⁴²³⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، والقرطبي، والألوسي، والشوكاني⁽⁴²⁴⁾.

فالراجح كما أعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن الأولى أن يرجع الضمير إلى أقرب المذكورات لو لم تكن هناك قرينة مانعة، وبالإضافة إلى ذلك هذا هو الأنسب لظاهر الكلام -أيضاً-.

69- سورة الحاقة

1- وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (44)

وقع الاختلاف بين المفسرين في مرجع الضمير الفاعل في قوله تعالى (تَقَوَّلَ) على ثلاثة أقوال، هي على ما يلي:

⁴¹⁸ - راجع: تفسير السعدي: 855/1.
⁴¹⁹ - راجع: البحر المحيط: 267/10، وتفسير البيضاوي: 333/5، وتفسير الثعالبي: 297/4، وبحر العلوم: 421/3، وروح المعاني: 87/28، وفتح القدير: 220/5، والتحرير والتنوير: 61/15.
⁴²⁰ - راجع: المحرر الوجيز: 303/5، وتفسير النسفي: 242/4.
⁴²¹ - راجع: التفسير الكبير: 272/29، وتفسير القرطبي: 84/18.
⁴²² - راجع: الدر المنثور: 148/8، وتفسير ابن كثير: 361/4، وتفسير السعدي: 859/1، وتفسير الطبري: 87/28، وإعراب القرآن: 421/4، والتفسير المنير: 166/28.
⁴²³ - راجع: المحرر الوجيز: 303/5، وتفسير الثعالبي: 297/4، وتفسير النسفي: 242/4، والتحرير والتنوير: 61/15.
⁴²⁴ - راجع: البحر المحيط: 267/10، والتفسير الكبير: 272/29، وتفسير القرطبي: 84/18، وروح المعاني: 87/28، وفتح القدير: 220/5.

القول الأول: يعود الضمير على "متقول"، رجحه أبو حيان⁽⁴²⁵⁾.
القول الثاني: إن الضمير راجع إلى "رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وقد استبعده أبو حيان لاستحالة وقوع ذلك منه -صلى الله عليه وسلم-، فقال: "ولا يكون الضمير في تقول عائد على الرسول -صلى الله عليه وسلم- لاستحالة وقوع ذلك منه، فنحن نمنع أن يكون ذلك على سبيل الفرض في حقه عليه -الصلاة والسلام-"⁽⁴²⁶⁾، وأجاب عنه الشنقيطي بقوله: "ما استبعده أبو حيان ومنعه بالنسبة للنبي -صلى الله عليه وسلم- هو في الواقع صحيح، ولكن على سبيل الافتراض فليس ممنوعاً، وقد جاء الافتراض في القرآن فيما هو أعظم من ذلك، كما في قوله تعالى: { قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ }⁽⁴²⁷⁾، وقوله: { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }⁽⁴²⁸⁾ والنص الصريح في الموضوع في قوله تعالى: { قُلْ إِنْ افتريته فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئاً }⁽⁴²⁹⁾، فجوز رجوع الضمير إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- الشنقيطي، والشوكاني⁽⁴³⁰⁾، ورجحه ابن الجزري، وابن عطية، وابن كثير، والبغوي، والسمرقندي، والسمعاني، وابن الجوزي، والواحدي، وابن جرير، وابن عاشور⁽⁴³¹⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "جبريل -عليه السلام-"، جوزه الشوكاني⁽⁴³²⁾.
فأراجع من القولين كما يظهر لي -والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وبالإضافة أنه ترجيح عامة المفسرين، بل إن كثيراً منهم لم يذكر غيره.

2- وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ (50)

وللمفسرين اختلاف في عودة ضمير الغائب في قوله (وإنه) على ثلاثة أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "القرآن"، رجحه أبو حيان، والبغوي، والسمرقندي، والنسفي، والواحدي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني،

425 - راجع: البحر المحيط: 336/10.

426 - راجع: البحر المحيط: 336/10.

427 - سورة الزخرف، رقم الآية: 81.

428 - سورة الأنبياء، رقم الآية: 22.

429 - سورة الأحقاف، رقم الآية: 8.

430 - راجع: أضواء البيان: 262/8، وفتح القدير: 286/5.

431 - راجع: التسهيل: 145/4، والمحزر الوجيز: 362/5، وتفسير ابن كثير: 418/4،

وتفسير البغوي: 390/4، وتفسير السمرقندي: 470/3، وتفسير السمعاني: 42/6، وزاد

المسير: 355/8، وتفسير الواحدي: 1130/2، وتفسير الطبري: 66/29، والتحرير والتنوير:

297/15، وتفسير المنير: 102/29.

432 - راجع: فتح القدير: 286/5.

وصبرة، وابن عاشور، والزحيلي⁽⁴³³⁾، جوزة الزمخشري، وابن كثير⁽⁴³⁴⁾ وذكره الرازي، والقرطبي⁽⁴³⁵⁾،
القول الثاني: يرجع الضمير إلى "التكذيب" المصدر المفهوم من قوله (مكذبين)،
 قاله مقاتل، وقتادة⁽⁴³⁶⁾، والمعنى: وإن تكذبتهم بالقرآن لحسرة عليهم، رجحه
 القرطبي⁽⁴³⁷⁾ جوزة الزمخشري⁽⁴³⁸⁾، وذكره الرازي⁽⁴³⁹⁾
 القول الثالث: يعود الضمير على "البعث"، رجحه السمعاني⁽⁴⁴⁰⁾.
 فالراجح من الأقوال - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن السياق يتحدث عن
 القرآن، ولأن غالبية المفسرين اختاروه.

72- سورة الجن

1- وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوا [هُم] رَهَقًا (6)

اختلف المفسرون في مرجع الضميرين الغائبين في قوله (فزادوهم) على قولين،
 هما كما يلي:

القول الأول: يعود ضمير الفاعل على "رجال من الإنس"، والمفعول على
 "الجن"، وهو قول مجاهد، والنخعي، وعبيد بن عمير⁽⁴⁴¹⁾، والمعنى أن الإنس
 زادوا الجن تكبرا وطغيانا لما عاذوا بهم، وقال ابن عاشور معناه: فزادت عبادة
 المشركين الجن إياهم ضلالاً⁽⁴⁴²⁾، رجح هذا القول أبو حيان، والزمخشري، وأبو
 السعود، والبغوي، والسعدي، والسمرقندي، والألوسي، وابن عاشور،
 وصبرة⁽⁴⁴³⁾، وجوزة النسفي، والشوكاني⁽⁴⁴⁴⁾، وذكره الرازي⁽⁴⁴⁵⁾.

⁴³³ - راجع: البحر المحيط: 337/10، وتفسير البغوي: 391/4، وتفسير السمرقندي:
 470/3، وتفسير النسفي: 277/4، وتفسير الواحدي: 1130/2، وروح المعاني: 54/29،
 وزاد المسير: 356/8، وفتح القدير: 286/5، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص683،
 والتحرير والتنوير: 302/15، والتفسير المنير: 102/29.
⁴³⁴ - راجع: الكشاف: 610/4، وتفسير ابن كثير: 418/4.
⁴³⁵ - راجع: التفسير الكبير: 106/30، وتفسير القرطبي: 277/18.
⁴³⁶ - راجع: البحر المحيط: 337/10، وتفسير الطبري: 68/29، وروح المعاني: 54/29.
⁴³⁷ - راجع: تفسير القرطبي: 277/18.
⁴³⁸ - راجع: الكشاف: 610/4.
⁴³⁹ - راجع: التفسير الكبير: 106/30.
⁴⁴⁰ - راجع: تفسير السمعاني: 43/6.
⁴⁴¹ - راجع: البحر المحيط: 356/10، وروح المعاني: 85/29.
⁴⁴² - راجع: التحرير والتنوير: 355/15.
⁴⁴³ - راجع: البحر المحيط: 355/10، والكشاف: 626/4، وتفسير أبي السعود: 402/4،
 وتفسير البغوي: 404/4، وتفسير السعدي: 890/1، وتفسير السمرقندي: 481/3، وروح
 المعاني: 85/29، والتحرير والتنوير: 355/15، ومرجع الضمير في القرآن الكريم:
 ص688.
⁴⁴⁴ - راجع: تفسير النسفي: 286/4، وفتح القدير: 305/5.

القول الثاني: يعود ضمير الفاعل على "الجن" والمفعول على "الإنس"، قاله: قتادة، وأبو العالية، والربيع، وابن زيد⁽⁴⁴⁶⁾، والمعنى: الجن زادت الإنس مخافة، رجحه ابن الجزي، والرازي، وابن كثير، والقرطبي⁽⁴⁴⁷⁾، وجوزه الزمخشري، وأبو السعود،

والسعدي، والنسفي، والألوسي، والشوكاني⁽⁴⁴⁸⁾، وذكره أبو حيان⁽⁴⁴⁹⁾. فالراجح كما اعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأنه هو اللائق بمساق الآية والموافق لنظمها، ولأنه اختيار عامة المفسرين من المتقدمين والمتأخرين.

2- وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا (7)

وللمفسرين قولان في مرجع الضميرين للغائب في قوله (وأنهم) وللمخاطب في قوله (ظننتم)، هما:

القول الأول: يعود ضمير الغائب على "كفار الإنس"، وضمير المخاطب على "الجن"، وتكون الآية من كلام الجن، والمعنى: إن كفار الإنس ظنوا كما ظننتم أيها الجن، رجحه أبو حيان، وابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والثعالبي، والألوسي، وابن عاشور، والزحيلي⁽⁴⁵⁰⁾، وجوزه الرازي، والبيضاوي⁽⁴⁵¹⁾، وذكره الشوكاني⁽⁴⁵²⁾.

القول الثاني: إن ضمير الغائب عائد على "الجن"، وضمير المخاطب عائد على "كفار الإنس"، وتكون الآية من كلام الموحى به، ومعنى الآية: إن الجن ظنوا كما ظننتم يا معشر الكفار، رجحه البغوي، والسمرقندي، وابن جرير، والقرطبي، والنسفي، والواحدي، وابن الجوزي، والشوكاني، وصبرة⁽⁴⁵³⁾، وجوزه الرازي، والبيضاوي⁽⁴⁵⁴⁾، وذكره أبو حيان، والزمخشري، وأبو السعود، والألوسي⁽⁴⁵⁵⁾.

445 - راجع: التفسير الكبير: 138/30.

446 - راجع: البحر المحيط: 356/10، وروح المعاني: 85/29.

447 - راجع: التسهيل: 153/4، والتفسير الكبير: 138/30، والدر المنثور: 301/8، وتفسير القرطبي: 10/19.

448 - راجع: الكشف: 626/4، وتفسير السعدي: 890/1، وتفسير النسفي: 286/4، وروح المعاني: 85/29، وفتح القدير: 305/5.

449 - راجع: البحر المحيط: 355/10.

450 - راجع: البحر المحيط: 356/10، والتسهيل: 153/4، والكشاف: 626/4، والمحزر الوجيز: 380/5، وتفسير أبي السعود: 43/9، وتفسير الثعالبي: 347/4، وروح المعاني: 86/29، والتحرير والتنوير: 356/15، والتفسير المنير: 159/29.

451 - راجع: التفسير الكبير: 138/30، وتفسير البيضاوي: 398/5.

452 - راجع: فتح القدير: 305/5.

453 - راجع: تفسير البغوي: 402/4، وتفسير السمرقندي: 481/3، وتفسير الطبري: 110/29، وتفسير القرطبي: 11/19، وتفسير النسفي: 286/4، وتفسير الواحدي: 1140/2، وزاد المسير: 379/8، وفتح القدير: 305/5، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 688.

454 - راجع: التفسير الكبير: 138/30، وتفسير البيضاوي: 398/5.

فالراجح كما أرى - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن الآيات قبل هذه الآية التي نحن بصددھا كلها من كلام الجن، فهذا أيضاً من كلامهم.

3- لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ ... (28)

اختلف المفسرون في عودة الضمير الفاعل في قوله تعالى (ليعلم) على سبعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-"، قاله قتادة، وابن جبير، ومقاتل⁽⁴⁵⁶⁾، ورجحه السيوطي، والبغوي، والسمرقندي، وابن جرير⁽⁴⁵⁷⁾، وجوزه البيضاوي، والألوسي، والزحيلي⁽⁴⁵⁸⁾، وذكره ابن الجزي، وابن الجوزي⁽⁴⁵⁹⁾.

القول الثاني: إن الضمير راجع إلى "من أشرك وكذب"، قاله مجاهد⁽⁴⁶⁰⁾، وذكره ابن الجزي، وابن جرير، والقرطبي، والألوسي، وابن الجوزي⁽⁴⁶¹⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "الله Y"، قاله ابن قتبية⁽⁴⁶²⁾، ورجحه الزمخشري، والنسفي، والواحدي، والألوسي، وابن عاشور، وابن الجزي، والشوكاني⁽⁴⁶³⁾، وجوزه ابن كثير، والبيضاوي⁽⁴⁶⁴⁾، وذكره الثعالبي، وابن عطية⁽⁴⁶⁵⁾.

القول الرابع: إن الضمير يرجع إلى "أي رسول كان"، ذكره أبو حيان، والشوكاني، والقرطبي⁽⁴⁶⁶⁾.

⁴⁵⁵ - راجع: البحر المحيط: 356/10، والكشاف: 626/4، وتفسير أبي السعود: 43/9، وروح المعاني: 86/29.

⁴⁵⁶ - راجع: البحر المحيط: 365/10، وتفسير الثعالبي: 350/4، وفتح القدير: 313/5، والمحرم الوجيز: 385/5، وتفسير ابن كثير: 434/4، وتفسير الطبري: 122/29، وتفسير القرطبي: 30/19.

⁴⁵⁷ - راجع: الدر المنثور: 310/8، وتفسير البغوي: 406/4، وبحر العلوم: 485/3، وتفسير الطبري: 122/29.

⁴⁵⁸ - راجع: تفسير البيضاوي: 403/5، وروح المعاني: 96/29، والتفسير المنير: 181/29.

⁴⁵⁹ - راجع: التسهيل: 155/4، وزاد المسير: 386/8.

⁴⁶⁰ - راجع: ال تفسير ابن كثير: 434/4، بحر المحيط: 365/10، وتفسير الثعالبي: 350/4، وفتح القدير: 313/5، والدر المنثور: 310/8، والمحرم الوجيز: 385/5.

⁴⁶¹ - راجع: التسهيل: 155/4، وتفسير الطبري: 122/29، وتفسير القرطبي: 30/19، وروح المعاني: 96/29، وزاد المسير: 386/8.

⁴⁶² - راجع: زاد المسير: 386/8.

⁴⁶³ - راجع: الكشاف: 635/4، وتفسير النسفي: 289/4، وتفسير الواحدي: 1143/2، وروح المعاني: 96/29، والتحرير والتنوير: 374/15، التسهيل: 155/4، وفتح القدير: 313/5.

⁴⁶⁴ - راجع: تفسير ابن كثير: 434/4، وتفسير البيضاوي: 403/5.

⁴⁶⁵ - راجع: تفسير الثعالبي: 350/4، وفتح القدير: 313/5، والمحرم الوجيز: 385/5.

⁴⁶⁶ - راجع: البحر المحيط: 365/10، وفتح القدير: 313/5، وتفسير القرطبي: 30/19.

القول الخامس: إن مرجع الضمير "إبليس"، ذكره أبو حيان، والشوكاني، والقرطبي، والألوسي⁽⁴⁶⁷⁾.

القول السادس: إنه راجع إلى "الجن"، قاله ابن قتيبة⁽⁴⁶⁸⁾، ونسبه السمرقندي إلى مقاتل⁽⁴⁶⁹⁾، وذكره أبو حيان⁽⁴⁷⁰⁾.

القول السابع: إن مرجع الضمير "الرسل العظام"، جوزه الألوسي⁽⁴⁷¹⁾، وذكره القرطبي⁽⁴⁷²⁾.

فالراجح من الأقوال كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الثاني؛ قول من قال: ليعلم الرسول أن الرسل قبله قد أبلغوا رسالات ربهم، وذلك أن قوله (ليعلم) من سبب قوله { فَإِنَّهُ يَسْأَلُكُم مِّن بَيْن يَدَيْهِ وَمِمَّنْ خَلْفِهِ رَصَدًا }⁽⁴⁷³⁾ وذلك خبر عن الرسول، فمعلوم بذلك أن قوله (ليعلم) من سببه إذ كان ذلك خبراً عنه.

74- سورة المدثر

1- وَمَا هِيَ إِلَّا نَذْرٌ لِلْبَشَرِ (31)

لو تدبرنا الآية الكريمة لوجدنا أنها تتضمن الاختلاف الذي ذكره المفسرون حول عودة ضمير الغائب في قوله (هي) على سبعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "السقر"، قاله مجاهد⁽⁴⁷⁴⁾، والمعنى: وما سقر وصفئها إلا تذكرة للبشر، رجحه أبو حيان، والسيوطي، والبغوي، والثعالبي، والنسفي، والواحدي، والألوسي، والشوكاني، والزحيلي⁽⁴⁷⁵⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، وابن عاشور⁽⁴⁷⁶⁾، وذكره الرازي، والسمرقندي، والقرطبي⁽⁴⁷⁷⁾.

⁴⁶⁷ - راجع: البحر المحيط: 365/10، وفتح القدير: 313/5، وتفسير القرطبي: 30/19، وروح المعاني: 96/29.

⁴⁶⁸ - راجع: فتح القدير: 313/5، وتفسير القرطبي: 30/19.

⁴⁶⁹ - راجع: بحر العلوم: 485/3.

⁴⁷⁰ - راجع: البحر المحيط: 365/10.

⁴⁷¹ - راجع: روح المعاني: 96/29.

⁴⁷² - راجع: تفسير القرطبي: 30/19.

⁴⁷³ - سورة الجن، رقم الآية: 27.

⁴⁷⁴ - راجع: المحرر الوجيز: 397/5، وتفسير ابن كثير: 447/4.

⁴⁷⁵ - راجع: البحر المحيط: 385/10، والدر المنثور: 334/8، وتفسير البغوي: 417/4،

وتفسير الثعالبي: 362/4، وتفسير النسفي: 297/4، وتفسير الواحدي: 1151/2، وروح

المعاني: 129/29، وفتح القدير: 330/5، والتفسير المنير: 233/29.

⁴⁷⁶ - راجع: التسهيل: 162/4، والكشاف: 654/4، وتفسير أبي السعود: 60/9، وتفسير

البيضاوي: 416/5، والتحرير والتنوير: 421/15.

⁴⁷⁷ - راجع: التفسير الكبير: 183/30، وبحر العلوم: 495/3، وتفسير القرطبي: 83/19.

القول الثاني: إنه عائد على "المخاطبة والندارة"، رجحه السعدي⁽⁴⁷⁸⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية، والثعالبي⁽⁴⁷⁹⁾.

القول الثالث: إن مرجع الضمير "نار الدنيا"، قاله الزجاج⁽⁴⁸⁰⁾، ورجحه ابن الجوزي⁽⁴⁸¹⁾، وذكره أبو حيان، وابن عطية⁽⁴⁸²⁾، واستبعده الشوكاني⁽⁴⁸³⁾.

القول الرابع: إن مرجعه "الآيات التي ذُكرت"، رجحه السمعاني⁽⁴⁸⁴⁾، وجوزه ابن الجزي، والزمخشري، وأبو السعود، والبيضاوي، والنسفي، وابن عاشور⁽⁴⁸⁵⁾، وذكره أبو حيان، والرازي⁽⁴⁸⁶⁾.

القول الخامس: إنه يعود على "عدة خزنة جهنم"، رجحه ابن عاشور⁽⁴⁸⁷⁾، وجوزه

أبو السعود، والبيضاوي⁽⁴⁸⁸⁾، وذكره أبو حيان، والقرطبي، والشوكاني⁽⁴⁸⁹⁾.

القول السادس: إنه يرجع على "الجنود"، جوزه ابن عاشور⁽⁴⁹⁰⁾، وذكره أبو حيان، والقرطبي، والشوكاني⁽⁴⁹¹⁾.

القول السابع: إن مرده "الدلائل والحجج في القرآن"، رجحه السمرقندي، والقرطبي⁽⁴⁹²⁾، وذكره الشوكاني⁽⁴⁹³⁾.

فالراجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن معظم المفسرين من المتقدمين والمتأخرين ذهبوا إليه.

75- سورة القيامة

1- فَجَعَلَ مِنْهَا الزُّوجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (39)

- 478 - راجع: تفسير السعدي: 897/1.
- 479 - راجع: البحر المحيط: 385/10، والمحزر الوجيز: 397/5، وتفسير الثعالبي: 362/4.
- 480 - راجع: تفسير القرطبي: 83/19، والتحرير والتنوير: 421/15.
- 481 - راجع: زاد المسير: 409/8.
- 482 - راجع: البحر المحيط: 385/10، والمحزر الوجيز: 397/5.
- 483 - راجع: فتح القدير: 330/5.
- 484 - راجع: تفسير السمعاني: 97/6.
- 485 - راجع: التسهيل: 162/4، والكشاف: 654/4، وتفسير أبي السعود: 60/9، وتفسير البيضاوي: 416/5، وتفسير النسفي: 297/4، والتحرير والتنوير: 421/15.
- 486 - راجع: البحر المحيط: 385/10، والتفسير الكبير: 183/30.
- 487 - راجع: التحرير والتنوير: 421/15.
- 488 - راجع: تفسير أبي السعود: 60/9، وتفسير البيضاوي: 416/5.
- 489 - راجع: البحر المحيط: 385/10، وتفسير القرطبي: 83/19، وفتح القدير: 330/5.
- 490 - راجع: التحرير والتنوير: 421/15.
- 491 - راجع: البحر المحيط: 385/10، وتفسير القرطبي: 83/19، وفتح القدير: 330/5.
- 492 - راجع: بحر العلوم: 495/3، وتفسير القرطبي: 83/19.
- 493 - راجع: فتح القدير: 330/5.

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله (منه) على قولين، هما كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الإنسان"، رجحه الألوسي، والشوكاني، وأبو السعود، والخازن، وابن جرير، والرازي، والزمخشري، والقرطبي، والنسفي، والواحدى⁽⁴⁹⁴⁾، وذكره النحاس⁽⁴⁹⁵⁾

القول الثاني: إنه عائد على "المني"، رجحه ابن الجوزي، والشنقيطي، والبغوي، والسمرقندي، والسمعاني،⁽⁴⁹⁶⁾ ذكره الألوسي، والشوكاني، والقرطبي،⁽⁴⁹⁷⁾

فالأرجح من القولين كما أعتقد -والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن الضمائر السابقة في { ألم يك } و { ثم كان } و { فخلق } و { فسوى } كلها للإنسان، فعود الضمير إلى الإنسان أنسب لنظم القرآن الكريم.

76- سورة الدهر

1- وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (8)

وبالتأمل في هذه الآية الكريمة نجد الاختلاف بين المفسرين في مرجع ضمير الغائب في قوله (حبه) على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "الطعام"، والمعنى: ويطعمون الطعام على حب الطعام لِقَلْبَتِهِ عندهم وحاجتهم إليه، قاله ابن عباس ومجاهد، ومقاتل⁽⁴⁹⁸⁾، ورجحه أبو حيان، والشنقيطي، وابن الجزي، والسيوطي، والزمخشري، وابن عطية، وابن كثير، والبغوي، والسمرقندي، والسمعاني، وابن جرير، والقرطبي، والألوسي، والزرکشي وغيرهم⁽⁴⁹⁹⁾، وجوزه أبو السعود، والبيضاوي⁽⁵⁰⁰⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الله Y"، قاله الفضيل بن عياض، وأبو سليمان

⁴⁹⁴ - راجع: روح المعاني: 150/29، وفتح القدير: 342/5، وتفسير أبي السعود: 69/9، وتفسير الخازن: 196/6، وتفسير الطبري: 201/29، والتفسير الكبير: 207/30، والكشاف: 665/4، وتفسير القرطبي: 117/19، وتفسير النسفي: 301/4، وتفسير الواحدى: 1156/2.

⁴⁹⁵ - راجع: إعراب القرآن: 94/5.

⁴⁹⁶ - راجع: زاد المسير: 426/8، وأضواء البيان: 189/4، وتفسير البغوي: 425/4، وبحر العلوم: 502/3، وتفسير السمعاني: 111/6.

⁴⁹⁷ - راجع: روح المعاني: 150/29، وفتح القدير: 342/5، وتفسير القرطبي: 117/19.

⁴⁹⁸ - راجع: البحر المحيط: 403/10، والمحرم الوجيز: 410/5، وتفسير ابن كثير: 455/4، وتفسير الطبري: 209/29.

⁴⁹⁹ - راجع: البحر المحيط: 403/10، وأضواء البيان: 394/8، والتسهيل: 167/4، والدر المنثور: 370/8، والكشاف: 669/4، والمحرم الوجيز: 410/5، وتفسير ابن كثير: 455/4، وتفسير البغوي: 428/4، وبحر العلوم: 504/3، وتفسير السمعاني: 116/6، وتفسير الطبري: 209/29، وتفسير القرطبي: 128/19، وروح المعاني: 155/29، والبرهان: 70/3.

⁵⁰⁰ - راجع: تفسير أبي السعود: 72/9، وتفسير البيضاوي: 427/5.

الداراني⁽⁵⁰¹⁾⁽⁵⁰²⁾، والمعنى: ويطعمون الطعام على حب الله لوجهه وابتغاء مرضاته، رجحه أبو السعود⁽⁵⁰³⁾، وجوزه ابن عطية، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵⁰⁴⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، وابن كثير، والبيغوي⁽⁵⁰⁵⁾.

القول الثالث: الضمير راجع إلى "الإطعام" المفهوم من قوله (ويطعمون)، قاله: الحسين بن الفضل⁽⁵⁰⁶⁾، والمعنى: ويطعمون الطعام على حب الإطعام، أي: محبين في فعلهم ذلك لا رياء فيه ولا تكلف، جوزه أبو السعود، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵⁰⁷⁾، وذكره ابن الجزي⁽⁵⁰⁸⁾.

فالراجح من الأقوال الثلاثة في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن في الجزء الأخير من الآية التي نحن بصددنا قرينة تشهد لرجوعه للطعام على ما تقدم وهي قوله تعالى بعدها { إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا }؛ لأنها في معنى حب الله مما يجعل الأولى للطعام وهذه لله والتأسيس أولى من التأكيد، فيكون السياق ويطعمون الطعام على حاجتهم إياه ولوجه الله تعالى⁽⁵⁰⁹⁾.

78- سورة النبأ

2- رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا (37)

اختلف المفسرون في عودة الضمير الفاعل في قوله (لا يملكون) على ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: يعود الضمير على "المشركين"، والمعنى: لا يخاطب المشركون الله، قاله عطاء عن ابن عباس⁽⁵¹⁰⁾، ورجحه الألوسي، وابن عطية، والثعالبي⁽⁵¹¹⁾، وذكره القرطبي، والشوكاني⁽⁵¹²⁾.

501 - هو عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي المذحجي (ت 215هـ)، أبو سليمان، زاهد مشهور، من أهل داريا (بغوة دمشق) كان من كبار المتصوفين، له أخبار في الزهد.

الأعلام للزركلي: 293/3، ووفيات الأعيان: 276/1.

502 - راجع: التفسير الكبير: 216/30، والكشاف: 669/4، المحرر الوجيز: 410/5، وروح المعاني: 155/29.

503 - راجع: تفسير أبي السعود: 72/9.

504 - راجع: المحرر الوجيز: 410/5، وتفسير البيضاوي: 427/5، وروح المعاني: 155/29.

505 - راجع: البحر المحيط: 403/10، والتسهيل: 167/4، وتفسير ابن كثير: 455/4، وتفسير البيغوي: 428/4.

506 - راجع: المحرر الوجيز: 410/5.

507 - راجع: تفسير أبي السعود: 72/9، وتفسير البيضاوي: 427/5، وروح المعاني: 155/29.

508 - راجع: التسهيل: 167/4.

509 - راجع: أضواء البيان: 394/8 (بتصرف يسير).

510 - راجع: البحر المحيط: 424/10، والتفسير الكبير: 21/31.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "المؤمنين"، والمعنى: لا يملكون أن يخاطبوا الله في أمر من الأمور لعلمهم أن ما يفعله عدل منه، ذكره أبو حيان، والرازي⁽⁵¹³⁾.
القول الثالث: إن الضمير عائد على "أهل السماوات والأرض"، رجحه الرازي، والزمخشري، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والنسفي⁽⁵¹⁴⁾، وذكره أبو حيان⁽⁵¹⁵⁾.

فالأرجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الثالث؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك، وبالإضافة أن معظم المفسرين ذهبوا إلى هذا القول.

84- سورة الانشقاق

1- يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ (6)

وللمفسرين قولان في مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى (فملاقية)، وهما كالتالي:

القول الأول: إن الضمير عائد على "الكدح"، رجحه أبو حيان، والسيوطي، وابن كثير، والبغوي، والنسفي، والواحدي، والشوكاني، والخازن، والزحيلي⁽⁵¹⁶⁾، وذكره الرازي، والزمخشري، وابن عطية، والسمرقندي، والقرطبي، والألوسي⁽⁵¹⁷⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الله - عز وجل -"، قاله الزجاج⁽⁵¹⁸⁾، ورجحه الزمخشري، وابن عطية، والسعدي، والسمرقندي، والقرطبي، والألوسي، وابن عاشور⁽⁵¹⁹⁾، وذكره أبو حيان بنسبته إلى الجمهور، وابن كثير⁽⁵²⁰⁾.

511 - راجع: روح المعاني: 20/30، والمحزر الوجيز: 428/5، وتفسير الثعالبي: 382/4.
 512 - راجع: تفسير القرطبي: 186/19، وفتح القدير: 370/5.
 513 - راجع: البحر المحيط: 420/10، والتفسير الكبير: 21/31.
 514 - راجع: التفسير الكبير: 21/31، والكشاف: 691/4، وتفسير أبي السعود: 93/9، وتفسير البغوي: 440/4، وتفسير البيضاوي: 443/5، وتفسير النسفي: 312/4.
 515 - راجع: البحر المحيط: 420/10.
 516 - راجع: البحر المحيط: 453/10، والدر المنثور: 456/8، وتفسير ابن كثير: 489/4، وتفسير البغوي: 463/4، وتفسير النسفي: 326/4، وتفسير الواحدي: 1186/2، وفتح القدير: 409/5، وتفسير الخازن: 239/6، والتفسير المنير: 139/30، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 708.
 517 - راجع: التفسير الكبير: 96/31، والكشاف: 727/4، والمحزر الوجيز: 457/5، وتفسير السمرقندي: 538/3، وتفسير القرطبي: 271/19، وروح المعاني: 79/30.
 518 - راجع: التفسير الكبير: 96/31، وتفسير السمرقندي: 538/3.
 519 - راجع: الكشاف: 727/4، والمحزر الوجيز: 457/5، وتفسير السعدي: 917/1، وتفسير السمرقندي: 538/3، وتفسير القرطبي: 271/19، وروح المعاني: 79/30، والتحرير والتنوير: 174/16.
 520 - راجع: البحر المحيط: 453/10، وتفسير ابن كثير: 489/4.

فالراجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب- القول الأول؛ لأن "الكدح" أقرب
مذكور، ويشهد لذلك ما رواه أبو داود الطيالسي عن جابر قال: قال رسول الله -
صلى الله عليه وسلم-، "قال جبريل يا محمد عش ما شئت فإنك ميت، وأحبب ما
شئت فإنك مفارقه، وأعمل ما شئت فإنك ملاقيه"⁽⁵²¹⁾.

86- سورة الطارق

1- إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (8)

نظراً إلى الاختلاف الذي ذكره المفسرون أثناء تفسيرهم هذه الآية الكريمة حول
عودة ضمير الغائب في قوله (رَجْعِهِ)، نجد أن هناك قولين في هذا الصدد، هما
على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الإنسان"، وهو قول ابن عباس، وقيادة،
والحسن⁽⁵²²⁾، والمعنى: أن الله - سبحانه وتعالى- قادر على إرجاع الإنسان حياً بعد
موته للحساب يوم القيامة، وقال الضحاك معناه: أن الله قادر على إرجاعه من حال
الشيخوخة إلى حال الشباب وإلى حال الطفولة، وقال أيضاً معناه: أنه قادر على
رده ماء كما كان⁽⁵²³⁾، رجح هذا القول الشنقيطي، وابن الجزي، والرازي،
والزمخشري، والبغوي، والسعدي، والسمرقندي، وابن جرير، والواحي،
والألوسي، والنحاس، والعكبري⁽⁵²⁴⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الماء"، وهو قول مجاهد وعكرمة⁽⁵²⁵⁾،
والمعنى: إن الله قادر على رد الماء في الإحليل أو في الصلب، ذكره الشنقيطي،
والبغوي، والسمرقندي، والعكبري⁽⁵²⁶⁾، واستضعفه ابن الجزي⁽⁵²⁷⁾.

⁵²¹ - راجع: مسند أبي داود الطيالسي، رقم الحديث: 1853.

⁵²² - راجع: البحر المحيط: 464/10، والدر المنثور: 475/8، والمحرم الوجيز: 466/5،
وتفسر القرطبي: 7/20.

⁵²³ - راجع: البحر المحيط: 464/10، والتفسير الكبير: 119/31، والدر المنثور: 475/8،
وتفسير البغوي: 473/4، وتفسير الطبري: 145/30.

⁵²⁴ - راجع: أضواء البيان: 493/8، والتسهيل: 192/4، والتفسير الكبير: 119/31،
والكشاف: 737/4، وتفسير البغوي: 473/4، وتفسير السعدي: 920/1، وبحر العلوم:
547/3، وتفسير الطبري: 145/30، وتفسير الواحي: 1192/2، وروح المعاني: 98/30،
وإعراب القرآن: 200/5، والتبيان: 1281/2.

⁵²⁵ - راجع: البحر المحيط: 464/10، والتفسير الكبير: 119/31، والدر المنثور: 475/8،
والمحرر الوجيز: 466/5، وتفسير ابن كثير: 499/4، وتفسير الطبري: 145/30، وتفسر
القرطبي: 7/20.

⁵²⁶ - راجع: أضواء البيان: 493/8، وتفسير البغوي: 473/4، وبحر العلوم: 547/3،
والتبيان: 1281/2.

⁵²⁷ - راجع: التسهيل: 192/4.

فالأرجح كما يبدو لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن قرينة وقت الإرجاع وهي { يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ } تحدد عود الضمير إلى "الإنسان"، ولا توجد ضرورة لتشتيت مرجع الضمائر في { فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ } و { خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ } (رجعه) في { إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ } و { فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ }، والتلازم قائم بين (إخراج) الإنسان للدنيا وليدًا و (إرجاعه) حيًّا بينما لا تلازم بين (إخراج) المني و (إرجاع) الإنسان، وخروج ذرية الإنسان من الظهر مُبَيَّن في قوله: { وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ }⁽⁵²⁸⁾، وقوله: { أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ }⁽⁵²⁹⁾، ولم يرد في القرآن فعل (الإخراج) متعلقًا بالمني.

وقال الشنقيطي مرجحاً هذا القول: "إن رد الماء لم يتعلق به حكم ولا أمر آخر سوى إثبات القدرة بخلاف رجوع الإنسان بعد الموت، فهو قضية الإيمان بالبعث ويتعلق به كل أحكام يوم القيامة"⁽⁵³⁰⁾.

2- إِيَّاهُ لَقَوْلٌ فَصَلَّ (13)

اختلف المفسرون في عودة ضمير الغائب في قوله (إنه) على قولين، هما:

القول الأول: إن الضمير راجع إلى "القرآن" المفهوم من الكلام، رجحه أبو حيان، وصبرة، وابن الجزي، والسيوطي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والبغوي، والبيضاوي، والسمرقندي، والقرطبي، والنسفي، والألوسي، وابن الجوزي، والشوكاني⁽⁵³¹⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الإخبار عن رجوع الإنسان يوم تبلى السرائر"، قاله القفال⁽⁵³²⁾، ورجحه الرازي، وابن جرير⁽⁵³³⁾، وجوزه أبو حيان⁽⁵³⁴⁾، وذكره الشنقيطي، والقرطبي⁽⁵³⁵⁾.

فالأرجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن سياق السورة يشهد لهذا القول وهو أن السورة كلها في معرض إثبات القدرة على البعث وإعادة الإنسان بعد الفناء، فناسب أن يكون الإقسام على تحقق البعث.

528 - سورة الأعراف، رقم الآية: 172.

529 - سورة النساء، رقم الآية: 23.

530 - راجع: أضواء البيان: 493/8.

531 - راجع: البحر المحيط: 465/10، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص710، والتسهيل: 192/4، والتفسير الكبير: 121/31، والدر المنثور: 477/8، والكشاف: 737/4، والمحزر الوجيز: 467/5، وتفسير أبي السعود: 142/9، وتفسير البغوي: 474/4، وتفسير البيضاوي: 477/5، وبحر العلوم: 547/3، وتفسير القرطبي: 11/20، وتفسير النسفي: 331/4، وروح المعاني: 100/30، وزاد المسير: 84/9، وفتح القدير: 421/5.

532 - راجع: التفسير الكبير: 121/31.

533 - راجع: التفسير الكبير: 121/31، وتفسير الطبري: 149/30.

534 - راجع: البحر المحيط: 465/10.

535 - راجع: أضواء البيان: 495/8، وتفسير القرطبي: 11/20.

89- سورة الفجر

1- إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ (7) الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ (8)

وبالتأمل في تفسير الآية الكريمة نجد اختلاف المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله تعالى "مثلها" على ثلاثة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: يرجع الضمير إلى "المدينة" التي هي ذات العماد في البلاد، رجحه ابن الجزي⁽⁵³⁶⁾، وجوزه أبو حيان، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والنسفي، والشوكاني⁽⁵³⁷⁾، وذكره الرازي، والقرطبي⁽⁵³⁸⁾

القول الثاني: إن الضمير راجع إلى "القبيلة"، قاله قتادة⁽⁵³⁹⁾، والمعنى: لم يخلق مثل القبيلة في عظم أجسام وقوة، رجحه البغوي، وابن كثير، والسمعاني، وابن جرير، والقرطبي، والشوكاني، والنحاس⁽⁵⁴⁰⁾، وجوزه أبو حيان، وابن الجزي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود، والنسفي⁽⁵⁴¹⁾، وذكره الرازي⁽⁵⁴²⁾.

القول الثالث: إنه عائد على "العماد"، قاله ابن زيد⁽⁵⁴³⁾، والمعنى: لم يخلق مثل تلك الأساطين في البلاد، وعلى هذا فالعماد جمع عمد، وذكره الرازي، والقرطبي⁽⁵⁴⁴⁾.

فالأرجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول لما يأتي:

1- أن قرينة { في البلاد } تحدد عودة الضمير إلى المدينة،

2- أن المدينة كانت أحسن مدائن الدنيا.

3- أن ظاهر الكلام يؤيده أيضاً.

90- سورة البلد

⁵³⁶ - راجع: التسهيل: 197/4.

⁵³⁷ - راجع: البحر المحيط: 478/10، والكشاف: 751/4، والمحزر الوجيز: 478/5،

وتفسير أبي السعود: 155/9، وتفسير النسفي: 337/4، وفتح القدير: 435/5.

⁵³⁸ - راجع: التفسير الكبير: 152/31، وتفسير القرطبي: 46/20.

⁵³⁹ - راجع: الدر المنثور: 505/8، وتفسير ابن أبي حاتم: 3426/10، وتفسير ابن كثير:

508/4، وتفسير الطبري: 177/30.

⁵⁴⁰ - راجع: تفسير البغوي: 482/4، وتفسير ابن كثير: 508/4، وتفسير السمعاني: 220/6،

وتفسير الطبري: 177/30، وتفسير القرطبي: 46/20، وفتح القدير: 435/5، وإعراب

القرآن: 221/5.

⁵⁴¹ - راجع: البحر المحيط: 478/10، والتسهيل: 197/4، والكشاف: 751/4، والمحزر

الوجيز: 478/5، وتفسير أبي السعود: 155/9، وتفسير النسفي: 337/4.

⁵⁴² - راجع: التفسير الكبير: 152/31.

⁵⁴³ - راجع: تفسير ابن كثير: 508/4، وتفسير الطبري: 177/30.

⁵⁴⁴ - راجع: التفسير الكبير: 152/31، وتفسير القرطبي: 46/20.

أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ (7)

وللمفسرين قولان في الضمير الفاعل في قوله تعالى (أيحسب)، وهما كالآتي:
القول الأول: يعود الضمير على "رجل معين من صناديد قريش" الذي كان يكابد من أكثر أو يفتر بقوته، كأبي الأشد أسيد بن كلدة أو عمرو بن عبد ود، قاله ابن عباس، ومقاتل⁽⁵⁴⁵⁾، والمعنى: أيظن أن لن يقدر أحد أن يغلبه، رجحه البغوي، وأبو السعود، وابن عطية، والسمعاني، وابن جرير، والنسفي، والألوسي، والخازن، والزمخشري⁽⁵⁴⁶⁾، وجوزه البيضاوي، والشوكاني⁽⁵⁴⁷⁾، وذكره ابن الجزي، والزمخشري، وأبو حيان⁽⁵⁴⁸⁾.

القول الثاني: إن الضمير عائد على "الإنسان"، ومعناه: أيظن أن لن يقدر أحد على بعثه وجزائه، رجحه أبو حيان، والرازي، والقرطبي، وابن عاشور⁽⁵⁴⁹⁾، وجوزه الزمخشري، والبيضاوي، والشوكاني⁽⁵⁵⁰⁾، وذكره ابن الجزي، وابن عطية⁽⁵⁵¹⁾.

فأراجع في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب- القول الثاني؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك.

91- سورة الشمس

1- وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا (3)

وبالتأمل في عودة الضمير المنصوب المتصل في قوله "جلاها" نجد أن المفسرين ذهبوا إلى أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

القول الأول: يعود الضمير على "الشمس"، قاله الزجاج⁽⁵⁵²⁾، ورجحه أبو حيان، وابن الجزي، والنسفي، والألوسي، وابن عاشور، وصبرة، والزحيلي، ويفيده

⁵⁴⁵ - راجع: تفسير القرطبي: 64/20.

⁵⁴⁶ - راجع: تفسير البغوي: 489/4، وتفسير أبي السعود: 161/9، والمحزر الوجيز:

484/5، وتفسير السمعاني: 227/6، وتفسير الطبري: 198/30، وتفسير النسفي: 340/4،

وروح المعاني: 135/30، وتفسير الخازن: 266/6، والكشاف: 758/4.

⁵⁴⁷ - راجع: تفسير البيضاوي: 492/5، وفتح القدير: 443/5.

⁵⁴⁸ - راجع: التسهيل: 200/4، والكشاف: 758/4، والبحر المحيط: 483/10.

⁵⁴⁹ - راجع: البحر المحيط: 483/10، والتفسير الكبير: 166/31، وتفسير القرطبي:

64/20، والتحرير والتنوير: 269/16.

⁵⁵⁰ - راجع: الكشاف: 758/4، وتفسير البيضاوي: 492/5، وفتح القدير: 443/5.

⁵⁵¹ - راجع: التسهيل: 200/4، والمحزر الوجيز: 484/5.

⁵⁵² - راجع: التفسير الكبير: 173/31.

كلام ابن جرير⁽⁵⁵³⁾، وجوزه أبو السعود⁽⁵⁵⁴⁾، وذكره الشنقيطي، والسمعاني، والقرطبي، والواحي⁽⁵⁵⁵⁾.

القول الثاني: يرجع الضمير إلى "الأرض"، رجحه ابن كثير، والسعدي⁽⁵⁵⁶⁾، وجوزه أبو السعود، والسمرقندي⁽⁵⁵⁷⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، والرازي، والقرطبي، وابن عاشور⁽⁵⁵⁸⁾.

القول الثالث: إن الضمير عائد على "الظلمة"، رجحه البغوي، والواحي، والخازن⁽⁵⁵⁹⁾، وجوزه أبو السعود والسمرقندي⁽⁵⁶⁰⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، والرازي، والسمعاني، والقرطبي⁽⁵⁶¹⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "الدنيا"، جوزه أبو السعود والسمرقندي⁽⁵⁶²⁾، وذكره أبو حيان، وابن الجزي، والرازي، والقرطبي⁽⁵⁶³⁾.

فالراجح كما يظهر لي - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن "الشمس" مرجع أقرب مذكور مصرح به، وأما بقية المراجع فهي غير مذكورة، وعود الضمير إلى المذكور أولى من عوده إلى غير المذكور.

2- قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (9) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا (10)

وُجد الاختلاف بين المفسرين في عودة الضمير الفاعل في قوله تعالى (زكاهها ودسّاهها)، على قولين، هما كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الله تعالى"، قاله ابن عباس، ومقاتل⁽⁵⁶⁴⁾، والمعنى: قد أفلحت نفس زكاهها الله، ورجحه السيوطي، والبغوي، والسمعاني،

⁵⁵³ - راجع: البحر المحيط: 486/10، والتسهيل: 201/4، وتفسير النسفي: 331/4، وروح المعاني: 141/30، والتحرير والتنوير: 280/16، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص713، والتفسير المنير: 257/30، وتفسير الطبري: 208/30.

⁵⁵⁴ - راجع: تفسير أبي السعود: 163/9.

⁵⁵⁵ - راجع: أضواء البيان: 537/8، وتفسير السمعاني: 232/6، وتفسير القرطبي: 74/20، وتفسير الواحي: 1206/2.

⁵⁵⁶ - راجع: تفسير ابن كثير: 516/4، وتفسير السعدي: 926/1.

⁵⁵⁷ - راجع: تفسير أبي السعود: 163/9، وبحر العلوم: 562/3.

⁵⁵⁸ - راجع: البحر المحيط: 486/10، والتسهيل: 201/4، والتفسير الكبير: 173/31، وتفسير القرطبي: 74/20، والتحرير والتنوير: 280/16.

⁵⁵⁹ - راجع: تفسير البغوي: 491/4، وتفسير الواحي: 1206/2، وتفسير الخازن: 269/6.

⁵⁶⁰ - راجع: تفسير أبي السعود: 163/9، وبحر العلوم: 562/3.

⁵⁶¹ - راجع: البحر المحيط: 486/10، والتسهيل: 201/4، والتفسير الكبير: 173/31، وتفسير السمعاني: 232/6، وتفسير القرطبي: 74/20.

⁵⁶² - راجع: تفسير أبي السعود: 163/9، وبحر العلوم: 562/3.

⁵⁶³ - راجع: البحر المحيط: 486/10، والتسهيل: 201/4، والتفسير الكبير: 173/31، وتفسير القرطبي: 74/20.

والقرطبي، والنسفي، والخازن⁽⁵⁶⁵⁾، وجوزه ابن عطية، وابن كثير،
والثعالبي⁽⁵⁶⁶⁾، وذكره ابن الجزي، والماوردي⁽⁵⁶⁷⁾.
القول الثاني: إنه يعود على "مَنْ"، قاله الحسن، وقتادة، وابن قتيبة⁽⁵⁶⁸⁾، والمعنى
قد أفلح من زكى نفسه، أي: طهرها من الذنوب والعيوب، هذا ما رجحه أبو حيان،
وابن الجزي، والزمخشري، والصنعاني، والألوسي، والشوكاني، والقيسي، وابن
عاشور⁽⁵⁶⁹⁾، وجوزه ابن عطية، وابن كثير، والثعالبي، والنسفي⁽⁵⁷⁰⁾، وذكره
الماوردي⁽⁵⁷¹⁾.

فالأرجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن ظاهر الكلام يدل على
ذلك، والحديث الشريف يؤيده أيضاً، وهو ما روي عن زيد بن أرقم: "كان - عليه
الصلاة والسلام - إذا قرأ هذه الآية قال: "اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير
من زكاها، أنت وليها ومولاها"⁽⁵⁷²⁾

100- سورة العاديات

1- فَاتَّرْنَ بِهٖ نَفْعًا (4)

وقع الاختلاف بين المفسرين في عودة ضمير الغائب في قوله (به) على أربعة
أقوال، هي كما يلي:

القول الأول: يعود الضمير على "الصبح"، رجحه أبو حيان، وابن عطية، وأبو

⁵⁶⁴ - راجع: المحرر الوجيز: 488/5، وتفسير ابن أبي حاتم: 3438/10، وتفسير الطبري:

211/30، وروح المعاني: 144/30، وزاد المسير: 141/9.

⁵⁶⁵ - راجع: الدر المنثور: 531/8، وتفسير البيهقي: 493/4، وتفسير السمعي: 233/6،

وتفسير القرطبي: 77/20، وتفسير النسفي: 342/4، وتفسير الخازن: 271/6.

⁵⁶⁶ - راجع: المحرر الوجيز: 488/5، وتفسير ابن كثير: 517/4، وتفسير الثعالبي: 418/4.

⁵⁶⁷ - راجع: التسهيل: 202/4، والنكت والعيون: 424/4.

⁵⁶⁸ - راجع: البحر المحيط: 489/10، وتفسير البيهقي: 493/4، وتفسير القرطبي: 77/20،

وزاد المسير: 141/9.

⁵⁶⁹ - راجع: البحر المحيط: 489/10، والتسهيل: 202/4، والكشاف: 763/4، وتفسير

الصنعاني: 376/3، وروح المعاني: 144/30، وفتح القدير: 449/5، ومشكل إعراب

القرآن: 820/2، والتحرير والتنوير: 283/16.

⁵⁷⁰ - راجع: المحرر الوجيز: 488/5، وتفسير ابن كثير: 517/4، وتفسير الثعالبي: 418/4،

وتفسير النسفي: 342/4.

⁵⁷¹ - راجع: النكت والعيون: 424/4.

⁵⁷² - راجع: صحيح مسلم، باب: التَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلَ وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ يَعْمَلْ، رقم الحديث:

4899، وسنن النسائي، باب: الإِسْتِعَاذَةُ مِنَ الْعَجْزِ، رقم الحديث: 5363، وباب: الإِسْتِعَاذَةُ مِنَ

دُعَاءِ لَا يُسْتَجَابُ، رقم الحديث: 5443، ومسند أحمد، (مسند الكوفيين) حديث زيد بن أرقم،

رقم الحديث: 18503، ومسند ابن أبي شيبة، كتاب الدعاء، باب: جامع الدعاء، ج 7، ص

السعود، والبيضاوي، والنسفي، والألوسي، وصبرة⁽⁵⁷³⁾، وجوزه الشنقيطي، وابن الجزي، والزمخشري⁽⁵⁷⁴⁾، وذكره الرازي⁽⁵⁷⁵⁾.

القول الثاني: إن الضمير راجع إلى "العَدُو"، وهو قول الكسائي⁽⁵⁷⁶⁾، ورجحه السعدي⁽⁵⁷⁷⁾، وجوزه الشنقيطي، وابن الجزي، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵⁷⁸⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، والزمخشري، والقرطبي⁽⁵⁷⁹⁾.

القول الثالث: إن مرجع الضمير "المكان أو الوادي" الذي يقتضيه المعنى، وهو قول الفراء⁽⁵⁸⁰⁾، ورجحه ابن كثير، والبغوي، والسمرقندي، والسمعاني، وابن جرير، والقرطبي، والنحاس، والعكبري⁽⁵⁸¹⁾، وذكره أبو حيان، والرازي، والزمخشري، والنسفي⁽⁵⁸²⁾، وجوزه ابن الجزي، وابن عطية، والألوسي⁽⁵⁸³⁾.

القول الرابع: إنه راجع إلى "الحوافر"، رجحه الزركشي⁽⁵⁸⁴⁾.

فالراجح كما أرى - والله أعلم بالصواب - القول الأول؛ لأن الضمير يرجع فيه إلى أقرب مذکور، ولأن معظم المفسرين من المتقدمين والمتأخرين ذهبوا إلى هذا القول.

2- فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا (5)

والاختلاف في ضمير المجرور للغائب في قوله { فَوَسَطْنَ بِهِ }، هو مثل الاختلاف في الضمير المجرور في قوله { فَأَثَرَنَ بِهِ }، غير أن المفسرين جوزوا في هذا الضمير قولين آخرين، وهما:

- 573 - راجع: البحر المحيط: 14/11، والمحزر الوجيز: 514/5، وتفسير أبي السعود: 190/9، وتفسير البيضاوي: 520/5، وتفسير النسفي: 353/4، وروح المعاني: 216/30، ومرجع الضمير في القرآن الكريم: ص 713.
- 574 - راجع: أضواء البيان: 62/9، والتسهيل: 214/4، والكشاف: 794/4.
- 575 - راجع: التفسير الكبير: 63/32.
- 576 - راجع: التفسير الكبير: 63/32.
- 577 - راجع: تفسير السعدي: 932/1.
- 578 - راجع: أضواء البيان: 62/9، والتسهيل: 214/4، وتفسير البيضاوي: 520/5، وروح المعاني: 216/30.
- 579 - راجع: البحر المحيط: 14/11، والتفسير الكبير: 63/32، والكشاف: 794/4، وتفسير القرطبي: 159/20.
- 580 - راجع: التفسير الكبير: 63/32.
- 581 - راجع: تفسير ابن كثير: 542/4، وتفسير البغوي: 517/4، وبحر العلوم: 584/3، وتفسير السمعاني: 270/6، وتفسير الطبري: 275/30، وتفسير القرطبي: 159/20، وإعراب القرآن: 278/5، والتبيان: 1300/2.
- 582 - راجع: البحر المحيط: 14/11، والتفسير الكبير: 63/32، والكشاف: 794/4، وتفسير النسفي: 353/4.
- 583 - راجع: التسهيل: 214/4، والمحزر الوجيز: 514/5، وروح المعاني: 216/30.
- 584 - راجع: البرهان: 212/2.

القول الأول: يرجع ضمير الغائب في (فوسطن به) على "النقع"، جوزة ابن الجزي، والزمخشري، والبيضاوي، والألوسي⁽⁵⁸⁵⁾، وذكره أبو حيان، والرازي⁽⁵⁸⁶⁾.

القول الثاني: إنه عائد على "الإغارة"، جوزة الألوسي، والزرکشي⁽⁵⁸⁷⁾.
فالدراج في رأيي أنا - والله أعلم بالصواب - قول من قال إنه راجع إلى "الصبح" لئلا يلزم تفكيك الضمائر من غير ضرورة.

⁵⁸⁵ - راجع: التسهيل: 214/4، والكشاف: 794/4، وتفسير البيضاوي: 520/5، وروح

المعاني: 216/30.

⁵⁸⁶ - راجع: البحر المحيط: 14/11، والتفسير الكبير: 63/32.

⁵⁸⁷ - راجع: روح المعاني: 216/30.

الفهارس الفنية

- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس التراجم
- فهرس الشواهد الشعرية
- فهرس ضرب الأمثال

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الأحاديث النبوية	المسلسل
5	لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ	1
5	لَخُلْفَةُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ	2
5	سَوُّوا صُفُوفَكُمْ لَا تَخْتَلِفْ قُلُوبُكُمْ	3
6	لَتَسُونَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ	4

27	مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا p رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ	5
28	اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ	6
33	إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُنًّا كُلُّ أُمَّةٍ تَتَّبِعُ نَبِيَّهَا يَقُولُونَ يَا فُلَانُ اشْفَعْ! يَا فُلَانُ اشْفَعْ! حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ p فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ	7
38	إِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةً	8
39	إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِإِخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ	9
39	اقْرءُوا الْقُرْآنَ مَا انْتَلَفْتُمْ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ	10
46	مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَوْتُوا الْجَدَلَ	11
84	مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلَوْهُ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ	12
318	سَمَّ اللَّهُ، وَكُلَّ بِيَمِينِكَ وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ	13
319	إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبِكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ	14
319	إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ... وَإِنْ رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ	15
331	ما من رجل يصاب بشيء من جسده فيصدق به إلا رفعه الله به درجة وخط عنه به خطيئة	16
331	وعن أنس قال: "ما رأيت رسول الله ع رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو"	17
439	صدق الله وكذب بطن أخيك اذهب فاسقه عسلا، فذهب فسقاه عسلا فبرىء	18
443	انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً	19
540	ثُمَّ عَلَا بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ الْمُنتَهَى وَدَنَا الْجَبَّارُ رَبُّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى	20
547	إن من المنشآت اللائي كن في الدنيا عجائز عمشا رمصا	21
561	قال جبريل يا محمد عش ما شئت فانك ميت، وأحب ما شئت فانك مفارقه، وأعمل ما شئت فانك ملاقيه	22
568	اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها	23

فهرس التراجم

الصفحة	الأعلام	المسلسل
56	إبراهيم بن يزيد النخعي	1
124	أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، العكبري	2
12	أبو البقاء، أيوب بن موسى الكفوي	3
125	أبو السعود، محمد بن محمد العمادي	4
59	أبو السنابل بن بعكك العبدي القرشي	5
125	أبو العباس، أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب	6
129	أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك	7
112	أبو بكر محمد بن السري، ابن السراج	8
150	أبو بكر محمد بن علي القفال الشاشي	9
128	أبو جعفر محمد بن جرير الطبري	10
18	أبو حنيفة، نعمان بن ثابت	11
51	أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي	12
60	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري	13
131	أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري النحوي	14
152	أبو عثمان عمرو بن بحر الكناني المعروف بالجاحظ	15
34	أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية	16
230	أحمد بن عمار المهدي	17
2	أحمد بن فارس الرازي القزويني	18
63	أحمد بن محمد النحاس النحوي	19
61	أحمد بن محمد بن مردويه	20
50	إسماعيل بن عبد الرحمن السدي التابعي	21
51	امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي	22
305	بشير الظفري الأوسي، أبو طعمة	23
67	بطرس بن بولس بن عبد الله البستاني	24
125	جار الله، محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري	25
54	جعفر بن علي بن جعفر المعروف بالحسن البصري	26
18	جلال الدين السيوطي	27
75	جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام	28
98	حاتم بن عبد الله الطائي	29
100	حسان بن ثابت الخزرجي الأنصاري	30

108	حسين بن أحمد بن خالويه	31
56	حماد بن سلمة بن دينار البصري	32
75	خالد بن عبد الله الجرجاوي	33
3	خليل بن أحمد الفراهيدي	34
53	زبان بن عمار التميمي المازني البصري	35
59	سُبيعة بنت الحارث الأسمية	36
55	سعيد بن جبير الأسدي	37
55	سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني	38
59	سليمان بن يسار المدني	39
7	سيد علي بن محمد الجرجاني	40
13	الشيخ عبد الله بن بيه	41
103	صفوان بن المعطل الذكواني	42
211	ضحاك بن مزاحم البلخي	43
19	طه جابر فياض العلواني، الدكتور	44
26	عائشة الصديقة رضي الله عنها	45
125	عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي الأندلسي	46
114	عبد الرحمن الشيرازي الجامي	47
61	عبد الرحمن بن علي القرشي البغدادي	48
76	عبد الرحمن بن علي المكودي	49
32	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي	50
55	عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس الرازي	51
89	عبد الرحمن بن محمد الأنباري	52
125	عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي	53
35	عبد الرزاق بن همام الصنعاني	54
50	عبد الله بن أبي نجيح المكي	55
72	عبد الله بن أحمد ابن الخشاب البغدادي	56
125	عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي	57
115	عبد الله بن عبد الرحمان، بهاء الدين	58
111	عبد الله بن علي الصيمري	59
125	عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي	60
9	عبد الله بن مسعود الهذلي	61
10	عبد الله بن ميخائيل بن ناصيف البستاني.	62
55	عبد بن حميد بن نصر الكسي	63
13	عثمان بن عفان القرشي	64

72	عثمان بن عمر ابن الحاجب	65
14	عصام الدين إبراهيم بن محمد الأسفراييني	66
53	عكرمة بن عبد الله البربري المدني	67
218	علي بن إبراهيم الحوفي	68
53	علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي	69
111	علي بن أحمد بن حزم الظاهري	70
74	علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور	71
33	عمر بن الخطاب ؓ	72
37	عمر بن عبد العزيز الأموي	73
71	عمرو بن عثمان سيبويه	74
37	عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهزلي الكوفي	75
32	قاسم بن إبراهيم الحسني الرسي	76
36	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	77
53	قتادة بن دعامة السدوسي البصري	78
60	كريب بن أبي مسلم الهاشمي	79
68	ليث بن سعد ابن عبد الرحمن الفهمي	80
98	ماوية بنت حجر الغسانية	81
64	مبارك عامر بقره	82
51	مجاهد بن جبر المخزومي	83
8	محمد أعلى بن علي الفاروقي التهانوي	84
128	محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي.	85
70	محمد التونجي، الدكتور	86
129	محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عاشور	87
29	محمد بن أبي بكر الزرععي الدمشقي	88
125	محمد بن أحمد أبو عبد الله، القرطبي	89
89	محمد بن أحمد بن كيسان	90
125	محمد بن أحمد بن محمد ابن جزي الكلبى	91
18	محمد بن إدريس الشافعي	92
69	محمد بن إسحاق الصاغانى	93
32	محمد بن الحسن بن دريد الإزدي	94
73	محمد بن الحسن رضي الدين الأسترابادي	95
74	محمد بن عبد الله بن مالك الجياني	96
52	محمد بن علي الشوكاني	97
154	محمد بن علي النقاش الأصبهاني	98

128	محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي	99
75	محمد بن مالك الطائي، ابن الناظم	100
48	محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن الجزري	101
76	محمد بن هاني الأزدي	102
71	محمد بن يزيد المبرد الأزدي النحوي	103
4	محمد بن يعقوب الفيروز آبادي	104
98	محمد حسنين صبرة، الدكتور	105
107	محمود بن حمزة الكرمانى	106
125	محمود بن عبد الله الحسينى الألوسى	107
59	مسلم بن الحجاج القشيري	108
101	المطعم بن عدى بن نوفل	109
131	مقاتل بن حيان، أبو بسطام	110
158	منصور بن محمد المروزي السمعاني	111
77	مهدي بن الشيخ محمد صالح المخزومي	112
144	موفق الدين الموصلى الكواشي	113
77	موفق الدين يعيش بن علي	114
16	ناصر بن عبد الكريم العقل، الدكتور	115
273	نعيم بن مسعود الأشجعي	116
61	هشام بن عروة بن الزبير القرشي	117
299	هناد بن السري التميمي الدارمي	118
60	هند بنت سهيل	119
151	هو رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي البصري	120
516	وهبة الزهيلي، الدكتور	121
71	يحيى بن زياد الفراء	122
26	يحيى بن سعيد القطان التميمي	123
	يحيى بن سلام البصري	124

الشواهد الشعرية

الصفحة	المسلسل	ل
52	قليل الهموم ما يبيت بأوجال وهل ينعمن إلا سعيد مخد	1
52	أعجازهن أقاوز الكتبان ومخلدات باللجين كأنما	2
75	فما لذي غيبةٍ أو حضور كـ"أنت" و"هو"	3

	سَمَّ بِالضَّمِيرِ	
76	فصرَّح بما تهوى ودعني من الكنى اللذات من دونها سترُ	4
98	أماويُّ لا يُغني الثراء عن الفتى يوماً، وضاق بها الصدرُ	5
101	ولو أن مجدا أخذ الدهر واحداً الدهرَ مُطعمًا	6
116	وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إليهم	7

فهرس ضرب الأمثال

الصفحة	ضرب الأمثال	المسلسل
9	سكت ألفا ونطق خلفا	1
20	إنما أنت خلف الضبع الراكب	2
90	إذا بلغ الرجل ستين فإياه وإيا الشواب	3

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم وما يتعلق به
- السنة وما يتعلق بها
- كتب اللغة والمعاجم
- كتب النحو، والأدب وعلوم اللغة
- كتب عامة
- مواقع إلكترونية

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم وما يتعلق به

- 1- القرآن الكريم.
- 2- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، حققه: سعيد المنذوب، ط(1)، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1996م.
- 3- أحكام القرآن للجصاص، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1405هـ.
- 4- أصول التفسير لخالد العك، ط(3)، دار النفائس، بيروت- لبنان، 1993م.
- 5- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1415هـ.

- 6- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، حققه: زهير غازي، ط(2)، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1405هـ.
- 7- الإكسير في قواعد علم التفسير لسليمان بن عبد القوي الحنبلي الطوفي (ت 716هـ)، حققه: أ. د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، بدون تاريخ.
- 8- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، حققه: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية، لاهور- باكستان، بدون تاريخ.
- 9- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1411هـ -1998م.
- 10- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1992م.
- 11- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، دار المعرفة، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 12- التحرير والتنوير لابن عاشور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- 13- تفسير ابن أبي حاتم للرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، حققه: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 14- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1401هـ.
- 15- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د- ت.
- 16- تفسير الجلالين لجلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، دار الحديث، القاهرة- مصر، بدون تاريخ.
- 17- تفسير الرازي (تفسير القرآن الكريم) لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 18- تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان) لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، 77/1، حققه: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط(1)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1420هـ -2000 م.
- 19- تفسير السمرقندي المسمى بـ"بحر العلوم" لنصر بن محمد السمرقندي، دار الفكر، بيروت- لبنان.
- 20- تفسير القرآن لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، حققه: د. مصطفى مسلم محمد، ط(1)، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، 1410هـ.
- 21- تفسير القرآن لمنصور بن محمد السمعاني، حققه: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، ط(1)، دار الوطن، الرياض- السعودية، 1997م.
- 22- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1421هـ.

- 23- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج لـ . د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، ط(2)، دار الفكر المعاصر- دمشق، 1418 هـ.
- 24- تفسير النسفي(مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، حققه: مروان الشعار، ط(1)، دار النفائس، بيروت- لبنان، 1996م.
- 25- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1405 هـ.
- 26- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، حققه: أحمد عبد العليم البردوني، ط(2)، دار الشعب، القاهرة- مصر، 1372 هـ.
- 27- الجدول في إعراب القرآن لمحمود بن عبد الرحيم صافي، ط(4)، دار الرشيد مؤسسة الإيمان- دمشق، 1418 هـ.
- 28- جوامع الجوامع للشيخ الفضل بن الحسن الطبرسي، (1)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، 2000م.
- 29- الجواهر الحسان في تفسير القرآن لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة العلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 30- حجة القراءات لابن زنجلة، حققه: سعيد الأفغاني، ط(4)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1404 هـ.
- 31- الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد خالويه، حققه: د. عبد العال سالم مكرم، ط(4)، دار الشرق، بيروت- لبنان، 1401 هـ.
- 32- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، حققه: أحمد محمد الخراط، ط(1)، دار القلم، دمشق، 1987م.
- 33- الدر المنثور لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1993م .
- 34- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعبد الخالق محمد عضيمة، دار الحديث، مطبعة السعادة، مصر، 1972م.
- 35- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1993م.
- 36- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، ط(3)، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1404 هـ.
- 37- فتح القدير للجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، محمد بن علي بن محمد، ط(2)، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1964م.
- 38- كتاب التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد بن أحمد بن جزي الغرناطي الكلبلي، ط(4)، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1403 هـ.
- 39- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري حققه: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.

- 40- الكشف عن وجوه قراءات السبع لمكي بن أبي طالب، حققه: د. محي الدين رمضان، ط(4)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1407هـ.
- 41- لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن، أبو الحسن علي بن محمد الشحي البغدادي، حققه: عبد السلام شاهين، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1995م.
- 42- متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي، حققه: د- عدنان زرزور، دار التراث، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 43- محاسن التأويل (تفسير القاسمي) لمحمد جمال الدين القاسمي: ط(2)، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1978م.
- 44- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1413هـ-1993م.
- 45- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، حققه: د. حاتم صالح الضامن، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1405هـ.
- 46- معالم التنزيل، (تفسير البغوي) للإمام البغوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 47- معاني القرآن الكريم للنحاس، حققه: محمد على الصابوني، ط(1)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- السعودية، 1409هـ.
- 48- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، حققه: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد النجار، ط(3)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة- مصر، 1980م.
- 49- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، حققه: د. شلبي، ط(1)، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1408هـ.
- 50- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني، ط(1)، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1416هـ.
- 51- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن المقرئ التلمساني، حققه: إحسان عباس، ط(1)، دار صادر، بيروت- لبنان، 1968م، طبعة جديدة 1997م.
- 52- النكت والعيون لأبي الحسن الماوردي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1412هـ.
- 53- نواسخ القرآن لابن الجوزي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1405هـ.

- السنة وما يتعلق بها

- 54- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1405هـ - 1985م
- 55- سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، حققه: فؤاز أحمد وخالد السبع، ط(1)، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1414هـ - 1994م.

- 58- سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، حققه: أبو غدة عبد الفتاح، ط(2)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1986م.
- 57- سنن ابن ماجه، حققه: د. بشار عواد معروف، دار الجيل، بيروت-لبنان، بدون تاريخ.
- 58- شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1410هـ.
- 59- صحيح البخاري: حققه: د. مصطفى ديب البغا، ط(3)، دار ابن كثير، بيروت-لبنان ودار اليمامة، دمشق، 1407هـ-1987م.
- 60- صحيح مسلم: بشرح النووي، للإمام النووي، خليل الميس، دار القلم، بيروت-لبنان، بدون تاريخ.
- 61- فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي، ط(1)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356هـ.
- 62- كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل، حققه: محمد بن سعيد القحطاني، ط(3)، دار رمادي للنشر، 1416 هـ - 1995م.
- 63- كتاب المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، دراسة وتحقيق: محمد عثمان، ط(1)، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1405هـ - 1985م.
- 64- مسند أحمد للإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1414هـ - 1993م.
- 65- المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، من منشورات المجلس العلمي، خرّج أحاديثه وعلّق عليه: الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي.
- 66- المعجم الكبير للطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، حققه: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط(2)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل-1983م.
- 67- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير: 67/3، حققه: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان، 1399هـ - 1979م.

- كتب اللغة والمعاجم

- 68- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، للعلامة سعيد الخوري الشرتوتي اللبناني، ط (1)، دار الأسوة، إيران، 1374هـ.
- 69- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1414هـ-1994م.
- 70- ترتيب كتاب العين لخليل بن أحمد الفراهيدي، ط(1)، انتشارات أسوة، قم، إيران، 1414هـ.
- 71- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي، ط (1)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد دكن- الهند، 1345هـ.

- 72- دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي، ط(3)، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1971م.
- 73- الصحاح للجوهري، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان 1419هـ-1999م.
- 74- فروق اللغات لنور الدين بن نعمة الله الحسيني الجزائري، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1307هـ.
- 75- القاموس الفقهي لسعدي أبو حبيب، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، بدون تاريخ.
- 76- قاموس القرآن لسيد علي أكبر قرشي، دار الكتب الإسلامية، طهران - إيران، بدون تاريخ.
- 77- القاموس القويم في اصطلاحات الأصوليين للدكتور محمود حامد عثمان، ط(1)، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1996م.
- 78- القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين للدكتور محمود حامد عثمان، ط(1)، دار الزاحم للنشر والتوزيع، الرياض، 2002م.
- 79- القاموس المحيط للفيروز آبادي، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1412هـ -1991م.
- 80- الكليات لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 81- لسان العرب لابن منظور الإفريقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1416هـ -1990م.
- 82- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، حققه: إبراهيم أبياري، ط(1)، مطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر، 1391هـ -1971م.
- 83- المحيط في اللغة لإسماعيل بن عباد، حققه: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1414هـ -1994م.
- 84- المختار من صحاح اللغة لمحمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد عبد اللطيف السبكي، دار السرور، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 85- المصباح المنير للفيومي، دار الفكر، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 86- معجم لغة الفقهاء لـ. د. محمد رواس قلعة جي، ط(2)، دار النفائس، بيروت - لبنان، 1408هـ -1988م.
- 87- معجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، 1959م.
- 88- المعجم المحيط لإبراهيم مصطفى وآخرون، ط(2)، دار الدعوة، إستانبول- تركيا، 1989م.
- 89- المعجم المفصل في الأدب للدكتور محمد التونجي، ط(2)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1419هـ -1999م.
- 90- معجم مقاييس اللغة لابن فارس: حققه: عبد السلام محمد هارون، ط(2) 1970م، مطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر.

- 91- مفردات القرآن للراغب الأصفهاني، حققه: صفوان عدنان داؤدي، ط (1)، دار القلم، دمشق ودار الشامية، بيروت- لبنان، 1416هـ-1996م.
- 92- مفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، حققه: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان، بدون تاريخ.
- 93- موسوعة الفقه الإسلامي، لوزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، عام 1411هـ-1990م -
- 94- الوافي للشيخ عبد الله البستاني، مكتبة لبنان- بيروت- لبنان، 1990م.

- كتب النحو، والأدب وعلوم اللغة

- 95- أبجد العلوم المسمى بالوشى المرقوم في بيان أحوال العلوم لصديق بن حسن القنوجي، حققه: عبد الجبار زكار، ط(1)، المكتبة القدوسية، لاهور- باكستان، 1983م، ودار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1978م.
- 96- الأصول في النحو لمحمد بن سهل بن السراج النحوي، حققه: عبد الحسين الفتلي، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1407هـ/1987م.
- 97- أمالي المرتضى المسمى بغرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(2)، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1967م.
- 98- الأمالي النحوية لابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، حققه: هادي حسن حمودي، ط(1)، مكتبة النهضة العربية عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1985م،
- 99- أمثال أبي عبيد لأبي عبيد القاسم بن سلام، الرياض، 1970.
- 100- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين لأبي البركات الأنباري، دار الباز للنشر والتوزيع، المروة- مكة المكرمة، بدون تاريخ.
- 101- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، لابن هشام الأنصاري، حققه: عبد الحميد محمد محي الدين، ط(5)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1966م.
- 102- التبصرة والتذكرة لمحمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، حققه: د- فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (بدون تاريخ).
- 103- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله بن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1967م.
- 104- التعريفات للجرجاني، ط (2)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1988م،
- 105- جامع الدروس العربية للغلاييني، ط(1)، انتشارات ناصر خسرو، طهران- إيران.
- 106- حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية بن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مصر، بدون تاريخ.
- 107- حاشية المولوي عصام الدين على شرح الملا جامي (الفوائد الضيائية) على كافية بن حاجب في النحو، طبع كتب خانة رشيدية، جارسدة، باكستان، بدون تاريخ.
- 108- الخصائص لابن جني، أبي الفتح عثمان، حققه: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.

- 109- ديوان امرئ القيس، حققه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 2003م.
- 110- ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت- لبنان، 1981م.
- 111- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ألفه: عبد الله سنده، ط(1)، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 2006م.
- 112- زهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي، حققه: محمد حجي والدكتور محمد الأخضر، ط(1)، الدار البيضاء، 1401هـ- 1981م.
- 113- شرح الأشموني لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1419هـ/1998م.
- 114- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي الأصفهاني، حققه: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1991م.
- 115- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأسترآبادي، صححه وعلقه: يوسف حسن عمر(الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية)، جامعة قاريونس، 1398هـ- 1978م
- 116- شرح الكافية في النحو للرضي الأسترآبادي، حققه: يوسف حسن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. 1985م، بدون تاريخ.
- 117- شرح اللحة البدرية لابن هشام، جمال الدين عبد الله بن محمد النحوي الحنبلي
- 118- شرح المفصل لابن يعيش النحوي: ط(1)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، وانتشارات ناصر خسرو، إيران، بدون تاريخ.
- 119- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي، حققه: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط(1)، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م.
- 120- الفروق اللغوية، الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري وجزءا من كتاب السيد نور الدين الجزائري، حققه: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامي، ط(1)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران، 1412هـ.
- 121- الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي، حققه: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الشؤون الدينية-العراق، 1402هـ/1983م.
- 122- في علم النحو للدكتور أمين على السيد، ط(4)، دار المعارف، القاهرة- مصر، 1977م.
- 123- الكافية في النحو لعلي رضي الدين ابن حاجب، ط(2)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1982م.
- 124- الكتاب لسبويه، حققه: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، بدون تاريخ.
- 125- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ط(1)، سهيل أكاديمي، لاهور- باكستان، 1993م.

- 126- مجمع الأمثال، للميداني، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1959م.
- 127- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي، ط(2)، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، 1377هـ/1958م.
- 128- المرتجل لابن الخشاب، حققه: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق-سوريا، 1972م.
- 129- مرجع الضمير في القرآن الكريم للدكتور محمد حسنين صبرة، دار غريب، بالقاهرة- مصر، 2001م.
- 130- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي، ألفه: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، حققه: هشام سعيد محمود(رسالة لنيل درجة الماجستير)، مطبعة وزارة الأوقاف للشؤون الدينية، العراق، 1983م.
- 131- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، مطبعة المدني، بدون تاريخ.
- 132- المقتضب ليحيى بن زياد الفراء، حققه: عبد الخالق عزيمة، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة- مصر. 1388هـ.
- 133- المقرب لابن عصفور، حققه: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط(1)، دار التوزيع، بيروت- لبنان.
- 134- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المنظمة العربية المغربية والثقافة والعلوم، تونس، بدون تاريخ.
- 135- النحو المصنف للدكتور محمد عيد، مكتبة الشباب بالقاهرة - مصر، 1992م.
- 136- النحو الوافي لعباس حسن، ط(5)، دار المعارف، مصر. بدون تاريخ.
- 137- همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، حققه: عبد السلام هارون وعبد العال مكرم: ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ - 1997م.
- 138- يحيى بن سلام، أبو عبيد القاسم، طبعة حديثة قدم لها وعلق عليها د.إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، 1981.
- كتب التراجم والطبقات**
- 139- الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني وبهامشه أسد الغابة لابن عبد البر: ط(1) دار صادر، بيروت- لبنان، 1328هـ.
- 140- أعلام الأدب والفن للأستاذ أدهم آل الجندبي، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1958م.
- 141- الأعلام لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، ط (15)، دار العلم للملايين، 2002م.
- 142- إنباه الرواة للقفطي، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م.

- 143- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(2)، 1399هـ - 1979م.
- 144- البلغة لفيروز أبادي، ط(1)، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1407هـ، حققه: محمد المصري.
- 145- تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 146- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، حققه: صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط(1)، دار العاصمة، الرياض- السعودية. 1416هـ.
- 147- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ط(1)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1404هـ - 1984م.
- 148- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، ط(1)، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن- الهند، 1271هـ - 1952م.
- 149- سير أعلام النبلاء للذهبي، ط(9)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1413هـ - 1993م.
- 150- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (831 - 902هـ)، ط(1)، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1991م.
- 151- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، حققه: إحسان عباس، ط(1)، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، 1970م.
- 152- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، حققه: علي محمد عمر، ط(1)، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1421هـ.
- 153- طبقات المفسرين للداودي، حققه: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، بدون تاريخ.
- 154- طبقات المفسرين لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، حققه: علي محمد عمر، ط(1)، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، 1396هـ.
- 155- الفهرست لابن النديم، أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق البغدادي المعروف بالوراق، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1398هـ - 1978م.
- 156- فوات الوفيات لمحمد بن شاکر الکتبي، ط(1)، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت- لبنان، 1974م.
- 157- كتاب الثقات لابن حبان التميمي البستي، ط(1)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الدكن)- الهند، 1393هـ - 1973م.
- 158- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1413هـ/1992م.

- 159- معرفة الثقافات لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، ط(1)، مكتبة الدار بالمدينة المنورة- السعودية، 1405 هـ - 1985 م.
- 160- معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني حقه: عادل بن يوسف العزازي، ط(1)، دار الوطن للنشر- الرياض، 1419 هـ - 1998 م.
- 161- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان المتوفي سنة 748 هـ، حقه: علي محمد البجاوي، ط(1)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1382 هـ - 1963 م.
- 162- وفيات الأعيان وأنباء أبناء لابن خلكان، حقه: إحسان عباس، ط(1)، دار صادر، بيروت- لبنان، 1994 م.

- كتب عامة

- 163- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي، ط(1)، مطبعة العاصمة بالقاهرة. 1345 هـ
- 164- إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 165- أدب الاختلاف في الإسلام للدكتور جابر فياض العلواني، تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، بدولة قطر.
- 166- أدب الخلاف لعوض بن محمد القرني، ط(1)، دار الأندلس الخضراء، جدة- السعودية، 1415 هـ.
- 167- أسد الغابة لابن عبد البر، ط(1)، دار صادر، بيروت- لبنان، 1328 هـ.
- 168- اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، حقه: د- ناصر العقل، ط(4)، مكتبة الرشد، الرياض، 1414 هـ- 1994 م.
- 169- الاعتصام للشاطبي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 1965 م.
- 170- الإنصاف لعلاء الدين المرداوي، ط(2)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 171- البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي (ت 774 هـ)، حقه: علي شيري، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1408 هـ - 1988 م.
- بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساني، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط(1)، 1417 هـ - 1996 م.
- 172- تصنيف الناس بين الظن واليقين لبكر بن عبد الله أبو زيد، ط(1)، دار العاصمة، الرياض- السعودية، 1414 هـ.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين، حقه: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة- مصر، 1981 م.
- 173- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ط(2)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1968 م.

- 174- حاشية الخرشي لخليل بن إسحاق المالكي، حققه: زكريا عميرات، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1417هـ- 1997م.
- 175- الحاوي الكبير لعلي بن محمد الماوردي، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1414هـ- 1994م.
- 176- الخلاف اللفظي عند الأصوليين للدكتور عبد الكريم النملة، ط(1)، مكتبة الرشد، الرياض، 1417هـ- 1996م.
- 177- روضة الناظر وجنة المناظر لموفق الدين أبو محمد بن قدامة، معها شرحها نزهه خاطر العاطر لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي، ط (3)، مكتبة المعارف، الرياض، 1990م.
- 178- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، حققه: جماعة من العلماء وخرج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، ط(9)، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1408هـ - 1988م.
- 179- الشريعة للإمام الأجرّي البغدادي، حققه: محمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية - القاهرة، 1369هـ- 1950م.
- 180- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للعلامة القاضي أبي الفضل عياض اليحصبي (ت 544 هـ) مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء للعلامة أحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت 873هـ)، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1988م.
- 181- صلاة الوتر لمحمد بن نصر المروزي، باب الأخبار الدالة على أن الوتر سنة وليس بفرض، دار الاعتصام، القاهرة- مصر، 1993م.
- 182- الصواعق المرسلّة لابن قيم، حققه: د. علي بن محمد الدخيل الله، ط(3)، دار العاصمة، الرياض، 1418هـ - 1998م.
- 183- طريقة الخلاف بين الأسلاف لعلاء الدين محمد السمرقندي، حققه: علي معوض وعادل عبد الموجود، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1992م.
- 184- الفَرْق بين الفَرْق لعبد القاهر البغدادي الاسفراييني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 185- الفصل في الملل والنحل لابن حزم، ط(1)، المطبعة المرتضوية بالنجف- إيران، 1352هـ.
- 186- الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي، ط(3)، دار الفكر، دمشق، 1409هـ - 1989م.
- 187- فقه الخلاف بين المسلمين للدكتور ياسر برهامي، ط(2)، دار العقيدة، القاهرة- مصر، 2000م.
- 188- قضايا عقدية معاصرة للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، ط(1)، دار الفضيلة، السعودية، عام 1421هـ.

- 189- قواعد الفقه للمفتي السيد عميم الإحسان المجددي، ط(1)، الصدف ببلشرز، كراتشي- باكستان، 1407 هـ-1984م .
- 190- الكامل لابن أثير، دار صادر، بيروت- لبنان، 1966م.
- 191- مجلة فكر ونظر -الدورية-، مقال الأستاذ نور الحسن الكاندهلوي، لمجمع البحوث الإسلامية، إسلام آباد- باكستان، عدد، أكتوبر- ديسمبر 1989م الموافق: المحرم - ربيع الثاني 1410 هـ.
- 192- مجموع فتاوى ابن تيمية جمعه: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دار عالم الكتب، الرياض، 1412 هـ-1991م .
- 193- المحلي لابن حزم، حققه: د. عبد الغفار البذاري، دار الفكر، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- 194- المدخل إلى علم النفس لعبد الله عبد الحي موسى، ط (2)، دار نشر الثقافة، القاهرة- مصر، 1979م.
- 195- المغني لابن قدامة، حققه: د- عبدالله التركي، والدكتور عبد الفتاح الحلو، ط(2)، طبعة هجر، القاهرة، 1413 هـ-1992م.
- 196- منهج الأشاعرة في العقيدة للدكتور سفر الحوالي، مكتبة العلم، القاهرة، بدون تاريخ.
- 197- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر. بدون تاريخ
- 198- الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي، المطبعة الرحمانية، مصر، بدون تاريخ.

مواقع إلكترونية

- 199- www.awu-dam.org/dalil/01alif/dalil039.htm(29-9-2007)
- 200- www.thawabitna.com/iraqies/iraqies%20authears-3.htm(15-3-2008)
- 201- www.saaaid.net/mkatarat/m/29.htm(20-4-2007)
- 202- www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=365(05-2-07)
- 203- www.daraleman.org/forum/forum_posts.asp?TID=5448&PN=1(30-3-2007)
- 204- www.zuhayli.net/biograp1.htm(15-05-2009)